الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مخبر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال ECOFIMA

ينظم الملتقى الوطني ذو الترقيم الدولي حول

المؤسسة المستدامة ..... الواقع والآفاق

يومي: 21-22 جوان 2022

الرئيس الشرفي للملتقى/ أ. د بوفندي توفيق –مدير الجامعة

المشرف العام على الملتقى / د. كيموش بلال –عميد الكلية

رئيس الملتقى/ د. مقيمح صبري –مدير المخبر

رئيس اللجنة العلمية/ د. مقيطع حمزة

رئيسة اللجنة التنظيمية / د. رمضان إيمان

ISBN: 978-9931-9590-7-6

الملتقى الافتراضي الوطني الأول ذو الترقيم الدولي بعنوان: المؤسسة المستدامة الواقع ... والآفاق

منشورات مخبر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال ECOFIMA

بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

الإيداع القانوني: سبتمبر 2022

ISBN: 978-9931-9590-7-6

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر اقتصاد، مالية، إدارة أعمال ECOFIMA

ينظم الملتقى الوطني ذو الترقيم الدولي

ISBN : 978-9931-9590-7-6 حول :

المؤسسة المستدامة

الواقع ... والآفاق

يومي 21-22 جوان 2022

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د بوفندي توفيق– رئيس الجامعة

المنسق العام للملتقى: د. بلال كيموش– عميد الكلية

رئيس الملتقى: أد. مقيمح صبري

رئيس اللجنة العلمية: د. مقيطع حمزة

رئيس اللجنة التنظيمية: د. رمضان إيمان

ISBN : 978-9931-9590-7-6

كتاب الملتقى الوطني

المؤسسة المستدامة– الواقع ... والآفاق

21–22 جوان 2022

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

قسم علوم التسيير

بالتعاون مع مخبر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

منشورات مخبر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرئيس الشرفي للملتقى
أ د. بوفندي توفيق - مدير الجامعة

المنسق العام للملتقى
د. بلال كيموش - عميد الكلية

الرئيس والمشرف على الملتقى
أ د. مقيمح صبري

رئيس اللجنة العلمية
د. مقيطع حمزة

الملتقى الوطني

المؤسسة المستدامة- الو اقع ... والآفاق

21 و22 جوان 2022

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ومخبر ايكوفيما

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

العنوان: ص ب رقم 26 طريق الحدائق 21000_سكيكدة. .....55 23 92 30 (213+) : Tel

email :fac_secg@univ-skikda.dz ..... website: http://fsecg.univ-skikda.dz

منشورات مخبر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

الإيداع القانوني سبتمبر 2022

إن الأعمال الواردة في هذا الكتاب تعبرعن رأي كتابها وتحدد مسؤولياتهم،
ولا تمد بأي صلة بتوجهات
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،
ولا للهيئة العلمية للملتقى الوطني حول المؤسسة المستدامة- الو اقع ...
والآفاق

منشـــــورات
مخبرکلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
حقوق النشر محفوظة
الإيداع القانوني سبتمبر 2022

كلمة رئيس الملتقى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على حبيبنا وسيدنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، أحييكم بتحية الإسلام فأقول السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أما بعد:

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل لعميد الكلية **د. كيموش بلال** ورئيس اللجنة العلمية **الدكتور مقيطع حمزة** وكل أعضائها، جزيل الشكر أيضا لأعضاء اللجنة التنظيمية وعلى رأسهم **الدكتورة رمضان إيمان** وشكر خاص لكل أعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية الذين كان لهم الفضل بعد الله عز وجل في إنجاح فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول "المؤسسة المستدامة- الواقع ... والآفاق" المنعقد بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي 21 و 22 جوان 2022 .

جاءت فكرة تنظيم هذا الملتقى بدوافع شخصية وذاتية يؤمن بتقديم مساهمة متواضعة لوطننا الغالي من خلال تجميع عدد من المداخلات لمختصين وباحثين أكاديميين لتغطية المحاور المقترحة والإجابة عن إشكالية وبهدف إثراء النقاشات وتبادل الأفكار ومد جسور التواصل بين كل الفاعلين ومن مختلف الجامعات الجزائرية.

في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده العالم مؤخرا، وفي ظل زيادة المنافسة والتطور التكنولوجي الهائل الذي تعرفه بيئة الأعمال المعاصرة المحلية والأجنبية، وكذا التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، شهدت المؤسسات الاقتصادية بدورها تطورات سريعة وجدرية كبيرة، حيث لم تعد ترتكز سمعتها بالدرجة الأولى على مركزها المالي فقط، إنما انتشرت مؤخرا جملة من التغيرات والتطورات الحديثة التي تترجم ارتباط هذه الأخيرة بالبيئة الخارجية والمجتمع الذي تعمل به، ولعل من أهم القضايا على الساحة الدولية والمحلية ما أصبح ينادي به الخبراء من جهة وما أصبحت تسعى لتحقيقه المؤسسات من جهة أخرى سواء كانت كبيرة، متوسطة أو صغيرة ألا وهي الاستدامة، في إطار ما يعرف بالمؤسسة المستدامة.

فالمؤسسة المستدامة هي تلك التي ترتكز على تبني الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، من خلال تقاطع المحور الاقتصادي، البيئي والاجتماعي، أي أن استدامة المؤسسة تعني تشغيل كل الطاقات اللازمة والضرورية من أجل

النمو وتحقيق الأرباح، مع الإقرار بالتطلعات الاقتصادية والاجتماعية للسكان من خلال التركيز على ثلاث دعائم أساسية هي الاقتصاد، المجتمع والبيئة.

ويعتبر حرص المؤسسة وكذا مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالحفاظ على البيئة وتحسين نوعية الحياة ومحاربة الفقر، دون تأثير ذلك على فرص الاستثمار وتحقيق الأرباح، بمثابة خطوة هامة في سيرها وسعيها نحو الاستدامة والاستمرارية.

ففي حين يتطلع المستثمرون لبيئة ملائمة من أجل إنشاء المؤسسات وتحقيق نموها، ينتظر المجتمع بدوره أن تعمل هذه الأخيرة بشكل مسؤول ومستدام، وأن تتحلى بالقدر الكافي من المسؤولية الاجتماعية التي تعكس مدى استجابتها لحاجات ومتطلبات المجتمع ومدى حرصها وقدرتها على الاستمرارية.

من هذا المنطلق تتمحور إشكالية الملتقى في السؤال التالي:

ما مدى حرص المؤسسات على تحقيق مبدأ الاستدامة؟

أهداف الملتقى

يهدف الملتقي إلى:

- إبراز الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسة في المجتمع من جهة وفي تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى؛
- تسليط الضوء على التحدي الذي تواجهه المؤسسات على اختلاف أحجامها في إيجاد التوازن الهدف الاقتصادي من جهة وتحقيق أهداف المجتمع والبيئة من جهة أخرى؛
- الوقوف على أهمية الوظائف الحديثة للمؤسسة وانعكاساتها على نموها وربحيتها وكذا على المجتمع والاقتصاد الوطني من جهة أخرى؛
- التأكيد على ضرورة التزام المؤسسات بمبدأ المسؤولية الاجتماعية من أجل الوصول إلى الاستدامة

نافلة القول أجدد شكري لكل الحاضرين والمشاركين سواء من جامعة سكيكدة أو خارجها، ونتمنى أننا قدمنا لمسة ولو بسيطة في إنجاح الملتقى حول موضوع المؤسسة المستدامة- الواقع ... والآفاق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

محاور الملتقى

- ✓ **المحور الأول: الإطار المفاهيم للمؤسسة المستدامة**
- ✓ **المحور الثاني: تقييم ممارسات المؤسسة المستدامة**
- ✓ **المحور الثالث: الإبداع والابتكار في المؤسسة المستدامة**
- ✓ **المحور الرابع: المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال المستدامة**
- ✓ **المحور الخامس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة**
- ✓ **المحور السادس: تبني مفهوم المؤسسة المستدامة في قطاعات الاقتصادية (التعليم، السياحة، الصناعة، الخدمات، التجارة....)**
- ✓ **المحور السابع: دور المؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ التنمية المستدامة**
- ✓ **المحور الثامن: تجارب رائدة في تحقيق مبدأ الاستدامة**
- ✓ **المحور التاسع: النظرة الاستشرافية للمؤسسات المستدامة بالجزائر**

شروط المشاركة في الملتقى

- أن تنتمي المداخلة إلى أحد محاور الملتقى وان تستوفي الشروط العلمية المتعارف عليها
- أن يكون البحث أصليا لم يقدم للنشر إلكترونيا أو ورقيا ولم يسبق المشاركة به في ملتقى من قبل

- يقدم الملخص باللغة الأصلية ولغة أخرى بحيث لا يتجاوز 12 سطرا متضمن (تمهيد، أهداف البحث وإشكالية، المنهج وأسلوب المستخدم، أهم النتائج والتوصيات)، مع 5 كلمات مفتاحية كحد أقصى.
- في حالة قبول الملخص يرسل المشارك البحث كاملا حسب الآجال المحددة، وفق قالب ستحدده إدارة الملتقى.
- ألا يزيد عدد المشاركين في البحث الواحد عن ثلاث

مواعيد هامة

- **أخر اجل للإرسال الملخص: 10 ماي 2021.**
- **إشعار قبول الملخص: 20 ماي2021.**
- **أخر اجل إرسال المداخلة كاملة: 31 جوان 2021**
- **تاريخ انعقاد الملتقى: 21– 22 جوان 2022**

الهيئة العلمية للكتاب

الاسم واللقب	الجامعة	الاسم واللقب	الجامعة
أ.د كورثل فريد	سطيف1	أ. د. فلاق محمد	شلف
أ.د العابد لزهر	قسنطينة2	أ. د. صاولي مراد	قالمة
أ.د بوهزة محمد	سكيكدة	أ. د. أوضايفية حدة	سكيكدة
أ.د زرزار العياشي	سكيكدة	د. رمضان ايمان	سكيكدة
أ.د طيار أحسن	سكيكدة	د. زيرق سوسن	سكيكدة
أ.د. مقيمح صبري	سكيكدة	د. بخاخشة موسي	قالمة
أ. د. يوب أمال	سكيكدة	د. زياني خولة	سكيكدة
أ. د. بوغليطة إلهام	سكيكدة	د. بوفالطة محمد سيف الدين	سكيكدة
أ.د. بوغازي فريدة	سكيكدة	أ. د. زرمان كريم	سكيكدة
أ. د.بوالكور نور الدين	سكيكدة	د. العابد برنيس شريفة	الطارف
د. عرقوب خديجة	سكيكدة	د. بوالشعور شريفة	سكيكدة
د. ساحلي لزهر	سكيكدة	د. مقيطع حمزة	سكيكدة
د. ركي أحسن	سكيكدة	د. بلحاج طارق	ميلة
د. كيموش بلال	سكيكدة	د. بومدين بوداود	غرداية
د. كافي فريدة	الطارف	د. مجدوب خيرة	تيارت
د. بن زايد سارة	جيجل	د. بوطلاعة محمد	ميلة
د. شرون عز الدين	سكيكدة	د. حميدة رابح	سطيف 1
د. ساحلي كنزة	قسنطينة 2	د.دموش وسيلة	سكيكدة
د. هرموش ايمان	جيجل	د. طوبال ابتسام	قسنطينة 2

د. مسيخ أيوب	سكيكدة	د. رملي حمزة	ميلة
د. عزيزي ندير	قسنطينة 2	د. بن خديجة منصف	سوق أهراس
د. ساري نصر الدين	تبسة	د. بلجازية عمر	جيجل

فهرس المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
مساهمة التفكير الاستراتيجي في النهوض بمؤسسة مستدامة ط.د سعيدة وزاني أ.د ماجدة مدوخ	2
الإفصاح عن استدامة المؤسسة الاقتصادية على ضوء التجارب والممارسات الدولية د. صحراوي رشيدة د. العايب عبد الرحمان	21
المؤسسة الميناائية في مواجهة التحديات البيئية على ضوء أهداف التنمية المستدامة د. بوغازي مريم	37
الإدارة الرشيقة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة أ.د بوغليطة إلهام ط.د بن مناح ريان	53
مساهمة أبعاد التنمية المستدامة في تحقيق استمرارية الشركات العائلية ط.د هلة ليليا د. شلابي عمار	63
الإستدامة في مؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة جامعة واجينينجن والبحوث (WUR)المصنفة الأولى عالميا- ط.د حسينة خالدي د. صبري مقيمح د. ابتسام فيلالي	82
أهمية استدامة الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا بالأردن د. هبري نصيرة د. عماروش خديجة إمان	100
دور الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة– نموذج مقترح – ط.د العتلي مروة د. فروم محمد الصالح	114
تبني مبادئ الاقتصاد الدائري لتجسيد مفهوم المؤسسة المستدامة : دراسة حالة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج وقود حيوي مستدام د. جغري بلال د. باديس نبيلة د. زرمان كريم	128
مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في إطار المؤسسات الناشئة د. فايزة قاصدي د. بن بعلاش خاليدة	140
دور الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية في دعم السلوك المسؤول اجتماعيا للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة الصوميك سكيكدة- د. خولة زياني د. رمضان ايمان د. كنزة ساحلي	166
المؤسسات الناشئة كرؤية مستقبلية لريادة الأعمال المستدامة د. دربوش محمد الطاهر ط.د لعور نوارة	180

جهود المؤسسات البنكية لتوجيه منظمات الأعمال نحو تبني الفكر المستدام نماذج ناجحة (البنك العربي، بنك BNP PARIBAS وBanco do Brasil) أ.د بلقيدوم صباح ط.د مسعودان مريم	192
دور الإبتكار الأخضر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة "عرض بعض التجارب" ط.د لعراب شيماء ط.د زيغد رحمة	208
مدى احترام مبدأ الاستدامة عند خلق المشاريع المقاولاتية في الجزائر ط.د بوكيلي سارة د. شايب فاطمة الزهراء	227
تقييم ممارسات مؤسسة بيئة الإماراتية في الاستجابة لمتطلبات الاستدامة ط.د.فريحة ليندة د. حلايمية حياة ط.د بوترعة وليد	246
المسؤولية الاجتماعية للإعلام الأخضر من أجل إحلال استدامة التنمية-برنامج Green Mag دراسة حالة د. شرقي إسماعيل د. مزياني زينب	258
الابتكار الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة – عرض تجارب مؤسسات عالمية- ط.د لكحل ريان د. حليلو صباح	275
أساليب تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.(دراسة تحليلية لفترة 2010-2015) د. مزاور أمال د. بلعيد ذهبية	290
مساهمة الإبداع والابتكار في المؤسسة في تعزيز التنمية المستدامة -عرض تجربة مؤسسة هواوي للتكنولوجيا- د. هرموش ايمان د. بن زايد سارة	308
البحث والتطوير أساس استدامة المؤسسة الاقتصادية د. عرعار مراد د. هباش سامي	319
نحو تأسيس جامعة جزائرية مستدامة: التحديات والامكانيات د. زراولة رفيق د. عباس زهرة	337
تفعيل عملية الابتكار والتطوير وأثرها على استدامة نشاط وربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية"حالة مجمع صيدال" د. مداحي محمد د. فتيحة مخناش	354
التوجه البيئي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجربة Unilever نموذجا	372

د. عيشوش عبدو د. مقيطع حمزة	
دور الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بعض الدول العربية (الواقع والأفاق) د. شيروف فضيلة د. قلادي نظيرة	388
أثر اليقظة الإستراتيجية على استدامة المؤسسة حالة مؤسسةCP2K د. سلطان كريمة د. بوغازي فريدة ط.د. بكوش مهاء	406

مساهمة التفكير الاستراتيجي في النهوض بمؤسسة مستدامة

The contribution of Strategic Thinking to Advancement a Sustainable institution

ط.د سعيدة وزاني، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، s.ouzani@lagh-univ.dz

أ.د ماجدة مدوخ، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، m.medaouakh@lagh-univ.dz

ملخص: إن التغيرات الثي يشهدها العالم اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وتكنولوجيا، جعل المؤسسة بمختلف أنواعها وأحجامها أن تدرك بأنها بحاجة ماسة للحد من التأثيرات السلبية للإنسان، من خلال نشاطاته التي تسبب الضرر على البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ان تطوير الحقل المعرفي وتبني ممارسات وأساليب استراتيجية ترتقي بها المؤسسة بدل العمل الإداري الروتيني يظهر من خلال تجسيد التفكير الاستراتيجي كمنهج إبداعي يجعلها تفكر في القضايا المستقبلية والفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة لضمان استمراريتها وتطورها. تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور التفكير الاستراتيجي في النهوض بمؤسسة مستدامة تراعي الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية. باعتبار المؤسسة خيار استراتيجي لابد منه تبني استراتيجية تهدف من خلالها إلى ترقية المؤسسة إلى الاستدامة. وهنا نطرح الإشكالية التالية: هل تبني مؤسسة التفكير الاستراتيجي يؤدي بالنهوض بمؤسسة مستدامة تراعي الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؟ لتناول مشكلة الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على مختلف المراجع والدارسات في هذا الجانب. وقد خلصنا أن التفكير الاستراتيجي يواجه العديد من المعوقات في تطبيقه في المؤسسة كعدم الإيمان به لأن المؤسسة تفكر فقط بالأعمال والمشكلات اليومية. لذلك يجب إرساء ثقافة التفكير الاستراتيجي من خلال تقديم أفكار جديدة قائمة على الابتكار، تساهم في بناء مؤسسة مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التفكير الاستراتيجي، الاستراتيجية، المؤسسة، المؤسسة المستدامة.

تصنيفات JEL:

Abstract: The changes that the world is witnessing in the economic, political, social and technological field led the institution in various types and sizes, to realize that there is an urgent need to reduce the negative impacts of the human being on the environment either directly or indirectly. So, it is interested with developing its knowledge field and adopting strategic practices and methods because it raises the level of the institution instead of routine administrative work. This appears by embodying strategic thinking as a creative approach that makes it think about issues, opportunities and future threats that facing the institution and ensures its continuity and development. This research paper aims to highlight the role of strategic thinking in promoting a sustainable institution that takes into account economic, social, and environmental conditions. Since the institution is a strategic choice, it is necessary to adopt a strategy, which aims to advance the institution to sustainability. Here we ask the following Problematic: Does the institution that adopting a strategic thinking lead to the advancement of a sustainable institution that takes into account economic, social, and environmental conditions? In order to treat study problem, we use the descriptive approach through Viewing the various references and studies in this side. The study found that strategic thinking faces many obstacles in its application in the institution, such as Lack of belief in it because the institution only thinks about business and daily problems. Therefore, must be established a culture of strategic thinking by introducing new ideas based on innovation, which contribute to building a sustainable institution.

Keywords: strategic thinking, strategy, institution, sustainable institution.
JEL Classification Codes:

مقدمة: يعتبر التفكير الاستر اتيجي في عالمنا اليوم من المقومات الأساسية للمؤسسة لتحقيق أهدافها. فالمخاطر التي تحيط بها في زيادة مستمرة، تستلزم طرق جديدة تسمح بالوصول إلى أداء متميز يؤدي بارتقاء المؤسسة من خلال تحقيق التنمية المستدامة. وخاصة أن العالم لحد الآن لم ينجح في تطبيق الاستدامة، حيث اتفقت بلدان العالم على تكثيف الجهود وصياغة خطة جديدة للتنمية بعنوان *تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة 2030* يستكمل في إطارها إنجاز ما لم ينجز. لذلك تطبيق هذا المنهج ليس بعملية آنية و إنما عملية مستمرة من خلال الأفكار الإبداعية التي تسمح بحل مشكلة معينة كالحد من الآثار السلبية الثي يسببها النشاط الاقتصادي. وتساهم في بناء استراتيجيات المؤسسة تسمح باقتناص الفرص ومواجهة التهديدات.

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:
هل تبني مؤسسة التفكير الاستر اتيجي سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق للمحاور التالية:
1-التفكير الاستر اتيجي.
2-المؤسسة المستدامة.
3-التفكير الاستر اتيجي للتنمية المستدامة

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة هذه الدراسة، إلى التعرف على مساهمة التفكير الاستراتيجي في النهوض بمؤسسة مستدامة بشكل عام، مع الإشارة للتجربة الأردنية والمغربية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع الدراسة في كونه أصبح ضرورة ملحة للمؤسسة حاضرا ومستقبلا، حيث أن التفكير الاستراتيجي أصبح في غاية الأهمية لنجاح وتميز المؤسسة. فالمؤسسة التي تمارس التفكير الاستراتيجي بصفة مستمرة تساهم في النهوض بمؤسسة مستدامة تزيد في أدائها وتحافظ على البيئة وتضمن سلامة الإنسان. فجاءت هذه الدراسة لتبين دور التفكير الاستراتيجي في المؤسسة ومعوقات تطبيقه وأهم التوصيات التي تسمح بارتقائها.

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي قصد ايضاح المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في التفكير الاستراتيجي ودوره في المؤسسة سعيا لتحقيق التنمية المستدامة.

مكونات الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول منها ماهية التفكير الاستراتيجي من خلال استعراض مفهوم التفكير ومفهوم الاستراتيجية والفرق بين التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي وكذلك أهميته ومكوناته والخصائص التي لابد أن يتصف بها الأفراد ذووا التفكير الاستراتيجي. ويتناول الجزء الثاني ماهية المؤسسة المستدامة من خلال التطرق لعدة مفاهيم ذات صلة كمفهوم المؤسسة، الاستدامة، التنمية، واستعراض أهداف التنمية المستدامة 17 وكذا أبعادها ومؤشراتها. في حين يتناول الجزء الثالث التفكير الاستراتيجي للمؤسسة المستدامة وأهم الفوائد التي يقدمها للمؤسسة للنهوض بمؤسسة مستدامة وأهم المشاكل التي تواجهه.

1-التفكير الاستراتيجي

قبل التطرق لمفهوم التفكير الاستراتيجي سوف نتطرق لمجموعة من النقاط المتعلقة بالمفهوم. سنحاول تقديم أولا مفهوم التفكير ثم مفهوم الاستراتيجية.

1-1-مفهوم التفكير

الإنسان بفطرته عندما يواجه موقفا في حياته اليومية، فإنه يحتاج لوقفة ليفكر فيه، حتى يجد حلا مقبولا، فأهم ما يميز الانسان عن سائر المخلوقات، هو أعمال عقله بالتفكير الصحيح، وبالتالي مواجهة الصعاب والعقبات التي تواجهه في حياته (نصار،2015،ص24).

1-1-1-التفكير لغة

التفكير في اللغة يشتق من مادة -فكر – وهو اعمال الخاطر في الشيء والتفكر والتفكير هو تردد الخاطر بالتأمل والتدبر بطلب المعاني.

1-1-2 التفكير اصطلاحا

هو عملية عقلية تجري في الدماغ بسبب تعرض الإنسان لشيء مثير أو مشكلة، أو هو نشاط عقلي وذهني تأملي موجه وتحليلي وتركيبي ينتج عند حدوث مشكلة وينمو ويزدهر ويتطور بالتأمل والتدبر والاستبصار والاعتبار (أبو نحل،2014، في معن عبد الحسين، 2018، ص 70).

إن التفكير نعمة ربانية عظيمة تميز الإنسان عن بقية المخلوقات. فهو نشاط عقلي مستمر يستخدمه الفرد لإيجاد أفكار جديدة تساهم في حل مشكلة ما أو في اتخاذ القرارات.

وقد تحدث عنه العديد من العلماء كالعالم إدوارد دي بونو الذي وضح مجموعةٍ من الاستراتيجيات والأساليب التي يجب أن يستخدمها الإنسان أثناء قيامه بالتفكير ليصل إلى أعلى درجات النجاح في الحياة، وأطلق عليها اسم قُبعات التفكير الست.

1-2 المخ والمراكز النفسية والتفكير

المخ عضو الذكاء والمعرفة والذاكرة والعواطف وتمثل مراكز الكلام والتفكير والكتابة المسؤولة عن التفكير والتخيل والإدراك. ومكانها في الفص الجبهي الأمامي. وتشكل نصفا الكرة المخية (70٪) من جملة الدماغ والجهاز العصبي، ويقوم كل نصف بترتيب واعداد الأعمال التالية (خليف ،2010، ص ص18-19):

أ-النصف الأيمن للمخ، ويقوم بترتيب واعداد الأعمال التالية: الألوان، الخيال، أحلام اليقظة، الأبعاد، الألحان والأصوات.

ب-النصف الأيسر للمخ، ويقوم بترتيب وإعداد الأعمال التالية: المنطق، القوائم، الكلمات، الأرقام، الترتيب، التحليل.

وينظر إلى التفكير الاستراتيجي على أنه مزيج من النشاطات التي تتم في الجزء الأيمن من الدماغ وتلك التي تتم في الجزء الأيسر منه. أي أنه يتضمن التخيل الذي يحدث في الجزء الأيمن من الدماغ، والتخطيط الذي يحدث في الجزء الأيسر من الدماغ (Rosche,2003).

3-1 مستويات التفكير

وقد حدد سعادة (2006) مستويين رئيسيين لهذه العملية الذهنية يتمثلان في الآتي (خليف ،2010، ص ص23-24):

1-3-1التفكير الأساسي:

عبارة عن الأنشطة العقلية أو الذهنية غير المعقدة، والتي تتطلب ممارسة أو تنفيذ المستويات الثلاثة الدنيا من تصنيف بلوم للمجال المعرفي أو العقلي والمتمثلة في مستويات الحفظ والفهم والتطبيق، مع بعض المهارات القليلة الأخرى مثل الملاحظة والمقارنة والتصنيف، وهي مهارات لا بد من إتقانها قبل الانتقال إلى مستوى التفكير المركب.

2-3-1 التفكير المركب

ويمثل مجموعة من العمليات العقلية المعقدة التي تضم مهارات التفكير الناقد والتفكير الإبداعي وحل المشكلات وعملية صنع القرارات والتفكير فوق المعرفي.

2-1 مفهوم الاستراتيجية

إن الاستراتيجية لها أهمية كبيرة للمؤسسة وخاصة في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطر التي يمكن أن تواجهها. لذلك سنقوم في هذا الجزء بمحاولة معرفتها من خلال: أصل الاستراتيجية، تعريفها، أركانها.

1-2-1 أصل الاستراتيجية

-يرجع أصل كلمة الاستراتيجية إلى المصطلح اليوناني Strategos والتي تنقسم إلى شطرين: الشطر الأول Stratos ويعني الجيش والشطر الثاني Agos ويعني أقود، أي كلمة استراتيجية تعني أقود الجيش (وزاني، ،2020، ص ص25-26).

والذي استخدم أثناء الحرب التي نشبت بين الإغريق والفرس في عام 506 قبل الميلاد ليعبر عن فن قيادة الجيوش. لذلك فإن نقل هذا المصطلح إلى حقل الإدارة، سيعني بصورة أولية على الأقل (فن الإدارة والقيادة) (Fewrer&Chahrbaghi, 1995). وبشكل أكثر تحديدا يرى Sharplin,(1985) أن مصطلح استراتيجية هو الكلمة الإغريقية(strategica) التي تعني فن القيادة العامة (General Leadership) أو الكيفية التي يكون فيها المرء قائدا عاما.

-يرجع أصل الاستراتيجية إلى المنافسة، والمنافسة أساسها الاستثمار بالشيء وعدم السماح للطرف الآخر (المنافس) من الاستحواذ عليه (كسبه)، لذا فإن كل من المتنافسين يضع استراتيجية للفوز على الخصم.

2-2-1 التعريف الاصطلاحي للاستراتيجية

سيتم عرض أهم تعريفات الاستراتيجية كما يلي (وزاني، ،2020، ص ص25-26):

ألفرد دوبو شاندلر (Jr. Alfred Dupont CHANDLER) عرّف الاستراتيجية على أنّها تحديد المؤسسة لأهدافها الرئيسية وغاياتها على المدى البعيد ثم وضع خطط عمل، وتحديد وتخصيص الموارد المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف والغايات.

في حين عرّف هاري قور أنصوف (Harry Igor ANSOFF) الاستراتيجية على أنّها مجموعة من القرارات التي تُسير المؤسسة وذلك بالاعتماد على قواعد اتخاذ القرار التي تُوجِه اختياراتها نحو فرص أحسن.

يُعرِف هنري منتزبرج (Henry MINTZBERG) الاستراتيجية بأنّها القوة الوسطية بين التنظيم والبيئة، وأنماط متلائمة في مجموعة من القرارات التنظيمية التي تتعلق بالبيئة.

إن مفهوم الاستراتيجية واسع المعنى، فأصل الكلمة له جذور عسكرية لكن تعددت مجالاته لتشمل مختلف المجالات العسكرية، السياسية، الاقتصادية وغيرها. فالاستراتيجية عبارة عن خطة توضع لتحقيق أهداف وغايات بعيدة المدى بتخصيص الموارد اللازمة لبلوغ هذه الغايات.

3-2-1 أركان الاستر اتيجية

إن الأساس في وضع وتطبيق استراتيجية فعالة والتي تبنى الميزة التنافسية تعتمد على اهتمام الشركة إلى مجموعة محورية من ستة أركان استراتيجية (ابتس و لي، 2008، ص 26)،

-الرؤية -التخطيط والشؤون الإدارية -خلق القيمة

-ادارة حاجات أصحاب المصلحة -الوعي بالعولمة -التكنولوجيا ذات القوة الرافعة

الشكل رقم-01-ستة أركان للاستر اتيجية

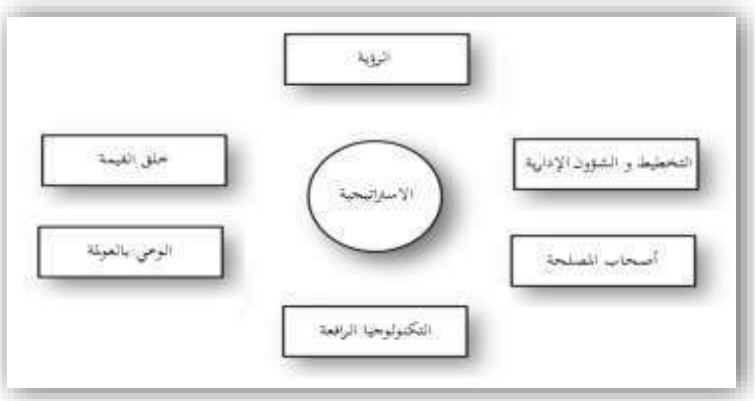

المصدر: روبرت ابتس و دفيد لي، الإدارة الاستراتيجية بناء الميزة التنافسية، دار الفجر للنشر والتوزيع،2008، القاهرة، ص26

3-1 التفكير الاستر اتيجي

لقد تعددت الآراء التي تناولت التفكير الاستراتيجي بالشرح والتحليل يمكن حصر أهمها (البلوي،2010، ص 10):

-رأي انسوف Ansof الذي قال إن التفكير الاستراتيجي يبنى على أساس تفاعل المنتج ورسالة المنظمة القائمة والجديدة مبينا أن على الادارة أن تفكر بخيارات وسلوك استراتيجي ينسجم مع طبيعة الموقف الاستراتيجي(سالم،2008).

أما شايلد واعتماده (Child,1982) فرأيه ينصرف إلى علاقة التفكير بالاختيار الاستراتيجي بعوامل الموقف (البيئة، التكنولوجيا والحجم) تفكيرا موقفيا لبناء استراتيجية المنظمة قائما على تقويم تلك العوامل ومحققا مواءمة معها..

أما بورتر فكان فرأيه يدور حول القيام بالتحليل التركيبي، ثم طرحه لثلاثة خيارات استراتيجية هي: الاختلاف والتركيز وقيادة السوق من خلال الكلفة نتاجا لعملية التفكير متأثرة بدرجة اسهامها بتحقيق ميزة تنافسية وتوسيع الحصة السوقية والمحافظة عليها، ودعا Porter,1980)) الإدارة إلى التفكير بطبيعة المنافسين الحاليين والجدد والمشترين والموردين والسوق وما يترتب عليها من تهديدات وفرص(سالم،2008).

وعرفه كل من اليسون وجودي (Allison & Jude,2005) بأنه طريق خاص للتفكير، يهتم بمعالجة البصيرة، ينجم عنه منظور متكامل للمنظمة، من خلال عملية تركيبية ناجمة عن حسن توظيف الحدس والإبداع في رسم التوجهات الاستراتيجية.

كما عرفه أيضا كل من الشمري وحسين (Al-Shammari, Hussein 2008) بأنه عملية اختيار أهداف المنظمة وتحديد السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف وتحديد الأساليب الضرورية لضمان تنفيذ السياسات والاستراتيجية المعدة.

من التعاريف المستعرضة للتفكير الاستراتيجي، يتضح أنه لا يوجد تعريف موحد لها، نظرا لتعدد اتجاهات الباحثين. فنرى أن التفكير الاستراتيجي هو عملية ناتجة عن حسن توظيف الحدس والابداع بتفكير مختلف لرسم السياسات والخطط من أجل حل المشاكل التي تواجهها المنظمة لتحقيق الميزة التنافسية.

1-3-1 التفكير الاستر اتيجي والتخطيط الاستر اتيجي

اختلف الباحثون في تحديد الاختلاف بين التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي وذلك تبعا لاتجاهاتهم الفكرية والفلسفية.

حسب- Wilson1994

فإن مفهوم التفكير الاستراتيجي هو نفسه مفهوم التخطيط الاستراتيجي وذلك راجع إلى التطور والتحسين المستمر الذي أحدث تغييرا كبيرا في ملامح التخطيط الاستراتيجي وبعبارة أخرى فإن المصطلح يدل على مجرد التفكير في الاستراتيجية. (مرغني و دمدوم ، 2017، ص 559)

حسب- Jane Lidtka

وطبقاً لرأي جين ليدتكا، فإن التفكير الاستراتيجي يختلف عن التخطيط الاستراتيجي على طول الأبعاد التالية للإدارة الاستراتيجية

الرؤية المستقبلية؛ الصياغة الاستراتيجية والتنفيذ؛ الدور الإداري في صنع الاستراتيجية؛ المراقبة؛ الدور الإداري في التنفيذ؛ صنع الاستراتيجية؛ العملية والنتيجة.

حسب- F. Graetz

يعتبر التفكير والتخطيط الاستراتيجي من وجهة نظر غريتز بأنهما " عمليات فكرية متميزة ولكنها مترابطة ومتكاملة يجب أن تدعَم بعضها البعض من أجل إدارة استراتيجية فعالة".

فنموذج غريتز يرى أن دور التفكير الاستراتيجي هو "البحث عن الابتكار وتخيل مستقبل جديد ومختلف للغاية قد يقود الشركة إلى إعادة تعريف استراتيجياتها الأساسية وحتى صناعتها" ودور التخطيط الاستراتيجي هو "تحقيق ودعم الاستراتيجيات التي تم تطويرها من خلال عملية التفكير الاستراتيجي ودمجها مرة أخرى في الأعمال".

حسب- Mintzberg

التفكير الاستراتيجي غير التخطيط الاستراتيجي، فالأول عملية تركيب معطيات الشخصية للمدير وخبرة الأخرين والبيانات المتحصل عليها من البحوث لتكوين الرؤية للاتجاه الذي يجب أن يتبع العمل بموجبه، أي أنه عملية تحليلية غرضها برمجة الاستراتيجية مسبقا أي أن التفكير الاستراتيجي عملية تركيبية تستخدم الحدس والابداع وتكون نتيجتها النهائية تصور متكامل للمشروع الاستراتيجي. في حين أن الثاني هو عملية تحليلية غرضها برمجة الاستراتيجية (Mintzberg,2004,108 في مجداب، 2018، ص 280).

الشكل رقم-2-الفرق بين التخطيط الاستر اتيجي والتفكير الاستر اتيجي

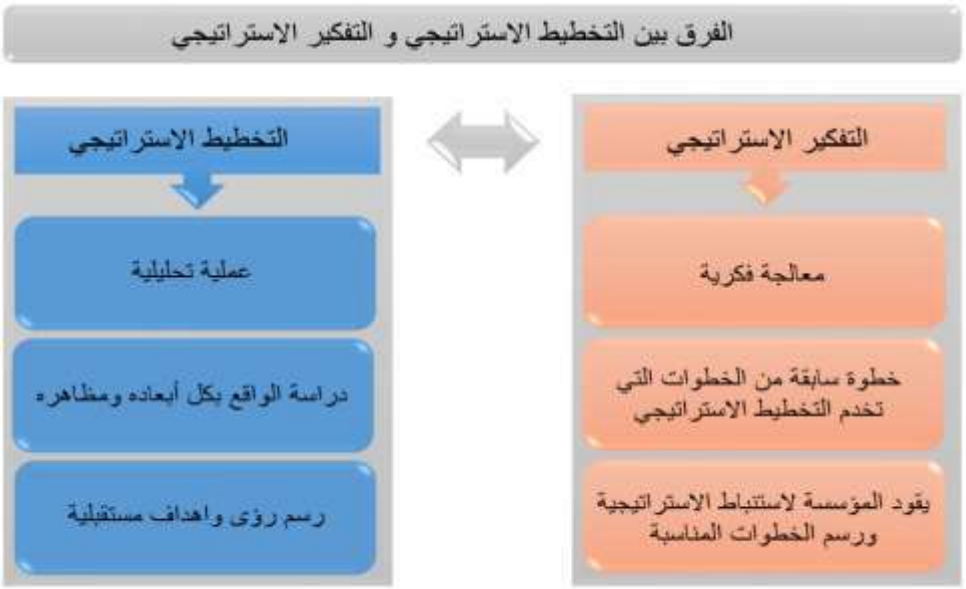

المصدر : اعداد الباحثتين اعتمادا على(https://www.youtube.com/watch?v=HSu2S_EqtHE)

1-3- 2 أهميه التفكير الاستر اتيجي

إن التفكير الاستراتيجي يشير إلى توافر القدرات والمهارات الضرورية للقيام بالتنبؤات المستقبلية مع إمكانية صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المتكيفة مع حياة المنظمة لكسب معظم المواقف التنافسية في ظل مواردها المحدودة.

تظهر أهمية التفكير الاستراتيجي من خلال النقاط التالية (بن عمر، 2017، ص 59) :

- ترتيب الأولويات وتحديدها، وإشاعتها بين العاملين؛

- تطوير القدرة على تشكيل المستقبل؛

- وضوح الرؤية فهو مثل البصر والبصيرة للإنسان؛

- إنقاص نسبة الخطأ في التعامل مع المواقف واتخاذ القرارات؛

- التطوير والتحديث المستمرين مما يلزم تحسين الأداء؛

- حسن التعامل مع الأحداث والوقائع من خلال استغلال عنصر الوقت؛

- الاستعداد بالحجم الكافي من الإمكانيات الفكرية المادية والبشرية.

3-3-1 مكونات التفكير الاستر اتيجي

ترى ليدتكا(1998) أن مكونات التفكير الاستراتيجي تتمثل في خمسة عناصر وهي(الفرا ، 2009، ص ص40-41):

1-النظرة الشمولية للمنظمةPerspective' Systems

المفكر الاستراتيجي ينظر بشمولية للمنظمة بكل مكوناتها حيث أي تغيير في أي جانب في المنظمة يؤثر في كافة جوانب المؤسسة.

2-التفكير المركز نحو الهدف Focus Intent

يقوم التفكير الاستراتيجي على التفكير المركز نحو رسالة المنظمة وأهدافها الاستراتيجية لا يحرفها عنه أي تغيرات مستقبلية وهذا يوجه العاملين في المنظمة نحو التركيز على تحقيق ذلك.

3-التفكير في مستقبل المنظمة في الوقت المناسب Thinking in Time

التفكير في الوقت المناسب يقوم على فكرة معرفة المستقبل الذي نرغب في إيجاده، وليس كيف سيكون المستقبل؟ والاستراتيجية لا تتأثر فقط بالمستقبل ولكن كذلك بالفجوة الاستراتيجية الموجودة بين الواقع الحالي والتوجه نحو المستقبل، في حين وجهة النظر التقليدية تركز على درجة التجانس بين الموارد المتاحة والفرص المتاحة

4-تطوير الافتراضات Hypothesis Driven

التفكير الاستراتيجي يقوم على التعامل مع الكم الهائل من المعلومات حول مختلف المتغيرات المتسارعة والظروف البيئية المحيطة، ومن ثم تطوير افتراضات مقنعة لها علاقة بالعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية وغيرها والعمل على اختبارها بكفاءة بهدف تطوير استراتيجيات تتناسب مع هذه الافتراضات.

5-الفرصة.الذكية Intelligent Opportunity

التفكير الاستراتيجي يقوم على الانفتاح على تجارب جديدة تسمح بالاستفادة من الاستراتيجيات البديلة التي قد تظهر وتكون أنسب من الاستراتيجيات القائمة، وهذا ضروري للتأقلم والتكيف مع المتغيرات السريعة المتلاحقة

الشكل رقم-3-عناصر التفكير الاستر اتيجي

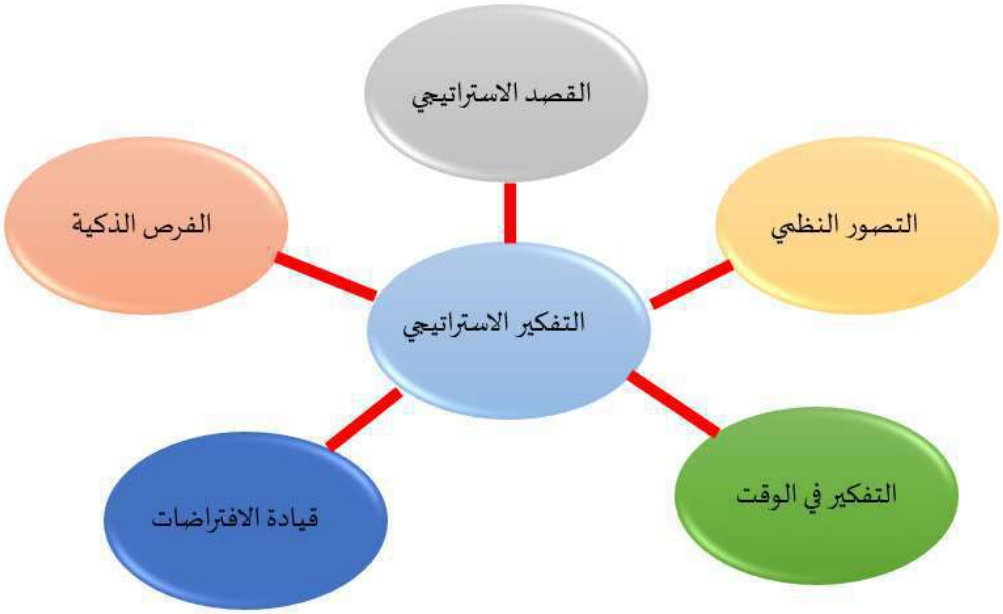

المصدر: Liedtka, J. (1998), "Strategic Thinking: Can it be Taught?, Long Rang Planning: 31(1) pp. 120-129

4-3-1 خصائص الأفراد ذوي التفكير الاستر اتيجي

في إطار ما يتطلب الأفراد من مهارات وخصائص من أجل تفعيل التفكير الاستراتيجي، يرى الكبيسي بعض الخصائص التي لابد أن يتصف بها الأفراد ذوو التفكير الاستراتيجي وهي على النحو التالي (مرغني و دمدوم، 2017، ص 562) :

- المتابعة المباشرة للمستجدات في مجال العمل؛

- التمتع بمهارات التحليل والتفسير والتركيب بين المتغيرات؛

-الانفتاح والمشاركة وامتلاك مهارة الاستماع والانصات؛

- الرؤية الناقدة للأفكار والقدرة على توظيفها والبناء عليها؛

- مستوى جيد من الذكاء وسرعة البديهة وسرعة التعلم؛

- القدرة على توسيع دائرة التفكير وتضييق نطاق التنظيم.

إن المفكرين الاستراتيجيين يتسمون بسمات تجعلهم ينظرون إلى الأمام. آخذين بعين الاعتبار الماضي والحاضر، باحثين عن الابتكار بطرق إبداعية مبنية على الوعي والإدراك، تسمح لهم بدخول مجالات جديدة من خلال اتخاذ القرارات المناسبة والمهمة تقود المؤسسة إلى صياغة استراتيجياتها.

2-المؤسسة المستدامة

في هذا المحور سوف نتطرق لعدة مفاهيم أهمها المؤسسة، المؤسسة المستدامة، التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة.

2-1مفهوم المؤسسة المستدامة

قبل التطرق لمفهوم المؤسسة المستدامة نحاول تقديم تعريف المؤسسة ومفهوم الاستدامة.

2-1-1تعريف المؤسسة

إن محاولة ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصطدم بمجموعة من العراقيل والصعوبات التي تحول دون ذلك والتي تتعلق بتركيبه الانتاج، النشاط الصناعي، معايير التصنيف، درجة النمو وغيرها. وفيما يلي نستعرض تعريف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO United Nations Industrial Development Organization)

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات المتناهية الصغر بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل –الاستراتيجية-والقصيرة الأجل –التكتيكية-، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين -10-19-عامل والمشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يعمل بها-20-99-عاملا والمشروعات الكبيرة هي تلك المشروعات التي يعمل بها أكثر من -100-عامل (بهاز، 2018، ص 13).

2-1-2 مفهوم الاستدامة

- الاستدامة مرتبطة بمفهوم –الركائز الثلاث (Triple Bottom Line-3Ps-) الذي يقيس أداء المؤسسة ليس من خلال الوجهة الاقتصادية - والمالية فحسب بل من خلال الوجهة البيئية والاجتماعية كذلك. فمفهوم الركائز الثلاث مرادف للأشخاص، الكوكب، الربح (People,Planet, and Profit) (Person, 2012) حيث يمثل الاشخاص الركيزة الاجتماعية (Social Bottom Line) ، (2012 Person), ويمثل الكوكب الركيزة البيئية (Ecological Bottom line) وأخيرا يمثل الربح الركيزة الاقتصادية (Economic Bottom Line) (Pirnea et al, 2011) ، (حمدوش ، 2017، ص 29).

2-1-3 المؤسسة المستدامة

-يمكن تعريف المؤسسة المستدامة بانها منظمة تبحث على زيادة الأداء الاقتصادي، انخفاض الأضرار البيئية، ومزيد من العدالة الاجتماعية (Persais, 2004).في (حمدوش ، 2017، ص 29).

- عرّف الدليل العالمي للمشروع المستدام، (Tafra-Vlahović، 2016) المؤسسة المستدامة بأنها أي عمل تجاري، كبيرها وصغيرها، يدمج الاستدامة والمسؤولية، بما في ذلك خلق القيمة والحكم الرشيد والمساهمة المجتمعية والسلامة البيئية في استراتيجيتها وعملياتها والمنتجات، وأن يكون لها تأثير تحويلي إيجابي على أكبر تحد اجتماعي وبيئي نواجه.

- يعرّف فريق (AMA-HRI, 2007) المؤسسة المستدامة بأنها مؤسسة تتبنى عقلية طويلة الأجل وتعاونية وموجهة نحو الأنظمة إنه يدمج التنمية المستدامة في استراتيجيته التجارية الأساسية، وتؤدي أنشطتها إلى توليد أو تجديد أسهم رأس المال على كوكب الأرض -أي رأس المال الطبيعي والاجتماعي والمالي والعالمي.

2-1-4 مفهوم التنمية

لقد اختلفت وتطورت الآراء والنظريات حول مفهوم التنمية سنقوم بتقديم مفهوم التنمية لغة واصطلاحا.

التنمية لغة: الزيادة، النماء، الكثرة، الوفرة والمضاعفة.

التنمية اصطلاحاً: اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحاً من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنّها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

يفرّق العلماء بين مفهوم النمو والتنمية، فالتنمية ترتبط دائماً بتغييرات جذرية في هيكل المؤسسة نفسها وليس فقط على النتيجة كما هو الحال في النمو(نوري ، 2020، ص 01)..

أما ماركس يعرفها على أنها عملية ثورية، أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما (لعجال، 2009، ص 21).

5-1-2 التنمية المستدامة

- عرف موجز لجنة برونتلاند (The Brundtland Commission's brief) التنمية المستدامة بأنها:

القدرة على جعل التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة1.

- كما يعرفها (Edouard Barbier) بأنها: ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن مع الحرص

والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والاساءة الى البيئة (مشري ، 2011، ص 52).

بالرغم من تعدد التعاريف حول التنمية المستدامة، إلا أنها تركز على ضرورة الحفاظ غلى الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي لتحقيق الرفاهية للأجيال الحاضرة والقادمة.

الشكل رقم 4: تعريف التنمية المستدامة

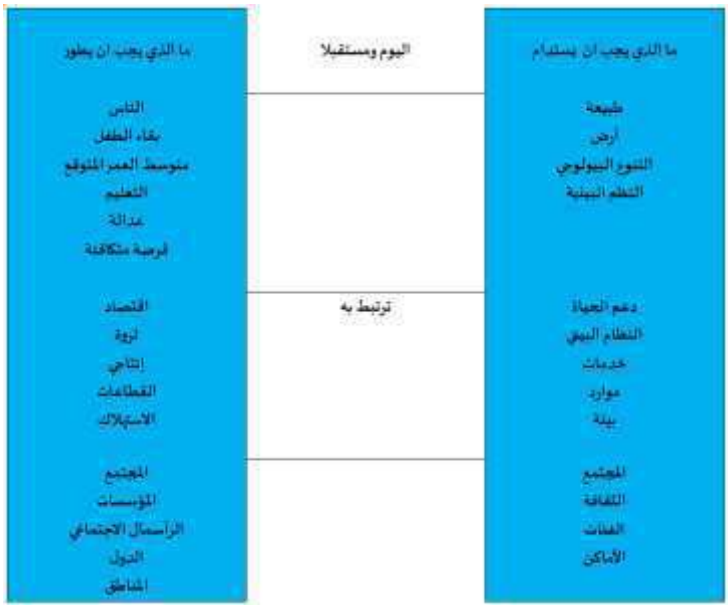

المصدر:Our Common ، Board on Sustainable Development، Policy Division، U.S. National Research Council Journey: A Transition Toward Sustainability (Washington, DC National Academy Press, 1999)

2-2 أبعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة أبعادا متعددة، يمكن الاشارة إلى أهمها والمتمثلة في: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وفيما يلي سوف يتم مناقشة كل من تلك الأبعاد (غان، 2013، ص 03).

2-2-1 البعد الاقتصادي: وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي: إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، والاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.

2-2-2 البعد الاجتماعي: تعني التنمية الاجتماعية، زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وذلك لتحقيق الحرية والرفاهية. ويعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، حيث أنه يمثل البعد **الإنساني** والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية التطوير في الاختيار السياسي. وتشمل التنمية الاجتماعية العديد من الجوانب منها: المساواة في التوزيع، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي.

2-2-3 البعد البيئي: يعد الاهتمام بالبيئة ركناً أساسياً في التنمية، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية. حيث تنادي مبادئ التنمية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة، وكيفية ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على استيعاب المخلفات

الشكل رقم 5: أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: (بعيرة و بعيرة،ص3)

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تقليص تبعية الدول النامية وايقاف تبديد الموارد الطبيعية كما تسعى الى تحقيق التنمية البشرية بتوفير الخدمات الصحية وتحسين مستوى التعليم والسكن... كما لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا كبيرا في تحسين أداء المؤسسات وساهمت في النمو الاقتصادي. ولتحقيق ذلك يتطلب استخدام تكنولوجيا نظيفة غير ملوثة للبيئة التي تعتبر الركن الأساسي والمهم في التنمية. فتحقيق الاستدامة البيئية يتطلب حماية الموارد الطبيعية كالماء والهواء والتربة من أجل الحد من التلوث.

بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يضاف البعدان السياسي والثقافي. ولهذان البعدان الاضافيان أهمية في تحريك الانتاج والاستهلاك والمبادرات الاجتماعية إلى حد كبير. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)2902016

3-2 مؤشرات التنمية المستدامة

في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، تم صياغة العديد من المؤشرات التي تعكس مدي تحقق التنمية المستدامة، وذلك بغرض الإحاطة بالأبعاد البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. ولقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، حيث أنه وفقاً للجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض، تتضمن مؤشرات التنمية المستدامة حوالي 130 مؤشراً، تم تصنيفهم إلى أربعة فئات رئيسية تتمثل في: المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات الاجتماعية، والمؤشرات البيئية، والمؤشرات المؤسسية

كما يمكن تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أنواع رئيسية وفقاً لطبيعة تلك المؤشرات، وتتمثل تلك المؤشرات في:

مؤشرات القوى الدافعة: وتعبر عن الضغوط التي تمارسها كل من الأنشطة والأنماط الاستهلاكية والإنتاجية

مؤشرات الحالة: وتعبر عن الحالة الراهنة للبيئة مثل نوعية الماء والهواء،

مؤشرات الاستجابة: والتي تعبر عن التدابير المتخذة (غان ،2013،ص3).

4-2 أهداف التنمية المستدامة

في سبتمبر 2015، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لمعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتكاملة. يشمل ذلك 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة مع 169 غاية، والتي تحتاج لعملية واضحة لتوسيع الجهود لتحقيقها حتى عام 2030.وتتمثل الاهداف 17 فيما يلي (الأمم المتحدة، 2019، ص6):

الهدف رقم 1: القضاء على الفقر وكافة أشكاله في كل مكان.

الهدف رقم 2: القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف رقم 3: ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية للجميع من كافة الأعمار

الهدف رقم 4: ضمان التعليم الجيد الشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الهدف رقم 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات

الهدف رقم 6: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

الهدف رقم 7: ضمان الحصول على الطاقة ميسورة التكلفة، والموثوقة، والمستدامة والحديثة للجميع

الهدف رقم 8: تعزيز النمو الاقتصادي المدعوم، والشامل والمستدام، وفرص العمل الكاملة والمنتجة والعمل المناسب للجميع.

الهدف رقم 9: بناء بنية تحتية تتسم بالمرونة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ودعم الابتكار

الهدف رقم 10: تقليل مستوى عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها

الهدف رقم 11: جعل المدن والمستعمرات البشرية شاملة، وآمنة، وتتسم بالمرونة ومستدامة

الهدف رقم 12: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

الهدف رقم 13: اتخاذ إجراء فوري لمواجهة تغير المناخ وتأثيره.

الهدف رقم 14: الحفاظ على المحيطات، والبحار والموارد البحرية والاستخدام المستدام لها لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف رقم 15 حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف رقم 16: تعزيز وجود المجتمعات السلمية والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرصة الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات

الهدف رقم 17: تعزيز وسائل تطبيق وإحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

وستحفز تلك الأهداف والغايات في السنوات المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض (الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، الشراكة) (الأمم المتحدة، 2005، ص ص5-6)

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل في العديد من الدول في مجال العمل البيئي والتنمية المستدامة، إلا أن هناك عدداً كبيراً من دول العالم لا تزال تواجه الكثير من المعوقات كالفقر، الحروب، استمرار استنزاف الموارد الطبيعية وغيرها تقف أمام تفعيل خطط وبرامج التنمية المستدامة.

3-التفكير الاستراتيجي لمؤسسة مستدامة

يعتبر التفكير الاستراتيجي عنصر جوهري يحدد بقاء المؤسسة التي تعمل في محيط بيئي متغير. فمن خلاله يمكن توجيهها للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات المستقبلية. وبناء استراتيجية تسمح برفع فعاليتها الداخلية والخارجية. فالمؤسسة المستدامة هي المؤسسة التي تستمر في التطور والازدهار على المدى البعيد. ويمكن أن تبقى إذا احترمت مبادئ التنمية المستدامة وخاصة المبادئ البيئية التي تضمن حماية الإنسان وإذا لم تفعل فإنها ستنهار.

ولأن التفكير الاستراتيجي هو الدعامة الكبرى للمؤسسة. فغيابه وعدم اهتمام المؤسسة بتطبيقه سيؤدي إلى ضياع العديد من الفرص التي يمكن أن تستغلها كما يمكن أن تقع في مشكلات وأزمات تحتاج لمنهج لحلها ومعالجتها ويمكنها من الحفاظ على أدائها في ظل ظروف بيئية متغيرة. ويمكن القول أن عملية التفكير الاستراتيجي هي أمر ضروري لعديد من الأسباب منها ما يلي:

- أصبح التفكير الاستراتيجي كمنهج تفكير حتمي لمواجهة المشكلات التي تواجهها المؤسسة.

- التفكير الاستراتيجي يساهم في الحد من عوامل التلوث من خلال انتاج أفكار جديدة تحد من ذلك.

- من خلال التفكير الاستراتيجي يتم تحديد أدوات لتقليل التأثيرات السلبية على أداء وأهداف المؤسسة.

- إن اكتساب الفرد مهارات التفكير الاستراتيجي يضمن تقليل درجة عدم التأكد والمخاطر الخارجة عن سيطرة المؤسسة.

إن التفكير الاستراتيجي يساهم في الارتقاء بمعدلات التنمية الاقتصادية من خلال استخدام الأفكار الابداعية لتثمين الموارد وانتاج منتجات صديقة للبيئة أو ما يسمى بالمنتجات الخضراء. كما أن التنمية الاجتماعية لا تقل أهمية عن التنمية الاقتصادية من خلال الارتقاء بمستوى الفرد بالحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر وتوفير مناصب العمل...بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية لا تتحقق دون التفكير ببيئة سليمة من أجل الأجيال الحالية والقادمة.

3-1 نماذج دولية تمارس التفكير الاستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

سيتم استعراض تجربة الإمارات العربية المتحدة في انشاء مركز بيانات وتجربة الأردن في النمو الأخضر.

3-1-1الإمارات العربية المتحدة

أنشأت الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء (FCSA) مركز بيانات أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة (UAE SDGs Data Hub) كمبادرة عالمية رائدة (نظام المعلومات الموحّد للأمم المتحدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وإقامة شراكة عالمية للانضمام إلى المبادرة بعد توقيع الشراكة مع (Global Inc FIS4SDGs) والذي يسعى الى تشجيع جميع القطاعات على الإسهامات الفعالة:

- مشاركة المبادرات مباشرة مع شعبة الاحصاء بالأمم المتحدة؛

- توفّر وحدة المبادرات في مركز بيانات أهداف التنمية المستدامة؛

- خلق الوعي المجتمعي بأهداف التنمية المستدامة؛

- معالجة نقص الوعي العام بأهداف التنمية المستدامة من خلال البيانات الجغرافية والمكانية المفتوحة فهو يعمل كأداة تعليمية؛

- تشجيع تبنّي ممارسات أهداف التنمية المستدامة باستخدام التكنولوجيا الذكية لتعميم التنمية التي تعتمد على البيانات من خلال تبسيط وتحليل البيانات والمبادرات.

2-1-3 الأردن

وضع الأردن الخطة الوطنية للنمو الأخضر (NGGP) تقيّم الخطة الوطنية للنمو الأخضر الثغرات الكائنة والفرص السانحة لتحوّلات النمو الأخضر في قطاعات الزراعة، والطاقة، وإدارة النفايات، والمياه، والسياحة، والنقل فإن الخطة وثيقة الصلة بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، تتضمن الوثيقة ست خطط عمل قطاعية، وتوضّح رؤية خضراء لمستقبل الأردن من خلال الدعوة إلى الاستثمارات والسياسات التي تساهم في الأهداف الخمسة للنمو الأخضر على الصعيد الوطني في الأردن وهي:

- تعزيز رأس المال الطبيعي؛

- النمو الاقتصادي المستدام؛

- التنمية الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر؛

- كفاءة استهلاك الموارد؛

- التكيف مع تغير المناخ واتخاذ التدابير للتخفيف من حدته؛

ستساعد كل خطة عمل قطاعية الأردن على تنفيذ خطته للنمو الاقتصادي الوطني (رؤية الأردن لعام 2025 ومساهمته المحددة وطني في اتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة).

خاتمة

من خلال ما تم تقديمه يمكن القول أن التفكير الاستراتيجي أصبح من الحتميات للنهوض بمؤسسة مستدامة. بالرغم من التسجيل الحسن لمبادرات بعض الدول كالإمارات العربية المتحدة والأردن المشار إليها، إلا أنه لازال يعاني الكثير من المعوقات كعدم الايمان به وعدم رغبة المديرين في استخدامه وإن أمنت به لا تملك الموارد المالية للقيام بذلك وأيضا صعوبة جمع المعلومات وتحليلها. ولتحقيق التنمية المستدامة، لابد من تبني طريق خاص للتفكير يسمح ببناء استراتيجية لتحقيق أهداف المؤسسة والذي يعتمد على انتاج أفكار جديدة تساعد على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة. وعموما يمكننا إعطاء مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تجسيد ثقافة التفكير الاستراتيجي وما يتضمنه من نماذج ومهارات تسمح بتوليد الافكار لمعالجة وحل المشكلة في المؤسسة؛

- ضرورة التفكير في الموارد البيئية التي لها قيمة للاستدامة كالطاقة المتجددة المستمدة من الشمس، الرياح، المياه الطاقة الحرارية الارضية وغيرها من الابتكارات والتي لا تنشا عنها مخلفات ضارة للبيئة؛

- ضرورة تبني نهج مماثل لنهج الامارات العربية المتحدة والأردن لتبادل المعلومات في إطار الشراكة وتبادل الأراء؛

- تقديم حوافز مادية ومعنوية لمن يبادر بأفكار ابداعية تنمي المؤسسة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1-لينا شحادة خليف(2010)، **تطوير التفكير الاستراتيجي، ط1**، در النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص23ص4

2-روبرت ابتس و دفيد لي(2008)، **الإدارة الاستراتيجية بناء الميزة التنافسية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص26

أطروحات دكتوراه

1-على كراز مجداب (2018)، **التفكير الاستراتيجي و أثره على الميزة التنافسية في ظل التحديات البيئية في العراق**، اطروحة دكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص280.

2-بهاز لويزة (2018)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر-دراسة حالة القطاع السياحي في الفترة (2005-2016)**، اطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة،

رسائل ماجستير

1-عاطف عبد الله البلوي (2010)، **أثر التفكير الاستراتيجي على فاعلية ادارة الازمات دراسة حالة على شركة الاتصالات السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة،2010. ص 10

2-أحمد عبد الهادي نصار (2015)، **أثر استخدام استراتيجية خرائط التفكير في تنمية مهارات التفكير الناقد وعمليات العلم بالعلوم لدى طلاب الصف العاشر**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة

3-ليلى لعجال (2009)، **و اقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة

4-مشري محمد الناصر (2011)، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة – دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف

مذكرات ماستر

1-سعيدة وزاني(2020) **التشخيص الاستراتيجي الداخلي كآلية لنجاح وتطور المؤسسة الاقتصادية استخدام سلسلة القيمة** مذكرة ماستر جامعة الاغواط، ص25-ص26

مقالات

1-سمية معن عبد الحسين (2018)، **كيف تنمي مهاراتك في التفكير الاستراتيجي؟ مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية**، العدد السابع-المجلد الثاني،
ص70

2-وليد مرغني، زكرياء دمدوم (2017)، التفكير الاستراتيجي للأفراد ومساهمته في دعم فعالية مراقبة التسيير-حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائيةENICAB، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثامن

3-علي كراز مجداب (2018)، **التفكير الاستراتيجي و أثره على الميزة التنافسية في ظل التحديات البيئية في العراق**، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

4-محمد بن عمر، **أهمية التفكير الاستراتيجي في منظمات الاعمال**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سنة غير متوفرة

5-ماجد محمد الفرا (2009)، **مستوى التفكير الاستراتيجي لدى قادة المنظمات الأهلية في قطاع غزة**، تنمية الرافدين، مجلد31 ،العدد95

6-وليد مرغني، زكرياء دمدوم (2017)، التفكير الاستراتيجي للأفراد ومساهمته في دعم فعالية مراقبة التسيير-حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية(ENICAB) مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثامن

7-سفيان حمدوش (2017)، **أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، عدد1،
(2017)

8-سعيد غني نوري (2020)، التنمية بين المفهوم والاصطلاح، المقالة متوفرة على موقع
https://www.researchgate.net/publication/338701801_altnmyt_byn_almfhwm_walastlah_**ad**_syd_ghny_nwry

9-Kates W. Robert، Thomas M. Parris، Anthony Leiserowitz (2005)، **what is Sustainable Development? Goals, Indicators, Values, and Practice,** Environment Science and Policy for Sustainable Development 47(3).

10-سمر خيري مرسي غان، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية** ص 03 http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/09

11-الأمم المتحدة (2019)، **تقرير أهداف التنمية المستدامة**، نيويورك

https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019_Arabic.pdf

12- United Nations (2005) , A/RES/70/1 - **Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development**
https://sustainabledevelopment.un.org

13- الامم المتحدة (2019)، تقرير مؤشر ولوحات متابعة التنمية المستدامة المنطقة العربية، ص

https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019_arab_region_index_and_dashboards_arabic.pdf

الافصاح عن استدامة المؤسسة الاقتصادية على ضوء التجارب والممارسات الدولية

Disclosure of the sustainability of the economic companies in the light of international experiences and practices

صحراوي رشيدة، وحدة بحث تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 1، rachida.sahraoui@univ-setif.dz

العايب عبد الرحمان، وحدة بحث تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 1، abderrahmane.laib@univ-setif.dz

الملخص:

هدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم المبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز الإفصاح عن استدامة المؤسسة الاقتصادية والتي تسعى من وراءها الهيئات والجهات التي وضعتها إلى إضفاء الشرعية على ممارسات المؤسسات الاقتصادية حتى تبرهن من وراءها على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

تمثلت هذه المبادرات العالمية في مبادرة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والعقد العالمي والمبادرة العالمية لإعداد التقارير ومبادرة المنظمة العالمية للتقييس من خلال المواصفة القياسية إيزو 26000.

توصل البحث إلى أن كل المبادرات تتيح الافصاح ضمن إطار كاف يضمن الإفصاح بأسلوب دقيق وسريع كما أنها تسمح بإشباع رغبات كل الاطراف ذات المصلحة وذلك بتوفير معلومات يغلب عليها الطابع الطوعي تخص البعد المالي للمؤسسة وكذلك تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي. هذه المعلومات تتيح التواصل مع هؤلاء الأطراف.

أوصت الدراسة على أهمية العمل بما جاءت به هذه المبادرات للكشف عن المعلومات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية وعن أداءها الشامل وعن تأثير هذا الأداء على قدرة المؤسسة على تحقيق الاستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – الاستدامة – المسؤولية الاجتماعية للشركات – الافصاح – التقارير

Abstract:

The aim of the research is to shed light on the most important global initiatives aimed at enhancing disclosure of the sustainability of the economic institution, which the bodies and agencies that set up seek to legitimize the practices of economic institutions so that they can demonstrate, behind them, the achievement of the dimensions of sustainable development.

These global initiatives are the OECD initiative, the Global Compact, the Global Reporting Initiative and the World Organization for Standardization initiative through the ISO 26000 standard.

The research found that all initiatives allow disclosure within an adequate framework to ensure accurate and rapid disclosure, as well as allow satisfying the desires of all interested parties by providing information that is predominantly voluntary regarding the financial dimension of the institution as well as those related to environmental and social performance. This information enables communication with these parties.

The study recommended the importance of working with what these initiatives have brought to reveal information related to social responsibility, its overall performance, and the impact of this performance on the institution's ability to achieve sustainability.

Key words: sustainable development - sustainability - corporate social responsibility - disclosure – reports

1. مقدمة:

هناك إلحاح على المؤسسات الاقتصادية لأن تكون أكثر إفصاحا ليس فقط في تقاريرها المالية ولكن أيضا حول أدائها في القضايا الرئيسية الاجتماعية والأخلاقية والبيئية وهذا استجابة لمتطلبات أصحاب المصالح وذلك من اجل تعزيز ثقة هؤلاء ويكون ذلك وفق إطار كاف يضمن الإفصاح بأسلوب دقيق وسريع من ناحية. ومن ناحية أخرى يساعد المؤسسة في تحقيق التميز كون المؤسسة المتميزة هي تلك التي تتصرف بروح المسؤولية اتجاه كل الاطراف ذات المصلحة عن طريق النزاهة والافصاح والمسائلة وهذا لن يتحقق بدون وجود آاليات لمناسبة للإفصاح. فأصحاب المصلحة كثيرا ما يسعون إلى الحصول على معلومات أخرى غير تلك التي تخص البعد المالي للمؤسسة. إذ بإضافة الى هذا النوع من المعلومات، هناك معلومات أخرى يغلب عليها الطابع الطوعي وتخص التوقعات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية والتي بواسطتها يتم الكشف عن البيانات لأصحاب المصلحة والتواصل معهم فيما يتعلق بالممارسات المجتمعية. هذا النوع من الافصاح بدأ يظهر في شكل تقارير تسمى بتقارير الاستدامة. وبغرض توحيد محتوى هذه التقارير وشكل وطريقة عرضها والأهم من ذلك فهي تتيح تحسين فهم أصحاب المصالح لسياسات الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية والبيئية والاخلاقية. تحقيقا لذلك، ظهرت مبادرات كثيرة تقترح نماذج موحدة لهذه التقارير. ومن أهم هذه المبادرات تلك الخاصة بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE والمبادرة العالمية للإفصاح GRI وأخرى اقترحتها المنظمة العالمية للتقييس في مواصفة الأيزو 26000 الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة. توصي هذه المبادرات المؤسسات بالكشف عن المعلومات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية وعن أداءها الشامل وعن تأثير هذا الاداء على قدرة المؤسسة على تحقيق الاستدامة.

أولا: الإطار العام للبحث

1. اشكالية البحث:

إن الاشكالية التي يحاول هذا البحث التطرق إليها يمكن صياغة سؤالها الرئيسي فيما يلي: ***هل تساعد المبادرات الدولية لتوحيد تقارير الافصاح أن تبرهن عن مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة؟***

من هذا السؤال الرئيسي تنبثق جملة من الأسئلة الفرعية يمكن صياغتها كالتالي:

- فيما تتمثل أهم المبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز الإفصاح عن استدامة المؤسسة الاقتصادية؟
- هل تساعد هذه المبادرات في مساعدة المؤسسات الاقتصادية على العمل من أجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
- هل تتيح هذه المبادرات الافصاح عن الاستدامة ضمن إطار كاف يضمن الإفصاح بأسلوب دقيق وسريع؟
- هل تسمح التقارير المعدة وفق هذه المبادرات على توفير معلومات تخص البعد المالي للمؤسسة وكذلك معلومات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي مما يساهم في إشباع رغبات كل الاطراف ذات المصلحة؟
- هل تسهل التقارير المعدة وفق هذه المبادرات عملية التواصل مع الأطراف ذات المصلحة؟

2. أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث الأهمية البالغة حيث أنه يتناول بالدراسة أحد المواضيع الهامة والحديثة المطروحة للدراسة خصوصا منذ ظهور كلا من مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. إن المؤسسة الاقتصادية معنية بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة. من أجل تحقيق ذلك وجب عليها أن تبرهن أمام كل طرف ذو مصلحة عن مستويات استدامتها ويكون ذلك بواسطة الافصاح عن أدائها المالي والبيئي والاجتماعي. ونظرا لغياب إطار يتيح هذا الافصاح ظهرت مبادرات عديدة ملها عالمية تتيح

ذلك. ومنه تبرز أهمية البحث حيث أنه بواسطتها يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تعد تقارير حول استدامتها لفائدة أصحاب المصالح.

3. أهداف البحث:

يهدف البحث الى ما يلي:

- الوقوف على أهم المبادرات العالمية الرامية إلى تعزيز الإفصاح عن استدامة المؤسسة الاقتصادية
- التعرف على الكيفية التي تساعد بها هذه المبادرات في مساعدة المؤسسات الاقتصادية على العمل من أجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة
- التعرف على أساليب الافصاح التي جاءت بها هذه المبادرات
- التعرف على أهمية تقارير الاستدامة في إشباع رغبات كل الاطراف ذات المصلحة خاصة فيما يتعلق بما تحتويه من معلومات تسمح بالحكم على الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية

4. منهجية الدراسة

في دراسة هذا الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. والذي من خلاله يتم تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن هذه الظاهرة وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى الأسباب والعوامل التي تتحكم فيها.

5. خطة البحث :

من أجل التغطية الشاملة بالموضوع، سوف يتم تقسيم البحث الى أربعة أجزاء رئيسية وهي كالتالي:

- الإطار العام للبحث والذي يشمل على وجه الخصوص كلا من الاشكالية والفرضيات.
- الإطار النظري للبحث ويتناول بالتفصيل كل مبادرات الافصاح العالمية

مناقشة وتحليل المبادرات

ثانيا : المبادرات العالمية للافصاح

تتمثل هذه المبادرات في المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI ومبادئ المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والعقد العالمي GLOBAL COMPACT والمواصفة القياسية أيزو 26000 ومبادرة اللجنة الدولية لإعداد التقارير المدمجة IIRC.

1. المبادرة العالمية لإعداد التقارير «GRI» THE GLOBAL REPORTING INITIATIVE:

المبادرة العالمية لإعداد التقارير والتي تسمى أيضا بمبادرة الابلاغ العالمية Global reporting Initiative GRI، أنشئت سنة 1997 من طرف منظمة تسمى بائتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئيا CERES بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUEومهمتها تكمن في الرفع من طرق التقرير للتنمية المستدامة لمستوى يعادل تلك الخاصة بالتقرير المالي حتى تتوفر في تلك التقارير الخصائص التالية وهي القابلية للمقارنة والدقة والمصداقية وإمكانية التحقق من المعلومات المقدمة (Capron et Quairel, 2003, p03). إن أساس هذه المبادرة هو وضع الخطوط الأساسية لصياغة تقارير التنمية المستدامة من طرف المؤسسات موحدة والذي من خلاله يتم معالجة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية (Dontenwill, 2004,p 6).

لقد تم إطلاق أول منهجية للتقرير عن الاستدامة من قبل GRI في عام 2000 من قبل المنظمات متعددة الجنسيات والحكومات ومؤسسات ومنظمات غير الحكومية والمجموعات الصناعية في أكثر من 90 دولة. وتم تعديلها ثلاثة مرات سنتي 2002 و2003 و2014. هذا التعديل الأخير هو الذي حاليا ساري المفعول ويسمى بالجيل الرابع للمبادرة.

تحتوي المبادرة على إرشادات قابلة للتطبيق عالميا في إعداد تقارير الشركة حول موضوع التنمية المستدامة وتعزيز النشر الطوعي من قبل الشركات لهذه التقارير حول أدائهم الاجتماعي والبيئي والتي تعتبر بمثابة نوع من أنواع إدارة الشركة لعلاقتها وتواصلها مع أصحاب المصلحة. كما أنه (Sahed-Granger & Boncori, 2014 ,pp 73-91) يمنح الشركة ميزة شرعية مما يؤدي إلى الحصول على الموارد والدعم من هؤلاء الأطراف حيث أن الشركات التي تتواصل بشأن التزاماتها التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن تتواصل بشأنها مع أصحاب المصالح. لذلك فإن المبادرة العالمية للإفصاح تصر على أنه يجب إشراك أصحاب المصلحة في تطوير محتوى مكون المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تقارير الاستدامة. ولضمان التزام الشركات بمبادئ ومفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، فقد تطورت تقارير الاستدامة لتكون جزءا من تقارير مدمجة Integrated reportingالتي تتضمن إضافة إلى التقارير عن الأداء المالي وتقرير الحوكمة وتقرير الأداء الاجتماعي وتقرير عن الأداء البيئي وغيرها.

إن لهدف الرئيسي لإعداد تقارير الاستدامة هو قياس أداء الشركة او المؤسسة بما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الافصاح عن هذا الاداء لجميع الاطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية بحيث يتضمن بشكل شفاف وواضح جميع المساهمات الايجابية والسلبية للشركة في مجال الاداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ويشترط في تقارير الاستدامة التي تعد وفق المبادرة العالمية للإفصاح أن يتم فيها احترام (GRI, 2013, pp 01-96) مبادئ خاصة تعكس جودة التقرير. هذه المبادئ هي:

- التوازن: يجب أن يعكس التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء المنظمة لضمان تقييم منطقي للأداء الكلي.
- المقارنة: يجب أن يتم الإبلاغ عن المعلومات في التقرير بشكل يمكن أصحاب المصلحة من تحليل التغييرات في إداء المؤسسة، وبشكل يدعم تحليل المقارنة مع المنظمات الأخرى المماثلة.
- الدقة: يجب أن تكون المعلومات التي تم الإبلاغ عنها في التقرير دقيقة ومفصلة بشكل كافي، تمكين أصحاب المصلحة من تقييم أداء الشركة او المؤسسة بشكل سليم.
- التوقيت: يجب أن يتم الإبلاغ وفقا لجدول زمني محدد، وأن تكون المعلومات متاحة في الوقت المناسب لأصحاب المصلحة، لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة، في الغالب لا يتجاوز سنتين على الاكثر ويفضل ان يكون سنويا.
- الوضوح: يجب أن تكون المعلومات متاحة بشكل مفهوم وسهل الوصول لأصحاب المصلحة الذين يستخدمون التقرير.
- الموثوقية: إن المعلومات والعمليات المستخدمة في إعداد التقرير التي يجب تسجيلها وتبويبها وتحليلها، والإفصاح عنها بطريقة تجعلها قابلة للفحص.

كما أن تقرير الاستدامة والذي يستعمل في للحكم على اداء الشركة في جوانب التنمية المستدامة يجب أن يتم اعداه على أساس مجموعة من المعايير والتي تمتاز بأنها الأكثر شمولاً حيث أنها لا تركز على المسئولية الاجتماعية فقط بل تأخذ في الاعتبار أبعاد الاستدامة المختلفة، في سنة 2016، تم إطلاق معايير والتي هي من الجيل الرابع GRI G4 وتتميز بأنها أكثر مرونة وأكثر وضوحاً وأسهل للتطبيق من المعايير التي جاءت في الاصدارين السابقين. يمكن تلخيص هذه المعايير (GRI, 2013, pp1-96) فيما يلي:

- **المعايير الاقتصادية:**
  - الأداء الاقتصادي
  - التواجد في السوق
  - الآثار الاقتصادية
  - ممارسات الشراء

- مكافحة الفساد.

- **المعايير البيئية:**
  - الموارد
  - الطاقة
  - المياه والنفايات
  - التنوع البيولوجي
  - الانبعاثات
  - النفايات
  - الامتثال البيئي
- **المعايير الاجتماعية:**
  - التوظيف
  - العلاقات بين العمال والإدارة
  - الصحة والسلامة المهنية
  - التدريب والتعليم
  - التنوع وتكافؤ الفرص
  - عدم التمييز
  - حرية النقابية والمفاوضة الجماعية
  - عمالة الأطفال
  - العمل الجبري أو القسري الممارسات الأمنية
  - حقوق الشعوب الأصلية
  - تقييم حقوق الإنسان
  - المجتمعات المحلية
  - التقييم الاجتماعي للمورد
  - السياسة العامة
  - صحة وسلامة العملاء
  - التسويق والملصقات التعريفية
  - خصوصية العميل
  - الامتثال الاجتماعي والاقتصادي

ويقابل كل معيار من المعايير المفصلة أعلاه مؤشر أو مجموعة من المؤشرات تستعمل في قياس أداء المؤسسة في المجال الذي ينتمي إليه المعيار، اقتصادي أو بيئي أو اجتماعي. في هذا الصدد يقترح الجيل الرابع من المبادرة العالمية للإفصاح حوالي 58 مبدأ ولكل مبدأ مؤشر أو أكثر قد يكون مؤشر كمي قابل للقياس أو مؤشر نوعي.

2. مبادئ المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

أخذت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على عاتقها القيام بمبادرات من شأنها أن توجه المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات ومن بينها المبادئ العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الموجهة خصيصا للشركات المتعددة الجنسية لسنة 1997 (OCDE, 2011, p20-22) والتي تقوم على ما يلي:

1) في المجال الاجتماعي:

- تحترم حقوق العاملين فيها في أن يكونوا ممثلين في اتحادات مهنية وغيرها والتي تمثل العاملين بصدق
- المساهمة في الالغاء الفعلي لعمل الأطفال
- المساهمة في الغاء كافة أشكال العمل القسري أو العمل بالإكراه
- عدم التمييز بين العمال فيما يتعلق بالتشغيل، أو التشغيل لأسباب مثل، الجنس، اللون، الأصل، الدين، الرأي السياسي، المنشأ القومي أو المكانة الاجتماعية
- توفير المنشآت لممثلي العاملين بقدر ما يتطلب الأمر من أجل المساعدة في تطوير الاتفاقيات الجماعية الناجعة
- توفير المعلومات المطلوبة لممثلي العمال من أجل المفاوضات الوجيهة حول شروط التشغيل
- تشجيع الاستشارة والتعاون ما بين المُشغلين وبين العاملين وممثليهم في الأمور ذات الاهتمام المشترك
- توفير المعلومات للعمال وممثليهم بحيث يُتاح لهم الحصول على صورة حقيقية ومُنصفة حول عمل الهيئة، وحيث يمكن، المبادرة بأكملها.
- اتخاذ الاجراءات اللائقة ضمن نشاطاتهم من أجل ضمان الصحة والأمان في العمل.
- اعطاء التأهيل من أجل تحسين مستوى المؤهلات
- فيما يتعلق بالمفاوضات الصادقة مع العمال حول شروط التشغيل، أو عندما يطبق العمال حقهم في أن يكون لهم اطاراً تنظيمياً، يتوجب عدم التهديد بنقل وحدة تشغيلية، كلها أو بعضها، من الدولة ذات الشأن، ولا يقومون بنقل العاملين من الهيئات التي تكوّن المبادرة في دول أخرى، من أجل التأثير غير المنصف على هذه المفاوضات أو افشال الحق في أن يكون لهم اطاراً تنظيمياً.
- تمكين الممثلين الرسميين عن العمال من التفاوض بشأن القضايا المتعلقة بالمفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الجماعية أو العلاقات ما بين العاملين والادارة، وتمكين هذه الجهات من الاستشارة في المواضيع ذات الاهتمام المشترك مع ممثلي الادارة الرسميين من أجل اتخاذ القرارات حول هذه المواضيع.

2) في المجال البيئي:

- جمع وتقييم المعلومات اللائقة والمحينة بخصوص التأثيرات البيئية، الصحية والأمنية لنشاطاتها.
- تحديد أهداف قابلة للقياس، وحيث يكون الأمر مناسباً، أهداف لأداء بيئي محسن، يشمل الفحص ما بين الفينة والأخرى للتبعية المتواصلة لهذه الأهداف، وما شابه.
- التحقق والرقابة المنتظمة للتقدم تجاه الأهداف أو الأهداف البيئية، الصحية أو المتعلقة بالأمان والسلامة.
- تقديم معلومات لائقة ودقيقة للجمهور والعاملين حول التأثيرات على البيئة، الصحة والسلامة والناتجة عن نشاطات المبادرة، الأمر الذي من شأنه أن يشمل تقريراً حول التقدم في تحسين الأداء البيئي،
- الانشغال في الاتصال وفي الاستشارة الكافية والمُعدلة مع الأوساط التي تتأثر بصورة مباشرة من السياسة البيئية، الصحية وسياسة السلامة لهذه المبادرة وتطبيقها.

- القيام بالتقييم وعلاج اتخاذ القرارات، على ضوء التأثيرات المتوقعة على البيئة، الصحة والأمان والمنسوبة الى العمليات، البضائع والخدمات الخاصة بالمبادرة، وتأثيرها على الدورة الحياتية الخاصة بهم. وفي الأماكن التي يكون لهذه التغييرات المقترحة تأثير ملحوظ على البيئة، الصحة والسلامة وفي الأحوال التي تكون فيها خاضعة للمصادقة من قبل السلطة المختصة، يجب اعداد تقرير مناسب حول التأثير البيئي.
- طبقاً للفهم العلمي والفني للأخطار، وحيث توجد التهديدات بوقوع الضرر الفادح للبيئة، ومن خلال المراعاة لصحة الانسان وسلامته، ينبغي عدم الاستعمال، عند غياب التحقق العلمي الكامل مثل التبرير في رفض الوسائل التوفيرية لمنع الضرر كما هو مذكور أو للتقليل منه.
- اقامة برامج بديلة للمنع والتعديل والسيطرة على الأضرار الصحية والبيئية الفادحة نتيجة للنشاطات، بما في ذلك الحوادث والحالات الطارئة، واقامة أجهزة لإبلاغ السلطات المختصة مباشرة.
- المطالبة وبدون توقف بتحسين الأداء البيئي للهيئة
- منح التثقيف والتأهيل اللائقين للعمال في مواضيع الصحة والأمان البيئي، بما في ذلك علاج المواد الخطرة ومنع الحوادث البيئية، وكذلك مجالات الادارة البيئية الأكثر اتساعاً، مثل اجراءات تقييم التأثير البيئي، العلاقات العامة والتقنيات البيئية.
- المساهمة في تطوير سياسة جماهيرية نافذة من الناحية البيئية وناجعة من الناحية الاقتصادية، مثل المشاريع المشتركة أو المبادرات التي تزيد من الوعي البيئي والدفاع عن البيئة.

3. العقد العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة GLOBAL COMPACT

وهي أكبر مبادرة عالمية لاستدامة الشركات. تم اطلاقها من طرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، لذلك كثيرا من المختصين يسمونها بمبادرة كوفي عنان. هذه المبادرة هي بمثابة دعوة للمؤسسات لمواءمة استراتيجياتها وعملياتها مع المبادئ العشرة للمبادرة واتخاذ الإجراءات التي تعزز الأهداف المجتمعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إشراك المؤسسات من جميع الأحجام والقطاعات من مختلف أنحاء العالم (الأمم المتحدة، 2021، ص 1). تعمل المبادرة على تعبئة حركة عالمية حقيقية من المؤسسات المسؤولة التي تدمج الاستدامة في استراتيجياتها وعملياتها الأساسية ليس فقط لصالح مجتمعاتها بل لمصلحتها الخاصة أيضاً. وتقوم المبادرة على المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة. عند الانضمام للمبادرة، يجب أن تلتزم الشركة بأن تتخذ نهجاً مسؤولاً ومتكاملاً وذلك بأن تصبح شريكاً قوياً وطويل الأجل للمنظمة (الأمم المتحدة، 2021، 1).

يعد العقد العالمي للأمم المتحدة أكبر مبادرة دولية للمشاركة الطوعية في مجال التنمية المستدامة، حيث يجمع أكثر من 12000 مشارك في 170 دولة. وهو بمثابة منصة للمشاركة والعمل الجماعي الذي يعزز المجتمعات المستقرة والشاملة. يضم 80 شبكة محلية حول العالم تعمل على دعم أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2021، ص 02).

وفي تطبيق مبادئه يستند على كل الأطراف الاجتماعيين وعلى الحكومات التي ضبطت مبادئ تقوم على أساسها المبادرة، وعلى الشركات التي تتأثر أعمالها بمبادئ الميثاق، وعلى عالم الشغل الذي يتحقق ضمنه سير الإنتاج العالمي وعلى منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجمل الأطراف المتدخلة وعلى منظمة الأمم المتحدة التي تكون المنتدى السياسي الحقيقي الوحيد والعالمي القائم بدور الحافز المأذون.

وتتمثل المبادئ العشرة للاتفاق العالمي:

- حقوق الإنسان
  - المبدأ رقم 1: المؤسسات الاقتصادية مدعومة لدعم واحترام وحماية الإنسان ضمن نطاق تأثيرها.
  - المبدأ رقم 2: أن تحرص على عدم المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان
- القوى العاملة
  - المبدأ رقم 3: المؤسسات الاقتصادية مدعومة إلى احترام تأسيس الجمعيات والحق في المفاوضات الجماعية
  - المبدأ رقم 4: القضاء على جميع أشكال العمل الإجباري.
  - المبدأ رقم 5: إلغاء تشغيل الأطفال دون السن القانونية.
  - المبدأ رقم 6: عدم التمييز في ميدان العمل.
- البيئة
  - المبدأ رقم 7: المؤسسات الاقتصادية تلتزم بانتهاج مسالك الاحتياط والحذر فيما يتعلق بمشاكل البيئة.
  - المبدأ رقم 8: القيام بمبادرات للتشجيع على المزيد من المسؤولية في ميدان البيئة.
  - المبدأ رقم 9: التشجيع على تطوير وتعميم التكنولوجيات التي تحترم البيئة.
- مقاومة الفساد
  - المبدأ رقم 10: الالتزام بمقاومة جميع أصناف الفساد بما في ذلك الابتزاز والإكراميات.

من خلال التفصيل أعلاه، فإن الهدف من المبادرة فيما يخص الشركات هو (rsenews, 2021,p1) تعزيز المسؤولية الاجتماعية لهذه الأخيرة وذلك بتوفير إطار مرجعي عالمي يهدف إلى تعزيز الاستدامة، والشركات المنخرطة فيه يجب أن تلتزم بما يلي:

- التوصية بالاتفاق العالمي ومبادئه العشرة في الإعلانات والتقارير السنوية،
- نشر جميع التدابير التي اتخذوها للامتثال له على موقع الاتفاق العالمي،
- العمل بالشراكة مع الأمم المتحدة لصالح الدول النامية.

4. المواصفة القياسية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات (أيزو 26000):

في السنوات الأخيرة، أبدت المؤسسات اهتماما متزايدا بتطبيق الإجراءات التي تسمح لها بتبرير بعضا من ممارساتها الادارية وزاد هذا الاهتمام مع ظهور سلسلة من المعايير والمقاييس التي تشجع المؤسسات على تحسين أساليب وادارتها وتسييرها (Gélinier et al., 2005,). ومنها ما جاءت به المنظمة الدولية للتقييس ISO والتي قامت بوضع مجموعة من المواصفات تحاول من خلالها تعزيز ممارساتها المسؤولة اجتماعيا حيث أنه منذ الثمانينات من القرن الماضي، استمرت هذه الهيئة في الاستثمار في مجال المواصفات المتعلقة بأبعاد إدارة المؤسسات والتي من خلالها الاهتمام بكل المجالات التي تخص المؤسسة حيث أنه بدءًا من عام 1987 تم الاهتمام بالجودة من خلال معيار ISO 9000 ثم البيئة في عام 1994 من خلال معيار ISO 14000 وفي عام 1997 بالمجالات الاجتماعية للمؤسسة وهذا بواسطة المعيار OHSAS 18001 وأخيراً في عام 2010 حاولت المنظمة نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات من نشر معيار ISO 26000. حسب (Boiral , 2007 , pp 91-116) إن اعتماد المواصفات القياسية ISO 9001 و ISO 14001 و ISO 26000 يسمح بتعزيز الممارسات المصممة لتحسين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمؤسسة.

في عام 2001، حددت ISO الحاجة إلى معيار مخصص حصريًا للمسؤولية الاجتماعية. كان الهدف من المشروع هو تقديم إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية لجميع أنواع المنظمات. خلال هذا العام، تم تشكيل مشروع المواصفة القياسية ISO

26000. في عام 2010، تم اعتماد المعيار. وتحدد فيه أن (laib, 2018)المسؤولية الاجتماعية للشركات هي استعداد المؤسسات لتحمل المسؤولية وحساب تأثيرات أنشطة وقرارات الفرد على المجتمع والبيئة.

تم إعداد هذه المواصفة من خلال استخدام أراء العديد من الأطراف المعنية بالإضافة إلى خبراء من أكثر من 80 دولة و40 هيئة إقليمية منخرطة في أوجه مختلفة من المسئولية المجتمعية ومثل هؤلاء الخبراء 6 مجموعات مختلفة من الأطراف المعنية وهم المستهلكون والحكومة والصناعة والعمال والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الخدمات والدعم والبحث. بالإضافة إلى ذلك تم عمل نص خاص لتحقيق التوازن بين الدول النامية والمتقدمة بالإضافة إلى التوازن بين الجنسين أثناء تقسيم المجموعات.

أيزو 26000 هي مبادرة التي تقوم منظمة الأيزو بوضعها وتطويرها والهدف من ورائها هو "توفير الارشاد والتوجيه حول المسؤولية الاجتماعية (منظمة الايزو، 2006، ص 03). وقد تم اصدار هذه الموصفة بشكل رسمي شهر ديسمبر من سنة 2008. الا أنه تم تأجيل تطبيقها الى غاية شهر سبتمبر من سنة 2010.

وتهدف مواصفة ايزو 26000 (Gauthier, 2007,p01) إلى ما يلي:

- مساعدة المؤسسة في تناول مسئوليتها الاجتماعية.
- تقديم التوجيه العملي المتعلق بما يلي:
  - تفعيل المسؤولية الاجتماعية
  - التعرف على الاطراف المعنية والاشتراك معها
  - تعزيز مصداقية التقارير والادعاءات بشأن المسئولية الاجتماعية
- التأكيد على نتائج الاداء وتطويره.
- زيادة رضاء وثقة العملاء.
- الترويج للمصطلحات المشتركة في مجال المسئولية الاجتماعية.
- التماشي مع الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات الى جانب مواصفات الايزو الاخرى القائمة بالفعل وعدم التعارض معها.

إن أهم ما يميز المواصفة ISO 26000هو أنها مواصفة إرشادية في المسئولية المجتمعية تقوم بالتزويد بالإرشادات ولا يوجد نية لأن تكون طرف ثالث لمنح الشهادات، وهي بذلك ليست مواصفة من مواصفات نظم الإدارة (المليجي، 2007، ص 9).

وتقوم المواصفة أيزو 26000 على المبادئ التالية:

1) مبدأ القابلية للمسائل: تفرض هذه المسئولية التزاما على الإدارة لتكون قابلة للمسائلة بخصوص الاهتمامات الكبرى للمنشأة وتفرض أيضا التزما على المؤسسة أن تكون قابلة للمسائلة من قبل الهيئات القانونية فيما يتعلق بالقوانين واللوائح وينبغي عليها أيضاً أن تكشف وتبرر بشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينة والى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات التي تتحمل مسئوليتها بشكل مباشر وأيضا الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.

2) مبدأ الشفافية: ينبغي على المؤسسة أن تفصح على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسئولة عنها ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة. وينبغي أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب وأن تكون معلومات فعلية وينبغي أن تتاح على نحو واضح وموضوعي كما يجب على المؤسسة أن تكشف للأطراف المعنية بشكل ملائم عن هيكلها الداخلي وسياساتها وقوانينها

وسياساتها الحمائية ومسؤولياتها وعمليات اتخاذ القرار وغيرها من المعلومات المتعلقة بالرفاهية المجتمعية والتنمية المستدامة. ويجب ان يكون ذلك التواصل بشكل فوري من خلال القنوات المتفق عليها والتي تتلاءم مع الترابط الهادف والملائم مع الأطراف المعنية.

3) مبدأ السلوك الأخلاقي: يجب أن تتصرف المؤسسة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات. وينبغي أن يبني سلوك المؤسسة على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية.

4) احترام مصالح الأطراف المعنية: يجب على المؤسسة إقرار وقبول أن هناك مجموعة من الأطراف المعنية لها مصالح متنوعة في أنشطتها ومنتجاتها الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية. كما يجب على المؤسسة أن تحترم وتضع في اعتبارها وتتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية. وينبغي أن تقوم المؤسسة بحديد أطرافها المعنية وأن تكون على دراية بمصالح وحاجات أطرافها المعنية وأن تحترم هذه المصالح وأن تعترف بحقوقهم القانونية وأن تضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية المصالح الأكبر الخاصة بالمجتمع والمتعلقة بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى طبيعة علاقة الأطراف المعنية بالمؤسسة وأن تضع في اعتبارها الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما، حتى لو لم يكن لهم دورا رسميا في حوكمة المؤسسة أو لم يكونوا على دراية بمصلحتهم في قرارات وأنشطة المؤسسة.

5) احترام سلطة القانون: ينبغي على المؤسسة أن توافق على احترامها لسلطة القانون بشكل إلزامي. ويجب أن تلتزم بجميع القوانين واللوائح السارية " المحلية والدولية " ويتضمن ذلك الالتزام الراسخ بالقوانين واللوائح السارية والإلمام بها وضرورة الإعلان عنها وملاحظتها داخل إطار المؤسسة.

6) مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك: ينبغي على المؤسسة أن تحترم الأعراف الدولية للسلوك مع الالتزام بمبدأ احترام سلطة القانون. فيما يتعلق بالبلدان التي يكون قانونها الداخلي أو تطبيقه لا يوفر الحد الأدنى من حماية المجتمع والبيئة،

7) مبدأ احترام حقوق الإنسان: يجب أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شانها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي على المؤسسة أن تحترم حقوق الإنسان وأن تعترف بأهمية هذه الحقوق، كما ينبغي على المؤسسة القيام باحترام وتعزيز الحقوق الموضوعة في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والقبول بأن هذه الحقوق تعد عالمية وعامة وتعد جزءا لا يتجزأ من الحقوق المطبقة في كافة الدول والثقافات والمواقف وأن تحذو خطوات نحو العمل على احترام حقوق الإنسان في البلاد التي لا تحمي فيها حقوق الإنسان وأن تعمل أيضا على الابتعاد عن الاستفادة من هذه المواقف وأن تلتزم بمبادئ احترام الأعراف الدولية للسلوك إذا كان القانون الوطني أو تطبيقه لا يوفر حماية كافية لحقوق الإنسان

5. مبادرة اللجنة الدولية لإعداد التقارير المدمجة IIRC:

في شهر أوت من سنة 2010، تم الإعلان من طرف GRI عن تشكيل لجنة هدفها تقديم مشروع لكيفية اعداد تقارير الاستدامة مدمجة. تضم هذه اللجنة ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية بالإضافة إلى قطاعات الأعمال والمحاسبة والأوراق المالية والتنظيم والتوحيد القياسي. إن الهدف من هذه اللجنة هو إنشاء إطار مرجعي من شأنه أن يجمع المعلومات المالية وكذلك المعلومات عن البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة في شكل واضح وموجز ومتماسك وقابل للمقارنة يضمها تقرير واحد يسمى بالتقرير المدمج يكون الهدف منه هو تعزيز وتطوير معلومات أكثر اكتمالا ومفهومة عن الأداء العام للمؤسسة. في شهر سبتمبر من سنة 2011، تم تقديم ورقة للمناقشة بعنوان "نحو إعداد تقارير متكاملة-خلق القيمة

في القرن الحادي والعشرين". هذه الورقة هي بمثابة مسودة مشروع التقارير المدمجة حيث ضمت عرض لمزايا الإبلاغ المتكامل واقتراح عملية لتطوير إطار مرجعي دولي.

في شنة 2013، صدر إطار العمل الدولي للتقارير المدمجة والذي يعرف ب إطار <IR>. هذا الإطار موجه للمؤسسات يتيح لهم تقديم معلومات أكثر فائدة لاتخاذ القرار من طرف مستعملي التقارير المدمجة. في شهر فيفري من سنة 2020، تم الشروع في مراجعة هذا الإطار وشملت المراجعة ثلاثة جوانب فقط وهي اعتبارات نموذج العمل والمسؤولية عن اعداد تقارير متكاملة وموضوعات تتعلق بمستقبل معلومات الشركة بما في ذلك زيادة الشهادات ودور التكنولوجيا في اعدادها. في شهر جانفي من سنة 2021 صدرت النسخة المنقحة من إطار العمل <IR>. وفقًا لـ(IIRC, 2013, p03)، التقارير المدمجة هي ترجمة على أرض الواقع للإدارة المدمجة. هذه الأخيرة سوف تكون حتما الخيار الذي تنتهجه المؤسسات في عملية تسييرها. وعند تبني المؤسسات للإدارة المدمجة، سوف يسهل بعد ذلك إعداد التقارير مدمجة <IR>. إن الفوائد التي سوف تجنيها المؤسسات من اعتمادها على الإدارة المدمجة هو اتاحة الفرص نحو التوزيع الفعال لرأس المال، مما يساعد في تعزيز الاستقرار المالي وتقويته.

حسب (IIRC, 2013,p03)، فإن أهداف التقارير المدمجة <IR> هي كما يلي:

- تحسين جودة المعلومات المتاحة لأصحاب رؤوس الأموال من أجل استثمار أموالهم بشكل أكثر كفاءة؛
- الاعتماد على مقاربة في الإفصاح تعتمد على مصادر مختلفة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر بشكل كبير قدرة المنظمة على خلق قيمة؛
- حسين المساءلة وتعزيز ممارسة مسؤولة لرؤوس الأموال سواء كانت مالية أو فكرية أو اجتماعية أو مجتمعية أو بيئية
- تشجيع الإدارة المتكاملة واتخاذ القرار والإجراءات التي تركز على خلق القيمة في على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ثالثا: مناقشة وتحليل محتوى المبادرات:

في تحليل ومناقشة محتوى المبادرات وعلاقتها بالإفصاح عن التنمية المستدامة يمكن التركيز على خمسة جوانب اساسية وهي العلاقة التي تربط المبادرات فيما بينها ومدى الاهتمام الذي أولته للاستدامة وكيفية الإفصاح عن الاستدامة وكيفية ربط الحوار الفعال مع الأطراف ذات المصلحة بواسطة تقارير الاستدامة وما هو دور المؤشرات بالنسبة لمتخذي القرار للحكم على مساهمة المؤسسة في الانخراط في نهج التنمية المستدامة.

فيما يلي شرح وتفصيل لكل هذه النقاط:

1. **العلاقة بين المبادرات فيما بينها:**

باستثناء مبادرة اللجنة الدولية لإعداد التقارير المدمجة IIRC والتي هي ايضا صادرة من المبادرة العالمية للإفصاح GRI تشترك المبادرات الأربعة الأولى في اتفاقها على اعتماد مبادرة الافصاح العالمي GRI كقاعدة وأساس للإفصاح عن الاستدامة. في هذا الصدد، قامت كل مبادرة بوضع خطوط توجيهية تشرح فيها وتوضح كيفية الاعتماد على المبادرة العالمية للإفصاح في اعداد تقارير الاستدامة.

توفر المبادرة العالمية للإفصاح إطارا مفصلا وموسعا حول كيفية اعداد تقارير الاستدامة حيث أنه يقوم بتزويد المؤسسات بمجموعة من معايير إعداد التقارير. لذلك بادرت الهيئات الأخرى التي أصدرت المبادرات إلى تبني نماذج التقارير التي جاءت بها المبادرة العالمية للإفصاح وذلك بإصدار خطوط توجيهية وارشادية توضح فيها التطابق بين المبادئ الخاصة بكل مبادرة مع محتوى تقارير الاستدامة ل GRI. لقد اتخذ كل من (العايب، 2011،ص 128) الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجلس الأوروبي للوزراء والمفوضية الأوروبية والمنتدى الاقتصادي العالمي من هذه المبادئ التوجيهية مرجعا في مراسلاتهم لأصحاب المصلحة كما أن أكثر من 130 مؤسسة في 21 بلد تعتمد على المبادئ التوجيهية في وضع تقاريرها عن التنمية المستدامة..

1) بالنسبة للعقد العالمي:

قامت GRI في شهر ماي من سنة 2013 (GRI, 2013, pp 01-30) بإصدار دليل ارشادي تحت عنوان "استخدام إرشادات GRI G4 للتبليغ عن التقدم المحرز في مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة". يساعد هذا الدليل المؤسسات التي تبنت العقد العالمي على اعداد والتبليغ عن تقارير الاستدامة الخاصة بها بما يحقق لها مجموعة الأهداف التي سطرها الاتفاق العالمي للمؤسسات المنخرطة فيه ومنها:

- ربط استراتيجية الاستدامة المتبعة من طرف المؤسسة مع في المبادئ العالمية التي جاء بها الاتفاق العالمي
- إظهار مدى التزام المؤسسة ب السياسات المعلن عنها والمتعهد بها أمام الأطراف ذات المصلحة
- توفير المعلومات الشاملة وذات المصداقية عن الأداء المستدام لفائدة الأطراف ذات المصلحة
- توحيد تقارير الاستدامة

2) بالنسبة لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE:

تحتوي الخطوط التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة الصادرة من GRI على (GRI, 2013,pp 01-30)مطابقة بين محتوى المبادرة العالمية للإفصاح ومبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الموجهة للشركات المتعددة الجنسيات الصادرة سنة 2011. في هذه المطابقة تم الربط بين كل مبدأ من مبادئ OCDE والمعايير التي يتم الارتكاز عليها في اعداد تقارير الاستدامة ل GRI. كما أنه في مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الموجهة للشركات المتعددة الجنسيات الصادرة سنة 2011. تمت الاشادة بأهمية اعداد تقارير الاستدامة ل GRI (secrétariat suisse à l'économie, 2014, pp1-36) نظرا لما يوفره من معلومات دقيقة وشفافة حول استدامة المؤسسة. وقد تم تقديم دليل مطابقة (secrétariat suisse à l'économie, 2014, pp1-36) بين محتوى تقرير GRI ومبادئ OCDEومحتوى المواصفة القياسية أيزو 26000.

3) بالنسبة للمواصفة القياسية أيزو 26000:

أصدرت GRI سنة 2014 خطوطا توجيهية توضح فيها كيفية تحقيق التطابق بين محتوى المبادرة العالمية للإفصاح والمواصفة القياسية أيزو 26000. لقد تم نشر هذه الخطوط التوجيهية تحت اسم " إرشادات GRI G4 و26000 ISO للاستخدام المشترك لإرشادات GRI G4 وأيزو 26000". في هذا الدليل الارشادي تم تفصيل التطابق بين المبادرتين مع شرح وتبسيط أوجه الاختلاف بينهما وفق التفصيل الذي جاء في أيزو 26000. وعليه المسائل التي تناولها هذا الدليل الارشادي هي سياق التنمية المستدامة والعلاقة مع أصحاب المصالح والنهج الإداري ومؤشرات قياس الأداء المستدام. بالنسبة لسياق التنمية المستدامة، تم (GRI, 2013, pp 01-48) تحديد وتوضيح موضوع الاستدامة بحيث أن هذا الأخير يجب أن يكون أن متوافقا مع التنمية المستدامة للمجتمع ككل والتي يمكن الوصول إليها من خلال معالجة الجوانب بطريقة مشتركة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كالاستهلاك المستدام والاستخدام المستدام الموارد وأنماط الحياة المستدامة تهم جميع المنظمات والمساهمة في التنمية المستدامة المجتمع ككل. كما أنه يجب أن يعرض التقرير الأداء للمؤسسة في سياق التنمية المستدامة وأن يتم القيام بذلك في تقارير التنمية المستدامة. بالنسبة للعلاقة مع أصحاب المصلحة، تم التركيز على مبدأ إشراك أصحاب المصلحة وتناولت الارشادات (GRI, 2013,pp 01-48) طبيعة وهدف الحوار مع أصحاب المصلحة دون التفريط في عملية الإفصاح. بالنسبة لوصف النهج الإداري، فإن الإدارة العليا مطالبة (GRI, 2013, pp 01-48) بمتابعة ومراقبة وتحليل تأثيرات المؤسسة المجتمعية *وفق* واجب اليقظة بهدف تجنب أو التخفيف الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية السلبية. ويقتضي واجل اليقظة الاعتماد على مؤشرات كمية لقياس التأثيرات مع ضرورة الإفصاح عنها في كل مجالات العمل من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية. أخيرا بالنسبة للمؤشرات، فهي تستعمل في مراقبة الأداء الحالي للمؤسسة. تم الاتفاق على (GRI, 2013,pp01-48) أن تستعمل مؤشرات التي تعطي النتائج الكمية وكذلك تلك التي تخص معلومات نوعية. إن الغاية من المؤشرات هو قياس الأداء الحالي وكذلك النتائج ذات الصلة

بأنشطة المؤسسة. كما يشترط فيها أن تكون قابلة للمقارنة سواء بين سنة وأخرى أو مقارنة أداء المؤسسة مع مؤسسات أخرى. في المواضيع الاقتصادية والبيئية والمجتمعية.

2. تركيز المبادرات على مفهوم الاستدامة:

في تعريفها للاستدامة، اتفقت كل المبادرات على التعريف الذي جاء في تقرير برانتلند سنة 1987 بأنها التنمية (Brodhag, 2003, p3) التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وقد أصبح هذا التعريف الأكثر استخداماً على نطاق واسع من قبل جميع المؤسسات. ولقد أسهمت كتابات نظرية في تحليل وتفسير هذا التعريف، فمنهم من ذهب إلى اعتبار الاستدامة ليست فقط (Godard, 2006) ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم. فيما يتعلق بالمبادرات الدولية للإفصاح، فقد اتفقت كلها على أن الاستدامة تتمحور حول كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال وهذا ما ركزت عليه المبادئ التي قامت عليها أهم المبادرات مثل العقد العالمي ومبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والمواصفة القياسية الأيزو 26000. كما أنه في شرحها للاستدامة، اتفقت المبادرات كلها على أن هذه الأخيرة تجمع بين ثلاث ابعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية وعند غياب الدمج بينها فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم الاستدامة وذلك نتيجة الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية أي انه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة من طرف المؤسسة بدون دمج هذه المكونات الثلاثة معا.

3. تركيز المبادرات على تعزيز الحوار مع أصحاب المصالح:

تظهر أهمية الحوار مع أصحاب المصالح وفق المبادرات العالمية للإفصاح هو أن المؤسسات في مراعاة المسؤولية الاجتماعية في ممارساتها الإدارية لا تخضع إلى المساءلة أمام المساهمين فقط بل وأيضا أمام كل أصحاب المصالح. إن هؤلاء الأطراف ينتظرون من المؤسسة أسلوبا جديدا في الاتصال ويكون ذلك بالحصول دون عناء على معلومات شفافة وبذلك يمكن للمؤسسة أن تستفيد من ذلك بحيث تعلن للجميع أن نشاطها يخدم مصلحتهم فتحقق بذلك الشراكة والثقة في آن واحد. لذلك على المؤسسات ألا تفكر بأن المسؤولية الاجتماعية هي شيء هامشي سواء في ثقافتها أو في إجراءاتها الإدارية. إن التفكير على نحو هذا المنوال يعتبر خطأ خاصة في ظل بيئة العمل الجديدة والتي فرضتها ظاهرة العولمة والتي أصبحت تطرح تحديات عميقة أمام الشركات والتي تعتبرها عناصر فاعلة اجتماعيا. فالمسؤولية الاجتماعية تمثل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية معا. كما أن المؤسسة يجب ألا تكتفي بالارتباط المسؤولية الاجتماعية شكلا، بل يجب أن تغوص في أعماقها وهذا من شأنه أن ويعزز مركزها لدى أصحاب المصالح كما يساعدها على تجنب الضغوط التي قد تفرضها عليها.

4. مكانة الافصاح في البرهنة على استدامة المؤسسة:

الافصاح هو نشر المعلومات بواسطة تقارير. والافصاح نوعان، الإفصاح الالزامي والافصاح الاختياري، فالإفصاح الالزامي هو نشر المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية وفق لمتطلبات قانونية. أما الإفصاح الاختياري فهو نشر معلومات مالية

وغير مالية وذلك من خلال تقارير تحتوي على المتطلبات الإلزامية وكذلك معلومات أخرى ترغب المؤسسة في تقديمها خدمة لأصحاب المصالح.

لقد تطور الإفصاح عن الاستدامة كاستجابة للطلب المؤكد المتزايد من طرف المؤسسات على اثبات مدى تحليها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي فرضها المجتمع على عالم الأعمال. ويحتل حاليا هذا النوع من الإفصاح مكانة بالغة الأهمية عندما يتم مناقشة المواضيع المرتبطة بالتنمية مستدامة. وترتب على هذا الاهتمام المتزايد ظهور أنواع جديدة من التقارير تسمى بتقارير الاستدامة والتي ولدت كاعتراف من طرف المؤسسات بالمخاوف المتزايدة للمجتمع في فيما يتعلق بسلوكها المسؤول اجتماعيا(Rivière-Giordano, 2007, p128. عرف (Capron & Quairel, 2003, p3) الافصاح عن الاستدامة بأنه نشر المعلومات البيئية والاجتماعية التي تنتجها المؤسسات لفائدة أطراف أخرى في وقت واحد بغض النظر عن المعلومات المالية التي تنشرها والتي هي إلزامية بقوة القانون. ومنه يمكن اعتبار الإفصاح عن الاستدامة بأنه أداة في يد المؤسسات من أجل إضفاء الشرعية على ممارساتها المسؤولة اجتماعيا وذلك بنشر المعلومات البيئية والاجتماعية على شكل تقارير مجتمعية ووفق معايير دولية لإعداد التقارير. في هذه التقارير يتم شرح المعلومات المجتمعية على وجه الخصوص وفق نموذج والذي غالبا ما يتيح المقارنة بين المؤسسة ومؤسسات أخرى (Giordano-Spring & Rivière-Giordano, 2008, pp19-34).

في مجال الافصاح عن الاستدامة، اتفقت كل المبادرات على اعتماد النموذج الذي جاءت به مبادرة الافصاح العالمي GRI. هذا النموذج يسمح بإعداد تقارير الاستدامة لمستوى يعادل تلك الخاصة بالتقرير المالي حتى تتوفر في تلك التقارير مجموعة من الخصائص منها القابلية للمقارنة والدقة والمصداقية وإمكانية التحقق من المعلومات المقدمة. من خلال تقارير الاستدامة (GRI, 2016, 3)، يمكن للمؤسسة أن تبرهن على مساهماتها الإيجابية وسلبية في تحقيق التنمية المستدامة. لذلك فمن خلال تقارير الاستدامة، تفصح المؤسسة عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبالتالي عن آثار مساهماتها إيجابية كانت أو سلبية في تحقيق هدف التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، تم وضع معايير لإعداد تقارير الاستدامة وفق نموذج GRI. هذه المعايير هي بمثابة لغة مشتركة بين المؤسسات وأصحاب المصلحة يمكن من خلالها توصيل المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وفهمها من طرف مستعملي التقارير. كما أن هذه المعايير تزيد من في تحسين قابلية المقارنة وجودة المعلومات حول هذه التأثيرات وكذلك تقديم المزيد الشفافية وزيادة مساءلة المؤسسات حيث أن إعداد تقارير الاستدامة على أساس معايير GRI يسمح لأصحاب المصلحة الداخليين أو الخارجيين من تكوين رأي واتخاذ قرارات مستنيرة حول مساهمة منظمة لتحقيق أهداف التنمية مستدامة.

5. تركيز المبادرات على قياس الأداء المستدام للمؤسسة:

لقد ظهر مفهوم الأداء المستدام (Germain & Trebucq, 2004, p35) في الكتابات الإدارية في ظل تطبيق المؤسسات الاقتصادية لاستراتيجيات ذات علاقة بالتنمية المستدامة وكذلك في عرض هذه المؤسسات لتقارير حول استدامتها. ويعتبر التأصيل النظري للأداء المستدام من المواضيع الحديثة حداثة كلا من التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. كما أن الكتابات في هذا الموضوع جد محدودة. ومن بين التعاريف التي قدمن لهذا المفهوم ما جاء به (Dahou & Berland, 2003, p3) والذي يعتبره بأنه تجميع للنتائج الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وهناك من عرفه (Autissier et autres, 2007,p 335) على أنه الأداء الذي يسمح بالحكم على علاقة المؤسسة بكل أصحاب المصالح، فهو بذلك يتجاوز مجرد العلاقة بين المؤسسة وموارداها البشرية إلى العلاقة بين المؤسسة والبيئة الطبيعية. فبواسطة الأداء المستدام يمكن الحكم على قدرة المؤسسة على التحلي بالاستدامة. وكذلك بأنه (العايب، 2011، ص159) ليس فقط النتائج المالية وتعظيم المنفعة للمساهمين، فديمومة الأداء يتطلب مراعاة مصالح العمال والمجتمع المحلي والزبائن والبيئة الطبيعية وكذلك الأجيال المستقبلية. وهو ما ينسجم مع مفهوم الاستدامة، حيث أن بواسطته يمكن التعرف على كيفية إدارة المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية وقياسها ومن ثم الحكم عليها ذلك

أنه يراعي ويدمج الأبعاد الثلاثة للأداء، البعد الاقتصادي: والذي بواسطته تشبع المؤسسة رغبات المساهمين والزبائن والموردين وتكتسب ثقتهم. ويقاس هذا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية والبعد الاجتماعي: والذي يرتكز على قدرة المؤسسة على جعل مواردها البشرية أطراف فاعلة والبعد المجتمعي: والذي يرتكز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها.

بالنسبة للمبادرات، فقد اتفقت كلها على أن الهدف من الإفصاح هو نشر تقارير الاستدامة تسمح بالحكم ليس فقط على الأداء المالي ولكن أيضا على نظام الحوكمة المتبع من طرف المؤسسة وعلى الأداء الاجتماعي وعلى الأداء البيئي وغيرها ذلك أن لهدف الرئيسي لإعداد تقارير الاستدامة هو قياس أداء المؤسسة بما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويكون هذا الافصاح لفائدة جميع الاطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية بحيث يتضمن أن شفافية التقرير ووضوحه تسمح بالحكم على جميع المساهمات الايجابية والسلبية للمؤسسة.

وفي الحكم على الأداء المستدام للمؤسسة ومراقبته من طرف الأطراف ذات المصلحة، فإنه يتم الاستعانة بمؤشرات لقياس الأداء، هذه الأخيرة توفر نتائج الكمية وكذلك معلومات نوعية يكون الهدف منها هو قياس الأداء الحالي وكذلك النتائج ذات الصلة بأنشطة المؤسسة وتتيح المقارنة أفقيا أي بين مختلف السنوات أو مقارنة أداء المؤسسة مع مؤسسات أخرى.

وبما أن المبادرات كلها اتفقت على توحيد تقارير الاستدامة وفق نموذج GRI، فإن الجيل الرابع من هذا الاصدار يقترح مجموعة من المؤشرات تستعمل في قياس أداء المؤسسة في المجال الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي.

الخاتمة:

من خلال ما جاء في المبادرات يتضح جليا الاهتمام بكل من توفير الشروط التي تحقق استدامة المؤسسة وذلك من خلال التركيز أحقية الأجيال المقبلة في الاستفادة من الموارد طبيعية في كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم المستقبلية. كما أن المبادرات أولت الاهتمام الكافي بالأطراف ذات المصلحة ومكانتهم كجهات مؤثرة في سياسات المؤسسة واستراتيجيتها وذلك من خلال الحرية الممنوحة لهم في الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق الاستدامة على اعتبار أنهم قد يتأثرون بما تفصح عليه المؤسسة من نتائج أعمالها وأثار أنشطتها. على يظهر الاهتمام بالأداء المستدام وبتقييمه عندما تصبح المؤسسة مجبرة على الاستجابة إلى متطلبات خاصة لإعداد قوائم مالية موجهة لخدمة المساهمين وكذلك أيضا الاستجابة إلى متطلبات التبليغ والإفصاح عن نتائج نشاطها في المجالين الاجتماعي والبيئي للعديد من الجهات الأخرى وهي أصحاب المصالح.

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1) الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/36188، تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/02
2) الأمم المتحدة. (2021). https://www.un.org/fr/chronique/le-pacte-mondial-des-nations-unies-proposer-des-solutions-aux-d%C3%A9fis-mondiaux، تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/02
3) العايب. عبد الرحمان، (2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، نوقشت يوم 08 مارس 2011
4) المليجي. أسامة، (2009)، ندوة المسئولية المجتمعية والمواصفة الدولية ISO 26000، المركز المصري لمسئولية الشركات، 04 أكتوبر 2009
5) منظمة الأيزو. (2006)، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، جويلية 2006

2. المراجع باللغات الأجنبية:

6) AUTISSIER, David. & autres. (2007) L'Atlas du Management - L'encyclopédie du management en 100 dossiers-clés, Edition d'organisation, Paris, France
7) Boiral. Olivier, (2007) Du développement durable aux normes ISO : peut-on certifier la bonne conduite des entreprises. Revue Internationale de droit et politique de développement durable. Volume 2, n° 2.
8) Brodhag. Christian (2004), Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève.

9) Capron. Michel, & Quairel. Françoise, (2003), « Reporting sociétal : Limites et enjeux de la proposition de normalisation internationale Global Reporting Initiative », in Identification et maîtrise des risques : enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestion, Actes du XXIVe congrès de l'AFC.
10) Comment crédibiliser le reporting sociétal ?, Revue Comptabilité Contrôle Audit, volume 2, Tome 13, Paris, France, pp. 127 à 147
11) DAHOU, Angèle. & BERLAND, Nicolas. (2007) mesure de la performance globale des entreprises, 28eme congrès de l'association française de comptabilité « Comptabilité et environnement », du 23 au 25 mai, Poitiers, France
12) Dontenwill. Emmanuelle, (2004), Comment la théorie des parties prenantes peut-elle permettre d'opérationnaliser le concept de développement durable pour les entreprises ?, Colloque ESDES du 18 et 19 juin 2004 à Lyon Les enjeux du management responsable
13) Gauthier. Didier, (2007), Quelles ont été les motivations pour l'implication de la France dans le processus de développement de l'ISO 26000, commission de normalisation ISO 26000 AFNOR, Groupe AFNOR – http://www.afnor.org/developpementdurable, septembre 2007
14) Gélinier. Octave, & al. (2005), Développement durable : pour une entreprise compétitive et responsable. 3eme édition. Paris : ESF Editeur. 2005.
15) Germain. Christophe & Trebucq. Stéphane, (2004), La performance globale de l'entreprise et son pilotage: quelques réflexions, Semaine sociale Lamy, 2004 .
16) Giordano-Spring. Sophie, & Rivière-Giordano. Géraldine, (2008), Reporting sociétal et IFRS : quelle cohérence ?, Revue française de gestion, volume 6, n° 186, Paris, France.
17) Global Reporting Initiative. (2013), Lignes directrices G4 du GRI et ISO 26000 Pour une utilisation conjointe des lignes directrices G4 du GRI et de l'ISO 26000, Amesterdam, Pays-Bas, pp. 1-48
18) Global Reporting Initiative. (2013), lignes directrices pour le reporting développement durable, Amesterdam, Pays-Bas, pp. 1-96
19) Global Reporting Initiative. (2013), Utilisation des Lignes Directrices G4 de GRI pour Communiquer les Progrès sur les Principes du Pacte Mondial des Nations Unies, Amesterdam, Pays-Bas, pp. 1-30
20) Global Reporting Initiative. (2016), GRI 101 : principes généraux de 2016, Amesterdam, Pays-Bas, pp. 1-31
21) Godard. Olivier, (2006), L'entreprise économique du développement durable – enjeux et politiques de l'environnement – cahiers français n° 306
22) International Integrated Reporting Council «IIRC». (2013), Cadre de Référence International de Reporting Intégré <IR>
23) Laib. Abderrahmane, (2018), La pratique de la responsabilité sociale des entreprises par les normes ISO : cas des entreprises économiques algériennes. American Journal of Innovative Research and Applied Sciences, ISSN 2429-5396 I, Volume 6, Issue 5
24) OCDE. (2011) les principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales
25) RSE News. Portail dédié à la responsabilité sociale et environnementale des entrerprises. (2021), https://www.rsenews.com/public/dossier_eco/norme-world.php?rub=1, consulté le 04/05/2021
26) Sahed-Granger. Yasmina, et Boncori. Anne-Laure, (2014), La traduction des attentes des Parties Prenantes en RSE en indicateurs de la Global Reporting Initiative : vers un mode consultatif de la gestion des parties prenantes, Management & Avenir Volume 2, n° 68, Paris, France.
27) Secrétariat suisse à l'économie (2014), Principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales dans la pratique - Guide pour les entreprises, Berne, Suisse.

المؤسسة المينائية في مواجهة التحديات البيئية على ضوء أهداف التنمية المستدامة

Port foundation in the face of environmental challenges under the Sustainable Development Goals

مريم بوغازي، مخبر النقل البحري والموانئ في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، m.boughazi@univ-skikda.dz

ملخص:

بالنظر إلى دورها الاستراتيجي تشكل الموانئ جزءا أساسيا من أهداف وبرامج التنمية المستدامة، ذلك أن تعدد النشاطات البحرية والمينائية وكثرتها أصبح يؤثر سلبا على البيئة البحرية بفعل الانبعاثات والمخلفات الناتجة عن الملاحة البحرية والصيد المفرط والعمليات المينائية كالشحن والتفريغ، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بحماية البيئة البحرية والتخفيف من التلوث وآثاره السلبية من أجل مواجهة التحديات البيئية التي صارت تعيق نشاطات المؤسسة المينائية وتؤثر على إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، وذلك من خلال إدراج البعد البيئي للتنمية المستدامة في مخططات وبرامج هذه المؤسسة في إطار ما يعرف بالموانئ الخضراء التي تقوم على مراعاة الاعتبارات البيئية عند ممارسة النشاطات البحرية والمينائية من أجل تحقيق التوازن بين حماية البيئة البحرية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، عن طريق اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لمكافحة التلوث ومعالجة آثاره وضمان إدارة مستدامة للموارد البحرية بغية الحفاظ عليها للأجيال المقبلة.

الكلمات المفتاحية: النشاطات البحرية والمينائية- البعد البيئي- التلوث- التنمية المستدامة- الموانئ الخضراء.

تصنيفات JEL: Q01-K32-F18

Abstract:

Given its strategic role, ports are an essential part of sustainable development objectives and programs. Hence, the multiplicity and growth of marine and port activities has had a negative influence on the marine environment due to emissions and residues from maritime navigation, overfishing and port operations such as shipping and unloading. This has led to a greater interest in protecting the marine environment, as well as mitigating pollution and its negative effects in order to address the environmental challenges that hinder the activities of the port foundation and affect its productivity and competitiveness. This is done by incorporating the environmental dimension of sustainable development into the plans and programs of this foundation within the framework of so-called green ports, which are based on environmental considerations when engaging in marine and port activities. The aim is to achieve balance between the protection of the marine environment in one hand and the economic growth on the other by taking a range of measures and actions to fight pollution, address its effects, and ensure sustainable management of marine resources in order to preserve them for future generations.

Keywords: Marine and port activities- environmental dimension, pollution, sustainable development, green ports.

JEL Classification Codes: Q01-K32-F18

1. مقدمة

تعد الموانئ من أهم المؤسسات الاقتصادية، فهي تسهم بنسبة كبيرة في تنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني والعالمي على حد سواء، من حيث أنها تمثل محرك النشاط الاقتصادي خاصة في الدول الساحلية، من خلال ما توفره من نشاطات متنوعة كالنقل البحري والصيد والتبادلات التجارية التي تتيح فرصا هامة لزيادة الدخل الوطني وتحسين المستوى الاجتماعي للأفراد.

بالمقابل فإن النشاطات البحرية والمينائية أصبحت تشكل مصدرا هاما للتلوث العالمي وتهديدا كبيرا للأنظمة البيئية البحرية والساحلية خاصة في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، فتطور الأنشطة المينائية والبحرية أنتج آثارا سلبية خطيرة على البيئة البحرية ترتب عنها الإفراط في استغلال الموارد البحرية وإحداث تغيرات في النظم البيئية، مما أدى إلى حدوث تدهور بيئي كان سببا في بروز أهم المشاكل البيئية المتمثلة في التلوث البحري، الذي لم يعد يقتصر ضرره على الكائنات والموارد البحرية وإنما امتد ليشمل كافة أبعاد التنمية المستدامة ويعيق تحقيق أهدافها ويؤثر سلبا على الدور الاقتصادي للموانئ وإنتاجيتها.

من هنا تبرز أهمية البعد البيئي للتنمية المستدامة وإدراجه في استراتيجيات وخطط المؤسسة المينائية من أجل تجنب الآثار السلبية للتلوث وضمان استغلال أمثل للموارد البحرية، ذلك أن أي ضرر يمس البيئة البحرية سينعكس سلبا على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، فالروابط المتينة التي تصل بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة هي العناصر الجوهرية للتنمية المستدامة، وكل بعد يتوقف على أداء البعدين الآخرين.

وعليه فالنشاطات البحرية والمينائية وعلى رأسها النقل البحري تشكل جزء أساسيا من برامج التنمية المستدامة، إذ بالنظر لدورها الاستراتيجي أصبحت الموانئ عاملا هاما وحساسا في تجسيد أهداف التنمية المستدامة، حيث أخذت نصيبا كبيرا من الاهتمام في إطار التنمية المستدامة خاصة في بعدها البيئي، وبناء عليه فإن الإشكال الذي تتمحور حوله هذه الدراسة يتمثل في: **كيف يمكن للمؤسسة المينائية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية من جهة وحماية البيئة البحرية من جهة أخرى؟** والتي تتفرع عنها عدة تساؤلات فرعية أهمها: ما مدى تأثر البعد البيئي للتنمية المستدامة بالنشاطات البحرية والمينائية؟ وما هو دور المؤسسة المينائية في تحقيق هذا البعد وحماية البيئة البحرية من التلوث؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح التأثير المتبادل بين نشاطات المؤسسة المينائية والبيئة البحرية، والوصول إلى آليات تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في الموانئ، من خلال معالجة التلوث البحري والتخفيف من آثاره السلبية.

1- التأثير المتبادل بين النشاطات البحرية والمينائية والبيئة البحرية

تتم أغلب الأنشطة التي تمارسها المؤسسة المينائية في البحر، وهو ما يؤدي إلى انتقال مخلفات هذه المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى البيئة البحرية، مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في خصائص وطبيعة هذه البيئة تؤثر على قدرة الكائنات البحرية على الحياة فيها، كما تنعكس هذه التغيرات والآثار على استغلال الموارد البحرية بما يعيق الكثير من النشاطات البحرية والمينائية كالصيد والنقل البحري والملاحة البحرية.

فالعلاقة المترابطة بين الموانئ والبيئة البحرية نتج عنها تأثير متبادل بينهما من حيث أن أي ضرر يصيب هذه الأخيرة سينعكس سلبا على إنتاجية المؤسسة المينائية وقدرتها التنافسية، لذلك سيتم التطرق أولا إلى انعكاسات النشاطات البحرية والمينائية على البيئة البحرية ثم توضيح آثار التلوث البحري على تلك النشاطات.

1-1-انعكاسات النشاطات البحرية والمينائية على البيئة البحرية

إن تعدد نشاطات الموانئ وكثرتها نجم عنه إضرار كبير بالبيئة البحرية وحياة الكائنات الحية فيها، فالانبعاثات الناتجة عن السفن والعمليات المينائية وكذا سوء استغلال الموارد البحرية جعل النشاطات البحرية والمينائية مساهما فعالا في تلوث البيئة البحرية بما يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة، لذلك وجب التعرف على أسباب تلوث البيئة البحرية والمخاطر التي تهدد الحياة البحرية ومواردها الطبيعية.

1-1-1- عوامل تلوث البيئة البحرية

تتعدد أسباب تلوث البيئة البحرية إذ يمكن أن ينتج التلوث البحري من عدة مصادر ذات طبيعة متنوعة، تتصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات الميناء حيث يعد البحر طريق عبور ومواصلات هام في التجارة الدولية، فأكثر من 80% من المبادلات التجارية تتم عبر الطرق المائية فمثلا 20% من النقل العالمي للبترول يتم عبر ممرات مياه البحر والمحيطات (Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, 2018, p. 01) وهو ما أصبح يشكل خطرا على الأوساط البحرية نتيجة الحوادث التي تقع، فأخطر حالات التلوث هي تلك الناجمة عن التصادم البحري بين السفن بفعل الملاحة البحرية.

وما يزيد من مضاعفة خطورة انتشار وازدياد نسب التلوث قابلية مياه البحر لاستيعاب الملوثات وتحويلها إلى مواد ضارة، خاصة في حال تسرب النفايات من السفن خلال الرحلة البحرية، وقد تساعد في ذلك عوامل طبيعية مثل درجة الحرارة، سرعة الرياح واتجاه الأمواج وكذا التيارات البحرية، مما يؤدي إلى تغيرات طبيعية وكيميائية في نوعية المياه ينتج عنها اختلالات في التوازنات الطبيعية للأوساط البحرية (واعلي، 2009-2010، صفحة 15)، ويمكن تلخيص أهم مصادر التلوث الناتجة عن أنشطة الموانئ فيما يأتي:

- النفايات التي تطرحها السفن وتشمل فضلات الطعام ومياه الصرف الصحي والمياه المتسربة من أحواض الغسيل والاستحمام ومياه الموازنة...وغيرها، إضافة إلى انبعاثات وقود السفن وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون الذي تعمل المنظمة الدولية البحرية على الحد من انبعاثاته، من خلال الانتقال إلى أنواع الوقود البديلة التي تتسم بانخفاض نسبة الكبريت وتركيب نظم تنقية الغازات واستخدام الغاز الطبيعي المسيل.

كما تولد السفن الراسية على أرصفة السفن ومعدات مناولة البضائع ونقلها وكذا عمليات التفريغ والشحن العديد من الانبعاثات والنفايات التي قد تسبب قائمة لا حصر لها من الاضطرابات الصحية مثل سرطان الرئة، واضطرابات القلب والأوعية الدموية، أو التشوهات الخلقية الوليدية (Mostafa Mohamed & Salah Eldine, 2020, p. 240).

- مخلفات تطهير الموانئ وإعادة تهيئتها، حيث تعرف كثير من الموانئ نسب عالية من الأوحال والطمي التي تعطل نشاطها وتعرقل حركة الملاحة البحرية وتعيق رسو السفن والناقلات، مما يدفع إدارة الميناء –كحل سهل وغير مكلف- إلى غمر وإغراق هذه الأوحال والنفايات المستخرجة من عملية التنقية على مسافات بعيدة داخل البحر لتقليل تكاليف التطهير (واعلي، 2009-2010، صفحة 42).

- حركة النقل الواسعة من نقل البضائع والمواد البترولية ومشتقاتها، إضافة إلى عدم مراعاة الحد المسموح به من الماء الملوث الذي يلقى في مياه البحر والناتج عن تنظيف خزانات البترول ومياه الموازنة التي تحمل قدرا معتبرا من الشوائب البترولية التي تنتقل عبر خطوط وشبكات النقل (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة- دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 68)، فضلا عن ذلك يمكن أن تنتقل الكائنات الدقيقة عبر الكرة الأرضية في مياه الصابورة وتؤدي إلى دمار شديد للأنواع المحلية نتيجة لتصريف مياه الصابورة (Bergqvist & Monios, January 2019, p. 04).

- الصيد البحري المفرط الذي يؤثر بشكل كبير على الحياة البحرية ويعد أحد أسباب الإخلال بالتوازن البيئي،حيث يهدد المخزون السمكي خاصة في حال استعمال طرق ووسائل صيد غير مشروعة كالمتفجرات.

- تعد الأنشطة التي تقوم بها الدول للكشف عن قاع البحار والمحيطات واستغلال مواردها من أكثر أسباب تلوث البيئة البحرية، فقد توسع استغلال النفط بالنظر إلى الاحتياطات الهامة التي وجدت في بعض المناطق البحرية، إذ تمثل نسبة النفط المستخرج من أعماق البحار 20% من الإنتاج العالمي، الأمر الذي زاد من احتمال تلوث مياه البحر بالمواد البترولية خصوصا بعد أن اتجهت الدول إلى التنقيب والبحث عن النفط والغاز الطبيعي والمعادن في الجرف القاري لمواجهة أزمات الطاقة، وما يستتبعه من استخدام المتفجرات كالديناميت التي تضر بالأسماك والحياة البحرية في تلك المناطق، كما تشكل حوادث التسرب الباطني أو حوادث الاصطدام أو تآكل الناقلات العملاقة أثناء تعرضها للظروف البحرية كالشعب المرجانية أو الحواجز الصخرية انسكاب حوالي 2 مليون طن سنويا من البترول (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة- دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 69)، إضافة إلى بعض الأنشطة التي تشمل أوجه استغلال أخرى لها تأثيرات مضرة على البيئة البحرية مثل: إنشاء المحطات البحرية لخدمة حاملات النفط العملاقة التي تحمل المواد النفطية، استخراج المعادن كالرصاص والقصدير وغيرهما من المعادن الأخرى من قاع البحر، إقامة مستودعات التخزين داخل البحر، إقامة الجزر الاصطناعية المثبتة في قاع البحر والمستخدمة لأغراض متعددة كاستغلال الثروة الطبيعية أو الدفاع الوطني أو البث الإذاعي (واعلي، 2009-2010، الصفحات 37-38).

- المخلفات والنفايات النفطية ومشتقاتها، حيث يتم سنويا إلقاء 6 مليون طن من المواد الهيدروكربونية في المحيطات، حيث تؤدي التيارات الهوائية البحرية والأمواج دورا في انتشار هذه الكميات الهائلة من الزيوت البترولية، وما يزيد من خطورة هذا النوع من التلوث صعوبة التحكم فيه ومنع انتشاره حيث يوصف بالخطر العائم أو المتحرك، فالنفط يتميز بقدرته العالية على التفاعل والانتشار بعدة أشكال ورغم أن زيت البترول لا يقبل الذوبان في الماء فإن جزء معتبرا من طبقة الزيت التي تغطي سطح البحر تختلط بالماء لتكون معه مستحلبا تتعلق به جزيئات دقيقة من الزيت، مما ينتج عنه تلوث المياه العميقة في البحر، ويحتوي زيت البترول على العديد من المواد السامة التي تؤثر على الكائنات البحرية والإنسان كما يطفو النفط على سطح الماء مكونا طبقة عازلة بين الماء والهواء تمنع ذوبان الغازات الجوية ووصول ضوء الشمس إلى الأحياء البحرية لتعيق بذلك عمليات التنفس والبناء الضوئي والغذائي مما يؤدي إلى الإخلال بالسلاسل الغذائية (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة- دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 69).

- التسرب الناتج عن أنابيب البترول والصهاريج الساحلية أثناء شحن الناقلات، كما تقوم المصانع البتروكيميائية بإلقاء مخلفات الصناعات البترولية في المياه مما يسبب ضررا كبيرا.

- افتقاد الوعي والدراية الكافيين عن خصوصية البيئة البحرية، إضافة إلى المعتقدات الخاطئة حول إمكانات البحر اللامتناهية في التنقية الذاتية و استرجاع التوازن الإيكولوجي لوسطه نظرا لشساعة المساحة واحتوائه على كميات ضخمة من المياه التي يمكنها امتصاص كل أنواع الملوثات دون إلحاق الضرر بهذه البيئة (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة- دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 60).

- التصرفات اللامسؤولة في استغلال ثروات البحر، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف وتدمير أجزاء من هذه البيئة أو القضاء على بعض أنواع الكائنات، و توسيع رقعة الأصناف المهددة بالانقراض أو الآيلة إلى التحول الجيني في الأنواع البحرية (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة- دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 67).

- غياب الرقا بة من الجهات المعنية و المختصين في المجال البيئي و البحري، إضافة إلى التخطيط غير السليم للمشاريع في ظل إدارة تهتم بالربحية بأقصر جهد و تكلفة، متغاضين عن كون حماية البيئة أولوية الأولويات حين الموافقة على أي مشروع

تنموي لتحقيق عامل الاستدامة،إضافة إلى نقص التشريعات و القوانين السارية لحماية الثروات البحرية من الاستغلال اللاعقلاني و سلوكات الأفراد في غياب الأدوار الفاعلة والوظيفية اتجاه هذا المورد الهام والحساس (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة- دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 67).

1-1-2- مخاطر تلوث البيئة البحرية

يترتب عن تلوث البيئة البحرية العديد من الأضرار الخطيرة سواء على البيئة الطبيعية أو صحة الإنسان أو حسن استغلال البيئة البحرية في مختلف النشاطات الاقتصادية، فقد أصبحت البحار والمحيطات تعرف تهديدا خطيرا ناجما عن زيادة نسب التلوث البحري، وتتمثل أهم هذه الأضرار فيما يلي: (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة - دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، الصفحات 113-118) (زروالي، 2019، الصفحات 132-133)

- انخفاض العمليات الحيوية نتيجة حجب أشعة الشمس والتأثير على عملية التركيب الضوئي، ومنع خروج الغازات والتأثير على كمية الأكسجين المذاب في المياه المغطاة بالمواد الملوثة كالزيت والنفط.

- نفوق أو تسمم أو اختناق الأسماك والطيور البحرية نتيجة التغذي على اللوثات أو الالتصاق بها، إضافة إلى تغطية أجسام الكائنات البحرية والتغلغل فيها مثل ثعالب الماء والفقمات، مما يؤدي إلى جفاف أجسامها ويحد من قدرتها على العوم في المياه.

- تغيير الموطن الطبيعي للعديد من الكائنات الحية من خلال إجبارها على ترك موطنها والهجرة هروبا من المناطق الملوثة والانتقال إلى بيئة نظيفة، ونفوق بعض الكائنات البحرية نتيجة عدم قدرتها على هجر مواقع التلوث كالأصداف والمحاريات، مما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن في هذه البيئة الجديدة.

- الصعود الجماعي للدلافين والسلاحف البحرية نحو المياه الشاطئية والشواطئ بعد إصابتها بضيق التنفس والالتهابات الجلدية.

- تهديد صحة الإنسان نتيجة انتقال تلك الملوثات إليه من خلال الأسماك وباقي الأغذية البحرية.

- إلحاق ضرر بالوظائف الحيوية للكائنات البحرية من خلال التأثير على السلسلة الغذائية البحرية، بدء بالمنتجين كالطحالب والأحياء الدقيقة التي تشكل قاعدة الهرم الغدائي والتي تكون سريعة التأثر بمختلف الملوثات نظرا لضعفها ثم يمتد التهديد إلى طبقة المستهلكين من أسماك ويرقات.

كما تعمل بعض الملوثات على توفير أوساط ملائمة لبعض الفطريات والبكتيريا التي تقوم بتحليل أجسام الأحياء الميتة والفضلات العضوية لتحول الوسط إلى مقبرة تقضي على العديد من الكائنات البحرية التي تمثل غداء وعناصر أولية تتوقف عليها حياة الكائنات الأخرى، وهو ما يؤثر على باقي السلاسل الغذائية حيث تصبح مواد سامة وقاتلة، كما أن بعض القشريات والقواقع تتحول إلى مخزن للعناصر الثقيلة المترسبة في جسمها لتصبح مصدرا للأمراض التي تنتقل إلى الإنسان.

- تعاون الملوثات المختلفة فيما بينها على إحداث أكبر الأضرار بالمكونات الطبيعية حيث تزيد من سمية ثاني أكسيد الكربون في الوسط مما يؤدي إلى تسمم كل الأحياء المائية، فمثلا تعمل طبقة زيت البترول كمذيب من خلال استخلاص كثير من المواد الكيميائية الأخرى المنتشرة في مياه البحر وينتج عن ذلك ارتفاع تركيز هذه المواد في تلك المنطقة مما يزيد من درجة التلوث.

- تراكم بعض المبيدات والمواد الكيميائية مثل DDT والآلونين في الأنسجة الحيوانية نظرا لخاصية ذوبانها في المواد الذهنية وكذا الأنسجة التناسلية مما يؤدي إلى الحد من معدل الخصوبة، كما تؤثر هذه المواد على بيوض الأسماك وتتسبب في فقسها قبل أوانها.

- يؤدي استحواذ بعض الكائنات الضارة على بيئة معينة إلى الإضرار بها مثل قناديل البحر التي تسبب حروقا للمصطافين والصيادين عند ملامستها وكذا القضاء على بعض العناصر التي تسهم في حفظ التوازن.

- انتشار الطحالب التي تؤدي إلى نفاد الأكسجين من خلال إفراز مواد سامة تقضي على أشكال الحياة البحرية أو تسبب أمراض للكائنات البحرية التي تنتقل إلى الانسان أو تعيق حركة الملاحة البحرية.

- الإضرار بالشعاب المرجانية التي توفر بيئة هامة تحتضن تشكيلة واسعة من الكائنات التي تلجأ إليها من أجل الغذاء أو التعايش والتطفل، وتعتبر هذه المناطق عالية الإنتاجية ومرتبطة بعمليات صيد الأسماك والسرطانات والإسفنج والجمبري والأصداف وكذا الجذب السياحي، وتعد الشعاب المرجانية شديدة الحساسية لأي تغيرات في البيئة الطبيعية حيث تمثل تهديدا مباشرا لها.

- الإخلال بتوازن البيئة البحرية نتيجة ظهور العديد من الكائنات الجديدة كالبكتيريا والأحياء الدقيقة التي باتت تهدد سلامة الأنواع الأصلية، إضافة إلى القضاء على العديد من المنظفات الطبيعية وإضعاف قدرة البيئة البحرية على مقاومة الملوثات وحماية نفسها من الأضرار المصاحبة لنشاط المنشآت الاستراتيجية كالموانئ (بورحلي و جصاص، الإجراءات المسطرة لحماية البيئة البحرية من التلوث -دراسة ميدانية بميناء جن جن الطاهير جيجل-، 2017، صفحة 224).

1-2- انعكاسات التلوث البحري على النشاطات البحرية والمينائية

لقد أصبحت المؤسسة المينائية تواجه مختلف أشكال المخاطر والتهديدات البيئية التي تؤثر سلبا على النشاطات البحرية والمينائية مما ينعكس على إنتاجية هذه المؤسسة وبنيتها التحتية ويعيق نشاطاتها، فالضرر الذي يلحق بالبيئة البحرية من تلوث واستخراج موارد بحرية بطريقة غير مستدامة يخلف آثارا سلبية على مختلف نشاطات الموانئ، ويتجلى ذلك في عدة جوانب:

- تدني القيمة الاقتصادية للمياه البحرية من خلال استنزاف الموارد واختلال التوازن البيولوجي وتغير جودة المياه ويتجلى ذلك في هلاك أعداد كبيرة من الأسماك وهجرة الباقي إلى أعالي البحار، مما يشكل خسارة اقتصادية للبحارة والصيادين نظرا لهدر الوقت والوقود وعناء البحث عنها، إضافة إلى المخاطر التي تهدد الصيادين والبحارة أثناء تحويل نشاطهم إلى عرض البحر كالعواصف البحرية والأمواج العاتية، وكذا انقراض العديد من الكائنات البحرية أو التهديد بانقراضها (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة- دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 129).

- اختفاء الأنواع السمكية وتهديد الباقي بالانقراض بسبب موتها أو الإضرار بأعضائها التناسلية بفعل الملوثات الكيميائية خاصة مبيد *DDT* الذي تسبب في الهجرة الجماعية نحو أماكن أكثر أمنا ونظافة، بالإضافة إلى الصيد المفرط واللامعقول الذي خفض بشكل كبير من الإنتاج البحري، فقد أظهرت الإحصائيات تراجع مخزون الصيد البحري والثروة السمكية في الجزائر.

- فقد القوى المنتجة و زيادة المصاريف ونفقات علاج الأمراض التي تصيب العاملين في هذا القطاع مما يسبب خسائر اقتصادية لتلك المؤسسات، وكذا ارتفاع نفقات القطاع الصحي لعلاج الأمراض الناتجة عن التلوث البحري التي تؤدي إلى ضعف أو توقف إنتاجية الشخص بسبب فقده لعمله، حيث تؤكد الإحصائيات أن الصيادين يتعرضون إلى العديد من الملوثات مثل المركبات الكيميائية و الغازات و الأشعة المنبعثة من معدات الصيد ومخلفات الصرف الصحي مما يؤثر بشكل مباشر على صحتهم، فضلا عن تأثيرات التلوث على نفسية الإنسان من خلال زيادة نسب التوتر والقلق.

- المبالغ الضخمة التي يتطلبها التخلص من التلوث ومعالجة آثاره، وتشمل هذه المبالغ تكاليف تنظيف الهواء والتربة وتكاليف العلاج الطبي للأشخاص والتعويضات الطبية وتكاليف التأمين الصحي(Marzantowicz & Dembińska, 2018, p. 124) بسبب الأمراض التي تخلفها البيئة البحرية للأفراد العاملين بها تزيد في ضريبة العناء الاجتماعي وتكاليف العلاج، خاصة للعاملين الدائمين في الميدان البحري، إضافة إلى أن الظروف البيئية الصعبة وحوادث التلوث قد تؤدي بالبعض إلى فقدان مناصب عملهم

في حالة الإصابة بالأمراض، فيما يهدد نقص الطلب على اليد العاملة تسريح العمال في حالات تدني الإنتاج أو نقص مداخيل الإستثمار في الميدان البحري، وفي كلتا الحالتين تعد خسارة مالية واقتصادية وبداية لأزمات اجتماعية خاصة للفئات الهشة من الصيادين و العمال البسطاء التي تمتهن حرفة الصيد (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة - دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 130).

- نقص مداخيل الاستثمار في القطاع البحري، خاصة في مجال السياحة وكذا الأنشطة الصناعية في السواحل التي تكلف أموالا طائلة للتنظيف وإعادة التهيئة، خاصة في ظل صعوبة التحكم في التلوث البحري، حيث تسهم العوامل البيئية بشكل كبير في جذب المستثمرين.

- الخسارة الاقتصادية بسبب تكاليف إعادة التهيئة، حيث تتكبد الدول خسائر هائلة بسبب حوادث التلوث وتكاليف التنظيف وإزالة التلوث من البيئة البحرية، حيث تتوقف العديد من النشاطات المينائية بسبب عمليات تنظيف السفن أو الأرصفة، إضافة إلى أن العديد من الأنشطة القائمة على استغلال الموارد البحرية كتحلية مياه البحر أو تربية الأحياء البحرية أو مصانع الأسماك تتطلب وجود بيئة بحرية نظيفة مما يسبب لها خسائر معتبرة نتيجة التلوث(ITOPF Ltd, 2013, p. 05) وتعد هذه العمليات مكلفة جدا، إذ تظهر صعوبة التحكم أو الإحاطة بالتلوث في المياه نظرا لخصوصيتها وسرعة انتشار الملوثات إضافة إلى العوامل الطبيعية كالتيارات البحرية والأمواج التي تساعد على اتساع رقعة الانتشار، كما يسهم تجمع بعض الكائنات البحرية بالمنطقة الملوثة في إلحاق أكبر الأضرار بالسفن وأنابيب النقل.

- التأثير على الأنشطة اليومية للبحارة، ذلك أن الانتشار الواسع لأنواع الملوثات وزيادة الغطاء الأخضر(الطحالب) يقلل من حركة الماء والملاحة البحرية، مما يضطر البحارة إلى التوقف لمدة عن ممارسة المهنة حيث تتلوث الأسماك ويتغير طعمها أو يتم اختفاء الأنواع المهمة من الأحياء المائية مثل السلمون والسمك الأبيض، مما يضطرهم إلى البحث عنها بعيدا عن الشواطئ والمياه الإقليمية، وبالتالي فإن التلوث يؤثر مباشرة على عمليات الصيد كما ونوعا (بورحلي، التلوث البحري و تأثيره على البحارة - دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -، 2009-2010، صفحة 132).

كما يؤدي الصيد الجائر إلى تدمير قاع البحر والحد من الأنواع الموجودة فيه والإضرار بها، إضافة إلى تراجع الشواطئ واختفاء الأشرطة الرملية الساحلية وكذا اختفاء الطيور البحرية والمهاجرة، فضلا عن التقليل من جذب السياحة وتراجع مداخلها بسبب تشوه منظر الشواطئ والروائح الكريهة.

- الأخطار التي تواجهها الموانئ نتيجة الاحتباس الحراري وبعض التغيرات المناخية كارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة وتيرة وشدة هبوب العواصف والمد والجزر، وهطول الأمطار والجفاف و/أو فيضانات الأنهار ، فضلا عن زيادة متوسط درجات الحرارة التي تشكل تهديدا خطيرا للموانئ، حيث تؤثر على النقل والتجارة البحرية خاصة في القنوات الضيقة أو عند مصبات الأنهار مسببة بذلك خسائر اقتصادية معتبرة من خلال تعطيل أو تأخير المبادلات التجارية ومختلف النشاطات الاقتصادية التي تتم عبر الطرق المائية أو التسبب في الحوادث البحرية، كما يمكن للفيضانات الساحلية أو الرياح الشديدة أو المد والجزر أن تجعل الموانئ وأنظمة النقل ذات الصلة غير صالحة للاستعمال وتضر بالمحطات وقرى الشحن والمخازن ومناطق الشحن (Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, 2020, pp. 02, 04).

2--تهيئة الموانئ لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

تعبر الاستدامة عن حالة توازن بين الإنسان والبيئة والموارد وإعادة صياغة للمحددات والأهداف الاقتصادية والبيئية حيث يعتبر البعد البيئي العمود الفقري للتنمية المستدامة، فجميع النشاطات ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية الموجودة، لذلك فإن إدارة المصادر الطبيعية تحتاج إلى منهج علمي كامل صحيح للحفاظ على الموارد الطبيعية (المغير، وادي، و

أبو جياب، 2020، الصفحات 24-25)، لذلك برزت الحاجة إلى مزيد من الاستراتيجيات المنهجية للتعامل بشكل أفضل مع تلوث البيئة البحرية والتخفيف من خطر آثاره وانعكاساته السلبية على كافة أبعاد التنمية المستدامة.

ومن أجل تحقيق ذلك تم إرساء جملة من الآليات القانونية لحماية البيئة البحرية من كافة أشكال التلوث الناتج عن النشاطات المينائية، تجسدت أساسا في النصوص القانونية الدولية والوطنية التي فرضت اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسة المينائية.

2-1- الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث الناتج عن نشاطات الموانئ

يتمثل الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة في حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال منع التلوث البحري بكافة أشكاله وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، وكذا تنظيم الصيد ومنع الصيد المفرط والمعتمد على وسائل غير مشروعة حفاظا على الثروة السمكية والتنوع البيولوجي.

فقد أدركت الدول أهمية مكافحة التلوث البحري ودوره في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، وبرز ذلك في تزايد الاهتمام سواء على المستوى الدولي أو الوطني بتوفير حماية قانونية للبيئة البحرية من كافة مصادر التلوث خاصة ذلك الناتج عن الموانئ ونشاطاتها.

2-1-1- الحماية القانونية للبيئة البحرية على المستوى الدولي

لقد أسفرت الجهود الدولية لمكافحة التلوث وحماية البيئة البحرية عن العديد من الاتفاقيات الدولية التي جاءت لتأكيد التعاون من أجل إيجاد حلول قانونية وآليات فعلية لمعالجة أسباب التلوث البحري وآثاره، من خلال إلزام موانئ العالم بتطبيق نظم الإدارة البيئية والسلامة عن طريق تفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالنقل البحرى والحد من إلقاء المخلفات فى البحار والمحيطات وضمان وجود مراكز لاستقبال النفايات داخل الموانئ البحرية وتوفير خدمات الطوارئ وأجهزة كشط الزيوت في حالة التلوث بالنفط (صبحى نور الدين، 2021).

ومن أهم الاتفاقيات الدولية في هذا المجال اتفاقية لندن المبرمة عام 1972 التي تعد أشهر اتفاقيات حماية البيئة البحرية لمنع التلوث بالمخلفات بأنواعها حيث تناولت عملية تنظيم إلقاء المخلفات في قاع البحار، وكذا الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (MARPOL) التي تم تبنيها عام 1973 ولكنها دخلت حيز التنفيذ فقط في عام 1983، وهي تضع معيارا عالميا لمنع تلوث البيئة البحرية بالسفن من أسباب تشغيلية أو عرضية، حيث ركز النص الأصلي للاتفاقية على منع تلوث البيئة البحرية ولكن تم تحديثه في أوقات مختلفة عن طريق العديد من الملحقات التي دخل آخرها حيز التنفيذ في عام 2005 وهو يهدف إلى منع تلوث الهواء من السفن (Bergqvist & Monios, January 2019, p. 11)، كما تناولت الاتفاقية أيضا منع التلوث الناتج عن المواد السائلة الضارة، مثل المواد الكيميائية، التي تُحمل بكميات ضخمة (الملحق الثاني) والمواد الضارة التي تُحمل في طرود مغلفة (الملحق الثالث) وتصريف مياه الصرف الصحي في البحر (الملحق الرابع) وكذا منع التخلص من جميع أنواع النفايات الناتجة عن السفن في البحر (الملحق الخامس).

بالإضافة إلى الاتفاقية الدولية لإدارة مياه الصابورة (BWM) التي تم اعتمادها عام 2004 ولم تدخل حيز النفاذ إلا في سبتمبر 2017، والتي تنص على إلزام السفن بتنفيذ خطة لإدارة مياه الصابورة، حيث يتعين على جميع السفن أن تحمل دفتر سجل مياه الصابورة وأن تكون مطالبة بتنفيذ إجراءات إدارة مياه الصابورة وفق معيار معين لتجنب نقل الكائنات المائية الضارة

ومسببات الأمراض، والتأكد من أن تكون الموانئ وبوابات الاستقبال نظيفة وأن البنى التحتية لخزانات مياه الصابورة فيها مجهزة لاستقبال الرواسب (ليم، 2016).

ونظرا لعدم كفاية الحماية العالمية للبيئة البحرية وصعوبة تحقيق التعاون على هذا المستوى فقد اتجهت الدول إلى اعتماد اتفاقيات إقليمية من أجل إرساء حماية وتعاون أكثر فعالية، ولعل أهم وأبرز الاتفاقيات الاقليمية المتعلقة بحماية البيئة البحرية من التلوث اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط المعروفة باتفاقية برشلونة التي أبرمت في 1976/02/16 ودخلت حيز النفاد بتاريخ 1978/02/12، وقد تم اعتمادها في إطار برنامج البحار الإقليمية الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1974، وتهدف الاتفاقية لمنع التلوث في منطقة البحر المتوسط والتخفيف منه ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى مدى ممكن وحماية البيئة البحرية وصيانتها في تلك المنطقة وذلك للمساهمة في التنمية المستدامة، وقد ألحق باتفاقية برشلونة 7 بروتوكولات لضمان تنفيذ ما جاء فيها من أحكام، شملت معالجة العديد من مصادر التلوث البحري مثل منع التلوث الناجم عن إلقاء النفايات من السفن والطائرات أو التلوث بالنفط أو استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر أو نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود ... وغيرها من المصادر التي تسهم في تلوث البيئة البحرية، وتشكل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها الإطار القانوني لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط لعام 1975.

2-1-2- الحماية القانونية للبيئة البحرية على المستوى الوطني

لقد نظم المشرع الجزائري حماية البيئة البحرية من التلوث في العديد من النصوص القانونية، حيث تضمن القانون البحري الجزائري في مواده 210-221 تحديد مفهوم التلوث وأسبابه والتزامات السفن في هذا المجال، كما نص على تحديد المسؤولية عن كافة الأضرار الناتجة عن التلوث وفرض جزاءات توقع في حال مخالفة هذه الأحكام (الأمر 80/76 المتضمن القانون البحري الجزائري، 1976)، وقد تطورت هذه الحماية بموجب القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي أدرج مبادئ التنمية المستدامة كأهداف يجب مراعاتها في كافة النشاطات وخصص فصلا لحماية البيئة البحرية، وذلك في المواد 52- 58 منه التي منعت كل فعل من شأنه أن يسبب ضررا للمياه البحرية أو يفسد نوعيتها أو يعيق الأنشطة البحرية كالملاحة أو الصيد البحري أو يقلل من قيمة البحر والمناطق الساحلية، كما نص في المواد 88-100 على عقوبات متنوعة توقع على كل من يتسبب في تلوث البيئة البحرية بأي فعل من الأفعال الممنوعة بموجب هذا القانون (القانون رقم 10/03 المتضمن حماية البيئة، 2003).

كما تم إقرار بعض القوانين التي أشارت في بعض نصوصها إلى حماية البيئة البحرية مثل القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه الذي تم إقراره بهدف الحفاظ على الشريط الساحلي والمناطق ذات القيمة الإيكولوجية أو الثقافية أو السياحية ومنع أي نشاطات من شأنها الإضرار بها من أجل استغلال الموارد الساحلية بصورة مستدامة (القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، 2002)، والقانون 02/11 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة الذي يتعلق بحماية التنوع البيولوجي وإنشاء مناطق ذات حماية خاصة حفاظا على الثروة الحيوانية أو النباتية والأنظمة البيئية وضمان حمايتها وتجديدها (القانون 02/11 المتعلق بالمجالات المحمية، 2011).

ورغم قلة النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة البحرية واقتصارها على بعض جوانب التلوث وأسبابه إلا أنها تعكس رغبة المشرع الجزائري في صياغة إطار قانوني لمنع كافة ما من شأنه الإضرار بالموارد البحرية والتأكيد على أهمية التنمية المستدامة وإدراجها في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، خاصة أن كل تلك القوانين جاءت تنفيذا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

2-2- الموانئ الخضراء كآلية لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

يسهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 خاصة الهدف رقم 14 الذي يتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد الحية البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، لهذا فقد اتجهت الدول إلى الأخذ بعين الاعتبار المنظومة البيئية والحفاظ عليها عند ممارسة النشاط الاقتصادي، وتشكل الموانئ الخضراء تجسيدا لهذا الاتجاه من خلال تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في مخططات ونشاطات المؤسسة المينائية عن طريق تهيئتها للتكيف مع التحديات البيئية المتزايدة، ونظرا لحداثة الموانئ الخضراء يجب التعرف على مفهومها ومقومات إنشائها.

2-2- 1- مفهوم الميناء الأخضر

يشير الميناء الأخضر إلى الميناء الذي يحاول التوفيق بين التنمية الاقتصادية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى فهو ميناء بحري تتم فيه معالجة الآثار البيئية، ودعم كفاءة العمليات، وتقليل استهلاك الطاقة، وهو ما يسهم في تحويل الموانئ البحرية إلى مدن ذكية مستدامة (عبد النبي، فانوس، و الشحات، 2019، صفحة 388).

ويمكن تعريف الميناء الأخضر بأنه ميناء قليل التأثير السلبى على البيئة، حيث يراعي كافة الاعتبارات البيئية في كل مراحل الإنشاء والتشغيل، ويمثل الميناء الأخضر والمعروف أيضا باسم الميناء البيئى نموذجا للتنمية المستدامة للمؤسسة المينائية، إذ تعود فوائده بالنفع الاقتصادى على الدولة والمجتمع (عميرة، 2019)، وبالتالي فهو لا يلبي المتطلبات البيئية فحسب، بل يرفع أيضا مؤشرات الاقتصاد، حيث يعمل على تحقيق التوازن بين الأثر البيئي والمصالح الاقتصادية. (Mostafa Mohamed & Salah Eldine, 2020, p. 235)

فالميناء الأخضر هو نتاج استراتيجية طويلة الأمد للتنمية المستدامة والصديقة للمناخ من خلال تطوير البنية التحتية للميناء، وبالتالي ففكرة التنمية المستدامة للموانئ فيما يتعلق بمفهوم الميناء الأخضر ذات طابع عملي كونها تقوم على اتخاذ تدابير وإجراءات من قبل المؤسسة المينائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعدها البيئي. (Marzantowicz & Dembińska, 2018, p. 121)

ويعرف الاتحاد الدولي للاتصالات الميناء المستدام أو الذكي بأنه مدينة مبتكرة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب وسائل أخرى، لتحسين نوعية الحياة، وتحسين المرافق الحضرية، وتعزيز القدرة التنافسية بطريقة تضمن تلبية احتياجات كل من الأجيال المعاصرة والقادمة من حيث جميع الاعتبارات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية (Mostafa Mohamed & Salah Eldine, 2020, p. 239).

وبذلك فالموانئ الخضراء هي تجسيد للاقتصاد الأزرق الذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون الإخلال بالنظام البيئي، من خلال حماية البيئة من التلوث والحفاظ على الموارد للأجيال المقبلة وبالتالي فهو أحد سبل تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأزرق التركيز على العمارة الخضراء من خلال استخدام مواد صديقة للبيئة والحفاظ على المياه فى ضوء محدودية الموارد المائية، وكذا التقليل من استهلاك الطاقة الكهربائية لتقليص الانبعاثات التى تؤثر على المناخ (صبري ابوالسعد و آخرون، 2017). فالهدف الرئيسي للموانئ الخضراء هو خلق بيئة صحية وكفاءة اقتصادية عالية في الميناء، من خلال الاعتماد الجزئي أو الكامل على المصادر المتجددة لتسيير العمليات والأنشطة المختلفة داخل الميناء لضمان البناء الشامل والمستدام للاقتصاد وإنشاء مكانة رائدة للميناء في تحقيق التنمية المستدامة، (Mostafa Mohamed & Salah Eldine, 2020, pp. 236, 237) حيث ترتبط تسمية الميناء الأخضر إلى حد كبير بالموانئ التي نفذت مشاريع ومبادرات تعالج جودة الهواء وتغير المناخ و/أو تلك التي تستخدم الطاقة المتجددة أو الوقود النظيف في نشاطاتها (Lawer, Herbeck, & Flitner, 2019, p. 03).

بالتالي الموانئ الخضراء هي الموانئ التي تأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية والحد من التلوث من خلال التحول نحو أنشطة خضراء، فضلا عن تأمين مواد تعبئة وتغليف قابلة للتدوير واختيار وسائل نقل صديقة للبيئة والعمل على الاستفادة من مخلفات الانتاج في مجالات أخرى بغية تقليص التكاليف والحفاظ على بيئة نظيفة(مقيمح و زيغد، 2021، صفحة 35) حيث يستخدم الميناء الأخضر أنظمة وتقنيات تمنع التلوث البيئي وتمكن من إزالة التأثير السلبي لأنشطة الميناء على البيئة (Marzantowicz & Dembińska, 2018, p. 126).

بناء عليه فإن التحدي الذي تواجهه الموانئ يتمثل في فعالية الأدوات والأنشطة للحد من التأثير السلبي على البيئة من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التوازن البيئي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، فالهدف من مفهوم الميناء الأخضر هو الاستخدام الرشيد للموارد، وإجراء الاستثمارات لصالح البيئة، والتوجيه البيئي للتكنولوجيا والتغيرات في السلوك المؤسسي للميناء من أجل زيادة قدرته على الاستجابة الفعالة والفعالة لاحتياجات أصحاب المصلحة دون تعريض البيئة للخطر. (Marzantowicz & Dembińska, 2018, p. 122) لذلك يتطلب إنشاء الموانئ الخضراء وجود مجموعة من المقومات تجعل المؤسسة المينائية صديقة للبيئة وتخفف من الآثار السلبية للأنشطة المينائية على البيئة البحرية.

2-2- 2- مقومات إنشاء الموانئ الخضراء

يقوم الميناء الأخضر على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي تكفل منع جميع أشكال التلوث الناتج عن الأنشطة التي تمارسها المؤسسة المينائية، من أجل تهيئتها لتحقيق التنمية المستدامة وخفض نسب التلوث البحري وتتجلى أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

- الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة من أجل تطوير إنتاج الطاقة المتجددة والاعتماد على مصادر الطاقة المستدامة في الموانئ كالطاقة الشمسية أو المائية أو طاقة الرياح التي يمكن استخدامها لإضاءة الساحات والمحطات والمباني داخل الميناء، أو تزويد السفن بالمحركات الكهربائية بدل الوقود من أجل التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والحفاظ على التوازن البيئي، وكذا الاعتماد على المركبات ذاتية القيادة في مختلف النشاطات المينائية (Interreg IV A 2 Mers Seas Zeeën, Novembre 2014, pp. 20-21) فاستخدام تكنولوجيات أكفأ وأنظف، وإنشاء أنظمة للنقل البحري تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوثات أصبح ضرورة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتطبيق مبادئ النقل البحري المستدام (Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, 2018, p. 05) كما يجب على الموانئ استخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتدوير وتطوير الممارسات المتعلقة بإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي (ساسي و غريب، نوفمبر 2012، صفحة 336).

- الحد من استهلاك الطاقة في الميناء واستخدام مصادر الطاقة المتجددة التي يتم توليدها من خلال توربينات الرياح والألواح الشمسية، إذ يجب أن تكون سياسة تقليل استهلاك الطاقة أولوية (Marzantowicz & Dembińska, 2018, p. 123) حيث تتحقق التنمية المستدامة من خلال الاتجاه نحو خفض استخدام الوقود والانبعاثات من السفن والتى تسهم بنسبة كبيرة فى التلوث الهوائى، والاتجاه نحو تطبيق الالتزامات البيئية فى الموانئ البحرية وكذلك بالنسبة للسفن البحرية وتوفير الطاقة بالموانئ وكذلك التوسع فى استخدام سفن حاويات أكبر سعة، إضافة إلى تفعيل دور الموانئ فى إقامة شبكات نقل مستدام (صبحى نور الدين، 2021)، فاستخدام مصادر الطاقة النظيفة تعزز استدامة النقل البحري وتدعم تدابير مكافحة التلوث البحري وهو أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, 2020, p. 14)

- توصيل الطاقة من البر إلى السفينة من أجل توفير الطاقة عن طريق تزويد الميناء ببعض الأرصفة المصممة الجاهزة لتزويد السفن الراسية بالطاقة الكهربائية بدلا من استخدام مولدات السفينة (Mostafa Mohamed & Salah Eldine, 2020, p. 250) وكذا الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة المائية والطاقة الشمسية بحيث يمكن للسفن تبديل مولداتها التي تعمل بالديزل على متنها والمحركات المساعدة أثناء رسوها في الميناء من أجل مساعدة سلطات الموانئ على إزالة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من السفن في مناطق الموانئ (Lawer, Herbeck, & Flitner, 2019, p. 04)

- إنشاء مرافق أو محطات على مستوى الميناء لجمع النفايات ومياه الصرف الصحي لضمان عدم تصريفها في البحر، وكذا استقبال النفايات من السفن القادمة للميناء حتى تتمكن من تصريف نفاياتها لتجنب إغراقها في أعالي البحار أو الشواطئ وفرض رسوم بيئية على السفينة للتأكد مما إذا كنت تقوم بتصريف النفايات قبل مغادرتها الميناء، إضافة إلى إنشاء آليات من أجل فصل النفايات حسب أنواعها مثل الورق والبلاستيك والخشب وإعادة استخدامها أو إعادة تدويرها، والتقليل من النفايات المتولدة بشكل عام(Lawer, Herbeck, & Flitner, 2019, p. 12).

- استخدام أجهزة تكنولوجية جديدة للقياسات البيئية التي تعمل على فحص وتحديد نسب التلوث البيئي سواء في الهواء أو الماء ومكافحتها (Mostafa Mohamed & Salah Eldine, 2020, p. 250)، من أجل توسيع آفاق النمو الأخضر للميناء من خلال تحديد التهديدات البيئية الناتجة عن أنشطة الموانئ، إذ من الممكن إجراء دراسات والبحث عن حلول للابتكار البيئي، كما يمكن أن يكون تقدير التكاليف الخارجية للتغيرات التي تحدث في البيئة الطبيعية من خلال نشاط الميناء أساسا لإيجاد حلول شاملة لمنع التلوث ويمكن أيضا أن يفيد في التنبؤ بالآثار طويلة المدى للإجراءات المتخذة ونمذجتها مما يمكن من السيطرة عليها بشكل فعال (Marzantowicz & Dembińska, 2018, p. 123).

- استحداث نظام معلوماتى متطور بالموانئ البحرية من خلال استخدام نظم تحديد المواقع بالأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية ونظام التبادل الإلكترونى للبيانات، مع ضرورة وجود قاعدة بيانات على مستوى المناطق البحرية والموانئ والأساطيل البحرية وشركات الخطوط الملاحية وتطبيق أحدث الطرق الالكترونية للمتابعة والاتصالات، وضمان وجود بنية معلوماتية فى الموانئ البحرية وضمان تطبيق نظام معلوماتى واحد يتسم بالعالمية فى معظم موانئ العالم لكل نوع من أنواع البضائع بالميناء ومساعدة الدول النامية فى وجود تلك التطبيقات بموانئها عن طريق التدريب (صبحى نور الدين، 2021)

- إنشاء منطقة محددة للتعامل مع المنتجات البترولية تسمى حوض البترول الذي يقوم بجميع عمليات مناولة المنتجات البترولية مثل التحميل والتفريغ والتخزين وإعادة التأهيل وغسيل خزانات البترول للسفن لتحميل البضائع السائلة في نفس الخزانات، وبالتالي يساعد حوض البترول على تجنب التلوث النفطي من السفن والناقلات البترولية (Mostafa Mohamed & Salah Eldine, 2020, p. 250).

- إنشاء محطة خاصة لمعالجة مياه الصرف الصحي داخل الميناء، مما يساعده على إعادة استخدام هذه المياه مرة أخرى في الأعمال الزراعية لزيادة المساحات الخضراء بالميناء، إضافة إلى إنشاء شبكة صرف صحي خاصة معزولة عن شبكات الصرف الصحي الأخرى بالمناطق السكنية المجاورة لتجنب حدوث أي خلل في شبكة المناطق السكنية قد يتسبب في أضرار بيئية أو اقتصادية للميناء من خلال إيقاف جميع الأعمال والأنشطة الداخلية، كما يتيح الميناء للسفن الراسية على الأرصفة التخلص من مياه الصرف الصحي من خلال التعامل مع شبكتها الخاصة لتجنب تصريف مياه الصرف الصحي للسفن في مياه الميناء (Mostafa Mohamed & Salah Eldine, 2020, pp. 251-252).

- تبطين أرضيات أماكن التخزين للحد من الأتربة ومنع تسرب الملوثات.

- اعتماد نظام الإدارة البيئية الذي من خلاله تقوم السلطات المينائية بإعداد خطة توضح بالتفصيل أهداف سياستها البيئية والجوانب البيئية لنشاطاتها والمتطلبات القانونية التي تنظمها، وبالتالي فهي خطة منهجية لسلطات الموانئ لإدارة برامجها البيئية لمنع التلوث وحمايته ومكافحته (Lawer, Herbeck, & Flitner, 2019, p. 05)، فالنشاط الاقتصادي للموانئ يمكن أن يتسبب في إيجاد مشكلات بيئية، كما يمكن أن يساعد على التصدي لها عن طريق التطبيق الناجح للإدارة البيئية الذي يؤدي دورا إيجابيا في تحسين قدرتها التنافسية في عدة مجالات من خلال رفع الانتاجية وتخفيض التكاليف وتوفير الطاقة وتحسين الأداء (ساسي و غريب، نوفمبر 2012، صفحة 339، 347)، لذلك أصبحت المحافظة على صحة وسلامة البيئة من الأولويات القصوى لدى الموانئ البحرية، فالموانئ التي تتمتع بإجراءات حماية للبيئة ضعيفة لابد وأن تعاني من تدهور في قدرتها التنافسية لذلك وجب تفعيل معايير محددة من أجل الوصول إلى الحماية والسلامة المطلوبة للبيئة (حسين حسني، أكتوبر 2018، صفحة 35).

- إحداث تغيير في نشاط ونمط تفكير عمال المؤسسة المينائية وتحسين سلوكهم وتنمية وعيهم البيئي من خلال تحسيسهم بمخاطر التلوث البيئي ورفع قدرتهم على تجنب المشكلات البيئية وتخفيض آثارها في حال وقوعها (زوين و رجراج، 2019، صفحة 466، 473).

- تنفيذ إدارة متمايزة للمساحات الخضراء في الميناء والقيام بأعمال تنسيق الحدائق أو زراعة الأصناف المناطق المواتية للتنوع البيولوجي (Port Atlantique La Rochelle, 2015, p. 4).

- استحداث آليات للتدخل العاجل في حالة الطوارئ من أجل الاستجابة السريعة في حالة التلوث. (Centre de documentation, de recherche et d'expérimentations sur les pollutions accidentelles des eaux (Cedre), 2018, p. 18)

- إنشاء أجهزة رصد ومراقبة لتتبع مسار الصيد البحري وتحديد مسالك المنتجات السمكية خلال جميع المراحل بدء من الصيد وصولا إلى البيع والاستهلاك.

- إنشاء مراكز لرصد الملاحة البحرية وضمان سلامة حركة السفن والتحديد الأوتوماتيكي لهوية السفن على طول الواجهة البحرية، مزودة بقاعدة معطيات لمراقبة نقل المواد الخطرة، وكذا إنشاء مراكز لتنسيق عمليات الإنقاذ البحري يتولى تنسيق عمليات البحث والإنقاذ في المجال البحري، خاصة في الحالات الطارئة كتسرب المحروقات أو المواد الخطيرة.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن إنشاء الميناء الأخضر وتنفيذ مقوماته ممكن في أي ميناء في العالم، غير أن الاختلافات تنشأ في المقام الأول من الموقع الجغرافي ودرجة التطور التكنولوجي والتصنيع وكذلك حالة تقدم اللوائح الداخلية المؤيدة للبيئة في البلدان التي تشغل فيها الموانئ (Marzantowicz & Dembińska, 2018, p. 123)، فهناك ارتباط وثيق بين التنمية الاقتصادية للموانئ والنمو الاقتصادي للمنطقة التي يوجد فيها الميناء، لذلك يجب أن يراعي توسيع وإعادة بناء الموانئ إمكانية تطبيق مبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك مفهوم الموانئ الخضراء. (Marzantowicz & Dembińska, 2018, pp. 125-126)

3. الخاتمة

تحظى المؤسسة المينائية بأهمية أساسية نظرا لدورها البارز في تنمية الاقتصاد الوطني وحركية التجارة الخارجية من خلال ما توفره من نشاطات متنوعة كالنقل والصيد والملاحة البحرية واستغلال الموارد الطبيعية...وغيرها، مع ذلك فقد أصبحت تشكل مصدر تهديد كبير للبيئة البحرية نتيجة ما تخلفه هذه النشاطات من آثار سلبية على الحياة البحرية فانبعاثات السفن ونفاياتها ومخلفات الحوادث البحرية ومختلف العمليات المينائية كالشحن والتفريغ تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي وتؤثر على نوعية المياه وقدرة الكائنات الحية على الحياة فيها، كما أن آثار هذا التلوث أصبحت تعيق الأنشطة البحرية والمينائية وتسبب خسائر اقتصادية معتبرة، مما جعل الموانئ تواجه تحديات بيئية فرضت عليها الاتجاه نحو تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في برامجها ومخططاتها من أجل التخفيف من الانعكاسات المتزايدة للتلوث على نشاطاتها والتي أصبحت تؤثر بشكل واضح وخطير على إنتاجيتها وقدرتها التنافسية وتتعارض مع أهداف التنمية المستدامة.

لذلك وجب على المؤسسة المينائية إيلاء اهتمام أكبر للاعتبارات البيئية من خلال اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لضمان استغلال أمثل للموارد البحرية ومنع كل ما من شأنه التسبب في تلوث البيئة البحرية أو تغيير قابليتها لحياة الكائنات الحيوانية والنباتية أو الإخلال بالتوازن البيولوجي، وهو ما تجسد في الموانئ الخضراء التي تقوم على الموازنة بين حماية البيئة البحرية من جهة وتحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مسؤولية مشتركة بين المؤسسات والأفراد حيث تتطلب تعاونا على كافة الأصعدة والمستويات، وجب على المؤسسة المينائية أن تأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المستدامة في كافة نشاطاتها وجعل حماية البيئة أولوية أساسية من أجل تجنب الأضرار الخطيرة وطويلة الأمد للتلوث البحري وانعكاساته السلبية على أبعاد التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

-- تبني أهداف ومبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيات وخطط المؤسسة المينائية، خاصة فيما يتعلق بالبعد البيئي.

- تنمية ونشر الوعي لدى العاملين في المؤسسة المينائية بمفهوم وأهمية التنمية المستدامة ودورها في تحسين ظروف عملهم وزيادة الإنتاجية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة.

- تبادل الخبرات العلمية والتقنية للاستفادة من تجارب الدول الأخرى خاصة العربية منها على غرار مصر والإمارات العربية المتحدة في مجال الموانئ الخضراء.

4. المراجع:

أولا- المراجع العربية:

القوانين:

1. القانون البحري الجزائري الأمر 80/76 المتضمن القانون البحري الجزائري. (23 أكتوبر, 1976). *(29)* . الجزائر: الجريدة الرسمية *المؤرخة في 10 أفريل 1977* .

2. القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه المتعلق بحماية الساحل وتثمينه. (05 فبراير, 2002). *(10)* . الجزائر: الجريدة الرسمية المؤرخة في 12 فبراير 2002.

3. القانون 02/11 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة. (17 فبراير, 2011). الجزائر: الجريدة الرسمية المؤرخة في 28 فبراير 2011.

4. القانون رقم 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. (19 يوليو, 2003). *(43)* . الجزائر: الجريدة الرسمية *المؤرخة في 20 يوليو 2003*.

الكتب:

1. محمد محمد المغير، هبة محمد وادي، و لوزان سمير أبو جياب. (2020). رؤية تنموية مستدامة للاقتصاد الأزرق حالة دراسة تصميم مجمع اقتصادي بحري مستدام بقطاع غزة – فلسطين. (الطبعة الأولى). برلين، ألمانيا.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. جمال واعلي. (2009-2010). الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه* . تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،: جامعة أبو بكر بلقايد.
2. كريمة بورحلي. (2009-2010). التلوث البحري و تأثيره على البحارة- دراسة ميدانية بميناء الصيد (بوديس) جيجل -. *مذكرة ماجستير* . قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية: جامعة منتوري.

المقالات:

1. الصادق زوين، و الزوهير رجراج. (2019). نظام الإدارة البيئية كأداة فعالة في نشر الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 22* (02)، الصفحات 465-482.
2. سفيان ساسي، و منية غريب. (نوفمبر 2012). المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية، (بين التشريع والتطبيق) دراسة ميدانية تحليلية. *الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية* (الصفحات 336-356). ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية.
3. سهام زروالي. (جانفي, 2019). آليات حماية البيئة البحرية من التلوث بالزيت. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* (21)، الصفحات 130-137.
4. صبري مقيمح، و رحمة زيغد. (2021). تقييم واقع الامداد الأخضر بالمؤسسات المينائية بالجزائر دراسة حالة المؤسسة المينائية بسكيكدة. *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ، 04* (01)، الصفحات 34- 53.
5. كريمة بورحلي، و الربيع جصاص. (جوان, 2017). الإجراءات المسطرة لحماية البيئة البحرية من التلوث -دراسة ميدانية بميناء جن جن الطاهير جيجل-. *مجلة آفاق للعلوم* (08)، الصفحات 219-233.
6. هبه إسماعيل عبد النبي، نادر البير فانوس، و نهال الشحات. (يونيو, 2019). العلاقة بين تطبيق متطلبات الموانئ الذكية وتأثيره على استدامة سلسلة التوريد- دراسة تطبيقية على موانئ بورسعيد-. *مجلة العلوم البيئية ، 46* (01).

الملتقيات العلمية:

1. إبراهيم حسين حسني. (أكتوبر 2018). صناعة النقل التجاري البحري العربي بين الواقع والمأمول. *الملتقى العربي الرابع للمنازعات البحرية اقتصاديات النقل البحري واستراتيجيات التنمية المستدامة*. الإسكندرية،.

ثانيا- المراجع الاجنبية:

1. Bergqvist, R., & Monios, J. (January 2019). *Green Ports in Theory and Practice*. Retrieved 05 06, 2021, from https://www.researchgate.net/publication/330048120
2. Centre de documentation, de recherche et d'expérimentations sur les pollutions accidentelles des eaux (Cedre). (2018, novembre). Lutte contre les pollutions portuaires. *guide opérationnel* . (B. Couzigou, L. Dagorn, E. Poupon, & V. Tsigourakos, Éds.) France: Cedre.

3. Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement. (2020, 04 20-22). Adaptation des ports maritimes aux changements climatiques à l'appui du Programme de développement durable à l'horizon 2030. Genève: Nations Unies.
4. Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement. (2018, 09 12). Le transport durable de marchandises à l'appui du Programme de développement durable à l'horizon 2030. Genève,, Nations Unies: Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement.
5. Interreg IV A 2 Mers Seas Zeeën. (Novembre 2014). Initiative de cluster: Ports Durables. Lille, France: 2 seas magazine -Dossier special-.
6. ITOPF Ltd. (2013). Effets de la pollution par les hydrocarbures sur les activités sociales et economiques. *Guide d'informations techniques 12* . canterbury, Royaume-Uni.
7. Lawer, E. T., Herbeck, J., & Flitner, M. (2019). Selective Adoption: How Port Authorities in Europe and West Africa Engage with the Globalizing 'Green Port' Idea. *Sustainability , 11* (18).
8. Marzantowicz, Ł., & Dembińska, I. (2018). The Reasons for the Implementation of the Concept of Green Port in Sea Ports of China. *Logistics and Transport* (1(37)), pp. 121-128.
9. Mostafa Mohamed, S., & Salah Eldine, M. (2020, January). Evaluating the Sustainable Green Seaports (SGP) in Egypt: Case Study of Alexandria and Eldekhila Seaports. (ك. التجارة, Ed.) *Journal of Alexandria University for Administrative Sciences , 57* (01).
10. Port Atlantique La Rochelle. (2015). *Charte de Développement Durable de la place portuaire de La Rochelle* . Union Maritime La Rochelle.

ثالثا: المو اقع الالكترونية:

1. ساندي صبري ابوالسعد، و آخرون. (15 يونيو, 2017). *الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر*. (المركز الديمقراطي العربي) تاريخ الاسترداد 18 05, 2021، من https://democraticac.de/?p=47167

2. عصام عميرة. (28 يوليو, 2019). *مخطط لتحويل 15 ميناءً إلى «أخضر» لتصبح نموذجا للتنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 18 05, 2021، من جريدة المال:

https://almalnews.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84-15-%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1%D9%8B-%D8%A5%D9%84%D9%89/

3. كيتاك ليم. (11, 2016). *دور المنظمة البحرية الدولية في الحيلولة دون تلوث المحيطات العالم الناجم عن السفن والشحن البحري*. تاريخ الاسترداد 19 05, 2021، من https://www.un.org/ar/chronicle/article/20003

4. منى صبحى نور الدين. (26 03, 2021). *الاقتصاد الأزرق وتحقيق التنمية المستدامة فى النقل البحري*. تاريخ الاسترداد 19 05, 2021، من:

blueeconomy:https://www.eblueeconomy.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D8%B1%D9%82%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%82%D98A%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA/

الإدارة الرشيقة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

Lean management as a strategy to achieve sustainable development

أ.د. بوغليطة إلهام، ECOFIMIA، جامعة سكيكدة 20 أوت 1955، i.boughlita@univ-skikda.dz

ط.د بن مناح ريان، ECOFIMIA، جامعة سكيكدة 20 أوت 1955، r.benmounah@univ-skikda.dz

ملخص:

في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وما صاحبها من تغيرات أثرت على المجتمعات والأمم، برز مفهوم التنمية المستدامة والتي تعني التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد. في ظل التنمية المستدامة أصبحت المؤسسات تعمل جاهدة على إيجاد الطرق الملائمة لاستغلال مواردها على أكمل وجه، دون إحداث أضرار على المدى القريب والبعيد. تعتبر منهجية الإدارة الرشيقة من بين أحدث الطرق المنتهجة من قبل المؤسسات الصناعية التي تهدف أساسا إلى التخلص من كل أشكال الهدر في كل المجالات، من خلال استعمال أقل ما يمكن من الموجودات في كل مراحل العمل.

يهدف هذا البحث إلى إبراز إمكانية تبني التنمية المستدامة للإدارة الرشيقة كاستراتيجية، وعليه إشكالية البحث هي: هل يمكن للتنمية المستدامة أن تتبع الإدارة الرشيقة كاستراتيجية لها؟

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو الوصفي التحليلي.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الإدارة الرشيقة كاستراتيجية تسعى لتسيير مهامها ونشاطاتها بالشكل الذي يحقق أهداف المؤسسة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وبأقل التكاليف، وهذا يخدم أهداف وتوجهات التنمية المستدامة بالدرجة الأولى، وعليه يمكن لهذه الأخيرة أن تتبنى استراتيجية الإدارة الرشيقة لتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الإدارة الرشيقة

تصنيفات JEL: Q01، M11

Abstract:

In light of recent technological developments and how they affected societies and nations, the concept of Sustainable Development, which means real development with the ability of continuity through a strategy that takes environmental balance as its focal point to bring about integration between the environment and the economy, has emerged. In the context of Sustainable Development, institutions are striving to find appropriate ways to fully utilize their resources without causing damage in the short and long term. The Lean Management methodology is one of the latest methods used by industrial enterprises, which mainly aims to eliminate all forms of waste in all areas by using as little assets as possible at all stages of work.

This research aims to highlight the potential for Sustainable Development to adopt Lean Management, so the research problem is: can Sustainable Development follow Lean management as a strategy?

The approach in this study is descriptive analytical.

Through this study, we found that Lean Management as a strategy seeks to conduct its activities in a manner that helps achieving the goals of the enterprise through the optimal utilization of resources at the lowest costs and this serves the objectives of Sustainable Development primarily.

Key words: sustainable development, lean management.

JEL classification codes: Q01, M11

مقدمة

تعتبر التنمية المستدامة موضوعا هاما جذب اهتمام العالم كله من خلال تزايد القضايا المرتبطة بالإنسان والبيئة، والصراع الدائم للسيطرة عليها والاستمتاع بطيبات الحياة لإشباع رغبات لا تنتهي، وتشترط ألا يتجاوز ذلك قدرة كوكب الأرض على التحمل، ومراعاة حق الأجيال القادمة في استخدام الموارد الطبيعية. فأصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية.

تقع مسؤولية استنزاف الموارد على عاتق المؤسسات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعليها أن تتقبل واقع محدودية الموارد الطبيعية وتأخذه بعين الاعتبار وتسعى لترشيد استهلاكها بدلاً من إهدارها.

يعد مفهوم الإدارة الرشيقة والتصنيع الرشيق من المفاهيم المتطورة التي ظهرت في نهايات القرن العشرين والذي تهدف إلى تقليل كل أنواع الهدر من خلال إزالة كافة العمليات والأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج النهائي، إذ يمثل التصنيع الرشيق أحد المداخل المهمة لتحسين أداء المؤسسات تجاه البيئة والمحافظة عليها من التلوث وبالتالي يعد وسيلة مهمة لتعزيز التنمية المستدامة.

وبصدد هذا قمنا بصياغة إشكالية مداخلتنا على النحو التالي: **هل يمكن للتنمية المستدامة أن تتبع الإدارة الرشيقة كاستراتيجية لها؟**

أهمية الدّراسة

- يمكن اعتبار موضوع الدراسة باجتماع المتغيرين (التنمية المستدامة والإدارة الرشيقة) من المواضيع الجديدة التي لم تأخذ نصيبها من العناية التي تستحق.
- ظهر مفهوم الإدارة الرشيقة حديثاً، ولا تزال الدراسات المتعلقة بالمفهوم في بداياتها وتسعى جميعها إلى تحقيق الإضافة العلمية.
- توجيه الانتباه نحو أهمية الإدارة الرشيقة في تسيير المؤسسات الانتاجية والخدماتية.

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو الوصفي التحليلي.

1-التنمية المستدامة

1-1-مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة مفهوما نسبيا، وبدأ الاهتمام بالبيئة والدفاع عنها منذ قرون مضت ردا على عصر التصنيع (الشيخ، 2015، ص 290) فتتعدد تعريفات التنمية المستدامة، وأول تعريف ظهر لهذا المصطلح كان من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987م حيث عرفت بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم". (حجام وطري، 2019، ص 125)

تعتبر التنمية المستدامة من أهم الجوانب والأساليب المستخدمة للحفاظ على الموارد الطبيعية، فهي تشترط أن النمو يجب أن يكون شاملاً وسليمًا بيئيًا يلبي احتياجات الحاضر دون تعريض إمكانية الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة للخطر. تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن البيئي بين استخدام الموارد الطبيعية والأهداف المختلفة وبأقل الأضرار من خلال تقليص استخدام الموارد إلى حدها الأدنى. (Leiserowitz, 2005, p10)

ويمكن تلخيص مفهوم التنمية المستدامة في أربعة كلمات هي: "الكفاية لكل البشر ولألبد "وتشمل هذه الكلمات: التفكير بمحدودية الموارد، والمسؤولية الاستهلاكية، والنوعية والعدالة، والتوجهات طويلة الأمد، التي تشكل المفاهيم الهامة في التنمية المستدامة. وبالتالي فإن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية، بقدر ما هي قضية تنموية بيئية اجتماعية اقتصادية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية. (شاطرباش وطواهرية، 2016، ص 71)

1-2-أبعاد التنمية المستدامة

أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة والربط التام ما بني الاقتصاد والبيئة، حيث لا يمكن النظر الى أي من هذه المكونات بشكل منفصل فلا بد أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة معا، وينطوي مفهوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد وهي: (بوقنور وغريب، 2021، ص 1165)

- **البعد البيئي:** النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، بحيث يجب تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة والغير متجددة والتسيير الأحسن لها بدلا من تبذيرها، ويتضمن ذلك حماية تنوع الأنظمة البيئية الطبيعية من باب الوقاية والاحتياط.

- **البعد الاجتماعي:** يرتكز على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها، يهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والعدالة في توزيع الموارد بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة وتقديم الخدمات الاجتماعية الإنسانية إضافة إلى مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والديمقراطية في اختيار الهيئات والسلطات والمجالس التي تمثلهم والحد من انعدام المساواة بين الدول وفيما بينها. (بوزيان وبوثلجة، 2015، ص 43)

- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية النظام الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة واعتماد أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، وتهدف إلى الحد من التبعية للخارج سواء على المستوى الغذائي أو الصناعي أو الخدماتي وتساعد على تحقيق الاستقلالية على المستويين الإقليمي والعالمي. (الشطي، 2018، ص 119)

1-3-أهداف التنمية المستدامة

من بين جملة الأهداف المراد تحقيقها من خلال برامج التنمية المستدامة نذكر ما يلي: (شاطرباش وطواهرية، 2016، ص 72)

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الرشيدة للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للدهور وسوء الاستخدام.
- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، للتعامل مع المشكلات البيئية الآخذة في الظهور عملا بمبدأ الوقاية خير من العلاج، والذي ثبتت فعاليته من حيث تقليل التكاليف.
- القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة. (لولو، 2018، ص 32)
- حماية النظم البيئية البرية والبحرية والجوية، وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

2-ماهية الإدارة الرشيقة

2-1-مفهوم الإدارة الرشيقة

الإدارة الرشيقة أو كما تعرف بالتصنيع الرشيق أو الإنتاج الرشيق، هي نهج إداري وضعته شركة تويوتا Toyota Motor Corporation (TMC) خلال النصف الأخير من القرن العشرين، تقوم على فكرة تعظيم القيمة مع القضاء على الهدر أظهر النظام الرشيق نجاحًا واضحًا في خفض التكاليف مع تحسين الجودة والتسليم في الوقت نفسه، وثبت أن النظام الخالي من الهدر يدعم بشكل كبير استراتيجيات وممارسات الاستدامة (Pearce et al.,2021, p 5)

وحسب (أبو طالب، 2020، ص 50) الإدارة الرشيقة هي الإدارة بأسلوب يهدف إلى تقليص الهدر بكل أنواعه (الوقت، المخزون، جهد العاملين، ورأس المال)، مستخدما المنهج العلمي لتحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات بأقل ما يمكن من المدخلات.

إن أهم مبادئ الإدارة الرشيقة أنها تقوم على فلسفة واضحة في الاقتصاد، وهذا الجانب الرئيسي التي تستند عليه العمليات الإدارية مع المحافظة على أفضل جودة لمخرجات العمل الإداري، من خلال استخدام أقل كمية من الموارد سواء أكانت مادية أو بشرية من أجل إيجاد أفضل العمليات الإدارية، والتميز بجودة المخرجات. (المطيري، 2019، ص 84)

2-1-1أشكال الهدر

قام قائد تويوتا تاييشي اوهنو (Taiichi Ohno) بتحديد سبعة أنواع للفاقد الذي يجب على المنظمات اجتنابها وهي كالتالي: (Melovic et al., 2016, p2)

- الفاقد بسبب الإفراط في الإنتاج
- الفاقد في وقت الانتظار والتأخر في العمليات وعدم نشاط العاملين والمعدات؛
- الفاقد في التنقلات والمواصلات؛
- الفاقد بسبب المعالجة المفرطة؛
- الفاقد في مخزون المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة؛
- الفاقد في الحركة غير الضرورية للعمالة والمعدات والمواد (الحركة غير المنتجة)؛
- الفاقد من كثرة الاخطاء وحدوث الرفض والتشطيب.

2-2-أهداف الإدارة الرشيقة

جاءت فلسفة الإدارة الرشيقة كمنهجية لتبسيط العمل، وإنتاج منتجات بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن. وتهدف في رؤيتها النهائية إلى العديد من الأهداف منها: (أبو الناصر وآخرون، 2017، ص ص 12-13)

- الوصول بنسبة الفاقد إلى الصفر في كل المجالات مثل الأعطال وزمن التأخير وعدد المنتج المعيب والمخزون في كل مراحل التوريد وحوادث الأفراد وحوادث المعدات وجهد الأفراد وأي عناصر أخرى تؤثر في العملية الإنتاجية؛
- خفض زمن التوريد وسرعة الاستجابة لطلبات العميل؛
- زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة وتعظيم الربحية؛
- تعظيم القدرة التنافسية القائمة والسعي لبناء قدرات تنافسية جديدة؛
- الحد من كل أنواع الفاقد أثناء العملية الإنتاجية؛
- توظيف تقنيات تقلل الخطأ وترفضه؛
- تعظيم مفهوم القيمة المضافة في تبسيط إجراءات العمل، حيث يتم استبعاد أي إجراء إداري ليس له قيمة مضافة بالنسبة للعمل أو للعميل.

2-3-خصائص الإدارة الرشيقة

حسب (علي، 2016، ص 320)، فإن للإدارة الرشيقة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

- في كل مرحلة من مراحل عمليات الإنتاج يجب استعمال أقل ما يمكن من الموجودات؛
- مراقبة الجودة الكلية من خلال المشاركة النشطة للعاملين في حل المشاكل لتحسين الجودة وإزالة الهدر؛
- منع العيوب بدلا من الفحص وإعادة العمل؛
- فرق العمل متكونة من عاملين متعددي المهارات لديهم القدرة على اتخاذ القرارات وإجراء تحسينات وتعديلات على مختلف العمليات؛
- أوقات دورة الانتاج تكون قصيرة؛
- إنتاج مستند على الطلبات بدلا من التنبؤات، تخطيط الإنتاج يقاد من قبل الزبائن؛
- الإنتاج في الوقت المحدد؛
- إزالة جميع الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج النهائي والتي تعد هدرا ينبغي إزالته؛
- يرسخ لدى العاملين قناعات تتمثل في عدم إنتاج أجزاء معيبة وأنه لا حاجة للمخزون أو أية إجراءات وخصائص لا تضيف قيمة للمنتج النهائي؛
- الجودة عند المصدر، صيانة وقائية شاملة، التهيئة والإعداد السريع.

2-4-أدوات الإدارة الرشيقة

إن منهجية الإدارة الرشيقة لديها الكثير من الأدوات التي تستخدمها لغرض الحصول على النتائج المطلوبة، ومن الأدوات والتقنيات الأكثر تكرارا والشائع تطبيقها: السينات الخمس 5s، التحسين المستمر، JIT وJIDOKA، يمكن اعتماد أكثر من أداة في نفس الوقت.

2-4-1-السينات الخمس 5s

تعد منهجية السينات الخمس الأداة الأكثر التصاقا بالنظام الرشيق وإحدى أهم سماته وهي الإدارة المرئية كما وصفها بعض الباحثون. وتُعَرَّف بأنها منهجية لتنظيم تطبيق النظام الرشيق، وتطوير وتعزيز بيئة عمل منتجة وكذلك عرف بأنه نظام لإبقاء الأشياء منظمة ونظيفة (سعيد، 2011، ص 187)، لها خمسة مبادئ يجب الالتزام لها من أجل تحسين ظروف العمل داخل ورشات الإنتاج من أجل تقليل الوقت الضائع في البحث عن أدوات العمل وضمان السلامة المهنية للعاملين من أجل تجنب الهدر في مصاريف التامين والتعويض. وقد سميت بالسينات الخمس لأنها كلمات يابانية تبدأ كلها بالحرف" S" وتتمثل في: (بن وارث وجابة، 2016، ص 184)

- seiriالتصنيف : وتعني التخلص من كل ما هو غير ضروري في مكان العمل؛
- seiton الترتيب : وتعني تنظيم مكان العمل من أجل إيجاد الأدوات في أقرب وقت وضمان سلامة العاملين؛
- seison النظافة : وتعني تنظيف الورشة من أجل إضفاء جو يبعث على الارتياح؛
- seiketsu النمذجة: وتعني جعل المعايير السابقة جزءا من إدارة مكان العمل؛
- shitsuke التدريب : وتعني التدريب وغرس الانضباط في عقول وسلوك كل العاملين المحيطين.

تمكن فلسفة السينات الخمس من: (الكيكي، 2012، ص 120)

- تحسين الجودة من خلال تقليل العيوب؛

- تقليل التلف والأنشطة التي لا تضيف قيمة؛
- تخفيض وقت الانتظار؛
- تخفيض الهدر في الموارد، وفي الوقت؛
- تخفيض حجم المخزون، وتكاليف المخزون؛
- تخفيض وقت التعطل أو الانقطاع بسبب عدم تدفق العمل بطريقة صحيحة؛
- تحسين الأمن والسلامة المهنية؛
- تحسين الإنتاجية.

2-4-2-التحسين المستمر كايزن

حسب (جاسم، 2016، ص 9) التحسين المستمر أو كايزن هو أسلوب ياباني لإجراء تحسينات تدريجية صغيرة وبسيطة ومستمرة على المنتجات والخدمات والعمليات، يخفِّض التكاليف ويقلل من الفاقد والهدر في الموارد ويزيد من معدل الإنتاجية. والمعنى الشائع للمفهوم هو التحسين التدريجي المستمر في جميع جوانب المنظمة وليس فقط في سلسلة عمليات الإنتاج الأساسية، يشارك جميع العاملين في المنظمة في عملية التحسين على مختلف المستويات الإدارية، بغض النظر عن مناصبهم من الإدارة العليا إلى العاملين في المستويات الدنيا.

وتعتبر دورة التحسين أو دورة ديمنغ [1]أحد أساليب التحسين التي تم طرحها في هذا الصدد، حيث تتكون من أربع خطوات أساسية يرمز لها ب (PDCA): (عتروس، 2020، ص 53)

- **خطط Plan:** تصميم ووضع خطة بكامل مكوناتها، هنا يتم تحديد المشكلة وفرص التحسين؛
- **نفذ الخطة Do:** تنفيذ الخطة أي تنفيذ ما تم التوصل إليه من تحسين؛
- **ادرس وقيم التنفيذ Check:** تقييم تنفيذ الخطة بشكل مستمر، والهدف هنا هو التأكد من أن عملية التحسين التي تم تنفيذها قد حققت النتائج المرجوة؛
- **اجر التحسينات Act:** إجراء التغييرات لضمان تحسين كامل العملية واعتمادها بشكل دائم إلا في حالة وقوع مشكل آخر، بمعنى التكيف مع المستجدات عبر رصد المشاكل بما أن الدورة مستمرة والعمل على حلها.

3-4-2-الإنتاج في الوقت المحدد Just in time (JIT)

يقوم هذا النظام على جعل نظام الإنتاج يعمل وفق ما هو مطلوب من دون زيادة أو نقصان، وبالتالي فهو يهدف إلى إزالة كافة أشكال الهدر والتلف التي من الممكن أن تصادَف أثناء القيام بعملية الإنتاج. وحتى يتم إزالة الهدر يجب إنتاج فقط ما يطلبه المستهلك ومن دون زيادة، هذه الفلسفة تقوم على نظام السحب (pull)أي الطلب الفعلي هو الذي يخلق الإنتاج ومن ثم المبيعات. (بن وارث وجابة، 2016، ص 183) أي أنه لا يتم إنتاج المنتجات النهائية أو القطع والأجزاء إلا عند طلب الزبون (خارجي أو داخلي). (سعيد، 2011، ص 185)

4-4-2-جيدوكا Jidoka

[1] وليام إدواردز ديمنغ (1900-1993)، هو مهندس تصنيع أمريكي، حصل على الدكتوراه في الرياضيات والفيزياء، أدرك ديمنغ أن الموظفين هم وحدهم الذين يتحكمون بالفعل في عملية الإنتاج، فقام بطرح نظريته المسماة بدائرة ديمنغ (PDCA)، ونادى بها كوسيلة لتحسين الجودة.

تعني جيدوكا في اليابانية معنيين مختلفين، أولهما الآلة التي تعمل عملا ذاتيا وثانيهما العمل الذاتي للرقابة على العيوب، حيث يتم إدراج جهاز لكشف الحالات غير الطبيعية أو العيوب وجهاز لوقف العملية الإنتاجية عند حدوث ذلك. فتتحول الآلة من ميكانيكية إلى ذكية فتتوقف عند حدوث الخطأ. تركز هذه المنهجية على تحسين الجودة واستقلالية العامل عن العملية الإنتاجية من خلال سرعة اكتشاف الأخطاء، فيتم التحقق من السبب الرئيسي للخطأ واتخاذ الإجراءات المعالجة له، وإعادة تقويم العملية الإنتاجية وإزالة أي احتمال لحدوث الخطأ مرة ثانية.

تكمن أهمية منهجية جيدوكا في قدرتها على تخفيض التكاليف، تقليل العيوب، الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية وعدم تبذيرها، تقليل المدة الزمنية ودورات الإنتاج، تحرير العامل من الانتباه الشديد والمتابعة المستمرة للعملية الإنتاجية، رفع معنويات الأفراد العاملين، التسليم في الوقت المحدد، تحسين رضا وولاء الزبائن. (الربيعي وآخرون، 2019، ص ص 160-161)

3-الإدارة الرشيقة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

يرى الباحثون أنه لن تتمكن أية منظمة (حكومية أو غير حكومية، كبيرة أو صغيرة، ربحية أو غير ربحية) من مواكبة مستجدات العصر والمتغيرات السريعة في عالم التقنية والمعلومات والعولمة من الأداء المتوازن وتحقيق الجودة وتحقيق أهداف النمو والمنافسة إلا بالتخلص من الإدارة الثقيلة ومشكلاتها البيروقراطية وعوائقها التنظيمية والإجرائية وغيرها، والتحول إلى الإدارة الرشيقة بمفاهيمها الحديثة وأساليبها المتطورة وشفافيتها المطلقة، ونظرتها الشمولية التي تمكن من استيعاب المتغيرات الجديدة والإسهام الفاعل في التغيير والتطوير والتنمية الشاملة المستدامة بعقلية إدارية رشيقة. (أبو الناصر وآخرون، 2017، ص 13)

حسب دراسة (النجار،2018، ص 84) تبين أن اعتماد الإدارة الرشيقة في بيئة المنظمة يؤثر على الاستدامة الاجتماعية للمنظمة ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأفراد من خلال زيادة كفاءتهم الإنتاجية مما يجعل المنظمة أكثر استدامة اجتماعيا.

تحقق (الطالبي، 2019، ص 22) في دراسته من وجود علاقة ارتباط بين تقنيات الإدارة الرشيقة مجتمعة وأبعاد التنمية المستدامة، وأكد أن المنظمات التي تنتهج الإدارة الرشيقة ستساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة مجتمعة.

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن أنظمة الإدارة الرشيقة تدعم بشكل كبير استراتيجيات وممارسات التنمية المستدامة وتخدم أهدافها بالدرجة الأولى، فالرشاقة تسعى للتخلص من كل أشكال الهدر في كل مستويات الإدارة وبالأخص مراحل العملية الإنتاجية، وترفض كل المنتجات المعيبة وبالتالي هدر الموارد المالية والطبيعية والبشرية وتسعى لتجنبها، وهذا ما تدعو إليه ممارسات التنمية المستدامة التي تعتبر محدودية الموارد أمرا يجب أخذه بعين الاعتبار، وتدعو إلى إلزامية تقليص استخدام الموارد إلى حدها الأدنى.

مما سبق برز مدى التناسق الموجود بين أهداف الإدارة الرشيقة وبعض أهداف التنمية المستدامة، وعليه يمكننا القول بأن التنمية المستدامة ولتحقيق أهداف استراتيجيتها يمكن أن تعتمد على الإدارة الرشيقة وأدواتها.

خاتمة

إن تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت ضرورة لا مفر منها كون الثروات الطبيعية المستغلة في العمليات الإنتاجية والتصنيعية غير متجددة، وللمساعدة على تحقيق ذلك يجب على المؤسسات الاقتصادية كونها مسؤولة عن هدر الموارد أن تتبنى منهجيات تخدم أهداف التنمية المستدامة لتحقيق التوازن البيئي بين استخدام الموارد الطبيعية والأهداف المختلفة وبأقل الأضرار من خلال تقليص استخدام الموارد إلى حدها الأدنى عدم تبذيرها لتوفيرها للأجيال القادمة للاستفادة منها.

تعتبر الإدارة الرشيقة من الأساليب الإدارية الحديثة التي حققت نتائج إيجابية، حيث ساعدت المؤسسات التي انتهجتها على مواكبة التطورات والتغيرات وتقليل كل أنواع التكاليف وتجنب كل عمل لا يضيف قيمة للعمل والعميل، فهي الأداء الذي يتميز بسرعة

الاستجابة وسرعة تعديل أسلوب العمل بصورة تتناسب مع متطلبات التغيير تحت مبدأ توقف العملية الإنتاجية عند رصد كل خطأ أو عيب في المنتج للاستفادة من كل المخرجات وجعلها ذات قيمة.

لذا يمكن اعتبار الإدارة الرشيقة كمنهجية يمكن أن تعتمد في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة.

التوصيات

توصي الدراسة لضرورة توجيه الانتباه للإدارة الرشيقة وأدواتها لقدرتها على تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من خلال:

- حتمية تبني مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها في المنظمات.
- ضرورة نشر ثقافة إزالة الضياع والهدر من كل الأنشطة داخل المنظمة.
- توجيه أنظار المنظمات نحو تبني مفهوم الإدارة الرشيقة في كافة مجالات المنظمة.
- التركيز على أهمية التحسين المستمر الذي يشمل كل الأنشطة داخل المنظمة.

المراجع

أولا-المراجع بالعربية:

الكتب:

1. الربيعي دهيرب سمير محمد وآخرون (2019)، ***التفكير الرشيق في محاسبة التكاليف (إطار نظري وتطبيق)***، دار المناهج للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى.

الرسائل الجامعية:

1. النجار محمد علي (2018)، ***إدارة المشاريع وأثرها على التنمية المستدامة في المؤسسات الأهلية الأجنبية في فلسطين***، رسالة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، فلسطين.

المقالات:

1. بوسماحة الشيخ (2015)، **أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة**، *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*، العدد 9.
2. العربي حجام وسميحة طري (2019)، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، المجلد 6، العدد 2.
3. أحمد شاطرباش ومنى طواهرية (2016)، **استراتيجية إدارة الموارد المائية: رهان التنمية المستدامة في الجزائر**، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، العدد 10 .
4. بوقنور إسماعيل وغريب ريم (2021)، **استراتيجية الموارد المائية في الجزائر، نحو تحقيق التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1 .
5. بوزيان العجال وبوثلجة عبد الناصر (2015)، **الحكومة الالكترونية في خدمة أبعاد التنمية المستدامة: دراسة بعض التجارب**، *مجلة التكامل الاقتصادي*، العدد 7.
6. الشاذلي بية الشطي (2018)، **التنمية المستدامة والأمن المستدام**، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*، العدد 14.
7. عبد الرحيم لولو (2018)، **أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها**، *مجلة الزراعة والمياه في الوطن العربي*، سوريا، العدد 32.
8. أبوطالب صفاء علام محمد (2020)، **نماذج عالمية في تطبيق الإدارة الرشيقة في مدارس التعليم الثانوي بمصر**، *مجلة البحث العلمي في التربية*، مصر، العدد 21.

9. المطيري ضيف الله مطيرة (2019)، **دور الإدارة الرشيقة في جودة مخرجات الأداء الإداري في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أنفسهم**، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، فلسطين*، المجلد 11، العدد 29.

10. علي سوزان عبد الغني (2016)، **أثر مرتكزات التصنيع الرشيق في تعزيز الميزة التنافسية للشركة العامة للأدوية في سامراء دراسة تحليلية**، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، العراق، المجلد 8، العدد 15.

11. سعيد أصفاد مرتضى (2011)، **مستويات تطبيق أنشطة نظام الإنتاج الرشيق في المنظمات**، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العراق، العدد 27.

12. بن وارث عبد الرحمن وجابة أحمد (2016)، **دور أسلوب التصنيع الرشيق في إزالة الهدر في المؤسسة الإنتاجية**، *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، الأردن، العدد 21.

13. الكيكي غانم محمود أحمد (2012)، **إمكانية تطبيق عناصر الإنتاج الرشيق دراسة ميدانية في معمل الألبسة الولادية في الموصل**، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، العراق، المجلد 8، العدد 26.

14. جاسم جمال رغد (2016) ، **انعكاس منهج الإدارة الرشيقة على ممارسات إدارة الموارد البشرية بحث ميداني في شركات الاتصال في العراق (زين-اسيا سيل)**، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، العراق، المجلد 22، العدد 94 .

15. عتروس نبيل (2020)، **آليات تطوير الكفايات التدريسية للأستاذ الجامعي في ضوء معايير دائرة "ديمنغ" للجودة (PDCA)**، *مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 13، العدد 1.

المؤتمرات:

1. سامي س.أبو ناصر وآخرون (2017)، **البيئة الإبداعية وعلاقتها بالإدارة الرشيقة في الكليات التقنية العاملة في قطاع غزة**، المؤتمر العلمي الثاني الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني، كلية فلسطين التقنية-دير البلح .

2. الطالبي عبد الستار أحمد (2019)، **تقنيات التصنيع الرشيق و أثرها في ابعاد التنمية المستدامة :دراسة استطلاعية في عدد من المنظمات الصناعية الصغيرة في محافظة نينوى**، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق.

ثانيا-المراجع الأجنبية:

Articles :

1. Anthony Leiserowitz (2005), **What is Sustainable Development? Goals, Indicators, Values, and Practice,** *Environment Science and Policy for Sustainable development*, volume 47, issue 3.

2. Darian Pearce et al. (2021), **Toward sustainable primary production through the application of lean management in South African fruit horticulture,** *journal of cleaner production.*

Conferences:

1. Boban Melovic et al. (2016), **The role of the concept of LEAN management in modern business**, MATEC Web of Conferences 86.

مساهمة أبعاد التنمية المستدامة في تحقيق استمرارية الشركات العائلية

The contribution of the dimensions of sustainable development to achieving the continuity of family businesses

ط د. هلة ليليا، المخبرECOFIMA ، جامعة 20 أوت سكيكدة ، l.hella@skikda.dz

د. شلابي عمار، المخبرECOFIMA، جامعة 20 أوت سكيكدة، a.chalabi@univ-skikda.dz

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق أبعاد التنمية المستدامة ، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والاقتصادي على الشركات العائلية من خلال التعرف على أساسيات التنمية المستدامة، وإبراز علاقتها بهذا النوع من الشركات، ومدى مساهمتها في ضبط إدارة الشركات العائلية ودفعها للاستمرار والنمو، حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائم لعرض المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وكذلك لتحليل جملة من الدراسات السابقة في موضوع هذه الورقة البحثية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن نجاح واستمرار ونمو الشركات العائلية وانتقال ثروتها من جيل لأخر يعتمد على تطبيقها لأبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الشركات العائلية، المسؤولية الاجتماعية، ريادة الأعمال.

Abstract:
This study aims to identify the impact of the application of the dimensions of sustainable development, the social dimension, the environmental dimension, and the economic dimension on family businesses by identifying the basics of sustainable development, highlighting their relationship to this type of company, and the extent of their contribution to controlling family business management and pushing them to continue and grow. The descriptive analytical approach is suitable for presenting the concepts associated with the variables of the study, as well as for analyzing a number of previous studies on the subject of this research paper, as this study concluded that the success, continuity and growth of family businesses and the transfer of their wealth from one generation to another depends on their application of the dimensions of sustainable development.

Keywords: sustainable development, Family companies, Social Responsibility, Entrepreneurship.
JEL Classification Codes:

المقدمة:

تعد الشركات العائلية ركيزة الاقتصاد الوطني وكذلك العنصر الرئيسي لاستثمارات القطاع الخاص في العالم، وعلى الرغم من كونها واحدة من المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي إلا أنها تواجه العديد من المشاكل التي تعرقل سيرورتها، وذلك لأنها تعاني من ضعف انتقال ثروتها من جيل لأخر لتداخل العلاقات بين أفراد العائلة، مما يسفر ذلك إلى التأثير على مردوديتها ومنه على استمرارها، لذا فإن تطورها ونموها واستمرارها لم يعد يقتصر على اهتمامها بالجانب المالي فقط بل يتعدى ليشمل منظورات أخرى، ويكون ذلك من خلال تبنيها لركائز التنمية المستدامة وانتقالها من الشق المالي إلى الشق الاجتماعي والبيئي، وبالحفاظ كذلك على المجتمع والاهتمام به وبالمشاكل والأضرار الناتجة عن أعمال هذا النوع من الشركات، ومنه تحقق الاستدامة والاستمرارية لأعمالها.

إشكالية البحث:

وبغية معرفة إلى أي مدى تساهم ركائز التنمية المستدامة في تحقيق استمرارية الشركات العائلية ودفعها نحو والتطور والنمو تكون إشكالية هذه الورقة البحثية كالتالي:

ما مدى مساهمة تبني أبعاد التنمية المستدامة في استمرارية الشركات العائلية ؟

فرضية البحث:

وكإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية كالآتي:

يؤدي تبني الشركات العائلية لركائز التنمية المستدامة ومبادئها، إلى تقوية مركزها المالي وتحسين سمعتها والرفع من قيمتها داخل المجتمع الذي تنشط فيه.

أهمية البحث:

تنبثق أهمية هذا البحث من دراسة وعرض أحد أهم المواضيع في وقتنا الراهن، لاسيما أن الشركات العائلية أغلبيتها تعاني من عدم القدرة على الاستمرار والنمو، وأن التنمية المستدامة والتقيد بها سبيل لتحقيق الشركة لاستمراريتها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بوجه العموم للتعرف على أساسيات كل من الشركات العائلية والتنمية المستدامة، وكذلك عرض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال ومناقشتها.

منهجية الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي عند مراجعة الأدبيات من خلال التطرق لدراسة العناصر الأساسية لكل من التنمية المستدامة والشركات العائلية، في حين ستستعين الدراسة بالمنهج التحليلي في تحليل جملة من الدراسات السابقة لتفسير العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة.

تقسيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث سيتم تقسيمه إلى أربع محاور كالتالي:

المحور الأول: ماهية الشركات العائلية.

المحو الثاني: استدامة الشركات العائلية.

المحور الثالث: حوصلة لأهم الدراسات الميدانية حول العلاقة بين تبني أبعاد التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية ودفع الشركات العائلية نحو الاستمرار والنمو.

1- ماهية الشركات العائلية:

تؤدي الشركات العائلية دورا مهما في تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، لأنها شهدت قدرا كبيرا من التوسع والازدهار في مناطق مختلفة من العالم ولتحقيقها لمميزات متعددة، لذلك سيتم تقديم العناصر الأساسية لها.

1-1 خلفية عن الشركات العائلية:

اتضح أن للشركات العائلية مكانة ودور كبير في الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت في استحداث فرص كبيرة للتوظيف، بالإضافة لمساهمتها كذلك في الناتج المحلي الإجمالي.

وعادة ما يمر هذا النوع من الشركات بثلاث مراحل من التطور وتتمثل المراحل في: (مولاي، 2013، ص188).

1-1-1 المرحلة الأولى: المؤسس/ المؤسسون (مالك مسيطر)، (الجيل الأول)

هي الخطوة الأولى لإنشاء الشركة العائلية وتكون ملكية وإدارة الشركة بالكامل للمؤسس (المؤسسون)، قد يلجأ المؤسسون إلى استشارة عدد قليل من المستشارين الخارجيين و/أو رفقاء العمل لكنهم سيتخذون غالبية القرارات الرئيسية بأنفسهم، تتسم هذه المرحلة بالتزام شديد من قبل المؤسس (المؤسسون) بالعمل على تحقيق النجاح لشركته، كما تتسم بهيكل حوكمة بسيط، وعموما تحتوي هذه المرحلة على القليل من مشاكل حوكمة الشركة مقارنة بالمرحلتين التاليتين لأن كلا من السيطرة والملكية مازالا في أيدي نفس الشخص (الأشخاص): وهو المؤسس (المؤسسون)، وقد تكون أهم مشكلة تحتاج إلى علاج أثناء حياة المؤسس (المؤسسون) هي خطط انتقال الملكية، لأن اكتمال تطور الشركة العائلية إلى المرحلة التالية يحتم على المؤسس (المؤسسون) اتخاذ الجهود اللازمة للتخطيط لانتقال الملكية ولإعداد القائد التالي للشركة.

2-1-1 المرحلة الثانية: إشراك الأخوة (الجيل الثاني)

هذه هي المرحلة التي يتم فيها نقل الإدارة والملكية إلى أبناء المؤسس (المؤسسون)، ونظرا لانضمام مزيد من أعضاء العائلة إلى الشركة، فإن مشاكل الإدارة ستصبح أكثر تعقيدا نسبيا عما كانت عليه في المرحلة الأولى من إنشاء الشركة، وإليكم بعض التحديات الشائعة في مرحلة إشراك الأبناء: الحفاظ على التجانس بين الإخوة، وتنظيم عمليات وإجراءات العمل، وإرساء قنوات الاتصال الفعالة بين أعضاء العائلة وتأمين خطة انتقال المناصب الإدارية الرئيسية.

3-1-1 المرحلة الثالثة: اتحاد الأقرباء (اتحاد العصب أو الأسرة الحاكمة) العائلة الممتدة (الجيل الثالث)

تصبح إدارة الشركة أكثر تعقيدا في هذه المرحلة نظرا لانضمام عدد أكبر من أعضاء العائلة بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك أبناء الأخوة والأقارب والأنساب، ولأن العديد من هؤلاء الأعضاء ينتمي إلى أجيال مختلفة وفروع مختلفة من العائلة، قد يكون هناك اختلاف في السياسات الخاصة بكيفية إدارة الشركة وكيفية رسم الاستراتيجية العامة، بالإضافة إلى ذلك قد تنتقل أي خلافات كانت بين الإخوة في المرحلة السابقة إلى جيل أبناء العم أيضا، لذلك تنطوي هذه الفترة على أكثر مشكلات الحوكمة داخل العائلة، ومن معظم المشاكل الشائعة التي تواجه الشركة العائلية في هذه المرحلة هي: توظيف أفراد العائلة، وحقوق العائلة في امتلاك الأسهم، وسيولة الأسهم، وسياسة توزيع الأرباح، ودور أفراد العائلة في الشركة، وحل نزاعات العائلة، ورؤية العائلة ومهمته.

2-1 تعريف الشركات العائلية وخصائصها:

تعد الشركات العائلية اهتمام العديد من الدول، لأنها واحدة من المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي، والتي تؤدي دورا واضحا ومؤثرا في اقتصاديات الدول وخطط التنمية بها.

1-2-1 تعريف الشركات العائلية:

هي الشركة التي يمتلكها أفراد عائلة واحدة أو أكثر، ويتحمل أفراد العائلة العبء الأكبر من الإدارة، وتنشأ عادة من خلال رب العائلة ويطلق عليه " مؤسس" الشركة العائلية، وغالبا ما تبدأ الشركة العائلية بممارسة المؤسس لمهنة أو نشاط أو خدمة أو حرفة معينة يتفرغ لها ويتقنها ثم يتوسع فيها رأسيا أو/و أفقيا مستعينا بأفراد أسرته وعائلته، بدرجة أساسية وذلك من خلال استثمار فرص تتاح أمامه ويعمل على الاستفادة منها (أبو بكر، 2005، ص38).

تعتبر الشركة شركة عائلية إذا استوفت الشروط التالية: أكثر من 50% من أسهم التصويت العادية مملوكة لأعضاء من مجموعة عائلية واحدة مرتبطة بالدم أو الزواج، وأن ينظر رئيس الشركة/ المدير التنفيذي إلى الشركة بأنها شركة عائلية (Westhead, Cowling, & Howorth, 2016, p370).

الشركة العائلية هي إحدى الشركات التي تمتلك فيها العائلة ما يكفي من الأسهم وتكون قادرة على ممارسة السيطرة على الاستراتيجية، وتشارك في المناصب الإدارية العليا (Colli, 2003, p195).

كذلك تعرف الشركة العائلية على أنها " الشركة التي تمتلكها بالكامل أو تسيطر عليها عائلة معينة" (وزارة الصناعة والتجارة، 2013، ص.07).

ومنه يمكن تعريف الشركات العائلية بأنها وحدة اقتصادية تعود ملكيتها لأفراد عائلة واحدة مرتبطة بالدم أو بالزواج، حيث تقوم تلك العائلة بإدارة الشركة والسعي على تحقيق أهدافها من أجل ضمان استمراريتها.

2-2-1 خصائص الشركات العائلية:

تتميز الشركات العائلية بخصائص تميزها عن باقي الشركات، فهي تختلف باختلاف طبيعتها وكذلك باختلاف الحكم فيها، ويمكن تلخيص هذه الخصائص من خلال التطرق إلى نقاط القوة لها ونقاط الضعف كالتالي: (بلقربوز وبوشقيفة، 2018، ص ص.5-6).

1-2-2-1 نقاط قوة الشركات العائلية:

تفوقت الشركات العائلية على غيرها من الشركات غير العائلية في العديد من الدول وبنسب كبيرة وهذا راجع لعدة إيجابيات تتميز بها الشركات العائلية وتتمثل نقاط قوة تلك الشركات فيما يلي:

- **الالتزام:** تعتبر العائلة مالكة للشركة، ولها درجة عالية من التفاني في مراقبة أعمالها وازدهارها ونموها، ومن اجل انتقال الى الاجيال المتعاقبة.
- **استمرارية المعرفة:** من أولى اولويات الشركات العائلية نقل خبرتها ومهارتها الى الاجيال القادمة ، في حين يندمج أفراد العائلة انشطتهم في سن مبكرة، مما يؤدي ذلك في زيادة مستوى التزامهم لإدارة اعمال العائلة.
- **المصداقية والفخر:** تسعى الشركات العائلية لزيادة جودة منتجاتها وخدمتها وذلك حفاظا على سمعتها واسمها العائلي.

2-2-2-1 نقاط ضعف الشركات العائلية:

تفشل أغلب الشركات العائلية في ضمان البقاء على المدى البعيد، حيث تنهار وتتعرض ثلاثة أرباع للبيع من قبل المؤسس (المؤسسين) أثناء ولايتهم، يستمر فقط 5 إلى 15% إلى الجيل الثالث، هذا المعدل المرتفع من الفشل بين الشركات العائلية يرجع الى أسباب عديدة مثلها مثل الشركات الأخرى مثل ضعف الإدارة، عدم وجود الأموال الكافية وحالات كثيرة وتشمل نقاط الضعف ما يلي:

- **التعقيد:** الشركات العائلية هي الاكثر تعقيدا عن نظيرتها فيما يتعلق بالقواعد الحاكمة، نظرا لإضافة متغيرات جديدة: العائلة، العواطف والأمور العائلية التي تؤدي إلى زيادة تعقيد المشكلات التي يجب أن تتعامل معها الشركات.
- **عدم التمسك بالرسميات:** تقوم الشركات العائلية بإدارة نفسها خلال الجيل الأول والثاني، ولكن كلما ازدادت العائلة والشركة في النمو، قد يؤدي الوضع إلى ظهور عدة أوجه النزاعات والخلافات الداخلية التي قد تهدد استمرارية الشركة.

- **قلة الانضباط:** إن تأخير أو تجاهل أهم القرارات الخاصة بالمجال الاستراتيجي الرئيسي للشركة بشكل كافي مثل توريث منصب الرئيس التنفيذي أو مناصب إدارية اخرى، قد يؤدي إلى فشل الأعمال في أية شركة عائلية.

3-1 أهداف الشركات العائلية:

أهداف الشركات العائلية شأنها شأن أي شركة أو منظمة أخرى يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية من الأهداف هي: أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية وأهداف سياسية (أبو بكر، 2005، ص34).

حيث تتمثل الأهداف الاقتصادية في استثمار الموارد والامكانيات وذلك من أجل السعي لتعظيم الثروة ومضاعفة وتحسين العائد على الاستثمار، لتحقيق المنافع المادية الملموسة للأطراف ذات الصلة بالشركة.

بينما تتمثل الاهداف الاجتماعية في توثيق وتقوية العلاقات وتدعيم الروابط وتعميق الود والألفة، والانسجام بين الأطراف ذوي العلاقة، ونشر القيم والثقافات الإيجابية البناءة فما بينها.

وتتمثل الأهداف السياسية في توفير مقومات المشاركة في صنع الخطط الاستراتيجية لإدارة عناصر التنمية الاجتماعية، والقدرة على التأثير في صنع القرارات التي تحدد مكونات وخصائص البيئة الكلية للمجتمع والتمتع بنفوذ وتأثير يؤخذ في الحسبان عند وضع الخطط وعند صناعة تلك القرارات.

2- استدامة الشركات العائلية:

إن الصعوبات والتحديات التي تواجه الشركات العائلية، تحتاج لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للتغلب عليها ولضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها المنشودة.

1-2 الإطار النظري للتنمية المستدامة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، وذلك لمدى أهميتها ومدى فعالية وانعكاس أبعادها ومتطلباتها على منظمات الأعمال.

2-1-1 تعريف التنمية المستدامة:

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة بورتلاند مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة في سنة 1987، حيث قدم أول تعريف لها في هذا التقرير على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية حاجاتهم (المزوغي، الطويل، 2017، ص187).

أما بالنسبة للقانون الجزائري فإن التنمية المستدامة تعني: "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" (بوسلمة، 2018، ص56).

تعرف كذلك بأنها تلك العملية التي تؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر، مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة في البيئة (الحرسي حميد، 2005، ص24).

ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها تعبر عن الجهود المبذولة في حماية الموارد الطبيعية المتاحة، لتلبية حاجيات الجيل الحالي، دون المساومة في قدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق حاجاتهم أيضا.

2-1-2 أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية، تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، وهناك من يضيف ابعاد أخرى كالبعد المؤسسي: وبالتالي يمكن توضيح ابعاد التنمية المستدامة كالتالي: (عبد الحساني، 2018، ص86)

- **البعد الاقتصادي:** يتمحور هذا البعد في زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر في ضوء الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية.

- **البعد الاجتماعي:** ويتمحور في العلاقة بين الطبيعة والناس من خلال النهوض برفاهية المجتمع وتحسين سبل الحصول على خدمات المجالات الصحية والتعليمية والامن والاستقرار.

- **البعد البيئي**: يرتكز على ادارة العلاقات والترابطات بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ما يتعلق في أهداف التنمية المستدامة.

- **البعد المؤسسي:** ويقصد به تعزيز التنمية المستدامة من خلال تجنب ازدواجية الجهود واستعراض التقدم المحرز في ابعاد ا لتنمية المستدامة ووضع الحلول المناسبة لمواجهة التحديات التي تعيق من تحقيق التنمية المستدامة.

3-1-2 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف تتمثل في:(Sustainable Development Summit , 2015, p2)

- الفقر والقضاء عليه؛
- الأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛
- الصحة؛
- التعليم الشامل وجودته؛
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي؛
- ايصال خدمات الطاقة الحديثة للجميع؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام؛
- تعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان؛
- الامان والاستقرار في المدن والمستوطنات البشرية؛
- انماط الاستهلاك والانتاج المستدام؛
- تغير المناخ واثاره؛
- حماية المحيطات والبحار والموارد البحرية بشكل مستدام؛
- المحافظة على الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، وايقاف فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الاراضي وعكس مساره؛

- انشاء مجتمعات منتظمة شاملة؛
- تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

4-1-2 خصائص التنمية المستدامة:

تتمثل خصائص التنمية المستدامة في: (بوسلمة، 2018، ص57)

- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- تتوجه التنمية المستدامة أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا، أي أن التنمية المستدامة تسعى للحد من الفقر العالمي.
- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينهما، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.

وبالتالي فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام دون أن يؤثر في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

2-2 التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية من متطلبات التنمية المستدامة، فهي حلقة من حلقاتها.

1-2-2 القياس المحاسبي للتنمية المستدامة:

تقاس التنمية المستدامة عن طريق أسلوب قياس وتقرير عن الأداء الاجتماعي للشركات، يهدف إلى توفير معلومات تعكس نتائج قياس التأثيرات البيئية والاجتماعية الكلية المؤدية لاستدامة التنمية، والتي اعتمد في قياسها على مدخل القياس متعدد الأبعاد، لذلك يتميز هذا الأسلوب بالتالي: (العرموطي،2013، ص40).

- يوفر المعلومات التي تعكس نتائج قياس العمليات البيئية والاجتماعية التي يطلبها القانون كحد أدنى، لتفعيل تحقيق التنمية المستدامة حتى ولو لم تقم الشركة بتلك العمليات، بينما يدور جوهر القائمين على الإفصاح عن المعلومات البيئية والبشرية، والمنتج والمستهلك، والمجتمع المحلي، والتي قامت بها الشركة فعلا.

- المعلومات التي يتضمنها هذا الأسلوب تضفي دلالة بيئية واجتماعية واقتصادية وبشرية أكثر وضوحا بما فيها تقييم فعالية الموارد المستخدمة كمساهمات بيئية، واجتماعية، واقتصادية، وبشرية في التنمية المستدامة.

- يوفر معلومات للأجهزة الحكومية المتخصصة المختلفة التي يتركز اهتمامها في التعرف على الأداء البيئي والاجتماعي، في سبيل سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، بغض النظر عما تدفعه من المبالغ في سبيل ذلك، حيث تهتم هذه الأجهزة بالتعرف على مدى التزام الشركة بتنفيذ الاشتراطات والمستويات التي تحددها، لضمان حماية البيئة الطبيعية، مما تسببه الشركة من أضرار بيئي.

2-2-2 العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

حظيت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة بالاهتمام بشكل متزايد في الفترة الأخيرة، وأصبح القائمون على تلك الشركات يسعون إلى التركيز في أعمالهم على الأغنياء في مجتمعهم من خلال استراتيجيات محددة، تعمل على دعم الأعمال والأنشطة الاجتماعية والإنتاجية الخيرية في البلاد، بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية من جانب، وكسب ولاء وثقة العملاء وتعظيم الأرباح من جانب أخر، وتشير دراسات متعددة إلى أن المسؤولية الاجتماعية: هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مشتقات من الاحتياجات والأولويات الوطنية (الهادي الطويل، المزوغي، 2017، ص188).

3-2-2 أنشطة ومجالات المحاسبة الاجتماعية للشركات:

هناك العديد من مجالات المحاسبة الاجتماعية والتي عن طريقها تتضح ممارسات الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية ومنه تحقيقها لمتطلبات التنمية المستدامة، حيث أنها تقسم تلك المجالات كما يلي: (شرفي، 2015، ص20)

2-2-3-1 مجالات المساهمة العامة:

ترتبط أنشطة هذا المجال بمساهمات المؤسسة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين مما يؤدي إلى تخفيض الضغط على وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى تخفيف معدل الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجددها وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة:

- **البذل في سبيل الإنسانية:** تدعيم المؤسسات العلمية، تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.

- **المواصلات والنقل:** توفير وسائل النقل للعاملين.

- **الإسكان:** المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان، إنشاء مساكن للعاملين.

- **الخدمات الصحية:** تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض، توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.

- **رعاية مجموعة معينة من الأفراد:** المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات، رعاية الطفولة و المسنين.

2-2-3-2 مجال الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية مجالا داخليا وعنصرا مهما من أهم مجالات الأنشطة الاجتماعية، حيث يهتم المجال بتلبية متطلبات العاملين بالشركة، ويهدف إلى تحسين وضع العاملين بشكل عام، والمساهمة في الرفاه الاجتماعي لشريحة مهمة من شرائح المجتمع، وعلى سبيل المثال لا الحصر (سياسات التوظيف/ تحقيق الرضى الوظيفي/ الوقاية الصحية/ الضمان الاجتماعي/ المزايا العينية والنقدية للعاملين)، ولعل ما يميز هذا المجال تأثير الأنشطة تأثيرا مباشرا على العاملين، الأمر الذي يسهل عملية القياس في شكل نقدي بكل يسر وسهولة، وذلك نظرا لأن هذا المجال داخلي، والتكاليف المتعلقة به تخضع لسيطرة الوحدة الاقتصادية (الناكوع، 2009، ص27).

2-2-3-3 مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: تتمثل في: (شرفي، 2015، ص21)

- **الموارد الطبيعية:** الاقتصاد في استخدام الموارد الخام، الاقتصاد في استخدام موارد الطاقة، المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للموارد الخام والطاقة.

- **المساهمات البيئية:** تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والإحداث الضوضاء، تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات، التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

4-3-2-2 مجال مساهمات المنتوج أو الخدمة:

تتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع المقدرة الاستهلاكية للعملاء وإعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة وبطريقة استخدامها، وبحدود المخاطر ومدة صلاحية الاستخدام. وعلى ضوء ما تقدم يمكن تحديد أهم الأنشطة خاصة بمجال المنتوج الخدمة على النحو التالي: (شرفي، 2015، ص21)

- **تحديد وتصميم المنتجات:** القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين، تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى التقليل من احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

- **تحقيق رضا المستهلكين:** وضع بيانات على عبوة المنتوج للتعرف بحدود و مخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية، القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتوج وطرق ومجالات استخدامه، توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتوج.

3-2 الشركات العائلية والتنمية المستدامة:

تحدد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية استدامة الأعمال على أنها تلبية الاحتياجات الحالية دون المساومة على قابلية الإبداع والابتكار، كما أنه يجب على كل شركة عائلية أن تكون لديها خطة للحفاظ على استمراريتها واستدامتها من خلال الجيل الذي سيخدم كل من احتياجات الأعمال واحتياجات الأسرة، مع وضع كل من العائلة والشركة على الطريق الصحيح، وذلك بموافقة الأسرة على تبسيط هياكل الملكية والحوكمة والإدارة من خلال قطع شجرة العائلة في الوقت المناسب لتحقيق الانسجام الأسري وفك تعقيدات الشركة العائلية، لأنه كلما زادت تلك التعقيدات بتداخل علاقات أفراد العائلة فيما بينهم كلما أسفر ذلك إلى نشوء خلافات حول تفويض السلطة والقيادة وكذلك المستقبل الاستراتيجي للشركة، ومنه على استدامة أعمال هذا النوع من الشركات(Oudah, Jabeen, & Dixon , 2018, p3)

4-2 عوامل نجاح الاستدامة في الشركات العائلية:

توجد العديد من العوامل المؤثرة المرتبطة ببقاء الشركات العائلية، تتمثل أهمها في(Oudah, Jabeen, & Dixon , 2018, p5)

2-4-1 تخطيط التعاقب:

هو نهج منظم للتخطيط المسبق للمناصب القيادية في الشركات العائلية، وكذلك التخطيط لتحسين مهارات القائد المحتمل من خلال الخبرة واسناد المهام المناسبة للأفراد الذين سيودون الشركة يوما ما، لأنه إذا افتقر العمل للتخطيط السليم سيؤدي ذلك حتما لفشل الشركة، فمن التحديات التي قد تواجه الشركات العائلية الموت المفاجئ لمؤسس الشركة أو وجود نزاع بين الورثة و الخلفاء المحتملون حول السلطة والحقوق فكل تلك الأمور تبرز أهمية تخطيط التعاقب لضمان نجاح انتقال الثروة من جيل لأخر واستمرارية الشركات العائلية.

2-4-2 التخطيط الاستراتيجي:

هو عملية تطوير استراتيجية لنمو الأعمال ومساهمتها في نجاح الشركات العائلية وبقاها على المدى البعيد، هذا التخطيط يحدد نطاق العمل والأهداف طويلة الأجل، ويعتمد على الموارد والكفاءات في البيئات المتغيرة لتحقيق الأهداف المسطرة.

2-4-3 حوكمة الشركات العائلية:

لكي تنجح شركة عائلية متعددة الأجيال وتستمر يجب أن تتمتع بإدارة وحوكمة ممتازين، لأن النزاعات التي تنشأ في بيئة الأسرة والأعمال من صعوبة فصل شؤون العائلة عن شؤون الشركة وصعوبة صنع القرارات والإرث والقيادة، كل تلك الصعوبات يتم حلها من خلال حوكمة الشركات العائلية التي تضع في الاعتبار أفكار كل من العائلة والشركة لتبني هياكل صنع القرار والتخطيط.

2-4-4 القيادة:

عامل رئيسي في بقاء الأعمال التجارية نجاحها فهي توجه الأخرين لفهم وقبول ما يجب القيام به، هنا يقوم المؤسس بتدريب خلفائه أو تطوير المهارات المطلوبة للمعرفة والعمل في الجيل القادم.

3- حوصلة لأهم الدراسات الميدانية حول الاستدامة والشركات العائلية :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التنمية المستدامة وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الورقة البحثية جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها والتي تربط

موضوع التنمية المستدامة بالشركات العائلية من جهة، وبانعكاسها على استمراريتها وانتقالها من جيل لأخر من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، وتقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب كونها دراسات عربية وأجنبية، وفيما يلي نقدم عرض لهذه الدراسات، ثم تبيان جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما.

الجدول رقم (01): الأدبيات السابقة

الدراسة	العنوان	المنهج المستخدم أو الأدوات المعتمدة في الدراسة	أهم النتائج
(سعيداني، لعبيدي، بكاي، 2018)	مدى فاعلية حوكمة الشركات في الالتزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	استخدام البرنامج الإحصائي SPSS24 لدراسة العلاقة الارتباطية واستخلاص العلاقة الديناميكية بين التزام الشركة بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بتحقيق استدامة الشركات العائلية	• وجود علاقة توازنيه ديناميكية في الأجل الطويل بين أخلاقيات الأعمال في الشركات العائلية وحوكمتها باستدامة أعمالها.
(قاسم أبو صلاح، 2019)	دور رأس المال الفكري في استدامة الشركات العائلية في محافظة جبين	تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبيان يتضمن جزء خاص باستدامة الشركات العائلية وجزء خاص برأس المال الفكري، ووزع على عينة عشوائية تقدر ب 156 مفردة.	• وجود علاقة طردية موجبة بين مكونات رأس المال الفكري واستدامة الشركات العائلية.
(بختة، عرقوب، بن مكرلوف، 2018)	حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر	دراسة حالة الشركة العائلية أولاد يوسف	• تم التوصل إلى أن أليات المسؤولية الاجتماعية كمنظور لاستدامة الأعمال ساهم في تفعيل أليات حوكمة الشركات العائلية ودفعها نحو الاستمرار والنمو.
(المزوغي، الهادي	دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية	دراسة حالة لشركة ليبية للحديد والصلب	• توصلت الدراسة إلى أن الشركة الليبية مجالات تطبيق التنمية المستدامة فيها ضعيف سواءا المجال البيئي أو

الطويل، (2017			البشري وتوصي بتطبيق المحاسبة الاجتماعية من خلال تبيان تكلفة أنشطتها الاجتماعية والذي بدوره ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.
غلاب، زروخي، وميمون، (2017	إشكالية التحكم في استدامة الشركات العائلية من منظور حوكمة الشركات	دراسة تحليلية	• يتمثل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومعاييرها عنصر مهم جدا لضمان استدامة الشركات العائلية وانتقالها للأجيال المتعاقبة. • تضمن حوكمة الشركات للشركات العائلية التوسع وتخفيف المخاطر المالية.
(Oudah, Jabeen, Dixon, 2018)	Determinats Linked to Family Business sustainability in the UAE: An AHP Approach.	تم جمع البيانات باستخدام المسح القائم، مقابلة أجريت على 12 شركة في الامارات العربية المتحدة.	• تم التوصل إلى أهم العوامل التي تساهم في تحقيق الشركات العائلية لاستمرارها واستدامتها بنجاح، والتي يجب على الشركات الاهتمام بها، منها رأس المال الأسري، القيم الأسرية، وأليات حوكمة الشركات العائلية
(Danes, Zuiker, 2003)	The impact of the Family and the business on Family Business sustainability.	تحليل البيانات في عام 1997 لمجموعة من الشركات العائلية.	• توصلت هذه الدراسة إلى أن نجاح الشركات العائلية يعتمد على كيفية إدارة العائلة للتداخل بين العائلة والعمل وليس على موارد وعمليات الشركة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل الدراسات السابقة.

على ضوء العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة تبين أن أغلبها اتفق على أنه كلما تبنت الشركة العائلية عوامل أو أبعاد التنمية المستدامة سواءا من الجانب البيئي باهتمامها بمحافظة البيئة، أو من الجانب الاجتماعي بتحملها لمختلف التكاليف الاجتماعية في سبيل تحقيق مصلحة المجتمع ككل الذي تنشط فيه، كذلك تطبيقها لمختلف القيم الأسرية والتي تخفض من حدة التعارض في المصالح في العائلة الواحدة وتداخل العلاقات فيما بينهم، وكذلك تبني أليات حوكمة الشركات الخاصة بهذا النوع من الشركات، كل تلك العوامل كفيلة بتحقيق استمرارية الشركات العائلية وتسهل انتقال ثروة أجيالها من جيل لأخر، وتحقق تنميتها المستدامة.

نتائج الدراسة وتحليلها:

بعد استعراض جملة من الدراسات التي جمعت بين متغيرات الدراسة، كل من أبعاد التنمية المستدامة و استمرارية الشركات العائلية تم التوصل إلى نجاح الشركات العائلية وتعزيز وتقوية مركزها المالي مرتبط بمدى تبني هذا النوع من الشركات لأبعاد

التنمية المستدامة، وتطبيقها لمختلف النشاطات الاجتماعية والبيئية وكل نشاط يعزز من سمعتها داخل المجتمع المالي، فبذلك تكتسب مكانة تمكنها من تحقيق استمراريتها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الخاتمة:

اتضح أن للشركات العائلية مكانة ودور كبير في الاقتصاد العالمي، وذلك باعتبارها واحدة من المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي، وعلى الرغم من الخصاص الجيدة التي تميزها عن بقية الشركات إلا أنها تتلقى العديد من المشاكل التي تعرقل سيرورتها، وذلك راجع لعدة أسباب منها ضعف الإدارة وعدم تمسكها بالرسميات إلى غير ذلك من السباب، وهذا ما ألزمها تبني أبعاد التنمية المستدامة، البعد البيئي والبعد الاجتماعي وكذا الاقتصادي، فعن طريق تحليل عناصر التنمية المستدامة وعلاقتها بتطور ونمو الشركات، خاصة الشركات العائلية، وكذلك من خلال مناقشة نتائج الدراسات السابقة تم التوصل إلى:

- أن نجاح الشركات العائلية يعتمد على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- كلما اعتمدت الشركات العائلية وتبنت البعد الاجتماعي والبيئي في نشاطاتها من خلال انتهاجها لطرق وتطبيقها لنشاطات خيرية واجتماعية وحرصها على أن تكون مواطن صالح، كل ذلك سينعكس بصورة إيجابية على سمعة الشركة ومنه على ربحيتها وعلى قيمتها ككل فتتوسع وتستمر وتحقق نمو في أعمالها.
- كل الأعمال الاجتماعية التي تتبناها الشركات العائلية تسهل انتقال ثروتها من جيل للأخر.

وتوصي الدراسة إلى:

إلزام الشركات العالية بتبني الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها والقيام بكل ما يلزم من أجل نشر الوعي داخل هذا النوع من الشركات كونها سبب في دفعها نحو التوسع والنمو وتسهل نقل ثروتها من جيل لأخر.

قائمة المراجع

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

أبو بكر مصطفى محمود (2005)، **إدارة وتنظيم الشركات العائلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الرسائل الجامعية:

الحرسي حميد عبد الله (2005)، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية**، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف.

سلطان توفيق قاسم أبو صلاح (2019)، دوررأس المال الفكري في استدامة الشركات العائلية في محافظة حنين، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة القدس، فلسطين.

شرفي زكرياء (2015)، ***محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة باستخدام طريقة تكاليف على أساس الأنشطة ABC***، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

العرموطي أحمد عدنان (2013)،*أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان*، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن.

الناكوع يوسف بشير محمد (2009)، *المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، رسالة ماجيستيرفي العلوم الاقتصادية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا*، طرابلس.

المقالات:

بوسليمة حكيمة (2018)، حوكمة الشركات كألية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة: ماليزيا نموذجا، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد2.

سعيداني محمد السعيد، لعبيدي مهاوات، أحمد بكاي (2018)، مدى فعالية حوكمة الشركات في التزام بأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في الشركات العائلية في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد2، العدد2.

عبد الحاساني وعد هادي (2018)، مقترح تقرير موحد لتدقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2.

المزوغي عمر مصباح، الطويل مختار الهادي. (2017). دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 5.

ملتقيات:

بطاهر بختة، عرقوب وعلي، بن مكرلوف خالد (2018)، مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تعزيز مستولى حوكمة الشركات العائلية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر.

بلقربوز مصطفى، بوشقيفة حميد (2018)، دور حوكمة الشركات العائلية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وترسيخ أخلاقيات الأعمال، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر.

مولاي لخضر عبد الرزاق (2013)،حوكمة الشركات العائلية، الملتقى العلمي الدولي حول أليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

تقاريروقو انين:

وزارة التجارة والصناعة (2014)، دليل حوكمة الشركات العائلية السعودية وميثاقها الاسترشادي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثانيا- المراجع الاجنبية:

Colli Andrea Mary rose. (2003). Family business. Forms of business organization.

Oudah Mohammed, Jabeen Fauzia, Dixon Christopher . (2017). Determinats Linked to Family Business sustainability in the UAE: An AHP Approach. *Sustainability*, vol (10).

Sharon Danes, Kathryn Stafford. (2003). The impact of family and the business on Family Business sustainability. *Journal of business venturing*. Vol (18).

Sustainable Development Summit. (2015). *Transforming Our world for People and planet*. Vol (27).

Westhead Paul, Cowling Marc, Howorth carole. (2016). The development of family companies: Management and Ownership Imperatives. *Family Business Review*, vol (XIV), no(4).

الإستدامة في مؤسسات التعليم العالي - دراسة حالة جامعة واجينينجن والبحوث (WUR) المصنفة الأولى عالميا-

Sustainability in Higher Education Institutions - The case study of the world number one Wageningen University & Research (WUR).

حسينة خالدي، طالبة دكتوراه، مخبر الإقتصاد المالية وإدارة الأعمال، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، Hassina.kld@gmail.com
صبري مقيمح، أستاذ محاضر أ، مخبر الإقتصاد المالية وإدارة الأعمال، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، Sab88mek@gmail.com
إبتسام فيلالي، دكتورة باحثة، مخبر الإقتصاد المالية وإدارة الأعمال، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، Ibtissem_f@hotmail.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الدور الريادي الذي تلعبه الجامعات في تحقيق وتعلم إستراتيجيات الإستدامة من خلال عمليات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتطبيق الإستدامة في تنظيماتها وعمليات الحرم الجامعي بها وذلك للوصول لنموذج الجامعة المستدامة، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وأسلوب دراسة الحالة في عرض لتجربة جامعة واجينينجن والبحوث الهولندية المصنفة الأولى عالميا وفقا لتصنيف الإستدامة في الجامعات (UI Green Metric) لسنة 2021، توصلنا إلى أن جامعة واجينينجن والبحوث المستدامة تعمل على تحقيق الإستدامة بها من خلال التركيز على عدة مجالات أساسية: الطاقة وأعمال ا لبناء والشراء المستدام، والنفايات والطعام المستدام والتنقل المستدام، وأوصت الدراسة بضرورة إهتمام الجامعات الجزائرية بوضع رؤية إستراتيجية واضحة للإستدامة من خلال تشكيل لجان مختصة بالبيئية والإستدامة، والإستفادة من خبرات الجامعات المستدامة والتي إحتلت المراتب الأولى في التصنيف العالمي في مجال تحول الجامعات نحو الإستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجامعات المستدامة، مؤشرات الإستدامة في الجامعات، جامعة واجينينجن والبحوث (WUR).

رموز تصنيف JEL:

Abstract:

This study aims to find out about the leading role played by universities in achieving and learning sustainability strategies through the processes of education, scientific research and society service and the application of sustainability in its organizations and campus operations in order to reach the sustainable university model, thus the descriptive and analytical method and case study approach were used in a presentation of the world number one Dutch Wageningen University's experience; according to Universities Sustainability Classification (UI Green Metric) for 2021. We have concluded that Wageningen University and sustainable research work towards its sustainability by focusing on several key areas: energy and sustainable construction and procurement, waste, sustainable food and mobility. The study recommended that Algerian universities should pay attention to the development of a clear strategic vision for sustainability through the establishment of appropriates environmental and sustainability committees, and benefit from the expertise of the world number one University in the field of universities' transition towards sustainability.

Keywords : Sustainable Universities, Sustainability Indicators at Universities, Wageningen University & Research (WUR).

1- مقدمة:

خلال السنوات القليلة الماضية تزايد الإهتمام العالمي بموضوعات وقضايا الإستدامة في مؤسسات التعليم العالي فعقدت العديد من المؤتمرات والندوات الدولية التي توصي بضرورة تطبيق الإستدامة بها، سواء من منظور شامل ومتكامل أو بالتركيز على أحد مرتكزات الإستدامة، فبرغم من تزايد عدد الجامعات التي تسعى للتحول للإستدامة، إلا أنه لا يزال قطاع التعليم العالي متأخر عن باقي القطاعات في مجال الإستدامة وتطبيقاتها، نظرا لحداثة تجربة الجامعات في التحول نحو الإستدامة، ومحدودية النماذج الرائدة والناجحة للتحول الشامل نحو الإستدامة.

فللجامعات دورا بارزا وحاسما في مجال الإستدامة، من خلال مساعدة المجتمعات على التقدم والتطور نحو حاضر ومستقبل مستدام، وذلك بإبتكار أفضل الممارسات والحلول للإستدامة على مستوى المجتمع المحلي والوطني، بالإضافة للقيام بدورها في نشر ثقافة الإستدامة، وهذا يبدأ من وضع الإستدامة في أعلى سلم الأولويات بالجامعات، وجعلها من الموضوعات والقضايا الرئيسية التي تتم على أساسها الأبحاث العلمية، ولهذا لابد من وجود مراكز للبحث والتعليم لتحقيق وتعزيز الإستدامة وإحداث تغيرات إجتماعية طويلة المدى في مجال الإستدامة.

1-1- إشكالية الدراسة:

مما تقدم تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور مؤسسات التعليم العالي في تطبيق و تعلم إستراتيجيات الإستدامة لتحقيق نموذج الجامعة المستدامة ؟ و ما و اقع ذلك في جامعة واجينينجن المصنفة الأولى عالميا ؟

ولتوضيح موضوع الدراسة أكثر سنطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالإستدامة في الجامعات؟ و ماهي أهميتها؟
- ما هي أبرز دوافع تبني الجامعات للإستدامة؟ و ماهي مراحل تطبيقها؟
- ما هي أهم المؤشرات العالمية لتطبيق الإستدامة في الجامعات؟
- ما هي أهم المجالات التي ركزت عليها جامعة واجينينجن والبحوث من أجل الإستدامة؟

وكإجابة مبدئية عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم تبني هذه الفرضية الرئيسية:

تحقيق الجامعات للإستدامة يكون من خلال جميع وظائفها المتمثلة في التعليم و البحث العلمي و خدمة المجتمع، و جميع العمليات التي تتم داخل الحرم الجامعي كالإستخدام الجيد للموارد و تقليل إستهلاك الطاقة.

2-1- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من موضوعها العلمي، وكذلك مجال تطبيقها العملي في ظل مختلف الظروف والتغيرات التي تشهدها مؤسسات التعليم العالي، ويمكن ذكر بعض النقاط التي تبين أهمية هذه الدراسة فيمايلي:

- ربط الوظائف الأساسية للجامعات بالإستدامة، من خلال دراسة أهم مرتكزات إستدامة التعليم العالي : الإستدامة الأكاديمية الإستدامة البحثية، الإستدامة الإجتماعية، الإستدامة البيئية.
- الإستفادة من مفهوم الإستدامة في الجامعات من خلال زيادة الوعي المستدام، ونشر ثقافة الإستدامة وتطبيقها داخل وخارج الحرم الجامعي.
- المساهمة العلمية في إثراء الدراسات التطبيقية بمجال الإستدامة في الجامعات، والتي يمكن أن يستفيد منها الباحثيين في إجراء المزيد من الدراسات التي لم تتمكن الدراسة الحالية من معالجتها.
- تحقيق قيمة مضافة من نتائج الدراسة والمعلومات وتوصيات المتوقع الحصول عليها، وتنفيذها على أرض الواقع لتحسين تطبيق الإستدامة في الجامعات الجزائرية.

3-1- أهداف الدراسة:

- التعرف على إستدامة الجامعات من حيث : مفهومها، أهميتها، دوافعها، مراحل تطبيقها.
- التعرف على أهم المؤشرات العالمية لتتبع وتقييم تصنيف الإستدامة في الجامعات.
- إبراز الدور الكبير الذي تلعبه الجامعات في تطبيق و تعلم إستراتيجيات الإستدامة لتحقيق نموذج الجامعة المستدامة.
- إستعراض تجربة جامعة واجينينجن والبحوث الهولندية المصنفة الأولى عالميا وفقا لتصنيف (UI Green Metric) .
- إقتراح مجموعة من السبل تساعد مختلف مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات من التطبيق الجيد للإستدامة.

1-4- منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المتبناة تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة المصادر والدراسات العلمية المختلفة ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى إستخدام أسلوب دراسة حالة وتسليط الضوء على تجربة جامعة واجينينجن والبحوث المستدامة في الجانب التطبيقي للدراسة من أجل التوصل إلى نتائج وتقديم التوصيات الملائمة.

1-5- الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان: **Sustainable university research and development: Inspecting sustainability in higher education research**، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع مشاريع البحث والتطوير المستدامة في الجامعات وذلك من خلال دراسة مشروعين، الأول في University of Lüneburg بألمانيا ويتعلق بمشروع الأبحاث والتنمية المستدامة، والثاني في جامعةUniversity of Prince Edward Island بكندا ويتعلق بمشروع الجامعة المستدامة، وخلصت الدراسة إلى أن مشاريع البحث والتطوير المستدامة تسعى إلى التحول المؤسسي بطرق إستراتيجية ومنهجية، وذلك بالنظر إلى الجامعات على أنها أنظمة مفتوحة وديناميكية قادرة على التعليم والتغيير.(Beringer & Adombent, 2008)

- دراسة بعنوان: **A Process for Transition to Sustainability: Implementation**، هدفت الدراسة إلى معرفة نتائج دورة العمل الثانية لمشروع جاري في Edith Cowan University، تحت عنوان: التحول إلى الإستدامة: إتحاد ECU جنوب غرب، بتنفيذ ما توصلت إليه نتائج الدورة الأولى للمشروع، وخلصت الدراسة إلى أن ضعف التوازن بين العمل والحياة بسبب عدم كفاية الوقت، يعتبر عائقا حقيقيا أمام مشاريع التحول نحو الإستدامة الإجتماعية، من خلال تقييد قدرات العاملين في مجال الإستدامة. (Wooltorton & Others, 2011)

- دراسة بعنوان: **Measuring sustainability at universities by means of the Sustainability Tracking, Assessment and Rating System (STARS): early findings from STARS data**، هدفت الدراسة إلى التحقق من تطبيق الإستدامة بمختلف الجامعات والكليات الإمريكية والكندية، بالإضافة لمعرفة إتجاهات وسياسات وممارسات الإستدامة في مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنحاء العالم، توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تباين وإختلاف في درجة الإلتزم بتطبيق الإستدامة بالجامعات، إلا أنه هناك إهتمام متزايد بتطبيق بنظام تتبع وتقييم وتصنيف الإستدامة (STARS) من قبل المجتمع العالمي في الآونة الأخيرة. (Urbanski & Filho, 2014)

- دراسة بعنوان: **معوقات إستدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات إستدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردن، من خلال التركيز على المجالات التالية: الإدارة الجامعية، المناهج وطرق التدريس وأساليب التقييم، البحث العلمي، أوضاع أعضاء هيئة التدريس والحرية الأكاديمية، وخلصت الدراسة إلى أن درجة معوقات إستدامة التعليم العالي في البيئة الأردنية كانت مرتفعة. (الخوالدة، 2016)

من خلال إستعراض هذه الدراسات التي تناولت موضوع تطبيق الإستدامة بمؤسسات التعليم العالي نجد أنها متنوعة وشاملة لجميع جوانب الموضوع، إلا أنها في الغالب حاولت تبين معوقات وتحديات تطبيق الإستدامة في الجامعات، كما تختلف الدراسة

الحالية عن الدراسات السابقة من الناحية التطبيقية وهي دراسة تجربة جامعة واجينينجن والبحوث الهولندية المستدامة كحالة للدراسة.

2- مفهوم إستدامة الجامعات و أهميتها:

تزايدت أهمية الإستدامة في التعليم خاصة بمؤسسات التعليم العالي، فإستدامة التعليم أضحت اليوم رؤية مستقبلية ورسالة تنادي بها معظم المؤسسات التعليمية،حيث أ شار برنامج التربية البيئية الدولية للأمم المتحدة لمفهوم الإستدامة في التعليم العالي لأول مرة خلال العقدين 1975 - 1995، كما أعلنت الأمم المتحدة 2005 - 2014 عقدا للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بهدف دمج مبادئ وقيم وتطبيقات التنمية المستدامة في كل مظاهر التعليم والتعلم. (مجاهد، صفحة 52)

2-1- مفهوم إستدامة الجامعات:

يعد التعليم من أكثر الوسائل تأثيرا وقدرة على تحقيق الإستدامة والتحول اليها، فالتعليم المستدام هو رؤية تعليمية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والإقتصادي والتقاليد والثقافة وإستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من خلال حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل، كما يساهم وبإيجابية في حماية البيئة وتحسينها وتعزيز التماسك الإجتماعي. (إسماعيل و خضر، 2019، صفحة 10)، فالإهتمام بالإستدامة والتحول إليها يعتبر أكثر سهولة في الجامعات مقارنة بالمؤسسات التعليمية الأخرى، وذلك لسببين رئيسيين: (العمري، 2018، الصفحات 26-27)

- إرتفاع سقف الحريات والمرونة في الجامعات - بصورة عامة – مقارنة بغيرها من المؤسسات التعليمية.
- عوامل الجذب الخارجية من الحكومة والمجتمع المدني والمهن ووكالات الإعتماد، وعوامل الجذب الداخلية من القادة والموظفين والطلاب.

حيث تعرف الجامعة المستدامة بأنها مؤسسة للتعليم العالي تعمل على تقليل الآثار البيئية والإقتصادية والمجتمعية السلبية على الصحة إلى الحد الأدنى عند إستخدامها لمصادرها ووظائفها الأساسية من تدريس وبحث وتوعية وشراكة وإشراف، وذلك لمساعدة المجتمع على التحول نحو نماذج حياتية مستدامة (Too & Bajracharya, 2015, pp. 58-59) ، كما تعرف بأنها تلك المؤسسة التعليمية التي تعمل على دمج مبادئ الإستدامة ومتطلباتها في الرسالة والرؤية المستقبلية لها بإعتبارها من حاضنات المعرفة الأكاديمية التي تمنح خريجيها المعرفة الممزوجة بالإستدامة.(Ting & Others, 2012, pp. 209-210)

فمختلف الجهود التي تقوم بها الجامعات وبصفة مستمرة من أجل تحقيق الإستدامة في الوقت الحاضر والمستقبل، لا ينحصر في الإعداد والتوعية فقط ولكن يمتد إلى جميع وظائفها من تعليم وبحث وخدمة المجتمع، وجميع العمليات التي تتم داخل الحرم الجامعي كالإستخدام الجيد لمواردها وتقليل إستهلاكها من الطاقة، أي المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وعدم التأثير عليها بشكل سلبي، وذلك من خلال المرتكزات الأساسية للإستدامة في التعليم الجامعي: (العمري، 2018، الصفحات 13-14)

- **الإستدامة الأكاديمية:** الجهود والأنشطة الأكاديمية المرتبطة بالتعليم والتدريب والتوعية والتثقيف، والتي تقوم بها الجامعات والجهات التابعة لها داخل المدينة الجامعية وخارجها لتعزيز الإستدامة والتحول إليها في جميع جوانب الحياة الأكاديمية.
- **الإستدامة البحثية:** الجهود والأنشطة المرتبطة بالأبحاث والإبتكارات والإختراعات والتطوير، والتي تقوم بها الجامعات والجهات التابعة لها داخل الجامعة أو خارجها لتعزيز الإستدامة والتحول إليها.
- **الإستدامة الإجتماعية:** جهود وأنشطة الجامعات والجهات التابعة لها، المرتبطة بالجوانب الإجتماعية وخدمة المجتمع، والتي تهدف إلى تعزيز سلوكيات الإستدامة والتحول إليها، سواء داخل المدينة الجامعية أو خارجها.
- **الإستدامة البيئية:** الجهود والأنشطة المرتبطة بمختلف الجوانب البيئية، والتي تقوم بها الجامعات والجهات التابعة لها داخل المدينة الجامعية أو خارجها، لتجنب إستنزاف الموارد الطبيعية أو تدهورها والسماح بجودة بيئية طويلة المدى.

إن تحقيق الإستدامة في مؤسسات التعليم العالي يتطلب من الجامعات ومختلف الجهات الداخلية والخارجية التابعة لها تغيير تفكير الأفراد وأساليب معيشتهم لبناء عالم مستدام بيئيا وإقتصاديا وإجتماعيا للأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال جميع وظائفها المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وفى ضوء هذه المسئولية الكبرى الملقاة عليها يجب وضع الخطط وإتخاذ المبادرات اللازمة للمساهمة في تحقيق الإستدامة، وأن تكون قدوة يحتذى بها في جميع ممارساتها للإستدامة.

2-2- أهمية الإستدامة بالنسبة للجامعات:

نتيجة للدور المهم الذي يمكن أن تساهم به الجامعات في تحقيق إستدامة التعليم والتنمية المستدامة جاءت العديد من المبادرات الدولية لتؤكد على أهمية إستدامة مؤسسات التعليم العالي منها:

- **إعلان تالوار 1990: Talloires Declaration**

عقد Jean Mayer رئيس جامعة Tufts مؤتمر دولي عالمي لـ 22 جامعة في عام 1990 في مدينة تالوار بفرنسا، أشرفت عليه منظمة قادة الجامعات من أجل مستقبل مستدامULSF ومقرها واشنطن العاصمة، وهذه الوثيقة عبارة عن خطة عمل من عشر نقاط لإدماج الإستدامة ومحو الأمية البيئية في التعليم والبحوث والعمليات والتوعية والسياسات، كما يعتبر البيان الرسمي الأول الذي أعلن أن مؤسسات التعليم العالي ستكون رائدة على مستوى العالم في تطوير وخلق ودعم والحفاظ على الإستدامة، وقد وقع عليه أكثر من 500 من قادة الجامعات في أكثر من 50 دولة. (ULSF, 1990)

- **إعلان كيوتو 1993: Kyoto Declaration**

هو إتفاق رسمي أقرته الهيئة الدولية للجامعات (IAU) في دورتها التاسعة المنعقدة في مدينة kyōto اليابانية سنة 1993 وكان الهدف من هذا الإلتزام وضع أساس واضح للجامعات لإتخاذ خطوات ملموسة في سياستها للتنمية المستدامة، وقد حث على تعزيز قدرة الجامعات على إجراء الأبحاث، والعمل في المجتمع على مبادئ التنمية المستدامة لزيادة الوعي البيئي، وزيادة فهم الأخلاقيات البيئية داخل الجامعة وفي المجتمع، كما حث الجامعات على مراجعة عملياتها لتعكس أفضل تطبيقات للتنمية المستدامة.(IAU, 1993)

- **مؤتمر اليونسكو للتعليم العالي فى القرن الواحد والعشرين : 1998**

حدد هذا المؤتمر مهام ووظائف التعليم العالي وأكد أن من أهمها المساهمة في التنمية المستدامة وتحسين المجتمع،حيث طالبت اليونسكو في مؤتمرها العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة بتشجيع وتعزيز الإمتياز العلمي والبحث وتطوير معارف جديدة لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة، من خلال مشاركة شبكات مؤسسات التعليم العالي والبحث في عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعبئة الوظائف الأساسية للجامعات، أي التعليم والبحث وخدمة المجتمع المحلى من أجل تعزيز المعارف العالمية والمحلية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة. (UNESCO, 1998, p. 21)

3- دو افع تبني الجامعات للإستدامة و مراحل تطبيقها:

تعد الإستدامة في المرحلة الراهنة مطلبا ملحا لا إختيار بالنسبة لمعظم الجامعات، وذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات اللازمة لتحقيق مفهوم الجامعة المستدامة، مع ضمان الإستمرارية في قدراتها الآنية والمستقبلية لتحقيق الإستدامة.

3-1- دو افع تبني الجامعات للإستدامة:

هناك جملة من الدوافع التي تساهم في جدية مؤسسات التعليم العالي في التوجه نحو تبني الإستدامة بجامعاتها منها: (إسماعيل و خضر، 2019، صفحة 11)

- **دو افع تنظيمية:** تعد الجامعات من الجهات التي تستهلك موارد جديدة وإنعكاس ذلك على البيئة المحلية والعالمية، وعلى ذلك تتمثل مسؤولياتها في الحد من الآثار السلبية للمجتمع.

- **دو افع معرفية:** تعد الجامعة منارا للعلم والمعرفة وبحكم أن الإستدامة قضية متجددة بإستمرار وبحاجة إلى حل لقضاياها المتجددة فإنها بحاجة إلى المعرفة المتجددة التي توفرها الجامعات.

- **دو افع المسؤولية إجتماعية آنية ومستقبلية:** تعد الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع وعلى ذلك فإن عليها مسؤولية تجاه المجتمع بأسره لإفراز إتجاهات معاصرة إتجاه الإستدامة ولتخريج جيل ذو كفاءة.

- **دو افع قانونية:** بحكم تفعيل دول العالم للقوانين والتشريعات الداعمة للتنمية المستدامة لابد أن تلتزم الجامعات بها لأن الإستدامة أضحت متطلب حضاري في المجتمع.

- **دو افع الفاعلية المثلى:** تبني متطلبات الإستدامة في مناهج الجامعات تجعل جيل الخريجين قادرين على الإيفاء بمتطلبات سوق العمل بحكم بناء الشراكة المجتمعية مع قطاع الأعمال ومع المجتمع، وإنعكاس ذلك على التعامل مع الموارد المتاحة في البيئة والإستعمال الأمثال لها بحكم ما إكتسبه الخريجيين من معارف من خلال البرامج التعليمية الجامعية.

- **دو افع الدعم المجتمعي:** عندما تكون رسالة الجامعة واضحة المعالم بإتجاه تحقيق التنمية المستدامة فإنها تلاقي دعم واسع في الجهات الخارجية كالحكومة وقطاع الأعمال والصحافة ...وغيرها.

2-3- مراحل تطبيق الإستدامة بالجامعات:

تلعب الجامعات دور كبيرا في دعم الإستدامة، بحكم ما توفره من معارف وتنور تقني وتدريب ومحاكاة للمجتمعات من خلال المساهمة في قيادة المجتمع نحو مستقبل مستدام تتاح فيه كافة متطلبات الإستدامة، ويكون ذلك بدمج قضايا الإستدامة في مناهجها كالآتي: (Lozano & Others, 2013, pp. 10-19)

- إدخال التنمية المستدامة فى جميع المناهج والأنظمة؛
- تشجيع البحث فى مجال التنمية المستدامة؛
- توجيه العمليات الخاصة بالحرم الجامعي للإستدامة؛
- التعاون مع الجامعات الأخرى فى مجال الإستدامة؛
- تعاون واضعوا السياسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال لتحقيق الإستدامة؛

وحتى تتمكن الجامعات من تطبيق الإستدامة وتحقيق نموذج الجامعة المستدامة، يجب عليها أن تضع رؤية للإستدامة وتستخرج منها رسالة للإستدامة، ثم تكوين لجنة للإستدامة لوضع السياسات والأهداف في ضوء رسالتها ومتابعة ما تم تحقيقه من أهداف، ثم نشر مجموعة مبادئ الإستدامة في المجالات الرئيسية للجامعة وهي: (مجاهد، صفحة 58)

- **التعليم:** حيث يتناول موضوعات الإستدامة ويكسب الطلاب إتجاهات إيجابية للتعامل مع البيئة.
- **البحث العلمي**: يتناول قضايا الإستدامة ويضع لها الحلول.
- **خدمة المجتمع:** من خلال زيادة الوعي بأهمية الإستدامة والتعريف بميادين وأهداف الإستدامة.
- **عمليات الحرم الجامعي**: وذلك بهدف ممارسة أنشطتها المختلفة وكيفية الحد من آثارها البيئية.

ولتحقيق الإستدامة بمفهومها الشامل لابد من تحقيق الإستدامة بشكل متوازن ومنتظم في جميع المجالات المختلفة للجامعة وهذا ما يؤكد الطبيعة المتداخلة للإستدامة فإتحاد ودمج العمليات والأنشطة الإدارية والبحث العلمي والتعليم والتدريس والتوعية المجتمعية مع بعضها البعض يدعم عملية التحول نحو الإستدامة، ويحقق التميز والريادة للجامعة في هذا المجال أفضل من تحقيق الإستدامة بشكل منفصل في كل مجال أو جزء على حدة. (Beringer & Adombent, 2008, p. 609)

والشكل الموالي يوضح نموذج للجامعة المستدامة التي تسعى إلى تحقيق الإستدامة من خلال جميع وظائفها.

الشكل رقم(01): نموذج الجامعة المستدامة

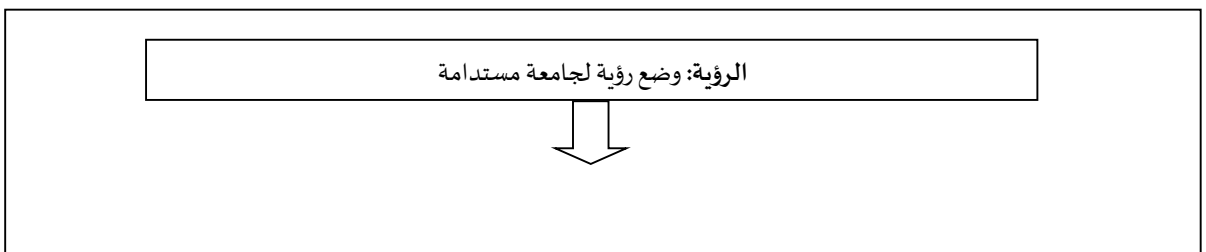

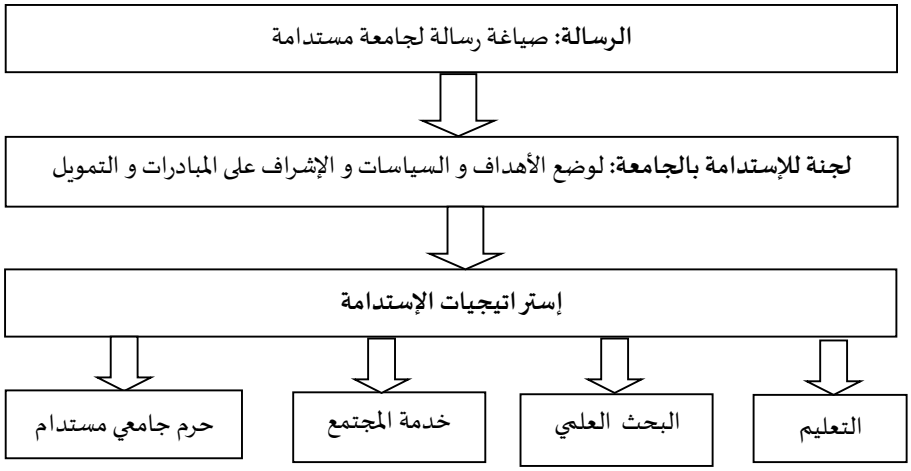

المصدر: (Velazquez & Others, 2006, p. 814)

4- مؤشرات تطبيق الإستدامة في الجامعات:

يعتبر النظام العالمي لتتبع وتقييم وتصنيف الإستدامة أقدم نظام يركز على الإستدامة في الجامعات، يليه مؤشر تصنيف الإستدامة في الجامعات، وفيما يلي عرض لهذين المؤشرين: (العمري، 2018، الصفحات 34-36)

4-1- النظام العالمي لتتبع وتقييم وتصنيف الإستدامة (STARS):

يعتبر النظام العالمي لتتبع وتقييم وتصنيف الإستدامة التابع لجمعية النهوض بالإستدامة في التعليم العالي (aashe) أكثر أنظمة تقييم الإستدامة شمولية وإرتباطا بالتعليم العالي، وقد تم إطلاقه بشكل تجريبي سنة2007، وتطويره وإطلاقه بشكل رسمي لمؤسسات التعليم العالي في أمريكا وكندا فقط سنة 2010، وفي سنة 2013 أصبح التسجيل في هذا النظام متاحا لجميع مؤسسات التعليم العالي في العالم، ويتكون هذا النظام من أربع فئات رئيسية كالأتي: (aashe, 2019, pp. 09-11)

- **الأكاديمية AC (Academics):** تهدف هذه الفئة إلى تحديد المؤسسات التي لديها برامج ودو رات تعليمية رسمية تعالج قضايا الإستدامة وتهتم بها، وتتكون هذه الفئة من فئتين فرعيتين هي : المناهج والأبحاث.

- **المشاركة EN (Engagement):** تهدف هذه الفئة إلى تحديد المؤسسات التي تسعى لتحفيز الطلاب والمجتمع للمشاركة في قضايا الإستدامة، وتوعيتهم وتثقيفهم وإشراكهم في دمج الإستدامة داخل المدينة الجامعية وفي المجتمع المحلي، وتتكون هذه الفئة من فئتين فرعيتين؛ هي :المشاركة في المدينة الجامعية، المشاركة العامة.

- **العمليات OP (Operations):** تهدف هذه الفئة إلى تحديد المؤسسات التي تسعى إلى قياس أثر عملياتها المختلفة على الإستدامة والقضايا المتعلقة بها، وتتكون هذه الفئة من تسع فئات فرعية وهي: الهواء والمناخ، المباني، الطاقة، الغذاء والطعام الأراضي الشراء، وسائل النقل ، المخلفات، الماء.

- **التخطيط والإدارة PA (Planning and Administration):** تهدف هذه الفئة إلى تحديد المؤسسات التي تسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإستدامة، من خلال معالجة الجوانب الإدارية وربطها بالإستدامة، وتتكون هذه الفئة من أربع فئات فرعية وهي: التنسيق والتخطيط، التنوع والقدرة على تحمل التكاليف، الإستثمار والتمويل، الرفاهية والعمل.

- **الإبتكار والقيادة IN (Innovation and Leadership) :** تهدف هذه الفئة الخامسة الإختيارية إلى تحديد المؤسسات التي تسعى إلى إيجاد حلول مبتكرة لتحديات الإستدامة، وإظهار قيادة الإستدامة بطرق لم يتم تحديدها في نظام (STARS) ضمن الفئات الأربعة السابقة، وتتكون هذه الفئة من فئتين فرعيتين، وهي : الممارسات النموذجية ، الإبتكار.

2-4- مؤشر تصنيف الإستدامة في الجامعات (UI Green Metric):

هو تصنيف عالمي سنوي لإستدامة الجامعة، تم إطلاقه سنة 2010 من قبل جامعة إندونيسيا لتعزيز الإستدامة في مؤسسات التعليم العالي والحد من البصمة البيئية للجامعة والتعليم والبحث المستدام، وقد إزداد عدد الجامعات المشاركة فيه من 95 جامعة سنة 2010 إلى 912 جامعة سنة 2020، ويتكون هذا المؤشر من ستة مؤشرات فرعية وكل مؤشر من هذه المؤشرات يتكون من مجموعة أخرى من المؤشرات الفرعية، حيث تستند درجة هذه لمؤشرات إلى العدد لأدنى والأقصى من المشاركين، ولا يمكن حساب درجات هذه المؤشرات إلا بعد أن يقدم جميع المشاركين بياناتهم، ويمكن تلخيصها هذه المؤشرات فيمايلي: (UI-GM, 2016, pp. 05-07)

- **الإعداد والبنية التحتية SI (Setting and Infrastructure):** يمثل هذا المؤشر نسبة 15 % من المؤشر العام لإستدامة الجامعات، حيث توفر معلومات إعداد المدينة الجامعية والبنية التحتية للجامعة المعلومات الأساسية لسياسة الجامعة نحو البيئة الخضراء، ويبين هذا المؤشر ما إذا كانت المدينة الجامعية تستحق أن تسمى المدينة الجامعية الخضراء.

- **الطاقة والتغير المناخيEC (Energy and Climate Change):** يمثل هذا المؤشر نسبة 21% من المؤشر العام لإستدامة الجامعات، حيث أن إهتمام الجامعة بإستخدامات الطاقة وقضايا تغير المناخ يأخذ أعلى وزن في مقياس إستدامة الجامعات.

- **النفايات WS (Waste):** يمثل هذا المؤشر نسبة 18 % من المؤشر العام لإستدامة الجامعات، حيث تعتبر أنشطة معالجة النفايات وإعادة التدوير من العوامل الرئيسية لخلق بيئة مستدامة، لذلك يجب أن يكون هذا الموضوع من بين إهتمامات الجامعة الأساسية، وذلك نظرا للأعداد الكبيرة من الطلاب والموظفين في الجامعة.

- **الماء WR (Water):** يمثل هذا المؤشر نسبة 10% من المؤشر العام لإستدامة الجامعات، حيث أن مؤشر إستخدام المياه في المدينة الجامعية مؤشر مهم يهدف إلى تقليل إستهلاك الجامعات للمياه، وزيادة برامج الحفاظ عليها وحمايتها.

- **وسائل النقل TR (Transportation):** يمثل هذا المؤشر نسبة 18 % من المؤشر العام لإستدامة الجامعات، حيث يقوم نظام النقل بدور مهم جدا فيما يتعلق إنبعاثات الكربون والملوثات في الجامعة، لذلك فإن سياسة النقل في الجامعة يجب أن تسعى لتقليل أعداد السيارات في المدينة الجامعية إلى أقل مستوى ممكن، والتشجيع على المشي وعلى إستخدام الحافلات والدراجات لخلق بيئة صحية نظيفة.

- **التعليم والبحث ED (Education and Research):** يمثل هذا المؤشر نسبة 18% من المؤشر العام لإستدامة الجامعات وتم إضافة هذا المؤشر الفرعي سنة 2012، وذلك نظرا لأن التعليم في الجامعات له دور مهم في بناء جيل جديد يهتم بقضايا الإستدامة.

5- دراسة حالة جامعة واجينينجن و البحوث (WUR): (Wageningen University & Research, 2021)

إحتلت جامعة واجينينجن والبحوث المرتبة الأعلى بين الجامعات الهولندية في التصنيف العالمي الجديد لأفضل جامعات العالم 2022 الذي تجريه مجلة تايمز للتعليم العالي البريطانية كل عام، ففي مجال الإستدامة تعتبر الجامعة الأكثر إستدامة في العالم للعام الخامس على التوالي وفقا لتصنيف الإستدامة في الجامعات لسنة 2021(UI Green Metric) .

1-5- لمحة عن جامعة واجينينجن و البحوث (WUR):

جامعة واجينينجن والبحوث Wageningen University & Research المعروفة أيضا بإسم Wageningen UR إختصار (WUR) هي جامعة عامة في هولندا، وتعد تعاون بين جامعة واجينينجن ومؤسسة أبحاث واجينينجن لإستكشاف إمكانات الطبيعة لتحسين نوعية الحياة، يعمل بها أكثر من 6500 موظف ويدرس 12000 طالب من أكثر من مائة دولة في العالم في مجال الغذاء الصحي والبيئة المعيشية للحكومات ومجتمع الأعمال ككل، وتكمن قوة جامعة واجينينجن في قدرتها على الإنضمام إلى أقوى معاهد البحوث المتخصصة والجامعات، كما تكمن في الجهود المشتركة لمختلف مجالات العلوم الطبيعية والإجتماعية،هذا الإتحاد من الخبرة يؤدي إلى إختراقات علمية يمكن تطبيقها بسرعة وإدماجها في التعليم، ويتم تأكيد الجودة العلمية للجامعة من

خلال المكانة البارزة التي تحتلها في التصنيف العالمي وفهارس الإستشهادات، ويتكون مجال أبحاثها في ثلاث مجالات أساسية: إنتاج الغداء، بيئة المعيشة، الصحة ونمط الحياة والمعيشة.(Boutora & Others, 2021, p. 535)

وتمتلك جامعة واجينينجن فروع في جميع أنحاء هولندا وخارجها، وتعتبر من أكثر الجامعات إخضرارا وأكثرها إستدامة في العالم وفقا لتصنيف الإستدامة في الجامعات (UI Green Metric)، إذا تقوم جامعة أندونيسيا كل عام بتصنيف كيفية تعامل الجامعات في جميع أنحاء العالم مع حافظها على الطبيعة على أساس الإستبيانات وفريق من الخبراء، كإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنفايات الكيمائية وإعادة تدوير المياه، ويسمح للجامعة التي أحرزت أفضل النتائج في جميع الفئات أن تطلق على نفسها إسم العالم الأكثر إخضرارا وإستدامة في العالم لمدة عام واحد، والشكل الموالي يبين مراتب أفضل عشر جامعات في العالم من حيث الإستدامة.

الشكل رقم (02): أكثر الجامعات إستدامة في العالم لعام 2021

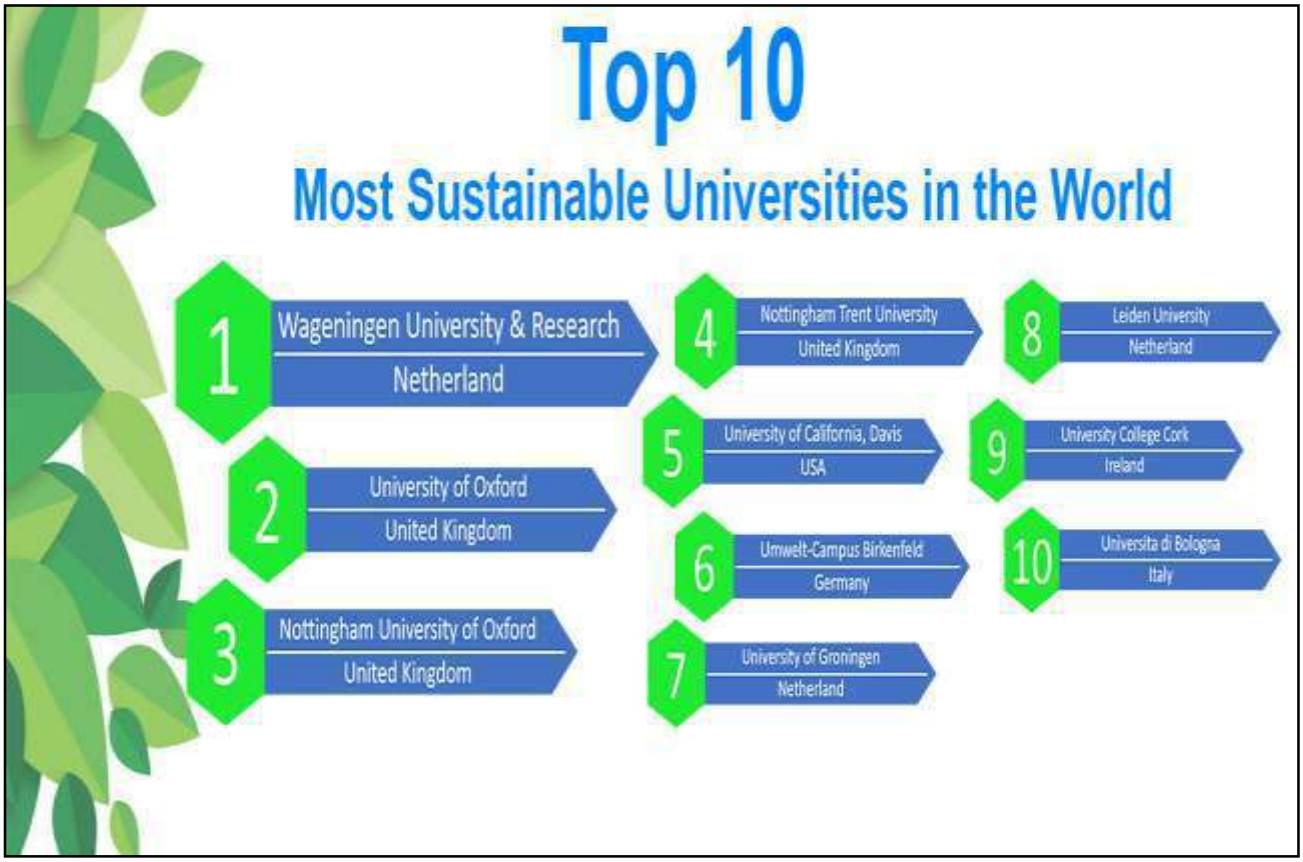

المصدر: (Wageningen University & Research, 2021)

وقد وصلت جامعة واجينينجن لهذه المراتب بفضل الخطة الإستراتيجية التي دعت فيها الشركاء والطلاب والخريجين والمواطنين الجدد والحاليين لإستكشاف إمكانات الطبيعة المتوفرة، والمشاركة في تحديد وفهم التحديات التي تواجهها، والمشاركة في مناقشة المفاضلات والتصفح فيها، والعمل معا على إيجاد الإجابات المبنية على الأدلة الشاملة إجتماعيا التي تدفع التحولات . (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 846)

فمع وجود 9300 نقطة من أصل 10000 نقطة كحد أقصى يبدو أن هناك القليل الذي لا يزال من الممكن تحسينه من حيث الإستدامة، ففي كل عام تسجل جامعة واجينينجن والبحوث درجات عالية في مؤشرات النفايات والماء، التعليم والبحث، إلا أنه لابد من بدل جهود إضافية للتحسين لا سيما في مجالات الإعداد والبنية التحتية، الطاقة والتغيير المناخ، النقل، وهذا سيكون أمر سهل على الجامعة مقارنة بالجامعات الأخرى لأن الإستدامة جزء لا يتجزأ من جينات طلاب وموظفي الجامعة. (الجدول 01)

5-2- مجالات تحقيق الإستدامة داخل حرم جامعة واجينينجن والبحوث:

إن نجاح جامعة واجينينجن والبحوث كجامعة مستدامة كان من خلال إهتمامها الكبير بمجالات معينة، وفيمايلي عرض لأهم المجالات التي ركزت عليها جامعة واجينينجن والبحوث من أجل الإستدامة:

5 - 2- 1- الطاقة:

تهدف جامعة و اجينينجن والبحوث إلى تحقيق أنظمة الطاقة المثلى وتحسين الوعي بإستهلاك الطاقة، ليس من خلال مجموعة كاملة من التدابير الفردية ولكن من خلال نظام كامل لإدارة الطاقة، تولد الجامعة كل عام حوالي 65 مليون كيلو واط في ساعة من طاقة الرياح مع حدائق طواحين الهواء، كما أنها ملتزمة بتحقيق كفاءة الطاقة بنسبة 30% خلال الفترة 2005-2020 بإتباع المسار المحدد في خطة كفاءة الطاقة، فإنها تحرز تقدما ممتازا مقارنة بعام 2005، وتحقيق تحسين في كفاءة الطاقة بنسبة 22% في عام 2016، كما تم تقليل إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة من الطاقة بنسبة 79% لبعض الوقت، من خلال مزارع الرياح الثلاثة المكونة من 26 توربينا في ليليستاد، كما تقدم بتوصيل الطاقة للشبكة العامة بقدر ما تستهلك، حيث أنها لا تنتج طاقة الرياح الخضراء فحسب، بل تقوم بشرائها لإستخدام اليومي. (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 847)

والشكل رقم (03) يبين إستهلاك الطاقة في جامعة واجينينجن والبحوث.

الشكل رقم (03): إستهلاك الطاقة في جامعة واجينينجن و البحوث (WUR)

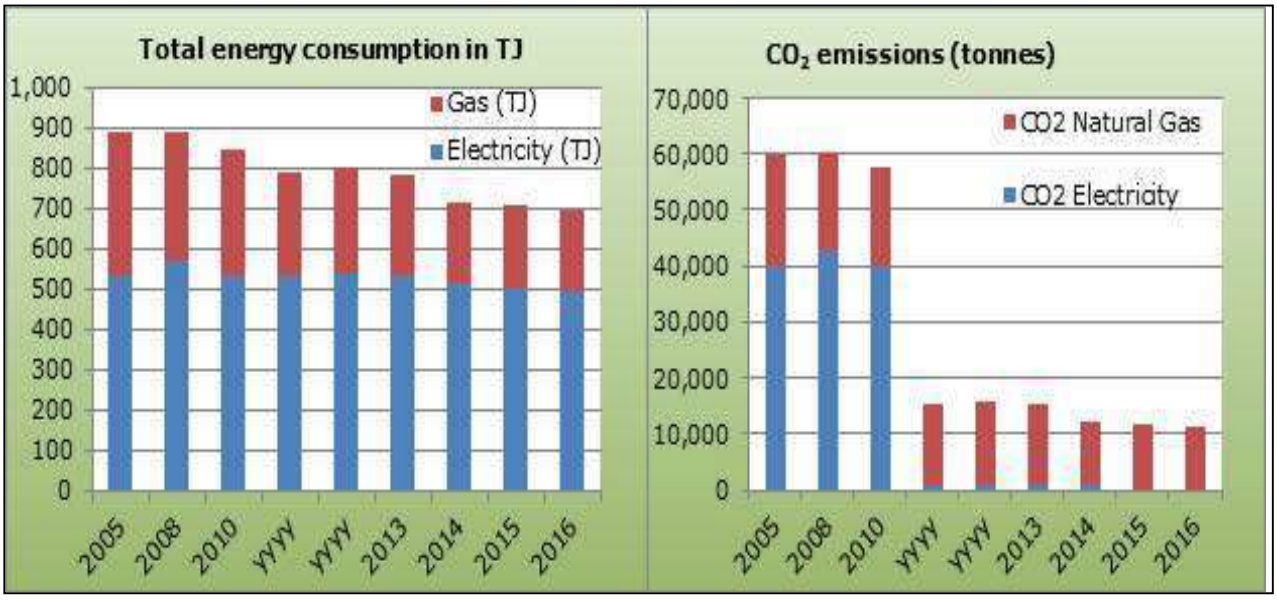

المصدر: (Wageningen University & Research)

من خلال الشكل نلاحظ أن الإستدامة هي أيضا من الأولويات في سياستها، حيث أن كل المباني الجديدة في حرم الجامعة تلتقي عاليا وتعمل بواسطة نظام جغرافي حراري، هذا النظام يسخن ويبرد بطريقة مستدامة وتقليل إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون،كما تعزم الجامعة على تحقيق المزيد من وفورات الطاقة في السنوات القادمة من خلال الإهتمام بإدارة الطاقة، لكي تتمكن جميع أجزاء الجامعة من تقييم إستهلاكها للطاقة، وتحقيق إمكاناتها الخاصة لتوفير الطاقة من خلال العزل وإضاءة مصابيح LED (light-emitting diode) ونشر التكنولوجيا المستدامة، إن إحدى النتائج الممتازة لهذا النهج هي المرفق المركزي لتجميد المواد البحثية في درجات حرارة منخفضة جدا، كما تم وضع رؤية WUR للطاقة لعام 2030 في عام 2013، مع أمان تشغيلي بأسعار معقولة والطاقة والإستدامة بوصفهما الهدفين الرئيسيين في السنوات المقبلة، فالجامعة تتابع بقوة إستراتيجية الطاقة القائمة على هذه الرؤية. (Boutora & Others, 2021, p. 535)

5- 2- 2- أعمال البناء:

لمشاريع البناء تأثير مباشر على البيئة، ولهذا السبب فإن جامعة واجينينجن والبحوث تراعي عوامل البحث في إستدامة مشاريعها الجديدة وفي جميع ما يتعلق بالمباني القائمة، فالإستدامة مهمة ليس فقط أثناء البناء ولكن أيضا عند تسليم المباني وإستخدامها، تستخدم الجامعة طريقة +GreenCalc لحساب إستدامة المباني وتمتد طموحات الجامعة في مجال الإستدامة إلى ما هو أبعد من المبنى فتحتضن كل ما له علاقة بالمبنى، فتقوم بإختيار واعي لإعادة إستخدام الأثاث القديم، وتطبق خدمات الدعم العام والتقني "فلسفة عالم العمل الجديد"، وقد تمكنت من تقليل المباني ومتر مربع من المكاتب إلى 70% و 80% على التوالي مقارنة بالوضع السابق، بالإضافة إلى ذلك يتم إستخدام كميات أقل بكثير من الورق الذي زادت كميات إستخدامه خاصة بالنسبة للأعمال الرقمية، إلى جانب الإستخدام الأمثل لأشعة الشمس والتهوية الطبيعية والتبريد بشرط أن يكون المبنى مناسب، وقد تم تقليل إستهلاك المياه بطرق مختلفة في حرم جامعة واجينينجن والبحوث، حيث تعمل دائرة "المياه الرمادية" على تقليل إستخدام مياه الشرب عالية الجودة في الحالات التي يكون فيها ذلك ضروريا، إذ قامت بتطبيق نظام تكييف الهواء الذي يستخدم كميات قليل من المياه، وتم تركيب صنابير توفير المياه في المباني، ويتم ضخ الماء في بعض الأماكن كبديل لمياه الصنبور، حيث رفعت المركزية إلى الحرم الجامعي كفاءة إدارة المياه في أيام التقديم السنوية ويوم الإستدامة، ويساعد الرجل الأخضر في لفت إنتباه إضافي إلى شرب مياه الصنبور بدلا من المياه المعبأة في زجاجات مع إعادة تعبئة الزجاجات، ونظرا لأن التعليم والبحث في الجامعة يركزان أكثر من أي وقت مضى على الحرم الجامعي، فالجامعة مصممة على إستخدام فضاءها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وقد أبلغت عن إنخفاض بنسبة 28% في عدد الأمتار المربعة المستخدمة، على الرغم من الإرتفاع الحاد في عدد الطلاب والموظفين.

تلعب الإستدامة دورا مهما بنفس القدر على أرض الحرم الجامعي فهي تشبه الحديقة لأنها منطقة مركزية واسعة ومفتوحة على عكس الحواف، مع وجود الأشجار المزروعة في العشب والبرك الإصطناعية الكبيرة، وتتكون المنطقة من العشب والمياه والأشجار ذات وجهات نظر مفتوحة، حيث يمكن للطلاب والموظفين الأكاديميين الإجتماع به، كما ركز التصميم على أشياء أخرى من بينها الهياكل البيئية الخضراء (السياج والممرات الخضراء والإيكولوجية)، والإدارة المستدامة للمياه، مما يمكن من تنظيف قنوات مدينة جامعة واجينينجن والبحوث التاريخية، ويعد التنوع البيولوجي قضية ساخنة أخرى لدرجة أنها تشكل أساس لسياسة النباتات والحيوانات في حرمها الجامعي، ويتبع حرم جامعة واجينينجن والبحوث نهجا متكاملا لمكافحة الآفات وتعتمد على الوقاية بالإقتران مع الإستدامة، ففي الماضي كانت المواد الكيميائية تستخدم لإغراء الآفات وقتلها، ويكافح نظام الإدارة المتكاملة للآفات الآفات بطريقة مستدامة، والهدف من ذلك هو منع الإزعاج عن طريق ضمان صيانة المباني صيانة جيدة ورصد الخبراء للكشف عن الآفات، ففي بداية عام 2013 تم تدريب أكثر من 20 عاملا في مجال الوقاية من الآفات للتعرف على الإزعاج الحالي للآفات في المباني وحولها وتقديم المشورة بشأن سبل مكافحته، بإختصار تدرك الجامعة إحتياجات النباتات والحيوانات والبشر في حرمها الجامعي، نتيجة لذلك يعد حرم جامعة واجينينجن والبحوث محايد مناخيا بنسبة 78% وواحد من أكثر حرم الجامعات إستدامة في العالم. (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 847)

5-2-3- الشراء المستدام:

طبقت جامعة واجينينجن والبحوث سياسة شراء مستدامة في جويلية 2008، وواصل المجلس التنفيذي هذه السياسة في تقرير الجامعة لعام 2013 المعنون "بحوث سياسة المشتريات(Research Procurement Policy)"، وفي هذه السياسة الجديدة تتوافق الجامعة مع معايير الإستدامة لوكالة المشاريع الهولندية، فمشترياتها 100% مستدامة بالإضافة إلى إتباع هذه المعايير تقوم الجامعة داخليا بتنسيق رغبات ومتطلبات الشراء من حيث الإستدامة وتستخدم لوحة الإستدامة التي تتلقى مداخلات واسعة من الموظفين فيما يتعلق بالإستدامة في عمليات الشراء، تقوم إدارة المشتريات بتقييم كل عقد شراء لمعرفة ما إذا كان من الممكن شراء منتجات وخدمات أكثر إستدامة وتكلفتها، يدرج المشترون أيضا جوانب الإستدامة في جميع خطط المشاريع ويبينون النتائج في التقارير النهائية، تنطبق سياسة الشراء المستدام على جميع المنتجات بدءا من مواد البناء إلى أكواب القهوة، وعلى الخدمات

مثل التنظيف، تقوم إدارة المشتريات بتقييم النسبة المئوية للإستدامة لجميع المشتريات لسنة معينة عن طريق إجراء فحص الإستدامة، ويعتمد هذا المسح على معايير الإستدامة ومجموعات المنتجات كما أعدتهاRVO، وكما حددتها وزارة الشؤون الإقتصادية الهولندية وفي عام 2013 حقق الجامعة مرة أخرى الإستدامة بنسبة 100% في المشتريات ومن أمثلة المشتريات المستدامة شراء 100% من ورق النسخ وفقا لعلامة Eco EU و FSC Mixed & Controlled Wood، والوعي بفوائد الموردين الإقليميين، بالإضافة إلى ذلك لا تشجع الجامعة الموردين على إرسال المنشورات والمطبوعة غير المرغوب فيها، ويعتبر هذا إستخداما غير مبرر للمواد الخام والطاقة، لأن الطريقة السابقة لإجراء المناقصات تهدر كميات كبيرة من الورق في المرحلة التحضيرية، وتم عمل عشرات النسخ من وثائق المشاريع المختلفة، حتى وقت قريب كان يطلب من المتقدمين تقديم عروضهم في ثلاث نسخ، وقد نتج عن ذلك صناديق وصناديق من الوثائق والمستندات، وبعدها تنفذ إدارة المشتريات إجراءات الشراء والمشتريات رقميا بالكامل، ويتم رقمنة إجراءات الطلب والفواتير عن طريق الطلب الإلكتروني، بالإضافة إلى ذلك يتم تشجيع الموردين على إرسال فواتيرهم عن طريق البريد الإلكتروني، كما تتعامل الجامعة مع عدد كبيرة من الطلبات والفواتير، فقد إنخفض إستخدام الورق وخراطيش الحبر والخدمات البريدية إنخفاضا كبيرا. (Boutora & Others, 2021, pp. 537-538)

5-2-4- النفايات:

تبدأ المعالجة النفايات المستدامة بالفصل الأمثل للنفايات الداخلية، ولكن ما هو الفصل الأمثل للنفايات المستدام؟ ليس بضرورة أن يعني ذلك دائما أنه يجب فصل كل جزء أخير من النفايات، ففي بعض المواقع تكون تدفقات النفايات صغيرة جدا بحيث لا تكون فعالة إذ فصلت، حيث يتم دائما فصل الورق والكرتون والبلاستيك في جميع مواقع جامعة واجينينجن والبحوث، وقد أدى تحسين تدفق النفايات في مبنى Forum إلى تقليل النفايات بنسبة 25%، حيث تنتج الجامعة ما يقرب 2 كيلو طن من النفايات سنويا، وفي السنوات الأخيرة تم التوصل إلى عدد من الإتفاقيات مع شركات معالجة النفايات فيما يتعلق بالمعالجة المستدامة للنفايات، وتشمل هذه الإتفاقيات ما يلي: (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 848)

- يتم إفراغ صناديق ويلي في طريق محدد ويوم محدد، هذا يقلل من عدد كيلومترات النقل، كما يتم تقييم هذا المسار على أساس سنوي وتحسينه عند الضرورة؛
- يتم وزن النفايات العامة المنتجة في الجامعة حسب تدفق النفايات، وتم التوصل إلى إتفاقيات منفصلة بشأن المعالجة المستدام كل ثلاثة أشهر تتلقى الجامعة معلومات حول التكاليف والحمولات ووسائل النقل؛
- تتولى شركات معالجة النفايات مسؤولية تنفيذ نظام لضمان الجودة ونظام للإدارة البيئية، وتحسين كفاءة جمع النفايات وتوفير النفايات وتعليمات التخلص من النفايات وضمان أساليب معالجة مستدامة لكل تدفق للنفايات، وتجري عليها إختبارات فرز النفايات من أجل تحسين فصل النفايات ؛

-يتم إستخدام النفايات الخضراء كسماد في ملكية الجامعة في مبنيي Forum و Orion في حرم الجامعة، يتم جمع النفايات باستخدام طرق جمع مستحدثة حيث يتم فصل16من تدفقات النفايات، أكبر تدفقات النفايات هي الورق والكرتون والبلاستيك والنفايات القابلة للتحلل البيولوجي ومواد التعبئة والعامة؛

إن فصل النفايات بهذه الطريقة يعني أن كميات كبيرة من مواد الخام مناسبة لإعادة الإستخدام، والهدف من هذا هو إعادة تدوير بنسبة 100% من إجمالي النفايات لإعادة إستخدامها، وأدى إنشاء المنتدى إلى تقليل نفايات المعالجة بنسبة 25% مقارنة بالنسبة المرجعية 2009، وتعتبر سياسة النفايات جزءا لا يتجزأ من الإدارة التشغيلية الشاملة، ومنع توليد النفايات هو نهج مهم تتبعه جامعة واجينينجن والبحوث في معالجة النفايات و إعادة الإستخدام والتحضير لإعادة الإستخدام(إعادة التدوير الإسترداد، التخلص)

5-2-5- الطعام المستدام:

تلعب الإستدامة دورا حاسما في إختيار متعهد الطعام في جامعة واجينينجن والبحوث، حيث تلبي المطاعم الحالية إرشادات المشتريات المستدامة الصادرة عن وكالة المشاريع (Rijksdienst voor Ondernemend Nederland/RVO) وتشتري أكثر من 50% من مجموعة منتجاتها من مصادر مستدامة، وتركز على الغذاء الصحي بنسبة 75% من مجموعة تتكون من منتجات صحية للغاية ومعتدلة، يوجد في الجامعة عشرة مطاعم للموظفين وعدد لا يحصى من آلات البيع، حيث يمكن للناس شراء المشروبات والوجبات الخفيفة لكن من الجيد التفكير في عواقب الخيارات الغذائية، تلتزم جامعة واجينينجن والبحوث بالمبادئ التوجيهية للشراء المستدام والوكالة الهولندية للمؤسسات الخاصة بقطاع المطاعم، وحددت الجامعة ومتعهدي الطعام هدفا مهما هو بيع المنتجات المنتجة بشكل مستدام والصحية فقط في المطاعم و آلات البيع، ويتضح من سياسة الإستدامة والصحة والسلامة السنوية والمراجعات البيئية والدراسات الإستقصائية للرضا بأن مقدمي الطعام يأخذون الإستدامة على محمل الجد ويفعلون كل ما في وسعها لجعلها مرئية، حيث أن أكثر من 40% من المشتريات مضمونة عضوية خالية من المبيدات الحشرية والأسمدة الإصطناعية والتلاعب الجيني ويتم إنتاجها بإهتمام شديد بالرفق بالحيوان، تحمل منتجات التجارة العادلة شعارا إضافيا هو أن القهوة والشاي المقدمان في الجامعة يتم زراعتهم في الجامعة بشكل مستدام من قبل Max Havelaar Fairtrade وRainforest Alliance ، أظهر متعهدو تقديم الطعام في الحملة الترويجية المستدامة لعام 2014 أنهم يولون أهمية كبيرة للإستدامة، ويتجلى التزامها على سبيل المثال في المنتجات المستمدة من مصادر محلية مثلا التماسيح النباتية المصنوع من الفطر المزروع في القهوة، وبيع الزجاجات القابلة لإعادة التعبئة التي يمكن في الواقع أن يعلوها متعهد الطعام، ويعتبر هدر الطعام مع زيادة الوعي على جدول الأعمال موضوعا هام في برامج التعليم والبحث والإدارة التشغيلية بالجامعة، وقد إعتادت الجامعة التخلص من ما يقرب ثلاثة ملايين أكواب قهوة بلاستيكية في السنة، في الآونة الأخيرة تتوفر أكواب صديقة للبيئة في المكاتب حيث يتم جمع هذه الكؤوس بشكل منفصل وإعادة تدويرها جنبا إلى جنب مع ورقة أخرى. (Boutora & Others, 2021, pp. 538-539)

5-2-6- **التنقل المستدام:** (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 849)

إن إمكانية التنقل تعد أحد الموضوعات الرئيسية في سياسة الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية للشركات الخاصة بالجامعة، وبالتالي فهو جزء دائم من الإدارة التشغيلية، يتمثل الطموح في تقليل إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بجميع وسائل نقل الجامعة بنسبة 2% على الأقل كل عام، تصف خطة التنقل 2030 الطريقة التي تريد بها الجامعة تحقيق ذلك، فتم تحديد التنفيذ العملي للفترة القادمة في أجندة تنفيذ التنقل 2018 - 2022 ، حيث الكلمات الرئيسية لسياسة التنقل المستدام لجامعة هي: آمنة وصحية ومستدامة ويمكن الوصول إليها، وتركز على المستقبل، إن إنخفاض التنقل وزيادة إستدامته يعني إنخفاض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإنخفاض في إنبعاثات الجسيمات، وإنخفاض التلوث الضوضائي، وزيادة كفاءة الطاقة العامة، وعدم إستنفاد الطاقة الموارد الطبيعية وتحسين الصحة، والحد من حركة النقل والإنتقال إلى نقل أكثر إستدامة، كما تركز سياسة التنقل بشكل أساسي على الحد من حركات النقل داخل الحرم الجامعي للجامعة بإستخدام مزيج من الرقمية مما يجعل العمل أقل إعتمادا على الوقت والمكان، كما يتم تشجيع الإنتقال إلى نقل أكثر إستدامة أيضا من خلال زيادة إستخدام الدراجات والقطارات، وتقليل إستخدام السيارات والطائرات، أما النقطة الثالثة هي تحسين إستدامة النقل «الأحفوري»، من خلال تدابير تهدف إلى إستخدام مركبة أكثر كفاءة وخضرة، وتيسير النقل الكهربائي من خلال مجموعة مختارة من المبادرات حتى الآن، وتتمثل فيمايلي: (Boutora & Others, 2021, pp. 539-540)

- عقد مؤتمرات بالفيديو للحد من حركة النقل ووقت السفر وإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ؛
- تركيب نقاط شحن كهربائية للسيارات الكهربائية والدراجات الإلكترونية والدراجات البخارية الإلكترونية ؛
- خطة دراجات للموظفين ؛

- مسارات إضافية للدراجات ومواقف للسيارات في الحرم الجامعي ؛
- إنشاء ممر للحافلات مع محطتين إضافيتين للحافلات في الحرم الجامعي؛
- إجراء دراسة إستقصائية منتظمة لحركة المسافرين بين الموظفين والطلاب.

تعمل الجامعة بشكل جيد للغاية عندما يتعلق الأمر بركوب الدراجات: 55% من الموظفون يركبون الدراجات إلى العمل، وفيما يتعلق بالتنقل تظهر الدراسات الإستقصائية أن أكثر من نصف الموظفين (55%) يسافرون بالدراجة، علاوة على ذلك يتجه 72% من الطلاب إلى موقع دراستهم بإستخدام الدراجات، وحوالي 22% من الطلاب و 6 % من الموظفين يستخدمون وسائل النقل العامة. الشكل الموالي يبين لنا إحصاءات عدد وسائل النقل المستخدمة في الجامعة

الشكل رقم (04): إحصاءات عن عدد الإستخدامات لوسائل النقل المختلفة في جامعة واجينينجن والبحوث (WUR)

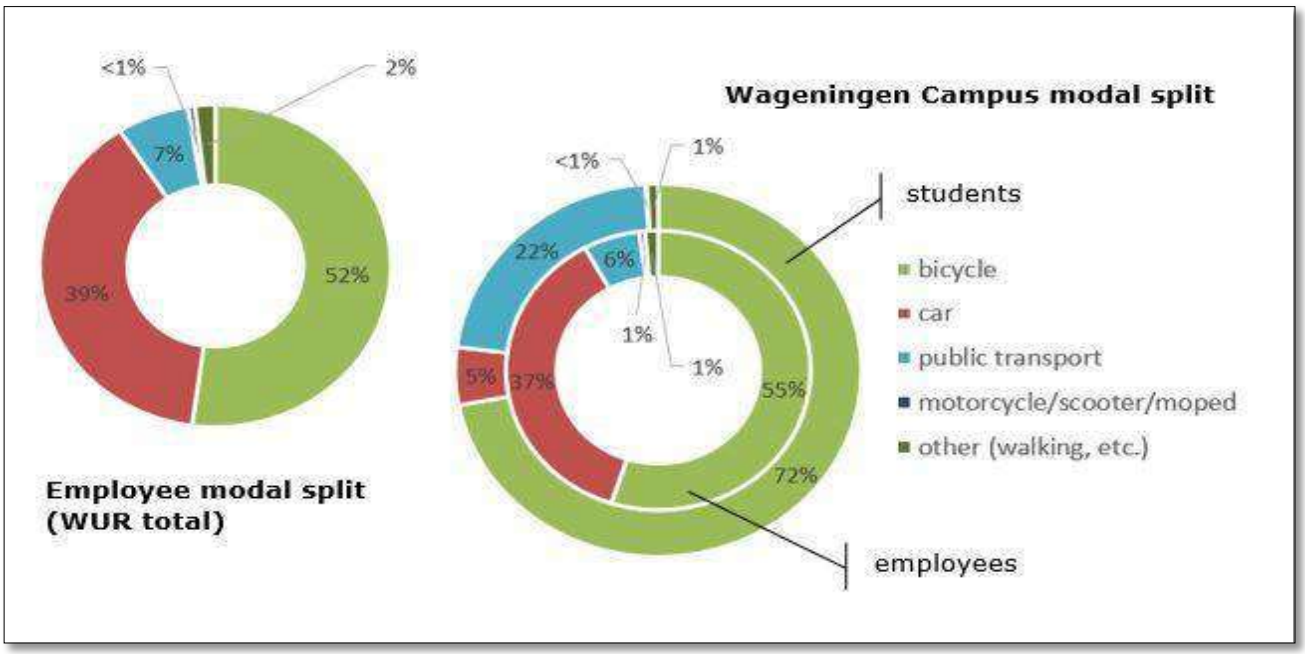

المصدر:(Wageningen University & Research)

ونتيجة للمكانة العالية التي تحتلها جامعة واجينينجن والبحوث في مجال الإستدامة وفقا لتصنيف (UI Green Metric) تتلقى الجامعة على مدار السنوات الماضية مجموعة من الأسئلة حول الإستدامة من جامعات أخرى، كما يتم إستدعائها لتقديم عروض في مجال الإستدامة، حيث تم دعوتها 2021 لتقديم عرض حول إدارة النفايات، وخلال حلقة عمل (UI Green Metric) الدولية كان من المقرر عقد ورشة العمل في جامعة زنجان في إيران ولكن تم عقدها عبر الإنترنت بسبب جائحة كورونا، وهذا التحول بالتحديد إلى الإنترنت هو الذي جعل حضور منسقي الإستدامة من العديد من البلدان للمشاركة وتبادل خبراتهم بشكل فعال أكثر، كما نظمت (UI Green Metric) ورش عمل خاصة حول تأثير أزمة جائحة كورونا على الجامعات وسياسات الإستدامة الخاصة بها.

6- الخاتمة:

إن تحقيق الإستدامة في مؤسسات التعليم العالي يتطلب من الجامعات ومختلف الجهات الداخلية والخارجية التابعة لها تغيير تفكير الأفراد وأساليب معيشتهم لبناء عالم مستدام بيئيا واقتصاديا وإجتماعيا للأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال جميع وظائفها المتمثلة في التعليم والبحث وخدمة المجتمع والبيئة، وفي ضوء هذه المسئولية الكبرى الملقاة عليها يجب وضع الخطط وإتخاذ المبادرات اللازمة للمساهمة في تحقيق الإستدامة، وأن تكون قدوة يحتذى بها في جميع ممارساتها للإستدامة.

وبناءا على ما تقدم ومن خلال هذه الدراسة نقدم مجموعة من التوصيات تستفيد منها الجامعات الجزائرية في تطبيق الإستدامة، من بينها مايلي:

- وضع رؤية إستراتيجية شاملة واضحة المعالم تهدف لنشر ثقافة الإستدامة بالجامعات الجزائرية وتدعيم مرتكزاتها، مع تعزيز تبني فكرة الجامعة المستدامة كأول خطوة فيها.

- زيادة الإهتمام والتوسع في تحقيق الإستدامة بالجامعات الجزائرية، ورسم خارطة طريق لتحقيقها بشكل إلزامية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.

- الإستغلال الأمثل لكافة الموارد البشرية والمادية والمالية، التي تمكن جميع الأطراف سواء قيادية أو إدارية أو طلابية من التطبيق الجيد للإستدامة بالجامعات الجزائرية.

- إهتمام الجامعات بالأبحاث والإختراعات والإبتكارات المستدامة داخلها وخارجها، وتشجيعها بتوفير الموارد والحوافز والإمكانيات اللازمة للأصحابها.

- العمل على خفض الأثر البيئي لمختلف عمليات الجامعات الجزائرية كتخصيص حاويات لفرز النفايات والعمل على إعادة تدويرها.

- الإستعانة بلجان مستقلة متخصصة بالبيئة والإستدامة، وقادرة على قيادة دمج الإستدامة داخل وخارج الجامعات الجزائرية نظرا لحداثة تطبيقها على كافة الأطراف ذوي العلاقة.

- المراجعة المستمرة لمدى تطبيق الجامعات الجزائرية للإستدامة، من خلال وضع اللوائح والقوانين التي تيسر من تطبيقها والإستفادة من تجارب الجامعات الناجحة في هذا المجال.

- إعداد مجموعة من المؤشرات لقياس الأداء البيئي والإقتصادي و الإجتماعي للجامعات، والإستفادة من المؤشرات والأنظمة العالمية في مجال تحول الجامعات نحو الإستدامة.

7- المراجع:

7-1- المراجع العربية:

- إبتهاج إسماعيل، و زينة خضر. (2019). الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية للآراء عينة من الأساتدة في البيئة العراقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة (العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن).

- تيسير محمد الخوالدة. (2016). معوقات إستدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. مجلة دراسات العلوم التربوية ، 43 (1).

- عبير مجاهد. (بلا تاريخ). إستدامة الجامعات العربية و تحقيق التنمية المستدامة: تجارب الدول (جامعتي نيوكاسيل - ماريبور). المجلة المصرية للتنمية و التخطيط .

- فضيلة بوطورة، و علاء الدين الوافي. (2020). نماذج عالمية ناجحة في تفعيل الإقتصاد الأخضر من خلال الجامعاتالخضراء لتحقيق التنمية الشاملة - دراسة حالة جامعتي (واجينينجن، أكسفورد) المصنفتين الأولى عالميا. الباحث ، 20 (01).

- ماجد العمري. (2018). دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الإستدامة في ضوء بعض الخبرات العالمية: تصور مقترح(أطروحة دكتوراه في الإدارة والتخطيط التربوي). كلية العلوم الإجتماعية، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

7-2- المراجع الأجنبية:

- Beringer, A., & Adombent, M. (2008). Sustainable university research and development: Inspecting sustainability in higher education research Environmental Education Research. 14 (6).

- Boutora, F., & Others. (2021). The Green University's Role in Developing Environmentally Friendly Infrastructure: Reference to The University Of Wageningen, Ranked Number One In The World. Human & social , 07 (01).
- Lozano, R., & Others. (2013). Declarations for Sustainability in Higher Education: Becoming Better Leaders, through Addressing the University System. Journal of Cleane Production , 48.
- Ting, L., & Others. (2012). proposed implementation strategies for energy sustainability on a malaysian university campus, Business strategy series,. 13 (5).
- Too, L., & Bajracharya, B. (2015). Sustainable Campus: Engaging the Community in Sustainability. Internationa Journal of Sustainability in Higher Education , 16 (1).
- UNESCO. (1998, October 5-9). Higher Education in The Twenty - First Century Vision and Action. 1.
- Urbanski, M., & Filho, W. (2014). Measuring sustainability at universities by means of the Sustainability Tracking, Assessment and Rating System (STARS): early findings from STARS data, Environment, Development and Sustainability. 17 (2).
- Velazquez, L., & Others. (2006). Sustainable University: What Can be the matter? Journal of Cleaner Production - ELSEVIER , 14.
- wiley series in probability and statistics2012CanadaThom willey and sons, INC
- Wooltorton, S., & Others. (2011). A Process for Transition to Sustainability: Implementation. Education, Australian Journal of Environmental , 27 (1).

7-3- المو اقع الإليكترونية:

- aashe. (2019, 06). STARS technical manual (Version 2.2/ June 2019). Retrieved 07 24, 2021, from https://stars.aashe.org
- IAU. (1993). Kyoto Declaration on Sustainable Development. Retrieved 08 05, 2021, from https://www.iau-aiu.net/IMG/pdf/sustainable _development_policy_statement.pdf
- UI Green Metric. (2021). Detail Rankings 2021 - Wageningen University & Research . Retrieved 04 04, 2022, from https://greenmetric.ui.ac.id/rankings/overall-rankings-2021/wageningenur.nl
- UI-GM. (2016). Guideline of UI Green Metric world University Ranking 2016 Universitas Indonesia. Retrieved 07 27, 2022, from https://greenmetric.ui.ac.id
- ULSF. (1990). What is the Talloires Declaration? Retrieved 08 03, 2021, from http://ulsf.org/talloires-declaration/
- Wageningen University & Research. (n.d.). Retrieved 01 13, 2022, from https://www.wur.nl/web/show/search?id=88776&langid=42&from=&to=&webid=26098&searchid=17181938&keyword=Energy
- Wageningen University & Research. (n.d.). Retrieved 01 14, 2022, from https://www.wur.nl/web/show/search?id=88776&langid=42&from=&to=&webid=26098&searchid=17181938&keyword=Transportation
- Wageningen University & Research. (2021). Retrieved 01 18, 2022, from https://www.wur.nl/en/newsarticle/WUR-worlds-most-sustainable-university-for-fourth-consecutive-year.htm

8- الملاحق:

الجدول رقم (01): مؤشر تصنيف الإستدامة في الجامعات (UI Green Metric)

الرقم	المؤشرات و الفئات	النقاط	النسبة
1	الإعداد والبنية التحتية SI (Setting and Infrastructure)		% 15
SI1	نسبة الأماكن المفتوحة مقارنة بالمساحة الكلية للجامعة	300	
SI2	نسبة الأماكن المفتوحة مقارنة بسكان الحرم الجامعي	300	
SI3	المناطق المغطاة بالغابات داخل الحرم الجامعي	200	

SI4	المناطق المغطاة بالنباتات المزروعة	200	
SI5	مناطق إمتصاص المياه	300	
SI6	ميزانية الجامعة للجهود المستدامة	200	
	المجموع	**1500**	
2	**الطاقة والتغير المناخي EC(Energy and Climate Change)**		**% 21**
EC 1	إستخدام أجهزة طاقة فعالة	200	
EC2	تنفيذ المباني الذكية	300	
EC 3	إستخدام الطاقة المتجددة داخل الحرم الجامعي	300	
EC 4	نسبة إنتاج الطاقة المتجددة مقارنة بعدد سكان الحرم الجامعي	300	
EC 5	نسبة إنتاج الطاقة المتجددة مقارنة بإستخدام الطاقة الكلي	200	
EC 6	تنفيذ المباني الخضراء	300	
EC 7	برنامج خفض إنبعاثات الغازات	200	
EC 8	نسبة إجمالي البصمة الكربونية مقارنة بعدد سكان الحرم الجامعي	300	
	المجموع	**2100**	
3	**النفايات WS (Waste)**		**%18**
WS1	برنامج تخفيض إستخدام الورق والبلاستيك في الحرم الجامعي	300	
WS2	برنامج تدوير نفايات الجامعة	300	
WS3	النفايات السامة التي يتم التعامل معها	300	
WS4	معالجة النفايات العضوية	300	
WS5	معالجة النفايات غير العضوية	300	
WS6	التخلص من مياه الصرف الصحي	300	
	المجموع	**1800**	
4	**الماء WR (Water)**		**%10**
WR 1	برنامج الحفاظ على المياه	300	
WR 2	برنامج تدوير المياه	300	
WR 3	إستخدام أجهزة مياه فعالة	200	
WR 5	كمية مياه الأنابيب المستخدمة	200	
	المجموع	**1000**	
5	**وسائل النقل TR (Transportation)**		**%18**
TR1	نسبة إستخدام المركبات (السيارات والدراجات) مقارنة بعدد سكان الحرم الجامعي	200	
TR 2	نسبة إستخدام الحافلات مقارنة بعدد سكان الحرم الجامعي	200	
TR 3	نسبة إستخدام الدرجات الهوائية مقارنة بعدد سكان الحرم الجامعي	200	
TR 4	نوع منطقة وقوف السيارات	200	
TR5	مبادرات النقل لخفض المركبات الخاصة في الحرم الجامعي	200	
TR6	الحد من مواقف السيارات للمركبات الخاصة خلال ثلاث سنوات الأخيرة	200	
TR7	خدمات الحافلات	300	
TR8	سياسة الدراجات الهوائية والمشاة ضمن الحرم الجامعي	300	
	المجموع	**1800**	

6	التعليم والبحث ED (Education and Research)		% 18
ED 1	نسبة المقررات بالإستدامة مقارنة بعدد المقررات/المواد الكلي في الجامعة	300	
ED 2	نسبة تمويل أبحاث الإستدامة مقارنة بالتمويل الكلي للأبحاث	300	
ED 3	منشورات الإستدامة	300	
ED 4	فعاليات الإستدامة	300	
ED 5	المنظمات الطلابية الخاصة بالإستدامة	300	
ED 6	المواقع الإليكترونية الخاصة بالإستدامة	300	
	المجموع	1800	
	المجموع الكلي	10000	% 100

المصدر:(UI-GM, 2016, pp. 06-07)

الجدول رقم (02): جامعة واجينينجن والبحوث وفق تصنيف UI Green Metric

إحصاءات سنة 2021	الإعداد والبنية التحتية SI	الطاقة والتغير المناخي EC	النفايات WS	الماء WR	وسائل النقل TR	التعليم والبحث ER	المجموع
مؤشر الإستدامة	1500	2100	1800	1000	1800	1800	10000
نسبة الإستدامة	%15	%21	%18	%10	%18	%18	%100
النقاط المتحصل عليها	1325	1825	1800	1000	1550	1800	9300
نسبة الإستدامة WUR	%13.25	%18.25	%18	%10	%15.50	%18	%93

المصدر:من إعداد الباحثيين بالإعتماد على (UI Green Metric, 2021)_

أهمية استدامة الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا بالأردن

The importance of the sustainability of start-ups operating in the technology sector in Jordan

هبري نصيرة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، *n.hebri@univ-boumerdes.dz*

عماروش خديجة إمان، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، k.amarouche@univ-boumerdes.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز دور الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة بالأردن، وسنقدم هذا العمل من خلال ثلاثة محاور رئيسية أين نتناول في المحور الأول المفاهيم الاساسية للشركات الناشئة، بينما نخصص المحور الثاني للإلمام بمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة، ثم لننتقل بعدها لعرض تجربة الشركات الناشئة الاردنية في قطاع التكنولوجيا في مجال تحقيق التنمية المستدامة وهذا في المحور الثالث. أين تمكنا في الأخير من استخلاص أن الشركات الناشئة محل الدراسة تلعب دورا بارزا في المضي قدما لتعزيز مسارها الاستدامي، وهذا ما لمسناه من خلال اسهامها الفعال في تبني معايير نوعية لضمان الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في دولة الاردن. ومن هذا المنطلق نوصي السلطات المعنية في الجزائر على وجه الخصوص بمحاولة الاستفادة من التجربة الاردنية المعروضة وتكثيف جهودها من أجل دعم الفكر المستدام للشركات الناشئة، وهذا ما سيعود بالنفع على تلك الشركات في حد ذاتها، على أصحاب المصالح وعلى المجتمع ككل.

الكلمات المفتاحية: الشركات الناشئة، التكولوجيا، التنمية المستدامة، الاردن.

تصنيفات JEL: O43،M13 .

Abstract:

This communication aims to highlight the role of technology start-ups in achieving sustainable development where we will present our work through three main axes, we address the basic concepts of start-ups at the level of the first axe, while the second axe is devoted to the knowledge of the concept and dimensions of sustainable development, then we will move to present the experience of Jordanian technological start-ups in the field of sustainable development in the third axe. Finally, we were able to conclude that the start-ups under study play a crucial role in improving their sustainable path, and this is what we have seen through their effective contribution to the adoption of quality standards to ensure economic, social and environmental sustainability in Jordan. From this point of view, we will recommend to the authorities concerned in Algeria in particular to try to take advantage of the Jordanian experience presented and to intensify their efforts in order to support a sustainable reflection for Algerian start-ups, and that is what will benefit to these companies themselves, to stakeholders and to society as a whole.

Keywords: start-ups, technologie, sustainable development, Jordan..

مقدمة:

اكتسب مصطلح الشركات الناشئة في الآونة الأخيرة الكثير من الاهتمام في مختلف دول العالم لاسيما في ظل الافرازات الراهنة للعولمة وما نتج عنها من ازدياد في المنافسة وتطور للتكنولوجيا بما يقدم دفعا جديدا باتجاه تطوير مجتمعات مستدامة، وذلك من خلال تركيز جهود تلك الشركات على تنمية اقتصادها والتزامها بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية. وعليه اتجهت العديد من دول العالم الساعية لتحقيق التنمية المستدامة على غرار الأردن إلى تبني سياسات إقتصادية تعتمد على تمكين الشركات الناشئة من القيام بدور أكبر في عملية التنمية، وتشجيع وتحفيز المبادرات الذاتية لرواد الأعمال من خلال توفير بيئة ملائمة ومشجعة لقطاع الأعمال لينمو ويزدهر، فهي تعتبر مساهما رئيسيا في الابتكار والإبداع وتحسين المنتج، كما تساهم في خلق فرص عمل جديدة بل وفي بناء المجتمعات ككل ،مشيرة إلى أن الشركات الناشئة تعرف على أنها عملية تحديد والبدء في مشروع تجاري، وتوفير المصادر وتنظيم الموارد اللازمة واتخاذ كلا من المخاطر والعوائد المرتبطة بالمشروع بعين الاعتبار لإنجاحه، وأنها تختص في الغالب بالاستثمار في قطاع التكنولوجيا.

لإبراز دور الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة بالأردن ارتأينا محاولة معالجة الإشكالية الجوهرية التالية:

ما و اقع استدامة الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا بالأردن؟

حيث يهدف بحثنا هذا إلى تسليط الضوء على تجربة الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا لدعم مسار التنمية المستدامة بالأردن، وهذا من أجل الوقوف على أهم البرامج والأنشطة التي من شانها التوفيق بين استدامتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ضمن خططها الاستراتيجية وتحديد نقاط القوة التي تعبر عن نجاح الشركات الناشئة في أدائها لمختلف وظائفها وأهدافها.

كما أن اختيارنا لإشكالية واقع استدامة الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا بالأردن يكتسي أهمية بالغة كون أن الشركات الناشئة اصبحت تشكل طرفا جوهريا لاستدامة الدول، من خلال استثمار جهودها لتثمين الاتجاه التنموي الجديد للمجتمعات والذي يدخل ضمن اهتماماته الادارة المثلى للموارد الطبيعية وإدارة البيئة اضافة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وللإجابة على هذه الاشكالية الرئيسية للبحث، سنعتمد المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة مستندين على مجموعة من المصادر والأبحاث ذات الصلة بالموضوع. وسنعرض هذا العمل من خلال ثلاثة محاور رئيسية نخصص فيها المحور الأول للإحاطة بالمفاهيم الاساسية للشركات الناشئة، بينما نتطرق في المحور الثاني لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة، ثم لننتقل في الاخير لإبراز مختلف مساعي الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا من اجل استدامة دولة الأردن.

1 – الاطار النظري للشركات الناشئة:

تشكل الشركات الناشئة أحد ركائز التوجه الجديد نحو اقتصاد المعرفة، والذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، قائما على نظام اقتصادي ومؤسسي قوي، نظام تعليمي سليم، بنية تحتية معلوماتية ونظام للابتكار. لذا سنهتم في هذا المحور بالبحث في نشأة وتعريف هذا النوع من الشركات، التطرق الى مراحل تطورها والمميزات التي تختص بها، الى جانب ابراز اهميتها الاقتصادية والاجتماعية واهم الفروقات بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال العناصر الموالية:

1-1- نشأة وتعريف الشركات الناشئة:

يرجع تبني مصطلح الشركات الناشئة الى المصطلح الانجليزي start-up والذي يستخدم لتحديد الشركات الحديثة النشأة ويحمل في طياته شقين متكاملين، بحيث ينوه الشق الاول من المصطلح (start) الى بداية الفكرة، في حين يرمز شقه الثاني (up) الى القوة والنمو. وعليه فان اول ظهور للشركات الناشئة كان في الولايات المتحدة الامريكية، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك على إثر انتشار شركات راس مال المخاطرة والتي كانت تهتم بشكل اساسي بقطاع التكنولوجيا لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (بوالشعور،2017، ص:420)

أما بالنسبة لتعريف الشركات الناشئة، فيمكن القول انه هناك تنوع وتعدد في جهود تحديد إطار الشركات الناشئة ولعل أبرزها ما يلي:

- الشركات الناشئة هي شركات حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتَج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق، فهي تنشأ من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة. وبالتالي فان الشركات الناشئة تقوم على أعمال تجارية قابلة للنمو، وتنمو بطريقة سريعة جدا وفعالة بالمقارنة مع شركة تقليدية صغيرة او متوسطة الحجم. (ابراهيم حسن،2020، ص ص:4-5) وفي نفس سياق هذا التعريف هناك من يعتبر الشركات الناشئة على انها تلك الشركات التي صممت خصيصا لتنمو بسرعة ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة. (Dahmani et Miloudi, 2020, p :113)
- في حين انه هناك من يعتبر الشركات الناشئة تلك الشركات التي تتميز بتكنولوجيات و/او نماذج اعمال مبتكرة عالية والتي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات كحد اقصى للحصول على علامة شركة ناشئة قانونا، وهناك من يرى أن الشركات الناشئة يمكن أن تشمل كل شركة صغيرة او متوسطة قائمة على التكنولوجيا وذات النمو العالي. (تقرير عن الشركات الناشئة في الاردن،2019، ص :20)
- كما تعرف الشركات الناشئة ايضا على انها ذلك الكيان الذي يعمل من أجل ابتكار او تطوير منتجات أو عمليات خدمات مع إمكانات كبيرة لتوفير فرص العمل أو تكوين الثروات. (تقرير عن الشركات الناشئة في الاردن،2019، ص :20)

انطلاقا من التعاريف أعلاه، وفي محاولة منّا لتقديم تعريف شامل للشركات الناشئة، يمكننا القول بأنها كل شركة تتوفر على فرص نمو قوية في المستقبل القريب وتسعى لتطوير منتج او خدمة في اسواق جديدة، وذلك استنادا على نماذج اعمال مبتكرة لاسيما في قطاع التكنولوجيا الحديثة والذي يتميز بقابلية معتبرة لتحقيق النمو المطلوب بتوفر التمويل المناسب في الوقت المناسب من اجل ضمان استمرارها.

1-2- دورة حياة الشركات الناشئة:

تمر الشركات الناشئة بمراحل تطور مختلفة يطلق عليها دورة حياة الشركة، وفي هذا السياق هناك نماذج حددت اربعة مراحل اساسية لدورة حياة الشركات الناشئة على غرار نموذج Autio، نموذج Muhos ونموذج Partanen، كما انه هناك نماذج اخرى اعتمدت سبعة اطوار لنمو الشركات الناشئة مثل نموذج Buss. والشكل الموالي يوضح مختلف النماذج القاعدية لتطور الشركات الناشئة:

الشكل رقم 1: نماذج دورة حياة الشركات الناشئة

المصدر: تقرير عن اقتصاد الشركات الناشئة في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-27.

وتجدر الاشارة هنا الى اننا سنركز على عرض مراحل تطور الشركات الناشئة التي أفرزتها تلك النماذج التي تعتمد سبعة اطوار رئيسية كونها نماذج ميزت العديد من الشركات الناشئة الرائدة، وذلك على النحو الاتي: (تقرير عن الشركات الناشئة في الاردن،2019، ص ص :26-27)

- مرحلة الفكرة او بما يسمى بمرحلة البحث والتطوير اين يملك المقاول فكرة المشروع الأولية ويقوم بدراستها وبلورتها حتى يتحقق من كونها فرصة عمل حقيقية. عادة في هذه المرحلة تنتقل الفكرة من نتائج بحث علمي إلى مشروع مقاولاتي ويعتمد المقاول فيها على موارده الذاتية أو بعض المساعدات والإعانات كالمنح الدراسية وتمويل الحاضنات.
- مرحلة بدء التشغيل وهي مرحلة انطلاق النشاط التجاري، والتي تعتبر مرحلة حاسمة لارتفاع مخاطر الفشل حيث سيتم لأول مرة التعريف بالمنتج ودخوله إلى السوق ولهذا يعتمد المقاول في هذه المرحلة على دعم محيطه القريب وملائكة الأعمال الذي يقبلون بالمخاطرة في هذه المرحلة المبكرة.
- مرحلة النمو المبكر التي تشمل مرحلة بداية بيع المنتوج واثبات استجابات الزبائن لمدى صحة فكرة المشروع وجهود التسويق، وعلى هذا المستوى يكافح المقاول للعثور على ميزته التنافسية.
- مرحلة الاقلاع والنمو وهي المرحلة التي تتزايد فيها مبيعات وارباح الشركة نتيجة دخول زبائن جدد وتوسيع أسواقها مما يسمح للشركة بتوسيع نشاطاتها ولهذا تحتاج إلى دعم رأس مال المخاطرة لتمويل هذا النمو وفي نفس الوقت ستبدأ بمواجهة منافسة متزايدة قد تدفعها إلى دخول المرحلة التالية.
- مرحلة النمو السريع وهي مرحلة تتفوق فيها الشركة على معدلات النمو السائدة في قطاعات الاعمال المماثلة وتؤسس نفسها كشركة قابلة للحياة، وتزداد فيها مبيعات الشركة بسرعة حيث يقرر بعض المقاولين بيع اعمالهم في هذه المرحلة.
- مرحلة النضج والتي تتميز ببلوغ مبيعات الشركة اعلى مستوياتها، وقد تشهد تلك المبيعات بداية الانخفاض نتيجة لتشبع الاسواق وشدة المنافسة، وعليه يعد اعتماد مخططات محكمة للحفاظ على الزبائن وللإدارة المثلى للموارد مفتاح نجاح واستمرار الشركة.
- مرحلة الابتكار او التراجع، وفي هذه المرحلة تكون الشركة قد توسعت بنجاح، وأصبحت تحقق أرباحا ثابتة سنويا، ويواجه المقاولين فيها خياري الابتكار وزيادة التوسع او التراجع والخروج، وعليه تحتاج هذه المرحلة الى تطوير وابتكار منتجات او خدمات جديدة واسواق جديدة من اجل تفادي تدهور أرباح الشركة والخروج من السوق.

1-3- خصائص وأهمية الشركات الناشئة:

تنفرد الشركات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات كونها شركات: (ابراهيم حسن،2020، ص: 5)

- حديثة العهد، بحيث تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو غلق أبوابها وتقبل الخسارة، فهي شركات تنشط في أسواق مستحدثة تسودها ظروف عدم اليقين وعدم الاستقرار، ولهذا قد لا تتوفر الشركة الناشئة في البداية على مخطط أعمال دقيق كونها ستطرح منتجات جديدة غير معروفة وغير مرغوبة بعد، وهنا يكمن التحدي في إيجاد زبائن محتملين وتحديد كيفية الوصول إليهم وإمكانية إقناعهم لاستهلاك المنتج. فكلما استطاعت الشركة إيجاد أسواق جديدة كلما ضمنت نموها وبالتالي عززت مكانتها كشركة ناشئة؛
- أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد، فمن أهم السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، أو بمعني آخر، فإن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة، أي زيادة الانتاج والمبيعات بدون زيادة التكاليف، وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا؛
- تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها، وتقوم أعمالها التجارية على الابداع والابتكار الى جانب الحرص على إشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية؛
- يتسم مؤسسوها بقدرات إبداعية عالية ومستوى تعليمي مرتفع مع روح المخاطرة والحدس وهذا رغم افتقارهم أحيانا إلى المهارات التسييرية اللازمة، بالإضافة إلى قدرتهم على تكوين شبكة علاقات فعالة تساعدهم بشكل خاص في الحصول على التمويل اللازم واقتحام الأسواق الجديدة، وفي هذا الإطار يسعون للعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت أومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات العمال؛
- تتطلب تكاليف منخفضة بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء.

بناء على الخصائص اعلاه تتجلى الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للشركات الناشئة من خلال المساهمة في خلق مناصب العمل، تكوين الثروة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، الى جانب اهميتها العلمية كونها ترتكز على تثمين البحوث العلمية وهذا ما يخدم رفاهية المجتمعات الحديثة ويلبي احتياجاتها الجديدة بما يتماشى مع عصر السرعة، حيث تعتبر الشركات الناشئة كنموذج اقتصادي يستجيب لخصائص المجتمع وما يتطلبه من تسارع في تلبية الاحتياجات، وعلى اثر ذلك نجحت الكثير من الشركات الناشئة في خلق الثروة والقيمة المضافة ودعم اقتصاديات عدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الشرق أسيوية ككوريا الجنوبية بفضل تطوير منتجات وخدمات ابتكارية سمحت بخلق فرص عمل جديدة.

1-4- الفرق بين الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر كلا من الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكلا من أشكال المقاولاتية، الا انه يمك تحديد الفرق بين النوعين في العناصر التالية: (عبد الحميد وزيدي، 2020، ص :205)

- الهدف من التأسيس أو الطبيعة الابداعية: تقدم الشركات الناشئة أفكارا ابداعية، بينما يتم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع السوق المحلية ولا تقدم أفكارا ابتكارية، وبالتالي فان الإبداع والابتكار هو سمة الشركات الناشئة عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجه ان تكون أكثر تقليدا؛

- خطوات التأسيس: تعتمد الشركات الناشئة على الابتكار مما يجعل فرص الدعم لها منخفضة وتحتاج مجهودات أكبر من طرف رائد الاعمال، في حين تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خطة عمل واضحة، وتمتع بفرص أكبر للحصول على التمويل اللازم؛
- البيئة الصناعية او السوق المحلي: تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في أسواق محددة ومستقرة، ونجدها تؤثر بشكل واضح على الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل بصورة أكبر، كما ان احتياجاتها التمويلية ليست ضخمة وهو ما يقدم لها تسهيلات وقروض تمويلية تسمح لها بتحقيق ارباح بصفة تدريجية. بينما تستهدف الشركات الناشئة التي تعتمد بصورة أكبر على الابتكار والتجريب أسواقا أكبر وأوسع، وهذا ما يجعل نسبة المخاطرة فيها أكبر بكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- من حيث مصادر التمويل: تعتمد الشركات الناشئة على مصادر تمويلية حديثة ترتكز على فتح رأسمالها لفترة محددة كراس مال المخاطرة وملائكة الأعمال عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد بشكل أكبر على التمويل التقليدي كالقروض البنكية؛
- النمو المتزايد: فهناك من يعتبر أن الشركات الناشئة هي وضعية مؤقتة تتوقف على تحقيق النمو المتزايد وإلا ستصبح مثل الشركات التقليدية التي عادة تعرف أربع مراحل في دورة حياتها من الانطلاق، النمو، النضوج والتراجع؛ في حين أن الشركات الناشئة تعرف تذبذبا بين مراحل التقدم والتراجع في النمو (خاصة بين مرحلتي الانطلاق والنمو)؛
- من حيث العوائد: كما أشرنا سابقا تتميز الشركات الناشئة بعوائد ربحية ضخمة متوافقة مع نسبة المخاطرة العالية التي تتحملها ولهذا تركز عليها شركات رأس مال المخاطرة عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مدة المشروع او الفكرة: هي مدة مؤقتة في الشركات الناشئة كونها تتحول بسرعة الى مؤسسات كبيرة او تبقى مشروعا صغيرا، بينما يعتمد استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى قدرة اصحابها على تحقيق الاستقرار والربح، وبالتالي يمكن توسيع نطاقها قليلا وتظل ناجحة ومستمرة الى فترة غير معلومة.

بناء على ما تقدم أعلاه، يمكن تأطير اهم الفروقات بين الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الشركات التقليدية كون ان هذه الاخيرة تتميز بأسواق محلية ضيقة تسعى فيها للحفاظ على مكانتها، اضافة الى عدم رغبتها في المخاطرة حفاظا على رأسمالها الذي يسعى للحفاظ على الربح الذي تحققه بصفة تدريجية. أما الشركات الناشئة فتنفرد بالقدرة على مواجهة السوق وتوفير منتجاتها وخدماتها لكل المستهلكين، نظرا لسرعتها الفائقة على النمو والتوسع نتيجة التكنولوجيا المتطورة التي تستعملها.

2- مفهوم و أبعاد التنمية المستدامة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من بين أهم مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث يمكن من خلاله نقل المجتمع من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والنشاط وتلبية حاجيات السكان المحليين وضمان قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية حاجياتهم.

2-1- تعريف التنمية المستدامة:

تتجسد التنمية المستدامة في صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة، وتلبية احتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيات والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الاجيال القادمة. ويعرف دوغلاس

التنمية المستدامة على أنها: (دوغلاس،2000، ص : 63) عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.

كما يعتبرها **نعيم سلمان بارود** على انها توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس مال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الاضرار بحاجات الأجيال القادمة. (بارود،2005، ص :59)

أما حسب تقرير لجنة **برونتلاند** الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، فان التنمية المستدامة تعد بمثابة الأداة التي تمكن من تحقيق العناصر الموالية: (وطفة،2018، ص :23)

- إنعاش النمو؛
- تغير جودة النمو؛
- التقابل مع الاحتياجات الأساسية (عمل/ تغذية/ طاقة/ مياه...)؛
- تعداد سكاني مستدام؛
- حفظ وتحسين قاعدة الموارد؛
- توضيح مخاطر الإدارة والتكنولوجيا.

وعليه فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي، الاقليمي والدولي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الانظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الانظمة الاخرى تأثيرا سلبيا.

2-2- عناصر التنمية المستدامة:

تشمل ابرز عناصر التنمية المستدامة والتي يجب ان تتوفر عليها مختلف الجماعات الاقليمية ما يلي: (محمد حسين،2011، ص:6)

- الحكم الراشد والذي يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق تنمية متواصلة،
- مشاركة كل أفراد المجتمع في إدارة شؤونها،
- الشفافية والمساءلة،
- الفاعلية، والتي تمثل قدرة المؤسسات على استخدام الموارد بكفاءة،
- العدالة في معاملة أفراد المجتمع وتوزيع العادل للتنمية.

2-3- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة من الأهداف سنحاول تلخيصها فيما يلي: (غنيم وابوزنط،2010، ص ص:28-29)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان وهذا اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية والكمية بشكل عادل ومقبول؛
- احترام البيئة الطبيعية من اجل علاقة تكامل وانسجام بين مختلف النشاطات الإنسانية والنظام البيئي؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد باعتبار الموارد الطبيعية موارد محدودة، تهدف التنمية المستدامة إلى استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني دون استنزافها أو تدميرها؛

- ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع من اجل تحسين نوعية الحياة المجتمع دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار سلبية مالية؛
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية.

2-4- أبعاد التنمية المستدامة:

يمكن التعرف على خصائص رئيسة للتنمية المستدامة أولها أنها ظاهرة عبر الأجيال، وهذا يعني أن التنمية لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين يتراوح بين 25 إلى 50 سنة، وتتمثل الخاصية الثانية في تفاوت عمليات التنمية المستدامة حيث تحدث عبر مستويات مختلفة عالمية، إقليمية ومحلية. أما فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة فنجدها تندرج ضمن يما يلي: (محمد محمود،2012، ص : 5)

- **البعد الاقتصادي:**

بالنسبة للدول الغنية يعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعنى توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.

- **البعد الإنسانى والاجتماعي:**

تسعى التنمية المستدامة إلى استقرار النمو السكانى، ووقف الهجرة العشوائية، بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

- **البعد البيئى :**

يتمثل في الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد المائية واستخدام التقنيات النظيفة التى تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتطلق الحد الأدنى من الغازات والملوثات.

وتجدر الاشارة هنا الى ان مفهوم التنمية المستدامة يمكن ان يشمل أيضا فكرة الحوار الدائم الديمقراطي بين صانعي القرار من جهة، والفئات المختلفة في المجتمع المدني من جهة أخرى، وهذا بعد سياسي في مفهوم التنمية المستدامة، كما يتجسد في مفهوم جديد يكثر استعماله حاليا وهو الحاكمية أو الحوكمة (Governance)، أي الحكم في المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكم ووضع قواعد واضحة للمساءلة.

2-5- مؤشرات التنمية المستدامة:

تتعدد مؤشرات قياس التنمية المستدامة، والتي يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي: (سلامي،2016، ص :421)

- مؤشرات اقتصادية: تتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي، إجمالي المساعدات الدولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- مؤشرات اجتماعية: تتمثل في المساواة الاجتماعية، الصحة، التعليم، معدل البطالة...الخ.
- مؤشرات بيئية: مثل نصيب الفرد من الموارد المالية، متوسط الفرد من إجمالي الاراضي الزراعية...الخ.

3- إسهامات الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا بالأردن في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا دورا جوهريا في الدفع بعجلة التنمية المستدام في الاردن، وهذا ما سنسعى لإبرازه في هذا المحور وذلك بعد تقديم لمحة مختصرة عن الاقتصاد الاردني. وتقديم تعريف للشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا ولدورة حياتها.

3-1- لمحة عن الاقتصاد الاردني:

يتميز الاقتصاد الأردني بمستويات عالية من النشاط المقاولاتي او الريادي، فقد تم اطلاق العديد من البرامج المخصصة في دعم الشركات الناشئة في أواخر الثمانينيات والتسعينيات قبل أن تبدأ العديد من البلدان الأخرى في المنطقة بإنشاء مثل هذه البرامج مثل حاضنات الأعمال وبرامج التوجيه والاستثمار. ولقد بذلت الحكومة الأردنية جهودا معتبرة لتدعيم الشركات الناشئة، حيث عملت على تعزيز الاعمال والاستثمار من خلال الجوانب التالية: (تقرير عن اقتصاد الشركات الناشئة في الاردن، 2019، ص 11:)

- الجوانب القانونية : مثلا قانون الشركات الناشئة والنظام الأساسي لرأس مال المخاطر.
- الجوانب التنظيمية: كالحوافز الضريبية المستقرة، حيث تم ادخال فترات اعفاء للضرائب والضمان الاجتماعي للسنوات الأولى من التشغيل، توفير إعفاءات ضريبية لمدخلات الإنتاج، الى جانب انشاء عملية تصعيد للشركات الناشئة فيما يتعلق بقضايا أخرى من حيث توفير الخدمات العامة.
- الأطر المؤسسية والسياساتية: مثل وضع استراتيجية وطنية لتنمية ريادة الاعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

3-2- تعريف الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا في الاردن:

يقصد بالشركة الناشئة في الاقتصاد الاردني بصفة عامة تلك الشركة النشطة والمستقلة قانونا، والتي لا يتجاوز عمرها عشر سنوات من تاريخ التسجيل الرسمي، وتعمل في واحد أو أكثر من القطاعات ذات الإمكانات المرتفعة والنمو المرتفع. ومن هنا يمكن تعريف الشركة الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا والشركة الناشئة المعتمدة على التكنولوجيا في سياق الدراسة بأنها: " كل شركة نشطة قائمة على المعرفة ومستقلة قانونيا، لا يزيد عمرها عن عشر سنوات من تاريخ التسجيل الرسمي، وتعمل في واحد أو أكثر من قطاعات سلع أو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".(تقرير عن اقتصاد الشركات الناشئة في الاردن، 2019، ص : 23)

3-3 - دورة حياة الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا في الاردن:

تعتمد دورة حياة الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا في الاردن النموذج الموضح أدناه والذي يقسم رحلة أية أعمال إلى سبع مراحل ويصف بالتفصيل رحلة بناء وتنمية أعمال التكنولوجيا. ويغطي هذا النموذج ويفصل جميع الخطوات والأنشطة والتغيرات والتطورات والقضايا ذات الصلة التي تمر بها شركة ناشئة ولكل مرحلة من المراحل أنشطتها وتحدياتها الخاصة:[1] (https://batdacademy.com/en/post/642)

الشكل رقم 02: دورة حياة الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا في الأردن

[1] https://batdacademy.com/en/post/642 (dernière consultation 1/06/2021)

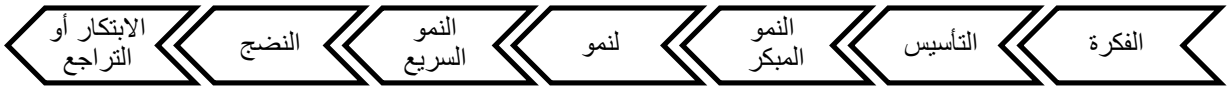

المصدر: تقرير عن اقتصاد الشركات الناشئة في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26.

- مرحلة الفكرة: يحدد رواد الاعمال الجدوى الاقتصادية من الاعمال الجديدة،
- مرحلة بدء التشغيل: يتم في هذه المرحلة إطلاق النشاط التجاري، عادة ما تكون المبيعات في هذه المرحلة غير متسقة ونادرا ما تلبي توقعات رائد الاعمال فيقوم رواد الاعمال بتعديل منتجات أو خدمات ويختبرون تكتيكات مختلفة لاختراق،
- مرحلة النمو المبكر: تثبت استجابات العملاء صحة فكرة الاعمال وجهود السوق والكفاح من اجل العثور على ميزة تنافسية،
- مرحلة النمو: في هذه المرحلة تتزايد المبيعات والارباح نتيجة لدخول عملاء جدد وتوسيع الأسواق،
- النمو السريع: تتفوق الاعمال على معدلات النمو في القطاع وتؤسس نفسها كمنشأة قابلة للحياة، تزداد المبيعات بسرعة ويقرر بعض رواد الاعمال بيع أعمالهم في هذه المرحلة،
- مرحلة النضج: تبلغ المبيعات في هذه المرحلة أعلى نقطة لها أو قد تنخفض نتيجة للأسواق المشبعة او شديدة التنافس، ويتم الاحتفاظ بالعملاء هو المفتاح و كذلك إدارة الموارد،
- الابتكار أو التراجع: في هذه المرحلة تبدأ المبيعات والأرباح بالهبوط وبدون ابتكار تتراجع الاعمال والمطلوب تطوير منتجات أو خدمات جديدة وأسواق جديدة.

من خلال المراحل أعلاه والتي تعكس دورة حياة الشركات الناشئة الأردنية في مجال التكنولوجيا، يمكن القول ان نشأة وتطور تلك الشركات الناشئة تشهد ثلاث مراحل منفصلة وهي: مرحلة التأسيس أي إطلاق النشاط التجاري ثم مرحلة النمو المبكر ومرحلة النمو، مما يوفر للشركات إطارا زمنيا أطول كي تكون قادرة على الاستعداد لمراحل النمو اللاحقة.

3-4- أهمية انجازات الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا بالأردن في مجال تحقيق التنمية المستدامة:

تتعدد مجالات استدامة الشركات الناشئة الاردنية العاملة في قطاع التكنولوجيا لتحمل في طياتها الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي) مشكلة ثلاثة فروع مترابطة ومتكاملة فيما بيها في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

3-4-1-مجال الاستدامة الاقتصادية:

تسعى الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا بالأردن لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال احتساب مجموع التأثيرات الاقتصادية والتي تشمل ما يلي: (تقرير عن اقتصاد الشركات الناشئة في الاردن، 2019، ص ص: 27-35)

- التأثير الاقتصادي المباشر، والذي يضم مساهمة الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا في كل من الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الاردني، انتاجية العمال، العمالة، الصادرات وفي الواردات ونقل التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال نتوفر على معطيات تخص سنة 2016، أين بلغ اجمالي مساهمة الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للاقتصاد الأردني نحو 104 مليون دينار أردني. أما بالنسبة لإنتاجية العمل فلقد حدد متوسط إنتاجية العمل في الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا، مقاسا بإجمالي الإيرادات مقسوما على إجمالي العمالة، حوالي 39.000 دينار أردني مقارنة بـ: 43.000 دينار أردني لجميع شركات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات الناشئة وغير الناشئة، في حين تمثل الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا 36% من إجمالي العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الشركات الناشئة وغير الناشئة)وتشير التقديرات إلى أن الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا قد وظفت 5330 عاملا (مكافئ الدوام الكامل). أما فيما يتعلق بصادرات الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا في الاردن فنجدها قاربت 54 مليون دينار أردني، كما انه بالنسبة لملف الواردات ونقل التكنولوجيا نجد أن 15 % فقط من الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا قامت بشراء تراخيص تكنولوجيا أجنبية، كما بلغت القيمة الإجمالية للوادرات 3.7 مليون دينار أردني فقط.

- التأثير الاقتصادي غير المباشر والذي ينشا عندما تقوم الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا بشراء السلع والخدمات من الشركات والقطاعات الاخرى، بحيث قدر التاثير غير المباشر للشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا بالاردن سنة 2016 بـ: 11,6 مليون دينار اردني.
- التأثير الاقتصادي المستحث والذي يتولد عندما يقوم الموظفون والمؤسسون داخل الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا بالاردن وسلاسل التوريد الخاصة بهم بانفاق مداخيلهم، بحيث بلغت قيمة التاثير المستحث للشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا بالأردن 4,3 مليون دينار أردني سنة 2016.

3-4-2-مجال الاستدامة الاجتماعية:

تخصص الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا بالأردن في مجال استدامتها الاجتماعية مجموعة من المبادرات الاستراتيجية والتي تشمل أساسا ما يلي: (تقرير عن اقتصاد الشركات الناشئة في الاردن، 2019، ص: 38)

- إنشاء فرص عمل جديدة للأفراد العاطلين عن العمل أو خاصة الفئات المحرومة في الكثير من الأحيان بما في ذلك الشباب والإناث له عنصر تأثير اجتماعي قوي يساهم في الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي وكذلك التفاوتات بينهما،
- توفر الشركات القائمة على التكنولوجيا التي تستهدف التحديات، مثلا في مجال الطاقة أو الزراعة أو الصحة أو النقل أو التعليم، تأثيرات اجتماعية من شأنها أن تساعد في تحسين ظروف المعيشة،
- تساعد الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا في تطوير منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع وتعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المواطنين مما يساهم في التكامل والاعتماد على الذات.

3-4-3- مجال الاستدامة البيئية:

تعتمد الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا بالأردن لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة على برامج رائدة تشمل المجالات التالية: (تقرير عن اقتصاد الشركات الناشئة في الاردن، 2019، ص: 39)

- توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية، وذلك من خلال تبني حلول إبداعية نظيفة لإنتاج المياه في ضوء خطط الطاقة للحصول على احتياجات الاردن من المياه وتحسين مستويات المعيشة وضمان تحقيق الرفاه الاقتصادي المنشود والحد من الضغوط التي تتعرض لها الموارد المائية نتيجة النمو السكاني.
- اعتماد طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ضمن برنامج رائد ومتسق لدعم كفاءة الطاقة مع تعزيز دور الشركاء الاستراتيجيين والداعمين للوصول للأهداف المرجوة في تقليل استخدام الطاقة وتنويع مزيج إنتاج الطاقة ودعم كفاءتها لإقامة منظومة طاقوية موثوقة، آمنة ومستدامة في المستقبل وبأسعار معقولة.
- العمل المناخي، حيث انه وفقا لتوجيهات حكومة دولة الأردن فيما يخص تغير المناخ ووضعه على رأس قائمة الأولويات الحكومية، تولي الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا اهتماما واسعا في هذا المجال من خلال تنسيقها الوثيق

مع جميع أصحاب العلاقة المعنيين للرفع من قدرتها على مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ، وذلك من خلال العمل على نشر الوعي بمفهوم التغير المناخي وضرورة اتخاذ الإجراءات الفردية والجماعية التي من شأنها تقليل الإنبعاثات الكربونية التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التغير المناخي، اعتماد الرقمنة في استخدام التقنيات الحديثة الموفرة للطاقة والموارد الطبيعية والقادرة على تحمل التقلبات المناخية المتطرفة، بالاضافة الى المشاركة في الفعاليات التي تختص بالبيئة للتأكيد على الالتزام بمعايير الاستدامة والحفاظ على البيئة.

- الحياة في البر إذ تعتبر الاراضي الجزء الأكبر من المساحة الكلية للأردن والتي تعيش فيها أنواع مختلفة ومتفرقة من الحيوانات والنباتات الموسمية. وفي هذا السياق تسعى الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الحيوية بالمشاركة مع الشركاء الاستراتيجيين اعتمادا على السياسات والخطط التي تستهدف مكافحة التصحر وحماية الطبيعة على البر ومكافحة التلوث في الأردن تحقيقا لمصلحة اجيال المستقبل.

الخاتمة:

سعينا من خلال هذه الورقة البحثية لحوصلة مدى أهمية دور الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا بالأردن في دعم وإطلاق المشاريع المستدامة.

نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- رغم غياب تعريف شامل متفق عليه لتحديد الشركات الناشئة، إلا أنه يمكن اعتماد مجموعة من العناصر لتحديد الشركة الناشئة وهي: الاعتماد على الإبداع والابتكار، غالبا تنشط في قطاع التكنولوجيا الحديثة، يمتاز مؤسسوها بتكوين علمي رفيع مع سمات شخصية متميزة من إبداع ومخاطرة وإصرار، احتمال تحقيق نمو متزايد منذ بداياتها من خلال استهداف أسواق جديدة وغير معروفة سلفا لكن سوف تتطور وتتوسع سريعا،
- تتسم الشركات الناشئة بعدة خصائص تميزها عن باقي الشركات الصغيرة والمتوسطة لاسيما فيما يتعلق بتحقيق نمو متزايد وإيرادات مرتفعة تتماشى مع حجم المخاطرة العالية في هذا النوع من الأعمال كونها تقدم منتجات جديدة ترتكز على الإبداع والابتكار بشكل مستمر في أسواق جديدة وغير مستقرة. كما أن تغطية تكاليف هذا النمو المتسارع تتطلب البحث عن مصادر تمويلية حديثة والبحث عن شراكات وتحالفات استراتيجية حتى تستطيع الإسراع في استغلال فرص الأعمال المتوفرة،
- يعنى بالتنمية المستدامة تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي، الاقليمي والدولي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الانظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الانظمة الاخرى تأثيرا سلبيا.

- تشمل جهود الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا في مجال الاستدامة الاقتصادية كلا من التأثير الاقتصادي المباشر، غير المباشر والمستحث، بحيث تسعى تلك الشركات في إطار التأثير الاقتصادي الى الرفع من مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، في حجم الصادرات وفي مشترياتها من القطاعات الاخرى، توفير العمل اللائق للعاملين المواطنين والوافدين بما يوفر لهم العيش الكريم، زيادة انتاجية العمل وإنفاق موظفيها لمداخيلهم مقابل التقليص من الواردات،

- تحمل الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا إمكانيات أكبر للاقتصاد الأردني، فبالنظر الى محدودية السوق الأردنية والحاجة الى تعزيز قدرات التصدير في الأردن، تعد الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا واعدة بشكل خاص بسبب أدائها التصديري العالي مقارنة بكل من شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناضجة وكذلك القطاعات الأخرى في الاقتصاد. وهذا راجع لرعاية الحكومة والجهود المنسقة للاستفادة من إمكانيات هذه الشركات،
- تعتبر الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا بوجه خاص بمثابة عامل تمكين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية في إطار استدامتها الاجتماعية، وذلك بالعمل على توفير فرص عمل جديدة، انهاء جميع أشكال الفقر، الحفاظ على الصحة الجيدة ورفع مستوى رفاهية المجتمع، الحرص على التعليم الجيد والمساواة بين الجنسين،
- يمكن تحديد التأثير البيئي للشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا من خلال اعتمادها على عدة برامج في مجال توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية، استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة بأسعار معقولة الى جانب اعتماد أحدث التقنيات الموفرة للطاقة والموارد الطبيعية والقادرة على تحمل التقلبات المناخية وحماية الموارد البرية.

توصيات الدراسة:

انطلاقا من النتائج أعلاه يمكن تصور مجموعة التوصيات لتعزيز استدامة الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا بالاردن وذلك في النقاط الموالية:

- إنشاء مجلس أعلى أو هيئة تتولى جميع القضايا المتعلقة بالشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا، تكون مسؤولة عن مراجعة وتنفيذ جميع القوانين التي تؤثر على هذا النوع من الشركات، وطرح عملية خارجية مستقلة للتصعيد لاستخدامها من قبل الشركات التي لديها مشاكل تتعلق بالضرائب أو الجمارك أو الخدمات الحكومية الأخرى،
- إجراء حوار مستمر وخلق وعي بالاحتياجات الخاصة للشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا لأن القوانين المحلية الحالية أكثر ملاءمة للشركات التقليدية منها للشركات الناشئة المبتكرة التي لديها عروض أو نماذج أعمال جديدة،
- تزويد المستثمرين المحليين والدوليين بحوافز إضافية وتوفير حماية أفضل للمساهمين لتشجيع المزيد من الاستثمار في الشركات المسجلة محليا،
- زيادة برامج الدعم المالي الحكومية) المنح والديون والاستثمار) لمساعدة الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا على النمو وجذب الاستثمارات الدولية، بدء بمباشرة نقاش مع مؤسسة الضمان الاجتماعي لتشجيع المزيد من الاستثمار المؤسسي في الشركات الناشئة والمسرعات وصناديق رأس مال المخاطرة،
- إدخال برامج أكاديمية جديدة لتلبية الاحتياجات المتطورة لقطاع الشركات الناشئة التكنولوجية وإقامة شراكات طويلة الأجل مع مؤسسات التعليم العالي لتطوير الموارد البشرية المحلية من خلال التعليم.

أخيرا نوصي السلطات المعنية في الجزائر على وجه الخصوص بمحاولة الاستفادة من التجربة الاردنية المعروضة وتكثيف جهودها من أجل دعم الفكر المستدام للشركات الناشئة، وهذا ما سيعود بالنفع على تلك الشركات في حد ذاتها، على أصحاب المصالح وعلى المجتمع ككل.

المراجع:

أولا-المراجع العربية:

1. ابراهيم حسن علي (2020)، ***التسويق الرقمي للمؤسسات الناشئة***، الطبعة الاولى، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
2. بارود تعيم سلمان (2005)، ***متطلبات التنمية المتكاملة من المؤشرات***، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. دوغلاس موسشيت (2000)، ***مبادئ التنمية المستدامة***، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
4. غنيم عثمان محمد و أبو زنط ماجد (2010)، ***التنمية المستدامة وفلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها***، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. أسماء سلامي (2016)، ***دورالجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر***، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد 10.
6. بوالشعور شريفة (2017)، ***دورحاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups_ دراسة حالة الجزائر***، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2.
7. عبد الحميد بشير و زيدي حكيم (2020)، *التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق مؤسسات ناشئة: دراسة حالة حاضنة أعمال– جامعة المسيلة*، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد03 ، العدد 06 .
8. وطفة أسعد (2018)، *تقصيات نقدية في المرتكزات السوسيولوجية لمفهوم التنمية المستدامة*، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 41.
9. عبد الرحمان محمد حسين (2011)، ***التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها***، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.
10. محمد محمود عبد الله يوسف (2012)، ***دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب***، مداخلة في الندوة الجهوية الموسعة لتحقيق التنمية المستدامة: فرص وتحديات،المعهدالعربي لانماء المدن، القاهرة .
11. تقرير عن اقتصاد الشركات الناشئة في الاردن (2019)، الوكالة الالمانية للتعاون الدولي للنشر، الاردن.

ثانيا-المراجع الاجنبية:

Ouvrage:

1. C.C.Demaiziére (2010), ***Au-delà de L'écologie: développement durable,*** édition AFNOR, France.

Articles:

1. Dahmani.J et Miloudi.M (2020), ***la gouvernance comme mécanisme pou soutenir la croissance des start-ups, cas des startups en algérie***, revue des sciences commerciales, Vol 19, N ° 2.
2. Djelti.M, Chouam.B et Kourbali.B (2016)***, état des lieux des incubateurs en Algérie cas de l'incubateur de l'INTTIC d'Oran,*** revue algérienne d'économie et gestion, volume 9, numéro 1.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. https://batdacademy.com/en/post/642, consulté le 1/06/2021.

دور الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة
– نموذج مقترح –

The role of accounting disclosure on social responsibility of small and medium enterprises in promoting sustainable development
- a proposed model –

ط.د/العتلي مروة، مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، البريد المهني: m.latli@univ-skikda.dz
د/ فروم محمد الصالح، مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، البريد المهني: ms.feroum@univ-skikda.dz

ملخص:

زادت مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع توجه العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة مما جعلها مطالبة ببلوغ أهداف التنمية بمختلف عناصرها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال اللجوء إلى المحاسبة وبالضبط إلى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أهمية هذا النوع من الإفصاح في تعزيز التنمية المستدامة، ومحاولة بناء نموذج محاسبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وبناءا على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يساهم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة؟ ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وحسب نتائج الدراسة: توجد علاقة متكاملة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد في معرفة مدى التزام المؤسسات بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية مما يؤدي إلى تفعيل التنمية المستدامة، ومن أهم التوصيات: ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية من طرف الدولة من خلال الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية، وسن قوانين تجبر المؤسسات على الإفصاح عنها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المحاسبة الاجتماعية، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

تصنيفات JEL: Q56, M14, M41.

Summary:

The responsibility of small and medium-sized enterprises has increased as the world moves towards achieving sustainable development, which makes it a requirement to achieve development goals in its various economic, social, and environmental elements, and this can be achieved by resorting to accounting and precisely to the accounting disclosure of social responsibility.

This research paper aims to identify the methods of disclosure of social responsibility, the importance of this type of disclosure in promoting sustainable development, and an attempt to build an accounting model for disclosure of social responsibility, and accordingly the following problem can be raised: How does the accounting disclosure contribute to the social responsibility of small and medium enterprises In promoting sustainable development? To achieve this, we have relied on the descriptive and analytical approach.

According to the results of the study: There is an integrated relationship between sustainable development and social responsibility. Disclosure of social responsibility helps in knowing the extent of the organizations 'commitment to implementing environmental and social laws and legislations, which leads to activating sustainable development. Among the most important recommendations: The need to pay attention to spreading a culture of social responsibility on the part of the state through incentives such as tax exemptions and enacting laws that compel institutions to disclose them.

Key words: sustainable development, social accounting, accounting disclosure for social responsibility.

مقدمة

تعتبر التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي انتشرت في العالم وحضت باهتمام الكثير من الباحثين حيث أصبحت من المرتكزات الأساسية خاصة في ظل ما تفرضه العولمة، وقد بدأ هذا المفهوم في الانتشار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل أغلب المؤسسات في العالم.

في ظل كل هذه التطورات الحاصلة على الساحة العالمية لم تعد المؤسسات مطالبة بتحقيق الأرباح وفقط، بل أصبحت ملزمة بالاهتمام بالنواحي الاجتماعية أيضا من خلال إنتاج منتجات آمنة، والمحافظة على البيئة، واستغلال الموارد بطريقة عقلانية، كل هذا سمح بظهور نوع جديد من المحاسبة هو محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والتي تلزم المؤسسات على تحمل مسؤوليتها والتزاماتها الاجتماعية وقياسها والإفصاح عنها، ويعتبر ظهور المحاسبة الاجتماعية من أهم التحديات التي تواجه المحاسبين، وهذا يرجع لصعوبة قياس التكاليف الاجتماعية.

عرف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف أصحاب المصالح والمجتمع ككل باعتباره الأداة الأساسية التي تمكنهم من معرفة مدى التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية ومساءلتها عن ذلك، ومن خلال هذا فقد توجهت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تفعيل التنمية المستدامة.

الإشكالية:

كيف يساهم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كتوجه محاسبي جديد، وأهمية التزام المؤسسات بها من خلال الإفصاح عن مختلف العناصر الاجتماعية، والتي من خلالها يمكن معرفة مدى التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها. بالإضافة إلى إبراز أهمية الإفصاح الاجتماعي في تفعيل التنمية المستدامة.

المنهج المتبع:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستعانة بالمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة من مقالات في مجلات علمية محكمة، ورسائل جامعية منشورة، بالإضافة إلى المداخلات والملتقيات العلمية.

فرضيات الدراسة:

لغرض معالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

1. توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة؛
2. يساهم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المستدامة.

خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار الفرضيات تم إتباع الخطة التالية:

1. الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. الإطار النظري للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
3. الإطار النظري للتنمية المستدامة.
4. العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

1: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية باعتبارها تمثل أغلب المؤسسات في العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة دورها من خلال تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية بعد أن كان هدفها الأساسي هو تحقيق الربح وتعظيمه.

1.1: تعريف المسؤولية الاجتماعية،و أبعادها

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم المنتشرة حاليا في الساحة الاقتصادية بعدما أدركت المؤسسات أهمية التزامها وتحملها لمسؤوليتها الاجتماعية بمختلف أبعادها، سواء من خلال خدمة المجتمع، أو الحفاظ على سلامة البيئة عند قيامها بمختلف أنشطتها.

1.1.1: تعريف المسؤولية الاجتماعية: تعددت تعاريف المسؤولية الاجتماعية حيث عرفها Drucker بأنها: التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومفهوم المسؤولية الاجتماعية ينشىء كاستجابة لقوى الضغط الاجتماعي التي تلزم القيام ببعض الأنشطة لإشباع المتطلبات الاجتماعية (لكحل، 2018، ص 25- 26)، كما اعتبرتها الغرفة التجارية الدولية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية.

وتعرفها المنظمة الدولية للتقييس على أنها: " نشاطات للمؤسسة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين والأدوات الحكومية بالإضافة لأنشطتها اليومية (غداوية و سلمان، 2020، ص 61).

وعليه نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن التزام المؤسسات اتجاه كل من المجتمع والبيئة من خلال خلق فرص العمل والقضاء على البطالة، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة من التلوث والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة.

2.1.1: أبعاد المسؤولية الاجتماعية: جاءت مساهمة (Carroll) بأربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم تتمثل فيما يلي: (مقدم،2014، ص 79- 80)

- البعد الاقتصادي: تمارس المؤسسة أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتنتج سلع وخدمات ذات جودة، كما توزع العائد بشكل متساو على عوامل الإنتاج المختلفة.
- البعد القانوني: ويكون بالالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان في الاستثمار، الأجور، العمل، البيئة، أو المنافسة وغيرها.
- البعد الأخلاقي: من خلال مراعاة الجانب الأخلاقي في قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها تجنبا لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع.
- البعد الخير: يشمل التبرعات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما تتبنى المؤسسة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.

2.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث لا يوجد تعريف موحد وذلك يرجع للعديد من الأسباب والمعايير التي يتم على أساسها تصنيف هذه المؤسسات، فقد عرفها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأنها: " المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمؤسسات المتناهية الصغر (المصغرة)، والتي يعمل فيها 10- 50 عامل بالمؤسسات الصغيرة وتلك التي يعمل فيها 50- 100 عامل تسمى بالمؤسسات المتوسطة" (بهار،2018، ص 13).

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فيمكن توضيح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250 – 20	49 – 10	9 – 1
رقم الأعمال	200 مليون – 2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	100 – 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص 06).

3.1. مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورها الاجتماعي المطلوب منها اتجاه أصحاب المصالح، المجتمع، والبيئة من خلال ما يلي:

الجدول رقم (02): مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العناصر	بعض ما يجب أن تدركه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دورها الاجتماعي.
المالكون	حماية أصول المؤسسة، تحقيق أعلى ربح ممكن، زيادة حجم المبيعات، رسم صورة جيدة للمؤسسة.
العاملون	رعاية صحية، رواتب وأجور مقبولة، تقديم فرص وترقية، تدريب وتكوين مستمر، عدالة وظيفية، سكن وظيفي، نقل، ظروف عمل مناسبة.
الزبائن	أسعار مناسبة، منتجات أمنة وبنوعية جيدة، إرشادات عن طريقة استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياه.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة، عدم سحب العاملين في مؤسسات أخرى بطرق غير نزيهة، معلومات معبرة عن الوضع الحقيقي.
المجتمع	خلق فرص عمل، احترام العادات والتقاليد، دعم الأنشطة الاجتماعية، المساعدة في حالة الكوارث، دعم البنية التحتية، توظيف المعاقين.
البيئة	التشجير وقيادة المساحات الخضراء، إنتاج منتجات غير ضارة، الحد من تلوث الماء والهواء والتربة، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
الحكومة	الالتزام بالقوانين، تكافؤ الفرص في التوظيف، المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية، دفع المستحقات الضريبية.
جماعات الضغط	احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام النقابات العمالية، التعامل بصدق مع الصحافة.

المصدر: (قشام و شقراني،2017، ص 148).

2 . الإطار النظري للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

تعمل المحاسبة الاجتماعية على قياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات وتوصيل تلك المعلومات للأطراف المعنية وذلك بغرض مساعدتها في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات، وعليه يمكن القول أن من أهم وظائف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو القياس، التحليل، والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات(بوسبعين، 2014، ص ص 162 - 163).

1.2. تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

نعرف أولا الإفصاح المحاسبي على أنه: "عملية إظهار المعلومات سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر وسجلات المؤسسة"(صديق و صديقي، 2016، ص 76).

وعليه يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية هو:" العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة التواصل مع المجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل". "كما يمكن القول أن الإفصاح الاجتماعي ينطوي على كل التقارير المقدمة من طرف المؤسسات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بعيدا عن الأرباح" (العايش، 2018، ص47).

ومنه نستنتج أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن وسيلة اتصال تبين من خلالها المؤسسة مدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة ومقدار الجهد المبذول في سبيل تحقيق ذلك.

2.2. طرق الإفصاح المحاسبي

اختلف الباحثون حول كيفية الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية ضمن القوائم المالية وقد ظهرت عدة طرق نبرز أهمها فيما يلي: (الهيجاء، 2019، ص ص 66- 64)

1.2.2. طريقة الفصل: يرى العديد من الباحثين ضرورة إعداد القوائم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بشكل منفصل عن القوائم المالية لاختلاف طبيعة معلوماتها عن المعلومات المالية، كما أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن الإيضاحات المتممة سيقلل من أهمية المعلومات التي تعرضها، وعليه فمن الأفضل أن يكون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقرير منفصل حتى تتمكن المؤسسات من الإفصاح طوعا وبما تراه مناسبا من معلومات وصفية وكمية، مالية وغير مالية وبما يلبي احتياجات أصحاب المصالح. وتتضمن هذه الطريقة ثلاث مداخل مختلفة لإعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية وتتمثل فيما يلي: (امحمدي، 2015،ص ص 311-311)

- المدخل الوصفي: تعتبر النماذج الوصفية من أكثر النماذج شيوعا وأسهلها تطبيقا، يكون الإفصاح فيها في صورة وصفية للالتزامات الاجتماعية للمؤسسة بدون تحليل عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية لتلك المؤسسة، ويمتاز هذا المدخل بانخفاض تكاليف تطبيقه مقارنة بالمداخل الأخرى حيث يستند إلى القياس الوصفي في توفير المعلومات دون تقويم كمي أو نقدي، ومن الانتقادات الموجهة إليه هي:
  - ✓ تطبيق هذا المدخل يعني تخلي المحاسبة عن دورها الاجتماعي لإدارة المؤسسة بالشكل الذي تراه مناسبا؛
  - ✓ صعوبة المقارنة بين الفترات عند إعداد التقرير بأسلوب وصفي؛
- مدخل التكلفة: ويكون من خلال الإفصاح عن تكاليف الالتزامات الاجتماعية فقط، ويعد هذا المدخل أكثر تقدما من المدخل الوصفي في مجال الإفصاح عن الالتزامات الاجتماعية، ويعاب عليه أنه:
  - ✓ يتجاهل الإفصاح عن المعلومات الكمية أو الوصفية التي لا تقل أهمية عن المعلومات النقدية الخاصة ببعض أنشطة الالتزامات الاجتماعية التي يصعب قياسها بشكل نقدي؛
  - ✓ يقيس التكاليف الناتجة عن الالتزامات الاجتماعية فقط متجاهلا بذلك المنافع المتحققة من وراء القيام بتلك الأنشطة.
- مدخل التكاليف ومنافع الالتزامات الاجتماعية: يتم الإفصاح وفق هذا المدخل على كل من المنافع والتكاليف الناجمة عن الالتزامات الاجتماعية، وتعد هذه التقارير الأكثر شيوعا لتوافقها مع غالبية الأعراف والمبادئ المحاسبية فهي تقابل التكاليف

مع الإيرادات، وبذلك فهي أفضل لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة(طرشي و يخلف، 2017، ص113). أما نقاط القصور في هذا المدخل فتتمثل فيما يلي: (امحمدي، 2015، ص 315)

- ✓ صعوبة قياس بعض العناصر بشكل نقدي مثل تقدير قيمة نقدية للضوضاء، وهو ما يقلل من موضوعية التقارير المعدة على أساسه؛
- ✓ صعوبة قياس الأضرار التي تسببها المؤسسة في البيئة في حالة تواجدها في منطقة صناعية تضم العديد من المؤسسات؛
- ✓ يجمع هذا المدخل بين المصاريف الإدارية والرأسمالية مثل الرواتب، الأجور، المباني، والمعدات.

2.2.2. طريقة الدمج: يرى فريق من الباحثين بأن إدماج تقارير المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي التقليدي سيعطي صورة شاملة عن الأداء الكلي للمؤسسة، ولكن أكدت العديد من الدراسات بأنه لا توجد سياسة موحدة تتبعها المؤسسات لإدماج عناصر المسؤولية الاجتماعية، كما لا يوجد فهم كافي من قبل المؤسسات في كيفية الدمج لتسهيل الوصول لهذه المعلومات من قبل متخذي القرار، مما يؤدي إلى قراءة القوائم المالية بالكامل وصعوبة الوصول إلى المعلومات البيئية والاجتماعية وتضييع وقت أصحاب المصالح، وبالتالي تصبح قيمة المعلومة أقل (الهيجاء، 2019، ص ص 63 - 64).

3.2.2. طريقة الإفصاح في تقارير الإدارة: حيث يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقرير السنوي للمؤسسة، أو في تقرير مجلس الإدارة، ويتم ذلك في جزء مستقل في التقارير السابقة معنونا بعنوان يفيد مضمونه كالتقرير البيئي أو تقرير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من أجل سهولة الوصول إليه (بلحياني، 2018، ص 142).

جاءت هذه الطرق لتوضح كيفية إفصاح المؤسسات عن مسؤوليتها الاجتماعية، وقد تعرضت أغلبها لمجموعة من الانتقادات، سواء بالنسبة لعدم قدرتها على التعبير الفعلي لالتزام المؤسسات بمسؤوليتهم الاجتماعية، والذي يرجع لإهمال هذه الطرق للعديد من العناصر، أو صعوبة قياس بعض العناصر.

3.2. نماذج الإفصاح المحاسبي

لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبي موحد للقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إلا أنه هناك بعض المحاولات من قبل بعض الباحثين على مستوى الساحة العملية تهدف إلى إيجاد نموذج محاسبي موحد منها ما يلي:

1.3.2. مساهمات الفكر المحاسبي في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: (خامرة، 2007، ص 111)

- نموذج قائمة العمليات الاقتصادية الاجتماعية(Linowes): حيث اقترح Linowes قائمة تلخص الأداء الاجتماعي للمؤسسة تسمى بقائمة العمليات الاقتصادية-الاجتماعية-، ويركز هذا النموذج على ثلاثة مجالات للمسؤولية الاجتماعية المتمثلة في الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، ومجال المنتوج أو الخدمة، ويعاب عليه أنه يركز على العناصر المرتبطة بالعمليات البيئية والاجتماعية وإهمال المنافع الناتجة عنها، وهذا ما يؤثر على شمولية النموذج في مجال تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.
- نموذج (AAA): اقترح هذا النموذج من طرف لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لجمعية المحاسب الأمريكية، يتضمن هذا النموذج ملاحظات هامشية تضاف للقوائم المالية وهي تتعلق بالنشاطات البيئية للمؤسسة من مشاكل بيئية كالتلوث، وخطط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحد منها، بالإضافة إلى التقدم الذي حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة وتأثيرها على المركز المالي لهذه المؤسسات.

ويعاب على هذا النموذج تركيزه على مشكلة التلوث البيئي فقط ما جعله محل انتقاد وأنه غير مفيد في التقييم الشامل للأداء الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مقري و مانع، 2015، ص 49).

- قائمة التأثير الاجتماعي (نموذج Estes): يقوم هذا النموذج على فرضية أن التوزيع الأمثل للموارد يجب أن يرتكز على معلومات يتم إعدادها من وجهة نظر المجتمع وهذا ما تفتقده المحاسبة التقليدية ويعتمد هذا النموذج على: (خامرة، 2007، ص 112)

✓ التفرقة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية حيث تقاس المنافع على أساس المنافع التي حصل عليها المجتمع فعلا كما، تقاس التكاليف الاجتماعية على أساس الأضرار التي سببتها المؤسسة للمجتمع؛

✓ عرض عناصر النموذج في صورة نقدية؛

✓ عرض المنافع والتكاليف بشكل منفصل دون إجراء مقاصة لمعرفة إجمالي كل من المنافع والتكاليف.

على الرغم من شمولية هذا النموذج مقارنة بالنماذج السابقة ولكن يعاب عليه أنه لم يحدد مجال المسؤولية الاجتماعية التي تنتمي إليه كل عملية، كما يتم قياس جميع عناصر النموذج وإن اختلفت أسس التقييم وهي تختلف من حيث الموضوعية.

2.3.2. مساهمات الممارسة العملية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: وتتمثل في: (مقري و مانع، 2015، ص49)

- نموذج (Scovill Manufacturinr Company): وضع هذا النموذج من طرف مؤسسة Scovill، ويقوم على تقسيم الالتزامات الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى تخص الأنشطة التي لها أثار ايجابية على المجتمع والبيئة، أما الثانية فتخص الأنشطة ذات الآثار السلبية. ومن الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج هو طريقة العرض المستخدمة التي يشبه شكلها الميزانية، وهذه الأخيرة تفتقد للخصائص الأساسية لها.
- نموذج (Eastern Gas and Fuel Associates): يقوم نموذج EGFA على توفير معلومات كمية في أربع مجالات هي: الأمن الصناعي، تشغيل الأقليات، المساهمات الخيرة، والمعاشات، ويتم مقارنتها بالسنة السابقة. ومن الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج عدم شموليته حيث أخذ بعين الاعتبار مجال الموارد البشرية مهملا بذلك مجال المساهمات البيئية، والمنتج.
- نموذج (Abt): يعتمد هذا النموذج على قائمتين هما: قائمة الميزانية الاجتماعية، وقائمة الدخل الاجتماعي، يهدف إلى توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات التي تعظم العائد المالي على الاستثمار الاجتماعي. يعاب على هذا النموذج أنه لم يحدد طريقة لتقييم الأنشطة الاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بالعناصر الخارجية التي لا تدخل في مجال موضوع القياس المحاسبي (خامرة، 2007، ص 49).

3. الإطار النظري للتنمية المستدامة

انتشر مصطلح التنمية المستدامة في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية حيث سارعت إلى محاولة وضع تعريف له، وتبنيه لضمان حق الأجيال القادمة.

1.3. تعريف التنمية المستدامة

تعددت الجهات التي قامت بتعريف مصطلح التنمية المستدامة، حيث عرفها المبدأ الثاني المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) الذي انعقد في ريو ديجانيرو سنة 1992 بأنها" ضرورة انجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة التي تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية" (غداوية و سلمان، 2020، ص 59).

وعليه نستنتج أن التنمية المستدامة عبارة عن التزام في مختلف المجلات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية بهدف ضمان غدٍ أفضل ودون تعريض حاجات الأجيال القادمة للخطر. وعلى الصعيد المؤسساتي نجد أن التنمية المستدامة تتحقق من خلال التزام المؤسسات بالمحافظة على البيئة من التلوث خلال قيامها بمختلف أنشطتها بالإضافة إلى الاستغلال العقلاني للموارد، وأيضا مساهمتها في الحد من الفقر من خلال توظيف الأفراد ومساهمتها في مختلف الأنشطة الاجتماعية.

2.3. أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي: (الهيجاء،2019، ص 46)

1.2.3. البعد الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية في المجتمع، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتحقيق الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والمشاركة الفعلية في صنع القرار.

2.2.3. البعد الاقتصادي: يتحقق من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، أي يعمل على زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن (برينيس،2013، ص 180 – 181).

3.2.3. البعد البيئي: يتمثل هذا البعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للبيئة من جراء التنمية، بالإضافة إلى وضع حد لمختلف التجاوزات وتحسين كفاءة شبكات المياه، صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ الايكولوجية بدرجة كبيرة، وان أمكن وقفها ، التقليل من استخدام الطاقات الغير متجددة والاعتماد على الطاقات المتجددة مثل الشمس.

3.3. آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تطبيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على مجموعة من الآليات نذكر منها ما يلي: (العونية، 2018، ص 232)

- المبادرات العالمية من طرف الحكومات والجمعيات المتخصصة؛
- إلزام تبني المعايير والمواصفات القياسية في تقديم الخدمة أو المنتج؛
- دور الدولة من خلال التشريعات والقوانين التي تلزم تبني التنمية المستدامة من قبل هذه المؤسسات؛
- التزام الأطراف المعنية باحترام أبعاد التنمية المستدامة.

نستنتج أنه من خلال تجسيد هذه الآليات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تطبيق التنمية المستدامة، خاصة من خلال تبني معايير ومواصفات قياسية فهي تساعد على تحقيق معايير التنمية داخل المؤسسات، وأيضا تدخل الدولة يجبرها على ذلك من خلال الالتزام بالقوانين تخوفا من التعرض للعقوبات والتأثير سلبا على سمعتها ومنه قيمتها في السوق.

4. الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تفعيل التنمية المستدامة

الإفصاح المحاسبي هو الأداة الأساسية التي تعتمد عليها جميع الأطراف للحصول على المعلومة، حيث يسمح الإفصاح عن الأداء الاجتماعي من معرفة مدى التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المستدامة.

1.4. العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة متقاربان إذ يهدف الأول إلى دمج الأنشطة الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية، والثاني يهدف إلى دمج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي والمحلي. وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح مفهوم المسؤولية الاجتماعية مسألة مهمة وحاسمة لارتباطها بعدة عوامل أخلاقية، اجتماعية، وبيئية، والتي تعمل على تحسين وزيادة ثقة المستثمرين، العاملين، العملاء، والمجتمع ككل، والذي يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وارتفاع القيمة السوقية (الجبلي، 2020، ص 17).

هناك علاقات بين المؤسة والمجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تنشط لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها، ذلك أن العمل في محيط حساس ومضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة، لأجل ذلك من المهم أن تعبر المؤسسة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال توفير مناصب شغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الانسان وحماية البيئة، وهي نفس المبادىء التي تقوم عليها التنمية المستدامة(شليل و عياد، 2012، ص 18)،كما نشير إلى أن النظرة الاقتصادية التقليدية كانت تعتبر الموارد الطبيعية (ماء، تربة، هواء) مواد متوفرة بكميات غير محدودة وبدون دفع مقابل للحصول عليها، ولكن مع تغير التفكير الاقتصادي الذي اتجه الى قياس التكاليف والمنافع البيئية الناجمة عن إجراءات حماية البيئة وفق مبدأ من يلوث يدفع تنفيذا للمسؤولية القانونية والاجتماعية والبيئية، حيث أن تحمل المؤسسة للتكاليف البيئية سيؤدي بالضرورة في الأجل القصير الى زيادة تكاليف الانتاج مما يجبر المؤسسة على التحكم في هذه التكاليف من خلال تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة، وبالتالي تحقيق استدامة بيئية.(الأزهر و خالدي، 2018، ص 303).

ومن خلال هذا تعتبر التنمية المستدامة الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية حيث تستمد اتجاهاتها من العناصر الأساسية للتنمية المستدامة، فهذه الأخيرة تحتاج إلى التزام قبل التطبيق فلا يمكن للمؤسسات المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية(فضالة و قرومي، 2017، ص 53 - 54).

2.4. إبرازدورالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المستدامة

أصبح تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمسؤوليتها الاجتماعية أمر ضروري فرضته الساحة الاقتصادية خاصة مع توجه العالم الى تحقيق التنمية المستدامة، فبرز الدور المحاسبي لمواجهة هذه المشاكل من خلال ظهور ما يعرف بالمحاسبة الاجتماعية التي عملت على تحسين مجالات القياس والإفصاح المحاسبي وتوسيعه ليشمل مجالات الإسهامات الاجتماعية لهذه المؤسسات ومنه تعزيز التنمية المستدامة، ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): ابرازدورالافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تفعيل التنمية المستدامة

العناصر	ابرازدورالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تفعيل التنمية المستدامة
ادارة المؤسسة و المالكون	يبين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مدى التزام المؤسسة بمختلف الزاماتها الاجتماعية من خلال الإفصاح عنها ضمن قوائمها المالية، أو قوائم منفصلة، والذي يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية وسمعة الشركة، وتحقيق أرباح على المدى الطويل وهذا يؤدي الى تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة.
العاملين	يشمل الإفصاح هنا مختلف المعلومات المتعلقة بظروف عمل العمال، وتحسين مستوى معيشتهم، وكل ما يتعلق بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، أي أن هذا الإفصاح يعكس مدى مساهمة المؤسسة ومحاولتها لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعاملين، وفي هذه الحالة ستحاول أغلب المؤسسات تحسين ظروف عمالها والإفصاح عن ذلك لرفع قيمتها في السوق، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.
الزبائن والموردين	لم يعد المورد والزبون يعتمدون على المعايير التقليدية في اختيار المؤسسة المتعامل معها، بل أصبحوا أكثر وعيا يبحثون عن المؤسسات التي لا تلحق ضررا بالبيئة والتي تعمل على تحقيق وتطوير البيئة المحلية اجتماعيا واقتصاديا، ويسهل معرفة ذلك من خلال الإفصاحات التي تقدمها المؤسسات حول منتجاتها، والمواد المستعملة في انتاجها،مما جعلها مجبرة على إنتاج منتجات صديقة للبيئة وباستعمال

	المواد الغير مضرة، بالإضافة إلى الإستغلال العقلاني للموارد الغير متجددة، وهذا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة
المستثمرن	مع ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي الذي لا يأخذ الربح معيار التفضيل الوحيد بل يفضل توجيه استثماراته نحو المؤسسات التي لا تلحق ضررا بالبيئة، كما تحقق في نفس الوقت عائدا مناسبا، ومن خلاله فإن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أصبح أمر ضروري لتلبية حاجيات المستثمرين حول الدور الذي تقوم به المؤسسة في مجال المحافظة على البيئة، ومنه تفعيل دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة
الاجهزة الحكومية	الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمكن الأجهزة الحكومية من مساءلة المؤسسة عن اختراق بعض القوانين مثل: المتعلقة بالعمال، أو المنتجات، أو المساءلة عن تنفيذ ماتفرضه عليها من مسؤوليات، وعلى هذا تحرص المؤسسات على الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية لتجنب تعرضها لعقوبات ومنه التاثير على سمعتها بشكل سلبي، حيث أن الإفصاح الاجتماعي يفضح جميع التجاوزات التي تقوم بها هذه المؤسسات، أي أن هذا النوع من الإفصاح يتحكم في التجاوزات التي تقوم بها المؤسسات.
منظمات الضغط	ومن هذه المنظمات جمعيات حماية المستهلك، وجمعيات حماية البيئة والتي لها قوة ضغط كبيرة وتأثير في المجتمع تنادي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية، ويسهل عليها معرفة مدى التزامها من خلال تقارير الإفصاح الإجتماعي.

المصدر: (بري، 2020، ص ص 178،179).

من خلال الجدول رقم (03): يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعمل على تعزيز التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، حيث أن المؤسسات حاليا أصبحت ملزمة على الإفصاح الاجتماعي باعتبارها مفتوحة على المحيط الخارجي لضمان استمرارها في السوق وتعظيم أرباحها، ومنه ضمان الحفاظ على الثروة والبيئة للأجيال القادمة، فالإفصاح الاجتماعي يفضح التجاوزات التي تقوم بها المؤسسة في المجتمع الذي تنشط فيه خلال ممارسة نشاطها.

3.4. نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال كل ما سبق وبالإعتماد على الدراسات السابقة يمكن إعداد نموذج مقترح تفصح من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف عناصر المسؤولية الاجتماعية، ومنه يمكن قياس مدى إفصاح كل مؤسسة بالتزاماتها الاجتماعية، ومساءلة المؤسسات التي لا تفصح عن ذلك.

الجدول رقم (04): نموذج مقترح

البيان	المبالغ
أولا: الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالعمال	
1. حوافز ومنح العاملين	
2. أجور الساعات الاضافية	
3. برامج تدريب العمال وتكوينهم في الخارج	

4. حضانة للأطفال واجازات الأمومة	
5. الرحلات المنظمة للعاملين	
6. تهيئة الظروف المناسبة للعمل، والحرص على أمن وسلامة العمال	
7. الرعاية الصحية للعمال	
ثانيا: الإفصاح عن الأنشطة الإجتماعية الخاصة بالزبائن	
8. دعاية وإعلان	
9. توفير السلع والخدمات	
10. تحديد جودة المنتج	
11. ضمان أمان المنتج عند الاستخدام	
12. القيام بدراسات استطلاعية لقياس رضا الزبون	
ثالثا: الإفصاح عن الانشطة الإجتماعية الخاصة بالبيئة	
13. إستصلاح و زرع المناطق المحيطة بالمؤسسة وتجميلها وتشجيرها	
14. الرقابة على تلوث الهواء، ومنع التسربات الغازية، وتركيب أجهزة منع التلوث	
15. ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية	
16. معالجة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات	
17. معالجة المخلفات الصناعية السائلة	
18. الالتزام بالتشريعات وقوانين حماية البيئة	
رابعا: الإفصاح عن الانشطة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع ككل	
19. توفير فرص عمل، دعم برامج البحث العلمي	
20. تقديم فرص للافراد المعاقين	
21. المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات	
22. المساهمة في تمويل الجمعيات الخيرية	
23. دفع الالتزامات الضريبية، ومختلف الاشتراكات	

المصدر: من اعاد الباحثين بالاعتماد على : (امحمدي، 2015، ص ص 317،322)، (بن العايش، 2018، ص 47).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا صحة الفرضية الأولى التي تنص على: وجودعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث اتضح أن التنمية المستدامة تمثل الاطار العام للمسؤولية الاجتماعية. كما تبين أيضا صحة الفرضية الثانية التي تنص على: مساهمة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المستدامة، ذلك أن الإفصاح الاجتماعي يبين مدى التزام كل مؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، وهذه الأخيرة بهدف تحسين صورتها

وتعظيم أرباحها ستعمل على تحسين مستوى الإفصاح الاجتماعي استجابة لمتطلبات الساحة الاقتصادية والأطراف ذوي المصالح وهذا يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة: وتتمثل فيما يلي:

- محاسبة المسؤولية الاجتماعية فرع جديد من فروع المحاسبة جاء بعدما أدركت المؤسسات أهمية المسؤولية الاجتماعية؛
- تبني برامج المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات يؤدي إلى تحقيق مبدأ الربح على المدى البعيد من خلال دعمها للأنشطة الاجتماعية؛
- توجد علاقة متكاملة بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية يجعلها مساءلة عن كل تجاوز تقوم به سواء على المستوى الاقتصادي، البيئي، أو الاجتماعي، وهذا يؤدي إلى تفعيل التنمية المستدامة؛
- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يقيس مدى مساهمة كل مؤسسة في المجال الاجتماعي، وبهدف الرفع من قيمتها في السوق تسعى كل مؤسسة إلى تحمل التزاماتها الاجتماعية والإفصاح عنها، وهذا يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة.

توصيات الدراسة: وتتمثل في:

- ضرورة القيام بدورات تدريبية لمحاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- محاولة بناء نموذج محاسبي موحد يبين كيفية العرض والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛
- ضرورة وضع حوافز حكومية وإعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تفصح عن العناصر الاجتماعية؛
- ضرورة سن عقوبات وغرامات على المؤسسات التي تمتنع عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع:

الرسائل الجامعية:

1.الطاهر خامرة، (2007)،**المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة سونطراك-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

2. خالد صبحي أبو الهيجاء، (2019)، **العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن عناصر الإستدامة في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه، محاسبة، جامعة عمان العربية، عمان.

3. لويزة بهار، (2018)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر- دراسة حالة القطاع السياحي في الفترة 2005- 2016-**، أطروحة دكتوراه ،علوم التسيير،قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

4. وهيبة مقدم، (2014)، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية- دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري** - ،أطروحة دكتوراه. الجزائر، علوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر.

المقالات:

1. العونية بن زكورة، (2018)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة بين حتمية الأداء وتطلعات المستقبل**، *مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية*، العدد 02.

2. اسماعيل قشام، و محمد شقراني، (2017)، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة**، *مجلة أبحاث وداسات التنمية*، العدد01.

3. بن العايش فاطمة، (2018)، **مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**، *مجلة دفاتر اقتصادية، العدد*02.

4. تسعديت بوسبعين، (2014)، **المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية كاطار لتفعيل دور المؤسسات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة**، *مجلة معارف*، العدد 2.

5. خال فضالة، حميد قرومي، (2017)، **دورتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة**، *مجلة معارف*، العدد 22.

6. خديجة بلحياني، (2018)، **قياس ومستوى الإفصاح عن التكاليف البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مجمع صيدال فرع انتبيوكال وحدة المدية**، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، العدد 09.

7. زكية مقري، شوقي مانع، (2015)، **أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة ميدانية لعينة من م ص م بولاية باتنة)**، *مجلة الباحث* العدد 15.

8. شريفة العابد برينيس، (2013)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر-**، *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*، العدد 04.

9. عزه الأزهر، رشيدة خالدي، (2018)، الاستدامة البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الافصاح المحاسبي على التكاليف البيئية، *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، العدد 01.

10. فطوم امحمدي، (2015)، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية - نموذج مقترح-**، *مجلة الأبحاث الاقتصادية*، العدد 13.

11. محمد طرشي، ايمان يخلف، (2017)، **الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظورمحاسبي**، *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال*، العدد 02.

12. محمد لكحل،(2018)، **موقع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل مقاربة تكنولوجيا المعلومات والاتصال"منظور تحليلي"**، *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية*، العدد02.

13. مسعود صديق، فؤاد صديقي، (2016)، **محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**scf، *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، العدد 02.

14. معمر غداوية، فريحة سلمان، (2020)، **المسؤولية البيئية والاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة و اثارها على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية - دراسة قياسية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية-**، *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، العدد01.

15. وليد سمير عبد العظيم الجبلي، (2020)، **أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الافصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية-**، *مجلة الفكر المحاسبي*، العدد 02.

الملتقيات العلمية:

1. ام الخير بري، (2020)، **محددات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية كالية لتجسيد التنمية المستدامة**، المؤتمر الدوليالافتراضي، المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الاقتصادية كالية لتحقيق التنمية المستدامة ابان تفشي الاوبئة، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، ألمانيا.

2. عبد اللطيف شليل،سيدي محمد عياد، (2012)، **دور المسؤولية الاجتماعية لمنشات الاعمال في دعم نظم الادارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**،الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

المنشورات الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1438هـ، الموافق 11 يناير 2017م.

تبني مبادئ الاقتصاد الدائري لتجسيد مفهوم المؤسسة المستدامة : دراسة حالة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج وقود حيوي مستدام

Adopting the principles of the circular economy to embody the concept of sustainable enterprise: A case study of recycling agricultural waste to produce sustainable biofuels

جغري بلال، مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، billel.djeghri@univ-constantine2.dz

باديس نبيلة، جامعة عباس لغرور- خنشلة، badis.nabila@gmail.com

زرمان كريم، جامعة عباس لغرور- خنشلة، zermane.karim@univ-khenchela.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إعادة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني في ظل اقتصاد دائري يسعى إلى الحد من هدر الثروات الطبيعية، حمايتها والاستفادة القصوى والمثلى منها.

لتحقيق الهدف المنشود، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إضافة إلى المنهج الاستقرائي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج، من أهمها أن الاقتصاد الدائري يربط بين قطاعي الطاقة والزراعة من خلال إعادة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج وقود حيوي مستدام من جيل ثان لا يشكل قيدا غذائيا كونه لا ينافس الانسان على الغذاء ويسمح بالابتعاد عن سلبيات الاقتصاد الخطي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدائري، المخلفات الزراعية، الوقود الحيوي، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: P18, D22, R11

Abstract:

This study aims to shed light on the recycling of agricultural waste to produce second generation biofuels in the light of a circular economy that seeks to reduce the waste of natural resources, protect them and use them to the maximum and in an optimal way.

To achieve the desired objective, the descriptive approach and the analytical approach were used, in addition to the inductive approach.The study led to results, the most important of which is that the circular economy connects the sectors of energy and agriculture through the recycling of agricultural waste to produce sustainable biofuels from a second generation that does not constitute a food constraint, which does not compete with humans for food and allows s 'move away from the negative aspects of the linear economy.

Keywords: Circular economy, Agricultural waste, Biofuels, Sustainable development.

JEL Classification Codes: P18, D22, R11

1. مقدمة

يقوم الاقتصـــاد العالمي على نموذج خطي، أي أنه اقتصـــاد خطي فلســـفته في عملية الإنتاج والاســـتهلاك هي " الإنتاج - الاستعمال - التخلص"، بمعنى أنه يتم استخراج مختلف الموارد الطبيعية، ثم تحويلها إلى منتجات وأخيرا التخلص منها كنفايات. فقيمة هذا النظام الاقتصادي تنشأ من خلال إنتاج وبيع أكبر قدر ممكن من المنتجات، غير أن هذا الاقتصاد العالمي هو حاليا في البحث عن مرحلة جديدة تســـمح له بالانتقال من مخاطر تراكم النفايات، ندرة الموارد وتغير المناخ إلى مرحلة تكون أبعادها متكاملة، بنيتها الاقتصادية مستدامة، تضمن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، تستغل برشادة الموارد الطبيعية المحدودة وتتحكم في الاستهلاك البشري غير المحدود.

وفي هذا السياق، برز الاقتصاد الدائري كنموذج حلقي فلسفته "الإنتاج - الاستعمال - إعادة التدوير - إعادة الاستعمال"، أي نموذج يسمح بالحفاظ على المنتجات والموارد الطبيعية في نظام اقتصادي مستدام يؤدي إلى الحد من الاستخراج والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وبالتالي التقليل من النفايات.

ومن بين القطاعات التي تبرز فيها أهمية الاقتصاد الدائري نجد قطاع الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالبترول نظرا للدور البارز الذي يلعبه في الاقتصاد العالمي الذي يعتبر المُحرِّك الأساسي له، إلاَّ أنه من المُسلَّم به الآن أن نهاية عصره أصبحت على مرمى البصر وظهرت الحاجة الملحة للبحث عن بدائل له لإنتاج الوقود في قطاع النقل تحسبا لنضوبه المتوقع في القرن الحادي والعشرين. وفي إطار البحث عن هذه البدائل، حظي الوقود الحيوي باهتماما بالغا في الاقتصاد الدائري كونه بديل للوقود الأحفوري المشتق من البترول وكمصدر للطاقة المتجددة.

وعليه تبرز معالم الإشكالية التي نود معالجتها من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل الاقتصاد الدائري يربط بين قطاعي الطاقة والزراعة من خلال إعادة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج وقود حيوي مستدام ؟

لمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور دراستنا، قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ☑ ما هو مفهوم الاقتصاد الدائري وماهي معوقات تطبيقه ؟
- ☑ ما هي علاقة الاقتصاد الدائري بأهداف التنمية المستدامة ؟
- ☑ ما هو مفهوم الوقود الحيوي وما هي مختلف أجياله ؟
- ☑ ما هي حالات تحويل النفايات الزراعية إلى وقود حيوي من الجيل الثاني وما ينتج عنها من إيجابيات ؟

وللإجابة على اشكالية هذه الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي بغرض تقديم المادة العلمية لمتغيرات الدراسة وفهمها بالشكل اللازم، حيث أن الاقتصاد الدائري، لا يعني تأمين هواء نظيف ومياه صالحة للشرب فقط، بل التفكير في سبل التحول نحو الصناعات النظيفة وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والدولية، بما يوفر آلاف فرص العمل الجديدة حول العالم، وهو منهج متكامل للابتكار والإبداع التكنولوجي والرقمي في الصناعة لتدعيم أهداف التنمية المستدامة.

2. مفهوم الاقتصاد الدائري

تختلف مفاهيم الاقتصاد الدائري باختلاف وجهات النظر، ومن بين التعريفات أنه "عبارة عن نموذج اقتصادي يستهدف تقليل المهدر من المواد والسلع والطاقة والاستفادة منها قدر الإمكان، بحيث يتم خفض الاستهلاك والنفايات والانبعاثات، وذلك عن طريق تبسيط العمليات وسلاسل الإمداد"، (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016) في عرفه البعض الآخر على أنه "النموذج الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة فاعلية الموارد من خلال تقليل النفايات بأنواعها والاحتفاظ بالقيمة على المدى الطويل وتقليل استخدام المواد الأولية، وذلك لتعظيم الفائدة على النطاقات البيئية والاجتماعية والاقتصادية". (الردادي، 2020)

ويؤدي اختلاف مفاهيم الاقتصاد الدائري إلى تعدد استراتيجيات هذا الأخير، حيث نذكر منها :

- ☑ الابتعاد عن المنتجات الممكن استبدالها بواسطة أخرى أكثر استدامة، كما هو الحال في العديد من البلدان باستبدال كل ما هو بلاستيكي بمواد أخرى تكون أقل ضرر منها؛
- ☑ زيادة فاعلية المنتجات المستعملة بالاستفادة منها بطرق مختلفة من أجل الحد من استهلاك الموارد الطبيعية.
- ☑ إعادة استخدام مختلف المنتجات القابلة للاستخدام عوض التخلص منها بجعلها نفايات؛
- ☑ إصلاح المنتجات التي لحق بها ضرر أو عطب عوض رميها واستبدالها بمنتجات أخرى جديدة؛
- ☑ إعادة تدوير المنتجات التالفة إن لم يكن لها أي استخدام آخر.

فمن خلال مجمل هذه الاستراتيجيات، يتضح للاقتصاد الدائري مفهوم شامل، ينطلق من بداية دورة حياة المنتوج ويستمر حتى نهايته مع ربط نقطة الانطلاق هذه بنقطة النهاية من خلال إعادة الاستعمال بهدف توفير أكبر قدر ممكن من المواد الأولية والحفاظ على البيئة من استهلاك مواردها بشكل مبالغ فيه ومكثف.

ومن الواضح أن هذا المفهوم يختلف بشكل جدري عن النماذج الاقتصادية الحالية، بالأخص التصنيعية منها التي تعتمد أساسا على استخراج المواد الأولية بغرض استعمالها لأغراض التصنيعية ومن ثم التخلص منها بعد تلفها وتصنيع بديل لها، كما تهدف إلى تعظيم الأرباح دون أخذ العواقب البيئية بعين الاعتبار، خاصة في ظل غياب عقوبات حكومية على الضرر بالبيئة، في حين يقوم مفهوم الاقتصاد الدائري على تقليل التالف والنفايات بأكبر قدر ممكن.

3. معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري

عدد كبير من المعوقات تواجه التحول نحو الاقتصاد الدائري، منها الثقافية، التشريعية، التسويقية والتكنولوجية. ويبرز الجدول التالي معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري:

الجدول رقم (1): معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري

المعوقات	المؤشرات
المعوقات الثقافية	– القصور في وعي واهتمام العلماء . – تردد المؤسسات في تطبيق الاقتصاد الدائري (الثقافة المترددة) . – العمل بأسلوب النظام الخطي . – استعداد محدود للمشاركة في سلسلة القيمة أو الاقتصاد الدائري .
المعوقات التشريعية	– عرقلة القوانين واللوائح . – القصور في وجود إجماع عالمي حول حتمية تطبيق الاقتصاد الدائري. – التدابير والإجراءات الدائرية المحدودة.
المعوقات التسويقية	– انخفاض أسعار المواد الخام . – تكاليف استثمارية عالية مقدما. – تمويل محدود لنماذج الأعمال الدائرية . – عدم وجود معايير محددة للتطبيق. – انخفاض الجدوى الاقتصادية لنماذج الأعمال الدائرية .
المعوقات التكنولوجية	– نقص وقصور في البيانات . – التصميم الدائري المحدود. – ضعف القدرة على تقديم منتجات عالية الجودة معاد تصنيعها.

Source: https://www.almrsal.com/post/904060#مبادئ_الاقتصاد_الدائري

4. الاقتصاد الدائري وأهداف التنمية المستدامة

تتمثل أهداف التنمية المستدامة المعلن عنها من قبل الأمم المتحدة سنة 2015 والمتفق الوصول إليها في الفترة (2016-2030)، وكذا اتفاقية باريس الموقعة سنة 2016، فيما يلي:

- ☑ تخفيف آثار الانبعاثات الضارة؛
- ☑ الحد من الفقر؛
- ☑ تكيّف النمو؛

- ☑ معالجة سوء توزيع الدخل؛
- ☑ المحافظة على الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد؛
- ☑ حماية التنوع الحيوي؛
- ☑ خدمة الاستدامة.

ووفقا لبعض المسوحات حول العلاقة التي تربط أهداف الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة، فقد تم تصنيف خمسة علاقات تشمل 169 هدفا فرعيا ضمن 17 هدف للتنمية المستدامة، وتتمثل هذه العلاقات في: (الكواز، 2019، صفحة 28)

- ☑ علاقة مباشرة (قوية جدا)؛
- ☑ مساهمة غير مباشرة (من خلال أهداف أخرى للتنمية)؛
- ☑ تطور في تحقيق الهدف في مجال أخذ ممارسات الاقتصاد الدائري بنظر الاعتبار؛
- ☑ ضعيف ولا يوجد ارتباط؛
- ☑ فرصة متاحة لتعزيز التأثير.

ويلخص الجدول التالي نتائج هذه العلاقات بين أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري:

الجدول رقم (2): أهداف التنمية وممارسات الاقتصاد الدائري

الهدف	علاقة مباشرة	مساهمة غير مباشرة	تحقيق الهدف سيساهم في الاقتصاد الدائري	ضعيف وبدون ارتباط	إمكانيات تعاون لتعزيز الاقتصاد الدائري
الهدف 1: القضاء على الفقر	0	4	1	1	1
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	1	3	3	0	1
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	1	0	0	11	1
الهدف 4: التعليم الجيد	0	0	5	3	2
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	0	0	2	6	1
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة	4	1	0	0	3
الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة	3	1	0	0	1
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	2	3	4	1	2
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	2	0	6	0	0
الهدف 10: الحدّ من عدم المساواة	0	1	4	4	1
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	1	3	3	2	1
الهدف 12: الإنتاج والاستهلاك المسؤولان	3	5	2	0	1
الهدف 13: العمل المناخي	0	1	3	0	1
الهدف 14: الحياة تحت الماء	1	2	3	1	3
الهدف 15: الحياة في البرّ	3	3	1	1	4
الهدف 16: السلام العادل والمؤسسات القوية	0	1	6	5	0
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	0	0	9	0	10
المجموع			169		

Source: Patrick Schroeder et autres, The Relevance of Circular Economy Practices to the Sustainable Development Goals, Journal of Industrial Ecology, Vol. 23 Issue1, 2019, USA, p. 77-95.

ونقدم فيما يلي عرض لبعض أهداف التنمية المذكورة في الجدول أعلاه وعلاقتها بالاقتصاد الدائري :

الهدف رقم "6" (المياه النظيفة والنظافة") يبين أن استهلاك الماء وفقدانه قد يتقلص بفعل استخدام أكثر فعالية له، إضافة إلى أن إعادة استخدام الماء من خلال إعادة التدوير الفعال والآمن له يوفر له منافد جديدة كاستعمالها لأغراض صناعية بشكل دائري، علاوة عن تخفيض النفايات السامة والخطيرة في الموارد المائية وعليه التقليل من المخاطر على السكان والأنظمة الحيوية.

الهدف رقم "7" (طاقة نظيفة بأسعار معقولة) يبين دور الاقتصاد الدائري من خلال مختلف آلياته في الحد من سوء استخدام الطاقة عند استخراج مختلف المواد الأولية، وتصنيع المواد الخام. كما يبين مكانة مبادرات الطاقة المتجددة (على رأسها تقليص نسبة الفاقد في عملية توليد الطاقة من خلال حرق النفايات)، إضافة تخفيض تكلفة الشبكات الداعمة لكهربة في المناطق النائية من خلال إطالة عمر البطاريات وإعادة استخدامها.

الهدف رقم "8" (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) يتعلق بقدرة الاقتصاد الدائري على خلق فرص عمل جديدة وتوسيع من منافذ الدخول لأسواق العمل. فعلى سبيل المثل، رسكلة النفايات وإعادة تصنيعها يخلق مناصب شغل جديدة مرافقة لعمل لهذه الرسكلة. كما يشير هذا الهدف إلى قدرة الاقتصاد الدائري على توسيع الشبكة الجغرافية للأنشطة، وبالتالي تعزيز سلسلة القيمة، مما يسمح للدول النامية على تحسين وضعها الاقتصادي واندماجها سلسلة جغرافية جديدة.

الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) يشير إلى مسؤولية التعامل مع أنماط الإنتاج والاستهلاك بطريقة عقلانية ورشيدة كتدنية الفاقد عند توليد الطاقة والحد من إهدار الأغذية، مما يسمح بتحقيق أكثر استدامة للموارد، خاصة منها الطاقة والماء، وإعادة استخدامها من قبل الاقتصاد الدائري مما يقلل بدوره من تلوث المياه والجو والتربة.

الهدف 15 (الحياة على البرّ) يوضح دور الاقتصاد الدائري في الحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والتقليل من حجم المساحات المستخدمة وضمان صحة التربة والتنوع البيولوجي، وذلك بفضل الزراعة العضوية. من جهة أخرى، تسمح الإدارة الدائرية للمياه في استصلاح الأنظمة الحيوية في المناطق الجافة أو المتأثرة بالتغيرات المناخية، كما تسمح الوسائل الدائرية في الإنتاج من التقليل في التغيير المستمر للأراضي عند استخدامها.

نلاحظ من خلال العرض السابق أن أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد الدائري مترابطة ومتداخلة ومتشابكة، وهذا ما نبينه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): تداخل وتشابك وترابط أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد الدائري

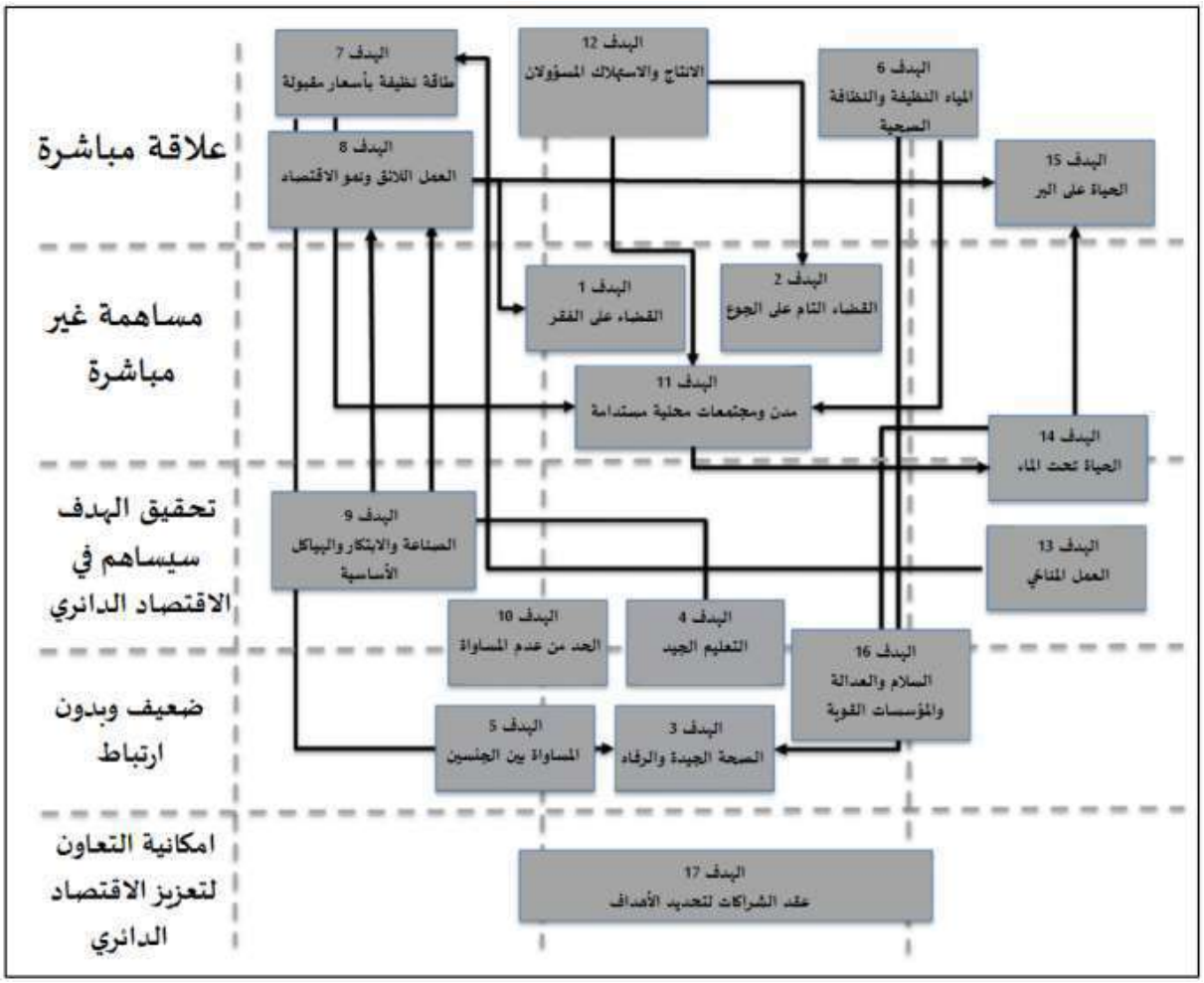

Source: : Patrick Schroeder et autres, The Relevance of Circular Economy Practices to the Sustainable Development Goals, Journal of Industrial Ecology, Vol. 23 Issue1, 2019, USA, p. 77-95.

5. مفهوم الوقود الحيوي وأجياله

يعتبر الوقود الحيوي من أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، حيث يشير إلى أي نوع من الوقود المشتق من الكتلة الحيوية، (UNEP، 2008، صفحة 2)حيث يتم الحصول عليه من المحاصيل الزراعية، المخلفات الزراعية والنباتية والغابية، وكذا من الطحالب.

يضم الوقود الحيوي ثلاث أجيال، هي:

1.5. الوقود الحيوي من الجيل الأول

يعتمد في إنتاجه على المواد الأولية الزراعية كالذرة وقصب السكر والقمح والشعير وغيرها، ونظرا لاستخدام لمحاصيل زراعية فهو يتسبب في تحويل الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج محاصيل موجهة للغذاء إلى أراضي زراعية لمخصص لإنتاج محاصيل موجهة لصناعة الوقود الحيوي، مما يسبب في ارتفاع أسعار هذه المحاصيل.

2.5. الوقود الحيوي من الجيل الثاني

يعتمد في إنتاجه على المخلفات الزراعية والنباتية والغابية، كسيقان القمح والذرة ونشارة الخشب والتبن وغيرها. ستتركز دراستنا على هذا الجيل من الوقود الحيوي كونه محل اهتمام الاقتصاد الدائري.

3.5. الوقود الحيوي من الجيل الثالث

يعتمد في إنتاجه على الطحالب الدقيقة من خلال زراعتها في أحواض مغلقة (photobioréacteurs) أو مفتوحة (raceways)، ثم تكرير الزيوت الناتجة عنها لتحويلها إلى وقود حيوي.

6. تحويل النفايات الزراعية إلى وقود حيوي من الجيل الثاني

يعتبر أنموذج أعمال التوريدات الدائرية وثيق الصلة بشكل خاص بالمؤسسات التي تستخدم السلع النادرة، حيث يتم استخدام مدخلات متجددة قابلة للتحلل ولإعادة التدوير لتحل محل الموارد النادرة. وبهدف التبسيط والتصنيف، سنأخذ في دراستنا مثال تحويل النفايات الزراعية إلى وقود حيوي من الجيل الثاني، وهي العملية التي تجرى بطريقة من الطرق الثلاث المبينة في الشكل أدناه، وهي:

- ☑ تحويل النفايات الزراعية إلى وقود حيوي صلب؛
- ☑ تحويل النفايات الزراعية إلى وقود حيوي سائل؛
- ☑ تحويل النفايات الزراعية إلى وقود حيوي غازي.

الشكل رقم (2): تحويل النفايات الزراعية إلى وقود حيوي

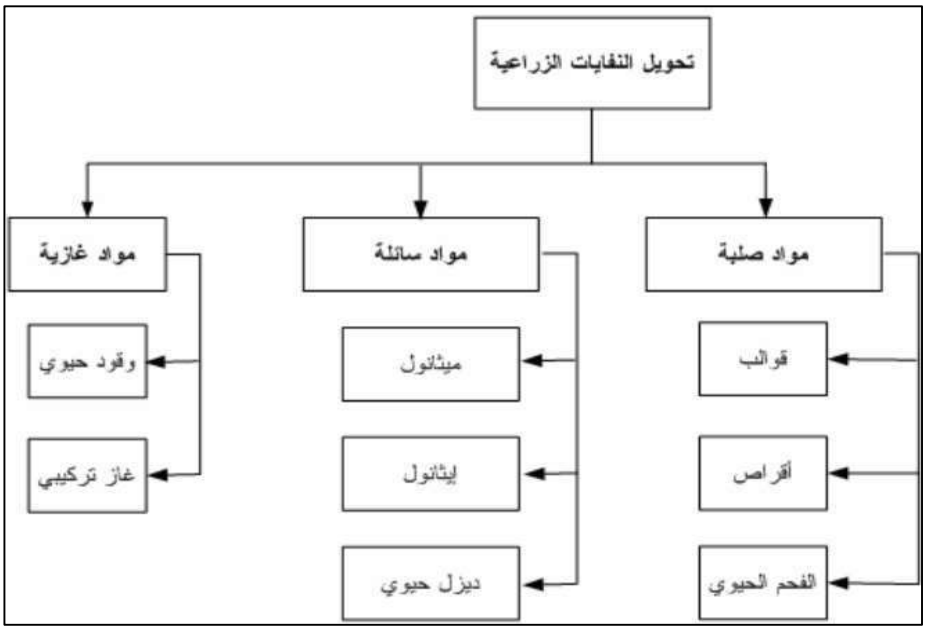

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً (تقييم إمكانية تطوير الجيل الثاني من الوقود الحيوي في منطقة الإسكوا)، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص 06.

1.6. حالة الوقود الحيوي الصلب من الجيل الثاني

وجود حد أدنى من المعالجة ضروري لعملية تحويل النفايات الزراعية إلى وقود حيوي صلب.

فإذا كان من الشـائع معالجة النفايات الزراعية وتحويلها إلى قوالب من أجل اسـتخدام المنتج النهائي في المواقد، فإن تحويل هذه النفايات إلى أقراص نوعا آخر أقل انتشـارا من أنواع معالجة النفايات بغرض تحويلها إلى منتج نهائي يمكن اسـتعماله صـناعياً. في حين يمثل الشـكل الثالث من الوقود الصـلب النوع الأكثر اسـتخداما في العديد من الدول وعلى رأسـها الصـين التي تسـتعمله بكثافة، حيث يتمثل أسـاسـا في الفحم الحيوي المعروف أكثر بالفحم النباتي، والذي بفضـل رطوبة النفايات الزراعية المكونة له هو قابل للاحتراق، أخف في الوزن وأكثر نظافة.

2.6. حالة الوقود الحيوي السائل من الجيل الثاني

هو الوقود الحيوي الوحيد المنتج على نطاق صناعي واسع بفضل النفايات الزراعية، وتتمثل النفيات الزراعية المستخدمة في إنتاجه في مجمل الأجزاء النباتية التي تم تركها على الأرض بعد عملية الحصـاد، حيث نجد ضـمن المحاصـيل الكبرى الأكثر استعمالا في إنتاج الوقود الحيوي السائل قش القمح والشعير وحطب الذرة والبقايا الجافة.

وكون الوقود الحيوي السائل المستخرج من النفايات الزراعية منتج على نطاق صناعي واسع، فإن تحويل الأجزاء النباتية التي تعتبر مخلفات إلى وقود حيوي سـائل يتطلب قدراً أكبر العمال والطاقة، رفع مسـتوى الاسـتثمارات في المصـانع وسـياسـة دعم حكومية لتوفير أسواق للوقود الحيوي السائل وجعله أكثر تنافسية لمواجهة الوقود ذات الأصل الأحفوري.

3.6. حالة الوقود الحيوي الغازي من الجيل الثاني

يسـتعمل هذا النوع من الوقود الحيوي لعدة أغراض أهما التدفئة وتوليد الكهرباء، حيث يتطلب الحصـول عليه مسـتوى معين من التجهيز يسمح بالتحليل اللاهوائي الذي يولد غاز مركب يحول إلى وقود حيوي غازي من الانحلال الحراري.

7. إيجابيات إعادة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج وقود حيوي

نظرا لوجود كميات كبيرة من المادة اللجنوسـليولوزية (matière lignocellulosique) في مختلف المخلفات، سـواء كانت مخلفات المحاصيل الزراعية، أو مخلفات نباتية مثل الشجيرات والأعشاب الطويلة والقصيرة ونباتات المستنقعات، أو مخلفات الأخشـاب في صـناعة النجارة، فإن ذلك يجعلها محل اهتمام في إطار تطبيق مبادئ الاقتصـاد الدائري كونها مصـدرا مهما لإنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني خاصـة وأن اسـتعمال المواد الأولية الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الأول يعني اسـتخدام جزء واحد فقط من هذه المواد الأولية وإهمال باقي الأجزاء التي تحتوي على طاقة مختزنة. ولذلك يتم إنتاج الجيل الثاني من الوقود الحيوي في إطار الاقتصـاد الدائري من خلال اسـتعمال المخلفات الزراعية والنباتية والخشـبية التي تحتوي على مادة السـيليلوز واللجنين بما يزيد من إنتاجية الأرض من ويقلل من تنافس الوقود مع الغذاء والمياه كونه يترك المحصـول الغذائي للإنسان مع استغلال مختلف المخلفات في إنتاج هذا الجيل من الوقود الحيوي.

وبالنظر إلى أن الكتلة الحيوية اللجنوسـليولوزية هي أكثر المواد البيولوجية توافرا على سـطح الأرض، فإن تطوير جيل ثان من الوقود الحيوي القائم على هذه الكتلة الحيوية اللجنوسليولوزية سيؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم وتنوع المواد الوسيطة والمخلفات

التي يمكن استخدامها في الإنتاج كالمخلفات الزراعة والغابية (القش، العيدان، الأوراق) والمخلفات الناجمة عن مختلف عمليات التصنيع (نشارة الخشب، قشور الجوزيات، تفل قصب السكر)، إضافة إلى الأجزاء العضوية من نفايات المنزلية في المدن.

كما يمكن أن يتيح الاقتصاد الدائري المطبق في إنتاج الجيل الثاني من الوقود الحيوي عدة مزايا من حيث الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بسبب انخفاض هائل في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري طيلة دورة هذا النوع من الوقود مقارنة بالوقود النفطي. (FAO، 2008، الصفحات 18-19)

ومن وجهة النظر المستدامة فإن استخدام مادة اللجنوسليولوزية له عدة مزايا: (نادر، 2013، الصفحات 97-98)

- ☑ تدوير المخلفات الزراعية للإنتاج هذا النوع من الوقود يمكن أن يحل محل الوقود البترولي وغيره من الوقود دون المنافسة مع الغذاء؛
- ☑ استخدام المخلفات الزراعية قد تلغي الحاجة إلى المزيد من المساحات الزراعية ومياه الري أو على الأقل تحد منها للتوسع في زراعة محاصيل إنتاج الوقود الحيوي؛
- ☑ إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني لن يحتاج إلى التوسع في إزالة المزيد من مساحات الغابات القائمة حاليا لإحلالها بمحاصيل الوقود الحيوي، حيث سيتم الاستفادة من مخلفات هذه الغابات والفروع والأوراق المتساقطة وغيرها في إنتاج هذا الوقود بما سيبقي على مساحة الغابات القائمة واستمرار عملها كرئة للأرض؛
- ☑ يمكَّن إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني من استغلال الشجيرات الخشبية والنباتات العشبية مثل أشجار الجاتورفا والبونجاميا، وهي نباتات سريعة النمو ولا تحتاج إلى مياه عذبة أو أراضي خصبة ولكن يمكنها النمو على مياه مخلفات الصرف الصحي وعلى الأراضي القاحلة والساحلية المجاورة للمياه المالحة بما يزيد من الاستفادة من مساحات جديدة من الأراضي الزراعية المهملة ومن المياه الهامشية.

8. خاتمة

في ظل تصاعد الحاجة إلى توفير الغذاء، وانتهاج سياسات زراعية تقوم على الإنتاج الزراعي المكثف، عرف حجم المخلفات الزراعية ارتفاعا كبيرا وباتت المخاطر على البشرية أمرا يدعوا للقلق، مما أسفر عن ظهور نموذج حلقي في إطار اقتصاد دائري جديد يهدف لاتباع ممارسات أكثر مسؤولية واستدامة للحد من هدر الموارد الطبيعية من جهة، ولإعادة تدوير المخلفات الزراعية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى، ولاسيما الهدف الرامي لتطوير وقود جديد مستدام لا يعتمد على الطاقة الأحفورية المحدودة، بل على المخلفات الزراعية. ومن هنا هدفت دراستنا إلى تسليط الضوء على إعادة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني في ظل الاقتصاد الدائري، حيث توصلت إلى أن الاقتصاد الدائري يربط بين قطاعي الطاقة والزراعة وحتى قطاع النقل من خلال قيامه بتثمين المخلفات الزراعية بإعادة تدويرها في حلقة تسمح بإنتاج الوقود الحيوي المستدام من الجيل الثاني.

الاقتراحات

- ☑ ضرورة وضع سياسة دعم حكومية للوقود الحيوي المستدام من الجيل الثاني المصنع من المخلفات الزراعية، وتعيد النظر في طريقة تعامل قطاعي الطاقة والنقل مع الموارد الطبيعية؛

- ☑ تدوير المخلفات الزراعية للاستعمالات الطاقية، لا سيما في إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني؛
- ☑ معرفة الأساليب والتقنيات الحديثة المستخدمة لتدوير المخلفات الزراعية من أجل إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني، علاوة على آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ☑ اتباع ممارسات لإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية واعتماد نماذج لاستخدامها وتثمين مخلفاتها تكون أكثر فعالية واستدامة؛
- ☑ تعزيز إنشاء نظم غذائية تجارية مستدامة تعمل على تدوير مخلفاتها من المواد الأولية الزراعية بما يسمح بتلبية احتياجات غذائية إضافية والاستجابة للطلب المتزايد على الوقود في السوق.

9. المراجع

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

1. أحمد الكواز، الاقتصاد الدائري: المفهوم، وبعض التطبيقات والمقترحات، مع إشارة لتجربة عربية، المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة"، 2019، لبنان، ص 28.
2. عبد الله الردادي، تحديات الاقتصاد الدائري، جريدة الشرق الأوسط، المملكة المتحدة، 2020.
3. نادر نور الدين محمد، الوقود الحيوي وأجياله الجديدة، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2013، ص ص 97-98.

التقارير:

4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً (تقييم إمكانية تطوير الجيل الثاني من الوقود الحيوي في منطقة الإسكوا)، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص 05.
5. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، التأثيرات المحتملة للوقود الحيوي على التنوع البيولوجي، كينيا، 2008، ص 02.

. ثانيا- المراجع الاجنبية :

Articles:

1. Patrick Schroeder, Kartika Anggraeni, Uwe Weber, The Relevance of Circular Economy Practices to the Sustainable Development Goals, Journal of Industrial Ecology, Vol. 23 Issue1, 2019, USA, p. 77-95.

Rapports:

2. FAO, L'état de l'insécurité alimentaire dans le monde, Italie, 2008, pp 19-18..

ثالثا: المو اقع الالكترونية:

1. https://www.almrsal.com/post/904060# مبادئ_الاقتصاد_الدائري Consulté le : 16/02/2021

مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في إطار المؤسسات الناشئة

Future of sustainable development in Algeria within the framework of emerging entreprises.

د/ فايزة قاصدي ، مخبر تشريعات النظام البيئي، جامعة تيارت،faiza.kasdi@univ-tiaret.dz

د/ بن بعلاش خاليدة ، مخبر الدراسات القانونية، جامعة تيارت ، khalida.benbaalach@univ-tiaret.dz

ملخص:

أضحت الدولة الجزائرية مطالبة بالتأسيس لاقتصاد وطني من نوع آخر، بعيد عن الريع البترولي، يعتمد أساسا على المؤسسات الناشئة باعتبارها منبع للحلول الذكية و المبتكرة لفائدة مبادرات الشباب المقاول، خريجي الجامعات و حاملي المشاريع، وكل المهتمين بمجال ريادة الأعمال، ولكونها قاطرة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة.

حيث أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسات الناشئة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية من جهة والمتطلبات البيئية و الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها و ضمان بقاءها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، المؤسسات المستدامة، التنمية المستدامة، الجزائر، أفاق، آليات الدعم، تصنيفات JEL.

Abstract:

The Algerian state has become obliged to set up a national economy of a different type, far from oil rents, which mainly depends on emerging institutions as a source of intelligent and innovative solutions for the benefit of the initiatives of young entrepreneurs, university graduates and carriers. projects, and all those interested in the field of entrepreneurship and a real locomotive to achieve sustainable development.

As the concept of sustainable development entered the world of emerging institutions, which became obliged to reconcile their economic objectives with environmental and social requirements as a condition for achieving their growth and ensuring their survival.

Keywords: Emerging institutions, sustainable institutions, sustainable development, Algeria, perspectives, support mechanisms.

JEL Classification Codes:

1. مقدمة:

أضحت المؤسسات الناشئة قاطرة أمامية لقطاع المؤسسات المستدامة في الجزائر، خاصة بعد استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول، مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة سنة 2020، وذلك بعدما تأكد أن المؤسسة الناشئة هي أكثر المؤسسات قابلية للتكيف مع الوضع الحالي (ما بعد فيروس كورونا)، حيث أظهرت الأزمة الحاجة الماسة إلى أعمال مبدعة وسريعة التكيّف مع التغيرات السريعة التي تشهدها الأسواق، مع تميز هذا النوع من المؤسسات بالقدرة الاستيعابية الكبيرة لليد العاملة، وفتح المجال واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل، إلى جانب دورها التنموي في مختلف المجالات.

بالتالي تظهر أهمية هذه الدراسة من ناحيتين، الأولى في كونها تتعرض لموضوع المؤسسات الناشئة وسبل دعمها وترقية بيئتها في الجزائر، خاصة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها من جهة، والثانية بالنظر للدور البارز الذي أصبحت تجسده المؤسسات الناشئة كمؤسسات مستدامة في تحقيق التنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، ولما لا حتى البيئي.

ومن هنا تتحدد الإشكالية حول: ما مدى فعالية المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة يتم الاعتماد على المنهج التحليلي، لتحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، إلى جانب تحليل الإستراتيجية الوطنية المتبعة في دعم وتطوير مثل هذا النوع من المؤسسات بغية تحديد مدى نجاعتها.

ويتم تقسيم الدراسة إلى محورين، يعالج أولهما الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة والثاني دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة.

1- الإطار المفاهيمي والقانوني للمؤسسات الناشئة :

1-1- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة:

1-1-1- تعريف المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم الكيانات الحديثة التي تضم مجموعة من الموارد المالية والمادية والبشرية، تهدف إلى تحقيق ربح من خلال البحث عن حلول للمشاكل المستعصية أو ترقية الحلول بطرق تتميز بالإبداع والابتكار (بو الريحان، 2021، صفحة 329).

والمؤسسة الناشئة أو startup هو مصطلح يُستخدم لتحديد المؤسسات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة. وعموما فإن إن الشركة الناشئة هي شركة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتَج أو خدمة لإطلاقها في السوق. بحسب طبيعتها، وتميل الشركات الناشئة التقليدية إلي التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد أقاربهم. تقوم الشركة الناشئة Startupعلى أعمال تجارية قابلة للنمو، وتنمو بطريقة سريعة جداً وفعالة بالمقارنة مع شركة تقليدية صغيرة أو متوسطة الحجم (دينـاوي، 2020، صفحة 328).

كما تعرف المؤسسة الناشئة حسب الموقع Investopedia :على أنها" مؤسسة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق." بحكم طبيعتها، تميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع

بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد أقاربهم. و تقوم المؤسسة الناشئة على أعمال تجارية قابلة للنمو، وتنمو بطريقة سريعة جد وفعالة بالمقارنة مع مؤسسة تقليدية صغيرة أو متوسطة الحجم التي تحتاج إلى استثمار مبالغ معينة من المال للدخول إلى السوق، وتتطلب بعض الوقت لتظهر عائداتها (بلعة، 2021، صفحة 277).

و حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير الآتية:

- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات،
- يجب أن يتعمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة،
- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية ،
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة
- يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية،
- يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

1-1-2- خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بجملة من الخصائص الفريدة والتي تميزها عن باقي المؤسسات أو الشركات، نورد أهمها فيما يلي: (برنان، 2020، صفحة 133)

- مؤسسات حديثة العهد؛

-شركات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة؛

-شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد؛

-شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها؛

-شركات تتطلب تكاليف منخفضة، فهي تتطلب تكاليف صغيرة مقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء.

1-1-3- دورة حياة المؤسسة الناشئة:

تتمتع الشركة بدورة حياة على غرار أي شخص معنوي أخر، ففي المؤسسات الناشئة تبدأ دورة الحياة منذ تأسيس الشركة وتكتمل بالنمو والازدهار أو بالتراجع، بحيث لن تتمكن من التحول حتى لإحدى الشركات المتوسطة. ويمكن القول أن المؤسسات الناشئة تمر بخمس مراحل (دباح، 2021، صفحة 312):

- مرحلة ما قبل انطلاق المؤسسة الناشئة من خلال طرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة حيث يتم في هذه المرحلة التعمق في البحث، دراسة الفكرة والبحث عن ممول.
- مرحلة انطلاق المؤسسة الناشئة من خلال طرح الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، وقد يكون التمويل هنا من طرف العائلة،الأصدقاء أو المقامرون، حيث تكون درجة المخاطرة عالية.

- مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو أين يكون المنتج قد بلغ الذروة، وهنا يمكن أن يكون هناك ضغط سلبي من خلال العديد من العوائق التي تؤدي إلى تراجع المنحنى.
- مرحلة الانزلاق في الوادي، حيث رغم استمرار الممولين المغامرين بتمويل المشروع إلا أنه يواصل التراجع إلى وادي الموت وهو ما يعني خروج المشروع من السوق إذا لم يتم التدارك.
- مرحلة تسلق المنحدر من خلال العمل على تعديل المنتج عن طريق إصدارات جديدة محسنة، وهكذا تبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الجيل الثاني من المنتج.
- مرحلة النمو المرتفع تكون بتطوير المنتج بشكل نهائي والدفع به في سوق ملائمة، مما يؤدي إلى ارتفاع المنحنى بشكل مستمر وتبدأ المؤسسة الناشئة بتحقيق أرباح ضخمة.

1-2- الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر:

يمكن تلخيص الإطار القانوني، التشريعي والتنظيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر في:

- صدور القانون رقم 17-**02** المؤرخ في 10جانفي 2017 المتعلق بالقانوني التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تضمنه نص المادة 12: (...وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة) عند تعرضها لآليات تمويل المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى.

- المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، التي استحدث للمؤسسات الناشئة حساب تخصيص خاص في الخزينة رقمه 150-302 بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Startup من أجل المساهمة في ترقية وتطوير بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار، بغية استقطاب الكفاءات والحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج، والتحري عن المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني خدمة للتنمية (لمين، 2020، صفحة 04). كما تم توسيع مجالات تدخل صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة بموجب المادة 68 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 المؤرخ في 04 يونيو 2020 (التي عدلت المادة 131 السابقة لتحرر كما يأتي: ينشأ حساب تخصيص خاص رقمه 150-302 وعنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة Start-up ويقيد في هذا الحساب: ...).

- المادة 86 من القانون رقم 20-16 المتضمن قانون المالية لسنة 2021،المؤرخ في 31 ديسمبر 2020 التي أكدت على عدة إجراءات تحفيزية وإعفاءات جبائية وشبه جبائية، تصل إلى 5 سنوات من الاستفادة من صفة "مؤسسة ناشئة"، بهدف مساعدة هذه المؤسسات على التطور وخلق الثروة وفتح مناصب الشغل. بعدما كانت المادة 69 من قانون المالية لسنة 2020 تعفي الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعاملات التجارية . كما جاء فيه، أن كافة المؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة ستعفى من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الاجتماعي أو الضريبة على الأرباح للشركات لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على علامة ناشئة مع إمكانية تمديد تلك الإجراءات سنة واحدة إضافية في حالة التجديد.

- حسب قانون المالية لسنة 2021 فإن المؤسسات ذاتها ستعفى من الرسم على القيمة المضافة وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5 بالمائة، كافة التجهيزات التي تقتنيها هذه المؤسسات الحاملة لعلامة ناشئة وتدخل مباشرة في انجاز مشاريعها الاستثمارية.

- ترقية نظام الحاضنات لمرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة. بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها.
- مؤخرا صدر المرسوم التنفيذي رقم 21-170 المؤرخ في 28 أفريل 2021 يحدد شروط وكيفيات الحصول على المزايا الجبائية الممنوحة للمؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة أو علامة حاضنة ،

2- دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة :

2-1- مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها و مكوناتها

1.1.2-مفهوم التنمية المستدامة

إنّ مفهوم التنمية المستدامة وليد نقاش فقهي ونظري، تبلور بشكل واضح في العصر الحديث حول كيفية حماية البيئة في إطار نموذج للنمو الاقتصادي، يراعي حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، لقي صداه في أنظمة قانونية لها ارتباط بشكل أو آخر بالتنمية [1].

وعليه سنركّز في هذا الفرع على دراسة التأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة(أ)، أبعادها و أهدافها(ب)، مكوّنات وأنماط الاستدامة(ج).

أ/-التأصيل النظري لمفهوم التنمية المستدامة

سنخصّص هذا الجزء من الدراسة لإيجاد تعريف شامل ومستوف للتنمية المستدامة، وهذا بعد التعرّف على مراحل تطوّر هذا المفهوم.

أولا/-تطوّر مفهوم التنمية المستدامة

الجدير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم"**التنمية المستدامة**"في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، كان المفهوم السائد هو"**التنمية**" بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروّج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكّد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من

[1] علال عبد اللطيف، **تأثر الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (1)، 2010-2011، ص 9.

فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلّفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثمّ طَرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلّف، وتلحق بالدول المتقدّمة[2].

ولقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أوّل مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير "**مستقبلنا المشترك**" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكّلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة"**برونتلاند**"رئيسة وزراء النرويج، وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النموّ الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي[3].

حيث شدّد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) لعام 1987المذكور أعلاه على أهمية العلاقة بين البيئة والتنمية، فقد أكّدت خاتمة هذا التقرير على الحاجة إلى نهج متكامل في السياسات التنموية ومشاريعها، وصبغها بطابع بيئي، مماّ سيفضي إلى تنمية اقتصادية مستدامة في الدول النامية، والمتقدّمة على حد سواء[4].

حيث بيّنت هذه اللجنة أن البيئة (**والتي تمثّل المكان الذي نعيش فيه**)، والتنمية (**التي نعمل من خلالها على تحسين نظم الحياة، ورفع المستوى المعيشي للفرد**)، كلاهما مفهومان متلازمان يتعذّر فصلهما، ولا يمكن أن يتمّ الانسجام بينهما إلا بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة، والتي تعني "**تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الموارد البيئية على تلبية احتياجات المستقبل**"[5].

1/- تعريف التنمية المستدامة

---

[2] بوشنوب محمد، **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002، ص13.

[3] عامر الطراف، حياة حسين، **المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة ولتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012، ص92.

[4] خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة، المبادئ والتنفيذ، من مؤتمر ريودي جانيرو1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة والكفاية الاستخدامية للموارد المتاحة، المنظم من قبل: جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 ابريل 2008، ص03.

[5] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص461.

بالرغم من أن جذور مفهوم التنمية المستدامة يمتدّ إلى ما قبل صدور تقرير **"برونتلاند"** بكثير كما سبق الذكر، إلا أن ذلك التقرير هو الذي أكسب المفهوم شعبية وثقة بما يجعل صدوره بمثابة الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة[6].

وعليه نتطرّق للتعريف اللغوي والاصطلاحي والتشريعي للتنمية المستدامة، ثم نفصّل بعد ذلك في أهدافها وأبعادها.

أ/- بالرجوع إلى **المعنى اللغوي** الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتمّ فهم هذا المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) لمعان متعدّدة، منها: التأنّي في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه[7].

ولقد كان التزاوج بين التنمية و الاستدامة مصدر إلهام لمعدّي تقرير برونتلاند، الذين أطلقوا لأول مرّة مصطلح التنمية المقرونة بالدوام، بالتنمية الانجليزية Sustainable development.

وهناك من قال بالتنمية المستدامة وهناك من قال بالتنمية المستديمة، ولذلك وجب علينا توضيح ما يلي:[8]

التنمية المستدامة: قد جاءت بصيغة اسم المفعول حيث يدلّ على الفعل، ومن وقع عليه الفعل، وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجعة إلى ظروف خارجية وقوى غريبة، متمثّلة في الجهود الإنسانية المعبّرة عن المشاركة الشعبية[9].

---

[6] ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة**، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2015، ص 10.

[7] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، سنة 2010، ص23.

[8] ديب كمال، المرجع السابق، ص24.

[9] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، المرجع السابق، ص23.

أما **التنمية المستديمة:** فقد جاءت بصيغة اسم الفاعل الذي يدلّ على الفعل، وفاعل الفعل، وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجعة إلى **قوى دفع ذاتي** نابعة عن التنمية ذاتها، أي أنها التنمية المستمرة والمتواصلة بشكل تلقائي غير متكلّف.[10]

وعلى كلّ حال فإنّه ورغم الاختلاف في التسميتين إلا أنهما ترجمتان لمصطلح واحد يعبّر عن ظاهرة أو عملية واحدة هي: ديمومة عملية التنمية عبر الزمن واستمرارها من جيل إلى آخر.

كما أنّ مصطلح الاستدامة يعود في الأصل إلى العلم الإيكولوجي، حيث استخدم للتعبير عن تشكيل وتطوّر النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغييرات هيكلية تؤدّي إلى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض.

ب/- وقد صنّفت التعاريف التي قيلت بشأن التنمية المستدامة **بالمعنى الاصطلاحي** إلى صنفين، هما:

-الصنف الأوّل: تعاريف مختصرة:

سُمّيت هذه التعاريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها[11]:

* التنمية المستدامة هي التنمية المتجدّدة والقابلة للاستمرار.

* التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

* التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

[10] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، المرجع نفسه، ص25.

[11] **التنمية المستدامة –الموسوعة العالمية ويكيبديا**، مقال متواجد على الرابط الإلكتروني التالي:https://arz.wikipedia.org/wiki .

-الصنف الثاني: تعاريف أكثر شمولاً، ومنها:

* التنمية التي تُلبّي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، **وتركّز على النموّ الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية**[12]، علما أن التنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام، وإنما هي عملية تغيير لاستغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات في اتّجاه التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسّسي الذي يتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات المتاحة.[13]

*فالتنمية المستدامة إذن هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.[14]

*وهي في معناها العام أيضا لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجدّدها الطبيعية، وبالذات في حالة الموارد غير المتجدِّدة، أما بالنسبة للموارد المتجدِّدة، فإنه يجب ترشيد استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن دلائل لهذه الموارد لتُستخدم رديفا لها، لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين، فإنه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها و تمثيلها، على اعتبار أنّ مستقبل السكان وأمنهم في أيّ منطقة في العالم مرهون بمدى صحّة البيئة التي يعيشون فيها.[15]

***وتعرّفها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (الذي تمّ تبنّيها في عام1989) كما يأتي:**"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسَّسي بطريقة تضمن

[12] Jack Waller, **la gouvernance au service du développement durable,** problème économiques N° 276 ،juin 2002 ،p12.

[13] عامر الطراف، حياة حسين، المرجع السابق، ص92.

[14] ايزابيل بياجوتي وآخرون، **العولمة والتنمية المستدامة –اي هيئات للضبط–**، ترجمة محمد غانم وآخرون، المركز الوطني للبحوث الإنتربولوجية والاجتماعية، وهران، الجزائر، 2009، ص02.

[15] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، المرجع السابق، ص26.

تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إنّ تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضرّ بالبيئة، وتتّسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

* **ويُعرّفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة:"** تحسين نوعية الحياة بينما يتمّ العيش في حدود الطّاقة الاستيعابية لدعم النظم الإيكولوجية"[16].

***كما يعرّفها** تقرير **برونتلاند** على أنها:"**التنمية التي تلبّي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم**"[17]، ويعتبر هذا التقرير ثمرة ثلاث سنوات من البحث والعمل الدؤوب للجنة العالمية للبيئة والتنمية والمتكوّنة من 20 شخصية سياسية عالمية، ومن خبراء البيئة والتنمية الممثّلين لحكومات مختلفة، إذ نُشر في أكثر من 20 لغة، ويحتوي على ستة تعاريف(06) مختلفة لمفهوم التنمية المستدامة، إلاّ أنّ التعريف المذكور أعلاه يلتفّ حوله أغلب المفكّرين[18].

وهو نفس التعريف الذي اعتمدته بشكل رسمي قمّة الأرض سنة 1992 عند إصدارها لخطة عمل شاملة سُمّيت أجندة 21. كما اعتمدته المنظمة العالمية للتجارة في مقدمة بيانها التأسيسي، وعليه أهم النقاط التي يمكن استنتاجها من التعريف السالف الذكر والتي يمكن التركيز عليها:

***التنمية**: بمفهومها العام الرامية لتحسين ظروف عيش العنصر البشري في محيط سليم وآمن وترقيته إلى ما هو أحسن تدريجيا، وهي في أصلها ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تقابل احتياجات أفراد المجتمع.

***الديمومة**: إدراج عامل الزمن في تعريف التنمية، والتي تعدّت مرحلة الحالة الثابتة إلى المرحلة الحركية الدائمة نحو المستقبل.

---

[16] Frances Harris, John Wiley and Sons-Lts**, Global environmental issues**, England, 2004, p 268.

[17] "Un développement qui répond aux besoins du presents sans compromettre la capacité des generations futures de répondre aux leurs".

[18] ديب كمال، المرجع السابق، ص29.

***العدالة**: حقّ استغلال الموارد من طرف الأجيال الحالية دون إغفال حق الأجيال القادمة، وهذا ما يكرّس مبدأ مهمّا في توزيع الموارد.

***الدعائم**: والمتمثلة في الجانب الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ.

يتّضح للباحثة من خلال التعاريف السابقة الذكر أن التنمية المستدامة في الواقع هي "**مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسّسية والبيئية للمجتمع**"، وهي بذلك تشاطر **الدكتور خالد مصطفى قاسم**[19] في رأيه من حيث أن التنمية المستدامة تُمكّنُ المجتمع وأفراده ومؤسّساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوّع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية، والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي، حتى لا يقع الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة.

كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلّب عليه مع عدم التخلّي عن حاجات التنمية الاقتصادية، وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ج/-التعريف التشريعي: يعتبر مبدأ التنمية المستدامة الخطّ التوجيهي لباقي مبادئ قانون البيئة، وذلك بحكم المكانة القانونية الفريدة التي يتميّز بها[20]، إذ يمكن استنتاج هذه المكانة من خلال الاعتراف العالمي الصريح لمبدأ التنمية المستدامة في إعلان ريو لسنة 1992، ، حيث أعطى تعريفا أوسع وأشمل للتنمية المستدامة بإدخال العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب، ومكافحة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحقوق المرأة.....حتى ظنّ البعض أنه ابتعد عن موضوع البيئة، متجاوزا بذلك التعريف الأول لتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) لعام 1987المذكور أعلاه.

[19] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008. ، ص19.

[20] Gregory KALFLECHE ،**Des marches publics à la commande publique: L'évolution du droit des marchés publics**, Thése pour l'obtention du grade de docteur ،léuniversité Panthéon Assas (PARIS II) ،présenté et soutenue le :14/12/2004 ،p609.

أمّا بالنسبة **للتشريع الأوروبي** فقد أعطى لهذا المبدأ أهمية خاصة وهذا ما دلّت عليه اللوائح التفسيرية للجنة الأوروبية خاصّة التعليمات المطبّقة في مجال الصفقات العمومية، وإمكانية دمج الاعتبارات البيئية في الصفقات المعنية. أمّا **المشرّع الفرنسي** فقد أكّد على **المكانة المهمّة** لمبدأ التنمية المستدامة عن غيره من مبادئ قانون البيئة من خلال التنصيص عليه ضمن المادة 06 من الميثاق الخاص بالبيئة رقم **2005-205**[21]، وكذلك ما جاء في نص المادة1-110 .L، point II من قانون البيئة الفرنسي والتي تؤكّد على أنّ جميع النشاطات المتعلِّقة بحماية البيئة لابدّ أن تساهم في الوصول للتنمية المستدامة[22]، ولإظهار مكانة هذا المبدأ نسجّل التعديل الحاصل في سنة 2002 في الوزارة المكلَّفة بالبيئة حيث أصبحت تُسمّى **وزارة البيئة والتنمية المستدامة.**

وبالرجوع إلى **المشرّع الجزائري** نستطيع القول إنّه خطا خطوة إلى الأمام بالاعتراف الصريح بحقّ المواطن في العيش في بيئة سليمة تكفل له الحياة الكريمة، وكذا بمفهوم التنمية المستدامة كما سبق وأن تمّ ذكره من خلال ديباجة دستور 2020 [23]، والتي اعتبرها المشرّع الدستوري جزءا لا يتجزّأ من الدستور حيث أكّدت على أنه: **" إنّ الشعب الجزائري متمسك بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتاعية و القضاء على أوجه التفاوت الجهوي، و يعمل على بناء اقتصاد منتج و تنافسي في إطار التنمية المستدامة "**، **كما** تعزّز مفهوم التنمية المستدامة في نص المادة 21 من الدستور الجديد بنصها **"تسهر الدولة على:**

- ***حماية الأراضي الفلاحية،***
- ***ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص و تحقيق رفاهم،***
- ***ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية،***
- ***الاستعمال العقلاني للمياه و الطاقات الأحفورية و الموارد الطلبيعية الأخرى،***

[21] تنص المادة 06 من القانون الدستوري رقم 2005-205 المؤرخ في 2005/03/01 والمتعلق ب ميثاق البيئة على أنه:" يجب على المؤسسات العمومية ترقية التنمية المستدامة، ومن أجل هذا، فإنها توفق بين حماية البيئة وإصلاحها، التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي".

[22] L. 110-1 ،point II ،du Code de l'environnement qui précise que toutes les actions préservant et mettant en valeur l'environnement *« […] concourent à l'objectif de développement durable »*.

[23] راجع المرسوم الرئاسي رقم 442/20 و الصادر بتاريخ:2020/12/30 و المتضمن التعديل الدستوري الجديد، الجريدة الرسمية العدد82

- ***حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين".***

أما تعريف التنمية المستدامة الوارد في **المادة 03 من القانون رقم 03- 10 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**[24] فقد جاء مطابقا للتعريف الذي تضمّنه تقرير **"برونتلاند"**، وكيّفها المشرّع بأنها مفهوم يقضي التوفيق بين تنمية اقتصادية واجتماعية مع إدراج البعد البيئي في إطار يضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلة هذا من جهة، كما اعتبرها من جهة أخرى، هدفا تسعى إلى تحقيقه أحكام قانون البيئة حسب نص المادة 02 من القانون نفسه.

وخلاصة القول: مهما كان التعريف الوارد بشأن مفهوم التنمية المستدامة، فقد أصبح هذا المصطلح واسع التداول لاسيما من قبل الحكومات والدول والمنظمات الدولية، بل تمّ الإقبال عليه حتى من قبل المواطن البسيط، ولهذا ترى الباحثتان أن التنمية المستدامة هي عملية شاملة ذات أبعاد اجتماعية، ثقافية، سياسية، اقتصادية... الغاية منها تنمية البشر، باستثمار قدراتهم وتوزيع ثمار هذا النموّ توزيعا عادلا عن طريقهم بهدف إعطاء فرصة لكل شخص من أجل الاندماج والمشاركة.

البند الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي بتحقيق أقصى قدر من النموّ في كل نظام، وعدم التأثير على الأنظمة الأخرى تأثيراً سلبيا، إذ لا يتمّ تطوير نظام على حساب نظام، من هذا المنطلق تتطلّب التنمية المستدامة تغييراً جوهرياً في السياسات والممارسات التي تمسّ البيئة، ويظهر ذلك جليّاً من خلال الأبعاد المتعدّدة المتداخلة والمتفاعلة للتنمية والتي تتمثّل في :

أولا/- البعد الاجتماعي (إزالة الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي): لا يقلّ البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة أهمية عن البعد الاقتصادي، بل إنّ عدم إدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان في الواقع سببا في فشل كثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية، ومن ثمّ

[24]- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 حويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43.

فالدعوة لإعطاء الأولوية للإنسان في السياسات وفي برامج الاستثمار هو نداء واقعيّ، يعني ببساطة إدراك الأهمية الأساسية للقوى الاجتماعية ومؤسّساتها في التنمية المستدامة[25].

يقدّم البعد الاجتماعي مجموعة من التقنيات الاجتماعية الكفيلة باستشارة العمل الاجتماعي المنسّق وكبح السلوك الضار، وتعزيز الترابط وصيانة ترتيبات اجتماعية بديلة والمساعدة على تنمية رأس المال الاجتماعي[26].

وتقتضي التنمية المستدامة الأخذ بعين الاعتبار العلاقة المتبادلة للمجتمعات البشرية والمساواة في إتاحة الفرص وتوزيع الموارد الطبيعية بعدالة، بحيث تمكّنهم من عيش حياة عادية، بتلبية الحاجات الأساسية كالغذاء والصحّة والتعليم والسكن والشغل، وعليه يكون التطوّر الاجتماعي بتحقيق أقصى درجة من النموّ، وفعالية أنظمة الإدارة وتوزيع الثروات[27].

ثانيا/- البعد الاقتصادي (بناء اقتصاد منتج وتنافسي): كانت التنمية الاقتصادية منذ بداية السبعينات تتمّ على حساب الأهداف الاجتماعية والبيئية، فالدول الغربية لم تكترث بمعالجة ومواجهة مشاكلها البيئية، إلا بعد أن حقّقت أهدافها الاقتصادية الأساسية، حيث أصبحت الحكومات تعمل على البحث عن خيارات دائمة ومستمرّة لضمان الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتحقيق الرفاهية وأقصى ربح ممكن مع التمسّك بالزيادة التدريجية للتراث الاقتصادي والإيكولوجي والاجتماعي والثقافي،

[25] P. marcou, les critères environnementaux dans les marchés publics, mémoire master II, droit public économique, université Sorbonne, Paris, 2006- 2007, p12.

[26] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، المرجع السابق، ص49.

[27] مقدم وهيبة، **دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية**، ص18.مقال متواجد على الرابط الإلكترونالتالي:http://www.ao-academy.org/ar/2006/12/803.html : //www، تاريخ زيارة الموقع:2016/12/10.

وتحقيق العدالة ما بين الجيل الواحد، وما بين الأجيال، لاسيما مع زيادة الوعي العام، والمناقشات الدولية ذات الصلة بالقضايا البيئية [28].

وباعتبار أنّ تعريف التنمية المستدامة يتمثّل في أنها مجموع الشروط والوسائل القانونية التي تسمح بالحفاظ على النموّ وتحقيق ارتفاع مستوى المداخيل، والرفاهية الاقتصادية سواء بالنسبة للأجيال الحاضرة أو القادمة، فإنّ هذه التنمية تفرض على المجتمع طرقا للتنمية الاقتصادية القادرة بطريقة مستمرّة ودائمة على الرفع من الدخل الحقيقي، بدل السياسات ذات المدى القصير التي تؤدّي إلى الفقر على المدى الطويل[29].

فالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يعني الحفاظ على الرصيد العام للرأسمال الطبيعي والاصطناعي الضروريين لتحقيق الرفاهية، وضمان انتقال هذا الرصيد سليما إلى الأجيال المقبلة، ذلك أن اقتصاد البيئة يساهم في إدخال الاهتمامات البيئية والاجتماعية عند اتخاذ قرارات اقتصادية، فهو يمنح الحكومات أفضل وسيلة لدراسة التأثير البيئي والاجتماعي لاتّخاذ أفضل القرارات.

وبهذا الصدد نجد أن الاقتصاديين أدرجوا بصورة تقليدية بالاستناد على تحليل العلاقة بين التكلفة والمنفعة في المساعدة على تقرير إذا كان أيّ مشروع جديرا بالتنفيذ، فإنّ هذا الحلّ يجري تطويعه بصورة متزايدة لكي يمثّل على وجه أفضل الاهتمامات البيئية والاجتماعية على الرغم من وجود مشكلات معيّنة.

الهدف من البعد الاقتصادي إذن هو استخلاص الحدّ الأقصى من الرفاهية من مختلف الأنشطة الاقتصادية، مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية، أو زيادته على المدى الطويل لضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال وإيجاد طرق مواجهة الاحتياجات الأساسية، وحماية الفقراء وبهذا يتحقّق العدل فيما بين الجيل الواحد.

---

[28] BENJAMIN Bereuguer, **L'argument environnemental en droit du marché**, Thèse pour obtenir le grade de docteur, L'université de Montpelier, France; soutenu le : 11/09/2015 , p 27.

[29] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، المرجع السابق، ص45.

كما تتطلّب السياسات الاقتصادية المستدامة تحديد الرأسمال البشري وأصول الرأسمال الطبيعي، والرأسمال الاصطناعي، وإدخال التكاليف، بما فيها التكاليف الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالإنتاج، وتوفير الموارد الطبيعية. وهذا كلّه يتطلّب نظام حسابات يقوم على أساس مجموع التكاليف الداخلية والخارجية.

ثالثا/-البعد البيئي: يتعلّق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

1/- قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلّفات لا تتعدّى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

2/- قاعدة المدخلات: مصادر متجدّدة مثل التربة والمياه والهواء، ومصادر غير متجددة مثل المحروقات.

أي بمعنى الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم.

رابعا/-البعد التقني والإداري: هو البعد الذي يهتمّ بالتحوّل إلى تكنولوجيات أنظف، وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم قدرا قليلا من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حدّ أدنى من الغازات والملوّثات، واستخدام معايير معينة تؤدّي إلى الحدّ من تدفّق النفايات، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، حيث يتمّ مراعاة عدّة أمور أهمّها[30]:

1/-استخدام تكنولوجيا أفضل

2/-الحدّ من انبعاث الغازات

3/-استخدام قوانين البيئة للحدّ من التدهور البيئي.

4/-إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.

[30] مقدم وهيبة، المرجع السابق، ص10.

5/-الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

البند الثالث: مكوّنات و أنماط الاستدامة

إنّ الاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركّز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات التي تشمل الاقتصاد، واستخدام الطاقة، والعوامل البيئية، والاجتماعية في هيكل استدامي[31].

وعلينا من الآن فصاعدا، أن نسجّل أن مفهوم التنمية المستدامة وعكس ما تُرجم عنه في الدراسات العلمية السابقة، هو مفهوم يحتاج إلى تأنّ في رسم سياسته وديمومة مشاريعه وآثاره في المجتمع، وبحاجة أيضا إلى مواظبة في تنفيذ برامجه للمحافظة على مكتسباته.

إذن، هناك إرادة شديدة للتخلّص من ديكتاتورية المدى القصير من طرف استراتيجيات الدول، والوصول إلى نظرة مستقبلية تستمرّ عبر الأجيال ل 25، 50، 75 سنة، حسب ما تسمح به الوسائل العلمية المتاحة[32]. وعليه فما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدّم أنّ الاستدامة تتميّز بالشمول، والمدى الأطول.

وتوجد عدة أنماط للاستدامة تمثّل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو التالي[33]:

أولا/- الاستدامة المؤسَّسية: تُعنى الاستدامة المؤسّسية بالمؤسّسات الحكومية وإلى أي مدى تتّصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدّي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية (كمنظمة السلام الأخضر

[31] خالد مصطفى قاسم، المرجع السابق، ص ص: 20-21.

[32] Olivier FROT**, Développement durable et marches publics**, AFNOR, 2eme édition, France, 2008, OP-CIT, p08.

[33] التنمية المستدامة –الموسوعة العالمية ويكيبيديا، المرجع السابق.

ومنظمة أصدقاء الأرض)[34]ومؤسّسات المجتمع المدني، ومشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.

ثانيا/-الاستدامة الاقتصادية:تُوصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمّن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في الوقت نفسه سليمة من الناحية الإيكولوجية، فالتنمية الزراعية والريفية – على سبيل المثال – تتّسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون مع كلّ هذا إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فقط، بل المياه والطاقة والصحّة والتنوّع البيولوجي.

ثالثا/-الاستدامة البيئية: يُقصد بالاستدامة البيئية بأنها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثّل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حدّ من التدهور البيئي، وتتطلّب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقّق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتمّ إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحدّ أدنى.

رابعا/- الاستدامة البشريّة: بدا الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة، وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدّد ومستمرّ، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

---

[34] نشأت منظمة السلام الأخضر(green peace) ومنظمة أصدقاء الأرض (friends of the earth) عام 1969 و1971 على التوالي، الميزة الهامة لهذه الجماعات الإيكولوجية رفضها لمبادئ النظام الاجتماعي السائد وانتقادها خاصة للرأسمالية ودفاعها عن فكرة الاقتصاد المستدام عن طريق الدور الرئيسي الذي تلعبه في تحسيس أفراد المجتمع.لمزيد من التفصيل أنظر:

BENJAMIN Bereuguer, OP-CIT, p p:30- 31.

2-1-1 مفهوم التنمية المستدامة

لعل عملية التنمية بمختلف أبعادها أمست اليوم محورا مشتركا بين معظم دول العالم، لاسيما بعد ظهورها كأحد مستجدات العصر على الصعيد الاقتصادي الدولي بعد مؤتمر ستوكهولم الذي أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972، ثم اكتسب بعد ذلك دفعة قوية إثر نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة برونتلاند سنة 1987 حيث نشأت خلاله فكرة التنمية المستدامة داخل رحم فكرة أخرى، تبلورت على شكل تعذر تحقيق تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية، فظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تم استعماله لأول مرة في تقرير لجنة برونتلاند (الرحمان، 2011، صفحة 168).

وقد ظهرت محاولات عديدة لإعطاء تعاريف أخرى للتنمية المستدامة وما زالت تلك المحاولات متواصلة إلى غاية اليوم ومن بينها تعريف إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 بأنها: عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد (رياض، 2011، صفحة 09). كما يقصد بالتنمية المستدامة : " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات جيل المستقبل ."

2-1-2- أبعاد التنمية المستدامة

أغلب التعاريف التي اهتمت بفكرة التنمية المستدامة حاولت الربط بينها و بين البيئة ، وعلى هذا الأساس و بالرجوع إلى نص المادة الرابعة من القانون الجزائري رقم: 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أن هذه الأخيرة :" مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار".

إلا أن مفهوم التنمية المستدامة هو ذو استعمال جاري ومستعمل بكثرة في عالم العمل والمؤسسات، إذ التنمية المستدامة ليست محدودة أو مرتبطة بالبعد البيئي فقط بل تفرض وتشترط إدماج المرتكزات الثلاث للتنمية المتمثلة في النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي واحترام البيئة (مريم، 2018، صفحة 114)،

لهذا هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد" .ويرى باحثون آخرون أن " أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع" ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن "التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة" (الرحمن، 2010، صفحة 24).

وبالرغم من أن هذه العناصر مترابطة إلا أن النظر إلى مسألة التنمية المستدامة أو دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية التحليل لرجال الاقتصاد أو البيئة أو الاجتماع.

2- 2- الدور التنموي للمؤسسات الناشئة

2-2-1- الدور التنموي للمؤسسات الناشئة على الصعيد الاقتصادي:

رجال الاقتصاد سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها، وهنا يظهر كيف ساهم ظهور المؤسسات الناشئة في نجاح الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، لأنه يشكل مصدرا للعمالة والأفكار الجديدة، والابتكار، وهذا يعني أن هذه المؤسسات هي مفتاح النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما تشير أبحاث أجريت بين المؤسسات الأوروبية الناشئة من قبل European Monitor Startup بأن المؤسسات الناشئة تؤدي دورا مهما للغاية في تطوير الاقتصاد الرقمي وتشجيع الابتكار، كما أن أكثر من نصف المؤسسات الناشئة التي شملها الاستطلاع (51.5%) تعتقد أن منتجاتها مبتكرة على نطاق دولي (جدلي، 2021، صفحة 70).

و باعتبار أن الاقتصـاد الجزائري يتميز بأنه اقتصـاد ريعي، يعتمد في صـادرات البترول بنسـبة كبيرة لذلك مازالت الجزائر تبحث عن طرق لبناء نسيج صناعي متكامل يجعلها تتحرر من تبعيتها لسعر البترول في الأسواق الدولية باعتبار أن سعر البترول متغير خارجي لا تسـتطيع الجزائر التحكم فيه، ومن أجل تحقيق الأهداف المسـطرة بتقليل نسـبة الواردات وزيادة الصـادرات خارج المحروقات، أبدت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بدعم الشـباب الباحث عن خلق مؤسـسـاته الناشـئة وحاولت تذليل العراقيل التي تواجهه من أجل خلق نموذج اقتصـادي جديد بعيدا عن الريع وبالتالي أصـبح الاسـتثمار ودعم المؤسـسـات الناشـئة من أولويات صـانع القرار الاقتصـادي الجزائري لتعزيز الآلة الإنتاجية و تحفيز التنمية (دينـاوي، 2020، صفحة 338).

2-2-2- الدور التنموي للمؤسسات الناشئة على الصعيد البيئي:

يؤكد البيئيون على أهمية حماية البيئة والطبيعة ويشددون على مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة (الأمين، 2017، صفحة 266)، لذلك فقد أدخلت التنمية المستدامة مفهوم الاقتصاد الأخضر أو التنمية الخضراء في قواعد النظام العالمي الجديد، فأصبحت المعايير البيئية أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في السلعة حتى تدخل الأسواق العالمية، وأصبح حق بلدان العالم منع دخول أي سلعة إلى أسواقها أو السلع الزراعية التي تستخدم الأسمدة الكيماوية مثل : اليوريا أو الهندسة الوراثية أو تعديل الجينات في إنتاجها ، كما ظهرت مؤسسات تمنح شهادات دولية للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية كشهادة الايزو(iso9001، iso14001) وأصبحت هناك بنوك تدعى بالبنوك الخضراء والتي أصبحت تخلق مجالا جديدا للتنافس وجلب العملاء (أبو النصر، 2017، صفحة 122).

يتوجب على المؤسسات لاسيما منها الناشئة ضرورة إدماج ضوابط ومتطلبات التنمية المستدامة في مختلف أنشطة وعمليات ووظائف المؤسسات، وذلك بدأ بوظيفة التموين التي تعمل على تفضيل عمليات الشراء المستدام، ثم وظيفة الإنتاج الأنظف من خلال إنتاج منتجات تراعي توفير الجودة والنوعية مع عدم الإضرار بالبيئة التي تزاول فيها نشاطاتها مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة في جميع نشاطات الموارد البشرية وأخذها بعين الاعتبار ضمن مهامها من خلال عدم التمييز بين العمال والمساواة بينهم وتدريبهم وتحفيزهم بما يتماشى والتنمية المستدامة، ووصولا إلى تسويق منتجات صديقة للبيئة (مريم، 2018، صفحة 178).

وفي هذا الصدد كان لوزارة البيئة والطاقات المتجددة بعض المبادرات الداعمة لنشاط المؤسسات الناشئة في مجال تحقيق التنمية المستدامة في بعدها البيئي عبر :

- إبرام اتفاقية إطار و شراكة بين وزارة البيئة و الطاقات المتجددة و وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة، و اقتصاد المعرفة تنصب حول تعزيز مشاركة هذه المؤسسات في حماية البيئة و تطوير الطاقات المتجددة.
- إنشاء الوزارة لخلية داخلية لخدمة المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة الحاملة للمشاريع التي تخص مجال البيئة و الاقتصاد الأخضر بهدف توجيهها و تزويدها بالمعلومات اللازمة و خاصة فيما يتعلق بالجانب الإجرائي.

و استقبلت الخلية أكثر من 400 ملف منذ إنشائها في نوفمبر الماضي, وهي تسعى حاليا لمرافقة هؤلاء المقاولين الشباب, و الهدف من هذه الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لفائدة حاملي المشاريع هو تطوير الاقتصاد التدويري و الاقتصاد الأخضر (https://www.me.gov.dz).

- نظمت وزارة البيئة والطاقات المتجددة، صالون الجزائر الدولي للبيئة والطاقات المتجددة SIERRA تحت شعار "الشركات الناشئة الخضراء ،قاطرة التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري في الجزائر" وهذا من 09 إلى 11 مارس 2020 بقصر المعارض الصنوبر البحري، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون .(https://www.me.gov.dz)

2-2-3- الدور التنموي للمؤسسات الناشئة على الصعيد الاجتماعي :

المحور الاجتماعي للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الناشئة هو دائما في مشاركة مع مصطلح المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للمؤسسة، هذه المسؤولية التي يمكن تعريفها بكونها: التزام المؤسسة بأن تضع نصب عينها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على هذه القرارات (السيد، 2014، صفحة 161).

والمسؤولية المجتمعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة (الرحمان، 2011، صفحة 171).

وهنا تجب الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عبر المؤسسة الناشئة و الأهداف الاجتماعية للمؤسسات الناشئة . حيث أنه وبالنظر لتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة، فإن السياسة الحكومية الجزائرية عمدت إلى التكفل بتمويل تلك المؤسسات مهما كانت نتائجها إيجابية أو سلبية، واستهداف تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي المصارف وما ينجم عنها من ثقل بيروقراطي وعراقيل إدارية، للقضاء على هذه الممارسات التي حرمت خيرة أبناء الجزائر من تجسيد مشاريعهم وتحقيق أحلامهم، ودفعت كثيرين منهم إلى الهجرة". الأمر الذي سيدعم مشروع المؤسسات الناشئة لتكون قاطرة النموذج الاقتصادي المنشود، بكل الإمكانات المادية والبشرية (ياحي، 2020).

بالتالي لنجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر لابد من توفير البيئة المناسبة لجعل الشباب قادر على خلق أفكار إبداعية وابتكاريه، تكون أساسا لإنشاء مشاريع استثمارية متميزة وذات مستقبل واعد، وتكون قادرة على المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن أهم شروط تلك البيئة المناسبة يمكن ذكر مايلي (بو الريحان، 2021، صفحة 131):

- محاربة الفساد الإداري والمالي الذي تسبب في الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين الشباب المبدع.
- إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تجعل الشباب يعاني من طول مدة تجسيد فكرة مشروع استثماري.
- تبسيط إجراءات تمويل المؤسسات الناشئة في مرحلة الحضانة(تمويل تكاليف الدراسة والإعداد...الخ)

2-2-4- **الدور التنموي للمؤسسات الناشئة على الصعيد التكنولوجي :**

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر، هناك من يضيف بعدا رابعا ويسمى بالبعد التكنولوجي، وهو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ، تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا.

فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه "من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة ، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد (الرحمن، 2010، صفحة 28).

وفي هذا الإطار وبالنظر لكون المؤسسات الناشئة مؤسسات ابتكاريه، إبداعية فإنه يتعين على أصحابها مضاعفة الجهود بغية ابتكار أنظمة وتكنولوجيات نظيفة وهو ما تتطلبه الظروف البيئية الحالية . في إطار ما أصبح معروف على المستوى العالمي بالمؤسسات الناشئة الخضراء. أو ذات الابتكارات الخضراء أو التكنولوجيا الخضراء.

3. الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات نجملها فيما يلي:

3-1- الاستنتاجات

- تعتبر المؤسسات الناشئة أفضل وسيلة لدعم وتنمية الاقتصاد الجزائري بعيدا عن مداخيل قطاع المحروقات، لكونها قادرة على البقاء والاستمرار بفضل حجمها ومرونتها وأفكارها المبتكرة المربحة و سريعة التحقق على ارض الواقع.
- المؤسسات الناشئة أضحت "محور أساسي" في سياسة عمل الحكومة الجزائرية التي منحت لها كل أشكال الدعم والمساعدة من أجل ترقيتها و تطويرها ومنحها المكانة التي تليق بها ، ومن ثم تحقيق الأهداف المتوخاة منها نظير إسهاماتها التنموية المستدامة بمختلف إبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى التكنولوجية.
- مفهوم التنمية المستدامة فرض نفسه على المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الناشئة بصفة خاصة ، حيث باتت هذه الأخيرة معنية بمراعاة كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و حتى البيئية، وكذا المساهمة في تجسيد مختلف مبادئ التنمية المستدامة وذلك من خلال تبني ممارسات تخدم هذه التنمية بأبعادها الثلاثة.

3-2- التوصيات :

لتشجيع الشباب الجزائري على المبادرة بإنشاء هذا النوع من المؤسسات يتعين:

- تسهيل البيئة الضريبية للمؤسسات الناشئة.
- التكثيف من هيئات المرافقة والتدريب لمساعدة المؤسسات الناشئة على غرار حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال...إلخ؛
- وضع إطار تنظيمي يحدد القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة. مع ضرورة التفريق بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعزيز نمو فكر ريادة الأعمال لدى الشباب الجزائري، وإيجاد آليات وإجراءات من شأنها تشجيع الطلبة والباحثين والأساتذة على الابتكار وإنشاء الشركات الناشئة.
- ضرورة التعاون والتنسيق بين الإطراف المعنية لإنجاح إستراتيجية الابتكار الأخضر في المؤسسات الناشئة، و تأهيل كوادر ها في مجال الابتكار الأخضر.
- تمويل مشاريع المؤسسات الناشئة التي لها علاقة بخطة الدولة في دفع عجلة التنمية المستدامة لاسيما في مناطق الظل.

4. المراجع:

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

- ابراهيم جابر السيد. (2014). *محاسبة التلوث البيئي*. المنهل للنشر.
- مدحت ياسمين مدحت محمد أبو النصر. (2017). *التنمية المستدامة،-مفهومها – ابعادها- مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

الرسائل الجامعية:

العايب عبد الرحمن. (2010). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة . *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

طالبي رياض. (2011). التنمية الريفية في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة. *مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* . سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

قطوش مريم. (2018). التوجه نحو أبعاد الاستدامة كمدخل لتعزيز المؤسسات المستدامة. *أطروحة دكتوراه* . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير.

المقالات:

- العايب عبد الرحمان. (2011). وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر-. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* (11).
- جريو محمد الأمين. (2017). دور المؤسسات الاقتصادية في التنمية المستدامة. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، 06* (21).
- مصطفى علي صولي برنان. (2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، - حلول لانجاح المؤسسات الناشئة-. *مجلة دفاتر اقتصادية ، 11* (01).
- عبد الحميد سامية حساين لمين. (2020). تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر، قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254. *مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال ، 05* (02).
- علي ياحي. (2020). *اهتمام جزائري بالمؤسسات الناشئة رغبة في نظام اقتصادي جديد*. تاريخ الاسترداد 28 05, 2021، من https://www.independentarabia.com.
- أنفال عائشة زرواط فاطمة الزهراء ديناوي. (2020). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني "التحديات وأليات الدعم". *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 07* (03).
- جويدة بلعة. (2021). رأس المال المخاطر : طريقة رائدة لتمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية. *الكتاب الجماعي المحكم: اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة* .
- سمير منصف شرقي جدلي. (2021). تحليل مصادر تمويل المؤسسات الناشئة في ظل التجارب الدولية - الصين، كرواتيا، المملكة المتحدة-. *الكتاب الجماعي المحكم الموسوم بـ" اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة* .
- فاروق لواج منير بو الريحان. (2021). دور رأس مال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر – حالة الشركة المالية الجزائرية الاوروبية للمساهمة. *الكتاب الجماعي المحكم الموسوم بـ" اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة* .
- محمد رضا باشا نجاة دباح. (2021). رأس المال المخاطر كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر- دراسة حالة SOFINANCE. *الكتاب الجماعي المحكم: اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الاساليب التقليدية والمستحدثة* .

المواقع الالكترونية:

https://www.me.gov.dz. (s.d.). Consulté le 05 28, 2021

دور الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية في دعم السلوك المسؤول اجتماعيا للمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الصوميك سكيكدة-

The role of green practices for human resource management in supporting the socially responsible behavior of economic institutions - a case study of the Somik Skikda -Company

د. خولة زياني، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، Kh.ziani@univ-skikda.dz

د. رمضان إيمان جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، i.ramdane@univ-skikda.dz

د. كنزة ساحلي جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، kenza.sahli@univ-constantine2.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية في دعم السلوك المسؤول اجتماعيا لمؤسسة الصوميك سكيكدة، ومن أجل ذلك تم تصميم استبيان إلكتروني وتوزيعه على عينة عشوائية تتكون من (50) مفردة، كما اعتمدنا على برنامج spss لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية تساهم في دعم السلوك المسؤول اجتماعيا.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، إدارة الموارد البشرية، إدارة الموارد البشرية الخضراء، السلوك المسؤول اجتماعيا، مؤسسة الصوميك سكيكدة.

تصنيفات JEL: M5، M31

Abstract:

This study aims to shed light on the role of the green practices of human resources management in supporting the socially responsible behavior of the Sumik Skikda company, and for that an electronic questionnaire was designed and distributed to a random sample consisting of (50) individuals, and we also relied on the spss program for data processing and hypothesis testing.

The study concluded that the green practices of human resource management contribute to supporting socially responsible behavior.

Keywords: Human Resources, Human Resources Management, Green Human Resources Management, Socially Responsible Behavior, Somik Skikda company.

1. مقدمة:

يعد مفهوم إدارة الموارد البشرية الخضراء من المفاهيم التي أبدى الباحثون الاهتمام بها، حيث تعتبر المرتكز الأساسي لنجاح المؤسسات وتحقيق أهدافها، وهناك حاجة ملحة ومتزايدة لتطبيق هذه الممارسات، حيث تساهم بالدرجة الأولى على تحسين الممارسات البيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، أي تؤدي إلى تدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا. وبغرض معرفة مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لمفهوم إدارة الموارد البشرية الخضراء، فقد اختارنا لدراستنا مؤسسة الصوميك لسكيكدة، لما تمثله هاته المؤسسة من نموذج مثالي لدراسة التغيرات التي تحصل في البيئة، نظرا لكونها تساهم بشكل أساسي في تقديم خدمات متنوعة ومختلفة، واستمرارية نجاح هاته المؤسسة مرهونة بحسن أدائها لأعمالها وإدارتها لمواردها البشرية، وعليه فهي مصدر أساسي لتنمية الموارد البشرية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما تم التطرق له فإن إشكالية الدراسة تكمن في:

ما مدى مساهمة الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية في دعم السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة؟

وتحت هذه الإشكالية ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى اهتمام مؤسسة الصوميك سكيكدة بتطبيق الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية؟
- ما مدى اهتمام مؤسسة الصوميك سكيكدة بالوصول إلى تدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة؟

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية نعتمد الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة؛
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة؛

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع الذي كونه يؤسس مرجعية نظرية وتطبيقية للربط المنطقي للعلاقة بين الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية والسلوك المسؤول اجتماعيا، والتي لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من طرف المختصين ولهذا جاءت هذه الدراسة كمساهمة لنشر الوعي الإداري اتجاه هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء القيام بهذه الدراسة إلى تأصيل المفاهيم الأساسية للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية والسلوك المسؤول اجتماعيا، بالإضافة إلى التعرف على أهمية الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية ودورها في دعم السلوك المسؤول

اجتماعيا، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، كما تسعى الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات على أساس النتائج المتوصل إليها، والتي ستوجه للمدراء على وجه الخصوص.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره ملائم تم التركيز على المنهج الوصفي التحليلي المدعم بأسلوب دراسة الحالة، والذي يقوم على أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة وتحليل المضمون بشكل عملي ودقيق لدراسة العلاقات في فرضيات الدراسة، كما سيتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات.

1- التعريف بمتغيرات الدراسة:

1.1 الموارد البشرية:

تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الموارد البشرية، إلا أنها تتفق تقريبا في المضمون والرسالة، وقد جاءت هذه التعريفات مواكبة لتطور الفكر الإداري فيما يتعلق بالنواحي البشرية في المؤسسات، حيث يشير تعريف الموارد البشرية في الدولة إلى حجم عدد السكان لدولة ما، ويشكل عدد كبير منهم القوى العاملة التي تشكل بدورها مصدر الثروة، وتعتبر الموارد البشرية من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة وتحقيق استدامتها (العريمي،2017 ص80)، وتعتمد فعاليتها على مستوى التعليم والتدريب لهذه القوى، فكلما ارتفع المستوى الفني والمهاري للموارد البشرية ارتفعت إنتاجية هذه الموارد في الاقتصاد الوطني، ولهذه الأخيرة أهمية إستراتيجية لنجاح أي مؤسسة، حيث من المستحيل أن يتحقق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة إذا كانت هذه الأخيرة تفتقر إلى العاملين ذوي المهارات والمؤهلين والقادرين على أداء وظائفهم المطلوبة منه، حيث يتمحور عملها في بناء وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات، من خلال التأثير في عمليات الابتكار والاختراع والتجديد والتطوير المستمر (معلا،2015، ص 247).

2.1 إدارة الموارد البشرية:

تعرف إدارة الموارد البشرية على أنها على "أنها انتقاء واختيار العاملين الجدد وتنمية كفاءات العاملين المتواجدين في المؤسسة، بقصد الاستخدام الأمثل للقوى العاملة والحصول على نتائج نوعية وكمية في المستوى المطلوب"(Negro, 1959, P36) ، في حين يرى كل من (Myres.C & Pigros.P) أن إدارة الموارد البشرية: "عبارة عن القانون أو النظام الذي يحدد طرق تنظيم معاملة الأفراد العاملين بالمؤسسة، بحيث يمكنهم من تحقيق ذواتهم وأيضا الاستخدام الأمثل لقدراتهم وإمكانياتهم لتحقيق أعلى إنتاجية" (جميل، 2015، ص9).

3.1 الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية

تعرف إدارة الموارد الخضراء على أنها مجمل الأنشطة والسياسات والإجراءات والأنظمة المتضمنة تطوير وتنفيذ والصيانة المستمرة للأنظمة التي تهدف إلى إيجاد العاملين والمؤسسة الخضراء، فالجانب المتعلق بإدارة الموارد البشرية هو تحويل العاملين الاعتياديين إلى عاملين متبنين للنهج الأخضر وذلك لتحقيق الأهداف البيئية المؤسسية(H & Arulrajah, 2014 , P7) ، وفيما يلي عرض لأهم ممارساتها:

- **التوظيف الأخضـر:** وفي إطار إدارة الموارد البشـرية الخضـراء لابد أن تتضـمن عملية الاختيار معلومات عن الالتزام البيئي للمؤسسة وذلك من أجل جذب أفضل العاملين الذين لديهم معارف واهتمام بهاته المفاهيم البيئية؛

- **التحفيز والتعويض الأخضـر:** من أجل تحقيق متطلبات الادارة البيئية، تعمل المؤسـسـات بشـتى الطرق على تصـميم أنظمة الحوافز ومنح مقابل عادل للأداء المتميز لسلوكيات الأفراد الخضراء؛

- **التدريب الأخضـر**: يتطلب النهج البيئي زيادة وعي العاملين ومهاراتهم ومعرفتهم العملية، ويعتبر التدريب والتطوير من العناصـر المهمة في تنفيذ الإدارة الخضـراء ويعدان بمثابة الآليات المناسـبة لتسـهيل اسـتدامة المؤسـسـات والتي بدورها يمكن أن تخلق فرصـة لتطوير رأس المال الفكري، والتدريب الأخضـر هو أحد أهم الأدوات لتطوير الموارد وتسـهيل الانتقال إلى مجتمع أكثر استدامة؛

- **تقييم الأداء الأخضـر:** يعتبر تقييم الأداء أحد الوظائف المتعارف عليها في إدارة الموارد البشـرية في المؤسـسـات الحديثة، وفي مجال إدارة الموارد البشـرية الخضـراء هناك مجموعة من العراقيل التي تحد اسـتخدام تقييم الأداء في هاته الأخيرة من أهمها: كيفية وضـع معايير ومؤشـرات لقياس الأداء البيئي على جميع المسـتويات والحصـول على بيانات مفيدة عن أداء المديرين في المجالات البيئية؛

- **حفظ الطاقة**: يمثل حفظ الطاقة سـلوك بيئي يهدف إلى تقليص الكمية المسـتهلكة من الطاقة بأنواعها، من أجل الوصـول إلى هدف أسـاسـي وهو حماية البيئة وتخفيض تكاليف اسـتهلاك الوقود، ورفع مسـتوى الوعي لدى الافراد وتنمية مسؤوليتهم تجاه البيئة عبر الاستخدام الفعال للطاقة.

4.1 السلوك المسؤول اجتماعيا

قبل التطرق إلى مفهوم السـلوك المسـؤول اجتماعيا من ناحية المفهوم، لابد أن نتحدث على مفهوم المسـؤولية الاجتماعية، حيث لا يوجد تعريف موحد للمسـؤولية الاجتماعية فكل باحث ينظر لها من وجهة نظره الخاصـة، حيث يشـار إلى أنها التزام المؤسـسـة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ويتجلى أهمية تطبيق هذا المفهوم على مسـتوى المؤسـسـات الاقتصـادية في تلبية جميع المعايير القانونية المطلوبة لصحة وسـلامة المسـتهلك إضـافة إلى ضـمان اسـتمرارية ثقافة الإبداع والمحافظة على القوى العاملة المؤهلة، كما أنها تدعم الأداء المالي وترفع قيمتها أمام المسـتثمرون والجهات المانحة والمجتمع المالي، كما تحسـن سـمعة وصـورة المؤسـسـات لدى المتعاملين والمجتمع.

ان التزام المؤسسة بتطبيق مفهوم المسؤولية سوف ينعكس لا محال على سلوكياتها سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية، لتصبح في الأخير تتصف بالسلوك المسؤول اجتماعيا في جميع معاملاتها واعمالها.

وعليه يمكن تعريف السـوك المسـتدام على انه تلك الأنشـطة التي تهدف الى حماية الموارد الاجتماعية المادية لهذا الكون وبكلمة أكثر تطبيقا، هي كلمة مرادفة لسلوك حماية البيئة، هذا الأخير يستعمل للتركيز على جهود حماية البيئة الطبيعية بينما المصطلح الأول يهدف الى حماية البيئة الطبيعية والاجتماعية.

وينطوي السلوك المستدام في سياق مسؤولية المؤسسة الاجتماعية واستدامتها على تسعة مبادئ تسلط الضوء على التوجيهات الرئيسية في إدارة تبعاتها (مجموعة من المؤلفين، 2017، الصفحات 2-3):

- الأخلاقيات التي تبادر المؤسسة بوضع وتطوير وترسيخ ومراقبة المعايير والممارسات الأخلاقية التي تحكم التعامل مع المعنيين وذوي المصالح؛
- الالتزام بتدبر المؤسسة مواردها بطريقة واعية من منطلق الالتزام الإداري بتحقيق تطلعات العملاء وأصحاب المصالح؛
- الشفافية باعتماد المؤسسة الكشف دوريا بالمعلومات الخاصة بالمنتجات والأنشطة، والخدمات لتمكين ذوي المصالح من اتخاذ قرارات رشيدة؛
- العلاقات المهنية التي تحرص المؤسسة على إقامة علاقات وطيدة من منظور ربح-ربح لكافة الأطراف؛
- الأرباح التي تمكن المؤسسة تحقيق عائد استثماري ملائم لحملة الأسهم مع المحافظة على أصول المؤسسة؛
- الحوار المجتمعي والتنمية الاقتصادية من خلال تحقيق المؤسسة تعاونا مثمرا مع كل أفراد المجتمع مع مراعاة اختلاف الثقافات والاحتياطات والأعراف السائدة؛
- قيمة الخدمات والمنتجات التي تضع المؤسسة احتياجات، رغبات وحقوق العملاء على قائمة أولوياتها، وتناضل من اجل تقديم مستوى خدمي متميز؛
- التوظيف وتطوير المؤسسة ممارسات إدارة موارد البشرية بحيث تكفل تنوع، وتمكين، وتنمية موظف على مستوى الشخصي والمهني؛
- حماية البيئة من خلال تناضل في سبل حمايتها وتبني ممارسات حكيمة تتمخض عنها منتجات متميزة وبيئة آمنة.

2-الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان (Ahmad, 2015): "green human resource management: policies and practices": هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مختلف الممارسات الخضراء للموارد البشرية التي تتبعها المؤسسات في جميع أنحاء العالم. واعتمد الباحث على

المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى ان الموارد البشرية تلعب دورا كبيرا في تنفيذ الممارسات الخضراء إدارة لموارد البشرية إضافة إلى اقتراح بعض مبادرات الموارد البشرية المحتملة للمؤسسات الخضراء.

دراسة (Hiba Awad Masri, 2016) بعنوان: " Assessing green human rsources management practices in west bank: an exploratory study": هدفت هذه الدراسة إلى كشف وتقييم مدى تطبيق ممارسات الإدارة الخضراء للموارد البشرية في الشركات الفلسطينية من ثلاثة قطاعات صناعية (الصناعات الغذائية والدوائية والكيميائية) في الضفة الغربية. واعتمدت الباحثة على البحث الاستكشافي المكون من مقابلات واستبيانات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية والأداء البيئي، وقدمت أيضا هذه الدراسة نموذجا يمثل أفضل هاته الممارسات لتحسين الأداء البيئي.

دراسة (الزبيدي، 2016) بعنوان: "دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق متطلبات المواطنة البيئية بحث ميداني في الشركة العامة للزيوت النباتية": هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق متطلبات المواطنة البيئية في مكان العمل، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وشملت عينة البحث (30) مدير من مدراء الأقسام، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسة محل الدراسة تتبنى بضعف ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء، إضافة إلى ضعف شيوع ثقافة المواطنة البيئية بين العاملين.

دراسة (السكارنة، 2017) بعنوان: أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على استراتيجية التمايز إبداع الموارد البشرية متغير معدل دراسة تطبيقية على شركات الطاقة المتجددة في عمان": هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على استراتيجية التمايز إبداع الموارد البشرية متغير معدل في مؤسسات الطاقة المتجددة في عمان، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من المدراء ورؤساء الاقسام لهاته المؤسسات وبلغ عددها (165)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء (التوظيف الأخضر، التدريب والتطوير الأخضر، تقييم الأداء الأخضر وحفظ الطاقة) على استراتيجية التمايز بالمؤسسات الصديقة للبيئة والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة.

دراسة (عمير وضياء الدين صلاح الدين، 2018) بعنوان: "الإبداع الأخضر استراتيجية فاعلة لمواجهة تحديات تحقيق الاستدامة البيئية لمنظمات الأعمال "بحث ميداني حول التحديات التي تواجه المنظمات الخدمية ومنظمة UNDP في محافظة الأنبار": هدفت الدراسة إلى معرفة دور الابداع الأخضر في تحقيق الاستدامة البيئية، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتوزيه استمارة على (80) مدير، وتوصلت الدراسة إلى وجود اهتمام من قبل المنظمات الخدمية لمجتمع الدراسة بالإبداع الأخضر لتحقيق متطلبات الاستدامة البيئية.

دراسة (Sobaih, 2019) بعنوان: " Green Human Resource Management in Egyptian Hotels: Practices and Barriers": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية في الفنادق المصرية،

ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المدعم بأسلوب دراسة الحالة، وذلك من خلال توزيع استمارة على عينة من مدراء إدارة الموارد البشرية وبلغ عددها (303) استمارة، وتوصلت الدراسة إلى أن الفنادق المصرية محل الدراسة لا تطبق الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية بصورة ممنهجة.

دراسة(Arqawi, et al., 2019) بعنوان: " Green Human Resource Management Practices Among Palestinian Manufacturing Firms- An Exploratory Study ": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات الصناعية العاملة بفلسطين، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المدعم بأسلوب دراسة الحالة، وذلك من خلال توزيع استمارة على عينة من مدراء إدارة الموارد البشرية وبلغ عددها (121) استمارة، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة تطبق الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية وهذا ما ساعد في إرساء مبادئ الاستدامة وخاصة الاستدامة البيئية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي تناولت الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية والسلوك المسؤول اجتماعيا، يتضح أن عدد الدراسات التي حاولت بحث أو ربط هذه المتغيرات قليلة جدا. وبالتالي تعتبر الدراسة إضافة للدراسات السابقة في تناولها الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية وعلاقتها بدعم السلوك المسؤول اجتماعيا على مستوى مؤسسة الصوميك سكيكدة. حيث يتضح من خلال الأهداف التي حاولت الدراسات السابقة تحقيقها أنها لم تغط أهداف ومتطلبات الدراسة، وذلك من خلال شموله على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة الآنفة الذكر، وبذلك فقد أسهمت الدراسة وأضافت على ما جاءت به الدراسات السابقة واستفادت الباحثات من خلال الدراسات السابقة في اختيار موضوع البحث حيث يعتبر من الموضوعات الهامة في مجال إدارة الأعمال والتنمية المستدامة .واستفادت أيضا في اختيار مقاييس البحث، وفي استخدام المنهج الوصفي التحليلي المدعم بأسلوب دراسة الحالة لأنه أكثر قربا في دراسة متغيرات هذا البحث.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

سنحاول تقديم الإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشة نتائجها.

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بمؤسسة الصوميك سكيكدة حيث تم توزيع استبيان على عينة بطريقة عشوائية تتكون من (50) مفردة.

2.3 عرض وتحديد أداة الدراسة:

بهدف اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة وبناء نموذج قياسي مع التأكد من صحته تم تصميم استبانة، تشملت (40) سؤالا مقسمة على محورين، حيث اهتم المحور الأول بالممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية، وقسم إلى أسئلة التوظيف الأخضر من (01) إلى (05)، التعويض والتحفيز الأخضر من (06) إلى (10). أما الاسئلة من (11) إلى (15) فتمثلت في التدريب الأخضر، في

حين تقييم الأداء الأخضر كان ممثل من السؤال (16) إلى (20) لنختم المحور بأسئلة الحفاظ على الطاقة من (21) إلى (25). أما أسئلة المحور الثاني فقد تمحورت حول مبادئ الاستدامة البيئية مقسمة من السؤال (1) إلى (1)، وقد تم تقسيم درجات المقياس حسب مقياس ليكرت الخماسي إلى 5 درجات (الدرجة 1 تقابل لا أوافق بشدة، الدرجة 2 تقابل لا أوافق، الدرجة 3 تقابل محايد، أما الدرجة 4 فتقابل أوافق، والدرجة 4 تقابل أوافق تماما).

3.3 فحص صدق وثبات الأداة:

3-3-1- صدق المحكمين:

قبل توزيع الاستبانة على العينة، تم تحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة المحكمين ذوي الاختصاص وذلك لإبداء آرائهم حول الأداة بالنسبة لعباراتها ومدى انتمائها للمحاور التي أدرجت تحتها والتأكد من سلامتها اللغوية، ودرجة صياغتها ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت من أجله ووفقا لذلك تم تعديل وإلغاء بعض عبارات الاستبانة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته الأولية ليتم تطبيقه على العينة محل الدراسة.

3-3-2- ثبات أداة الدراسة:

ثبات الاستبانة هو أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تمت إعادة تطبيقها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهو ما يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما تمت إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وتم التحقق من ثبات استبانة الدراسة بواسطة معامل ألف كرونباخ، حيث بلغ المعامل الكلي 0.956 مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهذا ما يطمئن الباحثتان من تطبيقها على جميع أفراد عينة الدراسة.

4.3 تحليل فقرات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء تحليل مفصلا لفقرات الاستبانة والتي بلغ عددها 25 فقرة حيث قامت الباحثات باستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في التحليل.

تحليل السؤال الأول للدراسة: ما مدى اهتمام مؤسسة الصوميك بتطبيق الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية؟:

للإجابة على هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير (الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية) كما يراها أفراد عينة الدراسة، أنظر الجدول رقم 1.

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمتغير الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
التوظيف الأخضر	2.70	0.568	(2) متوسطة
التحفيز والتعويض الأخضر	2.68	0.658	(3) متوسطة
التدريب الأخضر	2.66	0.842	(4) متوسطة
تقييم الأداء الأخضر	2.50	0.696	(5) متوسطة
حفظ الطاقة	2.90	0.658	(1) متوسطة
الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية	2.69	0.6844	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثات بناء على برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة كانت متباينة بشكل كبير فيما يخص مستوى تطبيق الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية بالمؤسسة محل الدراسة مجتمعة ومنفردة جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي 2.69 وانحراف معياري 0.6844، مما يشير إلى أن تصورات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق المؤسسة محل الدراسة للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية كانت متوسطة وايجابية.

2.5.3. تحليل السؤال الثاني للدراسة: ما مدى اهتمام المؤسسة بالوصول إلى تدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا ؟:

للإجابة على هذا السؤال تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير (السلوك المسؤول اجتماعيا) كما يراها أفراد عينة الدراسة، أنظر الجدول رقم 2.

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لمتغير السلوك المسؤول اجتماعيا

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
السلوك المسؤول اجتماعيا	2.78	0.456	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثات بناء على برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة كانت متباينة بشكل كبير فيما يخص مستوى اهتمام المؤسسة محل الدراسة بالسلوك المسؤول اجتماعيا، حيث يتضح أن المستوى العام لهذه الأخيرة مجتمعة ومنفردة جاء بدرجة متوسطة بمتوسط

حسابي 2.78 وانحراف معياري 0.456، مما يشير إلى أن تصورات أفراد عينة الدراسة لدرجة اهتمام المؤسسة محل الدراسة بالسلوك المسؤول اجتماعيا كانت متوسطة وايجابية.

1-1- اختبار الفرضيات:

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات المبحوثين حول جميع محاور الدراسة، يأتي هذا العنصر لاختبار فرضيات الدراسة حيث سنعتمد على قياس درجة الارتباط وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

1-1-1- اختبار الفرضية الأولى:

H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة؛

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة.

ومن أجل تحديد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم استخدام معامل بيرسون لمعرفة درجة الارتباط بين الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا.

الجدول رقم (3): اختبار الفرضية الأولى

المتغير التابع / المتغير المستقل	السلوك المسؤول اجتماعيا	
	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية	0.789	0.000

المصدر: من إعداد الباحثات بناء على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن معامل الارتباط بين الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية (التوظيف الأخضر، التحفيز والتعويض الأخضر، التدريب الأخضر، تقييم الأداء الأخضر، حفظ الطاقة) وبين السلوك المسؤول اجتماعيا بلغت قيمته (0.789)، وهي تعبر عن وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرين عند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهو ما يعكس لنا أن العلاقة دالة إحصائيا ومقبولة وقوية، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

2-1-1- اختبار الفرضية الثانية:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة؛

H_1: يوجد أثر ذو ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة.

ومن أجل تحديد الأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد القياسي بين الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مع السلوك المسؤول اجتماعيا.

الجدول (4): نتائج اختبار الفرضية الثانية

متغيرات مستقلة	معامل الانحدار B(قيمة بيتا)	مستوى دلالة t المحسوبة	المعنوية Sig
التوظيف الأخضر	0.233	0.785	0.050
التحفيز والتعويض الأخضر	0.566	0.689	0.003
التدريب الأخضر	0.661	1.256	0.035
تقييم الأداء الأخضر	0.559	0.568	0.001
حفظ الطاقة	0.088	1.166	0.000
المؤشرات الإحصائية			
Constant (الثابت)	0.357		
R (معامل الارتباط)	0.689		
R^2 (معامل التحديد)	0.459		
الخطأ المعياري	0.198		
معامل فيشر F	65.685		
مستوى المعنوية Sig	0.000		

المصدر: من إعداد الباحثات بناء على برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول إلى أن معامل الارتباط (0.689) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغير المستقل (الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية) بأبعادها مجتمعة على المتغير التابع (السلوك المسؤول اجتماعيا) هو أثر ذو دلالة إحصائية. حيث كانت قيمة (F) المحسوبة (65.685) وبمستوى دلالة (Sig=0.000) وهو أقل من (0.05).

كما يتبن من النتائج الواردة أعلاه أن الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية تؤثر على السلوك المسؤول اجتماعيا لكن بدرجات متفاوتة حسب قيم الانحدار للأبعاد المدروسة، التوظيف الأخضر: كلما تم الاهتمام بتطبيق بالتوظيف الأخضر بمقدار واحد بتدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا (0.233)، التعويض والتحفيز الأخضر: كلما تم الاهتمام بتطبيق بالتحفيز والتعويض الأخضر بمقدار واحد بتدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا (0.566)، التدريب الأخضر: كلما تم الاهتمام بتطبيق بالتدريب الأخضر بمقدار واحد بتدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا(0.661)، تقييم الأداء الأخضر: كلما تم الاهتمام بتطبيق بتقييم الأداء الأخضر بمقدار واحد بتدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا بمقدار واحد (0.599)، حفظ الطاقة: كلما تم الاهتمام بتطبيق بحفظ الطاقة بمقدار واحد بتدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا (0.088).

وهذه النتيجة تدل على أن المتغير المستقل يسهم إسهاما فاعلا في التأثير على المتغير التابع وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

خاتمة:

ومن خلال محاولتنا التعرف على الدور الذي تلعبه الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية في إرساء مبادئ الاستدامة البيئية بالوقوف على طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين تم دراسة حالة مؤسسة الصوميك سكيكدة، ليتم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات المبينة كالآتي:

نتائج الدراسة:

- أظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة ارتباط موجبة بين الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية والسلوك المسؤول اجتماعيا بمؤسسة الصوميك سكيكدة؛

- أظهرت نتائج الدراسة معنوية النموذج المستخدم في تحديد العلاقة بين الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية (كمتغيرات مستقلة) والسلوك المسؤول اجتماعيا (كمتغير تابع)، مما يدل على أن الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية مجتمعة لها تأثير معنوي على تدعيم السلوك المسؤول اجتماعيا.

التوصيات:

ووفقا لما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات فيما يخص الدراسة تتمثل فيما يلي:

- الاستفادة من تجارب المؤسسات العالمية الرائدة في برامج الممارسات الخضراء لإدارة الموارد البشرية والسلوك المسؤول اجتماعيا؛
- ضرورة استمرار الاهتمام بممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء من خلال عقد دورات تدريبية وتكوينية بشكل للعاملين بشكل دوري وهذا من أجل خلق ثقافة خضراء؛
- ضرورة استحداث قسم خاص بالمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة محل الدراسة تكون مهمته الأساسية تحفيز سلوكيات العاملين نحو الأداء الاخضر وهذا من خلال وضع بعث المبادرات البيئية.

قائمة المراجع:

1. حليس بن محمد بن حليس العريمي. (2017). تطوير إدارة الموارد البشرية بكليات العلوم التطبيقية في سلطنة عمان. *مجلة العلوم التربوية* (1).

2. عبد الكريم أحمد جميل. (2015). *إدارة الموارد البشرية*. عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

3. عراك عبود عمير، و أحمد ضياء الدين صلاح الدين. (2018). الإبداع الأخضر استراتيجية فاعلة لمواجهة تحديات تحقيق الاستدامة البيئية لمنظمات الأعمال "بحث ميداني حول التحديات التي تواجه المنظمات الخدمية ومنظمة UNDP في محافظة الأنبار". *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 19* (2)، 87-102.

4. غني دحام الزبيدي. (2016). دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق متطلبات المواطنة البيئية بحث ميداني في الشركة العامة للزيوت النباتية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22*(89)، 53-75.

5. مجموعة من المؤلفين. (2017). *الاستدامة سعادة وابتكار*. دبي-الامارات العربية المتحدة: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.

6. محمد إحسان السكارنة. (2017). أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على استراتيجية التمايز إبداع الموارد البشرية متغير معدل دراسة تطبيقية على شركات الطاقة المتجددة في عمان. *أطروحة ماجستير تخصص إدارة أعمال*. جامعة الشرق الأوسط.

7. Ahmad, S. (2015). Green Human Resource Management: Policies and practices. *Cogent Business & management, 2*, 1-13.

8. Arqawi, S., Ahmed , A., Ayham , A., Amal , A., Mazen, J., & Samy , S.-N. (2019). Green Human Resource Management Practices Among Palestinian Manufacturing Firms- An Exploratory Study. *Journal of Resources Development and Management, 52*, 62-69.

9.H, O., & Arulrajah, A. (2017). Green Human Resource Management: Simplified General Reflections. *International Business, 17*(8)..

10.Hiba Awad Masri. (2016). *Assessing Green Human Resources Management Practices in West Bank: An Exploratory Study*.

11.JNegro, F. A. (1959). *Public personnel Administration.* New York: Rinehart and Winston.

12. Sobaih, A. E. (2019). Green Human Resource Management in Egyptian Hotels: Practices and Barriers. *IAJFTH, 5*(1), 127-148.

المؤسسات الناشئة كرؤية مستقبلية لريادة الأعمال المستدامة

startups as a vision for sustainable entrepreneurship

د.دربوش محمد الطاهر، مخبر حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية ، جامعة حنشلة ، darbouchemedt@gmail.com

ط.د.لعورنوارة ، مخبرحاضنة المؤسسات والتنمية المحلية ، جامعة خنشلة، Laouar.nouara@univ-khenchela.dz

ملخص:

يكتسي مفهوم المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال أهمية بارزة في السنوات الأخيرة، باعتبارهما من محركات النمو الإقتصادي وكذا لدورهما في استثمار فئة الشباب لما لها من أهمية في المجتمع.لذا تهدف هذه الورقة إلى دراسة المؤسسات الناشئة كرؤية مستقبلية لريادة الأعمال المستدامة مع التركيز في هذا الإطار على التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال باعتبارهما يشكلان اللبنة الأساسية للإقتصاد. واعتمدنا في هذه الورقة منهج التحليل الوصفي من خلال الإطلاع على العديد من الدراسات بشأن ريادة الأعمال وواقع المؤسسات الناشئة. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج التي تفيد في مجملها بوجود الكثير من العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال باعتبار أن كلاهما يرتكز على الأفكار المبدعة والجديدة.وأن المؤسسات الناشئة هي جوهر ريادة الأعمال. وهذه الأخيرة تقوم على إنشاء مشروعات صغيرة محدودة رأس المال بأفكار تتسم بالإبداع يعتمد نجاحها أساسا على تبني البعد البيئي وتفعيل تفكير الشباب على ابتكار مشروعات لإدارة البيئة .وكتوصية يجب تقديم الدعم للمؤسسات الناشئة و تشجيع رواد الأعمال على ابتكار مشروعات تحقق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة ، ريادة الأعمال ، التنمية المستدامة، الإبداع والابتكار.

تصنيفاتJEL: M13 ، L26، O31 ، Q01

Abstract :

The concept of startups and entrepreneurship has gained prominence in recent years, as they are among the engines of economic growth as well as their role in investing the youth because of their importance in society. Therefore, this paper aims to study startups as a future vision for sustainable entrepreneurship with a focus in this framework on the challenges. Facing startups and entrepreneurship as the basic building block of the economy. In this paper, we adopted the descriptive analysis approach by reviewing many studies on entrepreneurship and the reality of startups. The study found many results that, as a whole, indicate that there are many obstacles and challenges facing startups and entrepreneurship, given that both are based on innovative and new ideas, and that startups are the essence of entrepreneurship. The latter is based on the establishment of small projects with limited capital with creative ideas, the success of which depends mainly on adopting the environmental dimension and activating youth thinking on creating projects to manage the environment. As a recommendation, support must be provided to startups and encourage entrepreneurs to innovate projects that achieve sustainable development.

Keywords: startups, entrepreneurship, sustainable development, creativity, innovation

JEL Classification Codes: M13 ، L26، O31 ،Q01

مقدمة:

تلعب المؤسسات الناشئة دورا هاما في تحقيق الأهداف التنموية والإقتصادية ، كونها مصدر الإبداع والتجديد والإبتكار فهي تساهم في تخفيض معدلات البطالة ورفع الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الربحية،فقد أضحت المؤسسات الناشئة بفضل صغر حجمها وسهولة تسييرها وإدارتها عصب الإقتصاد سواء في الدول النامية أو المتقدمة لما تلعبة من دور في خلق فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي خصوصا لمسيريها والقائمين عليها. إلا أنها تتطلب لنجاحها ونموها المناخ المناسب خاصة أنها مؤسسات فتية ومعرضة دائما للزوال.

فقد اكتسب هذا المفهوم أهمية بالغة إلى جانب مفهوم ريادة الأعمال المستدامة ،فكلاهما ينطوي على عنصر المخاطرة والمغامرة ،والبحث عن الأفكار الجديدة والمبدعة ومحاولة تطويرها واستثمارها لزيادة الطاقة الإنتاجية ،خاصة أن هناك من يعتبر الريادة إحدى عوامل الإنتاج وأن ريادة الأعمال هي الاعتماد على مشروعات صغيرة محدودة رأس المال وأفكار تتسم بالإبداع وفي المقابل يتسم الريادي بالمهارة والقدرة على تحوبل تلك الأفكار على مشاريع مربحة وقادرة على النمو ولكن في ظل تحمل المخاطرة .

الإشكالية:

على ضوء ما تقدم تتبلور فكرة هذا العمل في السؤال الرئيسي التالي:

- كيف تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق استدامة ريادة الأعمال ؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال المستدامة من أهم مقومات النمو الإقتصادي حيث أصبحت المؤسسات الناشئة العصب الأساسي في تشكيل النسيج الإقتصادي،وفي المقابل فإن ريادة الأعمال تساهم في توفير مناصب عمل مستدامة .من هنا استمدت الدراسة أهميتها من خلال التركيز على المفهومين والتطرق للتحديات والمشاكل التي تواجههما.

المنهج المتبع:

انطلاقا من إشكالية الدراسة أعلاه ،ونظرا للأهمية التي تكتسيها الدراسة ،فقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي واستنادا إلى كل الأصول النظرية من مراجع وكتب ومقالات قمنا بتحليل متغيرات الدراسة ومحاولة تقديم بعض التفسيرات

1-الإطار النظري المفاهيمي للمؤسسات الناشئة :

1-1-تعريف المؤسسات الناشئة:

يعرف القاموس الفرنسي (Larousse) المؤسسات الناشئة بأنها :" المؤسسات الشابة المبتكرة لاسيما في قطاع التكنولوجيات الحديثة" (https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/start-up, s.d.), 2021). أما قاموس اللغة الإنجليزية يعرف المؤسسات الناشئة بأنها :" شركات صغيرة بدأت للتو" (https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/start-up، بلا تاريخ).

وكلمة start-up تتكون من جزأين " start" تشـير للإنطلاق و " up" يشـير لفكرة النمو القوي، وقد بدأ اسـتخدام مصـطلح startup بعد الحرب العالمية الثانية مباشـرة وذلك مع بداية ظهور شـركات رأس مال المخاطر(capital-risque)ليشـيع اسـتخدام المصطلح بعد ذلك (بوالشعور ، 2018، صفحة 420).

وهناك من يعرفها بأنها:" الإبتكار " والإبتكار هو روح المؤسسات الناشئة وسبب تواجدها (cornet, 2017, p. 28).

كما عرفها Paul Graham في مقاله المشـهور (Startup = Grouth) بأنها:" شـركة صـممت لتنمو بسـرعة " وأضـاف أن الشـركة الحديثة التأسيس ليس بالضرورة أن تكون ناشئة ،كما أنه ليس من الضروري أن تعمل المؤسسة الناشئة في مجال التكنولوجيا فقط ما يهم هو النمو (http://www.paulgraham.com/growth.html, 2012).

وأضـاف Patrick Freidson أن كون المؤسـسـة ناشـئة لا يرتبط بالعمر أو الحجم ولا قطاع الصـناعة ولكن يجب اسـتيفاء الشروط الأربعة التالية :(/-(https://wydden.com/dis-cest-quoi-une-start-up، 2019).

- إمكانات نمو قوية .

- استخدام التكنولوجيا الحديثة.

- تحتاج لتمويل ضخم (جمع التبرعات الشهيرة).

- التواجد في سوق جديدة حيث يصعب تقييم المخاطرة .

كما يجب أن تعمل المؤسسة الناشئة على زيادة قابلية التوسع والحفاظ على الربحية العالية .

إذن وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسات تعمل على تقديم منتج جديد بخصائص مبتكرة إلى سـوق جديدة بهدف التوسـع وتحقيق النمو ورفع معدلات الربحية ،وتتميز بارتفاع درجة عدم التأكد والمخاطرة والنقص في التمويل.

1-2- دورة حياة المؤسسة الناشئة:

إن الحديث عن المؤسـسـات الناشـئة يدفعنا للحديث عن النمو والتطور المسـتمر ،غير أن منحى دورة الحياة يظهر عكس ذلك تماما، ففي الكثير من الأحيان تفشل وتتدهور ، وتواجه في طريقها للقمة الكثير من الصعوبات ،والمنحنى التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): منحنى المؤسسات الناشئة

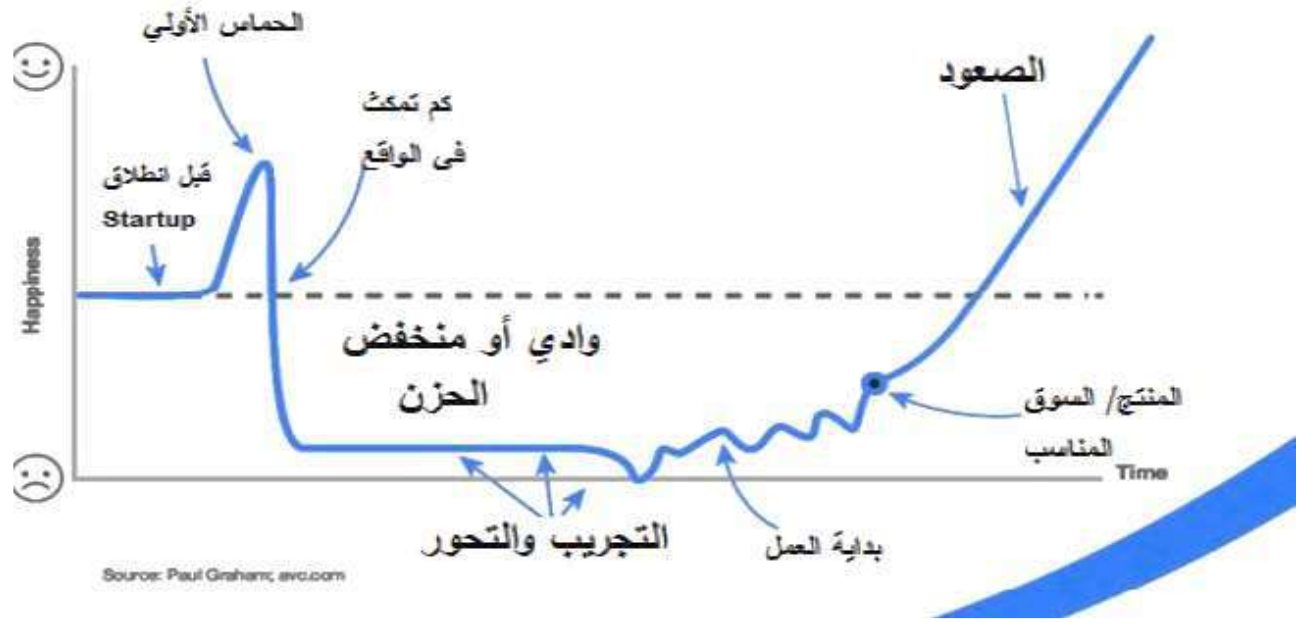

المصدر:(Good graphic==>"Paul Graham, startup happiness curve, http://t.co/P1FDc1MCUB، بلا تاريخ)

وانطلاقا من الشكل أعلاه يمكن القول أن المؤسسات الناشئة تمر بعمسة مراحل متتالية كمايلي: (بوالشعور ، 2018، الصفحات 421-422)

1-2-1 مرحلة ما قبل انطلاق المؤسسة الناشئة: حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الآشخاص بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة، خلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق الزبونالمستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عمن يمولها، وعادة مايكون التمويل في الم راحل الآولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

2-2-1 مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الآول من المنتج، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أنيواجه رائد الآعمال في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الآعمالفي هذه المرحلة إلى ما يعرف ب Fools, Family, Friends (FFF) فغالبا ما يكون الآصدقاء والعائلة هم المصدر الآول الذي يلجأإليهم للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل المغامرين، وهم الآشخاص المستعدين للمخاطرةبأموالهم خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كمايكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

3-2-1 مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر الع رض ويبلغ المنتجالذروة. في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الآوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عددالعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

1-2-4مرحلة الانزلاق في الوادي: بالرغم من استمرار الممولين المغامرين "رأس المال المخاطر" بتمويل المشروع إلا أنه يستمر فيالتراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالةعدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

1-2-5 مرحلةتسلق المنحدر: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة لتبدأالمؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثانيمن المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

1-2-6المرحلةمرحلةالنموالمرتفع: في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحهفي السوق المناسبة، وتبدأ المؤسسة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 21 إلى 81 %منالجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

1-3- التحديا التي تواجه بقاء واستمرار المؤسسات الناشئة:

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من التحديات منها ماهو مرتبط بالتمويل،ومنها المنافسة وعوامل أخرى نذكرها فيما يلي (https://ecoworld-sy.com/، 2019):

1-3-1 تزايد صعوبات التمويل:

في الولايات المتحدة أظهرت نتائج مسح الائتمان للشركات الصغيرة الصادر في آب 2017 الذي اعتمد على عينة قدرها /15.9/ ألف شركة ويغطي الفترة من النصف الأول من عام 2015 إلى النصف الأول من عام 2016 أن 72 % من الشركات الناشئة التي مضى على إنشائها عامان أو أقل، واجهت تحديات مالية تمثلت في نقص الأموال لإجراء التوسعات اللازمة وتوفير النفقات الجارية ودفع مستحقات القروض.

وواجهت نحو 69 % من الشركات الناشئة التي مضى على إنشائها بين /3/ إلى /5/ سنوات تحديات مماثلة خلال الفترة من النصف الأول من عام 2015 إلى النصف الأول من عام 2016 وأفادت 56 % من الشركات الناشئة التي مضى على إنشائها أكثر من 5 سنوات بأنها واجهت تحديات مالية خلال الفترة السابقة ذاتها، وأوضح مسح أجراه مختبر ومضة للأبحاث في عام 2013 إن نحو 69 % من الشركات الناشئة من عينة بالغة /254/ من رواد الأعمال في الوطن العربي لم تحصل على التمويل الإضافي اللازم لتوسعها.

1-3-2 **منافسة الشركات الكبرى:**

أصبحت الشركات الكبرى مثل: "أمازون" و"فيس بوك" و"ألفابت" و"أي بي إم" تقوم بدور احتكاري على المستوى العالمي نتيجة لامتلاكها سيولة مالية وقدرات تسويقية عالية، وهو ما عرضها لغرامات من جانب بعض الدول، مثل شركة "غوغل" التابعة لشركة ألفابت التي كبدتها المفوضية الأوروبية في تموز الماضي غرامة لمكافحة الاحتكار بقيمة /4.3/ مليارات يورو بسبب تضييق نظام أندرويد التابع لغوغل على المنافسين.

أدى ذلك لإعاقة نمو الشركات الناشئة بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات الكبرى، وهو ما يعوق قدرتها على البقاء في ظل قيام الأخيرة باستنساخ ابتكارات الشركات الناشئة مثل قيام فيس بوك بإطلاق إداة للدردشة

الجماعية المرئية في أيلول 2017 مثل التي أطلقتها سابقاً شركة "لايف أون آير" كما أطلقت شركة "أمازون" الأمريكية جهازاً يتم التحكم به بواسطة الصوت يسمى "شو إيكو"، وهو نموذج مستنسخ من منتج آخر طرحته شركة ناشئة تسمى "نيو كلوس."

وعقب إطلاق شركة ناشئة تدعى "إيزي إيميل" في عام 2016 تقنية الرد على البريد الإلكتروني باستخدام الخوارزميات، طرحت شركة "غوغل" أداة مشابهة في العام التالي، وأعلن فيس بوك مؤخراً أنه يتجه إلى ابتكار تطبيق للتعارف وهو ما قد يبدد آمال شركات عديدة، مثل شركة "ماتش" لتحقيق النمو المطلوب في السوق العالمي وجذب الاستثمارات اللازمة للتوسع، ويمكن للشركات الكبرى أيضاً تحجيم نمو الشركات الناشئة عبر الاستحواذ على شركات أخرى منافسة تقدم خدمات الشركات الناشئة نفسها.

3-3-1 اضطراب نماذج الأعمال:

واجهت بعض الشركات الناشئة ولا سيما المعروف منها: "باليوني كورن" العديد من المخاطر انعكست سلباً على أدائها المالي والتشغيلي، وهذا ما تكشفه نتائج أعمال شركة "أوبر" الأمريكية في السنوات الماضية إذ تواجه قائمة طويلة من التحديات تشمل حظر أعمالها في بعض الأسواق الأوروبية نتيجة اتهامها بالعمل بشكل غير قانوني والقيام بممارسات تجارية غير عادلة، ولم تتمكن "أوبر" من تقليص خسائرها المالية التي تكبدتها في السنوات الماضية، حيث أظهرت نتائج أعمالها في عام 2017 خسائر بقيمة /4.5/ مليارات دولار ارتفاعاً من /2.8/ مليار دولار في عام 2016 وذلك على الرغم من ارتفاع الإيرادات خلال الفترة نفسها بنحو 14 % لتصل إلى /11.1/ مليار دولار مقابل /9/ مليارات دولار في عام 2016.

4-3-1 تهديدات تصفية الأعمال:

تعرض كثير من الشركات الناشئة خلال الأعوام الماضية للاندثار وتصفية أعمالها، وهذا ما برهن على صحة بعض التقديرات التي أشارت إلى أن 90 % من جميع الشركات الناشئة التكنولوجية تفشل لاحقاً، وتتفاوت هذه النسبة من سوق لآخر ومن قطاع لآخر.

وتوجد أعداد لا حصر لها من الشركات الناشئة التي أنهت نشاطها في السنوات الماضية وواحدة من أهمها شركة "جوبون" العاملة في مجال بيع أجهزة اللياقة البدنية التي قامت بتصفية أعمالها في تموز عام 2017 بعد أن امتد نشاطها لأكثر من عشرين عاماً ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى تعثرها المالي وهو أحد أهم الأسباب لفشل الشركات الناشئة عالمياً.

2- ريادة الأعمال المستدامة :

تعتبر الريادة من القضايا الاجتماعية والإقتصادية المهمة في العالم كله، لما تلعبه من دور في التنمية الإقتصادية والاجتماعية نظرا لإشراكها فئة الشباب خصوصا في ابتكار مشاريع وإدارة أعمال.

1-2 مفهوم ريادة الأعمال :

تشير بعض الأدبيات الإقتصادية إلى أن مفهوم الريادة استخدم في مطلع القرن الثامن عشر من قبل ريتشارد كانتلون للدلالة على الأنشطة الإفتصادية التي تنطوي على شيء من المخاطرة والمغامرة ،فقد وصف التاجر الذي يشتري سلعا بسعر معين ليبيعها في المستقبل بأنه ريادي مخاطر ومغامر لأنه لا يعرف السعر الذي سيحصل عليه مقابل السلعة (رسلان و نصر، 2011، صفحة 52).

وكلمة (Entrepreneurship) هي في الأصل كلمة فرنسية تعني الشخص الذي يباشر،أو يشرع في إنشاء مشروع تجاري ،وقد استخدم المصطلح لأول مرة من قبل رجل الأعمال الفرنسي الشهير جين بابيستيه صاحب القانون الاقتصادي المسمى قانون ساي في حوالي سنة 1800م. وتعني ترجمة الكلمة ريادة الأعمال التي تعرف بأنها :"مجموعة أنشطة تقدم على الاهتمام،وتوفير الفرص،وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الإبداع وإنشاء المنشآت" (الشميميري و المبيريك ، 2018، صفحة 24).

وتعرف أيضا بأنها :" عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال للمشروع ،وتحمل المخاطر المصاحبة واستقبال المكافئة الناتجة ،فهي عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة التي تقدم عن طريق الأفراد الذين يتحملون المخاطر في رؤوس أموالهم لإضافة قيمة للمنتجات والخدمات التي قد تكون جديدة أولا تكون ، ولكن الريادي يضيف لها قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية (النجار و عبد الستار ، 2010، صفحة 28).

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن ريادة الأعمال هي عملية التفرد والسبق لإنشاء مشروعات جديدة بأفكارة مبدعة تعتمد على الإبتكار والتجديد مع تحمل المخاطرة .

2-2- المزايا الاقتصادية لريادة الأعمال:

تؤدي ريادة الأعمال دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي (رسلان و نصر، 2011، صفحة 54):

2-2-1 تحسين مستوى الإنتاجية : ويمكن أن يتحقق ذلك في المؤسسة الريادية من خلال رزمة من الإجراءات والسياسات في المؤسسة ،كاستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والابتعاد عن القرارات المتسرعة وغير المدروسة ،والاستغلال الأمثل للمعدات والماكنات والموارد المتاحة ،ومتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية ،واستقطاب الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة ،وترشيد النفقات الإنتاجية الثابتة والمتغيرة وتطبيق أساليب الرقابة على الجودة والقضاء على توقفات العمل واختناقاته وزمن الانتظار.

2-2-2 استيعاب التكنولوجيا : حيث تمتاز المؤسسات الريادية بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والعالمية والالتزام بالمواصفات الدولية وزيادة القيمة المضافة ،مما يمكن منتجات تلك المؤسسات من المنافسة في الأسواق العالمية .هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تلك المؤسسات تمتلك القدرة على الاستفادة من المراكز التكنولوجية والحاضنات التكنولوجية الحديثة ،وتطبيق تلك الخدمات التكنولوجية على الإنتاج كما يميز تلك المؤسسات في هذا المجال دعم البحث والتطوير فيها واستقطاب المتخصصين .

2-2-3 توفير فرص العمل الجديدة: إذ تمتاز المؤسسات الريادية بإيجاد فرص عمل جديدة ، على الرغم من التطور التكنولوجي الذي أفضى للإستغناء عن كثير من الأيدي العاملة وذلك من خلال التوسع المستمر لتلك المؤسسات .

2-2-4 فتح الأسواق الجديدة : حيث تمتاز المؤسسات الريادية عن غيرها بمعرفة السوق وفهم ما يجري فيه مما يقلل من المخاطرة ،وكذلك النفاذ للأسواق المحلية والخارجية من خلال التنويع ،كما أن مشاركة المؤسسات الريادية ولا سيما الإنتاجية منها في المعارض الدولية تعد من أفضل سبل تسويق المنتجات وإبرام الصفقات التجارية.

2-3- التحديات التي تواجه ريادة الأعمال:

تعتبر القدرة على البقاء من خلال تحمل العديد من المخاطر والفابلية للتغيير من أهم التحديات التي تواجه ريادة الأعمال، وفيما يلي سنطرح أهم العناصر التس شكلت تحديا واضحا أما ريادة الأعمل

1-3-2 غياب التمويل : ويعد من أهم التحديات التي تواجه منظمات الأعمال،فبالرغم من النمو الملحوظ في الإستثمارات فمازالت المبالغ التي يتم استثمارها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منخفضة مقارنة بالشركات الكبرى،حيث يواجه رواد الأعمال صعوبات كبيرة في جذب الاستثمار والحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم وهذا ما أثر سلبا على الرؤيا التي تود الوصول إليها (الزعاير و الطالب ، 2020، صفحة 198).

2-3-2 المخاطرة (خسارة الاستثماربأكمله): إن نسبة الفشل للمشروع الصغير مرتفعة جدا، فوفقا للإحصائيات المنشورة في أمريكا فإن 35% من المنشآت تفشل خلال العامين الأولين من عمرها ،بينما 54% منها تفشل خلال أربعة سنوات المفبلة (المبيريك و الشميمري، 2018، صفحة 18).

وهناك من قسم التحديات التي تواجهها ريادة الأعمال إلى نوعين نختصرها في الجدول التالي :

- تحديات الحاضر

- تحديات المستقبل

الجدول رقم (01): تحديات ريادة الأعمال

التحديات	01	02	03	04
نحديات اليوم	تحدياتالقطاع العام :ضعف أو قلة فاعلية القرارات والتشريعات المطبقة ومدى فعاليتها على ريادة الأعمال في المدى القصير والمتوسط.	تحديات القطاع الخاص: قلة الجرأه على الإستثمار المباشرفي المشاريع الناشئة لعدم إكتمال نضوج المشروع.	لتحديات الذاتية لرواد الأعمال:حيث يفتقد الكثير من رواد الأعمال إلى الخبرة الكافية المتعلقة بالنواحي الفنية لإستمرار المشروع الريادي مع إلمامهم بالصورة العامة للمشروع.	التحديات المجتمعية :حيث تشكل قلة الوعي والثقافة العامة المتعلقة بكيفية دعم رواد الأعمال نوع من العائق أمام بعض رواد الأعمال
تحديات المستقبل	تطور الذكاء الصناعي:حيث يشكل التهديد والخطر الأول للمشاريع الريادية إذا ما عرفت الكيفية المتبعة لإستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أداء المشروع الريادي الناشئ	دعم مراكز الأبحاث الريادية :حيث تقوم تلك المراكز على القيام بتطويرأبحاث إدارية ريادية بشكل مستمر الغرض منها تطوير المناهج المتعلقة بريادة الأعمال التي تدرس في الجامعات والمعاهد التدريبية الأخرى مما ينعكس على السوق الريادي بناحية	التشجيع المستمر على الإبتكار:التشجيع في حد ذاته يزيد من الإنتاجية لرواد الأعمال فبناء على دراسة مقدمة من جامعة أستن بيرنجهام في بريطانيا , تقول أن التحفيز والإبتكار زاد من نسبة إستمرار المشاريع الناشئة بنسة 57% وهيا نسبة تعطي	لتشريعات والقوانين:من أعظم ما يواجه بيئة ريادة الأعمال في الأسواق الناشئة . حيث أن مرحلة التكوين وسن القوانين دائما ما تتسم بعدم الإستقرار القانوني بسبب كثرة القرارت الصادرة والتي تهدف في أساسها إلى وضع قوانين تتصف في أعين القانونيين بالموضوعية وهيا بالرغم من كل ذلك تفتقر إلى اللمسة المهنية لقانوني متمرس في ريادة الأعمال .مما يؤثر

	لتحقيق الإستمرارية ونخص هنا المشاريع المهنية هيا من يجب عليها الإنتباه لهذا التحدي	إيجابية تقل فيها العقبات وتزداد فيها مرونة السوق.	مؤشر واضح لاثر التحفيز على الأبتكار في مجال ريادة الأعمال وغيابها يترك أثر سلبي على نمو القطاع بشكل عام أيضا	على المرونة التشريعات والقوانين في مدى قربها من حاجة بيئة ريادة الأعمال

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتمادعلى (الشاوي، 2019).

2-4- ريادة الأعمال المستدامة :

ريادة الأعمال المستدامة (بالإنجليزية Sustainopreneurship :ريادة الأعمال والابتكار من أجل الاستدامة) هي مفهوم انبثق من المفاهيم السابقة لريادة الأعمال الاجتماعية وريادة الأعمال الإيكولوجية، من خلال ريادة الأعمال المستدامة. يعني هذا المفهوم استخدام تنظيم الأعمال الإبداعي لحل المشاكل المرتبطة بريادة الأعمال، لخلق استدامة بيئية واجتماعية لتكون موضوعًا وهدفًا استراتيجيًا يأخذ بعين الاعتبار في الوقت نفسه الحدود الموضوعة للحفاظ على أنظمة دعم الحياة في العملية (https://www.noor-book.com/tag/، 2021).

وتقوم ريادة الأعمال على إحداث التغيير المطلوب من أجل تحقيق نمو مستدام وتأمين مستقبل قائم على استدامة الأعمال بما يضمن الحفاظ على البيئة في مختلف مشاريعهم .

من هذا المنطلق يمكن القول أن مفهوم ريادة الأعمال المستدامة يرتبط بإنشاء مشروعات جديدة ذات أفكار مبتكرة قائمة على الإبداع ،وإيجاد حلول لمشاكل قائمة من خلال تقديم منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الموجودة بالسوق مع مراعاة الجانب البيئي والحفاظ عليه لضمان النمو والإستمرار وتحقيق الريادة المستدامة .

وما يجب التركيز عليه عند التحدث عن ريادة الأعمال المستدامة هو الإبداع والإبتكارة و درجة المخاطرة الكبيرة التي بتحملها رائد الأعمال في سبيل نمو ونجاح المشروع .

3- المؤسسات الناشئة كرؤية مستقبلية لريادة الأعمال المستدامة:

تشكل ريادة الأعمال والشركات الناشئة دعامة أساسية للنمو الإقتصادي والإبتكار ، ووسيلة للحد من معدلات البطالة المرتفعة خاصة وسط فئة الشباب ، إذ نرى اليوم أصحاب المشروعات الناشئة مصدرا حقيقا لدعم اقتصاديات دولهم لاسيما الدول المتقدمة حيث تسهم مشروعات رواد الأعمال في أمريكا بأكثر من 50% من إجمالي اقتصادها القومي، 60% في الصين.

وقد أصبحت جل دول العالم تشجع التوجه نحو القطاع الخاص بإنشاء مشاريع خاصة والبحث عن تحقيق أهداف النمو والربح بعيدا عن الوظائف الروتينية التي توفرها الدولة ولعل المؤسسات التاشئة من أهم المشروعات التي شهدت اهتماما كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة لما لها من دور في دعم الإقتصاد ورفع الناتج القومي للدول .

حيث أنه وإلى جانب مساهمة المؤسسات الناشئة في خلق فرص العمل وتخفيض نسب البطالة فإنها تعمل على إرساء ودعم مباديء ريادة الأعمال من خلال (علواني ، 2018) :

- استفادة رواد الأعمال من التراخيص لمزاولة نشاطهم ونخفيض الرسوم على نشاطاتها تتراوح حتى 05 سنوات خاصة في حالة مؤسسات النشاط الناشئة.

- تعمل بعض الدول على إنشاء هيئات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الشركات الناشئة تنص في جوهرها على نشر ثقافة ريادة الأعمال مما يدفع إلى تشجيع رواد الأعمال ودفعهم إلى الإبتكار.

- يستفيد رواد الأعمال من الدعم المالي في حالة العمل ضمن القطاعات المستهدفة للمجتمع و أن يكون بالشركة الناشئة من 1-5 موظفين يعملون بدوام كامل ،وألا يزيد عمر الشركة الناشئة عن ثلاث سنوات من تاريخ بدء النشاط.

- تقوم المؤسسات الناشئة على كسب المهارات والتشجيع على الإبداع والابتكار وفي المقابل فإن رائد الإعمال يسعى لتيسير أساليب الحصول على التمويل وتقديم الدعم وبذلك فإن المؤسسة الناشئة تروج للأفكار والمنتجات الخاصة برواد الاعمال

كما واعتبرت بعض الدول أن استمرارية قطاع ريادة الأعمال وتعزيز مسيرة الإبداع والابتكار يعتمد على تطوير أليات إصدار الرخص التجارية والتأشيرات وإدارة التدفقات النقدية ومواكبة التغيرات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا والابتكار والذي يعتبر النشاط الرئيسي للشركات الناشئة .

لهذا فإن ريادة الأعمال المستدامة تعتمد على المؤسسات التاشئة ، هذه الأخيرة التي تكتسي أهمية بالغة تنبع من الدور الهام الذي تلعبه في النمو الإقتصادي وما تساهم به في الدخل القومي . وفي المقابل إن تحقيق التنمية المستدامة تعتمد على مدى احترام البعد البيئي .

لذا فإن التنمية المستدامة تقترن بإنشاء مؤسسات ناشئة ذات بعد بيئي لضمان استمرارها ونموها ذلك أن البيئة تربط بين الأجيال الحالية والمستقبلية وأن المؤسسات الناشئة تعاني لحد ما من مشاكل التمويل والموارد ..

إذا يمكن القول أن المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال وجهان لعملة واحدة ويتطلب نجاح أحدها توفر الأخر ، فالمؤسسات الناشئة تتطلب رواد الأعمال القادرين على توليد الأفكارة وتطويرها ومحاولة نقل الفكرة منذ بداية ظهورها لتصبح مشروعا ناجحا .وفب المقابل فإن المؤسسات الناشئة هي المحيط الخصب لتكوين رواد الأعمال في حال توفر التشجيع والتمويل .

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال هما عصب النمو الإقتصادي ، لما لهما من دور في توفير فرص العمل وبالتالي تخفيض نسب البطالة ، وكذا المساهمة في رفع الناتج القومي. وهذا ما دفع الدول خاصة في السنوات الأخيرة للإهتمام بالمؤسسات الناشئة وتقديم الدعم والتمويل المالي وتشجيع رواد الأعمال للإبتكار والإبداع .

غير أن هذه المؤسسات والتي يمكن القول عنها أنها ريادية مازالت تعاني العديد من التحديات والمشكلات ولعل أهمها صعوبة الحصول على التمويل والمنافسة مما يعرضها للتدهور والزوال في أول سنوات نشأتها.غير أن التوجه الكبير خاصة لفئة الشباب

نحول الشـركات الناشـئة وريادة الأعمال وضـعها أمام تحد واحد هو الإسـتمرار والبقاء ..وهذا ما جعل مسـتقبل ريادة الأعمال مقترن بنجاح المؤسسات الناشئة وانطلاقا مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية :

- زيادة الاهتمام بالمؤسسات الناشئة وتشجيع القائمين عليها من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التمويل .

- تشجيع الشباب على الإبتكار وتقديم أفكار وأساليب جديدة واستغلال الفرص للنمو وتحقيق الأرباح.

- دفع رواد الأعمال إلى خلق مشاريح بيئية وبذلك تضمن تحقيق الريادة المستدامة بإدخال البعد البيئي في كل المشاريع الناشئة.

- تعتبر الشـركات الناشـئة محيطا لبناء رواد الأعمال لذا يجب تشـجيع أصـحاب هذه المشـاريع على التعلم وتدريبهم على توليد الأفكار واستثمارها .

4. المراجع:

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

1.عبد الرحمن الشميمري ،وفاء بنت ناصر المبيريك (2018)، *ريادة الأعمال* ، العبيكان للنشر ، الرياض.

2.فايز جمعة صالح النجار،عبد الستار محمد العلي(2010)،الريادة وإدارة الأعمال الصغير،دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن.

3. راكز الزعاير،غسان الطالب (2020)،دار اليازوري العلمية للنش والتوزيع ،عمان.

4.عبد الرحمن الشـميمري،وفاء بنت ناصـر المبيريك (2018) ، مبادئ ريادة الأعمال المفاهيم والتطبيقات الأسـاسـية لغير المختصـين، العبيكان للنشـر والتوزيع، الرياض.

المقالات:

1. بوالشعورشريفة،(2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر-،*مجلة البشائر الاقتصادية* ، العدد04.

2.رسلان محمد، نصر عبد الكريم (2011)، واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الإقتصاد الفلسطيني،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ،العدد 23.

ثانيا- المراجع الاجنبية:

1. cornet Price(2017), Créer votre startups sans moyen financier et lever 1.000.000eur, Edi pro, Belgique.

ثالثا: المو اقع الالكترونية:

1https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/start-up, s.d.) consulté 17/05/2021.

2. https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/start-up consulté 17/05/2021.

3. http://www.paulgraham.com/growth.html consulté 17/05/2021.

4. https://ae.linkedin.com/pulse consulté06/06/2021.

5. https://www.rowadalaamal.com consulté 10/06/2021.

6. https://wydden.com/dis-cest-quoi-une-start-up) consulté 17/05/2021.

7. Paul Graham, startup happiness curve, http://t.co/P1FDc1MCUB .

8. https://ecoworld-sy.com/ consulé 19/05/2021.

9. https://www.noor-book.com/tag/ cosulté 09/06/2021

جهود المؤسسات البنكية لتوجيه منظمات الأعمال نحو تبني الفكر المستدام
نماذج ناجحة (البنك العربي، بنك BNP PARIBAS وBanco do Brasil)

Efforts of banking institutions to direct business organizations towards adopting sustainable thinking
Successful Models (Arab Bank, BNP PARIBAS Bank and BANCO do Brasil)

أ. د. صباح بلقيدوم، مخبر حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية IEDL خنشلة، جامعة عباس لغرور، خنشلة، bsabah@ymail.com

ط. د. مريم مسعودان، مخبر حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية IEDL خنشلة، جامعة عباس لغرور، خنشلة، messaouden.meriem@univ-khenchela.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أفضل الممارسات البنكية التي تؤدي إلى نشر الفكر المستدام بين منظمات الأعمال، من خلال الإجابة عن تساؤله المتمثل في: كيف تساهم المؤسسات البنكية في توجيه نشاط منظمات الأعمال نحو الاستدامة؟ وذلك باعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي للتعريف بمصطلحات البحث والوقوف على واقع تلك الممارسات من خلال تحليل محتوى تقارير ثلاث مؤسسات بنكية متباعدة جغرافيا (البنك العربي، بنك BNP PARIBAS وBanco do Brasil) متقاربة فكريا تسعى لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنّ تبني المؤسسات البنكية التوجه المستدام يمكّنها من جعل منظمات الأعمال تتبع ذات التوجه، فاستدامة هذه الأخيرة امتداد لاستدامة الأولى، وقد اتفقت النماذج المبحوثة في التوجه المستدام واختلفت في كيفية ترجمته إلى ممارسات فعلية وذلك لاختلاف الدوافع المحركة لكل منها. وعليه يمكن التوصية بتشجيع المؤسسات البنكية وإحداث تغيير في دوافعها حتى تتبنى الفكر المستدام، فتبتكر منتجاتٍ وحلول مستدامة تُنتج أثرا إيجابيا مضاعفا يتمثل في نشر الفكر المستدام بين منظمات الأعمال.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ مؤسسات بنكية؛ ممارسات مستدامة؛ منظمات الأعمال.

تصنيفات JEL: Q01; G21; L20

Abstract:

This research aims to identify best banking practices that lead to the spread of sustainable thought among business organizations by answering its question: How do banking institutions contribute to directing the activity of business organizations towards sustainability? To answer this question, the descriptive and analytical approaches were followed for defining the research's terms and standing on the reality of that practices, by analyzing the content of the reports of three geographically distant banking institutions (Arab Bank, BNP PARIBAS and Banco do Brasil) converging intellectually seeking to achieve sustainable development.

The most important reached results is that the adoption of the sustainable orientation by banking institutions enables them to make business organizations follow the same orientation, where the sustainability of this latter is an extension for the sustainability of the former. The researched models have agreed on the sustainable orientation and differed in how to translate it into actual practices because of the different motives driving each of them. Accordingly, it can be recommended to encourage banking institutions and make a change in their motives in order to adopt sustainable thinking, so to innovate sustainable products and solutions which produce a multiplied positive impact that represented in sustainable thought sharing amongst business organizations.

Keywords: Sustainable development; banking institutions; sustainable practices; business organizations.

JEL Classification Codes: Q01; G21; L20

1. مقدمة:

تعمل المؤسسات البنكية على ضمان التدفقات المالية بين من يملك فائضا ماليا ومن يحتاج إليه حسب اتفاق مسبق وبشروط محددة، إذ أنها تعدُ أهم الخيارات التمويلية المطروحة أمام منظمات الأعمال لتتجاوز حاجتها إلى المزيد من الموارد المالية خلال مراحل دورة حياتها (تأسيس، نمو، نضج وتجديد) وتتمكّن من توفير المنتجات المطلوبة، خلق فرص العمل، تحسين مستوى المعيشة وزيادة الناتج الوطني، وبذلك تكون المؤسسات البنكية شريكا لها في تحقيق التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي.

إلا أنّ توسّع منظمات الأعمال كان على حساب البيئة بهدر مواردها الطبيعية وجعل مكوناتها مكّبًا للمخلفات (نفايات وملوثات) باعتماد أساليب إنتاج لا تراعي القدرة الاستيعابية للبيئة، ومع استمرار الأوضاع، ظهرت عديد المشكلات البيئية (نضوب الموارد، انتشار التلوث بأنواعه، تغير المناخ..) وبلغت مستويات تمس صحة الانسان وسلامته، وذلك نتيجة إهمال التنمية للقضايا البيئية، ممّا أدى إلى ضرورة التحوّل إلى نموذج تنموي أكثر استدامة يركّز على البعد البيئي موازاةً مع البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

فنادت الدول، المنظمات العالمية والمجتمع المدني بحتمية الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة مع التأكيد بأنّ القضايا البيئية مسؤولية الجميع، فكان على منظمات الأعمال أن تتحمّل مسؤوليتها وتتبنى الفكر المستدام بأبعاده الثلاث حتى تخلق قيمة اقتصادية مضافة من خلال أنشطة تراعي وتحترم المجتمع والبيئة، لتتحوّل إلى منظمات مستدامة. إلا أنّ غالبية المنظمات لم تعِ ذلك وتنكَّرت لمسؤوليتها لاعتقادها أنّ ذلك يشكّل عبئا إضافيا عليها.

انطلاقا ممّا سبق، تتضح حتمية التوجه نحو التنمية المستدامة والبحث عن أساليب لنشر الفكر المستدام وحث المنظمات على تبنيه، إذ أنّ استمرار نشاطها على حساب البيئة يهدد بقاءها واستمراريتها ويعيق استدامة التنمية، وبالنظر إلى دور المؤسسات البنكية كوسيط مالي تستفيد من منتجاته تلك المنظمات ويمدّها بالتمويل اللازم لأداء أنشطتها وضمان نموها، فكانت شريكا غير مباشر في الآثار السلبية الناجمة عن تلك الأنشطة ويتوجب عليها تحمّل مسؤوليتها، حتى لو كانت أعمالها تبدو صديقة للبيئة.

- سؤال الدراسة: بناءً على ما سبق، يمكن طرح التساؤل الآتي:

كيف تساهم المؤسسات البنكية في توجيه نشاط منظمات الأعمال نحو الاستدامة؟

- فرضية الدراسة: وكمحاولة للإجابة على التساؤل المطروح يمكن تقديم الفرضية الآتية:

إنّ تبني المؤسسات البنكية التوجه المستدام في عملياتها ومنتجاتها يُمكّنها من دفع منظمات الأعمال لاتباع ذات التوجه.

- تساؤلات الدراسة:

-ما الذي تعنيه التنمية المستدامة، منظمات الأعمال المستدامة والمؤسسات البنكية المستدامة؟

-كيف توجّه المؤسسات البنكية محل الدراسة (البنك العربي، BNP Paribas، Banco do Brasil) منظمات الأعمال نحو الاستدامة؟

- أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أفضل الممارسات البنكية التي تؤدي إلى نشر الفكر المستدام بين منظمات الأعمال، وتستمد أهميتها من المكانة التي يحتلها البعد البيئي في تحقيق استدامة التنمية وضرورة تبني التوجه المستدام من طرف جميع المنظمات وإعادة النظر في أنشطتها لتتوافق مع أبعاد التنمية المستدامة، بالإضافة إلى توضيح الروابط بين استدامة المؤسسات البنكية واستدامة منظمات الأعمال من خلال عرض ثلاث مؤسسات بنكية.
- منهج الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة والإجابة عن تساؤلها، تم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي للتعريف بمصطلحات الدراسة والوقوف على واقع تلك الممارسات من خلال تحليل محتوى تقارير ثلاث مؤسسات بنكية مختارة من بيئات مختلفة (الأردن، فرنسا والبرازيل) تقر بتبني الفكر المستدام وقد حظيت بالتقدير عن ممارساتها في هذا المجال، هذه التقارير متاحة عبر مواقعها الالكترونية.

2. الإطار المفاهيمي:

التعرف على مختلف المصطلحات المعتمدة في هذه الدراسة، بدءا بمنظمات الأعمال المستدامة وتوضيح أبعادها الثلاث ثم التطرق إلى المؤسسات البنكية المستدامة بمستوياتها والعوامل الدافعة للوصول إليها.

2-1- ماهية منظمات الأعمال المستدامة:

انتشر مفهوم التنمية المستدامة وتم تبنيه وتطبيقه في جميع القطاعات ومن بينها منظمات الأعمال.

2-1-1- التنمية المستدامة و أبعادها:

ضمن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تم طرح التعريف الأكثر شهرة للتنمية المستدامة، بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرّض للخطر احتياجات أجيال المستقبل" (كافي، 2017، صفحة 54)

فالتنمية المستدامة هي محصلة ثلاثة أبعاد، هي: (ابراهيم، 2019، الصفحات 53,24) (العذاري، 2015، الصفحات 34-36)

- البعد الاقتصادي: يركز على استمرارية تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة من خلال رفع كفاءة عوامل الإنتاج مع تخفيض التكاليف والاستخدام الأمثل والعقلاني لمختلف الموارد من أجل تلبية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم، ويكون النظام مستداما اقتصاديا إذا تمكّن من إنتاج السلع والخدمات دون إحداث أي اختلالات؛
- البعد الاجتماعي: يتمحور حول الفرد وعلاقاته في المجتمع وما ينشأ عنها من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحسين سبلها، ويكون النظام مستداما اجتماعيا إذا حقق العدالة في التوزيع، إيصال الخدمات الاجتماعية إلى محتاجيها، المساواة في النوع الاجتماعي والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار؛
- البعد البيئي: يهتم بحسن التعامل مع البيئة ومواردها الطبيعية وتوظيفها لصالح الانسان دون إخلال بمكوناتها، لذلك يجب المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية بتجنب استنزافها والبحث عن مصادر متجددة لها وألا تتعدى النفايات قدرة استيعاب البيئة أو تضر بقدرتها المستقبلية على الاستيعاب، إذ ينبغي مراعاتها ونقلها سليمة للأجيال القادمة.

2-1-2- منظمات الأعمال المستدامة و أبعادها:

تعرف منظمة الأعمال المستدامة بأنها: "المنظمة التي تعمل لتحقيق أهدافها بالتوازي مع المحافظة على التوازن الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بما يكفل المحافظة على حقوق الأجيال القادمة" (الجهني، 2017، صفحة 101).

للمنظمة المستدامة ثلاثة أبعاد، هي: (بدوي و البلتاجي، 2013، صفحة 54) (الحموري و المعايطة، 2015، الصفحات 101,95)

- البعد الاقتصادي: يمثّل دور المنظمة باعتبارها وحدة اقتصادية تختص أساسا بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، لذلك فالوظائف التي تدور في نطاقها تهتم أساسا بمسؤوليتها عن المساهمة في حل المشكلة الاقتصادية، ويكمن جوهر هذه المسؤولية في قيامها بتوجيه الموارد المتاحة لها بالطريقة التي تشبع أكبر قدر من الحاجات المرغوبة لأفراد المجتمع؛
- البعد الاجتماعي: يتجسّد في المسؤوليات التي يجب أن تأخذها المنظمة على عاتقها للمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية الأساسية، فلا بد لها من المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه فضلا عن تحسين ورعاية شؤون مواردها البشرية بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم؛
- البعد البيئي: يمثّل مسؤولية المنظمة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، القضاء على الانبعاثات والنفايات، تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع الأجيال القادمة بهذه الموارد.

من خلال ما سبق، يتضح أنّ التنمية المستدامة تعني تحقيق نمو اقتصادي وتوزيعه بطريقة عادلة على أفراد المجتمع دون الإضرار بالبيئة وأنّ إسقاط أبعادها الثلاث على منظمات الأعمال يجعلها منظمات مستدامة.

2-2- ماهية المؤسسات البنكية المستدامة:

تحتاج منظمات الأعمال من أجل القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها إلى الدعم والتمويل من طرف المؤسسات البنكية.

2-2-1- المؤسسات البنكية ووظائفها:

تعرف المؤسسة البنكية بأنها: "مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، منظمات الأعمال أو الدولة بغرض إقراضها للآخرين أو استثمارها في أوراق مالية محددة" (الصيرفي، 2016، صفحة 16).

لا تخرج المؤسسات البنكية عن كونها منظمات رخّص لها القانون ممارسة الأعمال البنكية بالاعتماد على الموارد المالية.

فهي تقوم بدور الوساطة المالية من خلال: (حسن، 2019، الصفحات 25-27) و (البديوي، 2012، الصفحات 23,21)

- جذب الودائع وتنمية الادخار: لا يقتصر دور المؤسسات البنكية على قبول الودائع من أصحاب الفوائض المالية، بل تتنافس على جذبها على أن تدفعها لهم عند الطلب، بإخطار مسبق أو بانتهاء الأجل المحدد؛
- التمويل الداخلي والخارجي: توجّه المؤسسات البنكية الأموال المودعة لديها للمساهمة في إنشاء مشاريع جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشاريع قائمة، تقديم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات.

ومؤخرا أصبحت المؤسسات البنكية تتنافس على تنويع منتجاتها، ممّا أدى بها إلى: (الصيرفي، 2016، الصفحات 29-35)

-القيام ببعض العمليات نيابة عن عملائها في مجال الأوراق المالية (شراء وبيع) أو التجارية (تحصيل) والاعتمادات المستندية؛

-التوجه نحو الوساطة في الخدمات المالية وإدارة المخاطر بما يكرّس مفهوم البنوك الشاملة؛

-تطوير الخدمات الالكترونية بالاستفادة من إفرازات الثورة التكنولوجية؛

-التوسّع في الأنشطة الاستثمارية بتسويق الأوراق المالية لصالح المنظمات المصدرة لها وتقديم الاستشارات اللازمة.

2-2-2- المؤسسات البنكية المستدامة:

تعرف المؤسسات البنكية المستدامة بأنها:

-"المؤسسات البنكية التي تأخذ في الاعتبار تأثيرات عملياتها ومنتجاتها وخدماتها المختلفة على الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من أجل الحد من انبعاثات الكربون الخارجية بالتركيز على تمويل التكنولوجيا والمشاريع الصديقة للبيئة" (Tara, Singh, & Kumar, 2015, p. 1030).

-"الممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكربونية في الأنشطة البنكية بهدف حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال تحسين العمليات والتقنيات إلى جانب جعل عادات العملاء صديقة للبيئة" (البنك المركزي المصري، 2012، صفحة 2).

تهدف المؤسسات البنكية المستدامة إلى تحقيق ثلاثة أبعاد، تتمثل في:

- البعد الاقتصادي: يشمل تأثير المنتجات البنكية على مختلف أصحاب المصلحة من خلال تقليل المخاطر المحتملة، خفض التكاليف ورفع العوائد المالية طويلة الأجل والمحافظة على مكانتها في سوق القطاع البنكي وجذب عملاء جدد؛
- البعد الاجتماعي: يتحقق من خلال الحد من التأثيرات السلبية للمؤسسة البنكية على المجتمع الذي تعمل فيه والعمل على تنميته بإطلاق المبادرات التطوعية لتحقيق الصالح العام والاهتمام بمواردها البشرية وإشراكها في خططها المستدامة؛
- البعد البيئي: يعنى بتقليص البصمة البيئية للعمليات اليومية في المؤسسة البنكية وتشجيع عملائها على تقليص البصمة البيئية الخاصة بهم من خلال نشر الوعي بينهم واقتصار تمويلها على المشاريع المسؤولة اجتماعيا وبيئيا.

تعمل المؤسسات البنكية المستدامة على تجميع الموارد المالية وتوظيفها لتحقيق عوائد طويلة الأجل بما لا يتعارض مع المجتمع والبيئة من خلال الالتزام بأبعاد التنمية المستدامة في جميع عملياتها وقراراتها الاستثمارية وتقديم منتجات بنكية مستدامة.

2-3- تبني الفكر المستدام في المؤسسات البنكية:

تدعم المؤسسات البنكية قضايا التنمية المستدامة من خلال تبني أبعادها والاستفادة من المزايا المترتبة على ذلك.

2-3-1- دو افع الاستدامة في المؤسسات البنكية:

وكغيرها من المنظمات، تتبنى المؤسسات البنكية الفكر المستدام لوعيها بالمزايا المترتبة عليه والرغبة في الاستفادة منها، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تدفعها لذلك، ويمكن توضيحها في النقاط الآتية:

- ضغوطات تأخذ الطابع الإلزامي: من طرف ذوي المصلحة أو ممثليهم ممن يؤثّر أو يتأثر بأعمال المؤسسات البنكية، منها:

-منظمات حكومية: مساءلة ومعاقبة المؤسسات البنكية باعتبارها شريكا في الأضرار الاجتماعية والبيئية التي يسببها مقترضيها؛

-المستثمرون الراغبون في تحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل؛

-العملاء بزيادة وعيهم وظهور فئة العملاء الخضر الذي أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات البنكية المستدامة؛

-المجتمع المدني وما يمارسه من ضغوطات لمراعاة البيئة والمجتمع في الأعمال البنكية.

- مبادرات ومبادئ توجيهية صادرة عن منظمات متخصصة تعمل لمساعدة المؤسسات البنكية على دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أعمالها، ومن أهمها:

-برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مبادرة تمويل: للمساعدة على تحسين نوعية حياة الأفراد دون المساومة على حق الأجيال القادمة؛

-مبادرة العالمية للإبلاغ: وضع المعايير الأكثر استعمالا في العالم للإبلاغ عن الاستدامة (مؤشرات اقتصادية، اجتماعية وبيئية)؛

-مبادئ خط الاستواء: تقدّم إطار عمل لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بتمويل المشروع؛

-مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول.

- إثبات التزامها وتثمينه من طرف منظمات معتمدة وذلك في إطار المنافسة في القطاع البنكي:

-المؤشرات العالمية للاستدامة كمؤشر داو جونز لمراقبة الأداء المستدام للمنظمات المدرجة فيه؛

-القوائم السنوية للمؤسسات البنكية المستدامة التي تصدرها وكالات التصنيف بناءً على معايير اجتماعية وبيئية محددة؛

-جوائز للمؤسسات البنكية التي تؤكّد التزامها بحماية البيئة والمحافظة على مواردها.

2-3-2- مستويات الاستدامة البنكية:

تختلف المؤسسات البنكية عن بعضها في مدى تبنها للفكر المستدام وتطبيقه، فتظهر أربعة مستويات للاستدامة البنكية، كما يلي: (Tara, Singh, & Kumar, 2015, pp. 1031-1032)

- المستوى الدفاعي: هو حالة المؤسسات البنكية غير النشطة، إذ يلاحَظ عدم اكتراثها للاعتبارات ولا للوائح البيئية لاعتقادها أنها تصون مصالحها بتجنب التكاليف المرتبطة بالالتزام البيئي وأنها تحافظ على عملائها من التسرب لصالح منافسيها.
- المستوى الوقائي: في هذا المستوى تبدأ المؤسسات البنكية بدمج القضايا البيئية في عملياتها وأنشطتها اليومية فتتبنى ممارسات بيئية توفيرا للتكاليف ودرءا للضغوطات الخارجية والتي قد تمس بسمعتها في السوق.
- المستوى الهجومي: تتعدى الممارسات البيئية للمؤسسات البنكية أنشطتها الداخلية لتصل إلى مختلف تعاملاتها الخارجية وذلك بإضفاء البعد البيئي على عملياتها مع عملائها.
- المستوى المستدام: تكون فيه جميع عملياتها وأعمالها مستدامة، فلا تستثمر في المشاريع غير السليمة بيئيا، حتى لو كانت أرباحها ضخمة تفاديا للمخاطر البيئية وسعيا لتحقيق عوائد مستدامة واكتساب ميزة تنافسية في السوق.

يُنظر إلى هذه المستويات كمراحل متعاقبة تمر عليها المؤسسات البنكية في سيرها نحو تحقيق التنمية المستدامة ويرتبط ذلك بمدى وعيها وقدرتها على السبق وأخذ المبادرة.

3. عرض النماذج:

الوقوف على الممارسات المستدامة لمؤسسات بنكية كنماذج واقعية تبنّت الفكر المستدام وسعت إلى تطبيقه، وهي: نموذج عربي (البنك العربي)، نموذج فرنسي (BNP Paribas) ونموذج برازيلي (Banco do Brasil).

3-1- النموذج العربي:

تم اختيار البنك العربي لمبادرته بإصدار أول تقرير استدامة بين مؤسسات القطاع البنكي في الأردن، وذلك عام 2010.

3-1-1- لمحة عامة عن البنك العربي:

تم تسجيل البنك العربي في مدينة القدس من طرف سبعة مستثمرين يوم 21 ماي 1930 برأس مال قيمته 15.000 جنيه فلسطيني وبدأ عملياته في نفس العام. ومن ثم (عام 1948) نقل مقره الرئيسي إلى عمان -الأردن- أين تم اعتباره رسميا شركة مساهمة عامة. واليوم (2021) يمتلك إحدى أكبر الشبكات البنكية العربية العالمية التي تضم ما يزيد عن 600 فرع موزعة عبر خمس قارات وله شركة شقيقة في سويسرا ومجموعة من الشركات التابعة والحليفة، مما جعله يمتاز بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم (البنك العربي، تاريخ البنك العربي، بلا تاريخ).

وتماشيا مع النمو الذي شهده وللحفاظ على مكانته السوقية بتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة لعملائه، يعمل البنك العربي على التطوير المستمر لمنتجاته المتمثّلة في: إدارة الثروات والمحافظ الاستثمارية من خلال التعاون مع مختلف الشركات التابعة له، تقديم مجموعة من الحلول الاستثمارية لمساعدة العملاء على إدارة مخاطر استثماراتهم، وفضلا عمّا يقدّمه من منتجات شخصية لعملائه الأفراد (حسابات، برامج، بطاقات وقروض) فإنّه يخص منظمات الأعمال بمجموعة واسعة من الحلول لتلبية متطلباتها التمويلية بدءًا من الإقراض وصولا إلى التسهيلات المركبة (البنك العربي، الحلول المصرفية، بلا تاريخ).

وإثر تنامي التحديات على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية زاد إيمان البنك العربي بقدرة القطاع المالي على المساهمة في معالجتها بإدراكه أهمية دمج مفهوم التنمية المستدامة في عملياته الأساسية، إذ أنه يطمح لأن يكون المؤسسة المالية الرائدة في العالم العربي في مجال المسؤولية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. ولتحقيق هذه الرؤية، فإنّه يعمل على خلق قيم مالية وغير مالية مستدامة له وللجهات ذات العلاقة معه، من خلال مواصلة دعم طموحاتهم وتطلعاتهم والمساهمة في تحقيقها (البنك العربي، الاستدامة: منهج شمولي، بلا تاريخ).

والتزاما منه بتطبيق أفضل الممارسات، يعمل البنك العربي على مواءمة إستراتيجيته مع أكثر المعايير العالمية اعتمادا كمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) (البنك العربي، تقرير الاستدامة، 2019، صفحة 10)، كما أنها تتوافق مع معايير المسؤولية الاجتماعية ISO26000 وتوجيهاتها التي تغطي عدة مجالات مثل: الحوكمة المؤسسية، حقوق الانسان، معايير العمل والبيئة، الممارسات العادلة للعمالة، قضايا العملاء، التعاون والتنمية المجتمعية (البنك العربي، تقرير الاستدامة، 2015، صفحة 23)

وقد حظيت جهوده بالتقدير محليا وعالميا، ففي عام 2019 حاز على المرتبة السادسة عربيا ضمن "مؤشر حوكمة الالتزامات البيئية، الاجتماعية والحوكمة المؤسسية" الذي يضم خمسين منظمة عربية من النخبة اختيرت بناءً على نجاعة أدائها فيما يقارب مائتي معيار اجتماعي، بيئي وحاكمي (البنك العربي، تقرير الاستدامة، 2019، صفحة 7)، كما مُنح جائزة "أفضل برنامج للمسؤولية الاجتماعية" في الشرق الأوسط للعام 2019 من قبل مجلة (EMEA Finance) العالمية والكائنة بلندن تكريما لإنجازاته المهمة في مجال الاستدامة، فقد حقق برنامجه أثرا حقيقيا في المجتمعات التي يعمل فيها (الغد، 2019).

ويعود ذلك إلى إستراتيجيته لتقليل الأثر السلبي لعملياته على البيئة (ترشيد استهلاكه للمواد بالتحول الرقمي واتباع منهج خالٍ من الورق وتحسين كفاءة الطاقة بالتوجه نحو الطاقات المتجددة) وتزويد عملائه بأفضل المنتجات لمساعدتهم على أداء أعمالهم.

3-1-2- الممارسات المستدامة للبنك العربي و انعكاساتها على منظمات الأعمال:

تشكّل فئة منظمات الأعمال أهم مصدر لإيرادات البنك العربي، وليضمن استمرار تعاملهما واستقطاب المزيد من العملاء فإنه يضفي البعد البيئي على منتجاته الموجهة إليها، ويوضّح الجدول الموالي الجهود التي يبذلها وانعكاساتها على منظمات الأعمال.

الجدول رقم (01): الجهود المبذولة من طرف البنك العربي و انعكاساتها الإيجابية على منظمات الأعمال

	الجهود المبذولة من طرف البنك العربي	الانعكاسات الإيجابية على منظمات الأعمال
منتجات مستدامة	طوّر البنك العربي عددا من الحلول والمنتجات الصديقة للبيئة من خلال التحوّل نحو الخدمات الالكترونية (كشوفات الحساب الالكترونية، إشعارات الكترونية..) بالإضافة إلى منح مزايا تفضيلية تتيح اقتناء منتجات مستدامة (أنظمة الطاقة المتجددة، سيارات هجينة..) دون أية فوائد على فترة سداد تصل إلى اثني عشر شهرا باستخدام البطاقة الائتمانية.	تشجّع الحلول المستدامة المنظمات على تبني الممارسات المسؤولة وتقليل بصمتهم البيئية (استهلاك المواد والطاقة والانبعاثات) الناتجة عن الاستفادة من خدمات البنك والتكاليف المترتبة عليها وتزيد من دعمهم للمجتمع.
مشتريات مستدامة	يطبّق البنك العربي ميثاق السلوك المهني للموردين، الذي يوحّد مفهومه لاستدامة المشتريات ويحدّد كيفية ممارسة الموردين لأعمالهم بما يتماشى مع المعايير الأخلاقية، الاجتماعية والبيئية التي يتبناها البنك. كما يلتزم بدعم الموردين المحليين المسؤولين بيئيا، إذ بلغ إجمالي الإنفاق على المشتريات المحلية ما يعادل 69% من مجموع مشتريات البنك لعام 2019.	الأمر الذي يعكس ارتفاع الوعي المحلي بحتمية التقيّد باتباع الممارسات المستدامة من خلال تبني وتطوير سياسات بيئية تهدف إلى الحد من مخلفاتهم وتقليل آثارهم السلبية على البيئة وتؤدي إلى تخفيض التكاليف.
مشاريع صديقة للبيئة	لمواجهة الطلب المتزايد على المصادر الطاقوية المتجددة وتحقيق أثر إيجابي ومستدام على المجتمع، يعمل البنك العربي على توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة. ومن أبرز المشاريع الممولة من طرفه خلال الفترة الأخيرة: مشروع الرشادية للطاقة المتجددة الفوتو ضوئية، محطة خربة السمرا لتنقية المياه العادمة، مشروع رياح الأردن..	إنّ تمويله لمشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة يشكّل فرصة لمنظمات الأعمال لتحقيق الانتقال الطاقوي نحو مصادر متجددة بتكاليف أقل مع مراعاة البيئة (الحد من الانبعاثات وتقليل استنزاف الموارد الناضبة).
إقراض مسؤول	قام البنك العربي بدمج مجموعة من المعايير الاجتماعية والبيئية كجزء من مرحلة تقييم المشاريع في عملية الإقراض، تشمل: تقييم المخاطر المالية، تقييم الآثار البيئية ومدى الامتثال للقوانين البيئية المطبقة وغيرها من المخاطر الاجتماعية (مثل: قضايا الصحة، السلامة العامة، عمالة الأطفال..)، وذلك تجنبا للتعامل مع المشاريع ذات الأثر السلبي على المجتمع والبيئة.	ولأن البنك العربي يعد خيارا أمثلا أمام منظمات الأعمال، فإنها تلتزم باحترام المعايير اللازمة حتى تقلل من المخاطر المحتملة التي قد تعترض مشاريعها وتحول دون حصولها على التمويل، فتضمن الاستدامة المالية والبيئية.
نظام إدارة المخاطر	يعتمد البنك العربي منهجا استباقيا لإدارة المخاطر يهدف إلى تحديد، تقييم وتخفيف أية مخاطر اجتماعية أو بيئية قد تنجم عن المشاريع الممولة من طرفه ويحرص على إبقائها ضمن المستويات المقبولة. حيث يتم دراستها وتقييمها وفقا للإجراءات المتبعة بهذا الشأن والتي تتماشى مع Equator Principles (إطار معتمد لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية) رغم عدم انتسابه لها رسميا.	إنّ متابعة البنك العربي للقروض الممنوحة لمنظمات الأعمال تدعم قدرتها على الالتزام والسداد بشكل يخفّف من المخاطر المحتملة عليها وعلى البنك، إذ لم يتم تسجيل حدوث حالات تعثر.
تقارير الاستدامة	بادر البنك العربي بإعداد تقرير حول استدامته عام 2010 وفقا للمبادئ الصادرة عن المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI وينشره سنويا عبر موقعه الالكتروني، حيث يحوي معلومات عن إنجازاته والتزاماته في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بأعلى مستويات الشفافية، يُبرز مدى التقدم المحرز من طرفه ويوضّح نهجه ونشاطاته المساهمة في تلبية أهداف التنمية المستدامة.	إتاحة الاطلاع على مبادئ عمل البنك ومختلف أنشطته، يزيد من ثقة المنظمات المتعاملة معه ويرفع وعيها بقضايا الاستدامة وما ينتج عنها من عوائد مالية، اجتماعية وبيئية ويدفعها لاتباع نفس النهج.

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

(البنك العربي، تقرير الاستدامة، 2019)، (البنك العربي، تقرير الاستدامة، 2018)، (البنك العربي، سياسة المسؤولية الاجتماعية).

يوفّر البنك العربي مجموعة من العروض والمنتجات التي تراعي البيئة وتحافظ على مواردها الطبيعية وتساعد منظمات الأعمال على تحسين أدائها الاجتماعي والبيئي وما يترتب عنه من تحقيق عوائد اقتصادية.

2-3- النموذج الفرنسي:

تم اختيار بنك BNP Paribas كونه أحد أكثر المؤسسات البنكية الدولية تقدمًا في مجال التمويل المستدام.

3-2-1- لمحة عامة عن بنك BNP Paribas:

تعود نشأته إلى القرن التاسع عشر (عام 1822) إثر الطفرة الصناعية الهائلة في أوروبا بدافع جمع ما يكفي من المدخرات لتمويل التنمية الاقتصادية آنذاك، وبعد سلسلة من الأحداث، التطورات والاندماجات تم إعلان مجموعة BNP Paribas كشركة مساهمة -مقرها باريس- مرخّصة لإجراء العمليات البنكية بموجب القانون المالي والنقدي الفرنسي الذي يحكم مؤسسات القطاع البنكي، تزاول نشاطها في أربع أسواق محلية أوروبية (فرنسا، بلجيكا، إيطاليا ولكسمبورغ) وتتواجد في ثمانية وستين (68) دولة (BNP Paribas, Histoire: deux siècles de banque, s.d.)، (BNP Paribas, U.R.D., 2020, p. 4).

بفضل مجموعة من الشركات التابعة له، يوفّر بنك BNP Paribas مزيجا واسعا من المنتجات القائمة على الابتكار والتطوير المستمر بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، توجَّه منتجاته للملايين من العملاء، سواءً الأفراد (خدمات بنكية تواكب تطلعاتهم) أو منظمات الأعمال (من خلال مطابقة احتياجاتها التمويلية بالفرص الاستثمارية المتاحة، فيقدم لها حلولا مالية تشمل إصدار الأوراق المالية، التمويل، إدارة المخاطر والتحوط) فضلا عن تميّزه في مجال خدمات الاستثمار وإدارة الأصول التي تقدَّم من طرف أربع شركات متخصصة توفِّر مجموعة واسعة من الحلول (BNP Paribas, Activités, s.d.).

يتطلع بنك BNP Paribas إلى المشاركة في بناء مستقبل أفضل بالتأثير الإيجابي على العالم الذي يعيش فيه من خلال أداء جميع عملياته وأعماله (توفير التمويل للاقتصاد، تقديم المشورة للعملاء ودعم مشاريعهم واستثماراتهم وإدارة مدخراتهم) بطريقة أخلاقية (BNP Paribas, Code of Conduct, 2018, pp. 9-10)، فيجمع بين الكفاءة الاقتصادية (تقديم خدمات مالية، آمنة ومبتكرة والتحسين المستمر لها) وتحقيق الصالح العام بمراعاة القضايا الاجتماعية والبيئية السائدة (رفاهية المجتمع وحماية البيئة ومواردها).

وتحقيقا لغاياته، يُقّر بنك BNP Paribas ويلتزم باحترام عدد من المبادئ والمعايير العالمية: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ المبادئ العشر للاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات؛ المعايير الدولية لحقوق الانسان ومعايير العمل الدولية وكان من المبادرين لتأييد اتفاقية باريس للمناخ والامتثال لها. كما يشارك في تصميم وتنفيذ الحلول الاجتماعية والبيئية طويلة الأجل التي تدعم طريقة ممارسته لأعماله في إطار كل من مبادئ الاستثمار المسؤول ومبادئ الخدمات البنكية المسؤولة (BNP Paribas, S.F.D.R., 2021, pp. 1-5).

وبذلك، عزز بنك BNP Paribas مكانته كرائد في مجال الاستدامة، فقد ورد -للمرة السابعة على التوالي- ضمن تصنيف المائة منظمة الأكثر استدامة في العالم المعدّ بواسطة المجلة الكندية (Corporate Knights) باعتباره أفضل بنك فرنسي والثاني أوروبيا لعام 2020، وهو اعتراف بالتزامه وتحمّل مسؤولياته من خلال تطوير منتجات مالية ذات تأثير إيجابي على مختلف المتعاملين معه، المجتمع والبيئة (BNP Paribas, 1ère banque française et 2ème banque européenne, 2021)، بالإضافة إلى عدّة جوائز وتصنيفات عالية تؤكد تبنيه لقضايا الاستدامة ضمن إستراتيجيته.

تستند إستراتيجيته للاستدامة على أربع ركائز أساسية تجسّد مسؤولياته الاقتصادية، الاجتماعية، المجتمعية والبيئية، ويعمل على تحقيقها من خلال مجموعة من الالتزامات تنعكس في إجراءاته وسياساته التي تحكم مختلف أنشطته الداخلية والخارجية. (BNP Paribas, U.R.D., 2020, p. 544)

كما يحرص بنك BNP Paribas على تقليل بصمته البيئية الداخلية والوصول إلى الحياد الكربوني في عملياته، بالتخلي عن استخدام المواد الملوثة، تحسين كفاءة الطاقة، تعزيز التنقل المستدام ومن جانب آخر يدعم عملاءه لتقليل بصمتهم البيئية.

3-2-2- الممارسات المستدامة لـ BNP Paribas و انعكاساتها على منظمات الأعمال:

يبيّن الجدول الموالي الجهود التي يبذلها بنك BNP Paribas ضمن خطته لمرافقة عملائه من منظمات الأعمال في عملية انتقالهم الطاقوي وانعكاساتها الإيجابية عليهم.

الجدول رقم (02): الجهود المبذولة من طرف بنك BNP Paribas و انعكاساتها الإيجابية على منظمات الأعمال

	الجهود المبذولة من طرف بنك BNP Paribas	الانعكاسات الإيجابية على منظمات الأعمال
سندات مستدامة	يدعم بنك BNP Paribas إصدار سندات تخضع لمعايير مستدامة وتوجّه الأموال التي يتم جمعها نحو استثمارات ذات تأثير إيجابي. وقد حاز البنك على المرتبة الثالثة دوليا في سوق السندات المستدامة حسب منصة Dealogic.	تعد السندات المستدامة أدوات مالية مستحدثة تعزز الأداء المالي والبيئي للمنظمات وتعبّر عن مدى الوعي والالتزام اتجاه البيئة.
قروض مرتبطة بالاستدامة	يَمنحُ البنك قروضا يرتبط معدل الفائدة عليها بمدى تحقيق منظمة الأعمال المقترِضة للأهداف ذات العلاقة بالاستدامة، إذ يتناقص كلما اقتربت من المعايير المحددة سلفًا، وكان من أوائل المؤسسات المالية المروّجة لهذا النوع من القروض.	تشكّل تحفيزا ماليا للمنظمات من أجل تقييم وتحسين أدائها الاجتماعي والبيئي والإفصاح عنه ضمن تقاريرها للاستفادة من التخفيض.
دعم المشاريع المبتكرة بيئيا	أنشأ البنك العديد من مبادرات التمويل وبرامج التسريع لتشجيع الحلول المبتكرة. وقد تعهّد في أواخر 2015 باستثمار مبلغ 100 مليون أورو لتمويل منظمات الأعمال الناشئة المبتكِرة بيئيا ومساندتها للاستمرار، النمو والوصول للسوق المالي.	توظيف التكنولوجيا النظيفة وابتكار حلول لمشاكل بيئية يجذب المستثمرين الخضر المبادرين ويتيح فرصة الكسب المادي.
حقوق التصويت	امتثالا لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة تستخدم الشركة الفرعية لإدارة الأصول التابعة لبنك BNP Paribas (B.P.A.M.) حق التصويت في العديد من الشركات لاتخاذ قرارات لصالح القضايا الاجتماعية والبيئية ومعارضة ما يخالفها.	دمج هذه القضايا في قرارات الاستثمار يضمن حماية حقوق ومصالح المستثمرين ويؤكد أهميتها لتحقيق عوائد مستدامة.
التوريد الأخضر	يطلب بنك BNP Paribas من مورديه التعهد بالتقليل من تأثيرات أنشطتهم على البيئة (استهلاك، انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، التلوث والنفايات)، الالتزام بالقوانين والأنظمة البيئية والحد من التأثير البيئي لمنتجاتهم طيلة دورة حياتها.	يجعل ميثاق التوريد المستدام الامتثال للمعايير البيئية أمرا حتميا لإحداث التعاقد وانتشاره يرفع الوعي بهذه الممارسات الجيدة.
استبعاد المشاريع	يلتزم البنك بعدم المشاركة في أي تمويل أو استثمار قد تنجم عنه مخاطر صحية أو بيئية، نشرَ قائمةً تضم الأنشطة المستبعدة في جميع معاملاته وسيتوقف عن تمويل المنظمات التي لم تعتمد أي استراتيجية لتنويع الطاقة بحلول عام 2030.	تعديل شروط منح التمويل يؤدي إلى توجيه الأموال نحو المشاريع التي ستعمل على تحقيق الاستدامة البيئية.
إدارة مخاطر الاستدامة	يتبنى البنك مبادئ خط الاستواء (Equator Priciples) منذ 2008، يشارك في تطويرها ويلتزم جرّاء عضويته بإدماج معايير اجتماعية وبيئية متكاملة ضمن عملية إدارة مخاطر المشاريع التي يشارك في تمويلها.	يتيح الكشف المبكر عن المخاطر إدارتها وتخفيفها بالمراقبة والتقييم المستمرين لها لتفادي حدوث أي تأثير سلبي على الاستثمار.
الطاقات المتجددة	وفقا لتصنيف Dealogic (2019) نال بنك BNP Paribas المرتبة الثانية في أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا والرابعة دوليا عن تمويله لمشاريع الطاقات المتجددة (طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية..).	تشجيع منظمات الأعمال على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة بتلقي الدعم والتمويل المقدّمين من البنك.
دعم الانتقال الطاقوي	طوّر البنك عدّة برامج لدعم الانتقال الطاقوي، منها: Change To Green لمساعدة منظمات الأعمال الفرنسية على تحسين كفاءة الطاقة في مبانيها وBiznesMax لتأمين قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للاستثمارات البيئية.	يؤدي الاعتماد على الطاقات المتجددة إلى تحقيق وفورات في تكاليف الطاقة، المحافظة على البيئة ومواردها وتحسين صورة المنظمة.
تقارير الاستدامة	وفق مبدأ الشفافية يلتزم البنك بإعداد تقرير سنوي عن استدامته وفق مبادئ المبادرة العالمية للإبلاغ (GRI) بالإضافة إلى عدد كبير من التقارير والوثائق المتضمنة نشاطاته، التزاماته وإنجازاته وكلها متاحة على موقعه الالكتروني.	الإفصاح عن الممارسات المستدامة للبنك من خلال معلومات موثوقة يوضّح توجهه ويجذب إليه متعاملين بنفس التوجه المستدام.

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

(BNP Paribas, S.F.D.R., 2021)، (BNP Paribas, Code of Conduct, 2018)، (BNP Paribas, U.R.D., 2020)

إنّ تبني بنك BNP Paribas الفكر المستدام يجعله ملتزما بتقديم منتجات بنكية مبتكرة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، تلبي احتياجات عملائه وتدفعهم للتحوّل نحو نماذج أعمال أكثر استدامة.

3-3-النموذج البرازيلي:

تم اختيار بنك Banco do Brasil الذي حاز لقب أفضل مؤسسة بنكية في العالم لعام 2020.

3-3-1- لمحة عامة عن Banco do Brasil:

هو أول بنك تأسس في البرازيل عام 1808 كشركة مختلطة تسيطر عليها الحكومة البرازيلية بامتلاك نصف (50%) أسهمها (في 31 ديسمبر 2019) وقسّم النصف الآخر بين مستثمرين محليين (24.7%) وآخرين أجانب (25.3%) ويعد أكبر مؤسسة مالية في أمريكا اللاتينية بتواجده في أكثر من عشرين دولة من خلال الشركات التابعة له، فروعه ومكاتبه ويخدم أكثر من 70.2 مليون عميل (Banco do Brasil , Sustainable Finance Framework, 2019, p. 1).

يعمل البنك على توليد القيمة لمختلف عملائه (أفراد، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مؤسسات كبيرة وحكومات) بإتاحته لمجموعة متنوعة من المنتجات: ودائع، حسابات التوفير، بطاقات الائتمان، إدارة الأصول، منح القروض (الاستهلاكية، التجارية والزراعية)، الخدمات البنكية الالكترونية، فضلا عن أنه يقدّم الخدمات البنكية التقليدية، خدمات إدارة المحافظ للمستثمرين، تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية وتحليل الأسواق (Crunchbase, 2020).

وإثر تفاقم الأضرار الاجتماعية والبيئية وتصدّرها قائمة المخاطر العالمية، تغيّرت الاهتمامات، تزايد الوعي بهذه القضايا، اشتدت ضغوطات المجتمع المدني على الحكومات لفرض معايير أكثر صرامة على المنظمات وطالبَ المستثمرون بمعلومات غير مالية لاتخاذ قراراتهم كما عرفت المحافظ المستدامة نموا في البورصات العالمية وعلاوة على ذلك صُنّفت البرازيل من بين أكثر الدول التي تعاني من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التغير المناخي (Banco do Brasil, Agenda 30 BB, 2019, pp. 2-3).

وموازاة مع ذلك، أدرك البنك البرازيلي أنّ تحقيق العوائد المستدامة يتجاوز القضايا المالية قصيرة الأجل والمخاطر التقليدية، فحدد رؤيته بأن يكون المؤسسة التي تقدّم أفضل تجربة للناس وتعزز تنمية المجتمع بطريقة مبتكرة، فعالة ومستدامة واهتم بتحسين أدائه الكلي -بأبعاده الثلاث: الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي- (Banco do Brasil, Annual Report, 2020, p. 19)، (Banco do Brasil , Sustainable Finance Framework, 2019, p. 1) حتى يكون بنكا مربحا، فعالا، تنافسيا ومستداما.

وعليه، بادر بنك البرازيل إلى المشاركة والالتزام بكل من اتفاقية باريس للمناخ والأجندة العالمية 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) فأصدر خطة عمل (2005-2016) لتعزيز مسؤوليته الاجتماعية والبيئية ودعَم الإجراءات التي تدمج النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وفي عام 2019 قام بتحديث خطته للاستدامة لتصبح "Agenda 30 BB" تماشيا مع المستجدات العالمية (Banco do Brasil , Sustainable Finance Framework, 2019, p. 1).

تتضمن خطة الاستدامة الخاصة بالبنك البرازيلي مختلف الالتزامات التي تعهّد بها لتحسين أعماله وعملياته، تحمّل مسؤوليته الاجتماعية والبيئية واتباع أفضل الممارسات العالمية لتحقيق قيمة مستدامة له ولكل ممثلي أصحاب المصلحة معه من موارد بشرية، عملاء، موردين، شركاء ومساهمين، مستثمرين، منافسين، الحكومة، وسائل الإعلام والمجتمع المدني (Banco do Brasil, Sustainability strategy, n.d.)

وخلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا تم الإعلان عن نيله لقب البنك الأكثر استدامة في العالم وفق تصنيف Corporate Knights Global 100 لعام 2020، كما أنّه مدرج ضمن أبرز المؤشرات العالمية للاستدامة، من بينها: سلسلة مؤشرات (FTSE4 GOOD) لبورصة لندن؛ مؤشر داو جونز للاستدامة (DJSI)؛ مؤشر استدامة الشركات (ISE) ومؤشر كفاءة الكربون (ICO_2) (Banco do Brasil, Annual Report, 2020, pp. 14-15) والتي تعتمد معايير اجتماعية وبيئية عالية لتقييم المنظمات.

كما يدعم بنك Banco do Brasil القطاع الزراعي من خلال إطلاقه عدّة برامج تهدف إلى ترسيخ أفضل الممارسات لتعزيز استدامة الأعمال الزراعية في البرازيل والمحافظة على غاباتها.

3-3-2- الممارسات المستدامة لـ Banco do Brasil و انعكاساتها على منظمات الأعمال:

يضم الجدول الموالي الجهود التي يبذلها بنك Banco do Brasil لتحقيق التزاماته اتجاه عملائه من منظمات الأعمال بتقديمه لمنتجات مستدامة وانعكاساتها الإيجابية عليهم.

الجدول رقم (03): الجهود المبذولة من طرف بنك Banco do Brasil و انعكاساتها الإيجابية على منظمات الأعمال

	الجهود المبذولة من طرف بنك Banco do Brasil	الانعكاسات الإيجابية على منظمات الأعمال
المحافظة على الموارد الطبيعية	يقدّم بنك البرازيل حلولا ائتمانية لمنظمات الأعمال بتمويله للمعدات والتركيبات التي تساعدها على تحسين كفاءة الطاقة (الإضاءة، المحركات، تكييف الهواء، الألواح الشمسية، طاقة الرياح..) والاستخدام الفعّال للمياه (تجميع، معالجة، إعادة استخدام..). وبالإضافة إلى الحلول المالية، يعمل البنك على تقديم النصائح والإرشادات المساندة.	يؤدي الاستخدام الكفؤ للطاقة إلى السيطرة على التكاليف، زيادة الأرباح، تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الصادرة عن منظمات الأعمال وبالتالي الامتثال للوائح البيئية وما ينتج عنه من تحسين سمعتها في المجتمع.
مشتريات مستدامة	يفرض البنك على الموردين ويلزمهم باعتماد ممارسات جيدة لحماية البيئة والمحافظة عليها ومنع أي ممارسات غير لائقة، تنفيذ الأنشطة وفقا لما تنص عليه التشريعات خاصة البيئية منها واحترام الجوانب الاجتماعية. ويقوم بإجراء تقييم دوري بمشاركة مورديه لضمان التزامهم. ولم تظهر أي حالة تأثير سلبي -محتمل أو فعلي- على البيئة.	المنظمة الملتزمة ببنود العقد تضمن استمرار التعامل مع البنك كعميل لها، تحقق وفورات مالية من خلال ترشيد استهلاكها وتقليل نفاياتها وتكتسب سمعة جيدة تتيح لها فرصة عقد شراكات مع منظمات لها نفس التوجه.
إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية	يؤطّر البنك جميع عمليات الائتمان والتمويل التي يقوم بها وفق الاتفاقيات العالمية التي وقّع عليها كمبادئ خط الاستواء (Equator Principles) منذ 2006 ومبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) للتأكد من مراعاة المشروع للجوانب الاجتماعية والبيئية واستعداده لإدارتها والسيطرة عليها وذلك في ظل تحمّل مسؤوليته، فلا يمنح التمويل إلا في حالة التوافق كما أنه قد يلجأ إلى توقيف التعامل في حالة المخالفة.	هذا الإجراء يمكّن منظمة الأعمال من السيطرة على المخاطر المالية التي قد تنشأ عن قضايا غير مالية (اجتماعية أو بيئية)، وإتمام البنك لعملية التمويل يعني توجيه الموارد المالية نحو مشاريع مسؤولة.
دعم الطاقات المتجددة	يقدّم البنك حلولا كاملة ومخصصة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة لمنظمات الأعمال الكبيرة، كما يتيح مجموعة واسعة من الخيارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك في جميع أنواع الطاقات المتجددة سواء كانت الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية أو الكتلة الحيوية.	زيادة عرض الطاقات المتجددة وإتاحتها لمنظمات الأعمال يجنبها مخاطر تذبذب أسعار الوقود الأحفوري الذي يعد سببا لتغير المناخ، ويدعم استدامتها البيئية ويحسن صورتها المجتمعية.
محفظة القروض المستدامة	تشتمل محفظة القروض المستدامة الخاصة بالبنك البرازيلي على عمليات الإقراض والتسهيلات الائتمانية المخصصة لتمويل الأنشطة والقطاعات ذات التأثير الإيجابي اجتماعيا وبيئيا. وأكّدت المراجعة الخارجية أن لها مساهمة إيجابية لتحقيق التنمية المستدامة والانتقال لاقتصاد منخفض الكربون. قدّر رصيد محفظته من القروض المستدامة بـ 244.7 مليار ريال برازيلي عام 2020	يعتبر الحصول على قرض مستدام دافعا إيجابيا لمنظمات الأعمال للالتزام بالاتفاق وتقليل آثارها السلبية على المجتمع والبيئة، حتى تستفيد من المبلغ المخفّض، مما يجعلها تبحث عن طرق إنتاج أفضل وأكثر كفاءة.
تقرير الاستدامة	يعِد البنك البرازيلي تقرير استدامته السنوي وفقا لمبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، يلتزم بتأكيده من طرف مدققين مستقلين لإثبات صحة وجودة المعلومات الواردة به ويتيح الاطلاع عليه عبر موقعه الالكتروني منذ عام 2000. ويعرض التقرير المبادرات والنتائج الرئيسية المحققة للبنك ولأصحاب المصلحة: مساهمين، مستثمرين، موظفين، عملاء، موردين، شركاء، حكومة، مجتمع...	حِرص البنك على إعداد، تأكيد ونشر تقاريره السنوية يُثبت التزامه، يحسّن سمعته، يمكّن علاقاته مع المتعاملين معه وينشر بينهم الوعي بمفهوم الاستدامة وأهميته وما يترتب عنه من آثار إيجابية على المنظمات التي تتبنى أبعاده.

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

(Banco do Brasil, Agenda 30 BB, 2019)، (Banco do Brasil, Annual Report, 2020)، (Banco do Brasil , Sustainable Finance Framework, 2019)

يدعم Banco do Brasil جميع القطاعات ويغطي جميع المجالات من أجل انتقال البرازيل إلى اقتصاد أخضر مستدام.

4. خاتمة:

تناولت الدراسة مساهمة المؤسسات البنكية في توجيه منظمات الأعمال نحو الاستدامة من خلال النظر في ثلاثة نماذج (البنك العربي، BNP Paribas، Banco do Brasil)، وتم إثبات فرضيتها، حيث أنّ تبني المؤسسات البنكية التوجه المستدام في عملياتها ومنتجاتها يُمكّنها من دفع منظمات الأعمال لاتباع ذات التوجه.

- النتائج:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصّل إليها في النقاط الآتية:

- تشترك النماذج الثلاث في توجهها نحو الاستدامة وقد حظيت بالتقدير ونالت الجوائز عن ذلك، إلا أنها تختلف في طبيعة الممارسات المبذولة ويرجع ذلك إلى اختلاف العوامل الدافعة لكل منها لتبني الاستدامة وكذا اختلاف البيئة التي تعمل فيها كل مؤسسة؛
- تعكس المنتجات التي يقدّمها البنك العربي إرادته الجادة لتنمية المجتمعات المحلية ودعم اقتصادياتها، إلا أنّه يركّز في توجهه نحو الاستدامة على عملياته الداخلية ويغلب عليه الطابع الاجتماعي الذي اهتم به منذ بداياته الأولى، كما أنّ تمويل مشاريع البنى التحتية الصديقة للبيئة يحتاج إلى مشاركة عدّة جهات، ورغم ذلك فقد سعى إلى نشر الفكر المستدام بين عملائه.
- يهتم BNP Paribas بالقضايا العالمية للبيئة ويلتزم بتنفيذ اتفاقية باريس للمناخ والمساهمة في استرداد البيئة الطبيعية، مما جعله يُخضع جميع قراراته لمعايير اجتماعية وبيئية، فالبيئة تدخل كعنصر أساسي في تصميم عملياته وتقديمه لمنتجاته المبتكرة، كما يقتصر في منحه للتمويل على المشاريع ذات الأثر الإيجابي على المجتمع والبيئة؛
- يضع Banco do Brasil أهدافا واضحة، طموحة ومتجددة لمواكبة أهداف التنمية المستدامة ويلتزم بنشر وتبادل أفضل الممارسات من خلال إفصاحه عن عملياته وإنجازاته، الأمر الذي يحفّز منظمات الأعمال على طلب منتجاته البنكية المستدامة ويشجعها لتبني الفكر المستدام؛
- وجود علاقة إيجابية طردية بين المؤسسات البنكية المستدامة ومنظمات الأعمال المستدامة، فكلما تدرّجت المؤسسات البنكية صعودا في مستويات الاستدامة أدّى ذلك إلى اعتمادها ممارسات ممنهجة لتغيير التوجهات والأنماط الاستهلاكية والإنتاجية لمنظمات الأعمال من خلال تعديلِ شروطها لمنح التمويل بما يخدم البيئة وطرحِ منتجات بنكية تحفّز على تبني الفكر المستدام؛

- التوصيات:

من خلال العرض السابق، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- على المؤسسات البنكية تجاوز فكرة الربح المادي كهدف وحيد والانتقال إلى تبني الفكر المستدام من خلال الاستفادة من تجارب المؤسسات البنكية الناجحة في مجال الاستدامة؛
- لتجاوز بطء تطبيق الاستدامة في البيئة العربية ومحدوديته، يجب فرض معايير موحّدة لتيسير التنفيذ، جعل الإفصاح عن طريقة إدارة جوانب الاستدامة إجباريا، تطبيق مبدأ المساءلة القانونية في حال المخالفة وتقديم المساعدة عند الحاجة إليها؛
- ضرورة تفعيل المؤسسات البنكية لوظيفة البحث والتطوير لابتكار منتجات جديدة أو تحسين منتجات قائمة بالاعتماد على ما تقدّمه التكنولوجيا من مزايا، بهدف خلق سوق جديدة للمنتجات البنكية المستدامة وتحفيز الطلب عليها؛
- حتى تحقق المؤسسات البنكية نموا مستداما ومتوازنا يجب عليها تضمين الاستدامة في رؤيتها ورسالتها والعمل على دعم منظمات الأعمال وحثها لتعيد التفكير بعملياتها ومنتجاتها وخاصة المؤسسات الناشئة؛
- تشجيع المؤسسات البنكية وإحداث تغيير في دوافعها حتى تتبنى الفكر المستدام، فتبتكر منتجاتٍ وحلول مستدامة تُنتج أثرا إيجابيا مضاعفا يتمثّل في نشر الفكر المستدام بين منظمات الأعمال.

5. المراجع:

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

إياد منصور حسن (2019)، ***إدارة العمليات البنكية والنقدية***، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان.

صالح الحموري ورولا المعايطة (2015)، ***المسؤولية المجتمعية للمؤسسات: من الألف إلى الياء***، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

عدنان داود محمد العذاري (2015)، ***الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول العربية***، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

ماجد أحمد ابراهيم (2019)، ***محاسبة التنمية المستدامة***، مؤسسة شباب المستقبل، الإسكندرية.

محمد الصيرفي (2016)، ***إدارة العمليات المصرفية العادية، غير العادية والالكترونية***، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

محمد عباس بدوي ويسري محمد البلتاجي (2013)، ***المحاسبة في مجال التنمية المستدامة***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

محمد فتحي البديوي (2012)، ***إدارة البنوك***، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

مصطفى يوسف كافي (2017)، ***التنمية المستدامة***، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.

نعيم بن عطا الله الجهني. (2017)، ***دور القيادات الإستراتيجية في بناء المنظمات المستدامة: دراسة مقارنة***، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

التقارير:

البنك العربي (2015)، ***تقرير الاستدامة***، عمان، تم الاسترداد من https://bit.ly/2TuZLTe

البنك العربي (2018)، ***تقرير الاستدامة***، عمان، تم الاسترداد من https://bit.ly/3cD94ak

البنك العربي (2019)، ***تقرير الاستدامة***، عمان، تم الاسترداد من https://bit.ly/3vhIVUL

البنك العربي (بلا تاريخ)، ***سياسة المسؤولية الاجتماعية***، عمان، تم الاسترداد من https://bit.ly/3xjw9Xy

البنك المركزي المصري (2012)، ***الصيرفة الخضراء***، القاهرة، تم الاسترداد من https://bit.ly/3wq9PLG

المو اقع الالكترونية:

البنك العربي (بلا تاريخ). ***الاستدامة: منهج شمولي***، تاريخ الاسترداد: 2021/04/11، من موقع البنك العربي: https://bit.ly/2TRVnO3

البنك العربي (بلا تاريخ)، ***الحلول المصرفية***، تاريخ الاسترداد 2021/04/08، من موقع البنك العربي: https://bit.ly/2Trw6di

البنك العربي (بلا تاريخ)، ***تاريخ البنك العربي***، تاريخ الاسترداد 2021/04/03، من موقع البنك العربي: https://bit.ly/3iEDpsD

الغد (21 12, 2019)، ***العربي يحصد جائزة المسؤولية الاجتماعية في الشرق الأوسط***، تاريخ الاسترداد 2021/04/19، من موقع الغد: https://bit.ly/3vGlPbt

ثانيا- المراجع الأجنبية:

المقالات:

Tara, K., Singh, S., & Kumar, R. (2015), ***Green Banking for Environmental Management: A Paradigm Shift***, Current World Environment: An International Research Journal of Environmental Science, 10(03), pp. 1029-1038. Retrieved from http://www.cwejournal.org/?p=12902.

التقارير:

Banco do Brasil (2019), ***Framework de finanças sustentáveis***.
Banco do Brasil (2019), ***Agenda 30 BB. Brasil***.
Banco do Brasil (2020), ***Annual Report. Brasil***.
BNP Paribas (2018), ***The BNP Paribas Group Code of Conduct***. Paris.
BNP Paribas (2020), ***Universal Registration Document and Annual Financial Report (U.R.D.)***, Paris.
BNP Paribas (2021), ***Sustainable Finance Disclosure Regulation (S.F.D.R.)***, Paris.
Crunchbase (2020), ***Banco do Brasil***, Retrieved from Crunchbase: https://www.crunchbase.com/organization/banco-do-brasil

المو اقع الالكترونية:

Banco do Brasil (n.d.), ***Sustainability strategy***, Retrieved from Banco do Brasil: https://ri.bb.com.br/en/faq/sustainability-strategy/
BNP Paribas (26/01/2021), ***1ère banque française et 2ème banque européenne***, Retrieved 26/04/2021, from BNP Paribas: https://group.bnpparibas/en/news/global-100-sustainable-corporations-bnp-paribas-top-french-bank-europe
BNP Paribas (s.d.), ***Activités***, Consulté le 21/04/2021, sur BNP Paribas: https://group.bnpparibas/decouvrez-le-groupe/activites
BNP Paribas (s.d.), ***Histoire: deux siècles de banque***, Consulté le 21/04/2021, sur BNP Paribas: https://group.bnpparibas/decouvrez-le-groupe/histoire-deux-siecles-banque

دور الإبتكار الأخضر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة "عرض بعض التجارب"

THE ROLE OF GREEN INNOVATION IN ACHIEVING SUSTAINABLE ENVIRONMENTAL DEVELOPMENT "SHOW SOME EXPERIENCES

لعراب شيماء، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مخبر ecofima، الجزائر، Ch.larab@univ-skikda.dz

زيغد رحمة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مخبر ecofima، الجزائر، r.zighad@univ-skikda.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور الابتكار الأخضر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة، والذي أصبح يعتبر من أفضل الطرق المساعدة على حماية البيئة والمحافظة على مواردها بالشكل الذي يسمح بالحفاظ على حصة الأجيال ومحققا للتنمية البيئية المستدامة، كما يمكن المؤسسات من تحقيق الأهداف الموضوعة بكفاءة وفعالية، حيث تم أخذ بعض التجارب لمؤسسات ودول وتوضيح مدى التزامها بعناصر الابتكار الأخضر ومدي مساهمته في تحقيق هذه التنمية .

وتوصلت الدراسة الى أن الابتكار الأخضر يمكن من تحقيق قفزة نوعية في مجال حماية البيئة وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات التي تبنته. كما يساعد على تقليل استنفاذ الموارد وبالتالي يضمن حاجيات الأجيال القادمة، لذلك يجب أن تعزز المؤسسات ثقافة الابتكار الأخضر لدى العاملين وتحدد طبيعته وآليات تنفيذه وتدفع العاملين للإلتزام بمبادئه كترشيد استهلاك الطاقة والمواد، وتخفيض الانبعاثات والنفايات من العملية الانتاجية والاستفادة من التجارب الناجحة.

الكلمات المفتاحية: الابتكار الأخضر، التنمية المستدامة، التنمية البيئية المستدامة.

تصنيفات JEL: O30، Q01، Q56.

Abstract:

This study aims to know the role of green innovation in achieving sustainable environmental development, which has become one of the best ways to help protect the environment and preserve its resources in a manner that allows preserving the share of generations and achieves sustainable environmental development, and to achieve the goals efficiently and effectively Where some experiences of institutions and countries were taken and the extent of their commitment to the elements of green innovation and the extent of its contribution to achieving this development were clarified.

The study concluded that green innovation enables a quantum leap in environmental protection and the improvement of the environmental performance of the institutions that adopt it. It also helps reduce the depletion of resources and thus guarantees the needs of future generations. Therefore, institutions must promote a culture of green innovation among workers, define its nature and implementation mechanisms, and push workers to ad here to its principles such as rationalizing energy and material consumption, reducing emissions and waste from the production process and benefiting from successful experiences.

Keywords: Green innovation, sustainable development, sustainable environmental development.
JEL Classification Codes: O30, Q01, Q56

1. مقدمة:

يواجه العالم في ظل التغيرات المتسارعة والتطور التكنولوجي الهائل في مجال الصناعة والإنتاج، تنافسا رهيبا بين الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على وسائل الإنتاج بإقامة المصانع والوحدات الإنتاجية العملاقة في مختلف القارات بالاستغلال المتوحش للموارد الطبيعية والطاقوية، مما ولد مخاطر بيئية أثرت بطريقة مباشرة على الحياة البيئية، وأخلت بالنظام البيئي من خلال التلوث الناتج عن مخرجات الآلات الإنتاجية لهذه المصانع الذي اثر بصفة مباشرة على حياة البشر والنبات، وأدى إلى تلوث الهواء والمحيطات والبحار وطبقة الأوزون للأرض، مما و لد كارثة بيئية بامتياز .

هذا ما دفع بالمؤسسات في التفكير بالتوجه بجهودها وأبحاثها نحو الإبتكار الأخضر لغرض ابتكار منتجات خضراء تؤخذ بعين الاعتبار في انتاجها مسؤوليتها اتجاه بيئتها، وتنفيذ أنشطة حماية البيئة بالامتثال للوائح الدولية والوعي البيئي للزبائن، وتبني استراتيجيات إدارة انشطة بيئية بما يساعد أيضاً المؤسسات على خلق فرص جديدة في السوق وتعزيز التنمية البيئية المستدامة، لذا ظهر الابتكار الاخضر كأحد المفاهيم التي تأخذ بنظر الاعتبار العناصر السابقة، والذي يهدف الى تشجيع الشركات الى توفير منتجات خضرا ء غير مضرة بالبيئة وليس المنتجات فقط بل يجب إن تكون العمليات والمكائن التي تنتج هذه المنتجات غير مضرة للبيئة أيضا، ويدخل تحت هذا المضمون عدة مجالات منها توفير الطاقة وإعادة تدوير النفايات والعديد من المجالات التي يمكن للمؤسسات من خلالها إن تخفض مستوى التلوث، وفي المقابل تكون مستفيدة بشكل كبير لكون الاهتمام بالبيئة اصبح احد الأسبقيات التنافسية التي تركز عليها نتيجة ازدياد وعي الزبون بهذا المجال إذ بدأ يركز على الحصول على المنتجات التي تحمي البيئة بالإضافة الى المسؤولية الاجتماعية التي تشعر بها المؤسسات تجاه المجتمع وبالتالي المحافظة على حصة أجياله في اطار الاستدامة البيئية.

مشكلة البحث:

يعتبر الابتكار الأخضر من الموضوعات حديثة العهد نسبياً والتي حظيت باهتمام كبير ومتزايد من قبل الشركات الصناعية في دول العالم المتقدمة نظرا للدور الذي تلعبه في المحافظة على البيئة، وتميزت المؤسسات التي اعتمدت عليه، من خلال تميزها في عمليات المعالجة وفي العمليات التصنيعية كافة وبالتالي يؤدي الى تقليل التأثيرات السلبية لأنشطة الشركة ومنتجاتها على البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية.

وعليه حددت الإشكالية في السؤال التالي: ما دور الإبتكار الأخضر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة؟

فرضية البحث: انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وبالنظر إلى الاهتمام المتزايد من قبل مختلف الدول ومنظمات الأعمال بتطبيق الإبتكار الأخضر، فقد تم تبني الفرضية التالية، والتي مفادها بأن:

يساهم الابتكار الأخضر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم دراسة بعض النماذج للدول والمؤسسات التي تبنته وما تتحقق لها من خلاله.

أهمية الدراسة: تتمثل في بلورة المفاهيم الأساسية لكل من الابتكار الأخضر ومحدداته، وأهمية التوجه نحو تحسين الأداء البيئي، من خلال الاستفادة من تجارب بعض المؤسسات التي تبنت الابتكار الأخضر الذي ساهم في استدامتها وكان قوة محركة لأدائها

البيئي وتحقيقها التنمية البيئية المستدامة.

أهداف الدراسة: تهدف إلى تحقيق النتائج التالية:

- التوصل إلى ضبط المفاهيم المتعلقة بالابتكار الأخضر والتنمية البيئية المستدامة؛
- استكشاف دور الابتكار الاخضر في التأثير على تعزيز الاستدامة البيئية؛
- تسليط الضوء على تجارب مؤسسات في مجال الابتكار الأخضر.

- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة Rupert J. Baumgartner, Romana Rauter (2016) بعنوان :

"Strategic perspectives of corporate sustainability management to develop a sustainable organization"

ساهمت هذه الدراسة النظرية في البحث الحالي في الكشف عن العلاقات بين الإدارة الإستراتيجية والتنمية المستدامة وتوفر جدول أعمال لمزيد من البحث التجريبي. وربطت هذه الدراسة ثلاثة أبعاد متميزة لكنها متكاملة، للإدارة الاستراتيجية كما يُنظر إليها من منظور الاستدامة من أجل تشجيع دمج قضايا الاستدامة في أنشطة واستراتيجيات الشركات. هذه الأبعاد الثلاثة هي: عملية الإستراتيجية، محتوى الإستراتيجية وسياق الإستراتيجية. كما تم تطوير ستة عشر اقتراحًا متعلقًا بهذه الأبعاد لاستكشاف مساهمات إدارة استدامة الشركات في خلق قيمة للأعمال والمجتمع والبيئة.

- الدراسة الثانية: دراسة أحمد عبد الستاروعلياء ابراهيم حسين 2018 بعنوان " عناصر الابتكار الأخضر و أثرها في تعزيز الاستدامة البيئية - دراسة استطلاعية في شركات صناعة الالبان في القطاع الخاص في الموصل-

سعى هذا البحث إلى تحديد علاقات الارتباط والتأثير بين عناصر الابتكار الأخضر وتعزيز الاستدامة البيئية في شركات صناعة الالبان في القطاع الخاص في الموصل. ولتحقيق ذلك تم اعداد مخطط افتراضي يتضمن متغيرا ت البحث فضلاً عن صياغة عدد من الفرضيات الرئيسة والفرعية، وقد استخدم الباحثان الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات مع استخدام عدد من الاساليب الاحصائية لاختبار الفرضيات. وبشكل عام حاول البحث الاجابة على التساؤل الاتي: ما طبيعة علاقات الارتباط والتأثير بين عناصر الابتكار الأخضر وتعزيز الاستدامة البيئية في الشركات المبحوثة؟ وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها: تحقق وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين عناصر الابتكار الأخضر وتعزيز الاستدامة البيئية في الشركات المبحوثة، تحقق وجود تأثير معنوي لعناصر الابتكار الأخضر في تعزيز الاستدامة البيئية في الشركات المبحوثة. واعتماداً على ذلك فقد قدم الباحثان مجموعة من التوصيات المنسجمة مع تلك الاستنتاجات.

-الدراسة الثالثة: دراسة عواطف عشوش وسناء طباخي 2020 بعنوان " محددات الابتكار الأخضر قوة محركة لتحسين الأداء البيئي - نماذج لمؤسسات-"

تهدف هذه الورقة لإبراز محددات الابتكار الأخضر كقوة محركة وآلية فعالة تحسن الأداء البيئي للمؤسسة، حيث تم التطرق إلى بعض النماذج لمؤسسات خاضت تجربة الابتكار الأخضر. أكدت النتائج هذه الدراسة على أن مستوى الإدراك والوعي بضرورة تبني الابتكار الأخضر في المؤسسة أصبح أمرا واقعا وملموسا في إطار سعي المؤسسة لتحقيق الاستدامة البيئية، وأن الابتكار في المنتجات والعمليات يعتبران محركان أساسيان لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة.

2- الإبتكار الأخضر

يعتبر الإبتكار الأخضر مدخلا معاصرا وتكامليا بدء يبزغ مع عصر الإهتمام بالإستدامة البيئية، وإن الإهتمام العالمي المتزايد بنشاط الإبتكار الأخضر بدأ يأخذ الأهمية القصوى وذلك من أجل الإمتثال للقوانين واللوائح البيئية وتحقيق حاجات ورغبات الزبائن، وقد أصبح من الأدوات الإستراتيجية الأكثر أهمية المستخدمة للحصول على الميزة التنافسية المستدامة في القطاع الصناعي استجابة للضغط البيئي المتزايد. (ذياب، 2019)

1-2 مفهوم الابتكار الأخضر:

يطلق على الابتكار الأخضر في الأدبيات المعروفة مصطلحات مختلفة مثل "البيئي" أو "المستدام". وبالتالي من الضروري النظر إلى كل هذه التعريفات للعثور على التعريف الحقيقي للابتكار الأخضر.

- أين يعرف الابتكار المستدام على أنه "تلبية" احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة في حين مفهوم "الابتكار البيئي" على أنه "منتجات وعمليات جديدة توفر قيمة للعملاء والأعمال ولكنها تقلل بشكل كبير من الآثار السلبية". (عبيد، 2020، صفحة 171)

أما فيما يخص الابتكار الأخضر يمكن تعريفه كمايلي:

الابتكار الأخضر "عبارة عن مجموعة تتكون من عمليات وممارسات وأنظمة ومنتجات جديدة أو معدلة التي تفيد البيئة وبالتالي تساهم في الاستدامة البيئية " (Calza ، 2017، صفحة 03)

- يعرف الابتكار الأخضر على أنه ابتكار منتجات أو عمليات انتاج تهدف الى معالجة المشاكل البيئية الناتجة في دورة حياة المنتج.
- كما يعرف بأنه المنتجات والعمليات الجديدة أو المعدلة والتي تتضمن الابتكارات التقنية والإدارية والتنظيمية التي تساعد على الحفاظ على البيئة المحيطة
- هو الابتكار المرتبط بالمنتجات والعمليات الخضراء، بما في ذلك الابتكار في التقنيات التي تساهم في توفير الطاقة ومنع التلوث وإعادة تدوير النفايات وتصميمات المنتجات الخضراء أو الإدارة البيئية للشركات.
- وأوضح بأنه ابتكار عمليات وتقنيات وأنظمة ومنتجات جديدة أو معدلة لتجنب أو تقليل الضرر البيئي. وأضاف بأنه الابتكار في التقنيات أو المنتجات أو الخدمات أو الهياكل التنظيمية أو الأساليب الإدارية التي تتبناها الشركات لتحقيق التنمية المستدامة. (حسين، 2018، الصفحات 356- 357)

واتساقاً مع ما تقدم يشير الابتكار الأخضر الى ايجاد أساليب وتقنيات وإجراءات تساهم في تقليل التأثيرات السلبية للعمليات الإنتاجية والمنتجات على البيئة لضمان استدامة البيئة ومواردها بما يحقق مصلحة الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

2-2 أهمية وأهداف الابتكار الأخضر:

تخضع المؤسسات لضغوط متزايدة من قبل أصحاب المصلحة والمؤسسات اتجاه السلوك المسؤول بيئيا، هذا ما جعلها تعيد النظر في مسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية، وذلك بإعطاء البعد البيئي أهمية بارزة ضمن استراتيجياتها بالاعتماد على الابتكار الأخضر، فهو يمثل الحل الحيوي للتغلب على الضغوط من الزبائن والمنافسين والهيئات التنظيمية. وعموما تبرز أهمية

الابتكار الأخضر من خلال اهتمامه بتقليل التلوث وتحسين الأداء البيئي، وتحسين إنتاجية الموارد، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتقليل النفايات، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف المواد المنتجة، كما أنه يخلق قيمة مضافة من خلال:

- **الدخول إلى أسواق جديدة وناشئة:** يساهم الابتكار الأخضر في إعداد حلول مناسبة تلبي احتياجات السوق المتنامية للتفوق على المنافسين، لذا فهو يسمح بدخول فئات استهلاكية جديدة إلى جانب سلاسل توريد المؤسسات الكبيرة إلى الأسواق الدولية، فهو يمثل انطلاقة هامة نحو إقامة شراكات وهذا من شأنه تسهيل عملية التغلغل في السوق؛

- **زيادة الإنتاجية والقدرة التقنية:** انطلاقا من التغيير التنظيمي الذي يستند إلى برامج الابتكار الأخضر؛ حيث يسمح بتبادل المعلومات المشتركة والمشاركة في عملية الابتكار من خلال الأقسام المختلفة داخل المؤسسة إلى جانب اكتساب المعرفة من خلال التعاون مع شركاء سلسلة القيم؛

- **جذب الاستثمار:** تتزايد الفرص المالية المتاحة أمام المؤسسات التي تتبني برنامج الابتكار الأخضر، حيث تعد عمليات شراء القيم العالية والاندماج مع هذه المؤسسات مؤشرا لهذا، فعلى صعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتفع فرص التمويل التي تقدمها الحكومات والمؤسسات المحلية أو وكالات التمويل الإقليمية بهدف تنفيذ مبادرات الابتكار الأخضر؛

- **تصدر قائمة الالتزام بالمعايير واللوائح التنظيمية:** المؤسسات التي تتبنى الابتكار الأخضر تتصدر قوائم الالتزام بالمتطلبات التنظيمية ومن ثم تحقيق مزايا تنافسية؛ فالتزامها بالقوانين يمكنها من توقع حدوث تغيير، ومن ثم الابتكار بالاستعانة بالمواد المناسبة وتبني تقنيات التكنولوجيا والعمليات والحلول الجديدة التي تم اختبارها؛

- **زيادة الأرباح إلى جانب سلسة القيمة:** لتحقيق أقصى استفادة من الابتكار الأخضر بهدف تحديد فرص التحسين وعوامل الخطر، ومن خلال التعاون مع شركاء سلسلة القيم لجني كافة المكاسب والمزايا المحتملة، والعمل على توفير حلول مشتركة للأزمات الشائعة، فإنه يتسنى تحقيق مكاسب مشتركة كبيرة تمتاز بقيمة تجارية، بيئية واجتماعية أفضل يصب مجموعها في بلوغ نتائج أفضل.

وتتحقق القيمة نتيجة لاستخدام كم أكبر من المواد أو تحقيق كفاءة الإنتاج أو تقليل حجم المخلفات المنقولة إلى أماكن دفن النفايات أو الاستغلال الأمثل لقنوات التوزيع وتقليل فترة الإنتاج أو أي آلية تجمع بين كافة هذه الحلول، كما تشمل المكاسب على سلسلة توريد أكثر مرونة ومزايا معرفية تتعلق بالخبرة والتقنيات التكنولوجية.

يلعب الابتكار الأخضر دورا رئيسيا في تعزيز وتفعيل النمو الأخضر، من خلال تحقيق جملة من الأهداف أهمها الحفاظ على الطاقة وتقليل الانبعاثات والغازات المسببة للاحتباس الحراري ومخرجات المخلفات، بالعمل على تحسين الجودة البيئية. ومن هنا ينبغي من صناع القرار أن يسعوا لتبني الابتكار الأخضر لأنه أصبح الخيار الوحيد لتطوير ونمو المؤسسات لذا، أصبح الابتكار الأخضر أكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات لزيادة الوعي البيئي، لأن الكثير من الزبائن والمشترين المحليين والدوليين يطلبون من مؤسساتهم إنتاج منتجات لا تحتوي على مواد خطرة وسامة، وفي المقابل فإن، المؤسسة أيضا تبحث عن أقل استخدام للمواد والطاقة في إنتاج المنتجات. (طباخي، 2020، الصفحات 93-94)

3-2 خصائص الإبتكار الأخضر:

طور (Rogers, 2013) في نظرية انتشار الابتكارات وتسعى النظرية إلى تفسير الكيفية التي يتم من خلالها نشر المنتجات الجديدة من سلع أو خدمات وقبولها وتبنيها من قبل مجموعة من العملاء من السوق المستهدف خلال فترة زمنية معينة ومن خلال وسائل اتصال محددة وقد حدد خمسة خصائص للمنتج الجديد يكون لها دور في التأثير لقبول أو رفض العميل للمنتج الجديد، وفيما يلي عرض الخصائص:

الميزة التنافسية: وتعرف على أنها درجة شعور المستهلك بتفوق المنتج الجديد على المنتجات المشابهه الموجودة في السوق وتحدد طبيعة السلعة ومزاياها النسبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ويمكن القول أن احتمال تقبل العملاء للخدمات المقدمة تزداد عنها ومعرفتهم بكافة جوانبها والمزايا التي تمنحها هذه الخدمة نسبيا.

الملاءمة: الدرجة التي يشعر معها المستهلك أن المنتج الجديد يتفق مع قيمة ومعتقداته وخبراته السابقة واحتياجاته وبهذا الصدد قد يتطلب المنتج التكنولوجي الجديد سلوكاً من قبل العميل من أجل أن يكون متوافق معه.

درجة تعقيد / تبسيط المنتج الجديد: وهو شعور العميل بأن المنتج سهل الفهم والاستعمال فكلما كان الابتكار صعب في فهمه أو استخدامه كلما كان بطئ في الانتشار فالعميل الذي يرى صعوبة في استخدام الخدمات المصرفية إلكترونياً فأنه سيعارض ويقاوم تبني الابتكار الجديد ويصعب عليه تبني مثل تلك الابتكارات التكنولوجية.

الوضوح والاتصال بالمنتج الجيد: إمكانية العميل من معاينة الإبتكار الجديد وإمكانية الاتصال به كما هو الحال في أماكن الصراف الآلي التي تنتشر في مراكز الحواسيب الموجودة في مكاتب الشركة الخلفية والتي ليس بمقدور العميل مشاهدتها والإتصال بها.

إمكانية التجريب: مدى توفر الإمكانية في قيام العميل في تجربة الإبتكار الجديد والتحقق من منافعه وتقييم تلك المنافع. (شحاتة، 2019، الصفحات 43- 44)

4-2 تصنيفات الإبتكار الأخضر:

هناك عدة تصنيفات للإبتكار الأخضر ويمكن تصنيفها حسب موقف المؤسسة اتجاه المشكلات البيئية، ونميز صنفين كالتالي:

- **الابتكار البيئي الإستباقي:** يمثل مجموع الممارسات أو المنتجات الجديدة التي تطرحها المؤسسة قبل المنافسين، كخفض التكلفة، اختراعات بيئية، أنشطة الاهتمام بالبيئة، أو الحصول على مزايا تنافسية بيئية، فالابتكارات البيئية الإستباقية تدفعها بشكل رئيسي ملامح المؤسسة الداخلية مثل القيادة البيئية، الثقافة البيئية، القدرة البيئية، الوعي البيئي، والرغبة الإدارية في الحفاظ على البيئة دون أن تمثل هذه النشاطات استجابة إلزامية للقوانين أو الضغوطات المختلفة.

- **الابتكار البيئي التفاعلي:** هو الابتكار المتعلق بالسلوك السلبي للمؤسسة اتجاه المشكلات البيئية بحيث تتمثل في مختلف الممارسات كاستجابة إلزامية للامتثال للوائح البيئية، أو التكيف مع طلبات أصحاب المصلحة، ومع البيئة المتغيرة، أو الاستجابة لتحديات المنافسين، فالابتكارات البيئية التفاعلية أكثر ارتباطا باللوائح البيئية وتوقعات أصحاب المصلحة. (الله، 2020، صفحة 63)

5-2 أنواع الابتكار الأخضر:

- **المنتج الأخضر:** المنتج الأخضر هو عملية تعديل استخدام الموارد الطبيعية، والمواد الأولية بما ينسجم مع المتطلبات والمعايير البيئية وتعديل العمليات الإنتاجية القائمة أساسا لتقليل التلف عبر العمليات الإنتاجية وخفض مستويات التلوث الى أدنى درجة

ممكنة فضلاً عن إمكانية الاستفادة مرة أخرى من مخلفاتها من خلال إعادة جمعها ومعالجتها وتصنيفها.

- وذكرت بأنها المنتجات الجديدة المعدلة التي تهدف الى التقليل من التأثيرات السلبية على البيئة. كما حددت على أنها المنتجات التي تستخدم موارد اقل في انتاجها وتكون لها تأثيرات ومخاطر اقل على البيئة وتقلل من توليد النفايات خلال دورة حياة المنتج.

وبصدد **الهدف من المنتج الأخضر** فقد أشار بأنه يهدف الى:

- الحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية المختلفة، والتي تشمل المنتجات أو الخدمات التي تحفظ الطاقة والحد من استخدام الوقود والمواد؛

- التقليل من التلوث، والذي يتضمن المنتجات أو الخدمات التي توفر الطاقة النظيفة أو منع وعلاج وتقليل أو التحكم فيها أو قياس الأضرار البيئية على المياه والهواء والتربة وإزالة الاثار المترتبة على النقل أو التخزين.

اما بصدد **أهمية المنتج الأخضر** فقد أوضح بانها تبرز من خلال:

- قدرته في الحفاظ على الموارد.

- إن المنتجات الخضراء لها اقل قدر من التأثير البيئي في جميع م ا رحل دورة حياة المنتج.

- إمكانية إعادة تدوير المنتجات الخضراء.

- **العملية الخضراء:** العملية الخضراء تعني القضاء على النفايات من خلال إعادة تعريف عملية الإنتاج القائمة أو النظام القائم بحيث يتم الوصول في نهاية الخط الانتاجي الى الشيء ذاته اذ يتم اعاده تدويره واستخدامه مرة أخرى، ان هذا المفهوم يسهم في معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية لعملية التلوث وكذلك السيطرة على بيئة العمل وتقليل التكاليف المترتبة بسبب الخلل في أساليب الانتاج.

- وذكر بأنها تعديل عمليات التصنيع وانظمتها لإنتاج منتجات صديقة للبيئة تفي بالأهداف البيئية مثل توفير الطاقة ومنع التلوث وإعادة تدوير النفايات، وأوضح بان ابتكار العملية تتركز على تحسين كفاءة وفاعلية عملية الإنتاج وتنطوي على تغييرات في طريقة انتاج المنتجات وتسليمها الى الزبائن.

وبصدد **أهمية وفو ائد العملية الخضراء** فيمكن تلخيصها بالاتي:

- تساعد على تحسين استخدام الموارد وخفض التلوث؛

- تساعد على تحقيق تخفيض كبير في التكاليف؛

- حل المشاكل البيئية في عملية التصنيع؛

- تعد العملية الخضراء شرطاً ضرورياً لابتكار وتطوير المنتجات الخضراء؛

- تحقق ميزة تنافسية للشركة؛

- زيادة إيرادات وعوائد الشركة وبالتالي زيادة حصتها في السوق؛

- تعزيز المكانة الذهنية للشركة لدى زبائنها والسوق العاملة فيه. (حسين، 2018، الصفحات 358-359)

✓ وقد أشارت ان لقياس الابتكار في المنتجات الخضراء هناك **أربعة بنود** هي:

- ان تختار الشركة مواد المنتج التي تنتجه أقل قدر من التلوث في إجراء تطوير المنتج أو تصميمه؛

- ان تختار الشركة مواد المنتج الذي يستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد في إجراء تطوير المنتج أو تصميمه؛

- ان تستخدم الشركة أقل كمية من المواد لتطوير المنتج أو تصميمه؛
- ان المنتج سهل إعادة تدويره واعادة استخدامه لتطوير المنتج أو تصميمه.

✓ اما فيما يخص قياس الابتكار في العمليات الخضراء فقد حدد **أربعة بنود هي:**

- أن عملية التصنيع في الشركة تقلل بشكل فعال من انبعاث المواد أو النفايات الخطرة؛
- ان تقوم عملية تصنيع الشركة بتدوير النفايات والانبعاثات التي تسمح بمعالجتها واعادة استخدامها؛
- ان تقلل عملية تصنيع الشركة من استهلك الماء والكهرباء والفحم أو النفط؛
- ان عملية التصنيع للشركة يقلل من استخدام المواد الخام. ومن هنا يتضمن الابتكار الأخضر الابتكار في المنتجات الخضراء والابتكار في العمليات الخضراء، والذي يرتبط بالتغيرات التكنولوجية والتنظيمية والاجتماعية والمؤسسية التي تسهم في تقليل الأعباء البيئية الناتجة عن عملية الإنتاج والمنتجات (ذياب ب.، 2019، صفحة 254)

- الابتكار التنظيمي:

ان الابتكار التنظيمي يعني ادخال المفاهيم الجديدة وتطبيقاتها التي تعمل على تحسين البيئة الداخلية ومن ثم أداء الشركة الكلي بما في ذلك اداؤها البيئي. كما أنه مجهود طويل المدى لتحسين قدرة المنظمة على حل المشكلات، وتجديد عملياتها على أن يتم ذلك من خلال إحداث تطوير شامل في المناخ السائد في المنظمة، مع تركيز خاص على زيادة فعالية جماعات العمل فيها وذلك بمساعدة مستشار أو خبير في التغيير الذي يقنع أعضاء المنظمة بالأفكار الجديدة، من خلال الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة، قد تكون أفكار جديدة كلياً في السوق أو تتضمن تلك الأفكار في الإنتاج أو العمليات أو الإدارة وتتضمن أيجاد التصاميم الجديدة والمفاهيم والطرق لعمل الأشياء.

كما أنه تحسين جوهري تقوم به الشركة من اجل إضافة قيمة للشركة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة. ويعني تنفيذ طريقة تنظيمية جديدة في مواقف اعمال الشركة مثل ترتيب مكان العمل والعلاقات الخارجية ايضاً وغيرها، إذ ان هذه الأساليب والإجراءات الجديدة من شانها تحسين أداء الشركة، ويعد الابتكار التنظيمي امرا ضرورياً للشركات التي تعتزم متابعة التحديات الاستراتيجية. وبصدد **الهدف من الابتكار التنظيمي** يتمثل ب:

- زيادة القدرة على المنافسة على المدى الطويل للشركات؛
- تنظيم مكان العمل والعلاقات الخارجية للشركة؛
- زيادة الكفاءة التشغيلية وزيادة رضا الافراد العاملين؛
- اعطاء مزايا تنافسية للشركة؛
- السيطرة على العمليات داخل الشركة وتطويرها؛
- تقليل التكاليف الاجمالية للشركة؛
- توثيق برنامج مستمر من الاختراعات. (حسين، 2018، الصفحات 359-360)

3- التنمية البيئية المستدامة

إن الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل الدول المتقدمة، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، كذلك الحال مع المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة حيث لم تتبن بعد مفهوما محدد للأمن البيئي، حتى عام 1994 حيث أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي والعالمي ....وأكد على أنه من الصعب تحقيق تنمية مستدامة والمحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي. (عياد، سنة النشر مجهولة، صفحة 162)

وقبل التطرق لمفهوم التنمية البيئية المستدامة سنتناول **مفهوم التنمية المستدامة** أولا والتي تعرف كمايلي

تعددت التعاريف المقدمة **للتنمية المستدامة**، نذكر منها:

- ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها هدف أعلى تحفزه أخلاقية مسائل يقدم مجموعة من المزايا، كما إن تبني إستراتيجية مستدامة هو قدرة ورغبة في قبول التغيير والتزام بالابتكار ووجود مستويات عالية من الثقة داخلها. (Baumgartner RJ، 2016، صفحة 03)

- تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على إشباع حاجياتهم" .(Robert W. Kates، 2005، صفحة 10)

- كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: " ذلك النشاط الإقتصادي الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئية ."

من خلال ما تم ذكره من قبل يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها عبارة عن تنمية تسمح بتلبية إحتياجات المجتمع بدون المساس بحاجات الأجيال القادمة والبيئة. (يوسفي، 2019، صفحة 286)

- أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي وهي كالتالي:

✓ **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية.

✓ **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي .

✓ **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. (حجام، 2019، الصفحات 130- 131)

1-3 مفهوم التنمية البيئية المستدامة:

إن العلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة، وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في

برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا. ولهذا فإن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط مايلي:

- المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه السطحية والجوفية ،جودة الهواء).
- المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتية، والحد من فقدان التنوع الحيوي.
- ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.
- الحد من انبعاث الغازات والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض.
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء. (شهيرة، 2018، الصفحات 312-313)

وكتعريف للاستدامة البيئية:

"الاستدامة البيئية يمكن تعريفها على أنها حالة من التوازن والمرونة والترابط الذي يسمح للمجتمع البشري تلبية احتياجاتها مع عدم تجاوز السعة من النظم البيئية الداعمة لمواصلة التجدد الخدمات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات ولا من قبلنا الإجراءات التي تقلل من التنوع البيولوجي" . (Morelli, John، 2011، صفحة 05)

هي "أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية البشر كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة ".

ويترجم هذا البعد بمفهوم رعاية البيئة أو الاعتناء بها ويعزون ذلك بتحقيق ما يسمى بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى:

- خلق القيمة؛
- جودة الحياة؛
- رعاية البيئة؛
- جودة السلع والخدمات؛
- الاستهلاك القابل للاستمرار والتطور؛
- نظافة العمليات والتوزيع.

ففي البعد البيئي يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة.

وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة. (الرحمن، 2011/2010، الصفحات 37-38)

2-3 مؤشرات قياس التنمية البيئية:

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): مؤشرات قياس التنمية البيئية المستدامة

القضية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية
الغذاء	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، 36. (الرحمن، 2011/2010، صفحة 36)

3-3 أهداف التنمية البيئية المستدامة:

إن تحسين الأداء البيئي من خلال التركيز على الجوانب البيئية يتحقق على أرض الواقع من خلال الإنتاج النظيف للمنتجات، وذلك عن طريق إدارة بيئية لسلسلة التجهيزات، فيجب أن لا يتنافى تصميم المنتج والقيم البيئية إضافة إلى تخفيض

تكاليف حماية البيئة وذلك بهدف جعل هذه القضية أكثر تقبلا عند المؤسسات، الأمر الذي سيحقق الأرباح في السوق بواسطة إنتاج منتجات خضراء يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية، تساهم في الحفاظ على الديمومة وتوجد ثلاث عناصر لتحقيق التنمية البيئية المستدامة:

- **العدالة البيئية:** التنمية المستدامة تحاول تحقيق فكرة المساواة بين الأجيال، أي حقوق متساوية للكل في الموارد الطبيعية.

- **الكفاءة البيئية:** وتتعلق الكفاءة البيئية بحماية الموارد وإدارتها من أجل المحافظة على استمرارية الحياة من خلال الإستهلاك المنتظم للموارد الطبيعية واستثمارها في مشاريع مستقبلية.

الفعالية البيئية: إن الفعالية البيئية مصممة خصيصا لتقليل النفايات، تقليل استهلاك الطاقة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل أمثل بحيث يؤدي إلى تقليل الآثار البيئية على محيطها الحيوي. (الدين، 2020، صفحة 334)

كما تسعى التنمية البيئة المستدامة إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف** نذكر منها:

- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والعمل على استغلالها بشكل عقلاي باعتبارها معرضة للنفاذ لأنها موارد محدودة؛
- وضع برامج وسياسات تنموية لاستصلاح الأراضي والغابات، ومنع التوسع العمراي على حساب الأراضي الزراعية؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة للنشاط الإنساني وتطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية الرامية لحماية البيئة والتنوع الحيوي؛
- تعزيز الحس البيئي والمسؤولية الاجتماعية في استخدام التكنولوجيا النظيفة وزيادة توعية الجمهور بنظافة البيئة. (وآخرون، 2019، صفحة 10)

4-3 متطلبات تحقيق الاستدامة البيئية:

ان متطلبات تحقيق الاستدامة البيئية تتمثل بالآتي:

- استعمال الموا رد غير المتجددة ينبغي ان يكون مدفوع الاجر بغرض زيادة الموارد المتجددة؛
- معدل استهلاك الموارد غير المتجددة ينبغي ان لا يزيد عن معدل نموها؛
- معدل استهلاك الموارد غير المتجددة ينبغي ان لا يزيد على القدرة على استبدالها بمواد جديدة؛
- معدل التلوث ينبغي ان لا يزيد على قدرة البيئة على التعامل مع هذا التلوث؛
- المواد غير العضوية ينبغي ان لا يزيد معدل انتاجها على قدرة الطبيعة على تحليلها. (حسين، 2018، الصفحات 361-362)

5-3 علاقة الإبتكار الأخضر بالتنمية البيئية المستدامة:

يؤدي تطوير الإبتكار الأخضر الى تحقيق العديد من المكاسب للمؤسسات التي تواجه الصراع بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئية، لذلك يعتبر الاعتماد على الإبتكار من أفضل الطرق لتحسين أداء الإدارة البيئية لهذه المؤسسات وبالتالي تلبية متطلبات اللوائح البيئية، وأثبتت التقارير أن المؤسسات المبتكرة الخضراء هي التي تهتم بعملية التغيير والتطوير المستمر تساهم في تحقيق تطورات خضراء ملموسة.

وتلعب الابتكارات الخضراء دورا رئيسيا في تفعيل النمو الأخضر، كما أنها تعتبر المسار الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستدامة البيئية للمؤسسات وتمكنها من تعزيز ميزتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى، ومن ناحية أخرى أصبح الإبتكار

الأخضر أكثر أهمية للمؤسسات ذلك لزيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين أصبحوا يقتنون المنتجات التي لا تحتوي على مواد خطرة وسامة.

كما أن التنمية المستدامة والابتكار الأخضر لهما نفس البعد البيئي والتكنولوجي فالابتكار الأخضر يهدف للحفاظ على البيئة من خلال استخدام تقنيات وأساليب تكنولوجية تكون أكثر نقاء ولا تضر بالبيئة، بينما التنمية المستدامة تسعى إلى حماية البيئة من خلال إدراج البعد التكنولوجي والبيئي، وهو ما يعني أن تطبيق المؤسسات للابتكار الأخضر يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. (نبيل، 2020، الصفحات 162-163)

إضافة إلى أن الابتكار الأخضر له دور هام في بقاء واستمرارية المؤسسة، كما يساهم في تعزيز الاستدامة البيئية التي تعتمد على الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية والبشرية التي تعمل على إبقاء حاجة الأجيال الحالية، وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة إذ أن الاستدامة تعني "حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة".

لتصبح بذلك الاستدامة البيئية عبارة عن استراتيجية تعتمدها المؤسسة يتوجب فيها أن تراعي البيئة وتسعى إلى تطبيق قوانينها ولوائحها خلال قيامها بأنشطتها، وما يساعد هذه الإستراتيجية في الوصول إلى أهدافها وتحقيق رؤيتها هو الابتكار الأخضر الذي يعتبر مقوما أساسيا لهذه الإستراتيجية باعتباره يطبق أفكارا إبداعية مفادها الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحد من الآثار السلبية على البيئة، فيتضح بذلك الدور المهم للابتكار الأخضر في الحفاظ على البيئة، والمجتمع والاقتصاد كما يمكننا أن نقول أن الابتكار الأخضر هو الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية البيئية ويساهم في تعزيزها لدى المؤسسات، وهو المقوم الأساسي لتحقيق استدامة بيئية، وحصول المؤسسة على ميزة تنافسية بيئية، واكتساب صورة ذهنية وسمعة بيئية جيدة في السوق. (الله، 2020، الصفحات 68- 69)

4- عرض تجارب بعض الدول والمؤسسات

سنتناول فيمايلي عرض بعض النماذج لدول ومؤسسات سعت الى المحافظة على البيئة من خلال تبنيها لمفهوم الابتكار الأخضر وكيف سعت من خلاله إلى تحقيق التنمية البيئية المستدامة

1-4 التجربة الجزائرية:

كان الابتكار الأخضر بشكل أكبر من الناحية التنظيمية. فالجزائر كغيرها من الدول تمر بأزمات بيئية خطيرة، وأصبحت قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدة من أهم القضايا الملحة في الوقت الراهن، كما تعد بعدا رئيسيا من أبعاد التحديات حول أثر المخاطر البيئية على الأجيال القادمة. ومن هنا، فإن ثمّة إقرار على تطوير آليات حماية البيئة من خلال التشريعات والنصوص القانونية، مع وضع الأطر اللازمة للمحافظة على عناصر البيئة في إطار التنمية المستدامة. ويوجد في الجزائر، العديد من الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة بعضها مركزية والبعض الآخر غير ممركزة. كما توجد هيئات أخرى محلية، وتأتي الجماعات المحلية على رأسها، وتعمل وفق إطار قانوني في إطار سياسة بيئية، رسمتها الدولة، ترمي إلى المحافظة على سلامة البيئة. (محمد، 2018، صفحة 12)

وواجهت الجزائر العديد من التحديات في مجال الحفاظ على البيئة بالإعتماد على الابتكار الأخضر، خاصة في مايتعلق بمجال تسيير ومعالجة النفايات الصناعية السامة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة لتقرير البنك العالمي الذي صنف الجزائر على أنها من أكثر الدول الافريقية التي يرتفع فيها مستوى الكربون، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات. فسعت الجزائر للتحول من الاقتصاد الاستغلالي الملوث الى اقتصاد انتاجي صناعي صديق للبيئة والحد من هذه الظاهرة، من خلال توفير العديد من الامكانيات المالية للحد من الأضرار التي تحيط بالبيئة، كما شجعت على الاستثمار في مجال المؤسسات الصغير والمتوسطة وهذا للدور الكبير الذي تلعبه في تشجيع الابتكار الأخضر واستخدامها للتقنيات التكنولوجية وانتاج منتجات تلبي رغبات المستهلكين من جهة وصديقة للبيئة من جهة أخرى وساعدت في التقليل من معدلات التلوث والآثار السلبية التي تحيط بالبيئة، وتجاوزات البيئة.

2-4 تجربة اسبانيا:

تطبق المطارات الاسبانية تجربة لطريقة جديدة في هبوط الطائرات من شأنها أن تقلل من انبعاثات الغازات لثنائي أكسيد الكربون جراء احتراق الوقود الإضافي خلال الهبوط، وهذه الطريقة تقوم على أساس إطفاء محركات الطائرة أثناء الاستعداد للهبوط على مدرج المطار، وهي بذلك تحاكي أسلوب السيارة عند نزولها من مكان مرتفع إلى الأسفل فلا تكون بحاجة إلى ضغط السائق على دواسة الوقود وهذه الطريقة من شأنها أن تقلل من استهلاك 100 غالون من وقود الطائرة، وتخفض 1 طن من الغازات المنبعثة جراء احتراق الوقود وعمل المحركات، فضلا عن تقليل شدة الضوضاء داخل الطائرة وفي قمرة القيادة، واختصار ما يقارب 4 دقائق في عملية الهبوط، وهي طريقة تسمى ب " الهدوء الصديق بالبيئة " لكن العائق الذي يعترض تطبيقها هو الحاجة إلى تدريبات اضافية للسيطرة على حركة هبوط الطائرة.

تستهدف عملية الإبتكار الأخضر في هذه التجربة المنتج بعد الاستخدام حيث سعت إلى تطبيق فكرة هبوط الطائرات الغرض منها تقليل الانبعاثات السامة والغازية الملوثة للبيئة والمضرة بالصحة وبالكائنات الحية، كما ساهمت هذه الفكرة في تقليل استخدام الطاقة، كما تقلل من الضجيج، ليتضح من هذه التجربة أن هذه الفكرة ساهمت في تعزيز التنمية البيئية المستدامة من خلال حفاظها على البيئة بالاستغلال الأمثل للطاقة.

3-4 نموذج لمؤسسة سيف كيم

تعد مؤسسة سيف كيم الألمانية والتي تأسست سنة 1992، هي المورد الأساسي للخدمات والحلول المتعلقة بتقليل حجم استخدام المذيبات في التنظيف الصناعي للأسطح والتنظيف الاحترافي للأنسجة، وتقدم المؤسسة نظام خدمة خاص بالمنتجات الكيميائية، مثل تأجير المواد الكيميائية، حيث يدفع العملاء وفقا لفعالية المادة المنظفة، بدلا من كمية المواد الكيميائية المستخدمة، فهي تحرص على تلبية احتياجات الزبائن وتعمل وفق مبدأ الإشراف على المنتجات. وحتى يتمكن عملائها من التعامل مع مخاطر تلك المذيبات المكلورة وغير المكلورة قامت ب:

- **ابتكار منتج أخضر:** من خلال ابتكار نظام خدمة الحلقة المغلقة؛ وهو نظام الحاويات الفولاذية الآمنة مزدوجة الجدران للاستخدام الآمن للمذيبات الجديدة واسترجاع المذيبات المستخدمة لإعادة تدويرها، ولقد استخدمت نظام الحلقة المغلقة لعدم انسكاب أو انبعاث أي مواد كيميائية متطايرة.

- **ابتكارعملية خضراء:** المراقبة بشكل مستمر وتطبيقها على سيرفس أليمنتس التابعة لمؤسسة سيف كيم؛ وتشمل حقيبة الخدمات هذه مجموعات اختبارات لرصد المواقع وتركيزات المثبتات لإعادة تركيز المذيب أثناء الاستخدام، فضلا عن خدمات المختبرات المتخصصة والاستشارات والتدريبات المعنية باستخدام المذيبات، بعد ذلك يتم استرجاع المذيبات وتدويرها. بالإضافة إلى تدريب القوى العاملة على الاستخدام الآمن والسليم للمذيبات التي تقدمها مؤسسة سيف كيم لتمكين العمليات المحسنة والامتثال للمعايير البيئية.

تم تحسين الأداء البيئي لهذه المؤسسة، من خلال تمكنها من تقديم الخدمة التي تعمل بنظام الحلقة المغلقة والحد من المخاطر، خاصة المتعلقة بالمذيبات المكلورة وغير المكلورة؛ حيث تمكن نظام الحلقة المغلقة من تقليل استخدام المواد الكيميائية وزيادة الفوائد المالية، كما أنه حسن من عملية التنظيف، وقد تم تقليل كمية المذيبات المستخدمة في التنظيف بنسبة تصل إلى 98%، من خلال نموذج نظام الخدمة الذي يمكن استخدامها لمدة تصل إلى 4سنوات.

عندما تم تفعيل التوجيهات الأوروبية الخاصة بانبعاث المركبات العضوية المتطايرة من المذيبات، سنة 2007، كانت مؤسسة سيف كيم هي المؤسسة الوحيدة المستعدة لتقديم خدمتها للعملاء. حيث قدمت المؤسسة منتجا تم اختباره وأثبت صلاحيته وأنه لم يقدم من قبل، ونتيجة لإيجادها حل جديدا أحتل أحد منتجاتها صدارة قائمة الالتزام باللوائح التنظيمية الأوروبية واكتسب ميزة تنافسية في سوق مذيبات التنظيف لما يقارب 15 عاما، وذلك، لاستفادتها من احتياجات السوق غير المستغلة للاستخدام الآمن والمستدام للمذيبات في عمليات التنظيف، حيث تخدم ما يقارب 7500 عميل في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية. (طباخي، 2020، صفحة 99)

4-4 تجربة مؤسسة تويوتا:

هي سيارة هجين تكنى بالسيارة الخضراء أو الصديقة للبيئة أيضا، وهي متوسطة الحجم بدأت المؤسسة في انتاجها سنة 1997 باليابان لتكون بذلك أول سيارة إنتاج هجين، وتتميز السيارة الخضراء عن غيرها بأنها تتوفر فيها تقنيات تحد من انبعاثات الغازات السامة وغاز ثاني أكسيد الكربون CO_2، كما أنها اقتصادية في استهلاك الوقود ولا تصدر أصواتا مزعجة، وقد كشفت شركة تويوتا عن بيع مليون سيارة تعمل بالدفع الهجين في اليابان، وأكثر من 2.86 مليون عالميا وذلك حتى تاريخ 31 جويلية 2010، كما نجحت المؤسسة اليابانية خلال الفترة من سنة 2010 في تخليص البيئة في اليابان من 4 ملايين طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الضار بالبيئة، وتخليص البيئة حول العالم من قرابة 15 مليون طن، وهي كميات هائلة من الغاز الذي يتسبب بشكل رئيسي في ظاهرة الإحتباس الحراري.

تضمنت عملية الإبتكار الأخضر في هذه المؤسسة طرح منتج أخضر، المتمثل في ابتكار سيارة صديقة للبيئة تتوفر على تقنيات تقلل من الإنبعاثات السامة وكذلك لا تسبب ضوضاء وضجيج، لتأخذ هذه المؤسسة طابع مؤسسة مسؤولة بيئيا حيث تمكنت من طرح منتج أخضر عزز من مسؤوليتها البيئية وأكسبها سمعة بيئية جيدة وساهمت في تحقيق التنمية البيئية المستدامة. (الله، 2020، الصفحات 70-71)

5. خاتمة

مع التطورات المشهودة في السنوات الأخيرة ومع الإستنفاذ الهائل للطاقات الذي تسبب في أضرار بيئية جدية إضافة أنها تهدد تلبية حاجيات الأجيال المستقبلية أصبح من الحتمية التفكير بشكل الجدي بابتكار منتجات صديقة للبيئة تقلل أقصى قدر من الضرر على البيئة وتقلل من استنفاذ الطاقات.

هذا ما أكسب الابتكار الأخضر أهمية تجعله الشغل الشاغل لكل المؤسسات باختلاف أنواعها، لاعتباره الركيزة الأساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها، وذلك، من خلال ما ساهم به في القضاء على التلوث وتحسين الأداء البيئي، وما حققه من كفاءة أكبر في استخدام الموارد والطاقة والوصول إلى عائد أكبر وهو ما جعله قوة محركة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة يقوم أساسا على الابتكار في منتجات خضراء والعمليات الخضراء للحد من المخاطر البيئية الناتجة عن مخلفات الإنتاج بخفض معدلات التلوث وترشيد الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة وهو ما يثبت صحة فرضية هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى:

- يهدف الابتكار الأخضر إلى الحفاظ على استدامة استخدام الموارد الطبيعية وتقليل من أثارها السلبية على البيئة؛
-يحقق الابتكار الأخضر الربحية والعوائد الإيجابية للمؤسسات التي تقوم بتطبيقه؛
- تمكن محددات الابتكار الأخضر من تحقيق قفزة نوعية في مجال حماية البيئة وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات التي تبنته.
- يساعد الابتكار الأخضر على تقليل استنفاذ الموارد وبالتالي يضمن حاجيات الأجيال القادمة

التوصيات:

توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة أن تعزز المؤسسات ثقافة الإبتكار الأخضر لدى العاملين وتحديد طبيعته وآليات تنفيذه ودفع العاملين للإلتزام بمبادئه كترشيد استهلاك الطاقة والمواد، وتخفيض الانبعاثات والنفايات من العملية الانتاجية.
- على إدارة الشركات المبحوثة التعاون مع الجهات الاكاديمية المتخصصة في اجراء دورات تدريبية للعاملين من
اجل توعيتهم بأهمية الابتكار الاخضر وتدريبهم بالشكل الذي يساعد الشركة على التحول الى شركة خضراء.
- الاستفادة من تجارب الدول والمؤسسات الناجحة.
- ينبغي على الشركات المبحوثة نشر أنظمة ولوائح بيئية أكثر صرامة لتحفيز العاملين على تنفيذ الابتكارات الخضراء عبر التقليل من استخدام المواد والطاقة والانبعاثات التي تضر بالبيئة في عملياتها ومنتجاتها الخضراء.

6- المراجع

أولا- المراجع العربية

الرسائل الجامعية

1. العايب عبد الرحمن. (2011/2010). **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر .

المقالات

1. بولحية شهيرة، وفوزية برسولي. (18 جوان, 2018). التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية (العدد05) الصفحات 306- 329.

2. ثناء معوض علي ابو شحاتة. (2019). دور الإبتكار الأخضر في تصميم المنتجات صديقة البيئة دراسة ميدانية بالتطبيق على قطاع الصناعات الكهربائية في مدينة العاشر من رمضان. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (عدد مجهول) الصفحات 13-110 .

3. راضية لسود وآخرون. (2019). مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإستدامة البيئية حالة الجزائر. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale ، مجلد13 (عدد01)، الصفحات 1- 15.

4. سعاد عبيد وسميحة خنوس. (2020). العمارة الخضراء نموذجا لتطبيق الإبتكار الأخضر. مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 04 (العدد01)، الصفحات 169- 184.

5. سميحة طري والعربي حجام. (ديسمبر, 2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قرا ءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06 (العدد 01) الصفحات 121- 140.

6. سناء طباخي، عواطف عيشوش. (جوان, 2020). محددات الإبتكار الأخضر قوة محركة لتحسين الأداء البيئي -نماذج مؤسسات- . مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ، المجلد 04 (العدد 01)، الصفحات 90-103.

7. صالح فروق ورفيق يوسفي. (2019). أثر تطبيق نظم الإدارة المتكاملة للجودة والبيئة والصحة على تحقيق أبعاد التنمية المسدامة - دراسة حالة مؤسسة فرتيال عنابة-. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، المجلد13، (العدد 02)، الصفحات 281-300.

8. عامر رجب ذياب، وبصير خلف خزعل. (2019). الاستجابات التنظيمية الخضراء وأثرها في تعزيز الابتكار الأخضر: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مجموعة شركات الكرونجي في كركوك. مجلة الدنانير (العدد 16)، الصفحات 246-266.

9. عامر رجب ذياب، وبصير خلف خزعل. (نوفمبر, 2019). الإبتكار الأخضر وأثره في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مجموعة شركات الكرونجي في كروك. Jornal of Economic and Administrative Sciences ، المجلد 25 (العدد 112) الصفحات 134- 148.

10. علياء إبراهيم حسين، واحمد عبدالستار الطالبي. (أيلول, 2018). عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية - دراسة استطلاعية في شركات صناعة الالبان في القطاع الخاص في الموصل-. مجلة جامعة جيهان -أربيل العلمية (العدد 2)، الصفحات 351- 380.

11. قلش عبد الله وبلحاجي خديجة. (2020). دور الإبتكار الأخضر في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسات "عرض بعض التجارب". مجلة المقاولاتية والتنمية لمستدامة ، مجلد 02 (العدد 01) الصفحات 56- 74.

12. لخضر سي محمد فوزية وبروسلي. (جوان, 2018). جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد01 (العدد01) 1- 23 .

13. مبني نور الدين والطيب عيساوي. (جويلية, 2020). الإعلام البيئي كفاعل استراتيجي لتحقيق التنمية البيئية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد05 (العدد02) الصفحات 326-347.

14. محمد سمير عياد. (سنة النشر مجهولة). التنمية المستدامة والبيئة مقاربة لفهم العلاقة. الحوار المتوسطي (العدد01) الصفحات 153-165.

15. مريجة خديجة وونوغي نبيل. (2020). الإبتكار الأخضر كأداة مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين مكانته في التشريع الجزائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 11 (العدد03)، الصفحات 148- 167.

ثانيا- المراجع الأجنبية

1. AFNOR, SD 21000 Développement durable - Responsabilité sociétale des entreprises, Guide pour la prise en compte des enjeux du développement durable dans la stratégie et le management de l'entreprise, FD X 30-021, Éditée et diffusée par l'Association Française de Normalisation (AFNOR), Mai 2003.

2. Baumgartner RJ, Rauter R, Strategic perspectives of corporate sustainability management to develop a sustainable organization, Journal of Cleaner Production (2016), doi: 10.1016/ j.jclepro.2016.04.14.

3. Francesco Calza, and others (2017), Types of Green Innovations: Ways of Implementation in a Non-Green Industry, journal of sustainability, 9, 1301; doi:10.3390/su9081301, pages 1-16.

4. Robert W. Kates (2005), what is sustainable development ? goals, indicators, values, and practice, issue of Environment, Volume 47,Number 3, pages 8- 21.

5. Morelli, John (2011) "Environmental Sustainability: A Definition for Environmental Professionals," Journal of Environmental Sustainability: Vol. 1: Iss. 1, Article 2 page 01-09.

مدى احترام مبدأ الاستدامة عند خلق المشاريع المقاولاتية في الجز ائر

Respect for the principle of sustainability when creating entrepreneurial projects in Algeria

بوكيلي سارة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، boukailisara@gmail.com

شايب فاطمة الزهرة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي جامعة باجي مختار عنابة، chaibfatmazohra@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى احترام بعد الاستدامة عند خلق المشاريع المقاولاتية، بغية مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية في جميع أبعادها؛ الاقتصادية، الاجتماعية وكذا البيئية، بحيث تضمن الاستمرارية والديمومة. من هذا المنظور، ارتئينا طرح الإشكالية التالية: ما مدى احترام بعد الاستدامة عند خلق المشاريع المقاولاتية في الجزائر؟

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الورقة البحثية على نحو يشمل الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وتوطيدها بجانب تحليلي نقدي للتوجه في الجزائر لتحقيق هذا البعد من خلال المشاريع المقاولاتية لاسيما المؤسسات الناشئة. حيث تم الرجوع إلى مجموعة القوانين والضوابط المعمول بها حسب المشرع الجزائري من خلال مديرية البيئة لولاية عنابة. وقد تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي من أجل الخوض في تفاصيل الدراسة وإبراز معالمها.

فخلصت الدراسة بأن الجزائر من خلال القوانين والضوابط المفروضة تعمل على توجيه المؤسسات الناشئة نحو تحقيق بعد الاستدامة وتضمينه من البداية ضمن رسالة هذه المشاريع وثقافة أصحابها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المشاريع المقاولاتية، المؤسسات الناشئة، الاستدامة.

تصنيفات JEL: O1، O44، M13، L26.

Abstract:

This study aims to shed light on the extent to which the sustainability dimension is respected when creating entrepreneurial projects, with a view to the latter's contribution to achieving development in all its dimensions. Economic, social, as well as environmental, to ensure continuity and permanence. From this perspective, we decided to raise the following problem: What is the extent of respect for the dimension of sustainability when creating entrepreneurial projects in Algeria? In order to achieve the objectives of the study, the research paper was divided in a way that includes the theoretical framework of the study variables, and its consolidation as well as a critical analysis of the approach in Algeria to achieve this dimension through entrepreneurial projects, especially start-ups. Where reference was made to the set of laws and regulations in force according to the Algerian legislator through the Environmental Directorate of the State of Annaba. A descriptive and analytical approach was adopted in order to delve into the details of the study and highlight its features. The study concluded that Algeria, through the imposed laws and controls, is

1. مقدمة:

يشغل موضوع المقاولاتية مكانة كبيرة وهامة داخل أي اقتصاد، حيث تسعى الكثير من الدول نحو تشجيع العمل الحر وإقامة المشاريع المقاولاتية، وهذا ما تسعى إليه الدولة الجزائرية من أجل تطور اقتصادي، لكن ليس فقط للجيل الحالي وإنما للأجيال القادمة، ولهذا فإن المؤسسات تسعى لتبني استراتيجيات وأساليب فعالة من أجل تجسيد مبادئ التنمية المستدامة.

انطلاقا مما سبق تبرز صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى احترام مبدأ الاستدامة عند خلق المشاريع المقاولاتية في الجزائر؟

فروض الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتئينا إلى صياغة الفرضيات التالية:

- يخضع كل مشروع مقاولاتي في الجزائر إلى مجموعة من القوانين تسن من قبل الدولة من أجل احترام مبدأ الاستدامة؛
- تحقق المشاريع المقاولاتية مبدأ الاستدامة عند مزاولة نشاطها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال التعرف على حقيقة تحقيق مبدأ الاستدامة كأحد مرتكزات التنمية والتطور الاقتصادي على حساب خلق المشاريع المقاولاتية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

-ابراز الإطار المفاهيمي للاستدامة.

-التعرف على دور المشاريع المقاولاتية في الاقتصاد.

-عرض تجربة مديرية البيئة لولاية عنابة في السعي نحو تحقيق مبدأ الاستدامة.

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على المقابلة كأداة من أجل معالجة الموضوع ميدانيا.

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فإن المنهج الملائم هو المنهج الوصفي، من أجل طرح مفاهيم الإطار النظري للدراسة، أما المنهج التحليلي تم العمل به من أجل الربط بين التنمية المستدامة والمشاريع المقاولاتية وإظهار الدور الذي تلعبه مديرية البيئة بولاية عنابة من أجل احترام مبدأ الاستدامة عند خلق المشاريع المقاولاتية.

منهجية الدراسة:

سوف يتم معالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الاستدامة.

المحور الثاني: الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية.

المحور الثالث: مدى احترام المشاريع المقاولاتية في ولاية عنابة لمبدأ الاستدامة من خلال مديرية البيئة.

1-مفاهيم أساسية حول الاستدامة:

استجابة لحاجة الدول إلى ضمان احتياجات الأجيال الحالية عن طريق حسن استغلال الموارد المتاحة، من أجل تحقيق رفاهية المجتمع وهذا بمعية المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، وباعتبار المؤسسات محرك للتقدم الاقتصادي لأي دولة فإن

مبادئ التنمية المستدامة اخترق عالم المؤسسات، مما دفع هذه الأخيرة إلى السعي نحو ضمان استمراريتها ليس فقط على حساب متطلبات الاقتصادية وإنما المتطلبات البيئة والاجتماعية.

1-1-تعريف الاستدامة:

اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة." (صاطوري، 2016، صفحة 300)

أما التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي فهي تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد واستخدام الموارد على ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل. كما تعني بالنسبة للدول المتقدمة خفضا في مستوى استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية توظيف الموارد من أجل رفع مستوى معيشة المواطن والحد من الفقر وبشكل أشمل ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقل من الجيل الحالي. (محمد اسماعيل، 2015، صفحة 44)

وبالنسبة للتشريع الجزائري وحسب ما جاء في المادة 04 من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فعرفها بأنها: مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية. (قانون رقم 10-03 ، 2003، صفحة 9)

2-1-أهداف الاستدامة

تتلخص أهداف الاستدامة فيما يلي:

-القضاء على الفقر والجوع وتأمين الغذاء مع تحسين التغذية والزراعة،

-ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار،

-ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع،

-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

-ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والحصول على طاقة حديثة ونظيفة للجميع،

-تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل،

-تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار،

-ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة،

-تقليل عدم المساواة داخل الدول وبين الدول،

-بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة،

-اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ،

-المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية،

-حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الايكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي،

-تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 89)

1-3-مبادئ الاستدامة

تكمن قوة الاستدامة في علاقتها التكاملية بين النمو والترشيد في استغلال الموارد والمحافظة على البيئة، هذا التكامل لا يأتي إلا باعتماد برامج ذات فاعلية تحافظ على البيئة والموارد، دون أن يكون ذلك على حساب الاحتياجات الضرورية للمجتمع، ولتحقيق التوازن في هذه المعادلة يجب تطبيق المبادئ الأساسية للاستدامة التالية:

1.3.1استخدام أسلوب النظم في اعداد وتنفيذ خطط الاستدامة:

حيث تعتبر البيئة الإنسانية بشقيها الطبيعي والبشري جزءا لا يتجزأ عن النظام الكوني الكبير، وبالتالي فإن أي تغير يطرأ على هذا الجزء الصغير المتفرع من النظام الكلي، من شأنه أن يؤثر وينعكس سلبا على عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، وبناء على ذلك يكون التأثير في النظام الكلي الكبير.

والاستدامة في سبيل محافظتها على هذا النظام الكوني، تتبع هذا الأسلوب ضمانا لتحقيق توازن النظم الفرعية، وتوازن البيئة بشكل عام من خلال عدم استنزاف الموارد والمحافظة على استمراريتها.

2.3.1المشاركة الشعبية:

تعتبر من أهم مبادئ الاستدامة، إذ أنه من دون مشاركة المجتمع وتوعيته بأهمية المحافظة على البيئة وتوازنها، من خلال تطبيق السياسات والنظم البيئية المخطط لها، ومن دون ذلك يستحيل التوصل إلى النتائج المرجوة من عمليات الاستدامة.

وفي هذا الإطار يجب ألا تدخر الحكومات والمنظمات جهدا في المحافظة على البيئة من التلوث، وترشيد الاستهلاك، والمحافظة على الموارد، وعدم إهدارها، واستخدام الموارد المتجددة، والتوعية بأهمية الصحة العامة، والتخلص من النفايات، وإعادة تدويرها، وتحسين نوعية الحياة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع البحث العلمي وغيرها من النشاطات التنموية. (الجهني، 2017، الصفحات 78-77)

1-4-أنواع الاستدامة:

تصنف أنواع الاستدامة كالتالي:

1.4.1-الاستدامة الاقتصادية:

الاستدامة حسب البعد الاقتصادي هي "حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر وبها يمكن بمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا متناه سواء من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر." وهنا لابد من التفرقة بين نظريتين مختلفتين للاستدامة الاقتصادية. فمن المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحث، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، ويتم قياس هذا الرفاه بمعدلات الدخل والاستهلاك، وهذان الأخيران يتضمنان الكثير من مقومات الرفاه الإنساني كالطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات. أما من المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، فيقصد بالاستدامة توفر الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الإنسانية الأخرى بكميات مطلوبة وبتكلفة معقولة وهذه الموارد هي رأس المال الخاص بكوكب الأرض

مما يستوجب توفر احتياطي استراتيجي مع العمل على زيادة هذه الوارد واستغلالها استغلال أمثل. ويتمثل تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد عن طريق:

-استخدام كافة الموارد بأقصى كفاءة ممكنة وبالتالي تقليل الفاقد إلى أدنى حد ممكن،

-عدم تجاوز المعدل الذي يمكن توليد تلك الموارد عنده،

-تقليل استخدام الموارد غير المتجددة أو الاستغناء عنها إن أمكن،

-تحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد المتجددة. (العايب، 2011، صفحة 37)

2.4.1-الاستدامة البيئية:

وهي "أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية البشر كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة." ويترجم هذا البعد بمفهوم رعاية البيئة أو الاعتناء بها ويعزون ذلك بتحقيق ما يسمى بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى:

-خلق القيمة،

-جودة الحياة،

-رعاية البيئة،

-جودة السلع والخدمات،

-الاستهلاك القابل للاستمرار والتطور،

-نظافة العمليات والتوزيع. (العايب و بن عبد الله ، 2017، صفحة 8)

3.4.1-الاستدامة الاجتماعية:

في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة، والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، وأهم عناصر البعد الاجتماعي هي:

-تثبيت النمو الديمغرافي (ضبط السكان)،

-الحراك الاجتماعي،

-الصحة والتعليم،

-المشاركة الشعبية،

-التنوع الثقافي،

-تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى. (شيلي ، 2014، صفحة 71)

2-الإطار النظري للمشاريع المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إذ تساهم المشاريع المقاولاتية مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان. (إبراهيم ، 2019، صفحة 31)، نجد توضيح مصطلح المقاولاتية لدى الاقتصادي "جوزيف شومبيتر" وبعض الاقتصاديين النمساويين، حيث عرف شومبيتر 1950 المقاول بأنه: "ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى مشروع ناجح". (بدران، 2013، صفحة 262)

من هنا يمكن فهم المعنى الشامل للمقاولاتية في حقل ريادة الأعمال والتي تعد العنوان الذي يمنح لمن ينشئ مشروعا جديدا، أو يقدم فعالية مضافة إلى الاقتصاد. (ناجي جواد ، 2009، صفحة 508)

2-1-المشروع المقاولاتي:

يعرف المشروع المقاولاتي على أنه سلسلة من الأنشطة قائمة على عمل حر يتصف بالمخاطرة يسعى لإنشاء عمل جديد أو تطويره، ويقدم قيمة اقتصادية مضافة من خلال الإدارة الكفؤة للموارد المتاحة، والتي تنتهي بتقدم منتج أو خدمة أو سلعة متميزة ومنافسة. (القاضي، 2017، صفحة 12)

هناك نوع من التداخل الواضح بين المشاريع المقاولاتية وبين المشاريع الصغيرة ولكن يتميز الشروع المقاولاتي عن المشروع الصغير بمجموعة من الخصائص وذلك ان المشروع المقاولاتي يبنى على الابتكار والإبداع وقد يكون هذا الابتكار على شكل تقديم تكنولوجيا أو خدمة جديدة أو ابتكار في مجال التسويق أو التوزيع أو التنظيم، بالإضافة إلى القدرة على النمو ووجود الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى. (مجاهد مشني، 2018، صفحة 29)

2-2-أخلاقيات المشروع المقاولاتي والمسؤولية الاجتماعية:

إن المشروعات التي قامت بخطوة التنمية المستدامة لا يعني ذلك البحث فقط عن الأداء الاقتصادي، بل كذلك البعد الاجتماعي والبيئي، وهذا ما يعبر عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، والمسؤولية الاجتماعية للمشروعات ناتجة أيضا عن مطالبة المجتمع المدني المشروعات بتحسين مراعاتها للآثار البيئية والاجتماعية لنشاطاتها المختلفة، ومن هنا ظهرت وتطورت فكرة المسؤولية الاجتماعية للمشروعات. (كافي، 2014، صفحة 551)، ولكي يكون المشروع المقاولاتي مشروعا أخلاقيا لابد من توفر الارشادات الآتية:

-جعل استراتيجية المشروع تقديم الأنفع والأفضل للزبون والمجتمع باستمرار،

-تطبيق القاعدة الأخلاقية الذهبية المعروفة التي تقول: "عامل الناس كما تحب أن يعاملوك"،

-يجب أن يكون المنتج بمواصفات جيدة، وجودة عالية، وسعر مناسب، وخالي من العيوب والمضار،

-تلبية حاجات ورغبات الزبائن، هي هدف المشروع وأساس كل شيء فيه،

-احترام الزبائن ومعاملتهم معاملة حسنة، فالمشروع موجود لخدمتهم،

-الربح حق مشروع لأية منشأة، فهو تعويض لها هن تحملها للمخاطرة، وهو ضروري لاستمرارية العمل في المشروع، لكن هذا الربح يجب أن يكون أخلاقيا بعيدا عن الطمع والجشع،

-احترام القوانين والتشريعات الحكومية وعدم التحايل عليها لتحقيق مكاسب غير شرعية، قد يكون التصرف قانوني لكنه غير أخلاقي، فيجب الابتعاد عن ذلك،

-احترام التزامات المشروع تجاه مزودية وعدم التحايل عليهم،

-المحافظة على البيئة وعدم الاضرار بها بأي شكل من الأشكال،

-تقديم المعاملة الحسنة والاحترام لكل من يعمل في المشروع،

-دفع تعويضات مالية مناسبة للعاملين في المشروع،

-تسجيل العاملين في المشروع لدى التأمينات الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي،

-توظيف عاملين في المشروع من أصحاب السمعة الحسنة،

-المساهمة في الأعمال الخيرية المجتمعية،

-توطيد العلاقة مع النقابة العمالية. (وصفي عقلي، 2018، صفحة 61)

3-مدى احترام المشاريع المقاولاتية في ولاية عنابة لمبدأ الاستدامة من خلال مديرية البيئة:

قامت الدولة الجزائرية بتشجيع الأعمال الحرة وضرورة التوجه نحو بناء دولة مؤسسات، وهذا من خلال مجموعة من الأجهزة الداعمة والمرافقة للمشاريع من أجل انشاء مؤسسات ناشئة وقائمة بذاتها لتحقيق الربح للمقاولين وتطوير وازدهار الاقتصاد الوطني، لكن الجزائر لم تقم فقط بتشجيع القيام بالمشاريع المقاولاتية فحسب وإنما بسن مجموعة من القوانين والتشريعات بخصوص حماية البيئة والسعي نحو تحقيق مبدأ التنمية المستدامة، وراء هذه المشاريع والمؤسسات الناشئة.

قمنا بزيارة على مستوى مديرية البيئة لولاية عنابة، وإجراء مقابلة مع أحد الموظفين بطرح مجموعة من الأسئلة وطلب بعض البيانات الهامة من أجل الإجابة على تساؤل الدراسة، وكانت المعلومات كالتالي:

-القوانين والمراسيم التنفيذية المعمول بها في المنشآت المصنفة:

- **القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**

تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يأتي:

-تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة،

-ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم،

-الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها،

-إصلاح الأوساط المتضررة،

-ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء،

-تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

المادة 3: يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية:

-مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: الذي ينبغي بمقتضاه، على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

-مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: الذي ينبغي بمقتضاه، تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبر في كل الحالات، جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.

-مبدأ الاستدلال: الذي يمكن بمقتضاه، استدلال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

-مبدأ الإدماج: الذي يجب بمقتضاه، دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

-مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر: ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة، مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

-مبدأ الحيطة: الذي يجب بمقتضاه، ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.

-مبدأ الملوث الدافع: الذي يتحمل بمقتضاه، كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية.

-مبدأ الإعلام والمشاركة: الذي يكون بمقتضاه، لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

المادة 4: يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

-المجال المحمي: منطقة مخصصة لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المشتركة.

-الفضاء الطبيعي: كل إقليم أو جزء من إقليم يتميز بخصائصه البيئوية، ويشتمل بصفة خاصة على المعالم الطبيعية والمناظر والمواقع.

-المدى الجغرافي: مجال جغرافي تبقى فيه مجموعة العوامل الفيزيائية والكيمياوية للبيئة ثابتة بشكل محسوس.

-التنمية المستدامة: مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

-التنوع البيولوجي: قابلية التغيير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها وهذا يشمل التنوع بين الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع النظم البيئية.

-البيئة: تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

-التلوث: كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية.

-تلوث المياه: إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية و/ أو البيولوجية للماء، وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية وتمس بجمال المواقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي آخر للمياه.

-التلوث الجوي: إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي.

-الموقع: جزء من الإقليم يتميز الجغرافية و/ أو التاريخية.

- **المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 2007/05/31 الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة**

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المواد 19 و23 و24 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يضبط هذا المرسوم التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، لاسيما نظامي رخصة استغلال المؤسسات المصنفة، والتصريح باستغلال المؤسسات المصنفة وكيفيات تسليمها وتعليقها وسحبها وكذا شروط وكيفيات مراقبتها.

أحكام تمهيدية:

المادة 2: يقصد في مفهوم هذا المرسوم بما يأتي:

المنشأة المصنفة: كل وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة، المحددة في التنظيم المعمول به.

المؤسسة المصنفة: مجموع منطقة الإقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، يحوز المؤسسة والمنشآت المصنفة التي تتكون منها أو يستغلها.

الخطر: خاصية ملازمة لمادة أو عامل أو مصدر طاقة أو وضعية يمكن أن تترتب عنها أضرار للأشخاص والممتلكات البيئية.

خطر محتمل: عنصر يميز حدوث ضرر محتمل، يرتبط بوضعية خطر وهو عادة ما يحدد بعنصرين

احتمال حدوث الضرر وخطورة العواقب.

المادة 3: تقسم المؤسسات المصنفة إلى أربع فئات:

-مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى: تتضمن على الأقل منشئة خاضعة لرخصة وزارية.

-مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية: تتضمن على الأقل منشئة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليميا.

-مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

-مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة: تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لنظام التصريح لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

نظام رخصة استغلال المؤسسة المصنفة:

المادة 4: تعد رخصة استغلال المؤسسة المصنفة التي تهدف إلى تحديد تبعات النشاطات الاقتصادية على البيئة والتكفل بها، وثيقة إدارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعنية تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية وصحة وأمن البيئة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما أحكام هذا المرسوم، وبهذه الصفة، لا تحد ولا تحل محل أي رخصة من الرخص القطاعية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 5: يسبق كل طلب رخصة استغلال مؤسسة مصنفة حسب الحالة وطبقا لقائمة المنشآت المصنفة ما يأتي:

-دراسة أو موجز التأثير على البيئة يعدان ويصادق عليهما، حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول له.

-دراسة خطر تعد ويصادق عليها، حسب الشروط المحددة هذا المرسوم.

-تحقيق عمومي يتم طبقا للكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به.

ملف طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة:

المادة 6: تمنح رخصة استغلال المؤسسة المصنفة إثر الإجراء المتضمن المراحل الآتية:

المرحلة الأولية لإيداع الطلب:

-إيداع الطلب مرفقا بالوثائق المطلوبة في التشريع والتنظيم المعمول بهما حسب الكيفيات المحددة في أحكام المادة 8.

-دراسة أولية لملف طلب رخصة الاستغلال من طرف اللجنة.

في حالة الاستثمارات الجديدة يجب أن تكون عناصر تقييم المشروع موضوع تشاور فيما بين إدارات البيئة والصناعة والمساهمات وترقية الاستثمارات.

-منح مقرر بالموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة المصنفة والصادر على أساس دراسة ملف الطلب في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ إيداع ملف الطلب.

المرحلة النهائية لتسليم الرخصة:

-زيارة اللجنة للموقع بعد إتمام إنجاز المؤسسة المصنفة بغرض التحقق من مطابقتها للوثائق المدرجة في ملف الطلب.

-إعداد مشروع قرار رخصة استغلال المؤسسة المصنفة من طرف اللجنة وإرسالها إلى السلطة المؤهلة للتوقيع.

-تسليم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة حسب الشروط المحدد في هذا المرسوم، في أجل ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ تقديم الطلب عند نهاية الأشغال.

المادة 7: يرسل ملف طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة إلى الوالي المختص إقليميا.

المادة 8: علاوة على الوثائق المنصوص عليها في أحكام المادة 5 أعلاه، يتضمن ملف طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة ما يأتي:

-اسم صاحب المشروع ولقبه وعنوانه إذا تعلق الأمر بشخص طبيعي، التسمية أو اسم الشركة والشكل القانوني وعنوان مقر الشركة وكذا صفة موقع الطلب إذا تعلق الأمر بشخص معنوي.

-طبيعة وحجم النشاطات التي اقترح صاحب المشروع ممارستها وكذا فئة أو فئات قائمة المنشآت المصنفة التي تصنف المؤسسة ضمنها.

-مناهج التصنيع التي ينفذها والمواد التي يستعملها والمنتوجات التي يصنعها

المادة 9: غير أنه يجب أن يتضمن ملف الطلب بالنسبة للمؤسسات المصنفة التي لم تنص قائمة المنشآت المصنفة بشأنها على دراسة الخطر، تقريرا عن المواد الخطيرة التي من المحتمل أن تكون بحوزته بحيث يمكن تقييم الأخطار المتوقعة.

المادة 10: يقدم طلب واحد لرخصة استغلال بالنسبة للمؤسسة التي تضم عدة منشآت مصنفة مستغلة بطريقة مندمجة من طرف نفس المستغل في نفس الموقع، لمجموع هذه المنشآت.

دراسة وموجز التأثير على البيئة:

المادة 11: تحدد كميات إعداد دراسة التأثير على البيئة والموافقة عليها وكذا الشروط المطبقة على موجز التأثير طبقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال.

دراسة الخطر:

المادة 12: تهدف دراسة الخطر إلى تحديد المخاطر المباشرة أو غير المباشرة التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر من جراء نشاط المؤسسة سواء كان السبب داخليا أو خارجيا.

يجب أن تسمح دراسة الخطر بضبط التدابير التقنية للتقليص من احتمال وقوع الحوادث وتخفيف آثارها وكذا تدابير التنظيم للوقاية من الحوادث وتسييرها.

المادة 13: تنجز دراسة الخطر على نفقة صاحب المشروع من طرف مكاتب دراسات ومكاتب خبرة أو مكاتب استشارات مختصة في هذا المجال ومعتمدة من قبل الوزير المكلف بالبيئة بعد الاطلاع على رأي الوزراء المعنيين عند الاقتضاء.

المادة 14: يجب أن تتضمن دراسة الخطر العناصر الآتية:

1-عرض عام للمشروع.

2-وصف الأماكن المجاورة للمشروع والمحيط الذي قد يتضرر في حالة وقوع حادث، يشمل ما يأتي:

أ-المعطيات الفيزيائية: الجيولوجية والهيدرولوجية والمناخية والشروط الطبيعية (الطبوغرافية ومدى التعرض للزلازل).

ب-المعطيات الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية: السكان والسكن ونقاط الماء والالتقاط وشغل الأراضي والنشاطات الاقتصادية وطرق المواصلات أو النقل أو المجالات المحمية.

3-وصف المشروع ومختلف منشآته (الموقع والحجم والقدرة والمداخيل واختيار المنهج المختار وعمل المشروع والمنتوجات والمواد اللازمة لتنفيذه...) مع استخدام خرائط عند الحاجة (مخطط إجمالي ومخطط الوضعية ومخطط الكتلة ومخطط الحركة).

4-تحديد جميع عوامل المخاطر الناجمة عن استغلال كل منشأة معتبرة، يجب ألا يأخذ هذا التقييم في الحسبان العوامل الخارجية أيضا التي تتعرض لها المنطقة.

5-تحليل المخاطر والعواقب على مستوى المؤسسة المصنفة لكي تحدد الأحداث الطارئة الممكن حدوثها بصفة مستوفية ومنحها ترقيما يعبر عن درجة خطورتها واحتمال وقوعها بحيث يمكن تصنيفها وكذا منهج تقييم المخاطر المتبع لإعداد دراسة الخطر.

6-تحليل الآثار المحتملة على السكان في حالة وقوع حوادث (بما فيهم العمال داخل المؤسسة) والبيئة وكذا الآثار الاقتصادية والمالية المتوقعة.

7-كيفيات تنظيم أمن الموقع وكيفيات الوقاية من الحوادث الكبرى ونظام تسيير الأمن ووسائل النجدة.

المادة 15: تحدد كيفيات دراسات الخطر والمصادقة عليها بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالداخلية والوزير المكلف بالبيئة.

تسليم الموافقة المسبقة لإنشاء مؤسسة مصنفة:

المادة 16: تمنح اللجنة عند إتمام فحص طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة مقرر الموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة المصنفة.

المادة 17: يجب أن يشير مقرر الموافقة المسبقة إلى مجموع الأحكام الناتجة عن دراسة ملف طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة للسماح بالتكفل بها خلال إنجاز المؤسسة المصنفة المجمع إنجازها.

المادة 18: لا يستطيع صاحب المشروع أن يشرع في أشغال بناء مؤسسة مصنفة إلا بعد أن يتحصل على مقرر الموافقة المسبقة، كما هو منصوص في المادة 6 أعلاه.

تسليم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة وتعليقها وسحبها:

المادة 19: لا تسلم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة إلا بعد زيارة اللجنة للموقع عند إتمام المؤسسة المصنفة وذلك للتأكد من مطابقتها للوثائق المرجة في ملف الطلب ولنص مقرر الموافقة المسبقة.

المادة 20: تسليم رخصة الاستغلال حسب الحالة:

-بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني، بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الأولى.

-بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثانية.

-بموجب قرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثالثة.

المادة 21: يحدد قرار رخصة استغلال المؤسسة المصنفة الأحكام التقنية خاصة التي من شأنها الوقاية من التلوث والأضرار والأخطار التي تطرحها المؤسسة المصنفة في البيئة وتخفيفها و/ أو إزالتها.

المادة 22: بالنسبة للمؤسسة المصنفة التي تضم عدة منشآت مصنفة مستغلة بطريقة مندمجة من طرف نفس المستغل وعلى نفس الموقع، تسلم رخصة استغلال واحدة لمجموع المنشآت المصنفة.

المادة 23: في حالة معاينة وضعية غير مطابقة عند كل مراقبة:

-للتنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة في مجال حماية البيئة.

-للأحكام التقنية الخاصة المنصوص عليها في رخصة الاستغلال الممنوحة.

يحرر محضر يبين الأفعال المجرمة حسب طبيعة وأهمية هذه الأفعال ويحدد أجل لتسوية وضعية المؤسسة المعنية.

عند نهاية هذا الأجل وفي حالة عدم التكفل بالوضعية غير المطابقة، تعلق رخصة استغلال المؤسسة المصنفة.

إذا لم يقم المستغل بمطابقة مؤسسته في أجل ستة (6) أشهر بعد تبليغ التعليق، تسحب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة.

في حالة سحب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة يخضع كل استغلال جديد لإجراء جديد لمنح رخصة الاستغلال.

- **المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المؤرخ في 2007/05/19 المحدد لقائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة**

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 23 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة

المادة 2: قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة هي تصنيف يتضمن

أ-إسناد رقم لخانة يتكون من أربعة أعداد ينظم كما يلي:

-يمثل العدد الأول المادة المستعملة أو النشاط،

-يمثل العدد الثاني صنف الخطر (شديدة السمومة وسامة وقابلة للاشتعال وملهبة وقابلة للانفجار وأكالة وقابلة للاحتراق) أو فرغ النشاط،

-يمثل العددان الأخيران نوع النشاط.

ب-تعيين نشاط المنشأة المصنفة،

ج-تعريف نظام الرخصة أو التصريح، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 31 مايو سنة 2006،

د-تحديد مساحة التعليق للمنشأة المصنفة،

هـ-الوثائق المرفقة بطلب رخصة استغلال المؤسسات المصنفة، مما يعني حسب الحالة، دراسة التأثير على البيئة ودراسة الخطر وموجز التأثير على البيئة وتقرير حول المواد الخطرة.

المادة 3: تلحق قائمة المنشآت المصنفة بهذا المرسوم.

المادة 4: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يقصد في مفهوم هذا الملحق بما يأتي:

-المواد: العناصر الكيمياوية ومكوناتها كما توجد في حالتها الطبيعية أو المتحصل عليها بكل طريقة إنتاج يحتمل أن تحتوي كل إضافة ضرورية للمحافظة على استقرار المادة وكل ملوث ناجم عن طريقة الإنتاج، باستثناء كل مذنب يمكن فصله دون التأثير على استقرار المادة أو تغيير مكوناتها.

-المستحضرات: الممزوجات أو المحاليل المتكونة من مادتين أو أكثر.

-أصناف الخطر:

أ-شديدة السمومة: مواد أو مستحضرات تسبب عن طريق الاستنشاق أو البلع أو الدخول عبر الجلد بكميات قليلة جدا، الوفاة أو أخطار حادة أو مزمنة.

ب-سامة: مواد ومستحضرات تسبب عن طريق الاستنشاق أو البلع أو الدخول عبر الجلد بكميات قليلة، الوفاة أو أخطار، حادة أو مزمنة.

ج-ملهبة: مواد أو مستحضرات تحدث عن طريق اتصالها بمواد أخرى، لاسيما المواد القابلة الاشتعال تفاعلا ناشرا للحرارة بقوة.

د-قابلة للانفجار: مواد أو مستحضرات صلبة أو سائلة أو على شكل عجينة أو لزجة يمكن دون تدخل الأكسجين الهوائي أن تحدث تفاعلا ناشرا للحرارة مع انطلاق سريع للغاز وتتفرقع وتنفجر بسرعة أو تحت تأثير الحرارة بتوفر شروط التجارب المحددة، وتنفجر في حالة الحبس الجزئي.

قابلة للاشتعال: مواد أو مستحضرات سائلة، تساوي سرعة اشتعالها أو تفوق 21 درجة وتقل عن 55 درجة أو تساويها.

هـ-أكالة: مواد ومستحضرات، يمكن أن تخرب هذه الأخيرة عن طريق اتصالها بالأنسجة الحية.

-مساحة تعليق للمنشأة المصنفة: المساحة الدنيا لتعليق إعلان يتضمن فتح التحقيق العمومي، لإعلام السكان المجاورين لمحيط موقع المنشأة المصنفة.

- **المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 2007/05/19 الذي يحدد مجال التطبيق ومحتوى وكيفيات المطابقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة**

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادتين 15 و16 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصاحقة على دراسة وموجز التأثير علة البيئة.

المادة 2: تهدف دراسة أو موجز التأثير على البيئة إلى تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في بيئته مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة و/ أو غير المباشرة للمشروع والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني.

مجال التطبيق ومحتوى دراسة وموجز التأثير:

المادة 3: علاوة على دراسة وموجز التأثير المحددة في إطار المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007، تخضع المشاريع المحددة في الملحق بهذا المرسوم إلى دراسة أو موجز التأثير.

المادة 4: طبقا لأحكام المادة 22 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، تعد مكاتب الدراسات المعتمدة من طرف الوزير المكلف بالبيئة دراسة أو موجز التأثير على نفقة صاحب المشروع.

المادة 5: يجب أن يكون كل تغيير في أبعاد المنشآت وقدرة المعالجة و/ أو الإنتاج والطرق التكنولوجية محل دراسة أو موجز تأثير جديدين بمجرد إيداع دراسة أو موجز التأثير للموافقة عليها.

المادة 6: يجب أن يتضمن محتوى دراسة أو موجز التأثير المعد على أساس حجم المشروع والآثار المتوقعة على البيئة، لاسيما ما يأتي:

1-تقديم صاحب المشروع، لقبه أو مقر شركته وكذلك عند الاقتضاء شركته وخبرته المحتملة في مجال المشروع المزمع إنجازه وفي المجالات الأخرى.

2-تقديم مكتب الدراسات.

3-تحليل البدائل المحتملة لمختلف خيارات المشروع وهذا بشرح وتأسيس الخيارات المعتمدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي.

4-تحديد منطقة الدراسة.

5-الوصف الدقيق للحالة الأصلية للموقع وبيئته المتضمن لاسيما موارده الطبيعية وتنوعه البيولوجي وكذا الفضاءات البرية والبحرية أو المائية المحتمل تأثرها بالمشروع.

6-الوصف الدقيق لمختلف مراحل المشروع لاسيما مرحلة البناء والاستغلال وما بعد الاستغلال (تفكيك المنشآت وإعادة الموقع إلى ما كان عليه سابقا)

7-تقدير أصناف وكميات الرواسب والانبعاثات والأضرار التي قد تتولد خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع واستغلاله (لاسيما النفايات والحرارة والضجيج والإشعاع والاهتزازات والروائح والدخان...).

8-تقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للمشروع على البيئة (الهواء والماء والتربة والوسط البيولوجي والصحة...).

9-الآثار المتراكمة التي يمكن أن تولد خلال مختلف مراحل المشروع.

10-وصف التدابير المزمع اتخاذها من طرف صاحب المشروع للقضاء على الأضرار المترتبة على إنجاز مختلف مراحل المشروع أو تقليصها و/ أو تعريضها.

11-مخطط تسيير البيئة الذي يعتبر برنامج متابعة تدابير التخفيف و/ أو التعويض المنفذة من قبل صاحب المشروع.

12-الآثار المالية الممنوحة لتنفيذ التدابير الموصي بها.

13-كل عمل آخر أو معلومة أو وثيقة أو دراسة قدمتها مكاتب الدراسات لتدعيم أو تأسيس محتوى دراسة أو موجز التأثير المعنية.

إجراءات فحص دراسات وموجزات التأثير:

المادة 7: يجب أن تودع دراسة أو موجز التأثير على البيئة من طرف صاحب المشروع لدى الوالي المختص إقليميا في عشر (10) تسخ.

المادة 8: تفحص المصالح المكلفة بالبيئة المختصة إقليميا محتوى دراسة أو موجز التأثير، بتكليف من الوالي، ويمكنها أن تطلب من صاحب المشروع كل معلومة أو دراسة تكميلية لاومة.

يمنح صاحب المشروع مهلة شهر واحد (1) لتقديم المعلومات التكميلية المطلوبة.

المادة 9: يعلن الوالي بموجب قرار فتح تحقيق عمومي بعد الفحص الأولي وقبول دراسة أو موجز التأثير وهذا لدعوة الغير أو كل شخص طبيعي أو معنوي لإبداء آرائهم في المشروع المزمع إنجازه وفي الآثار المتوقعة على البيئة.

المادة 10: يجب أن يعلم الجمهور بالقرار المتضمن فتح التحقيق العمومي عن طريق التعليق في مقر الولاية والبلديات المعنية وفي أماكن موقع المشروع وكذلك عن طريق النشر في يوميتين وطنيتين، والذي يحدد ما يأتي:

-موضوع التحقيق العمومي بالتفصيل.

-مدة التحقيق التي يجب ألا تتجاوز شهرا واحدا (1) ابتداء من تاريخ التعليق.

-الأوقات والأماكن التي يمكن للجمهور أن يبدي ملاحظاته فيها على سجل مرقم ومؤشر عليه مفتوح لهذا الغرض.

المادة 11: ترسل الطلبات المحتملة لفحص دراسة أو موجز التأثير إلى الوالي المختص إقليميا.

ويدعو الوالي الشخص المعني إلى الاطلاع على دراسة أو موجز التأثير في مكان يعينه له ويمنحه مدة خمسة عشر (15) يوما لإبداء آرائه وملاحظاته.

المادة 12: يعين الوالي في إطار التحقيق العمومي محافظا محققا يكلف بالسهر على احترام التعليمات المحددة في أحكام المادة 10 أعلاه، في مجال تعليق ونشر القرار المتضمن فتح التحقيق العمومي وكذلك سجل جمع الآراء.

المادة 13: يكلف المحافظ المحقق أيضا، بإجراء كل التحقيقات أو جمع المعلومات التكميلية الرامية إلى توضيح العواقب المحتملة للمشروع على البيئة.

المادة 14: يحرر المحافظ المحقق، المحافظ المحقق، عند نهاية مهمته محضرا يحتوي على تفاصيل تحقيقاته والمعلومات التكميلية التي جمعها ثم يرسله إلى الوالي.

المادة 15: يحرر الوالي، عند نهاية التحقيق العمومي، نسخة من مختلف الآراء المحصل عليها وعند الاقتضاء استنتاجات المحافظ المحقق ويدعو صاحب المشروع، في آجال معقولة، لتقديم مذكرة جوابية.

المصادقة على دراسة وموجز التأثير:

المادة 16: عند نهاية التحقيق العمومي، يرسل ملف الدراسة أو موجز التأثير المتضمن آراء المصالح التقنية ونتائج التحقيق العمومي مرفقا بمحضر المحافظ المحقق والمذكرة الجوابية لصاحب المشروع عن الآراء الصادرة، حسب الحالة، إلى:

-الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة لدراسة التأثير.

-المصالح المكلفة بالبيئة المختصة إقليميا بالنسبة لموجز التأثير الذين يقومون بفحص دراسة أو موجز التأثير والوثائق المرفقة.

وفي هذا الإطار، يمكنهم الاتصال بالقطاعات الوزارية المعنية والاستعانة بكل خبرة.

المادة 17: يجب ألا تتجاوز مدة فحص ملف دراسة أو موجز التأثير أربعة (4) أشهر ابتداء من تاريخ إقفال التحقيق العمومي.

المادة 18: يوافق الوزير المكلف بالبيئة على دراسة التأثير.

ويوافق الوالي المختص إقليميا على موجز التأثير، يجب أن يكون رفض دراسة أو موجز التأثير مبررا.

يرسل قرار الموافقة على دراسة التأثير أو رفضها إلى الوالي المختص إقليميا لتبليغها لصاحب المشروع.

يقوم الوالي المختص إقليميا بإبلاغ صاحب المشروع بقرار الموافقة على موجز التأثير أو رفضه.

المادة 19: في حالة ما إذا تم إقرار رفض دراسة أو موجز التأثير ودون المساس بالطعون القضائية المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يمكن صاحب المشروع أن يقدم للوزير المكلف بالبيئة طعنا إداريا مرفقا بمجموع التبريرات أو المعلومات التكميلية التي تسمح بتوضيح و/ أو تأسيس الاختيارات التكنولوجية والبيئية لطلب دراسة أو موجز التأثير من أجل دراسة جديدة.

تكون الدراسة الجديدة موضوع قرار جديد حسب الكيفيات المحددة في المادة 18 أعلاه.

أحكام ختامية:

المادة 20: تقوم المصالح المكلفة بالبيئة المختصة إقليميا بمراقبة ومتابعة المشاريع التي كانت محل دراسة أو موجز التأثير.

المادة 21: لا يمكن لصاحب المشروع الشروع في أشغال البناء المتعلقة بالمشاريع الخاضعة لدراسة أو موجز التأثير قبل الموافقة على دراسة أو موجز التأثير حسب الكيفيات المحددة في هذا المرسوم.

4. الخاتمة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز مدى احترام مبدأ الاستدامة عند خلق المشاريع المقاولاتية، انطلاقا من الدراسات التي تجرى على مستوى مديرية البيئة بولاية عنابة وهذا بالرجوع إلى مجموعة القوانين والتشريعات المدرجة في الجريدة الرسمية الجزائرية، التي تسعى الدولة من خلالها إلى بعث سبل تحقيق تنمية مستدامة، وحسبما توصلت إليه الدراسة من سعي الدولة الجزائرية إلى السير نحو تحقيق تنمية مستدامة، عن طريق تشجيع المقاولاتية وخلق المؤسسات، بالرغم من قيام مديرية البيئة بدراسة ومتابعة المشاريع لمعرفة مدى تأثيرها على البيئة، إلا أن هذه المشاريع ذات الطابع الصناعي فقط، حيث نستنتج أن الدراسة البيئية تهمل المشاريع التجارية.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات كما يلي:

- ضرورة تعميم دراسة كافة المشاريع المقاولاتية من قبل مديرية البيئة والمكاتب المختصة وليس فقط تلك المشاريع التي تحمل طابع صناعي؛
- نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى المقاولين حاملي والمشاريع وكذلك لدى المجتمع ككل؛

- مكافحة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد البيئة؛
- مواصلة الدولة الجزائرية نحو التنويع الاقتصادي وهذا خارج قطاع المحروقات.

5. المراجع:

الكتب:

ابراهيم بدران (2013)، الريادية -الإبداع في انشاء المشاريع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

أحمد إبراهيم (2019)، ريادة الأعمال، الدار الأكاديمية للعلوم، مصر.

شوقي ناجي جواد (2009)، المرجع المتكامل في إدارة الأعمال -منظور كلي-، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

عمر وصفي عقلي (2018)، إدارة مشروعات الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

مدحت أبو النصر، وياسمين مدحت محمد (2017)، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر.

مصطفى يوسف كافي (2014)، بيئة وتكنولوجية ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.

نعيم بن عطاء الله الجهني(2017)، دور القيادات الاستراتيجية في بناء المنظمات المستدامة:دراسة مقارنة، المنظمة العربية للنتمية الإدارية (جامعة الدول العربية)، مصر

الرسائل الجامعية:

إلهام شيلي (2014). دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية-دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

جهاد مجاهد مشني (2018)، واقع المشاريع الريادية الصغيرة وسبل تطويرها-حالة تطبيقية على محافظة بيت لحم، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة القدس، فلسطين.

عبد الرحمان العايب(2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

معتصم محمد اسماعيل(2015)، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سوريا أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا.

نديم عزمي علي القاضي(2017)، المشاريع الريادية الصغيرة الممولة من قبل البنك الإسلامي والوكالة السويدية للتنمية -أسباب تعثرها ومقترحات حلها-رسالة ماجستير في تنمية المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، جامعة القدس، فلسطين.

المقالات:

الجودي صاطوري (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث، العدد 16.

المداخلات:

عبر الرحمان العايب، وأسماء بن عبد الله (2017)، استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: السياق والتحديات. الملتقى الوطني حول: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

القوانين والمراسيم:

قانون رقم 10-03 (2003)، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 43.

تقييم ممارسات مؤسسة بيئة الإماراتية في الاستجابة لمتطلبات الاستدامة

Evaluating the practices of the Emirati Bee'ah Foundation in responding to the requirements of sustainability

لندة فريحة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، friha.linda@univ_guelma.dz

حياة حلايمية، مخبرالتنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، halaimia.hayat@univ_guelma.dz

وليد بوترعة، مخبرالتنمية الذاتية والحكم الراشد ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، bouteraa.walid@univ_guelma.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى تبني مؤسسة "بيئة" الإماراتية لمبادئ الاستدامة البيئية، الاقتصادية والاجتماعية. وتم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة المستدامة وتقييم استجابة مؤسسة بيئة لمتطلبات الاستدامة.

خلصت الدراسة إلى أن درجة تطبيق متطلبات الاستدامة بالمؤسسة محل الدراسة جيدة، كون أن مؤسسة "بيئة" الإماراتية هي مؤسسة رائدة في الاستدامة البيئية وهي أيضا تعمل على تحقيق رفاهية المجتمع من خلال تبنيها المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: استدامة المؤسسة، الاستدامة البيئية، الاستدامة الاقتصادية.الاستدامة الاجتماعية، مؤسسة بيئة الإماراتية.

تصنيفاتJEL: Q56، E69، A13، L21.

Abstract:

This study aims to clarify the extent to which the Emirati "Bee'ah" Foundation has adopted the principles of environmental, economic and social sustainability. The descriptive analytical approach was adopted through exposure to concepts related to the sustainable enterprise and evaluation of the response of the Bee'ah organization to the requirements of sustainability.

The study concluded that the degree of application of sustainability requirements in the institution under study is good, given that the Emirati Bee'ah Foundation is a leading institution in environmental sustainability and is also working to achieve the welfare of society through its adoption of social responsibility.

Keywords: company sustainability, environmental sustainability, economic sustainability, social sustainability, Bee'ah Emirates Foundation.

JEL Classification Codes: Q56, E69, A13 , L21.

1. مقدمة:

تسعى المؤسسات على اختلاف أنواعها لتعظيم أرباحها والمحافظة على بقائها واستمرارها في ظل بيئة الأعمال المعاصرة التي تمتاز بحدة المنافسة والتطور التكنولوجي الهائل، إذ أصبح على المؤسسات التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استغلال كل مواردها من أجل النمو وتحقيق الأرباح والمحافظة على البيئة وتحقيق رفاهية المجتمع.

حيث أن تبني مبدأ الاستدامة يدفع بهذه المؤسسات لتغيير سياساتها في صياغة القرارات، وكذا النظر في عوامل أكثر من مجرد الربح والخسارة عند بناء استراتيجياتها؛ إذ تقوم المؤسسات المسؤولة عادة بوضع أهداف للاستدامة وتعمل من أجل تحقيقها.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى استجابة مؤسسة "بيئة" الإماراتية لمتطلبات الاستدامة؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة الذي أصبح يطبق في شتى المجالات سواء كان ذلك على مستوى الدول أو المؤسسات. هذه الأخيرة أصبح لزاما عليها تبني مبادئ الاستدامة لمواجهة بيئة الأعمال المعاصرة التي تعيش فيها.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع محل الدراسة، كما تم اعتماد المنهج التحليلي في عرض وتحليل استجابة مؤسسة بيئة الامارتية وتقييم ممارساتها لمبادئ الاستدامة.

1-الإطار المفاهيمي لاستدامة المؤسسة:

1-1- الاستدامة:

منذ قمة الأرض عام 1992، أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في مختلف أنحاء العالم، خصوصا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ أصبحت تتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات، وتسعى من أجل تطبيقها(ستيتي، ساسان، 2021، ص231).

1-1-1- تعريف الاستدامة:

تعد الاستدامة مفهوم منهجي يتعلق باستمرارية الاقتصاد والمؤسسية والجوانب البيئية للمجتمع، وتهدف الاستدامة إلى تلبية احتياجات المجتمع البشري الحالي مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية الطبيعية على المدي الطويل. (**https://uwosh.edu/sirt/wp-content/uploads/sites/86/2017/08/Definitions-of-Sustainability.pdf,cosulté** le:01/06/2021.)

ويعرف Shrivastava الاستدامة بأنها "تقديم إمكانية الحد من المخاطر طويلة الأجل المرتبطة باستنفاد الموارد والتقلبات في تكاليف الطاقة، والتزامات المنتج، والتلوث وإدارة النفايات ". وعرفت في تقرير لجنة Brundtland World (1987) بأنها "التطوير الذي يلبي

احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة "(Kotob, 2011, p03)، وهو التعريف الأكثر شيوعًا للاستدامة، ويؤكد تقرير هذه اللجنة على الارتباط الوثيق ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأنه لا يمكن تطبيق الاستدامة إلا بدمج هذه المكونات معا(العايب، 2010، ص 31).

وهناك من يستنتج من تعريف لجنة Brundtland World تعريفا آخر للاستدامة ويراها أنها"عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، ودون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة"(العايب،بن عبد الله، 2017، ص4).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستدامة على أنها منهج يتعلق باستمرارية الاقتصاد والجوانب البيئية للمجتمع ، ويهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، مع عقلنة استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ عليها على المدى الطويل.ولا تتحقق الاستدامة إلا بدمج وترابط كل من الأبعاد الثلاثة: الاقتصاد، البيئة والمجتمع.

والشكل الموالي يوضح الترابط بين الاقتصاد، البيئة والمجتمع:

الشكل رقم (01): تر ابط الأبعاد الثلاثة للاستدامة

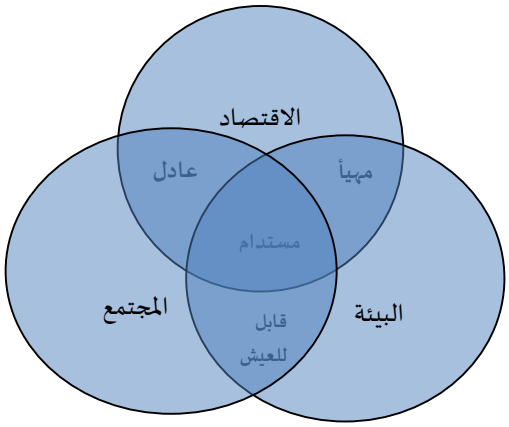

المصدر: العايب عبد الرحمان ، (2010)، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجز ائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عبا س، سطيف، ص 34.

1-1-2- أهمية الاستدامة:

وتبرز أهمية الاستدامة بالنسبة للمؤسسة في النقاط التالية:(https://ase.com.jo/sites/default/files/2018-11)

- تقليل مخاطر العمل وتعزيز وزيادة الفرص لمشاريع وأعمال المؤسسة؛
- تحقيق المكاسب والحفاظ على ديمومة عمل المؤسسة؛
- تحسين كفاءة الأداء التشغيلي وذلك من خلال خفض التكلفة وترشيد استغلال الموارد؛
- تحسين مستوى رضا القوى العاملة لدى المؤسسة؛
- تساعد المؤسسات على توليد الإبداعات عن طريق تشجيعها على الاستفسار والتعلم بين العاملين(جاسم، 2019، ص 75)؛
- تعزيز سمعة المؤسسة وعلامتها التجارية مما ينعكس ايجابياً على مركزها في السوق بين المنافسين؛
- تعزيز القابلية للتخطيط الإستراتيجي للعمل على المدى البعيد؛
- المساهمة في تحسين مستويات المعيشة ومساعدة المجتمع للوصول إلى الاكتفاء الذاتي؛
- تساعد الاستدامة على ادخار الأموال وتعزيز موقعها وتقليل آثارها السلبية على البيئة(جاسم، 2019، ص76).

1-1-3- قياس الاستدامة:

يرى أحد المختصين أنه من أجل تفسير فكرة الاستدامة يتم الاعتماد على مؤشرين؛ الأول يتمثل في مؤشر التنمية البشرية والثاني يتمثل في مؤشر البصمة الإيكولوجية(البيئية)الذي يسمح بقياس المساحة المستغلة من أجل التنمية. وهذان المؤشران هما الشرطـــان لا بـد من توفرهما لتتحقق الاستدامة (العايب، 2010، ص 35). ويمكن تلخيص المؤشرات المختلفة لقياس الاستدامة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مؤشرات قياس الاستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية، المياه الجوفية، موارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي، الغابات، المياه الجوفية، الحياة البرية، الأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية وتحسين الصحة و الأمان في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء، المياه، الضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية، الأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان حصول الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي، الغاباتّ، الطاقة والموارد المعدنية.	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي، الغاباتّ، الطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات اللإقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الإقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: العايب عبد الرحمان، بن عبد الله أسماء، (2017)، **إطار استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: السياق والتحديات**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، ص ص 6-7.

1-2-استدامة المؤسسة:

1-2-1- تعريف استدامة المؤسسة:

تعرف استدامة المؤسسة على أنها "نموذج جديد تعمل المؤسسة من خلاله على دمج الإدارة الممنهجة للجوانب البيئية والاجتماعية في الأعمال التجارية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية، لتحقيق استدامة الأعمال التجارية والمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي"(سلطان، 2020، ص 210).

وتعرف أيضا على أنها "طريقة لتحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بجميع أبعاده، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية وهذا لن يتحقق إلا إذا تم التخلص من جميع الانحرافات والفوارق الموجودة داخل المجتمع نفسه أو بين الدول أو بين الأجيال المختلفة "(جاسم، 2019،ص 75).

وتعني استدامة المؤسسة تبني المؤسسة لاستراتيجيات وأنشطة أعمال تلبي احتياجات المجتمع وتضمن لها الاستمرارية والبقاء مع حماية حقوق الأجيال المستقبلية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

1-2-2- خصائص المؤسسة المستدامة:

تتسم المؤسسة المستدامة بالخصائص التالية(حاج عيسى،ايراين، ص 233):

- عدم الاقتناع بالوضع الحالي وأساليب العمل والتأكيد المستمر على التحسين دون توقف؛
- تبني هياكل تنظيمية مرنة وإجراءات تشغيلية مناسبة؛
- اختبار تكامل وقبول أفكار وطرائق العمل؛
- تطوير المهارات الفردية ومهارات الفريق بالنسبة لحل المشاكل؛
- التأكيد على التجريب والاستكشاف والتعليم المستمر والتدريب والتطوير التنفيذي؛
- التأكيد على المنهجيات البديلة لحل المشكلات والنماذج البديلة لاتخاذ القرارات.

1-2-3- أنواع استدامة المؤسسة:

استنادا على أبعاد التنمية المستدامة يمكن التمييز بين ثلاث أنواع للاستدامة كالتالي:

- **الاستدامة الإقتصادية:** الاستدامة حسب البعد الاقتصادي هي "حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر، ومن خلالها يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا متناه، سواء من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر" (بللعما،2020، ص 82). و تعني أيضا مدى القدرة على استخدام الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، حتى تستطيع المساهمة في تلبية متطلبات المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال الاستثمار في الموظفين وتوفير فرص العمل، والاستثمار في البرامج المجتمعية والتدريب والتعليم، ودعم النمو الاقتصادي الوطني (بللعما،2021، ص 342).

ويمكن التمييز بين نظرتين للاستدامة الاقتصادية؛ فمن المنظور الكلاسيكي البحت يقصد بالاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، ويتم قياس هذا الرفاه بمعدلات الدخل والاستهلاك. حيث يتضمن هذين الأخيرين أفضل نوعيية مقومات الرفاه الإنساني كالطعام، المسكن،النقل، الصحة والتعليم. أما من منظور التنمية المستدامة؛ فتعني الاستدامة توفر الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الإنسانية الأخرى بكميات مطلوبة وبتكلفة معقولة، إذ تعد هذه الموارد رأس المال الخاص بكوكب الأرض الذي يستوجب استغلاله بطريقة مثلى(العايب، 2010، ص 37)، ولتحقيق ذلك لا بد من(مشري، بن خديجة، 2018، ص 476):

- استخدام كافة الموارد بأقصى كفاءة ممكنة وبالتالي تقليل الفاقد إلى أدنى حد ممكن؛
- عدم تجاوز المعدل الذي يمكن إعادة توليد تلك الموارد عنده؛
- تقليل استخدام الموارد غير المتجددة أو الاستغناء عنها إن أمكن؛
- تحقيق أقصى استخدام للموارد المتجددة.

- **الاستدامة البيئية:** وتتمثل في" قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها بطريقة سليمة ومتواصلة ساعية في ذلك إلى بلوغ أقل تدهور في البيئة المحيطة، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال عملية تخطيط واعية للتوسع والنمو مراعية عدم إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي، وبطريقة أخرى يمكن اعتبارها الإطار الذي يوضح حدود التعامل مع البيئة بمختلف مكوناتها، وقدرة المؤسسة في المحافظة على نطاق الحياة الذي تنشط فيه (مشري، بن خديجة، 2018، ص 477).

- **الاستدامة الاجتماعية:** وفق هذا البعد؛ فالاستدامة هي " القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش كالحصول على الحاجات الأساسية من أكل، صحة، تعليم وسكن. وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينة أو معنوية في الحياة الأساسية وحماية حقوقهم". ولتتحقق هذه الاستدامة لابد من وجود تآلف داخل نفس المجتمع والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم بعيد عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والبيئية(العايب،2010، ص 38). فالاستدامة الاجتماعية هي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور عن طريق المساواة في الدخل والثروة ومواجهة البطالة وارتفاع معدلات الجريمة وبالتالي فإن فقدان الأمان يؤدي إلى دمار بيئي(جاسم، 2019،ص **78**). ويعد الفقر من أكبر مهددات الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وللتخفيف من حدته لا بد من(العايب، 2010، ص 39):
  - زيادة الاستخدام الإنتاجي للموارد الأكثر توافرا للفقراء، وذلك بوضع سياسة الحوافز والاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والبينة التحتية والتكنولوجية؛
  - توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء كالرعاية الصحية، التغذية، تنظيم الأسرة والتعليم.

1-2-4- مبادئ الاستدامة:

تقوم الاستدامة على مجموعة من المبادئ المتمثلة في التالي(بوزيداوي، العطوي، 2020، ص 75):

- **الاستراتيجية:** تضع المؤسسة استراتيجية مبنية على أساس التكامل بين الأبعاد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل(الجوزي، ص70)؛
- **العلاقات التجارية:** تلتزم المؤسسة بممارسات التجارة العادلة مع الموردين والموزعين والشركاء؛
- **العوائد المالية:** تقوم المؤسسة بتعويض المساهمين بعوائد تنافسية على الاستثمار وكذا حماية أصولها؛
- **المشاركة المجتمعية والتنمية الاقتصادية:** تقوم المؤسسة ببناء علاقة تبادلية ذات منفعة بينها وبين المجتمع مع مراعاتها لثقافته واحتياجاته؛
- **قيمة المنتجات والخدمات:** تسعى المؤسسة جاهدة لتعظيم قيمة منتجاتها وخدماتها وذلك لتلبية احتياجات ورغبات عملائها؛
- **الابتكار:** عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة فعالة على المدى الطويل (الجوزي، ص70)؛
- **ممارسات العمالة:** تلتزم المؤسسة بترقية مواردها البشرية، وتعمل على تعزيز التنمية والتنويع والتمكين؛
- **الأخلاق:** تعمل المؤسسة على مراعاة وترسيخ الممارسات والمعايير الأخلاقية في التعامل مع كل أصحاب المصلحة؛
- **الحوكمة:** تدير المؤسسة جميع مواردها بشكل واعي وفعال؛
- **إدارة المخاطر**: عن طريق انتهاز الفرص وإدارة المخاطر المتعلقة بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتخفيف من الآثار السلبية المضرة بالبيئة(ميمون، غلاب، 2017، ص337)، مع الالتزام بالتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في تنمية الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين ،وذلك من أجل إضافة قيمة اجتماعية وبيئية واقتصادية لسلوكها ومنتجاتها وخدماتها(Danciu , 2013, p19)؛
- **الشفافية:** تقدم المؤسسة الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها وأنشطتها، مما يتيح لأصحاب المصلحة اتخاذ قرارات صائبة؛
- **حماية البيئة:** تسعى المؤسسة للحفاظ على البيئة وحمايتها، وتعزيز التنمية المستدامة مع منتجاتها وخدماتها.

2- تقييم استدامة مؤسسة "بيئة" الإماراتية:

2-1- التعريف بمؤسسة "بيئة" الإماراتية:

مؤسسة "بيئة" الإماراتية هي إحدى أسرع مؤسسات إدارة البيئة نمواً في الشرق الأوسط، تأسست في عام 2007، بهدف العمل من أجل مستقبل مستدام، من خلال الحلول المبتكرة فمنذ نشأتها، تجاوزت بيئة حدود الابتكار البيئي وحققت الإنجازات الباهرة لتصبح

التغيير على مستوى المنطقة. وقد ساعد نهجها الفريد وسعيها الثابت نحو الامتياز على تقدم المؤسسة المستمر نحو تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في جعل الشارقة العاصمة البيئية في الشرق الأوسط.

يكمن نجاح مؤسسة بيئة في إدارتها المتميزة من قوتها العاملة التي تتألف من أكثر من 6000 موظف جميعهم يعملون من أجل تحقيق رؤيتها البيئية من خلال الممارسات المتطورة في الإدارة البيئية، والإدارة المنهجية للنفايات، واستراتيجيات الاستدامة للموارد الأساسية والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى مبادرات إشراك المجتمع المحلي، تسعى مؤسسة بيئة لوضع معيار للاستدامة، من أجل المدن والمجتمعات في كل مكان (https://beeah.ae/ar/beeah-tadweer,cosulté le : 29/04/2021).

أدى النجاح الباهر الذي حققته مؤسسة بيئة إلى تشجيع طموحات النمو والتوسع الجغرافي؛ فهي تقدم الاستشارات للمدن والبلديات في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تأمل في تكرار نموذج نجاحها في عدة بلدان مثل المملكة العربية السعودية حيث يوجد لديها مكتب إقليمي .

وتسعى مؤسسة بيئة لتوفير الحلول المستدامة في الإدارة البيئية وإدارة الموارد من خلال(https://beeah.ae/ar/beeah-tadweer, cosulté le : 29/04/2021):

-الإدارة المتكاملة للنفايات ؛

-الطاقة المتجددة؛

-تنظيف المناطق العامة؛

-حماية البيئة؛

-الاستشارات البيئية؛

-إدارة المرافق؛

-التثقيف والتوعية (داخلياً وخارجياً)؛

-التنمية المستدامة.

2-2- ممارسات مؤسسة "بيئة" الإماراتية للاستدامة:

2-2-1- الممارسات البيئية:

تعتبر مؤسسة بيئة مؤسسة رائدة في الاستدامة البيئية، فهي تهتم بالحفاظ على العناصر الرئيسية للبيئة كالمياه والهواء والموارد الطبيعية وذلك باستخدام التقنيات المتطورة. وتتجلى الممارسات البيئية لمؤسسة بيئة في التالي(https://beeah.ae/ar/beeah-tadweer,cosulté le : 29/04/2021):

- **البناء المستدام:** مقر مؤسسة "بيئة الإماراتية" مستوحى من أشكال وأنماط الكثبان الرملية التي تشكلها الرياح، والتي تجسد الإبداع المعماري في التصميم وهو نموذج للاستدامة في التنفيذ. ويعد من المعالم الفريدة والمستقبلية ويعكس رؤية المؤسسة والتزامها تجاه الممارسات الصديقة للبيئة. ويتجسد مبدأ البناء المستدام في مقرها ليصبح مركزا إداريا للحصول على شهادة LEED البلاتينية حيث يتم تزويد المبنى كلياً من الطاقة المتجددة ، وتم اختيار زخارف البناء لتعكس أشعة الشمس للتقليل من استهلاك الطاقة عن طريق تقديم لمحة الحرارة المحلي الذي هو أقرب إلى طبيعة البيئة الصحراوية، مع خفض الكربون والحد من استهلاك المياه في التشغيل وهو يجسد الاستخدام الأمثل للموارد والمحافظة على ارتباطه بالطبيعة من خلال انسياب بنيته .
- **جودة الهواء:** تقوم مؤسسة بيئة بتشغيل شبكة لمراقبة جودة الهواء في مدينة الشارقة عبر محطات موزعة ومجهزة بأجهزة تحليل عالية الجودة. وتشمل الخدمات التالية:
  - مراقبة جودة الهواء المحيط؛
  - مراقبة الانبعاثات المتراكمة؛
  - مراقبة جودة الهواء الداخلي وضمن مكان العمل؛
  - نمذجة التشتت الهوائي؛

- التحقق من أي تسرب وإصلاحه(LDAR)؛
- انبعاثات ومخزون الغازات الدفيئة؛
- البصمة الكربونية.

- **جودة المياه:** مع تبني نظرة أكثر شمولاً نحو البيئة، تمتد المهمة الأساسية لمؤسسة بيئة لتشمل الحفاظ على جميع موارد المياه. قامت مؤسسة بيئة بإجراء دراسات لنوعية المياه في بحيرتين من المعالم البارزة في مدينة الشارقة وهما بحيرة خالد وبحيرة الخور. وساعدت نتائج هذه الدراسات المؤسسة على تطبيق استراتيجيات لمنع التلوث وتحسين حركة دوران المياه في هاتين البحيرتين. وتواصل مؤسسة بيئة سعيها النشط لمثل هذه الفرص لحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة .
- **عمليات المسح الإيكولوجي:** توفر مؤسسة بيئة للعملاء عمليات مسح ايكولوجي أساسية شاملة وتقوم بوضع خرائط تعتمد على نظام المعلومات الجغرافية بما في ذلك :
  - عمليات المسح الايكولوجي البري؛
  - عمليات المسح الإيكولوجي البحري؛
  - عمليات المسح لتصنيف التربة؛
  - تغير مكان النباتات والحيوانات.
- **الدراسات البيئية:** توفر بيئة للعملاء دراسات بيئية متناسقة لضمان تقيدهم بالمتطلبات التنظيمية المحلية والاتحادية بما في ذلك :
  - تقييم الأثر البيئي (EIA)؛
  - التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA)؛
  - تقييم المخاطر(RA) ؛
  - خطة الإدارة البيئية للإنشاءات(CEMP)؛
  - إجراء عمليات التدقيق الصحي والتحقق من السلامة والتدقيق البيئي.
- **دراسات السلامة:** توفر للصناعات عملية تقييم لسلامة العمليات من أجل التحديد المبكر للمخاطر المحتملة وعيوب التصميم والمناطق القابلة للاشتعال بما في ذلك :
  - دراسة تحديد المخاط (HAZID)؛
  - دراسة المخاطر وقابلية التشغيل(HAZOP)؛
  - تقييم المخاطر الكمية(QRA)؛
  - تصنيف منطقة الخطر(HAS) .
- **إدارة النفايات:** توفر للعملاء حلول شاملة ومبتكرة لإدارة النفايات بما في ذلك:
  - حلول إعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها؛
  - خطط للتخفيف من النفايات؛
  - فحص وتحديد مكونات النفايات؛
  - القيام بمعالجة وتعديل النفايات داخلياً؛
  - خيارات لمعالجة مياه الصرف.
- **الإصلاح والمر اقبة:** توفر بيئة للعملاء خدمة شاملة للمراقبة البيئية وتقييم التلوث وإصلاح المواقع الملوثة بما في ذلك :
  - إصلاح التربة والمياه الجوفية؛
  - تقييم جوانب ضعف المياه الجوفية؛
  - مراقبة جودة مياه البحر؛

- وضع خطط للطوارئ عند وجود تسرب نفطي أو تسرب مواد كيميائية.

2-2-2- الممارسات الاجتماعية:

تركز مؤسسة بيئة على المسؤولية الاجتماعية،إذ قامت بابتكار وإطلاق عدة مبادرات وبرامج مجتمعية تستهدف الناس والطلاب من أجل الترويج لأهمية البيئة وتزويد مختلف السكان بالأدوات اللازمة لتحسين الموارد الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة والحفاظ عليها. وتركز مؤسسة بيئة بشكل أساسي على مجالات محددة متمثلة في الآتي(: cosulté le ,**https://beeah.ae/ar/beeah-tadweer** 29/04/2021):

- **التعليم:** الالتزام بتعزيز الرغبة في تثقيف طلاب المدارس وتطبيق برامج تدريب المعلمين التي تغطي مختلف القضايا البيئية من خلال مدرسة التثقيف البيئي عبر موقعها الالكتروني www.bsoe.ae بتقديم دروس باللغتين العربية والانجليزية حول حماية البيئة ومصادرها من خلال المبادئ الثلاث: تقليص الاستهلاك، إعادة الاستخدام وإعادة التدوير؛ حيث استطاعت الوصول إلى أكثر من 170.000 طالب و5000 عضو بالهيئة التدريسية لضمان مستقبل أكثر استدامة. ولتعزيز التعليم البيئي بادرت مدرسة التثقيف البيئي بإطلاق جائزة الشارقة للوعي البيئي وهي مسابقة مستمرة ومفتوحة لجميع الطلاب على اختلاف أعمارهم، تشجع على التفكير الإبداعي وتركز على القضايا البيئية بهدف حماية الموارد البيئية الطبيعية، وإطلاق مسابقة سنوية لتكريم مدارس الشارقة ذات الانجازات البيئية المتميزة؛ التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية تقليص النفايات بين طلاب المدارس المشاركة والترويج للعمل الجماعي من خلال التنافس على جمع أكبر كمية ممكنة من الورق والبلاستيك والألمنيوم من أجل إعادة تدويرها.
- **توعية المجتمع:** الالتزام بتعريف سكان الشارقة بأهمية فرز نفاياتهم استعداداً لإعادة التدوير وفق أبسط الطرق، و تزويدهم بالأدوات اللازمة لإعادة تدوير الأوراق الجافة والمواد المصنوعة من البلاستيك والألمنيوم وغيرها من المواد القابلة لإعادة التدوير من خلال أول برنامج لإعادة التدوير في المناطق السكنية تم إطلاقه في الإمارات العربية المتحدة عام 2012.
- **الإعلام البيئي وتثبيت الهوية الإعلامية:** الالتزام بتشجيع إعادة التدوير بين سكان الشارقة وعجمان من خلال حاويات نفايات ثلاثية توفر مساحات لنشر الإعلانات والرسائل المجتمعية من أجل تعزيز صورة الشركات التي تلتزم بمسؤولياتها تجاه المجتمع، إلى جانب إمكانية الإعلان عبر الموقع الإلكتروني الخاص بمدرسة التثقيف البيئي ونشرتنا الإخبارية التي تصدر بشكل ربع سنوي.
- **المسؤولية المجتمعية الداخلية:** الالتزام بإشراك الموظفين في نشاطات المسؤولية المجتمعية بهدف منحهم الفرصة ليكونوا ناشطين في مختلف الفعاليات مثل المسابقات الرياضية والنشاطات الخارجية .تقوم بيئة كذلك بتنظيم مبادرات للمسؤولية المجتمعية مقترحة من قبل شركائها الخارجيين من أجل تعزيز رسالة المؤسسة والاستفادة من الخبرات الجماعية، وتنظم كذلك حملات تبرع تزيد من قيمة منصة المسؤولية المجتمعية.
- **مكافآت بيئة لتحفيز إعادة التدوير:** كجزء من استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتعزيز ثقافة إعادة التدوير لدى كل فرد في دولة الإمارات العربية المتحدة، طرحت مؤسسة بيئة برنامجا لمكافأة الفائزين بالسحب الشهري بجوائز قيمة باستخدام آلات استعادة المواد (RVMs) التي يستطيع الأفراد استخدامها لإعادة تدوير العلب البلاستيكية وعلب الألمنيوم المستعملة، وفي كل مرة يتم فيها إيداع مادة قابلة لإعادة التدوير، تقوم الآلة بإصدار إيصال يحتوي على رمز شريطي مميز يقوم المستخدم بمسحه بواسطة تطبيق بيئة الذكي مما يؤهله للدخول في السحب الشهري لبرنامج مكافآت بيئة.

3-2-2- الاقتصاد الدائري(https://beeah.ae/ar/beeah-tadweer, cosulté le : 29/04/2021):

- **تحويل النفايات إلى الطاقة:** في إطار سعي مؤسسة بيئة لاعتماد الممارسات المستدامة، وإدراكها أن استخدام مصادر الطاقة المتجددة أمر حيوي للحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من مستويات التلوث. تحقيقاً لهذه الغاية؛ تبنت الطرق الفعالة للاستفادة من مزايا الطاقة النظيفة من خلال توليد الطاقة الشمسية وتحقيق الكفاءة القصوى في تحويل النفايات إلى طاقة، فهي تمتلك أول مرفق لتحويل النفايات إلى طاقة في المنطقة وهو من أكبر المرافق على مستوى العالم؛ حيث يمتاز بسعة عالية لمعالجة 160 ألف طن سنوياً من النفايات غير القابلة لإعادة التدوير، مع توليد 35 ميغا واط من الطاقة، التي يمكن استخدامها لتزويد الطاقة إلى حوالي 50 ألف منزل. سوف يزود هذا المشروع الطاقة النظيفة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة في إمارة الشارقة، مع الحد من الاعتماد على

الوقود الأحفوري وخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وتأكيداً لالتزام مؤسسة بيئة باستكشاف مصادر الطاقة البديلة، وقعت مؤسسة بيئة شراكة استراتيجية مع مؤسسة "مصدر" لتطوير مرفق جديد لتحويل النفايات إلى طاقة؛ حيث يتم حرق ما يصل إلى 35 طناً من النفايات الصلبة في الساعة الواحدة . وبهذا يصل إجمالي الطاقة المنتجة من مرافق تحويل النفايات إلى طاقة إلى 90 ميغا واط من الطاقة النظيفة، ليتم إضافتها إلى شبكة الكهرباء في الشارقة .

- **الاستفادة من المنتجات المعاد تدويرها:** تقوم مؤسسة بيئة باستخدام المنتجات المعاد تدويرها في الإقتصاد؛حيث:
- يعاد تدوير المنتجات المطاطية عادة لاستخدامها في مسارات الجري، البلاط المطاطي ومواد مفيدة أخرى، بينما يتم تحويل الإطارات إلى فتات مطاطي يستخدم في مناطق اللعب، ملاعب الغولف المصغرة وغيرها؛
- يعاد استخدام النفايات من مرفق إعادة تدوير مخلفات البناء والهدم كمواد أولية لإنشاء الطرق والأرصفة وممرات المشاة؛
- يتم استخدام المياه التي يتم جمعها بعد المعالجة من مرفق إعادة تدوير النفايات السائلة لأغراض الري والطاقة؛
- يتم استخدام الأسمدة التي تم الحصول عليها بعد تحويل النفايات في مصنع الأسمدة في عمليات الزراعة وتزيين أرصفة الشارقة وشوارعها .

3. الخاتمة:

نظرا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحديثة ظهر مفهوم جديد قائم على فكرة الاستدامة الذي أصبح ضرورة حتمية على كل مؤسسة تريد الاستمرار والبقاء في بيئة الأعمال المتغيرة والتي تميزها حدة المنافسة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات كالتالي:

3-1- نتائج الدراسة:

- تعد الاستدامة منهجا يراعي القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على المدى الطويل؛
- استدامة المؤسسة هي نموذج جديد تعمل المؤسسة من خلاله على دمج الجوانب البيئية والاجتماعية في أعمالها جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية؛
- المؤسسة المستدامة هي المؤسسة القادرة على تحقيق التوازن بين تعظيم أرباحها وتحقيق أهداف المجتمع والحفاظ على البيئة؛
- تعد مؤسسة "بيئة" الإماراتية مؤسسة رائدة في الاستدامة البيئية؛
- تركز مؤسسة "بيئة" الإماراتية على المسؤولية الاجتماعية من خلال تشجيع نمو المجتمع وتطوره، ومحاولة التخلص من الممارسات المضرة بالحياة العامة والبيئة، والعمل على تعزيز الوعي البيئي لدى كل فرد من أفراد الإمارات العربية المتحدة؛
- تحقق مؤسسة "بيئة" الإماراتية منافع اقتصادية، فهي تساهم في الاقتصاد الدائري للإمارات العربية المتحدة من خلال إعادة تدوير النفايات وتحويل النفايات إلى طاقة نظيفة واستعمال المنتجات المعاد تدويرها في عدة مجالات اقتصادية كالزراعة والطرقات؛
- مؤسسة "بيئة" الإماراتية تتبنى المبادئ الثلاث للاستدامة؛ الاستدامة البيئية،الاستدامة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية، كما تقوم بتوسيع نشاطها إلى المدن والبلديات في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3-2- التوصيات:

- ضرورة تبني كل المؤسسات مبادئ الاستدامة لما لها من منافع سواء للمؤسسة أو المجتمع أو الاقتصاد ككل؛

- ضرورة دمج الأبعاد الثلاثة للاستدامة (البعد البيئي، البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي) لتحقيق مؤسسة مستدامة؛
- يمكن للمؤسسات الجزائرية الاستفادة من تجربة مؤسسة "بيئة" الإماراتية والممارسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي حققتها من خلال تبنيها لمتطلبات الاستدامة لمواكبة التطورات العالمية.

4. المراجع:

أولا- المراجع العربية:

الرسائل الجامعية:

4. عبد الرحمان العايب، (2010)، ***التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة***، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عبا س، سطيف.

المقالات:

1. الزازية ستيتي، نبيلة ساسان، هدى معيوف، **(2021)**، ***المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات***، *مجلة البحوث والدراسات التجارية*، المجلد 5، العدد 1.

5. عبد الرحمان العايب، أسماء بن عبد الله، (2017)، **إطار *استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: السياق والتحديات***، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي.

7. قصي جاسم محمد، (2019)، ***دور أبعاد استدامة الأعمال في تعزيز المسؤولية الاجتماعية - دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية سامراء/ العراق-***، *مجلة إقتصاد المال والأعمال IFBE*، المجلد 3، العدد3.

8. كريمة سلطان، (2020)، ***التوجه نحو تحقيق مؤسسة مستدامة من خلال ممارسات المسؤولية الاجتماعية مؤسسة Lafarge Holcim الفرنسية نموذجا***، *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، المجلد 5، العدد 2.

9. سيد أحمد حاج عيسى، إيمان ايراين، ***الاستدامة التسويقية كأحد مداخل تحقيق الاستدامة التنافسية في بيئة الأعمال - دراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر***، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، المجلد 2، العدد 9.

10. أسماء بللعما، (2020)، ***التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي***، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، المجلد4 ، العدد 1.

11. أسماء بللعما، (2021)، ***التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية***، *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، المجلد 4، العدد2.

12. محمد الناصر مشري، منصف بن خديجة، (2018)، ***دور الأطراف ذات المصلحة في استدامة المؤسسات الصناعية-دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعات الاستخراجية في شمال شرق الجزائر-***، *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي*، المجلد 5، العدد 2.

13. محمد بوزيداوي، جلول العطوي، عيسى زبار،(2020)، ***الاستدامة على مستوى المؤسسة رهان أم تحدي مؤسسة دانون Danone نموذجا***، *مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة*، المجلد 2، العدد 2.

14. جميلة الحوزي، ***أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية***، جامعة الجزائر.

15. الطاهر ميمون، فاتح غلاب، (2017)، إطار *مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية*، *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، العدد 17.

ثانيا- المراجع الاجنبية:

3. Fadi Kotob ,(2011), **What Is Sustainability?, University of Wollongong**, Faculty of Business, Level 8, 1 Macquarie Place, Circular Quay Sydney**.**

16. Victor Danciu, (2013), **The sustainable company: new challenges and strategies for more sustainability**, Theoretical and Applied Economics, Volume XX, No 9.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

2.https://uwosh.edu/sirt/wp-content/uploads/sites/86/2017/08/Definitions-of-Sustainability.pdf,cosulté le :01/06/2021.

6. https://ase.com.jo/sites/default/files/2018-11, , cosulté le : 04/05/2021.

17. **https://beeah.ae/ar/beeah-tadweer,**cosulté le : 29/04/2021 .

المسؤولية الاجتماعية للإعلام الأخضر من أجل إحلال استدامة التنمية-برنامج Green Mag دراسة حالة _

Social responsibility for green media to bring about sustainable development-The Green Mag program is a case study-

إسماعيل شرقي، مخبر المجتمع والأسرة، جامعة باتنة1الحاج لخضر، البريد المهني:ismail.chargui1200@gmail.com

زينب مزياني، مخبر المجتمع والأسرة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، البريد المهني: zineb.meziani@univ-batna.dz

ملخص:

التنمية المستدامة عملية ديناميكية لتحقيق هدف التغيير، وحماية البيئة لم يعد خيارا يحتمل القبول أو الرفض بقدر ماهو مسؤولية اجتماعية. وللإعلام الأخضر دور مهم في خلق الوعي البيئي باعتباره أحد الحلول المتعلقة بحماية البيئة من اجل تنمية مستدامة. أهداف دراستي لا تخرج ضمن نطاق أهداف البحث العلمي؛ كهدف اولي اسعى الى وصف وتحليل وتفسير المسؤولية الاجتماعية للإعلام الأخضر، وكهدف نهائي فإنها تهدف أكثر الى فهم دقيق لمفهومي التنمية المستدامة والاعلام الأخضر بهدف فهم أكثر للظاهرة، بتسليط الضوء على برنامج Green mag على الشروق TV المعالج لمختلف القضايا البيئية. وتمت صياغة مشكلة دراستي في شكل تساؤل رئيسي: كيف يحافظ الاعلام الأخضر على مسؤوليته الاجتماعية لإحلال تنمية مستدامة؟ هذا وتعتبر دراستي في المقام الأول دراسة كيفية نسبة الى منهج دراسة حالة؛ لاعتماده على حالة معينة والتعمق فيها وجمع معلومات شاملة عنها. وكأهم نتيجة أقول للإعلام الأخضر دور بالغ الأهمية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لإحلال استدامة التنمية.

كلمات مفتاحية: الاعلام الأخضر، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تصنيفات JEL:

Abstract :

Sustainable development is a dynamic process to achieve the goal of change, and environmental protection is no longer as much an option that is acceptable or rejected as a social responsibility. Green flags play an important role in creating environmental awareness as one of the solutions for environmental protection for sustainable development. The objectives of my study are not within the scope of scientific research objectives, as a primary goal, i seek to describe, analyze and interpret the social responsibility of green media, and as the ultimate goal, it aims more to understand the concepts of sustainable development and green media with the aim of understanding the phenomenon more, by highlighting the Green mag program on Sunrise TV addressing various environmental issues. The problem of my study was formulated in the form of a major question : How does green media maintain its social responsibility for sustainable development?

Key Words : Green media, social responsibility and sustainable development.

1. مقدمة:

ساهمت قضايا البيئة في إثارة اهتمام كل التخصصات والمجالات في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد أضحت مشاكل البيئة تشكل تهديدا يؤرق هذه الدول مما يجعلها تجند كل طاقاتها لتطبيق مبادئ ومتطلبات التنمية المستدامة وتحقيق الرشادة في الحفاظ على العالم الأخضر، من خلال البحث المتواصل عن مختلف الطرق التي تساهم في التخفيف والتقليل من الأخطار المهددة للبيئة؛ من خلال اعتماد تكنولوجية بيئية ومنتجات صديقة للبيئة، لأجل توفير بيئة سليمة وحياة أفضل للجميع. فتصبح كل هذه الطرق تندرج ضمن إطار الاعلام الأخضر؛ والذي بات وجهة المؤسسات الإعلامية نحو إرساء مبادئ ومتطلبات التنمية المستدامة. حيث تسعى قناة الشروق TV إلى تحقيق الأداء الإعلامي الذي يهدف الى تعظيم مبدأ المسؤولية الاجتماعية في ظل التوجه نحو إعلام أخضر صادق، تصبح فيه المسؤولية الإعلامية ملزمة بتقديم برامج ارشادية ملزمة بمواءمة نشاطها مع المتطلبات البيئية الحاضرة. ليأتي برنامج Green Magويجسد هذا التوجه البيئي لأجل إحلال استدامة تنموية؛ من خلال أداء اعلامي يسمح بإيصال المعلومة البيئية وتقديم أنشطة صديقة للبيئة، هذا ما يترجم المسؤولية الاجتماعية للإعلام الأخضر. ومن ذاك جاءت إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: كيف يحافظ الاعلام الأخضر على مسؤوليته الاجتماعية لإحلال تنمية مستدامة؟

لتظهر أهمية هذه الدراسة فيما تقدمه من إضافات للمعرفة العلمية والمعرفة الواقعية، فهي تندرج ضمن إطار الاعلام المتخصص (الاعلام الأخضر)، حيث تحاول إعطاء تحليل وظيفي لإعلام الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، برنامج Green Magدراسة حالة والذي يحظى بجمهور واسع على اختلاف الاعمار والاجناس وبما فيه الجمهور الافتراضي. لتظهر بذلك الأهمية العلمية والواقعية:

الإضافة العلمية (النظرية):

-مارس الاعلام الأخضر في الآونة الأخيرة دورا بارزا على كافة الأصعدة؛ من خلال نقل المعلومات، الاخبار والآراء ووجهات النظر في كل ما يحدث في البيئة.

-تأتي أهمية الدراسة من أهمية الاعلام الأخضر في حد ذاته والدور الفعال الذي يلعبه في إدارة المشاكل البيئية والحيلولة دون تفشيها، حتى تدرك المؤسسة الإعلامية تقدمها وتحافظ على تميزها.

-معرفة المؤسسة الإعلامية لاحتياجات جماهيرها بمختلف أنواعهم بما فيهم الجمهور الافتراضي ومحاولة تلبيتها عبر مختلف الوسائل الإعلامية سواء التقليدية أو الإلكترونية؛ لتحقيق علاقة جيدة مع الجمهور من خلال الخدمة البيئية.

-تأتي أيضا أهمية الدراسة في إعطائها تفسير علمي لمفهوم الاعلام الأخضر كمفهوم مستحدث، وما يحمله من ميزتي: التفاعلية والخدماتية.

الإضافة الواقعية (التطبيقية):

-تبرز أهمية الدراسة الواقعية فيما تضيفه للواقع؛ في محاولة تفعيل دور الاعلام الأخضر في المؤسسة الإعلامية، عبر رصد إيجابيات الحفاظ على البيئة لتحقيق تنمية مستدامة وتفادي معوقات الحفاظ عليها.

-تأتي أيضا الأهمية الواقعية في التواصل مع الجمهور الواسع بما فيه الجمهور الافتراضي. كما يمكن للمؤسسة الإعلامية من خلالها التأثير على آراء الجماهير وتغييرها من الاتجاه السلبي إلى الاتجاه الإيجابي عن طريق النشر التقليدي والالكتروني لخدماتها البيئية لتحقيق هدف التغيير وهو هدف التنمية المستدامة.

إن الدراسات في مجملها قد تكون إما دراسات كيفية أو دراسات كمية، وتعتبر دراستي في المقام الأول دراسة كيفية؛ نسبة إلى المنهج المستخدم هو منهج دراسة الحالة، والذي يعتبر من المناهج التي تندرج ضمن الدراسات الكيفية وكذا طبيعة الموضوع الذي يقوم بدراسة ظاهرة معينة أو حالة من الحالات التي تؤثر في المجتمع بشكل واضح.

فالدراسات الكيفية حسب "فرانسيس مارا" هي دراسة لافتة للانتباه، لأنها مصدر للمعلومات الغنية، الوصفية والتفسيرية لمجموعة من الاحداث الواقعة في سياق معين، وتضيف أن الكلمات إذا استخدمت بطريقة السرد يكون لها وقع جلي غني بالمعاني لإقناع الناس.

وترى "فرانسيس مارا" أن من أهم مزايا الدراسات الكيفية هو القدرة على تغيير منحى الدراسة بشكل سلس دون الاضطرار إلى جمع المعلومات من جديد؛ فيمكن الاكتفاء بالمادة العلمية في أكثر من عمل أو دراسة.

هذا وتعد الدراسات الكيفية ترجمة واضحة لرؤية الباحث وفكره الذي أنتجه من خلال التحليل والتفسير والربط بين عناصر المادة المجموعة، فهي حصيلة جهده الخاص وهو من يوجه الدراسة بما يملكه من مرجعيات معينة.

ولا تفوت "مارا" الحديث عن أهمية استخدام النظريات والدراسات السابقة في عملية التحليل، فبالإضافة الى مرجعية الباحث تعتبر النظرية المستخدمة بمثابة الموجه أو حدود المسار التي تسهل على الباحث عدم التيه في غياهب البحث والخروج عن المغزى الأساسي للدراسة؛ وبالتالي يضيع الهدف الأساسي للدراسة، فالنظرية هي التي تخول للباحث تحليلا علميا ومنطقيا خال من الذاتية والميول العاطفي أو الفكري أو العرقي. (Francis,1992,pp 72 ,73)

ولأن موضوع دراستي تناول الظاهرة المطروحة للبحث والموسومة ب «المسؤولية الاجتماعية للإعلام الأخضر من أجل إحلال استدامة التنمية-برنامج Green Mag -دراسة حالة_»، وبما أن الدراسة تندرج ضمن الدراسات الكيفية لبحوث الاعلام والاتصال، وتحديدا تقوم على فهم وضبط الظاهرة المطروحة للبحث؛ فقد اعتمدت على منهج دراسة الحالة، وقبل التطرق إليه أورد تعريفا لمفهوم المنهج.

طبيعة الموضوع في أي دراسة تطرح للبحث هو عامل مجسد للمنهج المناسب في عملية البحث والتدقيق في مختلف عناصر الموضوع، والمنهج في البحث العلمي عرفه "موريس أنجرس" هو مجموعة الإجراءات والخطوات الدقيقة المتبناة من اجل الوصول الى نتيجة. (شفيق، 2001، ص 86)

ويقول "موريس أنجرس" أن أحد أهداف العلم الأكثر دقة هو النجاح في وصف الواقع، وبعبارة أخرى هو انتاج أكثر صدق ممكن حول خصائص الموضوع، أو الظاهرة المطروحة للدراسة سواء كانت هذه الظاهرة نشاط مؤسسة ما أو ظاهرة معينة؛ فالباحث هنا يدقق في مختلف عناصر الموضوع. (أنجرس، 2004، ص 56)

وكتعريف أشمل للمنهج هو "ان منهج البحث العلمي يعني الطريقة المؤدية الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى المعلومة". (زراقة، 2007، ص 58)

ولأن موضوع دراستي يهتم بجمع معلومات حول حالة من حالات المؤسسات الإعلامية فقد اعتمدت على:

منهج دراسة الحالة؛ حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة حالة والتعمق فيها ودراسة كل جوانبها، فهو يهتم بجمع معلومات وبيانات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات، وذلك بهدف تتبع تطور الحالة ودراسة أبعادها المختلفة.

يعتبر منهج دراسة الحالة حسب **"ين"** أن منهج دراسة الحالة يكون المنهج الأمثل عندما يبحث الدارس عن الإجابة عن سؤال "كيف" و"لماذا" (Francis,1992,pp 68,69) ، وعندما يصعب على الباحث السيطرة على أحداث الحالة المدروسة ويرى أنه من استراتيجيات منهج دراسة الحالة الاعتماد على التصميم المنطقي لجمع البيانات من مقاربات وأدوات التحليل.(Lin, 2007,p 40)

1-مفاهيم الدراسة

أصبح الإعلام من أهم مظاهر الحياة المعاصرة بعد التطور الكبير الذي شهده العالم وبات ضرورة لابد منه، لتظهر بذلك أشكال عديدة للإعلام من بينها: الإعلام الأخضر هذا الإعلام الذي يتجه نحو معالجة قضايا بيئية على المستوى العالمي، الوطني والمحلي، ومن هنا كان لا بد من الإشارة إلى مفهوم الإعلام الأخضر وقبله الإعلام المتخصص.

1-1-الإعلام المتخصص والإعلام الأخضر

1-1-1-الإعلام

هو كافة أوجه الأنشطة الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والاخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية، وبدون تحريف مما يؤدي إلى خلق درجة ممكنة من المعرفة والادراك والوعي. (عويس وآخرون، 1998، ص 43)

الإعلام المتخصص هو إعلام يهدف إلى نقل المعلومات إلى الجمهور حول مجال معرفي معين بهدف تنوير الرأي العام وجعله على اطلاع بما يحدث في هذا المجال المعرفي المتخصص؛ ومن بين أشكال الإعلام المتخصص نذكر: الإعلام الرياضي، الإعلام السياسي، الإعلام السياحي، الإعلام الصحي، الإعلام الثقافي و الاعلام الأخضر (البيئي) والذي سنركز عليه في هذه الدراسة؛ إذا فالإعلام الأخضر هو إعلام متخصص يهتم بالشؤون البيئية التي تتطلع لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف للرسالة البيئية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة بما يسهم في تأصيل التنمية البيئية المستدامة. (عجوة، 2004، ص 14)

عرفه البنك الدولي La banque mondiale بأنه" نقل المعلومات البيئية من أجل اثراء معارف الجمهور والتأثير على آرائه وسلوكياته تجاه البيئة. ويقصد به المادة الإعلامية في وسائل الاعلام، والتي تعنى بقضايا البيئة وأسبابها وأبعادها وحلول علاجها بهدف التأثير على الجمهور وتوعيته وتعديل سلوكه تجاه حماية البيئة". (مهري، 2014، العدد 242)

ما هو ملاحظ على هذا التعريف:

الإعلام الأخضر هو شكل من أشكال الإعلام المتخصص

الإعلام الاخضر يخاطب الجمهور داخل البيئة وخارجها

الإعلام الأخضر عبارة عن جهود رسمية وغير رسمية

واهم ما في الأمر هو دور الإعلام الأخضر هو العمل على إيجاد وعي بيئي لدى الجمهور وتعليمه العادات البيئية السليمة والقريبة من الطبيعة وهو ما يندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية.

1-2-المسؤولية الاجتماعية

بداية أقول أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا يزال في اطاره الأدبي والمعنوي أكثر منه في إطاره التطبيقي، فالمسؤولية الاجتماعية تعني ضمان التزام قطاع الأعمال بالقوانين والمعايير الأخلاقية، من حيث تأثير نشاط قطاع الأعمال على العاملين، المستهلكين، على البيئة، والمجتمعات المحلية و المجتمع ككل، ويجب ان تفهم المسؤولية الاجتماعية على انها استثمار في المجتمع اكثر من كونها عمل خيري. (خضور، 2011، ص 4)

من خلال المفهوم المقدم للمسؤولية الاجتماعية أقول بأن المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام تقوم على الاهتمام بتقديم برامج ارشادية والاهتمام بجوانب التنمية المجتمعية وكذا الجوانب الأخلاقية الى جانب الاهتمام الربحي؛ حتى تصل المؤسسة الإعلامية الى علاقة تستفيد منها المؤسسة والمتلقي.

ان التزام المؤسسات الإعلامية بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية أو ما يطلق عليه بالمواطنة الإعلامية تتضمن أربعة ابعاد أساسية حسب Carrollالرائدة أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتضمن:

-البعد الإنساني: ويتمثل في تحقيق الحماية لأفراد المجتمع

-البعد الأخلاقي: هو الالتزام بالمبادئ والمعايير الأخلاقية التي تحدد السلوك البيئي والإعلامي للقبول في المجتمع.

-البعد القانوني: ويتمثل في التزام إدارة المؤسسات الإعلامية بالقوانين واللوائح والأنظمة والتشريعات الإعلامية والبيئية.

-البعد الاقتصادي: ويتمثل في البعد الربحي.

ويمكن تمثيل مجالات المسؤولية الاجتماعية على الشكل الهرمي التالي: مسؤولية إنسانية، أخلاقية، قانونية لتليها المسؤولية الاقتصادية؛ بمعنى من الأهم الى المهم. (Carroll, 1991, p 42)

وقد أورد الباحث زويلف مهدي حسين أربعة عناصر يراها أساسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

-المحافظة على نظافة البيئة، سواء بالمشاركة في تنظيفها او تقليل ما تضخه المؤسسات الى هذه البيئة من ملوثات

-الاسهام في توفير أجواء وظروف وإجراءات استثمارية تساعد على إزالة الغبن الذي لحق بالأفراد والمناطق الأقل حظا من التنمية في المجتمع.

-اتباع أساليب تتسم بالعدل في ممارسة المؤسسات لعملها، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص.

-الاسهام في معالجة المشاكل الاجتماعية والتي قد تكون المؤسسات قد ألحقت ضررا بأفراد المجتمع. (زويلف، 2003، ص 149)

1-3-التنمية المستدامة

أشهر تعريف للتنمية المستدامة تعريف "جروها ليم بورتلاند" اذ يعتبر تعريفها المرجع المعتمد في أغلب الدراسات حيث عرفتها: " على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".
(Gendron, 2006, p 166)

هي نظام حيوي ديناميكي للموارد، وللنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي؛ ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية لعملية التصنيع والإنتاج، أما النظام الاجتماعي وهي فلسفة التنمية المستدامة حديثا: فهي تعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، أما النظام الاقتصادي فهو يعني القدرة على التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لتحقيق التنمية المنشودة والتي تهدف إلى التحسين المستمر في نوعية الحياة وتبني نمط استهلاكي حديث. (مأمون، 2012)

فعلى الصعيد البيئي فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحمي الموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية.

اما التنمية المستدامة علة الصعيد التقني فهي التنمية التي تنقل المجتمع الى عصر من الصناعات والنفايات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة للحرارة والضارة بالأوزون. (بن يحي، 20014-2005، ص 113)

إذا من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائيا لموضوع الدراسة على أنه: مجموعة من الجهود الغير الشخصية والمبذولة من طرف قناة الشروق TV والمقدمة في البرنامج التوعوي Green Magلتحسين صورة البيئة، يعمل على نقل رسالة او مجموعة رسائل الى الجمهور بهدف خلق وعي بيئي، وتنمية الصورة البيئية عبر مختلف مناطق الوطن لدى الجماهير، وذلك باستخدام مختلف الوسائل الإعلامية المتاحة بغرض الحفاظ وحماية الاقتصاد، البيئة والمجتمع، ... وخلق لدى المتلقي ثقافة بيئية تنموية مستدامة وهو الهدف المطلوب.

2-دور الإعلام الأخضر في دفع عجلة التنمية المستدامة

شكلت استدامة التنمية هاجس الدولة، السلطات المحلية، المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية، وتعتبر من القضايا المهمة التي شغلت الرأي العام العالمي والعربي على وجه الخصوص خاصة مع زيادة الوعي الجماهيري وحاجته لثقافة استهلاكية جديدة تتوافق وحفاظه على صحته بالدرجة الأولى، ومن غير المعقول إغفال الدور الفعال الذي تقوم به وسائل الإعلام ومعالجتها ونشرها لكل قضايا البيئة المطروحة، إذ أدركت الدول بان الوصول الى الجمهور و في بيئته المحلية هو أفضل أساليب الإعلام خاصة الإعلام المحلي لتحقيق وضمان مشاركة الجماهير الفعالة .

فالدول ذات الإعلام القوي تعتبر قوية وقادرة، فلقد أصبح الإعلام الأخضر عاملا رئيسيا على المستوى العالمي؛ والسبب يرجع إلى أن وسائل الإعلام لها القدرة على التأثير في الجماهير وعنصر فاعل ايجابيا، من هنا نطرح التساؤل التالي: ماهي وظائف الإعلام الأخضر؟

يلخص "هيرت" وزملائه في نموذج الاتصال الجماهيري الوظائف الأساسية للمؤسسات الإعلامية: الإخبار والمعلومات، التحليلي والتفسير، رقابة البيئة، التعليم والتنشئة الاجتماعية، الإقناع والعلاقات العامة، المبيعات والإعلان والتربية والفن.

أما "هارولد لا زويل" والذي يعد رائدا في مجال الإعلام والاتصال ومن أوائل المهتمين بتحديد وظائف الاتصال الجماهيري فقد حدد وظائف الإعلام على النحو التالي:

-مسح البيئة: أي جمع ونشر المعلومات لما يقع في البيئة من أحداث وعلى المستويين الداخلي والخارجي، وظيفة إعلامية لتزويد الجماهير بالمعلومات عن الأحداث في الدولة وخارجها.

-ربط أجزاء المجتمع: من اجل احداث تجاوب موحد إزاء احداث البيئة وتحليلها، وتبيان الموقف الذي يجب أن يتخذ استجابة له، وتعد وظيفة ايحائية للجماهير بالأفكار والمواقف التي يجب أن يتبناها. (عيساني، ص 54)

-نقل الموروث الاجتماعي ونشره: أي نقل المعارف والقيم والمعايير والتقاليد الاجتماعية من جيل لآخر والتعريف بها، وتعد هذه الوظيفة التعليمية تعين المتلقي على تأهيله وتنشئته

-الوظيفة التنموية: يؤدي الإعلام دورا مهما في عملية التنمية بمجالاتها المختلفة، وتمثل التنمية بأبعادها كافة أحد الدوافع الأساسية لإنشاء وسائل الاتصال الجماهيري، من أجل تفعيل المشاركة في التنمية. (جواد وآخرون، 2011، ص 48)

ليتفق بعض الباحثين على أن وظائف الإعلام الأخضر تنبثق من وظائف الإعلام نفسها: كالإخبار، الترفيه والتوعية....

ومن خلال هذا العرض لوظائف الإعلام أقوم بعملية إسقاط على الإعلام الأخضر ودوره الفعال في إحداث ثقافة تنموية جديدة والدفع بعجلة التنمية نحو الأمام:

-إقامة حملات الترويج والإعلان موجهة لجمهور المصنعين وجمهور المستهلكين من اجل الحفاظ على الغابات والمساحات الخضراء.

-منع إقامة مجمعات صناعية في مناطق سكنية او بناء سكنات اجتماعية فوق المصانع.

-حث الشركات المصنعة على التعديل في استخدامها للعناصر الكيميائية والتي ليس لها الأثر السلبي على حياة الإنسان وتلوث المياه.

-أهم دور للإعلام الأخضر هو المناداة بإصدار نظم تشريعية تحمي المستهلك والبيئة بشكل كبير وتقلل من نفايات المصانع.

-يعمل الإعلام الأخضر على إقناع المستهلك بشراء سلع وأدوات طبيعية والابتعاد عن السلع المعالجة كيميائيا.

-تقديم إعلانات عبر مختلف الوسائل تروج فيها للسلع والمنتجات وتقديمها في أغلفة وعبوات لا تؤثر على البيئة: كالطين، الخشب، الزجاج وبعيدا عن البلاستيك.

-التربية البيئية عبر الإعلام الأخضر ومن خلال وسائل الإعلام، المدارس والجمعيات البيئية والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.

-التنسيق مع الدولة ووسائل الإعلام لوضع خطط تكون بعيدة المدى لإدارة الأزمات البيئية والتقليل من حدتها.

-حث المصانع من التقليل من استخدام المواد الكيميائية خاصة في المنتج الزراعي من خضر وفواكه.

-أفضل مثال بلد اليابان؛ داعم ومشجع لما يسمى بالأمن البشري وكأفضل مجال في المجال الصحفي تعمل اليابان على نشر فكرة جد مبتكرة تجعل الصناعات الورقية غير ضارة بالبيئة؛ باستخدامها لأوراق قابلة للزارعة لتصبح بذلك الصحيفة صديقة للبيئة تنتج من البيئة وتعاد إلى البيئة، وتغيير ألوان الكتابة من الأزرق إلى اللون الأخضر وهو لون البيئة بل تصدر الصحيفة كلها باللون الأخضر.

-أيضا سيارات صديقة للبيئة من حيث اللون وتراقب صحة سائقها أو ما يطلق عليها بالسيارات النظيفة والتي لا تطلق غازات ضارة كالسيارات الكهربائية.

-أيضا إلى جانب الجريدة والسيارة فيه ما يسمى ب: منازل صديقة للبيئة تبنى على أساس المحافظة على البيئة

-أيضا قيام وسائل الإعلام بإعداد حملات لترشيد استخدام الطاقات الحيوية المتجددة للحفاظ على البيئة، فالاعتماد على الإنارة الطبيعية كالشمس أفضل من الإنارة الاصطناعية، هذا من شأنه التقليل من الأمراض والتقليل من الأضرار المنبعثة من توليد الطاقة الكهربائية على صحة الإنسان، واهم ما يميز المنزل الصديق للبيئة هو قيام أفراد الأسرة بالتوعية والترشيد في استهلاك الطاقات الحيوية كالكهرباء الغاز، الماء ... .

3-الاسقاط النظري لنظرية المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية للإعلام تعني الاهتمام بالصالح العام، ويحددها آخرون بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى ان يتصف الإعلام بسداد الرأي، الدقة والعدل والاعتماد عليها ومراعاة النواحي الأخلاقية. (حجاب، 2004، ص 488).

وترى نظرية المسؤولية الاجتماعية بضرورة أن تقوم وسائل الاعلام بتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع جميعا وليس فقط اتجاه الحكومات أو الدول وسياساتها فقط، كما ترى النظريات السابقة مثل نظرية السلطة والنظرية الاشتراكية، تؤمن النظرية بأن العمل الإعلامي لابد أن يخضع الى سياسة واضحة ومحددة وتكون خططه في ضوء ذلك مدروسة وهادفة وتنسجم مع التوجه الذي ترسمه البلدان المعنية بهذه النظرية، ومعظم الدول النامية وغيرها تنتهج حاليا هذا التوجه وحتى عدد من البلدان الأوروبية.

ولما كانت بعض النظريات تهمل السياقات الثقافية والاجتماعية التي يوجد فيها الجمهور والمرتبطة بفضاء المجتمع المحلية، اذ ان الافراد والجماعات يميلون الى إعطاء الأهمية للمحتوى الإعلامي المتعلق بالمحيط القريب المألوف لديهم والتي تخضع للقيم الاجتماعية السائدة، فمن هنا فان مناهج الأبحاث والدراسات الموضوعية المعتمد عليها تأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخاصة ظروف المكان والزمان لكل جمهور.

وتكتسب النظرية أهميتها في الوقت الحالي لأسباب متعددة، أولها أنها تعتني بالسياق أو البيئة الاجتماعية المحيطة وتأخذها في الاعتبار أثناء ممارسة العمل الإعلامي العام أو الخاص، ذلك انها تنادي بأن لا يقتصر عمل المؤسسة الإعلامية على هدف تحقيق الأرباح للمالكين والمساهمين فحسب، لكنها تشدد على الجوانب الأخلاقية في ممارسة العمل الإعلامي، أما السبب الثاني المهم والذي يكسب النظرية أهمية كبيرة، هو اعتناؤها بعملية التنمية للمجتمع عموما، فهي تؤمن أن استمرار أعمال المؤسسة وتحقيق الأرباح لها لا بد له من تنمية للمجتمعات المحيطة التي تعمل بها، وحتى للبيئة الطبيعية التي يعيش بها افراد المجتمع، فقد أصبح دور القطاع المؤسساتي الخاص دورا محوريا في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققها الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال،

وقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت الى ضرورة توجيه نشاطاتها وتوسيعها لتشمل ما هو أكثر من النشاط الإنتاجي الإعلامي والاهتمام بهموم البيئة والمجتمع والى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الاضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي وحماية البيئة. (الدليمي، 2011، ص 311).

3-1-المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية

يلخص ما كفيل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية بمايلي:

-ينبغي على وسائل الاعلام الأخرى الاسهام في التزامات معينة للجمهور

-يمكن لوسائل الاعلام تنفيذ الالتزامات من خلال احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالحقائق والدقة والموضوعية والتوازن

-على وسائل الاعلام المبادرة لتنظيم نفسها ذاتيا

-يتوجب على وسائل الاعلام تجنب نشر ما يشجع العنف والفوضى الاجتماعية.

-للمجتمع حق على الاعلام في ان يلتزم بمعايير رفيعة في آداءه الوظيفي. (توماس، 2005).

4-الإعلام الأخضر توجه حديث لقناة الشروق TVنحو تنمية مستدامة

4-1-المسؤولية الاجتماعية لبرنامج Green Mag لإحلال استدامة تنموية

بمعنى التزام المؤسسات الإعلامية بتعظيم الآثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية أثناء ممارستها لعملها الإعلامي، هذا ما يقوم به برنامج Green Mag لتقوية القيم السائدة في المجتمعات، فأخلاق المجمع الإعلامي هي التي تحدد مكانة المؤسسة الاعلامية في السوق الإعلامية وتحسن هويتها وصورتها لدى الجمهور المستهدف هذا ما يقلل من وقوع المجتمعات في الأزمات البيئية، فمن جهة تعمل المؤسسة الإعلامية الشروق TVعلى تحقيق نوع من الأرباح باعتباره الهدف الأساسي من تواجدها، ومن جهة ثانية تعمل على معرفة حاجات الجمهور البيئية ومحاولة تلبيتها، ومن جهة ثالثة هي تمارس في مسؤوليتها الاجتماعية وهو هدف طويل المدى تعمل المؤسسات الناجحة على تحقيقه حفاظا منها على بقاءها واستمراريتا، وعلى هذا الأساس تخلق المؤسسة نوع من التوازن.

وبذا تتحقق مصلحة المجتمع بالدرجة الأولى، فهي مسؤولية ملقاة على كاهل المؤسسات بما فيها الإعلامية منها ومجمع الشروق على وجه الخصوص؛ لأهمية العنصر البشري وحفاظا منها على سلامته إلى جانب احترامها للوائح والأنظمة القانونية الخاصة بالبيئة التي تعمل على ايصالها للجمهور الواسع بما فيه الجمهور الافتراضي؛ حفاظا على البيئة وسلامة المتلقي للمادة الإعلامية الخضراء، ولا بد من اتخاذه شعارا على طول المدى: اعلام أخضر مسؤولية اجتماعية مقابل منتج اعلامي أخضر متميز.

فمن خلال المسؤولية الاجتماعية يتقاطع هنا دور المنظمات ودور الإعلام في تحقيقها، وكان لزاما على المؤسسات الإعلامية تخصيص ما يسمى ب: الإعلام الأخضر يوميا، أسبوعيا أو شهريا لتنوير الرأي العام وتحسيس المنظمات بدورها الاجتماعي قبل الدور الإنتاجي والعمل على احاطة الجمهور المستهدف للرسالة الإعلامية البيئية بكافة المعلومات والحقائق البيئية بموضوعية بما يسهم في تحقيق التنمية البيئية المستدامة وتنوير المستهدف لتكوين راي صائب حول المواضيع والمشكلات البيئية المثارة والمطروحة؛ حيث خصصت الشروق تي في حصة Green Magأسبوعيا، تقدمه

الإعلامية المتميزة حسيبة ايبلعيدان يوم السبت تمام السادسة مساءا، يعالج آخر أخبار البيئة، نصيحة خضراء، -ECO PRESS جولة صحفية بيئية ،الى جانب فقرات متنوعة تعالج من خلالها:

-إلغاء مفهوم النفايات أو العمل على الحد منها من خلال الحملات التوعوية البيئية والتي يعتمد فيها على شخصيات معروفة على الساحة الفنية أو التلفزيونية تروج للسلوك البيئي.

-العمل على حث المنظمات على إنشاء سلع وعبوات وأغلفة بدون أضرار بمعنى آخر اعتمادها على الغلاف الطبيعي لا الكيمائي.

-العمل أيضا على تغيير اتجاهات المستهلك من الاتجاه السلبي إلى الاتجاه الايجابي أو بمعنى آخر توجيهه اتجاها بيئيا، لأن المؤسسة المنتجة باتت مدركة بأن تسويقها للمنتجات تسويقا بيئيا هي فرصة تمنحها التميز والجودة في التقديم.

-تدخل المنظمات عبر مختلف وسائل الإعلام تسويقا لنفسها وشرح سياستها الإنتاجية بتبنيها لمنهج التسويق الأخضر.

كل هذا بهدف نقل الاتجاه المحايد إلى السلبي ومن السلبي على الإيجابي نحو القضايا والمشكلات البيئية.

4-2-أهم أهداف برنامج Green Mag

من خلال المتابعة للبرنامج تم تسجيل جملة من الملاحظات حول الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أهمها:

-تحقيق الوعي البيئي وتنمية الحس البيئي لدى كل متلقي للرسالة البيئية الخضراء على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم، حتى يصبحوا مواطنين فاعلين وعاملا من عوامل التنمية المستدامة، بمحافظتهم على البيئة من خلال اثراء معارفهم والتأثير على اتجاهاتهم وسلوكياتهم تجاه البيئة عبر البرنامج التلفزيوني والالكتروني.

-ترشيد السلوك البيئي في تعامل المتلقي مع محيطه وتحفيزه للمشاركة بمشروعات البيئة من خلال الجمعيات البيئة للمحافظة على الموارد الطبيعية.

-امداد المواطن المتلقي بكل المعلومات البيئية المستحدثة والتي من شأنها أن ترتقي بسلوك المواطن الى مستوى المسؤولية للمحافظة على البيئة.

-اشراك الفاعلين البيئيين بتداول المعلومات البيئية، وعدم حصرها _المعلومات_ لدى الأكادميين والمختصين؛ سواء كانت هذه المعلومات إيجابية تتضمن حلول لحماية البيئة أو عبارة عن معلومات سلبية عن وضع البيئة والعوامل المسببة للأزمات البيئية والخروقات التي تصيب البيئة.

-رصد التقارير البيئية المحلية، الوطنية والدولية.

-حق المواطن في الحصول على المعلومة البيئية؛ لإيجاد درجة من الوعي وصولا إلى التنمية المستدامة.

-خلق الادراك وزيادة الوعي بقضايا البيئة

-تغيير الاتجاهات السلبية للمتلقي نحو البيئة

-حث المتلقي على المشاركة في مواجهة المشكلات البيئة

-اكساب المتلقي القدرة على التنبؤ بالمشكلات البيئية قبل حدوثها

-تغيير السلوكيات السلبية نحو البيئة

-خلق الدافعية للمتلقي للمشاركة في حل المشكلات البيئة.

5-الدور الاستراتيجي للإعلام الأخضر الالكتروني في التوعية البيئية

سمي دور الإعلام في المجال البيئي "بالهندسة الاجتماعية" ؛ لذا فمن الضروري أن يتم اعتماد هذه المسؤولية وفق خطة مدروسة قائمة على تخطيط شامل وفعال لكافة الجوانب بما فيها الجانب البيئي، والإعلام من ضمن الخطة الاستراتيجية التي تأخذها المنظمات والدول بعين الاعتبار لرفع مستوى التنمية ودفعه إلى الأمام ومواكبة التطورات التكنولوجية في هذا المجال، وفي الوقت الحال يظهر لنا ما يطلق عليه بالإعلام الأخضر الالكتروني والذي يعتمد بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي كآلية حديثة لنشر الوعي البيئي عبر مختلف الفئات الاجتماعية؛ لان موضوع البيئة موضوع موجه لكل الفئات الاجتماعية ولا يخص فئة دون أخرى.

يتمثل الدور الالكتروني لإعلام الأخضر في:

-نشر الوعي البيئي عن طريق تقديم معلومات بيئية للجمهور الالكتروني

-التعرف على التقدم أو التراجع في الأداء البيئي، وأن النشر الإلكتروني يمكن من متابعة التطور البيئي بسهولة ويسر أكبر على المستوى العالمي، من أجل إيصال المعلومة للمتلقي.

-مشاركة ودعم جمعيات حماية البيئة؛ من خلال إيجاد منتدب وصفحة بيئية إلكترونية فعلة لتبادل الآراء والمواقف وتعزيز التضامن البيئي في البلد الواحد.

-المبادرات البيئية، حيث أن الكثير من المواقع على الويب والشبكات الخضراء تقدم المفاهيم والبرامج والممارسات البيئية الخضراء الجديدة. (نجيم، ص 500)

لكن بالرغم من الأهمية والدور الفعال الذي تلعبه وسائل الإعلام المختلفة من وسائل تقليدية إلى وسائل عصرية الكترونية إلا انه فيه مجموعة من التحديات والصعوبات التي تواجه الإعلام أثناء قيامه بالدور البيئي التوعوي في مجال البيئة والتنمية المستدامة:

-غياب التنسيق بين السلطات المعنية ومنظمات المجتمع المدني لحماية البيئة ووسائل الإعلام

-المسؤولية البيئية مسؤولية الجميع ليس فقط الإعلام؛ بدءا بالفرد مرورا الى المؤسسات التربية فالمؤسسات الدينية.

-غياب إعلاميين متخصصين وباحثين في مجال البيئة وقادرين على تناول موضوع البيئة ومشكلاتها العصرية.

-أيضا غياب دراسات الجمهور واستطلاعات الرأي والتي تحدد مدى وعي الجمهور البيئي

-المعالجة السطحية لوسائل الإعلام لمواضيع البيئة الحديثة

-الجهود الإعلامية وحدها لا تكفي لمواجهة مسائل البيئة

الخاتمة:

للإعلام الأخضر دور بالغ الأهمية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لإحلال تنمية مستدامة، وأن برنامج Green Mag يسعى الى تغيير السلوكيات البيئية وهو الهدف الرئيس من التنمية المستدامة. أيضا تحتاج المؤسسة الإعلامية الى التنسيق مع جهات عدة لتنمية الوعي البيئي أبرزها المؤسسات التربوية بما فيها المساجد، التعليمية، المجتمع المدني

والمؤسسات القانونية، هذا التنسيق يضمن كفاءة المادة الإعلامية الخضراء في تعزيزها للوعي البيئي، كذا يحتاج الاعلام الأخضر دعم ورعاية من الجهات الرسمية ذات الصلة بحماية البيئة، أيضا ترويج المادة الإعلامية الخضراء بالاستعانة بالشخصيات المؤثرة والقادرة على الوصول للمتلقي والتأثير في قناعاته والتغيير في سلوكياته كنجوم الرياضة، نجوم الفن، ونجوم المواقع الاجتماعية؛ وهذا ما يطلق عليه الاستعانة الهادفة.

تجسيد الثقافة التنموية وتعميمها على كامل المجالات من خلال الاستغلال التكنولوجي الجيد لتحقيق هدف التغيير، وأن المسؤولية البيئية هي مسؤولية الجميع وليس فقط الجهود الإعلامية هي أهم توصية أخرج بها.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

الكتب:

1-الدليمي عبد الرزاق(2011)، *الهندسة البشرية والعلاقات العامة: هندسة القبول والرضا*، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

2-حجاب محمد منير(2004)، *المعجم الإعلامي*، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.

3-ماكفيل توماس(2005)، *الاعلام الدولي*، تر: حسن محمد نصر وعبد الله الكندي، دار الكتاب الجامعي، امارة العين.

4-محمد شفيق(2001)، *البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية*، المكتبة الجامعية، مصر.

5-موريس أنجرس(2004)، *منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية*، تر: يزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر.

6-موسى جواد الموسوي وآخرون(2011)، *الاعلام الجديد*، بغداد.

7-مهدي حسين زويلف(2003)، *العلاقات العامة: نظريات وأساليب*، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن

8-فيروز زراقة وآخرون(2007)، *منهجية البحث الاجتماعي*، منشورات اقرأ، قسنطينة.

9-نجم عبود نجيم، *المسؤولية في منظمات الاعمال الحديثة*، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

10-عويس خير الدين وآخرون(1998)، *الاعلام الرياضي*، مركز الكتاب للنشر، الأردن.

11-عجوة علي(2004)، *الاعلام وقضايا التنمية*، عالم الكتب، القاهرة.

12-عيساني رحيمة، *مدخل الى الاعلام والاتصال*، عالم الكتب الحديث، الجزائر.

الرسائل الجامعية:

1-بن يحي سهام، (2004-2005)، ***الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية***، جامعة منتوري، قسنطينة.

المقالات:

1-امال مهري، (2014)، التوجه من الاعلام البيئي الى الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة الاقتصادية، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 242.

2-رسلان خضور، (2011)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، *مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية*.

3-مأمون احمد محمد النور، (2012)، التنمية المستدامة، *مجلة الامن والحياة*، العدد 361.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1-Carroll A, B(1991),the Ryramid of corporate Social responsibility-toward moral management of organisationnel stakeholders, Business horizons.

2-Corrinne Gendrom(2006), le développement durable comme comprennes, Québec.

3-Marra Francis(1992), Crisis public relation a théorétique model, u s a.

4-Hi lin(2007), public relation rolesend models : a case study of the super basketball, Colorado.

الابتكار الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة – عرض تجارب مؤسسات عالمية-

Green innovation as a means to achieve sustainable development - showcasing the experiences of global institutions-

ط.د لكحل ريان، ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 ، r.lekhal@univ-skikda.dz
د. حليلو صباح، ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 ، s.halilou@univ-skikda.dz

ملخص: تسعى المؤسسات على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تعظيم أرباحها، وفي سبيل تحقيق ذلك ينتج عنها مجموعة من الآثار السلبية تمس كل من البيئة والمجتمع؛ وفي ظل التوجه العالمي نحو الابتكار الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، أصبح ضروريا على المؤسسات تبني الابتكار الأخضر لمواكبة التطورات الحاصلة في المحيط الاقتصادي. وكان هدف البحث هو ضبط المفاهيم المتعلقة بمتغيرات البحث واستكشاف العلاقة بينهما؛ وذلك بإبراز الدور الذي يلعبه الابتكار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة. وهذا من خلال معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن للابتكار الأخضر أن يكون قوة محركة لتحقيق التنمية المستدامة ؟؛ وللإجابة عليها تم اللجوء للمنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة؛ إضافة للمنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين المتغيرين وعرض تجارب بعض المؤسسات في مجال الابتكار الأخضر. وكانت من أهم النتائج التي توصلنا إليها أنّ الابتكار الأخضر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة والصحة العامة وذلك بتخفيض معدلات التلوث إلى أدنى درجة ممكنة. ومن أهم التوصيات التي خلصنا لها: ضرورة التحول إلى الاقتصاد الأخضر لما له من مميزات ومنافع للمؤسسة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الابتكار الأخضر، التنمية المستدامة، المؤسسة المستدامة.

تصنيفات JEL: O10؛ Q01؛ Q56

Abstract: Enterprises with different types of activity seek to maximize their profits and, in order to achieve this, produce a range of negative impacts on both the environment and society; With the global drive towards green innovation and sustainable development, it has become necessary for institutions to adopt green innovation to keep pace with developments in the economic environment. The aim of the research was to control the concepts of research variables and explore the relationship between them; by highlighting the role of green innovation in achieving sustainable development. This is by addressing the following problem: How can green innovation be a driving force for sustainable development? To answer them, the descriptive approach was used when addressing the theoretical framework of study variables; as well as the analytical approach to studying the relationship between the two variables and presenting the experiences of some institutions in green innovation. One of our most important findings was that green innovation contributes to sustainable development through environmental conservation and public health by minimizing pollution rates. One of the most important recommendations we have made is: The need to shift to a green economy because of its advantages and benefits for the institution and society.
Keywords: Green Innovation, Sustainable Development, Sustainable Enterprise.
JEL Classification Codes: O10, Q01, Q56

1. مقدمة:

مقدمة:

إنّ التهديد الذي شكلته العولمة وما نتج عنها من عواقب كتهديد الطبيعة وندرة الموارد، ألزم على المؤسسات السعي التحول من مؤسسات هدفها الأساسي تعظيم الربح إلى أخرى رامية لتحقيق متطلبات زبائنها الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من الموارد؛ وكذا الاهتمام بالسلامة البيئية ...وهو ما يطلق عليه ب"التنمية المستدامة"؛ ولكن هذا لن ينفي أنها الإطار الذي يشجع على التطوير ،الابتكار والنمو الاقتصادي. وعلى إثر ذكر التنمية المستدامة نتجه نحو الابتكار الأخضر لما لأنشطة البحث والتطوير دور كبير في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، من خلال ظهور فكرة الإنتاج الأنظف مثلا.

ومن خلال هذا الطرح تبرز لنا معالم الإشكالية: كيف يمكن للابتكار الأخضر أن يكون قوة محركة لتحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية دراستنا من خلال أهمية الموضوع نفسه لما للتنمية المستدامة أهمية كبيرة في ظل البيئة المتغيرة والدور الذي يلعبه الابتكار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها في كل من شركة Toyataو Philips.

المنهج المتبع:

بغية الإجابة على الإشكالية تم اللجوء للمنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة؛ إضافة للمنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين المتغيرين وعرض تجارب بعض المؤسسات في مجال الابتكار الأخضر والتنمية المستدامة.

1- الابتكار الأخضر

أصبح موضوع حماية البيئة الموضوع المستحوذ على الأبحاث العلمية اليوم، ومن أبرز هذه المواضيع أخد الابتكار الأخضر نصيبا جيدا منها، فاختلفت تعاريف الباحثين المقدمة له، ففي هذا الجزء من الورقة البحثية نعرض بعضا منها؛ إضافة إلى عرض الهدف والأهمية البالغة له سواء من ناحية البيئة أو للمؤسسة المتبناة للمفهوم، وكذا أنواعه.

1-1- مفهوم الابتكار الأخضر:

قصد التعرف على مفهوم الابتكار الاخضر نقدم تعريفا للابتكار؛ حسب ما عرّفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقريرها الأخير لسنة 2018 بأنّه: "عبارة عن منتج أو عملية جديدة أو محسنة (أو مزيج من كلاهما) تختلف اختلافا كبيرا عن المنتجات أو العمليات السابقة لوحدة ما، وقد تم توفيرها للمستخدمين المحتملين (المنتج) أو تنفيذها بواسطة الوحدة (العملية[1])" (OCDE, 2019, p. 33)

تم تطوير مفهوم الابتكار الاخضر أو الايكولوجي لأول مرة من طرف Fussler and James وهذا سنة 1996، بحيث عرّفاه بأنّه: "الحد من الآثار البيئية السلبية مع توفير منتجات وعمليات جديدة كمنفعة إلى الزبون والمنشأة (Yurdakul & Kazan, 2020, p. 02)؛ كما يعرّف الابتكار الأخضر على أنه: "نتاج تطوير أفكار جديدة حول المنتجات الخضراء أو الخدمات الخضراء أو العمليات الخضراء أو الممارسات الخضراء أو مناهج إدارية وتنظيمية تأخذ بالاعتبار التقليل من الآثار السلبية الناتجة عنه على البيئة" (عيشوش و طباخي، 2020، صفحة 93)؛ كما يعرّف بأنّه: "المنتجات العمليات الجديدة التي توفر قيمة للعملاء والأعمال التجارية ولكن تخفض كثيرا الآثار البيئية" (Zhaojun, JUN, Yali, & Wang, 2017, p. 02)؛ وخلصت اللجنة الأوروبية INNOVA إلى أنّه: "الخلق المبتكر للسلع، العمليات، النظم، الخدمات والإجراءات بأسعار تنافسية؛ والتي تلبي الاحتياجات البشرية وتوفر الجودة لجميع الاشخاص الذين يستخدمون الموارد الطبيعية، وهذا باستخدام أقل قدر من المواد أو الطاقة لكل وحدة منتجة، مع الحد الأدنى إطلاق المواد السامة"(Schiederig, Tietze, & Herstatt, 2011, p. 04).

[1] ويقصد بالوحدة في هذا التعريف بالمسئول عن الابتكار أو وحدة مؤسسية من قطاع ما (OCDE، 2019، صفحة 33)

اعتمادا على ما سبق الاشارة إليه من تعاريف نستطيع تقديم تعريف للابتكار الأخضر بأنّه يشمل أنواع الابتكار العادي (المنتج، العملية، التنظيم) مع الأخذ بعين الاعتبار تقليل آثاره السلبية على البيئة وترشيد استخدام الموارد.

1-2- أهداف الابتكار الأخضر (الايكولوجي):

أشار دليل أوسلو إلى أهداف الابتكار البيئي بأنها ركائز أساسية له؛ وهي-(OCDE, Sustainable manufacturing and eco innovation, 2009, pp. 13-14):

- المنتجات: وتشمل السلع والخدمات؛
- العمليات: مثل طريقة أو إجراء الإنتاج؛
- طرق التسويق: للترويج للمنتجات وتسعيرها وغير ذلك من الاستراتيجيات الموجهة نحو السوق؛
- المنظمات: مثل هيكل الإدارة وتوزيع السلطة؛
- المؤسسات: تشمل المجال المجتمعي الأوسع الذي يتجاوز سيطرة منظمةواحدة.

أمّا (الطالبي و حسين، 2018، صفحة 358)فحسبهما إنّ أهداف الابتكار الأخضر هي:

- الحفاظ على الطاقة؛
- تقليل الإنبعاثات وتنمية الاقتصاد في نفس الوقت؛
- التحسين المباشر لجودة البيئة؛
- تقليل الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛
- توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع؛
- تطبيق الابتكار الأخضر يساعد على تحقيق هدف المدينة الصديقة للبيئة.

1-3- أهمية الابتكار الاخضر:

تبرز أهمية الابتكار الأخضر من خلال اهتمامه بتقليل التلوث وتحسين الأداء البيئي، وتحسين انتاجية الموارد، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتقليل النفايات، فضلا عن تخفيض كلف المواد المنتجة، ويمكن ايجاز فوائد الابتكار الاخضر فيما يلي(بلحاجي و قلش، 2020، صفحة 61):

- يمكن المؤسسات من الحصول على المكافآت التجارية من خلال إنشاء منتجات مستدامة بيئيا؛
- تحسين أداء الإدارة البيئية لتلبية المتطلبات والقوانين البيئية، ويؤدي دور الوسيط بين الأخلاقيات البيئية والعوائد التنافسية؛
- يعد بمثابة المفتاح لتحسين الميزة التنافسية في عالم يزداد به الاهتمام بالبيئة؛
- يوفر فرصة لتلبية طلبات الزبائن دون الاضرار بالبيئة، كما يحسن أداء المؤسسة من خلال الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة، كما يمكن المؤسسة من خفض التكاليف وزيادة الإيرادات.

وتتضح أيضا أهمية الابتكار الأخضر في جانب آخر هو: حسب الاحصائيات التي قدمها (faucheux، Hue، و Nicolai، 2006، صفحة 51)، أنّ الابتكارات الخضراء تساهم في رفع العوائد فمثلا تجلب صادرات التوربينات من أجل طاقة الرياح إلى الدنمارك وفيستا 2 مليون يورو كل عام، وتصدير التكنولوجيات الموفرة للطاقة يجلب نحو 1.3 مليون يورو؛ إلى جانب مساهمتها في تخفيض نسبة البطالة فتوظف الشركات الكبيرة المنتجة لهذه التكنولوجيات ما يقارب 7000 شخص.

1-4- أنواع الابتكار الأخضر:

يوفر الابتكار الأخضر طرقا مستمرة للبحث عن ابتكار كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد لأجل اكتساب ميزة تنافسية وتقليل المشاكل البيئية في الصناعة؛ من خلال دخوله في مرحلة تعديل لعملية تصميم المنتجات، ويكون في أربع فئات: التنظيم، المنتج، العملية الإنتاجية، التسويق؛ نوجزها فيما يلي:

- الابتكار التنظيمي الأخضر: يشير إلى تبني هياكل تنظيمية جديدة وبالتالي تحسين عمليات الإنتاج من أجل الحد من التأثيرات السلبية (Dayuan, Yini, Lu, Xiaohong, & Cuicui, 2018, p. 463)؛ أي توجيه الشركة نحو التحسين المستمر، على سبيل المثال تحديد إستراتيجية ابتكارية واضحة الأهداف ترمي لتحقيق ابتكارات خضراء، بالأخذ بعين الاعتبار عمليات إعادة التدوير، استخدام المواد، تقييم دورة حياة المنتجات. ويدل الابتكار الإداري على قدرة الشركة على صياغة مشاريع خضراء وعلى جميع المشاريع الخضراء مع برمجة مناسبة وموارد للتخصيص المتزعز مثل إعادة تعريف العمليات وعمليات الإنتاج لضمان الكفاءة الداخلية التي يمكن أن تساعد على تنفيذ إدارة سلسلة التوريد الخضراء وإعادة تصميم وتحسين المنتجات أو الخدمات للحصول على معايير أو توجيهات بيئية جديدة. ومن ثم ، يجب أن تكون الشركة قادرة على تقييم وإنشاء نظام للإدارة البيئية وسلسلة ISO14000(Tariyan, 2016, p. 208)؛
- ابتكار المنتج الأخضر: يعتبر من العوامل الرئيسية لتحقيق النمو والإستدامة؛ بإدخال التحسينات على المكونات أو المواد التقنية للمنتج، بهدف الحد من التأثيرات البيئية أثناء دورة حياته، وكذا إرضاء احتياجات السوق من خلال إنشاء منتجات جديدة(Xie, Huo, & Zou, 2019, p. 699)؛ وينبغي في هذا النوع من الابتكارات على المؤسسة تقييم الجدوى التقنية الاقتصادية والتجارية للمنتجات الخضراء؛ واستعادة المنتجات التي انتهت صلاحيتها والقيام بإعادة تدويرها؛ ونوه الباحثان إلى ضرورة استخدام الوسم البيئي ونظام إدارة البيئة والمؤسسة الدولية لتوحيد المقاييس 14000، بغرض عدم وقوع العمل وخطة المؤسسة لغياب عنصر الموائمة؛
- ابتكار العملية الخضراء: يركز بشكل هادف على عملية الإنتاج، يستغل في الحد من انبعاثات التلوث والآثار السلبية الأخرى، فيستخدم في ذلك العديد من التكنولوجيات النظيفة منها: الإنتاج الأنظف، الكفاءة الايكولوجية، إعادة التدوير واستخدام الموارد بالكامل؛
- الابتكار التسويقي الأخضر: هو أحد المفاهيم الناشئة في مجال التسويق، يشمل نطاق واسع للأنشطة التسويقية بما في ذلك تحفيز، وتعزيز المواقف والسلوكيات الملائمة لبيئة المستهلك، يشمل جميع الانشطة المصممة لخلق وتيسير التبادل لأجل تلبية الاحتياجات والرغبات البشرية بأقل الاضرار التي تلحق بالبيئة(Tariyan, 2016, p. 208) .

2- ماهية التنمية المستدامة

2-1- تعريف التنمية المستدامة

حددت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة في تقرير برونتلاند Brundtlandفي عام 1987 ولأول مرة تعريف للتنمية المستدامة حيث عرفتها بأنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم". والاحتياجات تتمثل في الاحتياجات الأساسية للأشخاص فلكل ساكن على الأرض الحق الإنساني في استغلال موارد الأرض، وفي الوقت المناسب كما لديه الحق في استخدام موارد الأرض ولكن لضمان استدامتها للأجيال القادمة(khebbache, pp. 354-355) ؛ وعرفها ويليم رولكز هاوس – مدير الحماية البيئية الأمريكية – على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليس متناقضة".

كما توجد تعاريف أخرى للتنمية المستدامة تتمثل في(A.Warhurst, 2002, p. 13):

- قدم (IUCN Caring for the Earth, 1991) منشور يتضمن تعريفا بديلا للتنمية المستدامة "على أنها جاءت لتحسين نوعية الحياة، ضمن القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية الحية"؛

- وأيضا عرف فيدرمان (Viederman, 1994) الاستدامة بأنها عملية تشاركية تخلق وتسعى إلى رؤية مجتمع يحترم ويستغل جميع مواردها بحكمة سواء كانت موارد طبيعية، بشرية، من صنع الإنسان، اجتماعية أو ثقافية؛
- إضافة لتعريف MERN ورشة العمل الدولية للبحوث التعاونية (MERN International Collaborative ResearchWorkshop, 2000) للتنمية المستدامة هو: "عملية التنمية داخل الأجيال وفيما بين الأجيال التي تحددها التحسينات المستمرة في الصحة والرفاهية".

2-2- أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة برزت لها أبعاد متعددة والتفاعل بينهما سيحقق فعلا التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

- البعد الاقتصادي: ويقصد به زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل؛
- البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية؛
- البعد الاجتماعي: في مجال الوسائل الاجتماعية تبرز فكرة التنمية المستدامة ركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة، والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء. وتعتبر العدالة الاجتماعية أساس التنمية المستدامة؛
- البعد التكنولوجي: هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هده النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية (خالد، 2010، الصفحات 28-37)؛
- البعد السياسي: التنمية المستدامة لها كذلك بعد سياسي، كونها تجعل من النمو وسيلة للتضامن الاجتماعي ولعملية تطوير الخيارات الاقتصادية. لدا يجب أن تكون هده عادلة بين الأجيال بمقدار ما هي بين الدول(حمداني و كربالي، 2010)؛
- البعد الثقافي: يوضح الهدف 4 للتنمية المستدامة دور الثقافة، حيث يدعو "التربية إلى تعزيز ثقافة السلم ونبذ العنف وإلى تقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة". إن التشجيع على احترام التنوع الثقافي في إطار احترام حقوق الإنسان، من شأنه أن يساعد على التفاهم الثقافي والسلم والعدالة وعلى التحسب للنزاعات وعلى حماية حقوق المجموعات المهمشة(اليونيسكو)؛

وقد تم إدماج البعد الثقافي منذ عام 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية للتنوع الثقافي (Haut conseil de la coopération internationale, 2006, p. 15). والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): إدماج البعد الثقافي للتنمية المستدامة

Source : Haut conseil de la coopération internationale.(2006) .p 15

3-2- أهداف التنمية المستدامة:

مع انتهاء الفترة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق بعضـها ووجود ثغرات في أخرى، قامت الأمم المتحدة خلال قمة التغيرات المناخية المنعقدة في إطار الدورة العادية ال 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سـبتمبر 2014 بوضـع 17 هدف جديد للتنمية العالمية للفترة الممتدة بين 2015 - 2030 و التي تتمثل فيما يلي(the united nations) :

- القضاء على الفقر: حيث لا بد أن يكون النمو الاقتصادي شاملا للجميع بحيث يتيح وظائف مستدامة ويعزز المساواة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان بحلول عام 2030؛
- القضاء التام على الجوع: يتيح قطاع الغذاء والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، وهما قطاعان محوريان في جهود القضاء على الجوع والفقر وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030؛
- الصحة الجيدة و الرفاه: ضمان أنماط العيش السليم وتعزيز الرفاهية للجميع هما أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تطالب الأمم المتحدة بتأمين صحي وأدوية ولقاحات كافية لجميع سكان الأرض؛
- التعليم الجيد: الحصول على التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع هو الأساس في تحسين معايش الناس وتحقيق التنمية المستدامة؛
- العدل بين الجنسين أي بين الرجل و المرأة: العدل بين الجنسين ليس حقا أصيلا من حقوق الإنسان وحسب، وإنما كذلك ضرورة من ضروريات وجود عالم مستدام ينعم بالازدهار والسلام؛
- المياه النظيفة والنظافة الصحية: إمكانية حصول الجميع على المياه النظيفة هي مكون أساسي من مكونات العالم المراد وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: الطاقة هي مسألة مركزية في كل التحديات الماثلة والفرص المتاحة. لهذا ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

- العمل اللائق ونمو الاقتصاد: إعادة النظر في الأفكار السائدة في الاقتصاد وأدواته والسياسات الاجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- الصناعة و الابتكار و الهياكل الأساسية: الاستثمار في الهياكل الأساسية هو شأن حاسم في تحقيق التنمية المستدامة، لهذا وجب إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار؛
- الحد من أوجه عدم المساواة: الحد من التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها؛
- مدن و مجتمعات محلية مستدامة: التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- الاستهلاك والإنتاج المسئولان: تستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- العمل المناخي: يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ عدم تعثر التقدم المحرز بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصاديات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف.اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الحياة تحت الماء: تعتبر محيطات العالم هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحا لسكان البشرية، ولهذا وجب حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.
- الحياة في البر: تشكل إزالة الغابات والتصحر تحديين رئيسيين يؤثران في معايش ملايين الناس، ولهذا وجب حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع.
- السلام والعدل والمؤسسات القوية: تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.
- عقد المؤسسات لتحقيق الأهداف: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تكوين شراكات ناجعة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني حيث تبنى على أهداف ورؤى مشتركة.

والشكل التالي يوضح الأهداف 17 للتنمية المستدامة (SDGs) خلال الفترة 2015- 2030:

الشكل رقم(02): أهداف التنمية المستدامة ال 17 (SDGs) للفترة 2015- 2030

المصـــدر: اليونســكو، منظمـة الأمم المتحـدة للتربيـة والعلم والثقـافـة، الموقع الالكتروني: https://ar.unesco.org/sdgs، شـوهـد يوم 2021/04/07.

3- الابتكار الأخضر كعنصر رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة

في هذا الجزء من الدراســة نقوم بعرض العلاقة التي تربط الابتكار الأخضــر بالتنمية المســتدامة وبعض الابتكارات الخضراء التي يتم من خلالها السعي لتحقيق التنمية المستدامة

3-1- العلاقة بين الابتكار الأخضر والتنمية المستدامة

بعد التغيرات البيئية التي شهدها العالم أصبح من الضروري إنشاء مؤسسات هادفة لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها. كما يساهم الابتكار في تحقيق الكثير من الفوائد للمؤسسات، فاعتماد المؤسسات على الابتكار الأخضر يعد الطريقة الأفضل لتحسين أدائها البيئي وبالتالي تلبية متطلبات القوانين البيئية، خاصة في الوقت الحالي أين أصبحت المؤسسات تواجه الصراع بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. كما تعتبر أغلبية المؤسسات المعتمدة على الابتكار الأخضر لها قدرة تنافسية معززة مقارنة مع باقي المؤسسات الأخرى وذلك مع زيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين باقتناء منتجات صحية وغير مضرة وصديقة للبيئة، كما أن ذلك يساهم بشكل فعال في تحقيق عملية التنمية المستدامة نظرا لاعتمادها على تقنيات تكنولوجية حديثة وأكثر نقاء وبالتالي إنتاج منتجات غير مضرة بالبيئة. بالإضافة لذلك فإن الابتكار الأخضر والتنمية المستدامة يتشاركان في البعد البيئي والتكنولوجي، فالابتكار الأخضــر يهدف للمحافظة على البيئة من خلال اســتعمال تقنيات تكنولوجية أكثر نقاء وغير مضــرة بالبيئة، بينما التنمية المستدامة فهي تسعى دائما لحماية البيئة والحفاظ عليها من خلال إدراج البعد البيئي والتكنولوجي ضمن أبعادها، وبالتالي فإن اعتماد المؤسسات وتطبيقها للابتكار الأخضر يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية المستدامة (ونوغي و مريجة، 2020، الصفحات 162-163).

3-2- ابتكارات خضراء لتحقيق الاستدامة:

الابتكار الأخضــر أو الصــديق للبيئة هو ابتكار يهدف في جله لاســتدامة البيئة والاســتغلال الأمثل لمواردها بشــكل يحفظ حقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد؛ في هذا العنصــر نقوم بعرض بعض الابتكارات الصــديقة للبيئة التي تم اســتخدامها كوسائل بديلة لأخرى ليست خضراء، وكيف ساهمت هذه الابتكارات في التنمية المستدامة (faucheux, Hue, & Nicolai, 2006, pp. 48-49-50):

- أجهزة كشف متقدمة: تستخدم هذه الأجهزة لمراقبة نوعية الهواء والمياه، تغيير المناخ العالمي، طبقة الأوزون، البيئة البحرية ومختلف النظم الايكولوجية؛
- التكنولوجيا الحيوية (les biotechnologies): تستخدم العمليات الحيوية للحد من الملوثات الناتجة عن التصنيع؛ كاستعمال الكائنات الدقيقة للمساعدة في إصلاح التربة بدل استعمال المبيدات الكيميائية للحد من آثارها الضارة في الزراعة؛
- تقنيات السيارات النظيفة: باستخدام البطاريات البديلة، المواد خفيفة الوزن وتكنولوجيات إعادة التدوير؛
- إعادة تدوير المنتجات والنفايات: تقنية جديدة تستخدم بمثابة تحليل دوة حياة للمنتج، تؤخد هذه العملية بعين الإعتبار عند تصميم المنتج؛ تسهل إعادة تدوير السلع الاستهلاكية وإعادة استخدام الموارد الطبيعية؛
- معالجة المياه الذكية: هي أسلوب أو تقنية تستخدم لمعالجة المياه وتنقيتها باستخدام إنزيمات جديدة وعمليات حيوية وغيرها من التقنيات المتقدمة؛
- العمليات الصناعية والأماكن السكنية الأنظف: والتي يقل فيها استخدام المواد والطاقة وتنتج أقل كميات من النفايات والانبعاثات من خلال استخدامها لتكنولوجيات فعالة في استخدام الطاقة، واستخدام تكنولوجيات مجهرية لعمليات التنظيف؛
- الطاقات والتكنولوجيات المتجددة: كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح، تكنولوجيات الفحم النظيف والهيدروجين؛ وهي مصادر بديلة للطاقة تستخدم على نطاق واسع في سياق التكنولوجيات الايكولوجية التي تحسن كفاءة التحويل وأداء التكاليف تطبق في المباني والسيارات وحتى وحدات التوليد اللامركزية.

4- تجارب بعض المؤسسات في مجال الابتكار الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

في هذا المحور قمنا باختيار احدا عملاقاي الابتكارات الخضراء في مجالين مختلفين وهما Toyotaللسيارات وشركة Philips.

1-4 تجربة مؤسسة تويوتا Toyota:

4-1-1- نبذة تاريخية لمؤسسة تويوتا:

مؤسسة تويوتا للسيارات Toyota Motor Corporation (TMC)هي مؤسسة متعددة الجنسيات لصناعة السيارات يقع مقرها الرئيسي في اليابان (منتدى السيارات)، وللمؤسسة 522 فرعا، تقوم المؤسسة بالإضافة إلى تصنيع السيارات بإنتاج الشاحنات والحافلات ومركبات صناعية مختلفة، وتقدم تويوتا خدمات مالية من خلال فرعها: تويوتا للخدمات المالية Toyota) (Financial Services، ومن نشاطاتها أيضاً صناعة الإنسان الآلي (الروبوت) وفي عام 1937 تم تسجيل الاسم الجديد "مؤسسة تويوتا للسيارات" رسميا، استمر اسم" مؤسسة تويوتا للسيارات "حتى عام 2008 حيث أزالت المؤسسة كلمة "للسيارات" من الاسم لتصبح مؤسسة تويوتا(Toyota Corporation)

4-1-2 - الجانب البيئي في مؤسسة تويوتا:

في يونيو 2010، أنشأتToyotaلجنة إدارة المخاطر "تسمى الآن اجتماع الاستدامة ولجنة (ESG) "، وعينت مديري المخاطر على مستوى العالم وفي كل قسم لمنع وتخفيف شامل لتأثير المخاطر التي قد تنشأ في أنشطة الأعمال(Toyota official website) :

أ- الأنشطة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG):

تعتبر أنشطةESGالخاصة بالمؤسسة بأن جهودها في المجالات البيئة والاجتماعية والحوكمة هي قوة دافعة وراء النمو طويل الأجل لتويوتا، كما تدعم تشكيل مجتمع مستدام.

ب- الإدارة البيئية :

تعتمد فلسفة Toyota وسياساتها البيئية على المبادئ التوجيهية للمؤسسة، والتي تم تأسيسها في عام 1992 (تم تنقيحها في عام 1997) كما تم صياغة سياسات للمبادرات البيئية في عام 1992 باسم ميثاق الأرض في تويوتا، تتم مشاركة هذا الميثاق بين 671 مؤسسة تابعة لـ Toyotaتخضع لنظام الإدارة البيئية الموحد(EMS) في جميع أنحاء العالم. تؤكد رؤية تويوتا العالمية التي أعلنت في عام 2011 على أهمية احترام الكوكب.

ج- تعزيز الإدارة البيئية في تطوير المنتجات(Eco-VAS) :

قدمت تويوتا نظام تقييم المركبات البيئية (Eco-VAS) لتحديد وتحقيق الأهداف البيئية كالمتعلقة بدورة الحياةوقابلية إعادة التدوير، بما في ذلك في مرحلة التطوير، بموجب هذا النظام، تجري المؤسسة (LCAتقييم دورة الحياة)، الذي يقيم تأثير دورة حياة السيارة على البيئة في جميع المراحل بما في ذلك تصنيع المواد والأجزاء، وتجميع المركبات، والقيادة، والصيانة، والتخلص، وإعادة التدوير، تم اعتماد طريقة LCA منToyotaوالتي يتم تطبيقها على سيارات الركاب لدى المؤسسة وفقًا لمعايير ISO14040، تقوم تويوتا باتخاذ تدابير لتحسين كفاءة نقل أجزاء الإنتاج سيارات كاملة الصنع، وقطع الغيار.

4-1-3- سيارة بريوس كابتكار أخضر لمؤسسة تويوتا:

سيارة تويوتا بريوس تعتبر أول سيارة في العالم تعمل بالوقود والطاقة الكهربائية، كان أول طرح لها في السوق عام 1997، وتم بيع منها أزيد من 3,5 مليون سيارة بجميع أنحاء العالم، ومع نهاية عام 2015 ظهر الجيل الرابع للمرة الأولى في العالم بمعرض فرانكفورت للسيارات تحت اسم السيارة الخضراء أو السيارة الصديقة للبيئة، وهي سيارة مزودة بموتور كهربائي يمد السيارة بالطاقة عند القيادة على سرعات منخفضة ومحرك بنزين يدعم القيادة على سرعات عالية لتقدم بذلك كفاءة عالية وأداء سريع الاستجابة (سعدي و قاشي، 2019، الصفحات 212-213) عائلة بريوس بصفتها المنشئ المتطور باستمرار لتشكيلة تويوتا الهجينة، فإن بريوس لديها نظام الدفع بجميع العجلات. كما تحصلت تويوتا بريوس سنة 2020 على تصنيف من فئة 5 نجوم NHTSAللسلامة الشاملة (Toyota official website).

4-2 - تجربة شركة Philips:

4-2-1- التعريف بشركة Philips :

هي شركة هولندية تأسست في عام 1891 من قبل فريديريك فيليبس وابنه جيرارد، هي عبارة عن اقتناص فرصة التي إتاحتها إدخال الطاقة الكهربائية في السوق(Philips) ، تصب اهتمامها على تحسين حياة الأفراد بواسطة الابتكارات التي تثري حياتهم في مجالات الرعاية الصحية وأسلوب حياة المستهلك والإضاءة،إنها شركة رائدة في مجال تصنيع منتجات العناية بأمراض القلب، والرعاية الوجيزة، والرعاية الصحية المنزلية، وحلول الإضاءة الموفرة للطاقة والتطبيقات الجديدة التي توفرها للإضاءة، بالإضافة إلى منتجات الحلاقة للرجال والعناية الشخصية، وصحة الفم(Philips)

4-2-2 - الابتكار الهادف في Philips:

تنص رؤية الشركة في هذا الخصوص على: "نسعى فيPhilipsلكي لنجعل العالم مكاناً صحياً وأكثر أستدامة من خلال الابتكار، ونهدف إلى تحسين حياة 3 مليارات إنسان بحلول العام 2025، استنادا إلى برنامجنا Philips EcoVision للاستدامة والذي سيساعدنا على تحقيق هذه الرؤية" (Philips).

فقد تم استثمار 1.9 مليون يورو في مجال البحث والتطوير عام 2019، إضافة إلى تركيز 50 % من البرمجيات وعلوم البيانات في نفس المجال (R & D). وتملك الشركة 64500 براءة اختراع، وتحتل الشركة المركز الأول في مجموعة بوسطن الاستشارية لعام2020 (أكبر 50 شركة مبتكرة)؛ إضافة إلى أنها من بين 100 مبتكر عالمي للسنة السابعة على التوالي (Philips).

كما أنها تسـعى لتوسـيع نطاق مبادراتها المتعلقة بالحصـول على مصـادر متجددة وتمثل الإيرادات الخضـراء 67 % من الإيرادات، أمّا المنتجات المعاد تدويرها ف13 % من الإيرادات في عام2019(philips royale, 2020).

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر مصابيح الLED لفيليبس:

تستثمر فيليبس بشكل رئيسي في سوق الإضاءة، الذي يشكل أهم قطاع للشركة. وتريد فيليبس أن تركز عملية ابتكاراتها الخضراء على ثورة LED، التي تشكل بالنسبة لها تحدياً بيئياً من أجل الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المستقبل. مثال على هذا البرنامج هو الشراكة مع مرسيدس لإنشاء أول سيارة مجهزة فقط مع LED؛ يمكنكم أيضا أن تروا على الرسم البياني أن الشركة استثمرت 27 مليون يورو من أجل ابتكار المجموعة.

لقد بدأ فيليبس من ملاحظة مفادها أن 600 مليون شخص في أفريقيا يعتمدون على الكيروسين والشموع لرؤيتها في الظلام كل ليلة. هذه الحلول لها الكثير من النقاط السلبية مثل كونها مكلفة ، لا توفر إنارة جيدة وأيضا هذا ليس مستداما جدا للبيئة. كانت الشركة راغبة في الابتكار للسكان الذين يطلقون عليهم "قاعدة الهرم". ويبلغ عدد هذه الفئة 4 بلايين نسمة في جميع أنحاء العالم يعيشون في فقر مدقع. وخلصوا إلى أنهم مستهلكون محتملون لحل موفر للطاقة منخفض التكلفة.

وذهبوا إلى أفريقيا لتقدير وفهم احتياجاتهم من الإضاءة. أسفرت هذه الدراسات عن منتج يجمع بين أحدث الابتكارات في LED، الألواح الشمسية وتكنولوجيات البطاريات للسماح للناس بالوصول إلى الضوء في الآونة الأخيرة في الليل. المنتج مصنوع ليكون مقاوم ويستمر لفترة طويلة.

وانتهى الأمر بمنتج بتكلفة متوسطة مرتفعة كان مطابقا للقوة الشرائية للمستهلكين مما أتاح فترة استرجاع تتراوح بين 3 و 6 أشهر؛ وكما ترون في الرسم البياني أدناه:

الشكل رقم (03): الابتكار الأخضر عبر القطاعات في شركة فيليبس

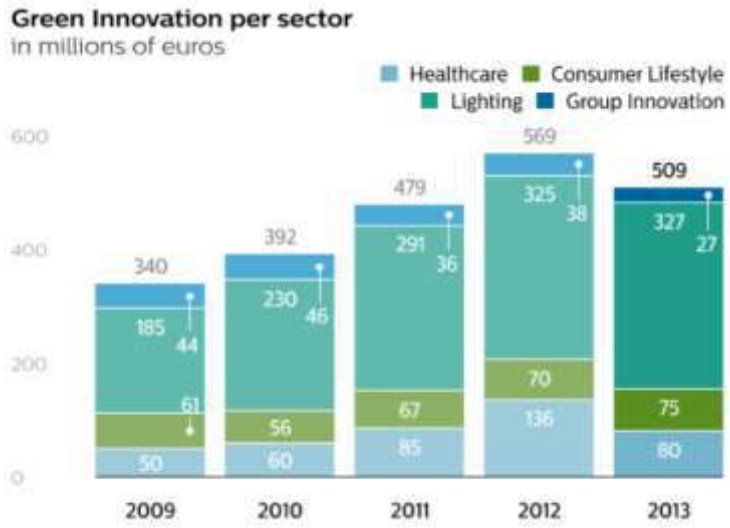

Source : Anais Mounier, Emilien Gal ; **« Koninklijke Philips : innovative and green products** » ; vu en http://efser.eu/environmental-responsibility/koninklijke-philips-innovative-and-green-products/ ; le 03/06/2021 a 18 :21.

4-2-3- الاستدامة في Philips:

من أبرز وجوه الاستدامة بفيليبس نذكر ما يلي:

أ **النظم الايكولوجية الصحية:**

حيث جاءها في رؤيتها أن: "بصفتنا شركة تعمل من أجل عالم أكثر صحة واستدامة، فإننا ندرك تماما مدى أهمية وجود نظم ايكولوجية صحية وتنوع حيوي غني، ونحن نسعى إلى التقليل إلى أدنى حد من أي آثار سلبية ناجمة عن أنشطتنا ونشجع بنشاط مشاريع الإصلاح"؛ حيث تولي شركة فيليبس أهمية لقطاع الصحة عن طريق تقديم ابتكارات مجدية؛ وهذا من خلال:

- إنشاء شبكات اتصال بين البيانات والتكنولوجيا الأشخاص بسهولة تامة، وأوردت في رسالتها "الصحة لا تعرف حدودا، وكذلك ينبغي أن تكون الرعاية الصحية، في فيليبس، نؤمن أن هناك دائما طريقة لجعل الحياة أفضل"(Philips)؛
- علاجات بحد ادنى من الجراحة لضمان فترة استشفاء أقل، وهي ثورة في رعاية أمراض القلب والأوعية الدموية التي قامت بها فيليبس بالتعاون مع معهد ميامي لعلاجات القلب والأوعية الدموية لأكثر من 30 سنة، لتطوير الابتكارات في مجال العلاج الموجّه بالتصوير، وتهدف فيليبس من خلال هذا التعاون لمساعدة المعهد في تقديم أفضل النتائج الممكنة للمريض مع مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال أمراض القلب والاوعية الدموية والسعي نحو تحقيق نمو مستمر(Philips).

ب **استدامة الموردين:**

بحيث جاء في رؤيتها أنّ: " نريد أن نعمل مع الموردين الذين يشاركوننا التزامنا بالاستدامة، ونريد أن نحدث فرقا من خلال الإدارة المستدامة والاستعانة بمصادر مسؤولة وهذا أكثر من مجرد إدارة الامتثال، فهو يتعلق بالعمل مع شركائنا في الإمداد من اجل إحداث تأثير ايجابي ودائم" وأضافت "نتعاون تعاونا وثيقا مع موردينا من أجل إدخال تحسينات مستدامة على كامل سلسلة القيمة"؛ وهذا من خلال العمل وفق برامج تؤدي إلى تكريس التحسينات في كل من الأداء الاجتماعي والبيئي في سلاسل القيمة؛ بحيث حصدت بهذا الخصوص على(Philips):

- احتلت المرتبة الرابعة بين أكبر الشركات الالكترونيات فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستخدام واستثمار المعادن الغير مستغلة في منتجاتها؛
- حددت الشركة مؤشر 99 % لإدارة سلسلة التوريد المسؤولة؛
- فاز فيليبس في 2014 بمؤشر ممارسات سلسلة التوريد المسؤولة للشركات العالمية متعددة الجنسيات للسنة الثامنة على التوالي؛
- كرم مجلس قيادة الشراء المستدام شركة فيليبس بجائزة مشاركة الموردين المرموقة الخاصة بأداء استدامة الموردين لعام 2018.

ج **الالتزام الطويل بالاستدامة:**

تعتبر الاستدامة في فيليبس بمثابة التراث وهذا راجع لاهتمامها بالموضوع منذ تأسيسها قبل ما يقارب 130 عاما؛ بالبحث عن سبل تحسين العمليات والمنتجات وسلاسل الامداد، واتباع نهج متكامل في التعامل على نحو مسؤول ومستدام(Philips) ؛ بقيادة الابتكار المستدام في كل من احتياجات الناس والقدرات الايكولوجية للكوكب(Philips)؛ ففي فيليبس عضو في تحالف النمو المستدام الهولندي (DSGC) مع مجموعات مشهورة أخرى مثل Heinken and shell، والغرض من هذه المنظمة هو دفع نماذج تجارية للنمو المستدام تتيح الجمع بين القضايا البيئية والاجتماعية والانشطة الاقتصادية، كما تتبنى فيليبس تقرير الكوكب الحي والذي يصدره الاتحاد العالمي للمصارعة والذي يقوم بإدارة الشركات لرعاية بصمتها البيئية(Mounier&Gal).
ومن الأهداف التي تطمح لتحقيقها الشركة في ظل رؤيتها لعام 2025:

- **الخاصة بالصحة:** تحسين الصحة والرفاهية الاجتماعية ل02 مليون شخص سنويا من خلال الابتكار؛ تمكين 300 مليون شخص من الحصول على الرعاية في المجتمعات التي تعاني نقصا من الخدمات.
- **الاقتصاد الدائري:** توليد 25 % كعائدات من خلال تدوير المنتجات؛ تقديم مقايضة بشأن جميع المعدات الطبية المهنية، والاعتناء بالتجهيز المسؤول بما في ذلك مراكز البحث والتطوير؛ وضع ممارسات دائرية في مواقع الشركة، إضافة لصفر نفايات في مدافن النفايات؛ فمنذ عام 2013 تهدف فيليبس إلى بناء مستقبل مستدام من خلال توجيه اقتصادها لاقتصاد دائري، وفق التحول من "خذ، اجعل، تصرف" إلى "اصنع، استخدم، إعادة استخدام"(Mounier و Gal) ؛
- **الاجراءات المتعلقة بالمناخ (البيئة):** تخفيض انبعاثات co_2وفقا لسيناريو الاحتراز العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية كتحسين كفاءة الطاقة لمنتجاتنا خلال مرحلة استخدام الزبائن لها؛ تصدير نسبة 100 % من الكهرباء و75 % من إجمالي استهلاكنا للطاقة من مصادر متجددة؛
- **التعاونات/التحالفات:** التعاون مع الشركاء لتحقيق قيمة مستدامة ودفع التغيير العالمي؛ تحسين حياة 01 مليون عامل في سلسلة توريدنا وخفض آثارها البيئي؛
- **التمكين:** تصميم 100 % من المنتجات والخدمات بما يتفق مع متطلبات التصميم الايكولوجي بحيث يمثل أبطال البيئة 25 % من العائدات؛ إدراج الممارسات المستدامة في أساليب العمل كما تم تحديدها في نظام فيليبس للأعمال التجارية.

5. الخاتمة:

تمثل التنمية الاقتصادية عموما مسعى كل الدول والذي يتجلى في محاولة للوصول لها، كما تعتبر التنمية المستدامة الشغل الشاغل للمؤسسات على اختلافها سعيا منها لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد على الأجيال الحالية والمستقبلية مع ضمان الرفاهية للمجتمعات، ولهذا تسعى لتوظيف الابتكار الأخضر بغرض تحويل الأفكار وترجمتها إلى ابتكارات تساعدها في تحقيق الاستدامة البيئية، الاجتماعية وحتى الاقتصادية بالشكل الذي يضمن لها تقليل التكاليف نظرا لما تتميز به المنتجات الخضراء من أنها قابلة لإعادة التدوير، منتجة عن طريق تكنولوجيا نظيفة.وبطاقات متجددة.

ومن النتائج المتوصل إليها:

- إنّ تنويع مصادر الطاقة يسهم بشكل فعّال في خفض نسب التلوث وهو ما تعمل عليه شركة فيليبس؛
- أنّ الابتكار الأخضر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة والصحة العامة وذلك بتخفيض معدلات التلوث إلى أدنى درجة ممكنة.؛
- يعتبر الابتكار الأخضر أمرا ضروريا في الوقت الراهن بالنسبة للمؤسسات في ظل التزاماتها الأخلاقية ومسؤوليتها الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح؛
- التأكيد على مراعاة الجانب البيئي والصحي للزبائن في جميع الأنشطة الإنتاجية للمؤسسة؛
- نجاح الكثير من المؤسسات العالمية التي اعتمدت على الابتكار الأخضر وأصبحت رائدة في السوق وذات صورة وعلامة تجارية مميزة؛
- الابتكار الأخضر يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها مع الحد من الآثار السلبية على البيئة؛
- يهدف الابتكار الأخضر إلى تحول المؤسسات إلى مؤسسات مستدامة؛
- تجني المؤسسات المطبقة للابتكار الأخضر العديد من الفوائد والأرباح؛

- الابتكار الأخضر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة وتخفيض معدلات التلوث إلى أدنى درجة ممكنة والحفاظ على الصحة العامة.

وتوصي دراستنا ب:

- ضرورة استخدام التكنولوجيات الحديثة لزيادة دقة الإنتاج ومنه التقليل من نسب الخطأ وتقليل التكاليف الغير ضرورية وبالتالي تقليل نسب الانبعاثات؛
- التوجه نحو استخدام الطاقات البديلة والمتجددة ضرورة حتمية لتقليل استهلاكات الطاقة المفرطة منها الكهربائية؛
- ضرورة التحول إلى الاقتصاد الأخضر لما له من مميزات ومنافع للمؤسسة والمجتمع؛
- ضرورة دعم المؤسسات المطبقة للابتكار الأخضر وتشجيعها بوضع الحوافز المالية والجمركية من طرف الحكومة التي تسهل ذلك؛
- إعطاء أهمية للابتكار الأخضر باعتباره وسيلة لحماية البيئة والمجتمع وطريق لتحقيق التنمية المستدامة؛
- العمل المشترك بين القطاع الحكومي والخاص في مجال الاقتصاد الأخضر بهدف زيادة القدرة التنافسية.

4. المراجع

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

1.مصطفى قاسم خالد. (2010). *إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة*. مصر: الدار الجامعية.

المجلات:

2.خديجة بلحاجي، و عبد الله قلش. (2020). دور الابتكار الأخضر في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسات _عرض بعض التجارب_. *مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة* .

3.رندة سعدي، و خالد قاشي. (2019). ابتكار منتجات خضراء كوسيلة لتحقيق ميزة تنافسية مستمرة للمؤسسات من خلال التوجه البيئي-عرض تجارب مؤسسات عالمية. *مجلة الاقتصاد الجديد، 10* (01).

4.عواطف عيشوش، و سناء طباخي. (30 06, 2020). محددات الابتكار قوة محركة لتحسين الأداء البيئي نماذج مؤسسات. *نماء للاقتصاد والتجارة* .

5.محمد حمداني، و بغداد كربالي. (2010). استراتيجيات وسياسيات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصاية والتكنولوجية. *مجلة العلوم الانسانية* (45).

6.نبيل ونوغي، و خديجة مريجة. (2020). الابتكار الأخضر كأداة مستحدثة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين مكانته في التشريع الجزائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 11* (03).

الملتقيات:

7.أحمد عبد الستار الطالبي، و علياء ابراهيم حسين. (2018). عناصر الابتكار الاخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية -دراسة استطلاعية في شركات صناعة الألبان في القطاع الخاص في الموصل-. *المؤتمر الدولي الثاني لجامعة جيهان_أربيل في العلوم الإدارية والمالية*- (صفحة 358). أربيل : مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1.A.Warhurst , .(2002) .*Sustainability Indicators and sustainability performance management, Mining minerals and sustainable development*.international institue for enviremnet and development ،UK.

2.azam Tariyan .(2016) .The Impact Of Green Innovation Types On organization Performance In The Construction Industry .*IIOAB journal*.(05) *07* ،

3.Haut conseil de la coopération internationale .(2006) .Développement Durable et SolidaritéInternationale Enjeux bonnes pratiques propositions pour un développement durable du sud et du nord.

4.khaled khebbache .(بلا تاريخ) .la responsabilitésociale des entreprises commevecteurde dévellopement durable .*revenue académique de la recherche juridique*.

5.Li Dayuan ،Zhao Yini ،Zhang Lu ،Chen Xiaohong و، Cao Cuicui .(2018) .Impact of quality management on green innovation .*journal of cleaner production*

6.Melek Yurdakul و، Halim Kazan .(2020) .effects of eco-innovation on economic and environmental performance:evidence from turkey's Manufacturing Companies .*sustainability* .

7.OCDE .(2019) .*Manuel d 'Oslo 2018 : Lignes directrices pour le recueil, la communication et l 'utilisation des données surl 'innovation*.Paris: editions OCDE
8.sylvie faucheux ،Christelle Hue و ،Isabelle Nicolai .(2006) .L'éco-innovation: une opportunitépour l'avenir de développement durable? quelquesléments du bilan et de prospective aux nivaux européen et international .*les ateliers de l'éthique*.50-49-48 ،
9.Tim Schiederig ،Frank Tietze و ،Cornrlius Herstatt .(2011) .what'is eco-innovation . ?*The XXII ISPIM Conference*
10.OCDE .(2009) .*Sustainable manufacturing and eco-innovation*.OCDE.
11.Xuemei Xie ،Jiage Huo و ،Hailiang Zou .(2019) .green process innovation, green product innovation, and corporate financial performence: a content analysis method .*journal of business research*.(101)
12.Yang Zhaojun ،Sun JUN ،zhang Yali و ،ying Wang .(2017 ,08 03) .Green, green, it's Green: Atriad model of technology, culture, and innovation for Corporate Sustainability .*sustainability*.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1.منظمة الامم المتحدة للتربية التعليم والثقافة اليونيسكو. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 07 02, 2019، من https://ar.unesco.org/courier/april-june-2017/lthqf-fy-smym-hdf-ltnmy-lmstdm
2.Anais Mounier و ،Emilien Gal .(بلا تاريخ). *Koninklijke Philips: innovative and green products* ,06 04 . تاريخ الاسترداد 2021European Federation for Social and Environmental Responsibility: http://efser.eu/environmental-responsibility/koninklijke-philips-innovative-and-green-products/ ،من
3.Javier Carrillo-Hermosilla ،Pablo del rio Conzalez و ،Totti Konnola .(2009) .*SpringerLink* ،2021 ,04 11 . تاريخ الاسترداد منhttps://link.springer.com/book/10.1057/9780230244856
4.Philips .https://www.careers.philips.com/global/en/home .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 24 05, 2021، من
5.Philips .https://www.philips.sa/a-w/about-philips/company-profile.html .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 24 05, 2021، من
6.Philips. (s.d.). Consulté le 05 24, 2021, sur https://www.philips.com/a-w/about/sustainability/our-approach.html
7.Philips .https://www.philips.com.eg/ar/healthcare/nobounds/miami-cardiac-vascular-intitute-revolutionary-cardiac-care .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 05, 2021، من
8.Philips .https://www.philips.com.eg/ar/healthcare?locale_code=ar_eg .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 05, 2021، من
9.Philips .https://www.philips.com/a-w/about/sustainability/our-approach.html .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 26 05, 2021، من
10.Philips .https://www.philips.com/a-w/about/company/suppliers/supplier-sustainability .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 26 05, 2021، من
11.Philips .https://www.philips.com/a-w/about.html .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 01 06, 2021، من
12.Philips .https://www.philips.com/a-w/about/sustainability/our-approach/heritage .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 27 05, 2021، من
13philips royale .(2020 ,02 25) .*Philips on track to become carbon-neutral in its own operations this year* . تاريخ الاسترداد 2021 ,06 10https://www.globenewswire.com/en/news-release/2020/02/25/1989725/0/en/Philips-on-track-to-become-carbon-neutral-in-its-own-operations-this-year.html ،من
14the united nations .https://www.un.org/sustainabledevelopment, / .(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 05, 2019، من
15.(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 21 04, 2021، من منتدى السيارات: https://www.assayyarat.com/forums/t224616.html
16.(بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 04, 2021، منToyota official website: https://global.toyota/en/sustainability/esg

أساليب تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

(دراسة تحليلية لفترة 2010-2015)

Methods of qualifying small and medium enterprises in Algeria as an entry point to achieve sustainable local development .(Analytical study for the period 2010-2015)

مزاور امال، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية (جامعة الجزائر3)، مدرسة الدراسات العليا التجارية ،القليعة EHEC ، a.mezaour@hec.dz

بلعيد ذهبية، مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر(جامعة البليدة 2)،مدرسة الدراسات العليا التجارية، القليعةEHEC ، d.belaid@hec.dz

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمثابة عامل فعال لتحقيق النمو الاقتصادي و هذا راجع لدورها في تعزيز التنمية المستدامة و بناءا على ذلك، تسعى هذه المؤسسات لتحقيق معدلات النمو المرجوة في ظل الاستدامة. وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر الى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تصميم استراتيجيات في القطاع الصناعي، إضافة الى توفير أقطاب النمو . اعتمادا على ما قيل، تهدف هذه المداخلة الى ابراز مدى تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة بفضل أساليب تأهيلها. اذن يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو مدى مساهمة أساليب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من فترة 2010 الى2015؟ لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و قد توصلنا الى عدة نتائج والتي من أهمها انه لم تتمكن الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة بناءا على أساليب تأهيلها الا بصفة محدودة، بسبب وجود عراقيل مالية و بشرية. هذا ما يجعلنا نقدم عدة توصيات و التي من أهمها تدريب المسؤولين في مجال الاستدامة، إضافة الى دمج مبدا العقلانية في مختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التأهيل ، البرنامج.

تصنيفات JEL: Q56,O55,E65,E66

Abstract:

Small and medium enterprises in Algeria are considered an effective factor in achieving economic growth , this is due to their role in promoting sustainable development , accordingly ,these institutions strive to achieve the desired growth rates in light of sustainability. In this context , Algeria seeks to rehabilitate theses enterprises by designing strategies to the industrial sector , in addition to providing poles of growth , while activating various economic development methods .So, our research aims to highlight the extent to which theses firms in Algeria can achieve sustainable development thanks to their rehabilitation methods . So our problem is : What is the extent of the contribution of the methods of qualifying small and medium enterprises in Algeria to achieving sustainable local development from 2010 to 2015 ? This study is based on the descriptive and analytical approach with several results , the most important of which is that Algeria has not been able to achieve sustainable development except in a limited way because of financial and human obstacles so, we recommend principally the training in field of sustainability and relying the principle of rationality on Algerian sectors.

Keywords: Sustainable development, qualification, programs.

JEL Classification Codes: Q56,O55,E65,E66

مقدمة:

تواجه الجزائر عدة مشاكل اقتصادية و اجتماعية و التي من أبرزها تدهور قيمة الدينار الجزائري تدني الدخل الفردي و المستوى المعيشي إضافة إلى البطالة و أزمة السكن و ذلك في ظل اعتمادها أساسا على مداخيل النفط و إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى و قصد التصدي لهذه المشاكل و سعيا لتحقيق التنمية المستدامة، لقد تم وضع عدة أساليب للتأهيل للوصول إلى استدامة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و أخيرا الإنعاش الاقتصادي . و يتمثل غرضنا الدراسي في التركيز على سبل تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة بتقديم البرامج و عرض النتائج . بناءا على ذلك سنتعرض إلى برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة التي تم وضعها لتحقيق التنمية المستدامة بتقديم أساسيات حول التأهيل و الاستدامة للتطرق فيما بعد إلى أهم أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل تحقيق التنمية المستدامة و أخيرا مدى تمكن هذه المؤسسات من تحقيق الاستدامة بناءا على أساليب تأهيلها خلال فترة 2010-2015.و في هذا السياق نطرح الإشكالية التالية :

- ما هو مدى مساهمة أساليب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من فترة 2010 الى2015؟

للإجابة عن هذه الإشكالية سوف نجيب على الأسئلة الفرعية التالية :

-فيما يتمثل كل من تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستدامة ؟

- ما هي أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم تطبيقها في الجزائر في ظل تحقيق التنمية المستدامة؟

-ما هو مدى تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة بناءا على أساليب تأهيلها في فترة 2010-2015؟

الفرضيات:

للقيام بهذه الدراسة استعملنا الفرضيات التالية :

الفرضية 01 : لقد حققت برامج التأهيل نتائج ايجابية ملحوظة فيما يخص التنمية المحلية المستدامة.

الفرضية 02 : لقد ساهم برنامج الشراكة الاوروجزائرية في تحسين حصيلة التجارة الخارجية للجزائر.

الفرضية 03: هنالك عدة معوقات اقتصادية و اجتماعية تمنع تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

أهداف البحث :

لهذا البحث عدة أهداف و التي من أهمها:

-إبراز الصعوبات التي مرت بها الجزائر فيما يخص التنمية المستدامة في الفترة المدروسة.

-إبراز مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيق تحقيق الاستدامة المحلية.

-إبراز مدى فعالية برامج التأهيل في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين 2010 و 2015.

الدراسات السابقة :

هنالك عدة دراسات سابقة في هذا الميدان و التي من أهمها:

-دراسة علي عبابه وحميد بن حجوبة و التي كانت بعنوان "**متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** " ،مداخلة في الملتقى الوطني حول "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، بتاريخ 06-07 ديسمبر 2017 ، و قد توصلت هذه الدراسة الى ان

الجزائر قد تأخرت في تبني نظام اقتصاد السوق مما جعلها تتخلف في اشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

-دراسة كل من بلال شيخي، حمزة كبلوتي و المهدي حجاج بعنوان **"برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المأمول و الو اقع"**، مداخلة في الملتقى الوطني حول "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، بتاريخ 06-07 ديسمبر 2017 ، و من اهم نتائج هذه الدراسة نجد انه رغم تنوع البرامج المطبقة في الجزائر فان الاستفادة منها كانت محدودة حيث ان اغلب نسب تطبيق هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة مع حجم البرامج.

-دراسة كل من شريط صلاح الدين ،عبد الباسط مداح ،منير عزوز بعنوان **"موقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001-2019) "** مداخلة في الملتقى الوطني حول "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، بتاريخ 06-07 ديسمبر 2017 ، و من ابرز النتائج المتوصل اليها نجد تسجيل تحسن و تطور في الاقتصاد الجزائري بعد ابرام اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية مع قيام الاتحاد الأوروبي بتأهيل العديد من المؤسسات الجزائرية و إعادة انعاشها.

-دراسة كل من بلحمري خيرة و مزاور امال بعنوان **" إشكالية التنمية المستدامة دراسة تحليلية للجزائر من 2010-2015 "** مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول "مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات واقع و تحديات""، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي لتيسمسيلت ، بتاريخ 21 نوفمبر 2018 ، و من ابرز النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة نجد ان الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة بسبب ما يعترضها من عراقيل في مسيرتها التنموية رغم امكانياتها و مواردها المتنوعة.

و تتمثل القيمة المضافة لدراستنا مقارنة بالدراسات السابقة في التركيز على مدى فعالية برامج التأهيل في خلق فرص الاستدامة المحلية وفقا لمتطلبات السوق في فترة 2010- 2015 و ذلك مع الاخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للفترة المدروسة.

تقسيمات البحث :

سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل الإشكالية من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- اساسيات حول التأهيل و التنمية المستدامة.
- أهم أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل تحقيق التنمية المستدامة.
- مدى تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة بناءا على أساليب تأهيلها.

1-اساسيات حول التأهيل و التنمية المستدامة :

سوف يتم في هذا العنصر التطرق الى كل من التأهيل و التنمية المستدامة.

1-1-مفاهيم حول التأهيل:

سوف نعطي أساسيات حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإبراز مفهوم عملية التأهيل و أهدافها.

1-1-1-مفهوم عملية التأهيل :

هناك عدة مفاهيم لعملية التأهيل حيث عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن "مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات". (قوريش،2006،ص.1057) .كما يعرف أيضا على أنه: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق. (قوريش،2006،ص.1057) .و لقد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل خلال الأيام الدراسية حول برنامج

ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ديسمبر2006 ولقد أعطت تعريفها التالي : "نعني بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قبل كل شيء إجراء مستمر للتدريب، والتفكير، والإعلام و التحويل، بهدف الحصول على توجهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية "(غدير احمد،2011،ص.134) .

أما برنامج التأهيل فهو مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة". (عبد الكريم، 2011،ص.145) .وأخيرا نستطيع القول أن عملية التأهيل هي وسيلة مساعدة على انتقال المؤسسة من مستوى إلى آخر بكفاءة و مردودية أحسن عن طريق تفعيل العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لمساعدتها على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية الحالية.

1-1-2-اهداف عملية التأهيل :

تتمثل أهم أهداف التأهيل في ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تسيير المؤسسات، إضافة إلى تحسين تنافسية المؤسسات. (غدير احمد،2011،ص.134) أما بالنسبة لسنة 2013 فقد كان الهدف هو معالجة 2000 مؤسسة صغيرة و متوسطة. (وزارة التجارة، 2013،ص.11)

1-2 -مفاهيم حول التنمية المستدامة :

سوف نعطي في هذا العنصر اهم تعاريف للتنمية المستدامة للتطرق الى أهدافها.

1-2-1- تعاريف مختلفة للتنمية المستدامة :

تعتبر التنمية المستدامة من بين المواضيع الأكثر أهمية حاليا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية و لديها عدة تعاريف و التي من أهمها تعريف اللجنة العالمية للبيئة و التنمية WCED التي ترى ان " التنمية المستدامة عبارة عن مسارات التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".(United Nations ,1987,p41) أي انها الطريق الصحيح لتحقيق الرقي في كل القطاعات.

و يتعلق مفهوم الاستدامة بصيانة و تعزيز الموارد البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية من اجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية و اللاحقة و تتمثل مكوناتها فيما يلي: **(Garcia et Al , 2012, p141)**

-**الاستدامة البيئية** :الامر الذي يتطلب سلامة الرأسمال الطبيعي و يجب ان لا يتجاوز معدل استخراج الموارد المتجددة معدل تجديدها.

- **الاستدامة الاجتماعية :** التي تهتم بالمحافظة على تماسك المجتمع و قدرته على العمل لتحقيق الأهداف المشتركة مثل تلك المتعلقة بالصحة و التعليم و الترفيه الخ...

-**الاستدامة الاقتصادية :** و الناتجة عن تحقيق التنمية الاجتماعية و البيئية و كونها ذات **فائدة مالية.**

و هنا تم التركيز على وجود عدة أنواع للاستدامة على حسب رغبات و طلبات الأجيال.

إضافة الى ما سبق لقد تم أيضا تعريف التنمية المستدامة على انها ' ضرورة انجاز الحق في التنمية" (عبد الوهاب ،2000،ص348) أي انها تعبر عن حقوق الأشخاص في تحقيق التطور .اذن بإمكاننا القول ان التنمية المستدامة عبارة عن المنهج الذي تسلكه الدول لتحقيق تطويرها الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.

2-2-1- اهداف التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة عدة اهداف و التي من أهمها ما يلي :(عبد الوهاب، 2000،ص95)

-التعاون الدولي لتجاوز مشكلة الفقر.

- التوازن بين النمو الاقتصادي و المجال البيئي و الاجتماعي.

- الاستغلال العقلاني للموارد بطريقة تسمح بدوامها للأجيال القادمة.

-تكييف النمو السكاني مع انتاج الغذاء.
-تغيير أنماط الاستهلاك و جعلها اكثر ملائمة للبيئة.
-الاتجاه نحو التكنلوجيا النظيفة.

2- أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل تحقيق التنمية المستدامة :

سوف يتم تقديم واقع التنمية المستدامة في الجزائر للتعرض فيما بعد الى أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

2-1- و اقع التنمية المستدامة في الجزائر لفترة 2010-2015:

و يشمل هذا العنصر مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر إضافة الى حصيلة التنمية المستدامة في الجزائر في الفترة المدروسة.

1-2-1- مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:

تتمثل هذه الأخيرة في المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئة و المؤسسية الى غاية 2015.

ا-المؤشرات الاقتصادية :

تتمثل هذه الأخيرة في كل من معدل النمو الاقتصادي،مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى عدة مؤشرات اخرى على النحو التالي :(بلحمري و مزاور،2019 ،ص11-12)

-معدل النمو الاقتصادي:

ويعتبر من أهم مؤشرات التحليل الاقتصادي، ويعتمد على الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو، وقد حققت الجزائر معدلات نمو متباينة تباينت بين الانخفاض والارتفاع تفاعلا مع الأحداث والظروف العالمية، بالإضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري. والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو للاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم (1): تطور معدلات النمو للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2015.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	2.3	2.4	2.5	2.8	3.8	3.8

المصدر: متاح على الخط https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ تاريخ الاطلاع: 2018/10/01.

- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

وهو من اهم مؤشرات دلالة مستوى الرفاه في المجتمع وكذلك مؤشر لقياس حجم السوق، في التقرير الإحصائي الاقتصادي للدول العربية لسنة 2015 قدر حجم الناتج المحلي الإجمالي 147335 مليار دج سنة 2013، و بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة 5471.12 دولار، و لم يشهد هذا المؤشر تطورا ملحوظا خلال الفترة 2010-2015 أين ارتفع إلى 4160.22 دولار سنة 2015 و 4463.39 دولار خلال 2010، اين كان المتوسط العالمي محو 10715دولار سنويا خلال 2010.

الجدول رقم (2): تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نصيب الفرد (دولار)	4463.39	5432.41	5565.13	5471.12	5466.43	4160.22

المصدر: متاح على الخط https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ تاريخ الاطلاع: 2018/10/01.

و حسب الجدول 02 نلاحظ انخفاض ملحوظ في تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بين 2014 و 2015 بنسبة عالية و قد كان هذا العائق الاقتصادي مانعا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الفترة المدروسة مما يؤكد الفرضية الاخيرة التي تنص على وجود معوقات اقتصادية تمنع التنمية المستدامة في الجزائر.

- مؤشر التنمية البشرية:

وهو مؤشر هام يقيس رفاهية الشعوب في العالم، ويتعلق بقياس متوسط العمر المتوقع للفرد ومستوى التعليم والامية والمستوى المعيشي في مختلف بلدان العالم، وتقع قيمته بين 0و1 ،وترتفع قيمة التنمية البشرية كلما اقتربت من القيمة العظمى. والجدول الموالي يوضح التطور و التحسن في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال(2010-2015).

الجدول رقم (3): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	0.670	0.724	0.732	0.737	0.743	0.745

المصدر: متاح على الخط .http://hdr.undp.org/en/composite/trends تاريخ الاطلاع: 2018/10/01.

- المؤشرات السكانية:

و تشمل المؤشرات المتعلقة بمعدل النمو السكاني و معدلات الخصوبة ومؤشرات التركيبة السكانية و التحضر و العمل.

- **عدد السكان:**

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في الأول من جانفي 2014 (39.5 مليون نسمة)، و قد عرف عدد السكان المقيمين في الجزائر زيادة طبيعية قدرت ب 840.000 نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي % 2,15 وهو ارتفاع معتبر مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ % 2,07 يعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات.

نلاحظ تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة حيث انتقل من 000 449 إلى 000 840 بين سنتي 2000و2014 وفي حالة ما إذا استقرت وتيرة النمو الطبيعي لسنة 2014 فإن عدد السكان المقيمين الإجمالي سوف يبلغ 40,4 مليون نسمة بحلول أول جانفي2016 .

- **معدل الإعالة:**

اما بالنسبة لمعدل الإعالة ديمغرافية المعرف كحاصل القسمة لمجموع فئتي الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15سنة و البالغين 60 سنة فأكثر على الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15- 59 سنة) فقد بلغ 60.1 ل 100 شخص في سن النشاط، حيث شهد هذا المعدل ارتفاعا مقارنة بسنة 2008 حيث كان 55 شخص معال لكل 100 شخص في سن النشاط . يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في نسبة فئة السكان دون 15 سنة من العمر و فئة المسنين (60 سنة فأكثر)

- **الولادة و الخصوبة:**

تميزت سنة 2014 بارتفاع لم يسبق له مثيل في عدد الولادات حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 1014000 ولادة حية وهو ما يعادل 2700 ولادة حية في اليوم. بينما عرفت 2013 معدل 2600 ولادة في اليوم، تجدر الإشارة إلى أن حجم الولادات تجاوز عتبة المليون. و يظهر توزيع الولادات حسب الجنس نسبة ذكورة بلغت 104 ذكر لكل 100 أنثى. عرف مؤشر الخصوبة الكلي ارتفاعا بدوره بلغ 3.03 طفل لكل امرأة خلال نفس الفترة. بينما نلاحظ استقرار في متوسط العمر عند الإنجاب عند 31.3 سنة.

ب - المؤشرات الاجتماعية:

سوف يتم التطرق الى هذه المؤشرات من خلال الجدول 4.

الجدول رقم (4): تطور اهم المؤشرات الديمغرافية خلال الفترة 2010-2014 .

السكان	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان بالألاف	35978	36717	37495	38297	39114
النمو الطبيعي بالألاف	731	748	808	795	840
معدل النمو الطبيعي بالمائة	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15
الولادات و الخصوبة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الولادات بالألاف	888	910	978	963	1014
المعدل الخام للولادات بالألف	24.68	24.78	26.08	25.14	25.93
معدل الخصوبة الكلي (طفل /امرأة)	2.87	2.87	3.02	2.93	3.03
الوفيات العامة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الوفيات بالألاف	157	162	170	168	174
المعدل الخام للوفيات بالألف	4.37	4.41	4.53	4.39	4.44

وفيات الاطفال الاقل من 5 سنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد وفيات الرضع	21046	21055	22088	21586	22282
معدل وفيات الرضع اجماليا بالألف	23.7	23.1	22.6	22.4	22.1
المواليد الاموات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المواليد الاموات	16444	15480	15795	15009	15077
معدل المواليد اموات اجمالي بالألف	18.2	16.7	15.9	15.4	14.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ديموغرافيا الجزائر 2014 متاح على الخط .http:/www.ons.dz-html تاريخ الاطلاع:4جانفي 2017 ..

- المؤشرات الخاصة بالتركيبة السكانية:

تميزت تركيبة السكان حسب السن، في 2014 بما يلي:

- تواصل الارتفاع في نسبة فئة السكان دون الخامسة من العمر، والتي انتقلت من 11,% إلى11,6% ما بين 2013 و 2014.
- عرفت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 28,1% إلى 28,4.% خلال نفس الفترة.
- في حين واصلت نسبة فئة السكان البالغين 60 سنة فاكثر ارتفاعها اذ انتقلت من 8.3 % إلى 8,5% ما بين سنتي 2013 و 2014،

3- مؤشرات المواليد و الوفيات:

- **الوفيات العامة:**

بلغ حجم الوفيات 183000 وفاة سنة 2015 مسجلا ارتفاعا نسبيا قدر بـ 5.2% مقارنة بسنة 2014، مما أدى إلى ارتفاع المعدل الخام للوفيات الذي انتقل من 4,44‰ إلى 4,57 ‰ خلال هذه الفترة.اثر هذا الارتفاع على معدل احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة ليسجل بذلك تراجع قدر بالعشر(0.1) مقارنة بسنة 2014 .

- **المواليد أموات:**

شهدت سنة 2015 انخفاضا في عدد المواليد اموات بعد الاستقرار الذي سجلته سنة 2014 حيث انتقل من 15077 الى 14620 خلال هذه الفترة بنسبة تراجع بلغت 3.0% ادى هذا الانخفاض إضافة الى ارتفاع عدد الولادات الحية الى تراجع محسوس في معدل المواليد اموات ليبلغ 13.9 ‰ مسجلا بذلك تراجعا قدر ب 0.7 نقطة مقارمة بسنة 2014.

4- مؤشرات الصحة و التعليم:

بيّنت الاحصائيات أن ثلاثة من كل أربع نساء يعتقدن أن صحتهم جيدة بشكل عام .وتعتبر هذه النسبة أعلى مقارنة بالرجال حيث بلغت 80.2 %، اي ثمانية من أصل عشرة رجال .وهذه الدراسة لم تظهر اختلافات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية . وعلاوة على ذلك ، من بين السكان الذين تتراوح أعمارهم 60 سنة فأكثر تبلغ هذه السنة % 27 لدى للنساء و % 39 لدى للرجال، بالموازاة مع التصور الذاتي للحالة الصحية فإن نتائج الدراسة تبرز ان ما يقارب17.2 % من النساء و 12,6%من الرجال يعانون من أمراض مزمنة .حيث أن هذه الامراض هي أكثر انتشارا في المناطق الحضرية .وحسب الفئة العمرية فهي تمثل ما يقارب النصف بالنسبة للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 60 سنة فأكثر وبالنسبة للنساء ما يقارب % 63 لنفس الفئة العمرية .أما بالنسبة للتعليم فمن خلال تحليل بنية السكان الذين تتراوح أعمارهم 5 سنوات فأكثر حسب الجنس تبين ان 23.1% من الاناث بدون مسنوى تعليمي تقابلها نسبة 14.7% عند الذكور، أما في المستويين الابتدائي و المتوسط فان نسبة الاناث اقل مما هي عليه عند الذكور (23.7% مقابل 236.3% و 26.1% مقابل 33.7%) على التوالي. بالمقابل فان نسبة الحاصلين على المستوى الثانوي تتساوى لدى الجنسين، بينما نلاحظ ان نسبة الاناث ذوات المستوى الجامعي تفوق تلك المسجلة عند الذكور (9.4% مقابل 8.3%) على التوالي.

5- مؤشر التشغيل و البطالة:

خلال سبتمبر 2015 ، بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا 11 932 000 نسمة مع حجم الفئة النسوية الذي بلغ 2 317 000أي ما يعادل % 19,4 من إجمالي هذه الفئة. و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر % 41,8 مسجلة بذلك ارتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر . 2014 و تتفاوت النسب حسب الجنس لتبلغ % 66,8 لدى الذكور و % 16,4 لدى الإناث..

الجدول رقم (5): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة2010- 2015.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطورنسبة البطالة	10	10	10.1	10.3	10.6	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الشغل و البطالة، 2014 ،http://www.ons.dz-.html تاريخ الاطلاع:04/01 /2017.

بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر ب 1 337 000 شخصا ، و بلغ بذلك معدل البطالة 11,2%على المستوى الوطني ، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر . 2014 و بلغ % 9,9 لدى الذكور و16,6 %لدى الإناث، و تظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر2014 وسبتمبر 2015، حيث انتقل من % 16,4 إلى% 14,1 .و تدل هذه الارقام على زيادة نسبة البطالة بين 2010-2015 رغم تطبيق الجزائر لبرامج التأهيل فالبطالة معوق اجتماعي قد منع تحقيق التنمية المستدامة للجزائر في الفترة المدروسة و هذا ما يؤكد الفرضية 03 التي تنص على وجود معوقات اجتماعية تمنع التنمية المستدامة للجزائر.

6- مؤشر التحضر و الفقر:

دخلت الجزائر مع التزايد في النمو السكاني مرحلة التحضر، و اتساع نطاق العمران الحضري من خلال نسبة التحضر التي قدرت في 2010 ب 66.5% مقارنة بنسبة الريف التي قدرت ب 33.5%، في حين في سنة 2014 قدرت نسبة التحضر ب 75.5%

مقارنة بنسبة الريف التي قدرت ب 24.5%، أما مؤشر الفقر فان مؤشر السكان دون خط الفقر الوطني، فقد بينت الإحصائيات إن معدل الفقر قدر في سنة 2000 ب 12.1 %، و قد انخفض في 2005 إلى 5.7%.

2-2-1- حصيلة التنمية المستدامة في الجز ائر في الفترة المدروسة:

لقد أحرزت الجزائر في السنوات الأخيرة تقدما اقتصاديا هاما وسجلت مؤشرات اقتصادية ايجابية، و سمحت المخططات الثلاثة السابقة من تحقيق نمو اقتصادي اثر بشكل ايجابي في الوضعية الاجتماعية للبلد رغم النقائص المسجلة في انجاز مشاريع المنشآت العمومية مثل التكاليف الإضافية و التأخر في استلامها، و حققت الجزائر مخططها التنموي في سياق انخفاض أسعار النفط و ندرة الموارد المالية، و هكذا فقد شهد النمو الاقتصادي، على مدى الفترة 2010-2014، تحسنا متوسطا بنسبة 4%، و يقدر النمو الحقيقي لاجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 ب5.6% أي بتراجع قدره 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع الاداء الجيد لسنتي 2012و 2013 (7.2%و7.1%) على الترتيب، و يعود هذا خصوصا إلى كون قطاع البناء و الاشغال العمومية بوتيرة قوية و مستقرة، و نمو قطاع الخدمات المسوقة و غير المسوقة، في حين تم التحكم في التضخم في حدود 2.9% في 2014، و هو ما يؤكد تراجع التضخم بعد ذروة 2012 8.9% مقابل 3.3% في 2013، أما نسبة البطالة فقد تراجعت بشكل معتبر إذ انخفضت من 29.5% سنة 2000 إلى 9.8%سنة 2013، و يستقر نسبيا في 2014 عند 10.6 %.(بلحمري و مزاور،2019 ،ص12)

2-2- أساليب تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجز ائر لتحقيق التنمية المستدامة في فترة 2010-2015 :

تتمثل هذه الاساليب في مختلف البرامج التي وضعتها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في الفترة المدروسة و التي من اهمها مايلي :

إن برامج تأهيل المؤسسات والمساعدات التي تبنتها المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة هي الطرق المناسبة والمساعدة في وضع سياسة تنموية ناجحة لأن التنمية الاقتصادية مبنية على وجود شركات نشيطة وذات أداء عالي. (Akkache,2009,p196)

وبناءا على ذلك سوف نركز في هذا العنصر على مختلف برامج التأهيل التي اعتمدت عليها الجزائر والتي من أهمها ما يلي:

-برامج الشراكة الأوروجزائرية.

-برنامج التأهيل الصناعي.

-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-برنامج ONUDI (منظمة الأمم المتحدة).

-برنامج البنك العالمي.

-برنامج التعاون الثنائي.

وسوف نتناول أهم مضمون هذه البرامج في هذا العنصر.

2-2-1-برامج الشراكة الأوروجز ائرية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بمدينة فالنسيا الإسبانية في أفريل2002 يمثل تحديا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة الصناعية منها، باعتبار أن إقامة منطقة للتبادل الحر تعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق، مما يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأوروبية للدفاع عن حصتها في السوق. (لزعر و بوعزيز،2009،ص45)

و بناء على ما قيل ،سوف نعالج أهم برامج الشراكة الأوروجزائرية في هذا العنصر و المتمثلة في كل من برنامج ميدا،برنامج PME 2،برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ.

ا-برنامج ميدا لدعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجز ائر

يعتمد هذا البرنامج على ما يلي: (قوريش ،2006،ص1056)

-التشخيص الاستراتيجي للمؤسسة :

يختص هذا التشخيص بتسيير جميع وظائفها المتمثلة في الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين.

-تأهيل العنصر البشري:

يسعى البرنامج إلى تأهيل رؤساء عمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عبر القيام بدورات تكوينية وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن من تكوين المسيرين والاستفادة من الخبرات والابتكار.

-تأهيل المحيط:

إن تأهيل المحيط يشكل أمرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وكذا تحسين الجودة. وقد ضمن البرنامج إجراءات خاصة بتوفير محيط ملائم يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى تكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع آليات التمويل وهذا بدعم الهيئات والأجهزة الموجهة لدعم المؤسسة. وفي جوان 2002 تم إدماج برنامج ميدا (MEDA2) الذي يتركز على سياسة ملموسة حيث أن هدفه الرئيسي كان المساعدة على استعداد 129 مؤسسة لعملية الخوصصة وتشمل هذه المؤسسات قطاعات متنوعة من أبرزها قطاع البناء، القطاع الغذائي، القطاع الإلكتروني إلى غيره، وضمن المخطط التنموي لسنة 2002-2003 تم تطبيق 17 عملية لخوصصة المؤسسات الجزائرية باللجوء إلى البنوك.[1] و قد قامت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمواصلة النشاط الذي بدأ في برنامج ميدا،بواسطة تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية . -www.andpme.org.dz,23-08 (2013, 16h11)

ب- برنامج PME 2:

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، و الذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات. وعليه فإن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها و على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب فيه الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره مموله الأساسي. وقدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون أورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون يورو، أما 04 ملايين أورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر. وتم تحديد مدة البرنامج بـ34شهرا بداية من انطلاقه والذي كان في ماي 2009.و يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تحسين تنافسيتها، وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصصها في السوق المحلية وتطويرها على الصعيد الدولي.

كما يهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم التقني المتخصص من أجل تمكينها من اقتحام أسواق عديدة، وضمان تنافسيتها في إطار إستراتيجية الجزائر الإلكترونية. يغطي هذا البرنامج ثلاثة نشاطات متمثلة فيما يلي: (عبد الكريم ،2011 ،ص 147-148)

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة.
- الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس و إصدار الشهادات.

2-2-2-برنامج التأهيل الصناعي

يسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم مرافقة المؤسسات الصناعية، العمومية و الخاصة، لترقية التنافسية الصناعية و ذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية و قد تم تطبيق البرنامج من خلال 3 عمليات للدعم التقني إلى 50 مؤسسة عمومية وخاصة وقد انطلق البرنامج سنة 2000، و قد كانت هذه المبادرة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة. ولتطبيق ومتابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي وتتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى.(Hassam,2005,p164-165) .أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فلقد تم إنشاء "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" لتمويل مخططات تأهيل وفق الصيغ المنصوص عليها. ويضع البرنامج الشروط التالية للاستفادة من التأهيل: (قوريش،2008،ص1053-1054)

-أن تكون المؤسسة جزائرية وأن تنتمي إلى القطاع الصناعي .

-أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري و أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة.

-تحقيق نتيجة استغلال موجبة مع ممارسة نشاطها منذ ثلاثة سنوات على الأقل.

إن إجراءات تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي تتمثل في القيام بمجموعة من الأعمال على مستوى المؤسسة وعلى مستوى المحيط المباشر لها.

وقد تم حتى نهاية أكتوبر 2004 اختيار 191 مؤسسة وفق المعايير المحددة للاستفادة من عملية التأهيل، وبالتالي الاستفادة من مساعدة "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" وهذا على مستوى المرحلة الأولى والمتمثلة في إجراء التشخيص الاستراتيجي. منها 64 مؤسسة ستستفيد من مساعدات الصندوق لإنجاز الاستثمارات حسب ما جاء في مخططات تأهيلها. و سعيا لتأهيل المؤسسات الوطنية و تحسين قدراتها التنافسية و تمكينها من مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في مختلف الأسواق العالمية أعدت الوزارة الوصية برنامجا وطنيا لتأهيلها بقيمة 1 مليار دج و قد امتد هذا البرنامج إلى غاية 2013. و قد استفاد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار برامج التأهيل من برامج متعددة الأطراف و على رأسها البرنامج الأورو متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بتغطية مالية تقدر ب70مليون دولار ،إضافة إلى تنفيذ خطط تمويل بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ، حيث تم الاتفاق على فتح خط تمويل للقطاع و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما استفاد القطاع من ترقية في إطار التعاون الدولي حيث قامت الجزائر بإبرام اتفاقيات تعاون مع كل من كندا حيث تم التوقيع على مشروع تعاون بقيمة 4.7 مليون دولار على مدار سنتين و برامج أخرى مع ألمانيا ب3 ملايين أورو و أيضا مع ايطاليا و النمسا حيث تم التوقيع على اتفاق بين البنك الوطني الجزائري و البنك المركزي النمساوي حيث استفادت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمقتضاه من تأهيل بقيمة 30 مليون أورو . (قوريش،2008،ص 1054)

2-2-3-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف نقوم بتقديم هذا البرنامج لنبين بعدها أهدافه.

ا-تقديم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 و انطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والإبتكار التكنولوجي. ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ06 مليار دج.(عبد الكريم،2011، ص145)

و تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي: (Minstére de la pme, 2003,p5)

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

2-2-4-برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI

تأسستONUDI في 1967 في فيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي. بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (PME-PMI). كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بوضع وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع. (قوريش ،2006،ص1057)

2-2-5-برنامج البنك العالمي

تم التعاون مع فرع البنك العالمي المتمثل في الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" عن طريق برنامج واحد، يعمل على وضع حيز التنفيذ "بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري ، وعقد تحويل الفاتورة مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة مع متعاملين أوروبيين. (قوريش ،2006،ص1057)

2-2-6-برنامج التعاون الثنائي

في مقدمة برامج التعاون الثنائي، نجد التعاون مع ألمانيا في مجال التكوين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذي هو في مرحلته الثالثة (2006/2003)، ويخص مجال التكوين والاستشارة في التسيير بإنهاء تكوين مجموعة من الخبرات في الميدان، كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. وسوف ينطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان "الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة" للفترة (2007/2005) في مرحلتها الأولى بهدف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية. (قوريش ،2006،ص1057)

3- مدى تمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة بناءا على أساليب تأهيلها.

لم تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة بناءا على أساليب تأهيلها الا بصفة محدودة حيث ان أساليب تأهيلها قد أدت من جهة الى زيادة طفيفة في المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إضافة الى تطور قليل في الميزان التجاري في الفترة المدروسة.

3-1-اثر اساليب التأهيل المطبقة في الجزائر على مبادلاتها التجارية مع أوروبا

مقارنة بسنة 2010 لقد زادت الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 18.89% حيث أنها ارتفعت من قيمة 20.7 مليار دولار في 2010 لتصل إلى 24.62 مليار دولار في سنة 2011. أما بالنسبة لصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فقد زادت في سنة 2011 بقيمة 9.3 مليار دولار أي بنسبة 33.20% مقارنة بما كانت عليه في 2010 .لقد انتقلت قيمة الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي من قيمة 6.15 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2011 لتصل إلى قيمة 5.18 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2012،وهذا يمثل نقصان بنسبة 15.82 % مقارنة بسنة 2011. أما صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي فقد زادت بنسبة 5.71% في 2012 أي بما يمثل مقدار 511 مليون دولار. و أوضح المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء أن واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي قدرت ب 17.98 مليار دولار خلال **السداسي الأول من سنة 2013**،أي ما يقارب 52.8 %من إجمالي واردات الجزائر محققة ارتفاعا مقدرا ب 22.8 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 أما صادرات الجزائر نحو هذه البلدان فبلغت 24.17 مليار دولار ، أي 67.33 بالمائة من إجمالي الصادرات ، و تعد إسبانيا أول زبون للجزائر في هذه المنطقة الاقتصادية ب 5.39 مليار دولار ، متبوعة بايطاليا ب 5.13 مليار دولار ثم بريطانيا ب 4.51 مليار دولار ، و فرنسا ب 3.66 مليار و هولندا ب 2.71 مليار .(Centre national de l'informatique , 2011,p9)

وفي الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2014 لقد تمثل الزبائن الرئيسيون الخمسة للجزائر في إسبانيا (2.24 مليار دولار) و إيطاليا (2.18 مليار دولار) و فرنسا(1.96 مليار دولار) و بريطانيا(1.61 مليار دولار) و هولندا (1.52 مليار دولار). (مزاور،2016 ،ص312) .و حسب تقرير ال CNUCED فان الجزائر تملك 83.3 %من الحصة السوقية الإفريقية فيما يخص تصدير كل من البروبان و البوتان السائل و الغاز الطبيعي .(CNUCED, 2013,p33)

و كل هذه الأرقام المتعلقة بزيادة كل من صادرات و واردات الجزائر تجاه الاتحاد الأوروبي يدل على تحسين حصيلة التجارة الخارجية بعد تطبيق الجزائر لبرامج التأهيل في الفترة المدروسة مما يؤكد الفرضية الثانية القائلة بوجود مساهمة لبرنامج الشراكة الاوروجزائرية في تحسين حصيلة التجارة الخارجية للجزائر.

3-2- تطور الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري للجزائر فائضا قدره 11,223 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2010 مقابل عجز قدر بـ376 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة2009 . وقد بلغت صادرات الجزائر 37,10 مليار دولار مقابل 27,23 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2009 مسجلة ارتفاعا قدره 36,24 بالمائة. وأشارت الأرقام المؤقتة التي قدمها المركز الوطني للإعلام الآلي و إحصائيات الجمارك إلى أن الواردات قدرت بـ25,87 مليار دولار مقابل 27,60 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2009 مسجلة انخفاضا قدره 6,27 بالمائة. إضافة إلى ذلك حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر بـ27,18 مليار دولار في 2012 مقابل 26,24 مليار دولار في 2011 أي ارتفاع طفيف قارب 3,6 بالمئة،

وحسب المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك فإن هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري للجزائر يعود "للاستقرار النسبي" في تدفقات الواردات والصادرات للبلد خلال سنة 2012.أما الواردات فقدرت بـ46,80 مليار دولار مقابل 47,24 مليار دولار في سنة 2011 أي تم تسجيل تراجع طفيف بلغت نسبته 0,94 بالمئة حسب نفس المصدر. ومن حيث تغطية الواردات بالصادرات فقد أشارت النتائج إلى تسجيل نسبة 158 بالمئة في سنة 2012 مقابل 156 بالمئة في سنة 2011.وشكلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بحصة تفوق 97 بالمئة من الحجم الإجمالي للصادرات أي 71,79 مليار دولار في 2012 مقابل 71,42 مليار دولار في 2011، أي زيادة بـ0,51 بالمئة حسب نفس المصدر. وبخصوص الصادرات خارج المحروقات فإنها تبقى هامشية بـ2,96 بالمئة من الحجم الإجمالي للصادرات (2,18 مليار دولار) . وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة 1,66 مليار دولار مسجلة ارتفاعا معتبرا بـ10,96 بالمئة في 2012 والمواد الغذائية بـ313 مليون دولار (انخفاض بـ11,783 بالمئة) والمواد الخام 167 مليون دولار (ارتفاع بـ2,73بالمئة) مقارنة بسنة 2011. أما بالنسبة لسنة 2013،فقد بلغت الصادرات الجزائرية 12,56 مليار

دولار خلال الشهرين الأولين من سنة 2013 مقابل 13,24 مليار دولار خلال نفس الفترة في 2012 مسجلة انخفاضا بـ 5,13 بالمئة. وحسب توضيحات الجمارك يرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع صادرات المحروقات التي انتقلت من 13,015 مليار دولار خلال الشهرين الأولين من 2012 إلى 12,092مليار دولار خلال نفس الفترة في 2013، أي انخفاض بـ 7,09 بالمئة. وشكلت صادرات المحروقات خلال الشهرين الأولين من السنة الجارية حصة 96,25 بالمئة من مجمل الصادرات الجزائرية. وأفادت الأرقام المؤقتة للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك أن هذا الانخفاض راجع إلى تراجع أملاك التجهيز الصناعية بـ 37,5 بالمئة من المنتجات الخامة (37,14 بالمئة).وقدرت الواردات الجزائرية بـ 7,82 مليار دولار خلال هذين الشهرين مقابل 7,17 مليار دولار خلال نفس الفترة 2012 أي ارتفاع بـ 9,14 بالمئة. وخصت "أهم" زيادة واردات فئات "الطاقة والزيوت" (308,74 بالمئة) بحيث انتقلت من 118 مليون دولار إلى 482 مليون دولار و"المواد الاستهلاكية غير الغذائية"(75,06 بالمئة) بقيمة 1,58مليار دولار و"سلع التجهيز الفلاحية" (69,05 بالمئة) بقيمة 71 مليون دولار.

وأوضح نفس المصدر أن واردات فئة "الأغذية" شهدت هي الأخرى ارتفاعا قدر بـ 5,03 بالمئة بقيمة 1,5 مليار دولار. وأفضت نتائج التجارة الخارجية إلى فائض تجاري قدر بحوالي 4,74 مليار دولار خلال الشهرين الأولين من سنة 2013 مقابل 6.07مليار دولار خلال نفس الفترة من 2012 حسب المركز. و قد حققت الجزائر خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من سنة 2013 فائضا تجاريا بلغ 10.22 مليار دولار مقابل 20.42 مليار دولار خلال نفس الفترة لسنة 2012 ،أي تراجع بنسبة 49.95 بالمئة ،و قد بلغت الصادرات الجزائرية 59.88 مليار دولار خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى لسنة 2013 مقابل 66.13 مليار دولار خلال نفس الفترة لسنة 2012 ،أي تراجع بنسبة 9.44 بالمئة ،في حين بلغت الواردات 49.66 مليار دولار مقابل 45.7 مليار دولار خلال نفس الفترة لسنة 2012 أي زيادة بنسبة 8.65 بالمئة. أما بالنسبة لسنة 2014 فقد سجلت الجزائر فائضا تجاريا بقيمة 2.6 مليار دولار في الثلاثي الأول لسنة 2014 مقابل 3.36 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2013، كما بلغت صادرات الجزائر 16.43 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2014 مقابل 17.48 مليار دولار في نفس الفترة لسنة 2013 مسجلة انخفاضا قدره 6.02 بالمئة بسبب تراجع صادرات المحروقات ب 6.8 بالمئة ،كما تراجعت الواردات الجزائرية ب2.03 بالمئة لتبلغ 13.83 مليار دولار مقابل حوالي 14.12 مليار دولار في نفس الفترة لنفس السنة و هذا يبقى غير كافي للجزائر.
(http://www.mincommerce.gov.dz/arabe/fichiers13/aps200113ar.pdf ,05-04- 2013, 15h30)

و أوضح المركز أن صادرات المحروقات التي مازالت تشكل أهم المبيعات الجزائرية في الخارج ب95.59 بالمئة من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية بلغت 15.7 مليار دولار خلال ثلاثي 2014 مقابل 16.85 مليار دولار في نفس الفترة لسنة 2013 مسجلة انخفاضا ب6.81 بالمئة. و تبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة رغم زيادة تفوق 15بالمئة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة بقيمة إجمالية تقدر ب 725 مليار دولار حسب الجمارك مما زاد في نسبة البطالة . و هذا دليل على ان برامج التأهيل المطبقة في الجزائر قد انعكست سلبيا على التنمية المستدامة حيث لم يشهد مؤشر النمو الاقتصادي الجزائري تطورا ملحوظا خلال الفترة 2010-2015 أين ارتفع إلى 4160.22 دولار سنة 2015 و 4463.39 دولار خلال 2010، اين كان المتوسط العالمي محو 10715دولار سنويا خلال 2010كما تم توضيحه في الجدول 01 مما يجعلنا نرفض الفرضية 01 القائلة ان برامج التأهيل قد اعطت نتائج ايجابية ملحوظة فيما يخص التنمية المحلية المستدامة.

خاتمة

لقد مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج و التي من أبرزها اعتماد الجزائر على اهم برامج التأهيل التالية :

-برامج الشراكة الأوروجزائرية.

-برنامج التأهيل الصناعي.

-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-برنامج ONUDI (منظمة الأمم المتحدة).

ثانيا :الإجابة عن الإشكالية :

بالنسبة للإشكالية فقد كانت على النحو التالي :

- ما هو مدى مساهمة أساليب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من فترة 2010 الى2015؟

حسب دراستنا يمكننا القول بانه لم تتمكن الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة بناءا على أساليب تأهيلها الا بصفة محدودة، بسبب وجود عراقيل مالية و بشرية.

ثالثا : الإجابة عن الفرضيات :

حسب الدراسات الميدانية السابقة لقد تم الإجابة عن الفرضيات على النحو التالي :

الفرضية 01 : لقد حققت برامج التأهيل نتائج ايجابية ملحوظة فيما يخص التنمية المحلية المستدامة (مرفوضة) حيث ان احصائيات الجدول 01 تدل على ان معدلات النمو للاقتصاد الجزائري تبقى ضئيلة.

الفرضية 02 : لقد ساهم برنامج الشراكة الاوروجزائرية في تحسين حصيلة التجارة الخارجية للجزائر مقبولة حيث تعد إسبانيا أول زبون للجزائر في هذه المنطقة الاقتصادية ب 5.39 مليار دولار ، متبوعة بإيطاليا ب 5.13 مليار دولار ثم بريطانيا ب 4.51 مليار دولار ، و فرنسا ب 3.66 مليار و هولندا ب 2.71 مليار دولار. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2014 لقد تمثل الزبائن الرئيسيون الخمسة للجزائر في إسبانيا (2.24 مليار دولار) و إيطاليا (2.18 مليار دولار) و فرنسا(1.96 مليار دولار) و بريطانيا(1.61 مليار دولار) و هولندا (1.52 مليار دولار).

الفرضية 03: هنالك عدة معوقات اقتصادية و اجتماعية تمنع تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(مقبولة)

لأنه حسب الجدول 02 نلاحظ انخفاض ملحوظ في تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر بين 2014 و 2015 بنسبة عالية و قد كان هذا العائق الاقتصادي مانعا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الفترة المدروسة مما يؤكد الفرضية الاخيرة التي تنص على وجود معوقات اقتصادية تمنع التنمية المستدامة في الجزائر هذا من جهة و من جهة اخرى تبين نتائج الجدول 05 أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر2014 وسبتمبر 2015 ، حيث انتقل من 16,4 %إلى% 14,1 .و تدل هذه الارقام على زيادة نسبة البطالة بين 2010-2015 رغم تطبيق الجزائر لبرامج التأهيل فالبطالة معوق اجتماعي قد منع تحقيق التنمية المستدامة للجزائر في الفترة المدروسة و هذا ما يؤكد الفرضية 03 التي تنص على وجود معوقات اجتماعية تمنع التنمية المستدامة للجزائر.

رابعا :التوصيات

يمكننا تقديم عدة توصيات لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناءا على أساليب التأهيل كما يلي :

- تدريب المسؤولين في مجال الاستدامة مع الاعتماد على مبدا العقلانية في مختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية.
- الحرص على التطبيق الجيد لبرامج التأهيل .
-الاعتماد على نماذج لدول ناجحة في مجال التنمية المستدامة و تطبيقها بما يتواكب مع المتطلبات الحالية .

المراجع:

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

1.عبد الوهاب الأمين(2000)، ***التنمية الاقتصادية والمشكلات السياسية المقترحة***، دار حافظ جدة، المملكة العربية السعودية.

الرسائل الجامعية:

1. الزيداني رغدة (2009)، ***دور حاضنات الأعمال في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر مديري الحاضنات والمنتسبين اليه في الجامعات الأردنية***، رسالة دكتوراه في الفلسفة التربوية، جامعة اليرموك، الأردن.

المقالات:

1.. سليمة غدير احمد،(2011)، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(دراسة تقييمية لبرنامج ميدا)**، *مجلة لباحث*، العدد 9.

2. نصيرة قوريش،(2008)، **ابعاد و توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر**، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، العدد 5.

3.سهام عبد الكريم،(2011)، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج**2 pme ، *مجلة لباحث*، العدد 9.

4.علي لزعر ،ناصر بوعزيز(2009) ،**تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد5.

الملتقيات:

1.خيرة بلحمري، امال مزاور(2019) ، ***إشكالية التنمية المستدامة دراسة لتحليلية للجزائر من (2010-2015)*** ،**الملتقى الوطني الأول حول مقومات بناء نماذج التنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات و اقع وتحديات**، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،المركز الجامعي لتيسمسيلت.

التقارير:

1.الديوان الوطني للإحصائيات (2014) ،ديموغرافيا الجزائر 2014،تقرير مقتبس من الموقع http://www.ons.dz-.html ،بتاريخ 2017/01/04.

2. وزارة التجارة،(2014)، الجزائر فائض تجاري بقيمة 2.6 مليار دولار في الثلاثي الأول لسنة 2014 ، تقرير مقتبس من الموقع www.mincommerce.gov.dz/arabe/?mincom=tidja_arkam09، *بتاريخ 06 فيفري 2014* .

ثانيا- المراجع الاجنبية:

الكتب:

1.Ahmed Akkache (2009), **L'Algérie face à la mondialisation , essai sur les nouveaux masques de l'impérialisme**, Édition IAIG, Alger.

2.Fodil Hassam(2005), **Chronique de l'économie Algérienne , vingt ans de réformes libérales 1986-2004(les chemins d'une croissance retrouvée)**, Editions de l'économiste d'Algérie , Alger .

المقالات:

1.Garcia Carlos et Al Albert **, Destination branding model ; An empirical analyses based on stakeholders,** *Harvard Business Review* , n 214.

التقارير :

1.Centre national de l'informatique et des statistiques (2012),**Rapport sur les statistiques du commerce extérieur de l'Algérie de la période du premier trimestre 2012**,Alger ,p9.

2.Conférence des nations unies sur le commerce et le développement CNUCED(2013), **Le développement économique en Afrique , rapport sur le commerce intra Africain (libérer le dynamisme du secteur privé)** , Genève ,p33.

3.United Nations (1987) , **Annual report of 1987** , Washington , p41 .

4.Ministére de la PME(2003) , **Rapport sur l'étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME ,** Alger ,p5.

ثالثا: المو اقع الالكترونية:

1. htttps://www.andpme.org.dz , consulté le 23/08/2013.
2. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ ,consulté le 01/10/2018.
3.https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/presscenter/pressreleases/introducing-crowdfunding-as-an-impact-investment-tool-to-finance.html. consulté le 03/02/2019.
4.https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Pages/Departments.aspx, consulté le 25/03/2020.
5. http://hdr.undp.org/en/composite/trends , consulté le 01/10/2018.
6. http://www.mincommerce.gov.dz/arabe/fichiers13/aps200113ar.pdf ,consulté le 05/04/2013.

مساهمة الإبداع والابتكار في المؤسسة في تعزيز التنمية المستدامة

-عرض تجربة مؤسسة هواوي للتكنولوجيا–

The contribution of creativity and innovation in the enterprise to promoting sustainable development - Presentation of the experience of Huawei Technology Company-

د.هرموش إيمان، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، imen.hermouche@univ-jijel.dz

د.بن زايد سارة، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل ، benzaid.sara@univ-jijel.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية تبني الإبداع والابتكار في المؤسسة كأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التعرف على المفاهيم المتعلقة بالإبداع والابتكار وانعكاساتها على تحقيق المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة، حيث سيتم تسليط الضوء على تجربة إحدى المؤسسات العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا والاتصالات وهي شركة هواوي، التي تعد من أوائل المؤسسات الممارسة للابتكار المستدام، ولما لها من رؤية مستقبلية تهدف من خلالها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال منتجاتها.

للتوصل إلى الهدف المرجو من الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي والتحليلي مع منهج دراسة الحالة، حيث تم التوصل إلى نتيجة عامة مفادها أن شركة هواوي نجحت في الجمع بين الإبداع والابتكار مع احترام مبادئ الاستدامة من خلال اعتمادها نظام بيئي مبتكر في جميع هواتفها النقالة، يهدف إلى مساعدة المستخدمين للبقاء على اتصال دون عناء وفي جميع الأوقات وبأحسن الظروف، مع تركيز منتجاتها المبتكرة على دعم التنمية الصناعية، الصحة، التعليم، والتوظيف، وكفاءة توظيف الموارد، بما يخدم الأجيال الحالية والقادمة.

الكلمات المفتاحية: إبداع وابتكار، تنمية مستدامة، مؤسسة هواوي

تصنيفات JEL: Q01، O32

Abstract:

This study aims to focus on the importance of adopting creativity and innovation in the organization as a basis for achieving the goals of the organization's development, by identifying the concepts related to creativity and innovation and their repercussions on achieving the three areas of sustainable development. Huawei, which is one of the first organizations practicing sustainable innovation, and because of its future vision that aims to achieve sustainable development goals through its products, Where it will highlight Huawei's experience as one of the leading global company in the field of technology and communications, and one of the first company to practice sustainable innovation, and because of its future vision which it aims to achieve sustainable development goals through its products.

To reach the desired goal of the study, the descriptive and analytical approach was applied with the case study approach, where a general conclusion was reached that Huawei succeeded in combining creativity and innovation while respecting the principles of sustainability by adopting an innovative ecosystem in all its mobile phones, aimed at helping Users to stay in touch effortlessly at all times and in the best conditions, with its innovative products focusing on supporting industrial development, health, education, employment, and resource efficiency, to serve present and future generations .

Keywords: Creativity and innovation, sustainable development, Huawei Company.

JEL Classification Codes: O32, Q01

1. مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة توجها مستقبليا حتميا، يعكس الرؤية القائمة على الإنتاج والاستهلاك الرشيد بتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء، من هنا بدء التنافس المستدام يأخذ نمطا مغايرا لما عهدته، المنافسة من قبل، ولمجارات هذا التغير كان من الضروري أن تتبني المؤسسات المستدامة التوجه الإبداعي، لتحقيق هدفين في آن واحد، الربح والريادة في قطاع الأعمال، مع النجاح في تطبيق التوجه المستدام في جميع أبعاده، وهو مطلب يصعب تحقيقه، ويتطلب مؤسسات ذات رؤية مستقبلية، وأهداف يصعب تخيلها حتى، هذا هو التفكير الابتكاري المستدام، ولتوضيح التوليفة بين الابتكار والاستدامة، ارتأينا دراسة حالة مؤسسة هواوي الدولية باعتبارها تجربة تستحق الدراسة، خاصة وان كنا نبحث عن أساليب الابتكار في جميع أبعاد التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

وعليه يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

كيف نجحت مؤسسة هواوي في دمج الإبداع والابتكار لخدمة أبعاد التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

بناءا عليه يمكننا طرح الفرضية الرئيسية التالية:

السبب في نجاح تجربة هواوي هو دمجها للتكنولوجيا مع متغيرات أبعاد التنمية المستدامة من صحة، تعليم، توظيف ، كفاءة استغلال الموارد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق النتائج التالية:

- التوصل إلى ضبط المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من الابتكار، الإبداع، والتنمية المستدامة.
- تحليل متطلبات تصميم المنتج المستدام.
- عرض تجربة مؤسسة هواوي للابتكار والإبداع في إطار التنمية المستدامة، للاستفادة منها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج احد المفاهيم المعاصرة، وهي التوجه الإبداعي والابتكاري على مستوى أنشطة مؤسسة هواوي، ودوره الفعال في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة، من خلال خلق توليفة صعبة ومميزة من النجاح والتحكم في التكاليف، مع مراعاة أبعاد التنمية المستدامة في استراتيجيات المؤسسة، وهو ما منحها ميزة تنافسية، دون ان تضر بمنافع الأجيال القادمة.

الإطار العام للدراسة:

لمعالجة مختلف جوانب البحث، فقد قمنا بتقسيمه إلى أربع محاور هي الآتي:

- أساسيات حول الابتكار والإبداع.
- مفهوم التنمية المستدامة.
- المنتج المستدام ومسؤولية التنمية المستدامة
- التوجه الإبداعي والإبتكاري لمؤسسة هواوي للتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة.

1- أساسيات حول الابتكار والإبداع

الابتكار ليس مجرد أمر حتمي للاقتصاد و التقدم الاجتماعي، لكنه فن ومهارة ، يهدف الى دعم التقدم وبقاء من الجنس البشري (Salmelin, 2018). انطلاقا من هذه الفكرة سنقوم من خلال هذا المحور بتعريف الابتكار ونظرا الى تداخل مفهومه مع مفهوم الابداع سنقوم بتعريف كل منهما على حدا على حدا كونهما الأصل لهذا الفرع

1-1- تعريف الابتكار

نظرا إلى أن مصطلح الابتكار غالبا ما يرتبط بالمجال التكنولوجي، فمن الناحية التسويقية نجد العديد من اجتهادات الباحثين المقدمة لضبط هذا المصطلح الذي اعتبره البعض على انه عملية تحسين أداء المنتج، بهدف تقديم منفعة جديدة أو محسنة ، حيث عرف (سارة، 2019):

- (Moorhead & Griffin) الابتكار على انه "عملية إيجاد وخلق كل ما هو جديد ليطرح في الأسواق على شكل منتجات مبتكرة".

لقد ركز هذا التعريف على اعتبار الابتكار عملية اكتشاف وخلق قيمة مضافة في شكل منتج، بينكما الابتكار يمكن أن يكون تطوير لما هو موجود لا مجرد خلق جذري لفكرة وتقديمها في شكل منتج، وهو ما يعكسه التعريف الأتي:

- يعرف بيتر دروكر الابتكار حسب وجهة نظره التسويقية على انه"عملية التطوير المستمر للقديم عن طريق الجديد، لتقديم ما هو أفضل، ويرتبط نجاح الجهود الابتكارية بمدى وعي المستهلكين بأثرها على جعل السلعة أفضل وأحسن".

وعليه يمكننا القول بان الابتكار عبارة عن عملية طرح أفكار جديدة، هدفه التحسين فيما هو موجود آو الإتيان بما لم يسبق طرحه في الأسواق مسبقا، اعتمادا على التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج، مما يدعم المركز التنافسي للمؤسسة ويتيح أمامها فرصة خلق ما يسمى بالمحيطات الزرقاء الخالية من المنافسة، ليسحب المؤسسة من المحيطات الحمراء الدامية بالمنافسة، فتكون المؤسسة بذالك هي السباقة لعرض ما يأخذ من المنافسين وقت للالتحاق بركبها الابتكاري.

1-2- الإبداع

يعرف الإبداع على انه عملية التفاعل بين الكفاءات، والعمليات، والبيئة التي تمكن الفرد أو المجموعات من الوصول إلى المنتجات المفيدة، التي تتناسب واحتياجات المجتمع، وقد أشار **كوفمان** إلى أن مفهوم الإبداع يتضمن طرح الأسئلة: "كيف" أي (العملية)، أين ومتى (البيئة)، من (الفرد أو المجموعة)، ماذا (منتج جديد) (سمرنقندي، 2018).

1-3- أسباب اللجوء إلى الإبداع الابتكار

يكتسب الابتكار أهميته من ارتباطه بمشروع ما، فالفكرة المبتكرة تفقد قيمتها إذا ما لم يتم تجسيدها على ارض الواقع، وهذا التجسيد يأتي من خلال تحويلها إلى مشروع، يطلق عليه المشروع الابتكاري، سواء تعلق بفكرة أو خدمة، أو أي سياسة تتميز بكونها جديدة كليا أو نسبيا، تعرض في مضمونها قيمة مضافة، لم يتم تقديمها من قبل.

فالابتكار بهذا يعد مدخلا واسعا، يفتح أمام المؤسسة أسواق تتضمن فرص سوقية لم تستغل بعد، كما انه مجال خصب لخلق الأفكار وتطويرها (others، 2013).

2- مفهوم التنمية المستدامة

2-1- مفهوم التنمية

يمكن تعريف التنمية على أنها سلسلة التطورات والتغيرات التي تشمل مختلف الميادين، والتي دف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة الركود إلى الحركة الديناميكية، لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتحسين أداء وسائلها، مع رفع مستوى العمالة، لاعتماد على أنظمة إنتاج حديثة بدل التقليدية، بما يحقق التغيير نحو الأفضل .

2-2- تطورمفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة

لقد عرف مصطلح التنمية تطورا متتابعا إلى أن وصل لمرحلة التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص مراحل هذا التطور في (سارة، 2016) :

- التنمية والنمو الاقتصادي: ظهر هذا المفهوم في الحرب العالمية الثانية، ومنتصف الستينات، حيث كان مصطلح التنمية مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، الذي يركز على الجوانب الاقتصادية بشكل كبير، في حين كان الاهتمام لجوانب الاجتماعية ضعيفا مقارنة بسابقه، أما الجانب البيئي فقد كان مهملا، وكان الإنسان هو الهدف الرئيسي للتنمية
- التنمية والتوزيع العادي: امتد هذا المفهوم في الفترة ما بين منتصف الستينات إلى غاية منتصف سبعينات القرن العشرين، فتوسع مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الاجتماعية من معالجة مشاكل الفقر، البطالة، واللامساوات إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، أين تم تفعيل دور الإنسان فيكونه وسيلة لتحقيق التنمية
- التنمية الشاملة: ظهر هذا المصطلح من منتصف الستينات إلى غاية منتصف ثمانينات القرن العشرين، أين تم توزيع اهتمام التنمية على مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، ليصبح الإنسان صانع التنمية لا مجرد هدف أو وسيلة.
- التنمية المستدامة: ظهر هذا المصطلح من فترة الثمانينات إلى غاية يومنا هذا، أين شمل مصطلح التنمية الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وحتى الجوانب الروحية والثقافية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الأجيال القادمة.

3-2- نشأة مفهوم التنمية المستدامة

في سبتمبر 2011 ، في اليابان ، كانت أول ظهور لفكرة "أهداف التنمية المستدامة" . حيث تم تقديم هذه الفكرة بواسطة Jimena Leiva Roesch، التي كانت ممثلة حكومة غواتيمالا إلى الأمم المتحدة آنذاك ، خلال ورشة عمل للعصف الذهني تسمى " Hakone e Vision Factory: حيث ركزت الورشة على عمل الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة كأحد الموضوعين الرئيسيين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 ؛ بعد المناقشات سرعان ما توسعت لتشمل رؤى جديدة أوسع لحوكمة التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. فكرة "أهداف التنمية المستدامة "كانت ملفتة للنظر ومفيدة، كما شهدت توافق في الآراء وسرعان ما ظهرت فكرة الترويج لها لتكون مفيدة للحوكمة المستدامة. ومع ذلك، لم يتخيل أحد في تلك المرحلة أن أهداف التنمية المستدامة ستكون محور النقاش في اجتماع الأمم المتحدة الذي انعقد بعد ذلك بوقت قصير.(Biermann, 2017,) .

4-2- أبعاد التنمية المستدامة

يتعلق مفهوم الاستدامة بصيانة وتعزيز الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، تلبية لاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. وتشمل أبعادها ثلاث مكونات رئيسية تتمثل في (ملتقى وطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2018):

أ. الاستدامة البيئية: Environnemental sustainability

تتطلب استمرارية سلامة رأس المال الطبيعي. ولذلك يجب ألا يكون عند الحد الأدنى وألا يتجاوز معدل استخراج الموارد المتجددة معدل تجديدها، وكذا قدرة البيئة على استيعاب النفايات وبالنسبة لاستخراج الموارد غير المتجددة يجب أن يكون عند الحد الأدنى وألا تتجاوز المستويات الإستراتيجية الدنيا المتفق عليها.

ب. الاستدامة الاجتماعية: Social sustainability

تقتضي الحفاظ على تماسك المجتمع وقدرته على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. لدى يجب تلبية الاحتياجات الفردية، مثل تلك المتعلقة بالصحة والرفاهية والتغذية والمأوى والتعليم والتعبير الثقافي

ج. الاستدامة الاقتصادية : Economic sustainability

وتنتج عن تحقيق تنمية ذات بعد اجتماعي وبيئي، وكونها مجدية ماليا .

.وقد تم دمج الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة (الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على البيئة) في إطار حكم راشد وذلك كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

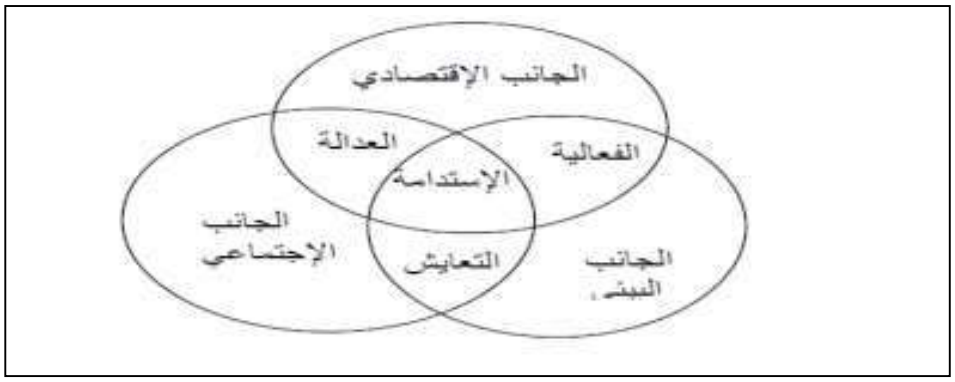

المصدر: ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخصر الوادي، الجزائر، 2018، ص: 06.

3- المنتج المستدام ومسؤولية التنمية المستدامة

3-1- تصميم وتصنيع المنتج المستدام

يتضمن تصميم وتصنيع المنتج المستدام اعتبارات عدة منها التصميم واختيار الخامات،عملية التصنيع وإطلاق المنتج، ونهاية دورة حياة المنتج. ويعتمد نجاح التصميم المستدام على عدة جوانب كالنظر في القضايا البيئية في مرحلة مبكرة من عملية تطوير المنتج، والتطبيق الفعال لأدوات ومبادئ وقواعد ومعايير التصميم البيئي، والمعلومات المطلوبة لفريق العمل، وقد تم تعريف التصميم المستدام على انه " فلسفة تصميم الأشياء المادية والخدمات، بما يتفق مع مبادئ الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية"، وضعت إدارة التصميم المستدام سبعة استراتيجيات تتعلق بـ(Hashem, 2015) :

أ. اختيار الخامات المنخفضة التأثير على البيئة .

ب. . الحد من استخدام المواد الخام .

ج. استخدام أفضل تقنيات التصميم والإنتاج .

د. استخدام أفضل نظم التوزيع .

هـ. الحد من التأثيرات السلبية للمنتج أثناء مرحلة الإنتاج .

و. استخدام المنتج في فترة الاستخدام المثلى (العمر الافتراضي).

ز. . اختيار أفضل نظم التخلص من المنتج بانتهاء عمره الافتراضي.

ويمكن توضيح العلاقة بين استراتيجيات تصميم المنتج المستدام من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): استراتيجيات تصميم المنتج المستدام

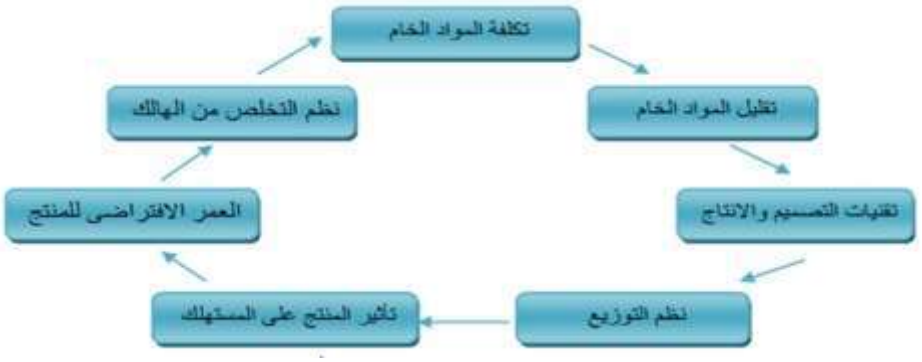

Source: Eman M Hashem, The technological innovation and Sustainable product manufacturing & design, International Design Journal, Volume 5, Issue 4, 2015, p: 1319 .

3-2- أهمية الابتكارمع التوجه المستدام

تتمثل أهمية الابتكار المستدام في كونه يعكس حلولا جديدة، ويقدم فوائد عدة فبالنسبة للمستهلك سيسمح بجذب انتباه المتبنين المحتملين للحلول المستدامة، أما على مستوى المؤسسة فقد يسمح لها بالحصول على موقع مميز ومختلف عن منافسيها، وهو ما يمثل ميزة تنافسية مهمة ، إلى جانب الالتزام الأخلاقي برعاية الأجيال الحالية والقادمة، أما على مستوى المجتمع سيكون من السهل تبرير الحلول المبتكرة وستتمكن من الحصول على أعلى مستوى دعم اجتماعي. ويبقى شرط فاعلية الحلول الابتكارية مقترنا بقدرة الابتكار المستدام على تقديم حلول تحقق نتائج أفضل مما حققته سابقتها . من خلال تفوق النتائج والعوائد على التكاليف (Alexander Brem، 2020) .

3-3- مسؤولية التنمية المستدامة

يسير نمط الاستهلاك الفردي المستدام خطا بخط مع المسؤولية الفردية معاصرة، ويفترض هذا الاتجاه أن التدهور البيئي ناتج عن تقصير الأفراد وليس المؤسسات والأنظمة، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا بد أن يتصدى نفس الأفراد بصفتهم مستهلكين بمسؤولية لمنع المزيد من التدهور البيئي الذي نراه اليوم(Polynczuk-Alenius, 2015) .

وعليه نستنتج بان التنمية المستدامة مسؤولية الجميع، فالأفراد يشكلون المجتمع، والمجتمع يسير ويوجه مؤسساته وفق درجة وعيه، ومدى استيعابه للمسؤولية الملقاة على عاتقه، مما يجعل تجسيد أبعاد التنمية المستدامة مسؤولية كل فرد من المجتمع مهما كانت صفته.

4- التوجه الإبداعي والابتكاري لمؤسسة هواوي للتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة.

4-1- التعريف بالمؤسسة

"هواوي" هي شركة صينية عالمية رائدة في توفير البنى التحتية والأجهزة الذكية لتقنية المعلومات والاتصالات، تأسست عام 1987 كشركة خاصة مملوكة بالكامل من قبل موظفيها، وتدير أعمالها اليوم في أكثر من 170 دولة ومنطقة في العالم من خلال 194,000 موظفاً تقريباً، حيث تلتزم الشركة بالعمل المتواصل لإيصال الرقمنة للأفراد والمنازل والشركات لبناء عالم ذكي مترابط بالكامل، وذلك من خلال طرحها لحلول متكاملة ضمن أربعة مجالات رئيسية تتمثل في شبكات الاتصالات، وتقنية المعلومات، والأجهزة الذكية، وخدمات الحوسبة السحابية. (Huaweiموقع).

تتميز محفظة "هواوي" الشاملة والمتكاملة من المنتجات والحلول والخدمات بمزايا تنافسية وآمنة، من خلال تعاونها المفتوح والواسع النطاق مع شركائها في النظام الإيكولوجي الشامل، حيث تهدف إلى تقديم خدمات ذات قيمة مضافة طويلة الأمد لعملائها، كما تعمل على تمكين الأفراد، وإثراء الحياة اليومية في كل منزل، وتشجيع الابتكار في الشركات على اختلاف أشكالها وأحجامها.

تؤمن "هواوي" بأن الابتكار يقوم على فهم متطلبات العملاء، وهذا ما يشجعها على ضخ استثمارات ضخمة في مجال الأبحاث الأساسية التي من شأنها تحقيق نتائج فعلية تسهم في دفع عجلة الابتكار، وتقود مسيرة تطوير العالم نحو الأفضل.

نالت مؤسسة هواوي" المرتبة 49 في قائمة " fortun 500" لعام 2020، حيث قفزت بـ12 نقطة عن سنة 2019، كما نالت المرتبة 45 في أحدث دراسة لتصنيف "brandz" لأفضل 100 علامة تجارية بزيادة مرتبتين عن سنة 2019، حيث تعتبر سنة 2020 هي السنة الخامسة على التوالي التي تظهر الشركة كواحدة من أفضل 50 علامة تجارية قيمة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى أن المؤسسة احتلت المرتبة الثانية في من بين العشرة الأوائل في التصنيف الصادر عن "brand finance" لأفضل 10 علامات تجارية في العالم الصادر سنة 2020، الأمر الذي يؤكد أن المؤسسة تعمل وفق إستراتيجية ناجحة محققة مستويات عليا من النمو المستدام. (Huaweiموقع)

4-2- نتائج شركة هواوي في مجال الابتكار لسنة 2020

نشرت هواوي تقريرها السنوي المدقق لعام 2020 الذي كشف عن تراجع النمو، إلا أن الأداء التجاري للشركة جاء مطابقاً لتوقعاتها بشكل كبير، حيث بلغت مبيعات الشركة عالمياً في عام 2020 حوالي 136.7 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.8% سنوياً. وبلغ صافي الأرباح 9.9 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 3.2% سنوياً. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الشركة بين عامي 2019 و2020 بسبب العقوبات الأمريكية، واصلت هواوي تقديم تقريرها السنوي، حيث تقوم شركة "كي بي ام جي" العالمية بتدقيق بيانات الشركة المالية بشكل مستقل وموضوعي وإصدار تقرير مستقل يكشف بشفافية عن البيانات التشغيلية لمختلف أعمال الشركة(Annual & Report, 2020, p. 7) .

تضمن التقرير تفاصيل أبرز أعمال هواوي في عام 2020، حيث نجحت مجموعة "هواوي كارير" لشبكات الاتصالات في ضمان استمرار تشغيل عمليات أكثر من 1500 شبكة اتصالات في أكثر من 170 دولة ومنطقة حول العالم، ما ساهم في دعم العمل عن بعد والتعلم والتسوق عبر الإنترنت أثناء فترة الإغلاق الذي فرضه تفشي الجائحة. ووفرت الشركة تجربة اتصالات مميزة من خلال عملها مع شركات الاتصالات في جميع أنحاء العالم، وحققت المزيد من تقدم الأعمال من خلال تنفيذ أكثر من 3000 مشروع مبتكر في الجيل الخامس في أكثر من 20 قطاعاً مثل مناجم الفحم وإنتاج الفولاذ والموانئ والتصنيع.(Annual & Report, 2020, p. 3)

وقدمت مجموعة أعمال "هواوي إنتربرايز" لقطاع المشاريع والمؤسسات على مدار العام الماضي مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة والمخصصة لسيناريوهات مصممة خصيصاً لخدمة أعمال مختلف القطاعات، وبذلت جهوداً كبيرة لبناء نظام إيكولوجي رقمي مزدهر بفضل الابتكار المشترك والنجاح المشترك. وأثناء تفشي الجائحة، وفرت هواوي العديد من الخبرات والحلول التقنية التي أدت دوراً مهماً في مكافحة الجائحة، حيث ساهم حل التشخيص الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي والذي وفرته منصة HUAWEI CLOUD في دعم البنية التحتية الطبية في المشافي في جميع أنحاء العالم. وتعاونت هواوي مع شركائها على إطلاق منصات تعتمد على الحوسبة السحابية لتوفير التعلم عبر الإنترنت إلى أكثر من 50 مليون طالب في المدارس.(Annual & Report, 2020, p. 19) .

4-3- مساهمة شركة هواوي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

نشرت هواوي تقريرها السنوي للاستدامة 2019 الذي يتضمن تفاصيل إسهاماتها في مجالات دعم أمن واستقرار الشبكات والحد من الانبعاثات ومواكبة التغيرات المناخية ومراحل تنفيذ برنامج مبادرتها العالمية "التقنية للجميع "الذي تستهدف دعم مسارات نشر التقنيات الرقمية وأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة على مدار السنة.

كما أوضحت مؤسسة هواوي في التقرير أن تقنية المعلومات والاتصالات ستؤدي دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ووجهت دعوتها إلى جميع الأطراف الفاعلة ضمن القطاع للتعاون على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على البيئة وتحقيق الرفاهية للناس، ومن أهم اسهامات المؤسسة في مجال التنمية المستدامة ما يلي:(Report, 2019)

4-3-1- في إطار البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يعتبر دعم استقرار الشبكات الذي تقوم به هواوي في إطار الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية من أهم أعمالها في مجال الاستدامة، حيث تسعى أثناء حالات الطوارئ مثل الزلازل والأعاصير والتسونامي وفي المناطق غير المستقرة للعمل على ضمان استمرار عمل الشبكات، ويواصل موظفوها العمل الجاد للحفاظ على خدمات شبكات الاتصالات ودعم تشغيلها بشكل سلس دون أي انقطاع في الخدمة. ويظهر التقرير تفاصيل عمل هواوي في عام 2019 على مواصلة توفير خدمات الشبكات خلال أكثر من 200 من الأحداث الكبرى والكوارث الطبيعية.

من أهم أهداف المؤسسة هو العمل مع الشركاء لبناء نظام بيئي صناعي يفوز فيه الجميع، حيث تعد هواوي عضوًا نشطا ومنتجا في المجتمعات التي تتواجد فيها، باعتماد نهجا إيجابيا ومتنوعا ومنفتحا لإدارة المواهب وتركز على تطوير المواهب المحلية، ففي عام 2019، خلقت Huawei أكثر من 4000 وظيفة جديدة في المجتمعات المحلية من خلال التوظيف محليا.

أما في مجال التعليم ، تركز Huawei على أربعة أنواع من البرامج: بعث المهارات، وربط المدارس، وتمكين غير المعوقين، وبناء نظام بيئي مزدهر لمواهب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فبالتعاون مع شركائها، تلتزم المؤسسة بتوفير وصول متساو إلى التعليم عالي الجودة وبنفس الفرص المتاحة للناس من مختلف المناطق والجماعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في هذا الإطار تم إطلاق أكاديمية Huawei للمعلومات والاتصالات في عام 2013، وهي توفر التدريب على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لطلاب الجامعات في جميع أنحاء العالم وتشجعهم على المشاركة في برامج الشهادات، تهدف الأكاديمية إلى تطوير المواهب المحلية في هذا المجال لتلبية الطلب المستقبلي وبناء نظام بيئي مستدام للمواهب، فبالتعاون مع جامعات عالمية، قامت المؤسسة بتطوير سلسلة إمداد شاملة للمواهب تتضمن التدريب والشهادات والتوظيف، مما يعزز تطوير الصناعة ويلبي احتياجات المؤسسات. (Report، 2019، صفحة 28)

واعتبارًا من ديسمبر 2019 ، عملت مع 938 جامعة في 72 دولة ومنطقة للمساعدة في تطوير مواد التدريس وتدريب المعلمين وبناء المعامل واعتماد الطلاب، وفي عام 2019 وحده دربت أكثر من 45000 طالب(Report, 2019, p. 30) .

تكمن قيمة التكنولوجيا في كيفية تمكينها للتغيير، ففي مجال الصحة من خلال دمج خدمات الإدارة الصحية في أجهزتها الذكية، منحت هواوي كل مستخدم مديرًا صحيًا شخصيًا خاصًا به ويتولى إدارة الصحة بشكل استباقي بأيديهم. في الوقت الحالي، قام 1.8 مليون مستخدم بتنزيل وتسجيل حساب على تطبيق Heart Health Research ، وقد ساعد التطبيق بنجاح في تحديد أكثر من 4200 حالة مشتبه بها من حالات الرجفان الأذيني. (لهواوي، 2020)

4-3-2- في إطار البعد البيئي للتنمية المستدامة

أعلنت هواوي من خلال التقرير عن أهدافها على المدى الطويل والمتوسط للحد من انبعاثات الكربون وتعزيز الاقتصاد الدائري والاعتماد على الطاقة المتجددة بالإضافة إلى ما حققته في هذا الإطار على مدار عام 2019. ويظهر التقرير قيام هواوي بتحسين كفاءة منتجاتها الرئيسية من حيث استهلاك الطاقة بنسبة وصلت إلى 22%، حيث استهلكت هواوي في 2019 ما يصل إلى 1.25 مليار كيلو واط ساعي من الطاقة النظيفة، أي ما يعادل الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يصل إلى 570.000 طن(Report, 2019, p. 4) .

هذا وقد خطت المؤسسة خطوات جدية للحد من التأثير السلبي في كوكب الأرض، ومن أمثلة هذه الخطوات تصميم منتجات صديقة للبيئة، والحد من التغليف، والطباعة بأحبار قائمة على فول الصويا، وإعادة تدوير المنتجات، والتقليل من تأثير عمليات التصنيع لديها.

بالإضافة إلى ما سبق تسعى المؤسسة لإنتاج مواد أكثر أمانًا ومراعاةً للبيئة، من خلال تصميم منتجات تستوفي المتطلبات القانونية الخاصة بالسلامة في البلدان التي تعمل فيها، بالإضافة إلى تطبيق أفضل المعايير في هذه الصناعة، حيث نالت عدة شهادات مصادقة صادرة عن عدّة هيئات ومؤسسات رائدة ومستقلة في مجال المعايير، من أمثلة ذلك نجدها تعتمد على التغليف الصديق للبيئة، باستخدام ورقا حاز شهادات مصادقة صادرة عن مجلس الإشراف على الغابات (FSC) لتغليف منتجاتها، كي تضمن أن جميع العبوات تأتي من غابات مستدامة ومدارة على نحو مسؤول. (Huaweiموقع)

كما تعمل على تقديم كافة معلومات المنتج البيئية بطرق مبتكرة، باستخدام منهجية تقييم دورة الحياة (LCA) والتصميم من أجل البيئة، لزيادة توفير استهلاك المنتج للطاقة إلى أقصى حدّ، وتقليل بصمتها الكربونية وأي تأثيرات بيئية سلبية في الوقت نفسه.

4-3-3- في إطار البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

للمساهمة في دعم الاقتصاد المستدام، التزمت الشركة باستغلال الموارد على أفضل وجه من خلال تعزيز دورة حياة المنتج. فعلى سبيل المثال، تم إعادة استخدام ما يصل إلى 86% من المنتجات المرتجعة، مما قلص نسبة التخلص من النفايات الإلكترونية لتصل إلى 1.24% فقط.

وواصلت هواوي الاعتماد على المزيد من مصادر الطاقة المتجددة، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية للمصانع الكهروضوئية التي تم بناؤها على الأراضي التي تمتلكها الشركة إلى 19.35 ميغاواط، مولدةً ما يصل إلى 13.57 مليون كيلو واط ساعي من الطاقة الكهربائية على مدار عام 2019. كما تنشر هواوي حلولها الكهروضوئية الذكية على نطاق واسع مثل المحطة الكهروضوئية في مقاطعة خوخوي في الأرجنتين والتي تصل طاقتها الإنتاجية إلى 300 ميغا واط. وتولد المحطة الكهروضوئية الكهرباء بطاقة تصل إلى 660 مليون كيلو واط ساعي سنوياً أي ما يكفي لتزويد 160.000 منزل بالطاقة الكهربائية .(Report، 2019، صفحة 3)

هذا وتعمل Huawei على بناء منتجات وحلول صديقة للبيئة من خلال الابتكار المستمر بحيث تهدف إلى توفير الراحة من خلال التكنولوجيا مثل حل G Power5، فوفقا لنتائج تجربة بين Huawei وأحد عملائها الصينيين، يمكن لهذا الحل توفير ما يصل إلى 4130 كيلووات ساعة من الكهرباء لكل موقع سنويًا، كما تشير تجربة مماثلة لها مع عميل أوروبي إلى أن G Power5 يمكن أن تقلل من استخدام الطاقة في كل موقع بأكثر من 50٪.(Report, 2019, p. 4)

بالإضافة إلى ذلك ، تواصل تعزيز استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة، في عام 2019 ، جاء أكثر من 1.25 مليار كيلو واط / ساعة من الكهرباء التي تم استخدامها من مصادر الطاقة النظيفة، وأكثر من 13.5 مليون كيلو واط / ساعة من الكهرباء المستخدمة جاءت من الطاقة الشمسية.(Report, 2019, p. 4)

الخاتمة

يعد الإبداع والابتكار، والاستدامة توجهات المؤسسات الناجحة، على غرار مؤسسة هواوي ما اثر إيجابا على أداء المؤسسة وجعلها تحتل المراتب الأولى من حيث المبيعات والحصص السوقية، ومعدل الابتكار المستدام، حيث سعت المؤسسة إلى تقديم خدمات ذات قيمة مضافة طويلة الأمد لعملائها، كما تعمل على تمكين الأفراد، وإثراء الحياة اليومية في كل منزل، وتشجيع الابتكار في الشركات على اختلاف أشكالها وأحجامها.

ويعزى نجاح مؤسسة "هواوي" إلى إيمانها بأن الابتكار يقوم على فهم متطلبات العملاء، وهذا ما يشجعها على ضخ استثمارات ضخمة في مجال الأبحاث الأساسية التي من شأنها تحقيق نتائج فعلية تسهم في دفع عجلة الابتكار، وتقود مسيرة تطوير العالم نحو الأفضل. فرغم العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، استمرت المؤسسة في ضمان استمرار تشغيل عمليات أكثر من 1500 شبكة اتصالات في أكثر من 170 دولة ومنطقة حول العالم، وهو ما دعم العمل عن بعد والتعلم والتسوق عبر الإنترنت أثناء فترة الإغلاق الذي فرضه تفشي الجائحة. ووفرت الشركة تجربة اتصالات مميزة من خلال عملها مع شركات الاتصالات في جميع أنحاء العالم. وهو ما ساهم في مكافحة الجائحة، خاصة من خلال التشخيص الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي والذي وفرته منصة HUAWEI CLOUD في دعم البنية التحتية الطبية في المشافي في جميع أنحاء العالم.

ويعتبر دعم استقرار الشبكات الذي تقوم به هواوي في إطار الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية من أهم أعمالها في مجال الاستدامة، كما أنها شجعت على تطوير المواهب المحلية، بخلق ما يزيد عن 4000 وظيفة جديدة في المجتمعات المحلية من خلال التوظيف محليا. أما في

مجال التعليم ، فركزت المؤسسة على أربع برامج هب بعث المهارات، وربط المدارس، وتمكين غير المعوقين، وبناء نظام بيئي مزدهر لمواهب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من هنا نصل الى تأكيد فرضية الدراسة : "السبب في نجاح تجربة مؤسسة هواوي هو دمجها للتكنولوجيا مع متغيرات أبعاد التنمية المستدامة من صحة، تعليم، توظيف ، كفاءة استغلال الموارد".

المراجع:

1- **المراجع باللغة العربية:**

أولا: المنشورات العلمية:

1. بن زايد سارة. (2016). تأثير السياسة الطاقوية على تغير المناخ في اطار التنمية المستدامة. *مجلة الريادة لاقتصاد ت الأعمال ، المجلد02* العدد(02)
2. نجوى حسين سمرنقندي. (2018). تصور الالبداع ولاالابتكار في عصر التنمية المستدامة. مجلة الملك فهد الوطنية مجلد*24* العدد(1)،

ثانيا: الملتقيات العلمية:

1. ملتقى وطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (2018)، الوادي: جامعة الشهيد حمة لخصر الوادي، الجزائر.
2. سارة بن زايد. (2019). إدارة وقيادة اإلبداع واالابتكار. *ملتقى الدولي تحت عنوان تطبيقات االدارة الحديثة كتوجه استراتيجي لبناء منظمة اعمال متميزة*، جيجل: بكلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. تقرير الاستدامة لهواوي. (20 10, 2020). *vdlnews*. تاريخ الاسترداد 05 06, 2021، من الموقع: https://www.vdlnews.com/news/55385
2. Huawei موقع. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 06, 2021، من https://consumer.huawei.com/bh-/ar/sustainability

2- **المراجع باللغة الأجنبية:**

Les livres :

1. Norichika Kanie and Frank Biermann :(2017) .Governing through Goals Sustainable Development Goals as Governance Innovation .London, England: The MIT Press Cambridge, Massachusetts.

Les articles :

1. Alexander Brem , Rogelio Puente-Díaz, 2020, Creativity, Innovation, Sustainability: A Conceptual Model for Future Research Efforts, V 12, Sustainability.
2. David P Price and others, 2013, the relationship between innovation, knowledge, and performance in family and non-family firms: an analysis of SMEs, Journal of innovation and entrepreneurship, USA.
3. Eman M Hashem, 2015,The technological innovation and Sustainable product manufacturing & design, International Design Journal, Volume 5, Issue 4.
4. Kinga Polynczuk-Alenius, 2015,Creativity for sustainable development? Creative input of consumers in the zero-waste brand community on Facebook: manifestation of online environmental citizenship and means of self-expression, Vol.8, No 1, journal of Cultural Science.
5. Martin Curley ,Bror Salmelin, 2018, Open Innovation 2.0 The New Mode of Digital Innovation for Prosperity and Sustainability, Springer International Publishing Switzerland.

les rapports

1. Annual ،Report .(2020) .Building fully connected,intelligent world
2. Sustainability Report (2019), Bring digital to every person, home and organization for a fully connected, intelligent world

البحث والتطوير أساس استدامة المؤسسة الاقتصادية

Research and Development is a base of Sustainable Economic Enterprise

مـــراد عـرعـــار[1*]، وحـــدة بحـــث تنمـــية المـــوارد البشـــرية/سطيـــف2، جامـــعة فـــرحات عـــباس/سطـــيف1، mourad-araar@univ-setif.dz

ســامي هـــباش[2]، مخـــبر الشـــراكة والاستثمار في الفـضاء الأورو مغاربي، جامـــعة فـــرحات عـــباس/ سطـــيف1، sami.hebache @univ-setif.dz

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض دور البحث العلمي والتطوير في توليد وخلق الإبداع والابتكار داخل المؤسسة الاقتصادية، ومن ثم ضمان البقاء والاستدامة بين مختلف المؤسسات المنافسة، في ظل التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، ونظرا لطبيعة البحث ارتأينا إتباع المنهج الوصفي لإبراز المفاهيم اعتمادا على بعض الأدبيات والدراسات السابقة في الموضوع.

وقد خلص البحث إلى أن البحث والتطوير متضمن في كل أجيال ونماذج الابداع والابتكار، الأمر الذي يدل على أهميته الحتمية للمؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في تحقيق مزايا تنافسية وخلق فرص استثمارية جديدة، ناهيك عن القيمة المضافة للمؤسسة من خلال توظيفها للبحث والابتكار في تبني مختلف الأبعاد البيئية والاجتماعية، وتحسين صورتها وتفعيل دورها داخل المجتمع الذي تعمل فيه باعتبارها نظاما مفتوحا على المحيط.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي والتطوير، الإبداع والابتكار، التنافسية، المؤسسة الاقتصادية المستدامة.

تصنيفات JEL: M14، O32 ، Q01

Abstract: This research paper aims to review the role of scientific research and development in generating and creating creativity and innovation within the Economic Enterprises and then ensuring that survival and sustainability among the various competing institutions, under its commitment to society and to the objectives of sustainable development, and given the nature of the research. On some previous literature and studies on the subject.

The research has concluded that R&D included in all generations, creativity and innovation models, which indicates the importance of the economic institution, as well as its role in achieving competitive advantages and creating new investment opportunities, in addition to the value added of the institution by employing research and innovation in adopting various Environmental and social dimensions, improving its image and developing its role within the community as an open system.

Keywords: Scientific Research and Development, Creativity and Innovation, Competitive, Sustainable Economic Enterprise.

JEL Classification Codes : M14, O32, Q01

* مراد عرعار: mourad-araar@univ-setif.dz

مقدمة:

يتزايد الاهتمام دوليا بقضية التنمية المستدامة وبأهدافها ومقاصدها، والتي باتت تؤرق جل حكومات دول العالم ومنظماتها، بغرض ضمان حماية حقوق الأجيال القادمة دون المساس بحق الجيل الحالي في الحياة والتنمية، والمؤسسة الاقتصادية على اختلاف أحجامها ملزمة بإرادتها أو بقوة القانون الأخذ في الحسبان مفهوم التنمية المستدامة على مستواها، لضمان ديمومتها واستمرارها في خضم تحديات المنافسة وفي بيئة متغيرة ومتجددة باستمرار، وباعتبار المؤسسة الاقتصادية نظاما مفتوحا على المحيط الذي تنشط فيه تؤثر وتتأثر به، وجب الأخذ على عاتقها أبعاد التنمية المستدامة والمتمثلة في البعدين البيئي والاجتماعي إلى جانب البعد الرئيسي لتواجدها والمتمثل في البعد الاقتصادي الذي تجني من ورائه الفوائد والأرباح، مع الأخذ في الحسبان كل الأطراف ذات المصلحة، الأمر الذي يضطرها إلى البحث عن أفكار إبداعية وابتكار أساليب وطرق جديدة تجعلها قادرة على التكيف والتأقلم مع الأوضاع السائدة أو المحتملة في السوق، لضمان العمل بشكل منتظم وتحقيقا لأهدافها خاصة في الظروف الغير اعتيادية، وكل هذا لا يتأتى إلا من خلال اعتماد المؤسسة على البحوث العلمية والتطوير وإطلاق العنان للإبداع والابتكار في ظل أبعاد التنمية المستدامة، وبما يتيح لها القدرة على التنافس وتحقيق مزايا تنافسية في السوق، سواء بما تحتويه من رأس مال بشري ومعرفي داخليا، أو من مختلف المصادر الخارجية المتاحة، ومن ثم تكتسب أسس ومعالم المؤسسة الاقتصادية المستدامة.

وبالتالي انطلقت الدارسة من مشكلة عبر عنها في التساؤل الجوهري التالي:

ما هو دور البحث العلمي والتطوير في استدامة المؤسسة الاقتصادية؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة التالية:

- كيف يؤثر البحث العلمي والتطوير على الإبداع والابتكار في المؤسسة الاقتصادية؟
- كيف يؤثر كلا من البحث والابتكار على تبني أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية؟
- كيف يؤثر تبني أبعاد التنمية المستدامة على تنافسية المؤسسة واستدامتها؟

أهمية البحث: إضافة للأهمية العلمية والأكاديمية للبحث، تتجلى الأهمية العملية في أهمية البحث العلمي والتطوير في المؤسسات عموما والمؤسسة الاقتصادية على وجه التحديد، حيث يعود عليها بالنفع على المدى البعيد إن لم يكن على المدى القصير والمتوسط، من خلال توليد الأفكار الإبداعية والابتكارات بالارتكاز على أنشطة البحث والتطوير وفي ظل تبني أبعاد التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار تنافسيتها في القطاع، وحرصا منها على بقائها، نموها واستدامتها.

منهجية البحث: إن متطلبات البحث استوجبت الاعتماد على المنهج الوصفي في استعراض المفاهيم الأساسية، استنادا لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وللإلمام بمختلف جوانب البحث والإحاطة بجزئياته، سنحاول مناقشة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري لمصطلحات البحث.

ثانيا: دور البحث العلمي والتطوير في استدامة المؤسسة الاقتصادية.

1- الإطار النظري لمصطلحات البحث: تتعد وتختلف المفاهيم والتعريفات حسب وجهة نظر الباحثين، وقد ارتأينا اعتماد البعض منها بما يخدم موضوع بحثنا، في إطار تبني المؤسسة الاقتصادية لأبعاد التنمية المستدامة.

1-1- المؤسسة الاقتصادية المستدامة: نستهل بحثنا بالتطرق لبعض الجوانب المتعلقة بالمؤسسة المستدامة، هذا المصطلح الذي ارتبط بمفهوم التنمية المستدامة، والذي مفاده ربط الأبعاد الاقتصادية، البيئية والاجتماعية على المستوى الكلي.

1-1-1- المؤسسة الاقتصادية: لا يخفى على أحد أن مفهوم المؤسسة تطور عبر التاريخ والعصور، فلم يكن موجودا في المجتمعات القديمة قبل القرن 9 أين ساد الإنتاج الأسري في ظل الاقتصاد المعيشي لما كانت كل عائلة تنتج ما تحتاجه، ومرورا بمزاولة الحرف التقليدية ذات الآلات اليدوية، لتتشكل فيما بعد الوحدات الحرفية في القرن 15 و إلى غاية بداية ظهور وتشكل المؤسسة إثر تطور التقنية ودخول الآلات المتطورة، بهدف تلبية زيادة الحاجات وتنوع الرغبات للمستهلكين في القرن 18 في ظل الاقتصاد الحر (**آدم سميث**)، وضرورة تدخل الدولة بعد أزمة الكساد العالمية 1929 (**جون مينارد كينز**)، ليصبح فيما بعد قياس كفاءة المؤسسات مؤشرا كافيا على تقدم المجتمعات والدول، وبالنظر إلى المتغيرات والمستجدات المعاصرة تتجه مؤسسات المستقبل في ظل اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات وما بعدها، إلى تضمين أبعاد الاستدامة على اعتبار أن المؤسسة الاقتصادية وحدة تتبع نظاما اقتصاديا تمارس من خلاله نشاطا إنتاجيا، تجاريا أو خدميا حسب طبيعة هدفها، وفق إطار قانوني مرتبط بنشاطها، وتتميز باستقلالية مالية تؤهلها لممارسة نشاطها ضمن بيئة داخلية وأخرى خارجية في زمن محدد، وباختصار تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها منظمة اقتصادية تعمل في إطار قانوني محدد وتقوم بدمج عناصر الانتاج لإيجاد قيمة مضافة ينتج عنها توليد للثروة ومن ثم توزيع الدخل. **(محيريق بن الجيلالي، 2020، الصفحات 25، 31-35)**

1-1-2- تعريف المؤسسة المستدامة: يطلق عليها المؤسسة المسؤولة L'Entreprise Responsible، وتعرف بأنها المؤسسة الملتزمة باحترام المبادئ، التي تستمد من الأدوات واللوائح التشريعية كالمعاهدات والاتفاقيات **(مقيطع، 2011، صفحة 17)**.

كما يمكن ربط مفهوم التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة، بالتنمية المستدامة على المستوى الكلي وتعرف بأنها: "تبني استراتيجيات أعمال ونشاطات من شأنها أن توافق ما بين حاجيات المؤسسة والأطراف ذات المصالح اليوم وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الموارد البشرية التي تحتاجها في المستقبل" **(مقيطع، 2011، صفحة 18)**.

وعلى اعتبار أن التنمية المستدامة إطار عام لأحد المفاهيم المرتبطة به والمعنى بالتطبيق العملي له في المؤسسة، والمتمثل في المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي عرفت بأنها "الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال" **(العايب ، 2011، الصفحات 170-171)**.

1-1-3- أبعاد المؤسسة المستدامة: رغم بداية فكرة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR عام 1950، تطور المفهوم نتيجة ضغط الرأي العام وانتقاده بشكل متزايد للمؤسسات التي لا تحترم البيئة أو تنتهك حقوق الانسان على مر السنين إلى أن وضع **CARROLL كارول** عام 1991 في شكل هرم أربع مسؤوليات رئيسية للشركات تتمثل في المسؤوليات الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والخيرية، في حين كان الباحث **John El Kingston** من الباحثين الذين اعتمدوا على إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية عام 1994، وهو مؤسس شركة الاستشارات الأولى لاستراتيجية التنمية المستدامة في بريطانيا 1994، وقد أعطاها مصطلح ثلاثي النتائج Triple résultat أو The Triple Bottom line، فالمؤسسة المستدامة تتميز بالأداء الجيد في

ثلاث أبعاد هي الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية Trois P(Planet, People, Profit)، ليتضح فيما بعد أن تبني أبعاد **CSR** أصبحت ضرورة استراتيجية في منطق الإبداع يؤدي إلى إنشاء قيمة مشتركة وقابلة للقياس على المدى الطويل للمؤسسات **(Moussafir, 2020, pp. 06-07)**، وتتمثل هذه الأبعاد في: **(بوسلامي، 2013، الصفحات 83-85)**

* **البعد الاقتصادي:** يمثل جميع العمليات والأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية بزيادة المبيعات وتحقيق أكبر ربح للمساهمين والتي تأخذ بعين الاعتبار التوجه الاجتماعي سواء تحسين الإنتاجية، توفير منتجات بنوعية جيدة وأسعار مناسبة وإرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج أو التخلص منه بعد الاستعمال بالنسبة للعملاء، أما فيما يخص الموردين فتكون المواد بأسعار عادلة ومقبولة، ناهيك عن الصدق والشفافية في التعامل معهم.

* **البعد الاجتماعي:** وهو مجموعة الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الموجهة نحو الاستجابة إلى متطلبات ورغبات فئات معينة ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة من خلال أجور ومرتبات مجزية للعمال، توفر فرص ترقية متاحة، تدريب وتطوير مستمر لهم ومشاركتهم في القرارات، بالإضافة إلى المساهمة في دعم البنى التحتية للمجتمع ودعم مؤسسات المجتمع المدني واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع ككل.

* **البعد البيئي:** ويتعلق بمجموعة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من أجل الحفاظ على البيئة والطبيعة، والتي تعد صاحب المصلحة الأساسي من خلال وجود نظام الإدارة البيئية، الموارد والطاقة واستخدام المياه، الوقاية من التلوث والانبعاثات.

الشكل رقم(01): أبعاد التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية

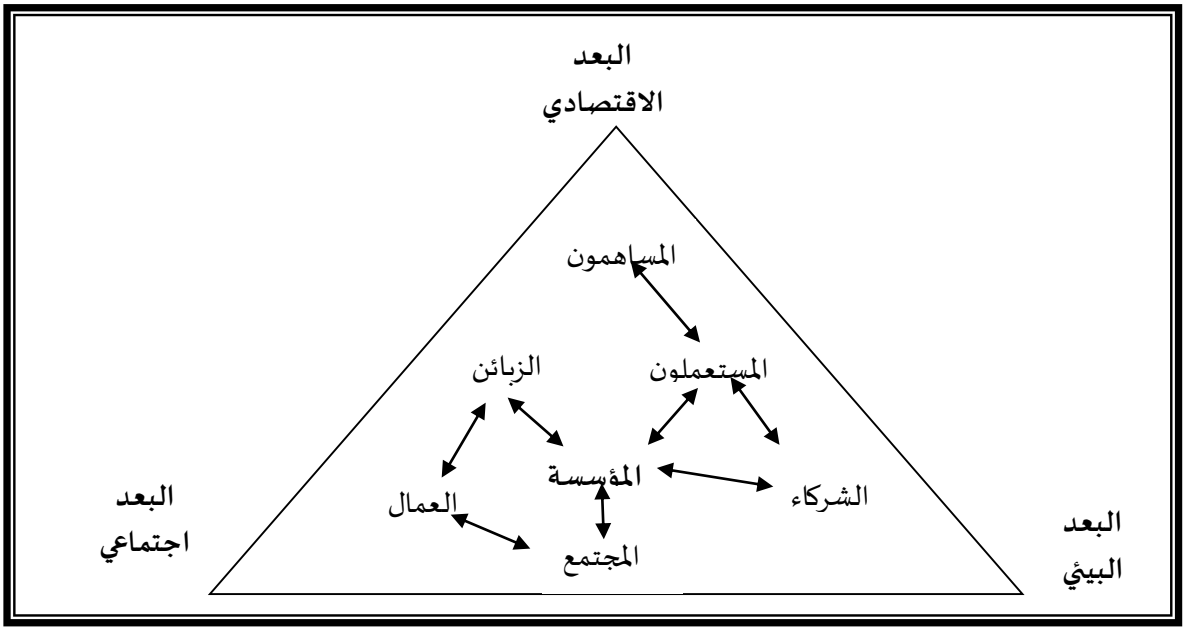

المصدر: (العايب. ، 2011، صفحة 92)

وعليه فالمؤسسة المستدامة لها رؤية استراتيجية بعيدة المدى، لضمان استمراريتها بل ونموها وتطورها، حيث تدمج الأبعاد الثلاثة في ظل الاهتمام بمصالح الأطراف ذات المصلحة،* وفي ضوء التشريعات والقوانين المعمول بها.

* يقصد بالأطراف ذات المصلحة بأنها كل فرد أو مجموعة أفراد يؤثرون ويتأثرون بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إراديا أو لا إراديا بقدرة المؤسسة على خلق القيمة وتحقيق أهدافها، وهم المستفيدون من المؤسسة والمتحملون للمخاطر ونذكر منهم: الإدارة، المساهمون، الشركاء الماليون، الإدارة العمومية، المنظمات الغير حكومية، الهيئات العلمية، المجتمع المدني، المقاولون بالباطن، الموردون، الزبائن، النقابات، العمال والإعلام...

1-1-4- أدوات تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: في ضوء التشريعات والمعاهدات الدولية تلجأ المؤسسة الاقتصادية على غرار بقية المؤسسات إلى جملة من الأدوات، والتي تكون صادرة عن بعض المنظمات الدولية والهيئات الدولية للتقييس أو الجمعيات، والتي نذكر منها **(بوسلامي، 2013، الصفحات 66-69):**

*** الميثاق الدولي The Global Compact:** والذي أطلق بالأمم المتحدة بتاريخ 26 جوان 2000، وهو عبارة عن مبادرة طوعية متعلقة بالمؤسسات، ويشمل الميثاق عشر مبادئ موزعة في أربع مواضيع كالتالي:

- حقوق الإنسان: حيث تدعم وتحترم المؤسسات حقوق الإنسان المعلن عنها عالميا وعدم التواطؤ في انتهاكها.
- العمل: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال، إزالة التمييز فيما يتعلق بالموظفين والتوظيف، إزالة كل أشكال العنف والعمل الإجباري، احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية.
- البيئة: القيام بالمبادرات من أجل الترويج الأكبر للمسؤولية الاجتماعية، تدعم المؤسسات الطريقة الوقائية للتحديات البيئية، وكذا التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.
- محاربة الفساد: على المؤسسات أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.

*** مبادرة الإبلاغ العالمية The Global Reporting Initiative GRI:** وتسمى المبادرة العالمية لإعداد التقارير وتم إطلاقها من طرف ائتلاف الاقتصاديات البيئية المسؤولة Le Ceres وبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة PNUE، هدفها التفكير في المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وأساس هذه المبادرة وضع الخطوط الأساسية لصياغة تقارير التنمية المستدامة من طرف المؤسسات، والذي تم وضعه من طرف منظمة الأمم المتحدة عام 1997، ومن خلاله يتم معالجة المسائل التالية:

- الركن الاقتصادي: ويشمل الأبحاث والتطوير، الإنتاجية والاستثمار في العنصر البشري.
- الركن البيئي: ويشمل تأثير أنشطة المؤسسات على الأرض، الهواء، الماء، التنوع الحيوي والصحة.
- الركن الاجتماعي: ويتضمن الإفصاح بمعلومات حول الصحة والأمان، ومراعاة حقوق الإنسان في أماكن العمل.

*** المواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس الإيزو (العايب. ، 2011، الصفحات 99-118):** وهي منظمة غير ربحية أنشئت عام 1946، وبدأت فعليا عام 1947، مقرها جنيف، صدر عنها العديد من المواصفات ولعل أهمها ما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة:

-مواصفة قياسية لنظام إدارة الجودة إيزو 9001: صدرت لأول مرة عام 1987، وتم مراجعتها وتعديلها عدة مرات، هدفها إعطاء ميزة تنافسية للمؤسسات التي تضع الجودة ضمن اهتماماتها، وتجعل من إشباع رغبات الزبون أحد مقومات النجاح والبقاء والتميز، وأبرز ما تهدف إليه هو رفع مهارات العاملين وقدراتهم، التحسين المستمر في العمليات، الاستخدام الأمثل لمختلف موارد المؤسسة وتحسين صورتها وتدعيم قدرتها التنافسية.

- المواصفة القياسية للإدارة البيئية الإيزو 14000: وصدرت عام 1996 وتم تحديثها عام 2004، وتعتبر مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة من التلوث بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

- شهادة الإيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية: وهي عبارة عن مواصفة دولية عالمية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، وتم إصدارها عام 2008، بينما تم تطبيقها في سبتمبر 2010، هذه المبادئ تتمثل في القابلية للمساءلة الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سلطة القانون، احترام الأعراف الدولية للسلوك واحترام حقوق الإنسان، في حين نص البند الخامس على الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية والتعرف على أصحاب المصلحة والتعامل معهم من أجل المساهمة في التنمية المستدامة.

1-2- الإبداع والابتكار: تختلف الآراء في تحديد مفهومهما، ودون التطرق في التفاصيل والجزئيات في التفرقة بين الإبداع والابتكار، ومختلف المصطلحات المشابهة لهما كالاختراع، التجديد والتحسين، سنتطرق إليهما –الابداع والابتكار- في خضم هذا البحث على أساس أنهما متلازمين.

1-2-1- تعريف الإبداع والابتكار: في حين يرى بعض الباحثين أن لهما نفس المفهوم والدلالة، يميل البعض الآخر إلى التفريق بينهما ويسبق أحدهما على الآخر كمرحلتين متلازمتين ومتعاقبتين، حيث ينظر إلى أحدهما بأنه يرتبط بالفكرة المبدعة والآخر بأنه الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو تحويل الفكرة إلى منتج بغض النظر عن مصدرها **(عمر محمد ، 2016، صفحة 10).**
كما يعرف بأنه القدرة على تكوين وإنشاء الأشياء الجديدة، أو دمج الآراء القديمة أو الجديدة في صورة جديدة ويرى البعض أن الإبداع هو المبادرة والقدرة على إيجاد علاقات جديدة، وتكوين تنظيمات جديدة تشمل العمل الإبداعي، العملية الإبداعية والشخص المبدع **(راغب النجار، 2014، صفحة 54).**
وتعرف منظمة التعاون والتنمية الابتكار على أنه مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام التجاري لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة، أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات **(بوبعة، 2011-2012، صفحة 32).**
1-2-3- أهداف الإبداع والابتكار: وحيث يشمل الإبداع كل المجموعات الوظيفية الروتينية، الفنية، التسويقية، العلاقات الإنسانية، المعلوماتية، والإدارية فإن الحلول الابتكارية تساعد على تحدي المناهج التقليدية أو تغيير العادات والتقاليد والسلوك عن طريق النظرة الجديدة للأمور، ناهيك عن توفير التطبيقات الابتكارية لمزايا داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية تتمثل في خفض التكاليف والوقت والجهد وتحقيق التنافسية والتميز، أما الخارجية فتتمثل في خلق الفرص الجديدة ومعالجة التهديدات والتحديات **(راغب النجار، 2014، الصفحات 54-60).**
1-2-4- استراتيجيات نحو الابداع والابتكار: مهما كان مجال الإبداع والابتكار ونوعه تكنولوجيا، تسويقيا، تنظيميا أو كان تدريجيا، معقدا أو جذريا، نجم عن البيئة الداخلية للمؤسسة بالبحث والتطوير أو من بيئتها الخارجية عن طريق اليقظة، التجسس أو المقارنة المرجعية (بانشماركينغ)، فإنه يمكن اعتماد إحدى استراتيجيات الابتكار سواء من خلال الاختراعات الناتجة عن مخابر البحث العلمي أو التراخيص من المبتكر والتي تكون محمية ببراءة اختراع، أو من خلال عقود الشراكة مع مؤسسات أخرى كالتحالفات والتعاون لتقاسم الموارد والأخطار ودخول أسواق جديدة غير مستغلة، أو من خلال أفكار نشاط قطاع آخر وتكييفها مع نشاط المؤسسة، أو باستراتيجية النمو الخارجي والاستحواذ على مؤسسة مبتكرة **(بن خديجة و بوعزيز، 2017، الصفحات 358-360).**
1-2-5- تحديات الإبداع والابتكار في المؤسسة الاقتصادية: يعترض الإبداع والابتكار الكثير من العقبات والتحديات سواء على مستوى الفرد، الجماعة والمؤسسة وحتى على مستوى الدول، ومن المهم النظر إلى هذه المعوقات بمعالجتها وإزالتها لتحقيق الهدف المنشود للمؤسسة الاقتصادية، ونذكر منها ما يلي: **(الصرن، 2020، الصفحات 241-247)**
* **في المجال العلمي والتعليمي:** عدم الاهتمام بالدراسات الابتكارية والإبداعية الخلاقة وطرائقها المختلفة واقتصار عملية التدريب والتعليم على الطرائق التقليدية، وكذا ضعف التجهيزات المستخدمة، ناهيك عن ضعف وهشاشة العلاقة بين مؤسسات المجتمع ككل وبين مراكز البحوث بالجامعات والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة.
* **في المجال التطبيقي والتكنولوجي:** وتتمثل في عدم تخطيط الابتكارات لعدم وضوح العملية ودورها في التفكير الاستراتيجي للمؤسسة، عدم توفر المناخ المناسب وانعدام المحفزات المساعدة على إبراز القدرات والأفكار الابتكارية، عدم إمكانية القدرة على

التنبؤ التكنولوجي وآثار الإبداع والابتكار على أداء المؤسسة، قلة المخصصات المالية اللازمة للنهوض بمشاريع البحث العلمي والتطوير والابتكار، بالإضافة إلى عديد المتغيرات الخارجية الأخرى المعيقة.

* **في المجال الداخلي للمؤسسة:** فأغلب مسيري المؤسسات يتميزون بحبهم للتسلط ورفضهم للأفكار والاقتراحات المقدمة بل وتحطيم العقلية الابتكارية وإحباطها، وأيضا ضعف الثقافة الابتكارية في المؤسسات والمستويات الإدارية والوظائف لعدم وجود أقسام مخصصة للإبداع والابتكار، وكذا عدم وجود إدارة فعالة للإبداع والابتكار في المؤسسات وضعف القدرة على تخطيط تنظيم ورقابة النشاطات الابتكارية الابداعية.

* **في مجال التسويق:** قلة الاهتمام بالابتكارات السلعية في ظل التسويق المعاصر، ضعف الدراسات المتعلقة باستراتيجيات النمو، قصور النشاط الترويجي في التعبير عن الابتكار، عدم الاهتمام بدراسات دورة حياة المنتج وأثرها على الابتكار، وكذا إهمال دراسات سلوك المستهلك وخصائص المستهلك المبتكر.

* **في مجال الجودة الشاملة:** اقتصار الجودة الشاملة على الطرائق التقليدية وعدم الأخذ بالطرائق الإبداعية والابتكارية، زيادة على كثرة الحواجز التنظيمية وعدم وجود برامج مستمرة للتحسين والتطوير في المؤسسة ككل.

3-1- البحث العلمي والتطوير: كثيرا ما أرتبط مصطلح البحث بالتطوير في المؤسسات خاصة الاقتصادية منها، ولمعرفة الترابط بين المصطلحين سنسلط الضوء على بعض المفاهيم ذات الصلة والمتضمنة فيهما.

1-3-1- تعريف البحث والتطوير :Research and Development وحيث يشمل البحث والتطوير العمل الإبداعي والمنهجي من أجل زيادة المخزون المعرفي وابتكار تطبيقات جديدة للمعرفة المتاحة، فهو يضم ثلاثة أنواع من الأنشطة تتمثل في البحث الأساسي، البحث التطبيقي والتطوير **(Gouvernement du Québec, 2017, p. 12)**، ويندرج كلا من البحث الأساسي والتطبيقي ضمن البحث العلمي Scientific Research الذي عرف بأنه "وسيلة يتم بواسطتها دراسة ظاهرة أو مشكلة ما، للوقوف على العوامل التي أدت إلى وقوعها، أو الوصول إلى علاجها أو لتطويرها أو لإدخال تعديل عليها" **(البلداوي، 2014، صفحة 24)**، كما قسم البحث العلمي حسب مناهج وأساليب البحث إلى بحوث تاريخية Historical Research، بحوث وصفية Descriptive Research،بحوث تجريبية Experimental Research، في حين قسم حسب طبيعته ودوافعه إلى: **(عليان و غنيم، 2000، الصفحات 27-29)**

* **بحوث أساسية أو بحتة:** Pure or Basic Research والتي غرضها التوصل للحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية ومحاولة تعميم نتائجها بغض النظر عن فوائد البحث وتطبيق نتائجه، حيث يكون الباحث ملما بالمفاهيم والافتراضات وما تم إجراؤه من قبل الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة أو ظاهرة معينة.

* **بحوث تطبيقية:** Applied Research وهو نوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لحل المشكلات الحالية، وتغطي العديد من التخصصات كالتعليم، الإدارة والاقتصاد وعلم الاجتماع، كما تهدف إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وهذا بعد تحديد المشكلات والتأكد من صحة ودقة مسبباتها، ومحاولة علاجها وصولا إلى نتائج وتوصيات تسهم في التخفيف من حدتها وتأثيرها، ومن أمثلة ذلك أبحاث التسويق التي تجريها المؤسسات الاقتصادية وأبحاث البنك الدولي حول الدول النامية، وأبحاث منظمة الصحة العالمية وغيرها.

* **التطوير:** Development يعد نشاطا منهجيا، يستخدم مخرجات المعارف العلمية وأعمال البحث العلمي التي تم التطرق إليها في النوعين السابقين، بهدف ابتكار وإنتاج مواد جديدة أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال تحسينات على منتجات وأنظمة مستعملة **(حروش و طوالبية، 2018، صفحة 34)**.

ومن كل ما سبق يمكن القول إجمالا أن البحث العلمي والتطوير هو سيرورة بحثية ينطلق من البحوث الأساسية والتطبيقية وصولا إلى إنتاج جديد أو تطوير منتج قديم، أو طريقة عملية جديدة، بمعنى ترجمة الأفكار والنتائج البحثية السابقة إلى الواقع العملي في شكل منتجات أو أساليب وطرق إنتاج.

1-3-2- أهداف البحث والتطوير: ولكون أهداف البحث والتطوير تشتق من أهداف الإدارة العليا بالمؤسسة، فيما يتعلق بتحليل ودراسة المنتجات المنافسة وزيادة القدرة التنافسية، تعمل المؤسسة على سرعة تقديم منتجات جديدة وتحسين وتطوير العمليات الإنتاجية والتأكد من أمنها على العامل والمستهلك والبيئة ككل، فعلى سبيل المثال تمكنت المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي في الدول المتقدمة من خلال البحث العلمي بشكل عملي في حل مشاكل الإنتاج، تحسين نوعية المنتجات وترشيد تكاليفه، وتقليص الفاقد من عمليات الإنتاج، وابتكار تقنيات ونظم إنتاجية وتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد وأكدت دراسة لمؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن المنتجات الجديدة ساهمت في زيادة المبيعات بنسبة 80% والأرباح بنسبة 30%. **(بوالفول، 2011، الصفحات 12-13)**.

1-3-3- تنظيم وظيفة البحث والتطوير: يوزع موظفي البحث والتطوير على أساس التعليم والشهادة من أعلى مستوى تعليمي إلى أدناه، أو على أساس الوظيفة (باحثين، فنيين وأفراد دعم)، وتتخذ وظيفة البحث والتطوير عدة أشكال داخل المؤسسة منها: **(بوسلامي، 2013، الصفحات 28-31)**

* **تنظيم وظيفي:** حيث كل مشروع بحث يقسم إلى أجزاء، يسند كل جزء إلى وحدات تنفيذية، يتم التنسيق بينها من خلال مسؤوليهم المباشرين، وتحت إشراف مدير البحث والتطوير.
* **تنظيم حسب المشاريع:** تحت إشراف مدير البحث والتطوير ويتم إسناد كل مشروع بحث إلى فريق عمل معين.
* **تنظيم مصفوفي أو شبكي:** في هذه الحالة يتم الدمج بين التنظيمين السابقين (وظيفي وحسب المشاريع).

1-3-4- معيقات ومخاطر البحث والتطوير: من بين العديد من المعيقات نذكر: **(شعيب ، 2014، الصفحات 13-14)**

* **التكلفة العالية:** في مختلف مراحله (دراسة الأفكار الخاصة بمنتجات جديدة، إنشاء محطات تجريبية، تأخر محتمل للمشرع تكلفة التمويل، ...)، الأمر الذي يستوجب إيجاد علاقات تعاون وشراكة مع المؤسسات البحثية.
* **ارتفاع معدل الفشل:** بسبب عدم التأكد في التوصل إلى الفكرة، أو تحويلها إلى منتج حقيقي نتيجة قلة الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.
* **طول عملية البحث والتطوير:** خاصة في المؤسسات الاقتصادية الكبيرة مما يزيد التكلفة في الوقت والمال واحتمالية عدم قبول المنتج بعد طرحه في السوق.
* **قصر دورة حياة المنتج:** سواء بتغير الأذواق أو بالتقليد، مما يشكل خطر على الحصة السوقية للمؤسسة.
* **مقاومة المستهلك:** سواء لضعف القدرة الشرائية لاقتناء منتجات جديدة، أو ولاء العميل لمنتج قديم وتخوفه من الجديد.
* **القيود والتشريعات الحكومية:** كالرقابة الشديدة على منتجات معينة قبل الموافقة عليها وطرحها في الأسواق.

2- دور البحث العلمي والتطوير في استدامة المؤسسة الاقتصادية: منذ مؤتمر ستوكهولم 1972 الخاص بالبيئة البشرية خاصة في المبدأ 19، والذي ينص على تشجيع البحث العلمي والتطوير في سياق المشكلات البيئية... **(أحميد عبد الركابي، 2020، صفحة 114)**، إلى غاية خطة التنمية المستدامة 2030 الذي أقرته الأمم المتحدة عام 2015، والذي نص الهدف9 منه على إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار **(أحميد عبد الركابي، 2020، صفحة 142)**،كل هذا إنما يدل على مدى مساهمة البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية، بل واعتبرتها ركيزة أساسية وحاسمة لتحقيق كل أهداف التنمية المستدامة في إطار الثورة المعرفية، وباعتبار أن المؤسسة الاقتصادية ليست بمعزل عن العالم

الخارجي، فبضرورة الحال تتحتم عليها مواكبة هذا الطرح حيث لقطاع الأعمال دور حاسم إلى جانب الحكومة في تحقيق التنمية باعتباره طرفا رئيسيا قادرا على المساهمة وإتاحة مزيدا من فرص الابتكار لتتجلى بذلك معالم المستقبل تجنبا للأزمات التي من الممكن أن تعصف بالعالم **(الاسكوا، 2019، الصفحات 9-13)**، وبناء عليه تتضح أهمية ودور البحث العلمي والتطوير في استدامة المؤسسة الاقتصادية من خلال تأثيره الدائم والمستمر على الإبداع والابتكار في أبعاد التنمية المستدامة من جهة، وفي ظل قدرتها على المنافسة مع مختلف المؤسسات في القطاع من جهة أخرى.

2-1- دورالبحث العلمي والتطويرفي الإبداع والابتكار: قديما كان البحث العلمي يخضع لعامل الصدفة والتجربة، ليأخذ بعدها مكانه الأساسي في نموذج كل جيل من الأجيال التي مرت بها نماذج الإبداع والابتكار، فانطلاقا من الجيل الأول الناجم عن الدفع التكنولوجي (العرض) من عام 1950 إلى 1960، إلى الثاني نتيجة جذب الحاجة أو السوق (الطلب) من نهاية 1960 إلى منتصف عام 1970، والجيل الثالث نتيجة الدفع والجذب المذكورين معا من المنتصف الثاني لعام 1970 إلى نهاية 1980، فالجيل الرابع الذي يمثل نموذجا مدمجا لمختلف العوامل من نهاية عام 1980 إلى بداية 1990، أين اعتمد الجيل الخامس الذي تلعب فيه النظم المندمجة ونماذج الشبكات دورا حيويا، حيث تظهر فيه الارتباطات بين الأطراف المعنية ومن مختلف القطاعات إلى غاية ظهور النموذج المفتوح للابتكار منذ عام 2000 **(Meissner & Ktsemir, 2016, p. 05)**، فمصادر الابتكار ومخرجاته متعددة مادام الجديد والتجديد مبنيان على البحث العلمي والمعرفة **(أوكيل، 2011، صفحة 67)**.

2-1-1- النماذج الموجهة: وهي أول النماذج الخطية البسيطة التقليدية وتنطوي تحت مسمى النموذج الخطي للابتكار Linear Innovation Model، والتي تعد خطوة أساسية في المسار الابتكاري لجيلين متتالين، أحدهما النموذج الموجه من خلال البحث Technology-push) **Usher 1954,1955**) أو ما يعرف بالدفع التكنولوجي والذي فكرته الأساسية أن الإبداع والابتكار ناتج عن تدفق وحيد الاتجاه مصدره الأول العلم والبحث والتطوير ومصبه النهائي التطبيقات التجارية، وكل زيادة في البحث والتطوير يرافقه زيادة في الابتكار مما يزيد نجاح المنتجات في تلبية احتياجات العميل، والثاني النموذج الموجه من خلال السوق Demande-pull، (**Myers and Marquis 1969**)، والمسمى بجذب السوق، والذي يكون فيه الإبداع والابتكار مسحوب من قبل الطلب في السوق، الذي يعد مصدر الأفكار الموجهة للبحث والتطوير حسب رغبات المستهلك.

شكل رقم (02): النماذج الموجهة (من خلال البحث(1)، من خلال السوق(2))

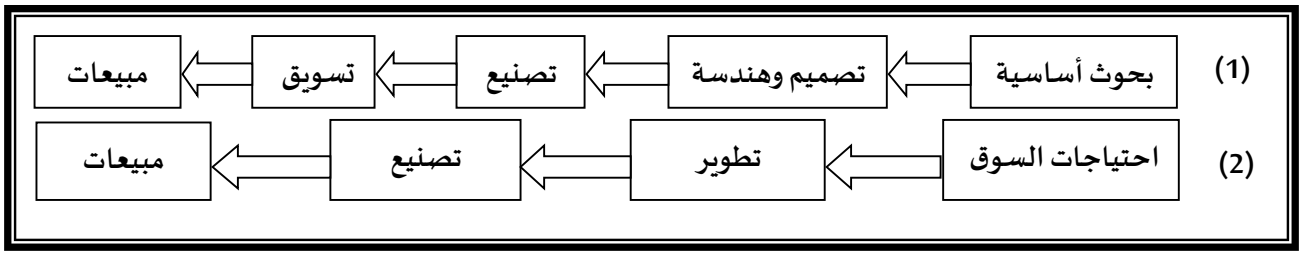

Source: (Roth well, 1994, pp. 08-09)

2-1-2- النموذج المدمج أو المقترن Combined or coupled model: (Rothwell and Zegveld 1985)، وهو نموذج الجيل الثالث، وتساهم تفاعلات أطراف متعددة في نجاح الابتكار، كالتفاعل بين القدرات التكنولوجية واحتياجات السوق في إطار الابتكار.

شكل رقم(03): النموذج المدمج **Combined model**

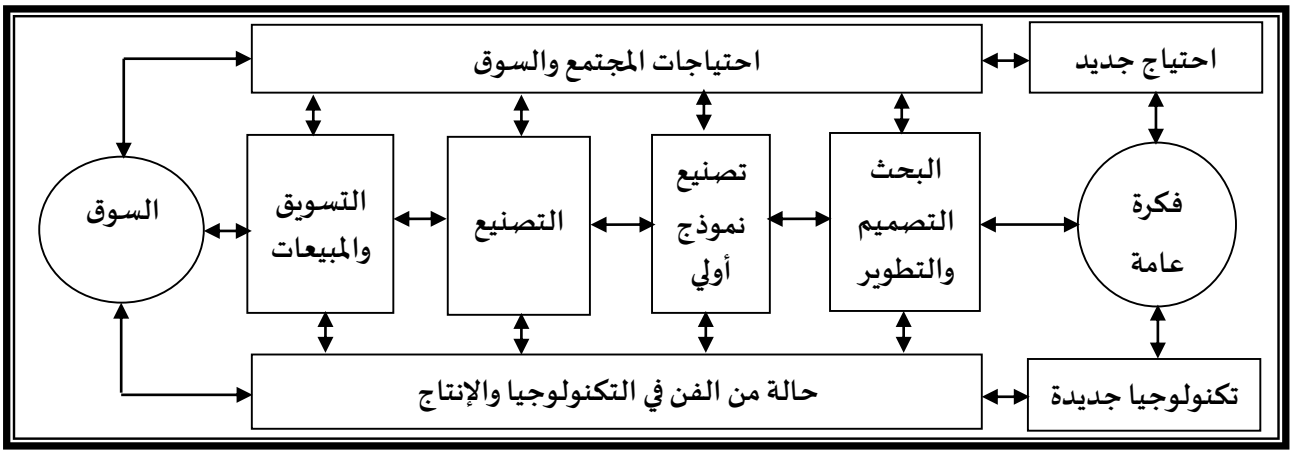

Source: (Roth well, 1994, p. 10)

2-1-3- النموذج التفاعلي Interactive model (Chain-Linked) (Stephen J. Kline et Nathan Rosenberg 1986)، حيث تخلى الباحثون على فكرة التتابع الخطي لمراحل الإبداع والابتكار، لتظهر النماذج المتكاملة أو الشـبكية، وفكرته تتمحور حول إشـراك كل الأقسـام التنظيمية للمؤسـسـة في عملية تطوير منتج أو خدمة جديدة، وميزته أن نشـاطات الإبداع لا تتبع مسارا معينا بل تأخذ أشكالا مختلفة **(بوسلامي، 2013، الصفحات 21-22)**.

شكل رقم (04): النموذج التفاعلي **Chain-Linked**

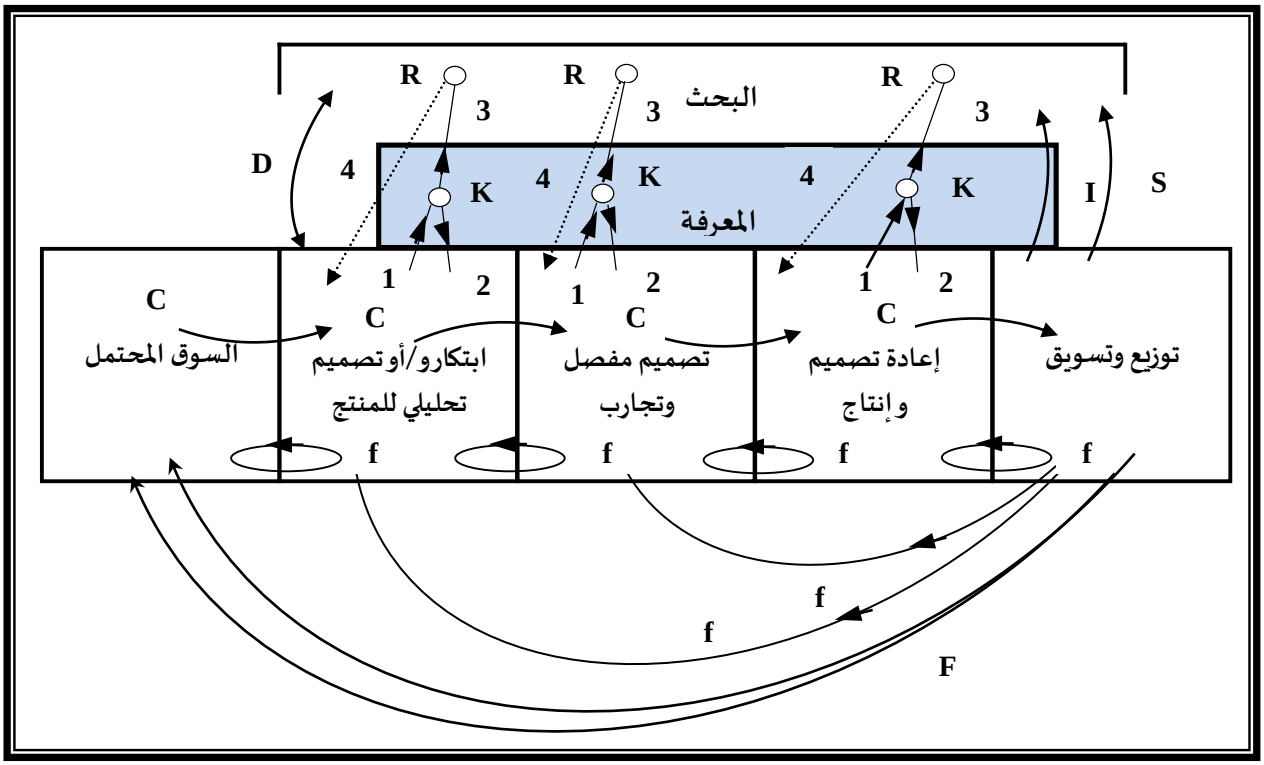

Source: (J. Kline & Rosenberg, 2020, p. 290)

من خلال الشكل يتكون نموذج Chain-linked من سلسلة مركزية للإبداع تحتوي على خمسة تكتلات، ثلاث منها خاصة بالتصميم، واثنان خاصة بالسوق، وتكتلين اثنين يمثلان العلوم (البحث والتطوير) إحداهما هي المعارف المتوفرة لدى أفراد المؤسسة والثانية خاصة بالبحث العلمي وتتمثل تلك المسارات في:

C: السلسلة المركزية للإبداع. **f:** حلقات قصيرة من التغذية الراجعة. **F:** حلقات للتغذية العكسية مهمة بشكل خاص.

K, R: العلاقة معرفة-بحث، في حال تم حل المشكلة على مستوى K تصبح هذه العلاقة غير نشطة ولا تصل إلى R.

D: علاقات مباشرة بين البحث و الابتكار والتصميم التحليلي. **I:** دعم البحث العلمي بأجهزة وآلات وإجراءات تقنية.

S: دعم البحث في مجال العلوم الكامنة للمنتج للحصول على معلومات والتي من الممكن أن تفيد على طول السلسة.

فالسلسلة المركزية لعملية الإبداع هي الطريقة الأولى حيث تنطلق من التصميم C وتستمر نحو التطوير فالإنتاج ثم التسويق أما الطريقة الثانية فهي مجموعة روابط لمفعول رجعي تربط وتنسق بين البحث والتطوير مع الإنتاج والتسويق، هذه الروابط ترى على أنها أجزاء مدمجة لنظام التنسيق بين خصائص وتطوير المنتج مع مصلحة التسويق.

2-1-5- نموذج شبكة للابتكار: A network model of Innovation (Rothwell 1992) ويمثل نموذج الجيل الخامس حيث يتأثر الابتكار بالبيئة الخارجية، ويتميز باستراتيجية تكاملية بين مختلف التنظيمات داخل وخارج المؤسسة وأصحاب المصالح، بالإضافة للبحوث التعاونية والتنافسية ومشاريع البحث والتطوير المشتركة، والتحالفات الاستراتيجية فجوهر النموذج هو شركة المبدعين ومحفزي الابتكار في السوق كالقطاع الصناعي والدولة من خلال إنشاء المعرفة وتراكمها، التي تعمل على زيادة سرعة وكفاءة الابتكار، تطوير المنتج ونجاح طرحه في السوق.

شكل رقم (05): نموذج شبكة الابتكار A network model of Innovation

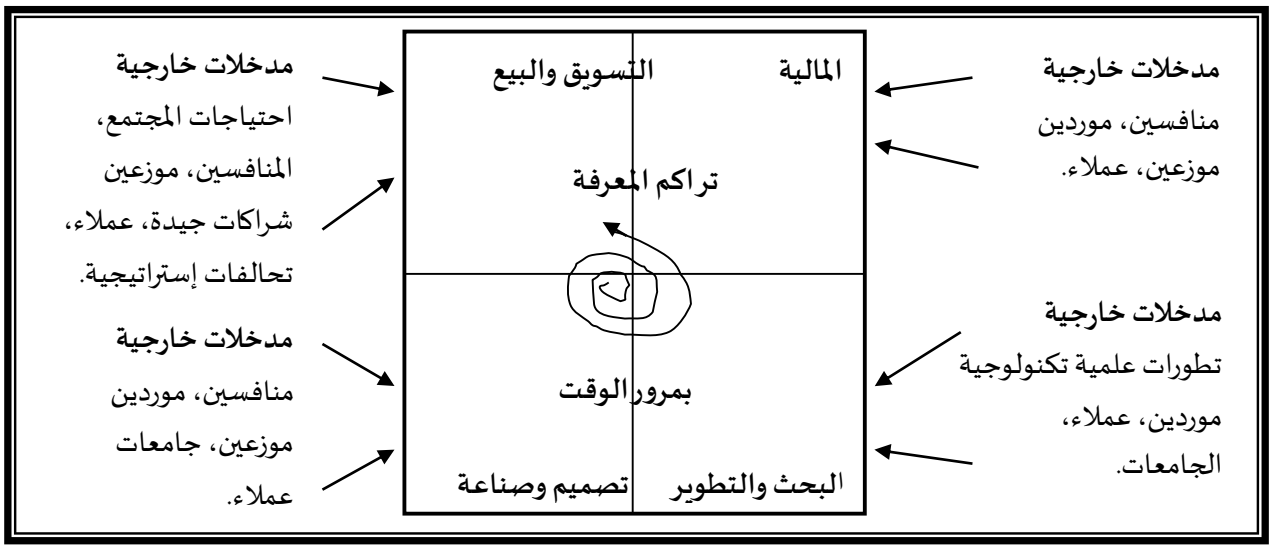

Source: (Preez & Louw, 2008, p. 05)

كل هذه النماذج السابقة الذكر سواء النماذج الخطية للابتكار، أو الشبكية والتي تحتوي على تغذية عكسية Feedback تنتمي إلى فئة الابتكار المغلق والموضح في الشكل الموالي (شكل رقم 06)، والذي يمكن المؤسسات من المحافظة على رأسمالها المعرفي داخلها، على عكس النموذج الأخير التالي ذكره والمتمثل في نموذج الابتكار المفتوح.

شكل رقم (06): نموذج الابتكار المغلق **Closed Innovation Model**

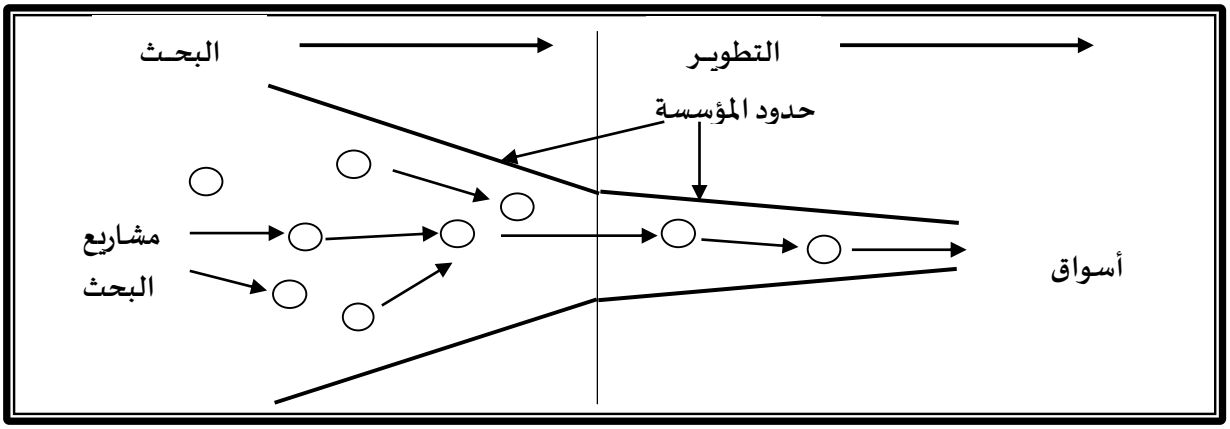

Source : (Stuart, 2011, p. 36)

6-1-2- نموذج الابتكار المفتوح: Open Innovation Model: (Chesbrough 2003)، وكما ذكرنا آنفا بأن الأجيال الخمس سابقة الذكر، تدخل تحت طائلة الابتكار المغلق، الذي مفاده أن المؤسسة تحتكر رأسمالها المعرفي، في حين ظهر النموذج المفتوح الذي يهدف إلى تسريع وتوسيع نطاق الابتكار الخارجي في السوق بدمج العديد من الكيانات كما في الشكل.

شكل رقم (06): نموذج الابتكار المفتوح **Open Innovation Model**

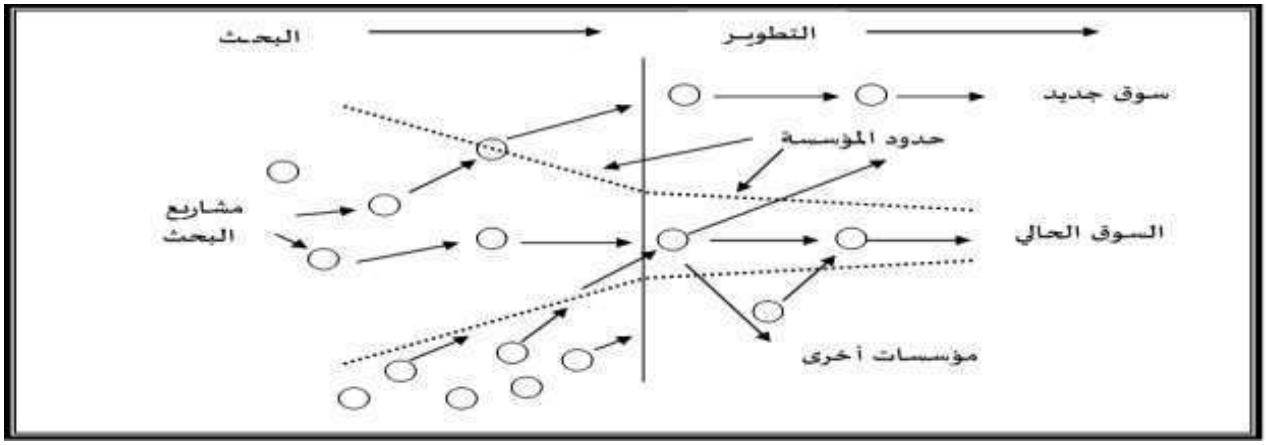

Source: (Oliveira, Echeveste, Cortimiglia, & Gonçalves, 2017, p. 120)

كما يعتمد هذا النموذج على تعبئة الذكاء الجماعي باستخدام الموارد المتاحة كالمجتمعات الافتراضية، وينطوي على نمطين من التعاون يسمى النمط الأول1.0 Open Innovation ويشير إلى التعاون المفتوح بين المؤسسات بربط ابتكارات المؤسسة الداخلية بأفكار من مؤسسات أخرى ومراكز بحثية على طول سلاسل القيمة من أجل تعزيز قدرات البحث والتطوير، أما النمط الثاني المسمى Open Innovation 2.0 ويفترض هذا النمط تجاوز الابتكار ليشمل المستخدمين النهائيين من مختلف جهات العالم، حيث نجم عنها قطاع أعمال ربحي مؤلف من مجموعة متنوعة من الشركات الوسيطة التي تتخذ شكلا لمنصات رقمية مفتوحة (منصات بحث وتطوير، منصات تصميم وتسويق،....) لحشد أفكارهم الإبداعية لتسوق لاحقا لحسابها أو لصالح المؤسسات الباحثة عن الحلول والابتكارات **(الاسكوا، 2019، صفحة 48)**.

2-2- دور البحث والابتكار في استدامة المؤسسة الاقتصادية: في ظل تبني المؤسسة الاقتصادية لأبعاد التنمية المستدامة والتي سبق ذكرها والمتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، واحتدام الصراع مع مختلف المؤسسات للتغلغل في الأسواق، اتجهت المؤسسات الاقتصادية لتبني استراتيجيات قائمة على الابتكار، فتغيرت وجهة النظر التي كان مفادها أن هذه الأنشطة مجرد تكاليف إضافية وهدر للأموال إلى اعتبارها استثمارات اقتصادية تضمن البقاء والاستمرارية **(بن خديجة و بوعزيز، 2017، صفحة 357)**، وبهذا يمكنها المنافسة في القطاع، وعلى ذكر التنافسية والتي تعرف بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق أداء أعلى من الأداء المتوسط في القطاع الذي تنتمي إليه على المدى البعيد، سواء بالمنتج، السعر أوالموضع التنافسي، أما على مستوى التحليل قصير المدى فتعني التنافسية القدرة على مجابهة المنافسين على حصص سوقية، فالمؤسسة التنافسية هي المؤسسة القادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع تنافسيتها وزيادة حصتها السوقية أو خفض تكلفة الانتاج أو تحسين الجودة أو دمج كل ذلك معا **(مسعود، 2017، صفحة 423)**.

2-2-1- البحث والتطوير والتنافسية: تبعا للاستراتيجيات التنافسية، يستلهم البحث والتطوير استراتيجياته من: **(شعيب ، 2014، الصفحات 59-61)**

* **استراتيجية هجومية:** وتسمى استباقية أو قائد السوق، حيث تكون المؤسسة سباقة في الهيمنة على السوق سواء بالإبداع في المنتج وطرحه، أو منحنى التعلم لخفض التكلفة، وتتطلب جهودا كثيفة وموارد ضخمة.
* **استراتيجية دفاعية:** إتباع القائد لتفادي تكاليف الاستراتيجية الهجومية، تعتمد قدر ضئيل من البحث العلمي الأساسي مع قدرة سريعة على التطوير للمنتج المبتكر لقائد السوق كما يمكن أن تكون هجومية – دفاعية.
* **استراتيجية التقليد:** حيث تنتج المؤسسة منتجات مقلدة مشابهة لغيرها من المؤسسات سواء عن طريق الترخيص أو معرفتها الذاتية، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تنشط في بيئة محمية وتخفض التكاليف.
* **الاستراتيجية التابعة:** ومفادها أن المؤسسة تعتمد التعاقدات الفرعية مع الزبائن، ولا تتوفر على الإبداع لعدم توفرها على إمكانيات وموارد وإمكانيات البحث والتطوير.

2-2-2- الإبداع والابتكار والتنافسية: يؤثر الإبداع والابتكار على تنافسية المؤسسة من خلال: **(فتان ، 2015، الصفحات 210-214)**

***الآثار على التكلفة النهائية:** سواء بارتفاع حجم المخرجات أو من خلال تقليص التكلفة الوحدوية.
* **الآثار على الاستهلاك والاستعمال:** من خلال إرضاء رغبات المستهلكين باستمرار.
* **الآثار على التسويق والتصدير:** من خلال فرصها في دخول أسواق جديدة.
* **الآثار على تنظيم العمل:** من خلال التجديد واستخدام تجهيزات حديثة.
* **الآثار على الجودة والاستهلاك:** تحسين جودة المنتج بنفس التكاليف السابقة أو تدنيتها يزيد من الاستهلاك.
* **الآثار على انخفاض تكاليف النقل والاتصالات:** من خلال الثورة التكنولوجية التي ألغت التباعد الجغرافي.

وباعتماد النموذج التقليدي **لبورتر**، فإن الابداع والابتكار يؤثر في تحديد واختيار الاستراتيجية التنافسية: **(بن غبريد، 2019، صفحة 422)**

* **استراتيجية التكلفة:** من خلال التحسين المستمر والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وتدنية التكاليف.
* **استراتيجية التميز:** بخلق وتصميم منتجات وخدمات بجودة عالية وسرعة مطلوبة تشبع رغبات العميل.
* **استراتيجية التركيز:** من خلال نوعية وكمية منتجات تلبي متطلبات الفئة أو السوق المستهدف.

2-2-3- الإبداع والابتكار وقوى التنافس: تبعا لنموذج القوى الخمس لبورتر، يمكن للمؤسسة **(طراد ، 2007، صفحة 82)**:

* **القوة التفاوضية للزبائن:** تحقيق ولاء للزبائن القدماء، كسب زبائن جدد أو تغيير تكاليف تحويلهم للمؤسسة.
* **القوة التفاوضية للموردين:** يؤدي الإبداع في المنتج أو طريقة الإنتاج إلى التقليل من التموين التقليدي للموردين، مما يضطرهم إلى تقديم تنازلات تؤدي إلى تخفيض التكاليف ومن ثم زيادة هامش الربح.
* **تهديد السلع البديلة:** الإبداعات الجديدة في المنتج تجعل المستهلك لا يفكر في منتجات بديلة كونها تلبي وتشبع احتياجاته.
* **الداخلين الجدد:** حيث يوفر الإبداع حواجز الدخول خاصة في مجال التكنولوجيا تحكم المؤسسة المبدعة في الطريقة الإنتاجية، ومن هذه الحواجز (اقتصاديات الحجم، تميز المنتج، الوصول إلى قنوات التوزيع...).
* **شدة المنافسة:** المؤسسة المبدعة لها القدرة على التصدي للمنافسين مما يضطرهم إلى الانسحاب ويوفر حصص سوقية.

2-2-4- البحث والابتكار والميزة التنافسية: المتتبع لمجريات الأحداث يرى أنه في المستقبل القريب ستركز المؤسسات على خلق منتجات وخدمات جديدة بتنفيذ الابتكار تتضمن وضع حلول تكنولوجية جديدة لمواجهة مختلف التحديات المستجدة في مجال البحث والتطوير وتحسين الأساليب السابقة وتقنيات الإدارة وغيرها**(Stefaniuk & Sapiński, 2015)**،وبهذا سيكون بحثها عن الميزة التنافسية ولم لا الميزة التنافسية المستدامة، والتي يتطلب لتحقيقها تفعيل المؤسسة لنشاط البحث والتطوير والاعتماد على الكفاءات البشرية المتعددة المواهب التي لها القدرة على التفكير الإبداعي والابتكاري ومن ثم المساهمة في خلق القيمة والتميز **(بن غبريد، 2019، صفحة 424)**، في ظل عصر تخوض فيه المؤسسات حربا من أجل الحصول على الكفاءات والمواهب المتقدمة باعتباره موردا أساسيا، وبما أن رأس المال الفكري أساس كل اعتبار وكل قيمة مضافة، وجب على المؤسسة الاقتصادية تفادي المخاطر المحتملة من جهته سواء كان من خلال تقادمه، إحباطه، اغترابه، تدنية الحوافز الداعمة له أو محدوديتها كمؤسسة تبحث عن التميز **(علي حمود العنزي و علي صالح، 2008، الصفحات 412-414)**.

شكل رقم (07): البحث والتطوير أساس تكوين الميزة التنافسية

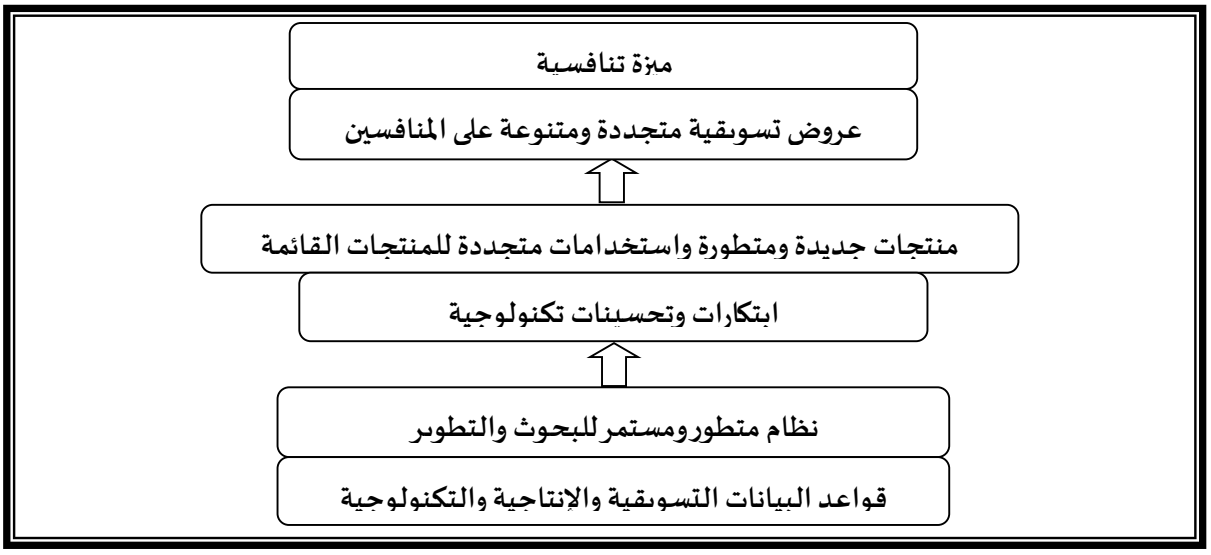

المصدر: (بوبعة، 2011-2012، صفحة 95)

من خلال الشكل يتضح أن أساس تكوين الميزة التنافسية، نظام البحث والتطوير المرتكز على أنظمة المعلومات وقواعد البيانات المتوفرة، والتي تعمل على إضفاء ابتكارات وتحسينات مستمرة للمنتجات، مما يخلق عروض تسويقية متجددة ومتنوعة.

2-2-5- دمج الابتكار المفتوح في سلسة القيمة: وفقا للمواقع في سلسة القيمة، يحتل الابتكار أشكالا متنوعة، حيث: A: الابتكار المفتوح للمستخدم، B: الابتكار المفتوح للعملاء، C: مجتمع الربح المشترك، D: مجتمع النمو للجميع، E: الابتكار الداخلي المفتوح، وبهذا يكون الإبداع والابتكار منطوي في سلسة القيمة سواء بالنسبة للبائع والمورد، العملاء وكذا في الأنشطة الثانوية المساعدة كما هو موضح في الشكل أسفله.

شكل رقم (08): الابتكار المفتوح في سلسلة القيمة

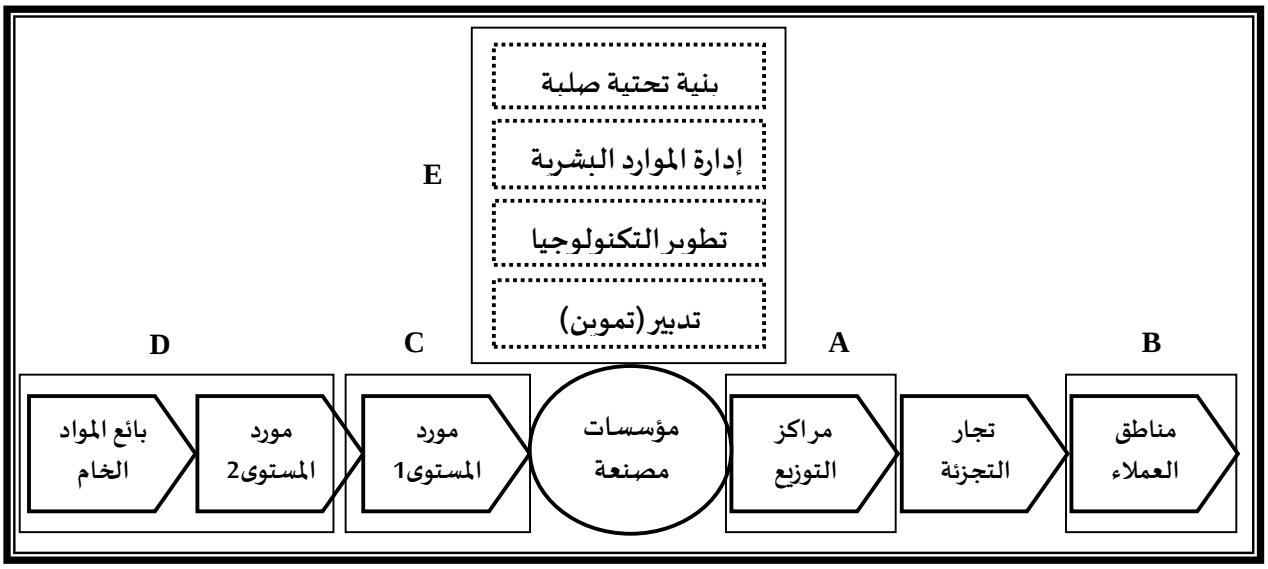

Source: (Joseph Yun & Yigitcanlar, 2017, p. 03)

إضافة لما سبق ذكره في هذا السياق وفي ظل التحول إلى اقتصاد صديق للبيئة (الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري) في جميع أنحاء العالم لمجابهة التحديات العالمية، يستوجب على جميع عمليات الإبداع والابتكار أن تشمل الآثار البيئية، الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية الواضحة، مهما تنوعت أشكال وهياكل الأبحاث العلمية على مستوى المؤسسة سواء تبعا لحجمها وطبيعة الأبحاث والقدرات البشرية والمعرفية المتوفرة لديها، أو كانت في صورة وحدات أو أقسام أو مختبرات أو فرق بحث **(أوكيل، 2011، صفحة 137)**، وعدم التغاضي عن الأفكار المتأتية من أدنى مستوى في المؤسسة، فالشخص الذي يزاول وظيفة معينة ويؤديها بإتقان قد تخطر في باله فكرة تدفعه إلى إجراء التغيير ومن ثم تحسين المنتج أو الطريقة الفنية التي يستعملها، ليتبين فيما بعد إمكانية تطبيق هذه الفكرة وتجسيدها على أرض الواقع وبتكلفة تنافسية.

وحسب الإحصائيات تتجلى التغيرات الجغرافية السريعة التي تشهدها مراكز البحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية على المستوى العالمي فيما يتعلق باستثمارها في مجال البحث العلمي وعقد اتفاقيات التعاون والشراكة مع الجامعات ومراكز الأبحاث لتلافي التحديات والعوائق، فعلى سبيل المثال تلجأ الشركات متعددة الجنسيات بصورة متزايدة إلى توزيع أنشطتها البحثية بنقلها إلى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى استيعاب البحث والتطوير على المستوى العالمي، حيث تساعد هذه الاستراتيجية على خفض تكاليف اليد العاملة على مستوى هذه المؤسسات، كما تيسر انتفاعها من الموارد الطبيعية، الأسواق والرأسمال البشري والمعارف المتاحة محليا لتلك الدول، حيث ارتفعت حصة استثمارات المؤسسات في البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبيرا في كل من اليابان، الصين وسنغافورة على غرار بقية الدول المتقدمة، تزامنا وزيادة عدد الباحثين على مستواها **(اليونسكو، 2010، الصفحات 9-11)**.

وانطلاقا مما كتبه **P. Drucker** 1954: "كل قضية اجتماعية وعالمية واحدة في يومنا هذا هي فرصة عمل، الأمر الذي يحفز أكثر على تحويل الفرص إلى أفكار جديدة وابتكارات" **(Sołtysik & other, 2019, p. 03)** خاصة إذا توفر القدر الكافي من التشجيع و الحوافز ، مما يؤدي إلى تحقيق هذه الأفكار وتحويل النماذج إلى منتجات ربحية صديقة للبيئة، أو ما يعرف بأصحاب المشاريع البيئية **(Bocken & other, 2019, pp. 04-05)**،وكمثال لذلك إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدوير النفايات.

وعلى ذكر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه لا يمكن إهمال أو التغاضي عن أهمية الابتكارات الصغيرة ودورها، فحجم المؤسسة لا يتناسب طرديا والقدرة الابتكارية، فهناك مؤسسات صغيرة وبقدرة ابتكارية كبيرة وسريعة مقارنة بغيرها.

وكحوصلة لكل ما سبق التطرق إليه فيما يتعلق بدور البحث العلمي في استدامة المؤسسة الاقتصادية نوجزه في الشكل أدناه.

شكل رقم (10): دور البحث العلمي في استدامة المؤسسة الاقتصادية

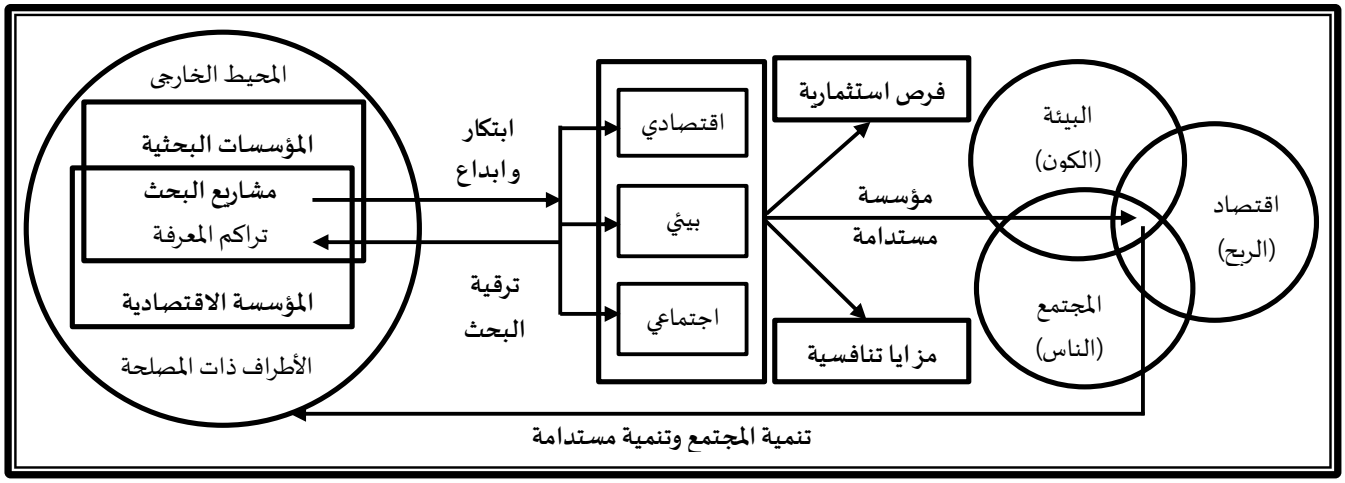

المصدر: من إعداد الباحثين

3. الخاتمة: من خلال هذا البحث حول دور البحث العلمي في استدامة المؤسسة الاقتصادية، تبين أنه على كل المؤسسات وخاصة الاقتصادية منها أن توافق بين تبني أبعاد التنمية المستدامة من جهة والتنافسية من جهة أخرى، لمواكبة مؤسسات المستقبل في عصر يحتم على الجميع الاشتراك في التنمية المستدامة، وأن البحث والتطوير الذي أساسه ومصدره رأس المال الفكري والمعرفي المتواجد في كل أجيال ونماذج الإبداع والابتكار، إنما يدل على دوره الأساسي في دفع عجلة التنمية المستدامة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وبهذا على المؤسسة الاقتصادية توجيه جهودها للبحث والتطوير والإبداع والابتكار فيما تجنيه بالأساس، ويخدم البشرية، البيئة والكون، تماشيا ومسؤوليتها الاجتماعية، وأن تضع في استراتيجياتها دمج مصطلح اللون الأخضر الصديق للبيئة انطلاقا من العملية الإنتاجية وصولا للمستهلك أو العميل، مرورا بالمنتج وتحت سقف اقتصاد أخضر، فالمشكلة مستقبلا ليست في إيجاد العميل، بل في كيف تحافظ عليه في ظل بيئة متغيرة، ولا يكون ذلك إلا من خلال البحث العلمي واعتماد ثقافة الابتكار والابداع تماشيا والمتغيرات والقوانين المستجدة، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج:

1-البحث والتطوير أساس وقاعدة كل ابتكار وإبداع في المؤسسة الاقتصادية والهادف إلى استدامتها.

2-اختيار الابتكار للتنافس يحتم على المؤسسة الاهتمام بالبحث والتطوير والارتكاز على قواعد معرفية ومعلوماتية.

5-يوفر الإبداع والابتكار ميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية لضمان البقاء والاستمرار وحتى الريادة على بقية المؤسسات.

6-تبني أبعاد التنمية المستدامة ليس بالمؤثر السلبي، فرغم ما تحمله عملية الإبداع والابتكار في طياتها من مخاطر إلا أنها تعمل على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة بتحويل الأفكار إلى قيم تجارية متميزة ومنتجات جديدة، ومن ثم قيمة مضافة.

7-البحث والتطوير مكلف جدا ويستغرق وقتا، لهذا يجب إيجاد كل السبل والآليات لربط العلاقة مع المؤسسات البحثية.

التوصيات: انطلاقا مما سبق، وحتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحقيق الاستدامة، يجب عليها ما يلي:

1-ضرورة تفعيل البحث العلمي والتطوير والابتكار وإيجاد كل الطرق والسبل والإجراءات وتوفير الإمكانيات والموارد لتدعيمه.

2-ضرورة الاهتمام بالمورد البشري ورأس المال الفكري والمواهب في مختلف التخصصات وعدم استثناء الأفكار الإبداعية أو تهميشها خاصة المتأتية من أسفل السلم الإداري أو أي مصدر داخلي كان أو خارجي خاصة المتعلقة بأبعاد الاستدامة.

4-الإنفاق وتدعيم البحث والتطوير من خلال التكامل بين مختلف مؤسسات القطاع العام والخاص والمؤسسات البحثية.

5-تفعيل العلاقات التي تربط المؤسسة الاقتصادية بالجامعات والمراكز البحثية، للرقي بالبحث العلمي بما يخدم المجتمع.

4. المراجع:

1. Bocken , N., & other, .. (2019). *Innovation for Sustainability: Business Transformations T owards a Better World*. Retrieved 05 30, 2021, from https://www.researchgate.net/publication/333263619
2. J. Kline , S., & Rosenberg, N. (2020). *An Overview of Innovation,*. Consulté le 06 09, 2021, sur https://dec.ec.unipg
3. Joseph Yun , J., & Yigitcanlar, T. (2017, 09). *Innovation in Value Chain for Sustainablity of firms*. Consulté le 06 09, 2021, sur www.mdpi.com/journal/sustainability
4. Preez, N., & Louw, L. (2008). *A framework for managing the innovation process*. Consulté le 06 10, 2021, sur https://www.researchgate .net/publication/4363117
5. سعيد أوكيل. (2011). *الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية*. (الطبعة الاولى، المحرر) الرياض ، السعودية: مكتبة العبيكان للنشر.
6. عبد الوهاب بوبعة. (2011-2012). دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (رسالة ماجستير). 95. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص موارد بشرية: جامعة منتوري قسنطينة،.
7. عمر بوسلامي. (2013). دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء الجزائر العاصمة(رسالة ماجستير). 83-85. (جامعة فرحات عباس سطيف 1، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة.
8. Gouvernement du Québec. (2017). *Québec Research and Innovation Strategy 2017-2022,*. Gouvernement du Québec. Québec: Ministère de l'Economie, de la Science et de L'Innovation. Retrieved 05 28, 2021
9. Meissner, D., & Ktsemir, M. (2016, March). Conceptualizing the innovation process towards the 'active innovation paradigm'-trends and outlook. *journal of Innovation and Entrepreneurship*. doi:10.1186/s13731-016-0042-z
10. Moussafir, H. (2020). *ISR & RSE Quelle interaction en faveur du développement durable ?* Consulté le 06 06, 2021, sur https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-03029795
11. Moussafir, H. (2020). *Quelle interaction en faveur du développement durable ?* Consulté le 06 06, 2021, sur https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-03029795
12. Oliveira, L., Echeveste, M., Cortimiglia, M., & Gonçalves, C. (2017, March 02). Analysis of determinants for Open Innovation implementation in Regional Innovation Systems. (F. Borini, Éd.) *RAI Revista de Administração e Inovação*(14), 120. Consulté le 06 11, 2021, sur http://www.rai-imr.com.br/pt/
13. RAI Revista de Administração, .. (2017). *Analysis of determinants for Open Innovation implementation in Regional Innovation Systems*. Consulté le 06 09, 2021, sur www.sciencedirect.com,
14. Roth well, R. (1994). Towards the fifth-generation Innovation Process. *International Marketing Review, 11*(01), pp. 08-09. Retrieved 06 10, 2021, from https://doi.org/10.1108/02651339410057491

15. Sołtysik, M., & other, .. (2019). *Innovation for Sustainable Entrepreneurship: Empirical Evidence from the Bioeconomy Sector in Poland*. Retrieved 06 04, 2021, from www.mdpi.com/journal/admsci
16. Stefaniuk, A., & Sapiński, A. (2015). *SUSTAINABLE DEVELOPMENT - SUSTAINABLE ENTERPRISE AND SUSTQINQBLE PERSONNEL IN THE 21'ST CENTURY*. Consulté le 06 09, 2021, sur https://www.researchgate.net/publication/299662431
17. Stuart, L. (2011, January). Innovation from The Inside Out, Top 10 LESSONS ON tHE NEW BUSINESS OF INNOVATION, MIT SLOAN MANAGEMENT Review. 36. Retrieved 06 11, 2021, from https://www.researchgate.net/publication/237379284
18. الطيب فتان . (2015). دور إدارة الإبداع في تعزيز تنافسية المؤسسات الجزائرية(أطروحة دكتوراه). 2010-2014. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،تخصص إدارة أعمال: جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.
19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. (2019). *الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030*. بيروت: الأمم المتحدة،.
20. تقرير اليونسكو. (2010). *الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم*. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
21. جماني مسعود. (جوان, 2017). أثر التجارة الالكترونية على تنافسية المؤسسة. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 02*(12)، 423.
22. حمزة مقيطع. (2011). دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية دراسة مقارنة بين مؤسستين(رسالة ماجستير) . 17. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة: جامعة فرحات عباس سطيف.
23. حورية شعيب . (2014). تسيير وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الصناعية دراسة حالة مجمع صيدال (رسالة ماجستير) في العلوم الاقتصادية 2014، . 04. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر بسكرة،.
24. ربحي مصطفى عليان، و عثمان محمد غنيم. (2000). *مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق* (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
25. رعد الصرن. (2020). *إدارة الإبداع والابتكار، الإجازة في الإعلام والاتصال*. سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
26. رياض بن غبريد. (2019). الإبداع والابتكار كمدخل لمساهمة الكفاءات في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة NCA Rouiba. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12*(العدد 01)، صفحة 424.
27. ساجد أحميد عبد الركابي. (2020). *التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ* . (الطبعة الأولى، المحرر) برلين، ألميانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
28. سعد علي حمود العنزي، و أحمد علي صالح. (2008). *إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال*. دار اليازوري للنشر.
29. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي. (2014). *الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج SPSS*. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
30. عبد الرحمان العايب . (2011). وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* (11)، الصفحات 170-171.
31. عبد الرحمن، العايب. . (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة(أطروحة دكتوراه). 99-118. (جامعة فرحات عباس سطيف، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر .
32. فارس طراد . (2007). مناجمنت الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(رسالة ماجستير). 82. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص تسيير المنظمات:: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.
33. فريد راغب النجار. (2014). *إدارة رأس المال البشري بالموهبة والإبداع*. الاسكندرية، مصر: المعارف, منشأة.
34. فؤاد عمر محمد . (2016). *إدارة الابتكار، السلسلة الإدارية الجزء الأول،*. القاهرة ، مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع.
35. فوزي محيريق بن الجيلالي. (2020). *مدخل لاقتصاد المؤسسة*. الوادي: مطبعة الرمال.
36. لامية حروش، و محمد طوالبية. (2018). البحث العلمي والتطوير في الجزائر-الواقع ومستلزمات التطوير. *الأكاديمية للدراات الاجتماعية والانسانية*(19)، 34.
37. منصف بن خديجة، و ناصر بوعزيز. (2017). ، دور المقارنة المرجعية في تفعيل الابتكار داخل المؤسسات الاقتصادية. (جامعة سكيكدة، المحرر) *مجلة الباحث الاقتصادي*(07)، الصفحات 358-360.
38. هرون بوالفول. (01 10, 2011). الشراكة بين الجامعة الجزائرية والقطاع الخاص للنهوض بالابتكار. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، 05*(03).

نحو تأسيس جامعة جزائرية مستدامة: التحديات والامكانيات

Towards the establishment of a sustainable Algerian university: challenges and possibilities

رفيق زراولة، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة08ماي1945 قالمة، zeraoula.rafik@univ-guelma.dz

زهرة عباس، جامعة فرحات عباس سطيف1، gest_zahra@yahoo.fr

ملخص:

تعد الجامعة، في نظر الكثير من الأكاديميين والباحثين، القاطرة التي تقود المجتمع نحو التقدم والازدهار، بفضل مساهمتها في إيجاد الحلول لمختلف مشكلات التنمية، وبفضل دورها في تزويد المجتمع بأرقى صنوف الرأسمال البشري والفكري، فهي تحمل على عاتقها مهمة خدمة المجتمع من خلال ما تتوفر عليه من تخصصات وفروع علمية تراعي في تأسيسها حاجات ومتطلبات المجتمع.

تتسم الجامعة، في مطلع القرن الواحد والعشرين، بخصائص مميزة جعلتها ذات طابع خاص في أهدافها وأنشطتها وهياكلها، وجعلت من علاقتها بالبيئة التي تنشط فيها علاقة ذات طبيعة ديناميكية، يتحكم فيها مدى مرونة السياسات التعليمية الجامعية واستراتيجيات المؤسسة الجامعية، والتي تسمح لها بالتكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة ومواجهة التحديات التي تطرحها هذه الأخيرة، والتي من أبرزها تحدي التكيف مع التنمية المستدامة للمجتمع.

هذه الأخيرة كان لها دور بارز في دفع المؤسسات الجامعية نحو اعتماد نمط خاص من التعليم الحديث ألا وهو التعليم العالي المستدام (الجامعات المستدامة)، الذي يعد من بين أحدث النماذج التعليمية القادرة على إنتاج معارف وتكوين كفاءات علمية فاعلة ومؤثرة، توكل لها مهمة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع، وتحقيق التوافق بين النمو الاقتصادي والمتطلبات الاجتماعية في ظل توفر مناخ سياسي داعم لذلك ودون الإضرار بالبيئة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التعليم العالي المستدام، وذلك من خلال التطرق إلى: بوادر الاهتمام به، تعريف الجامعات المستدامة، وأهدافها، نموذج الجامعات المستدامة، وكذا التحديات التي تواجهها، والإجراءات اللازمة لمواجهة ذلك، مع الإشارة إلى تجربة الجامعة الجزائرية في مجال الاستدامة من حيث: متطلبات تأهيل دورها المستدام، مؤشرات كفاءتها، التحديات التي تواجهها، وكذا السبل الكفيلة لتفعيلها مستقبلا، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة ادماج الاستدامة ضمن سياسات واستراتيجيات الجامعة الجزائرية، مع ضرورة توفير كافة الوسائل اللازمة لتفعيلها، ودعم الدولة لمختلف المبادرات المتعلقة بذلك، وذلك من خلال تشجيعها، ماليا ومعنويا، للجامعات التي تراعي الاستدامة، وكذا العمل على تحديث السياسات والتشريعات واللوائح والإجراءات الإدارية في الجامعات الجزائرية بما يتلائم مع أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الجامعة الجزائرية، التنمية المستدامة، التعليم العالي المستدام، الجامعات المستدامة.

تصنيفات JEL: I23 ;Q01 ;I29

Abstract:

The university is, in the eyes of many academics and researchers, the locomotive that drives society towards progress and prosperity, through its contribution to the search for solutions to various development problems, and through its role of providing society of high-level types of human capital and intellectual capital. It bears on itself the mission of serving society by virtue of its having scientific disciplines and branches which take into account, during its development, the needs and requirements of society.

The university, at the beginning of the twenty-first century, is characterized by distinctive characteristics which make it special in its objectives, activities and structures, and which make its relationship with its environment a dynamic one controlled by the degree of flexibility of policies teaching and strategies of the university institution, and which allow it to adapt to changes in the environment and face the challenges that it raises, the most important of which is the challenge of adaptation to development sustainability of society.

The latter has played an important role in pushing academic institutions to adopt a particular style of modern education, namely sustainable higher education (sustainable universities), which is among the most recent educational models capable of producing knowledge and to form effective and influential scientific skills, responsible for contributing to the achievement of the sustainable development goals of society, and ensuring compatibility between economic growth and social demands in light of the availability of a favorable political climate , and this without harming the environment

This study aims to shed light on sustainable higher education, by addressing: signs of interest in sustainable higher education, definition of sustainable universities, their objectives, the model of sustainable universities, as well as the challenges they face and measures necessary to face it, with reference to the experience of the Algerian university in the field of sustainability in terms: requirements to qualify its sustainable role, indicators of its effectiveness, the challenges it faces, as well as the means to activate it in the future, based on a descriptive and analytical approach

This study concluded on the need to integrate sustainability into the policies and strategies of the Algerian university, with the importance of providing it with all the means necessary to activate it, and the need for existence of support from the state to the various initiatives related to it, by encouraging, financially and morally, universities that take sustainability into account, as well as by working on the updating of policies, laws, regulations and administrative procedures in Algerian universities , in accordance with the objectives and requirements of sustainable development

Keywords: Higher education, Algerian university, Sustainable development, Sustainable higher education, Sustainable universities

JEL Classification Codes: I23 ;Q01 ;I29

مقدمة:

لقد أصبح التوجه نحو الاستدامة كإستراتيجية نشاط من بين أهم القضايا التي باتت تلقى الاهتمام المتزايد من قبل كل المنظمات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية...، وكذا من قبل كل دول العالم، كونها السبيل الأمثل الذي يمكنه أن يسمح للمنظمات والمجتمعات من تحقيق التقدم والرقي والنمو والاستمرارية والرفاه للأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

فالتنمية المستدامة باتت المحور الرئيسي الذي تدور حوله كل سياسات التنمية واستراتيجيات النمو والتطور التي ترسمها المنظمات ومختلف دول العالم، وقد عقدت بشأنها مؤتمرات عديدة وسطرت لها برامج خاصة لتحقيق أهدافها على كافة الأصعدة، فمنذ سنة 2015 تم، على مستوى منظمة اليونسكو، صياغة 17 هدفا استراتيجيا للتنمية المستدامة يجب تحقيقها في غضون

عام 2030 ، تمس العديد من جوانب الحياة، ويعد التعليم العالي أحد أهم الغايات المعنية بهذا البرنامج العالمي (الغاية الثالثة من الهدف الرابع لبرنامج التنمية المستدامة 2015-2030).

فالتعليم العالي، على اعتباره من بين أهم القطاعات التي تحظى باهتمام متنامي من قبل الباحثين الأكاديميين ورجال السياسة ومختلف المنظمات الدولية، له دور بارز في تزويد المجتمع بما يحتاجه من إطارات ومن بحوث علمية يمكنها أن تسهم في تطويره والرقي به والحفاظ على استمراريته، فهو القطاع القادر، من خلال التزامه المستمر بتأدية وظائفه الأساسية بصورة تطورية، على الرفع من المستوى التعليمي والثقافي للأفراد وعلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

والجامعات، في هذا المضمار، تعد الحاضنات الأساسية للأفكار الإبداعية التي يمكنها إعطاء الحلول اللازمة لمختلف مشكلات التنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية...، والمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف هذه الأخيرة، من خلال توجهها كذلك إلى اعتماد التعليم الجامعي المستدام، باعتباره نمط تعليمي حديث وأداة أساسية لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة الأبعاد في مجال التعليم العالي، تضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية في الحصول على تعليم عال ذو نوعية جيدة.

في الجزائر، وبالرغم من الدور الذي أنيط بالجامعة الجزائرية منذ الاستقلال، وبالرغم من الدور الفعال الذي أدته في قيادة التنمية بمختلف أبعادها (تكوين إطارات وانجاز بحوث علمية سنويا منذ الاستقلال خدمة للتنمية)، وبالرغم من الاصلاحات التي مستها خلال مسارها الفتي، بغية تكييفها مع التغيرات السوسيو اقتصادية الوطنية والدولية (إصلاحات 1971، 1999، 2004...)، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنها مازالت تعتمد على الأساليب التقليدية في هيكلتها وفي نشاطاتها التعليمية والبحثية، ومازالت لم تؤسس بعد نموذج للجامعة الجزائرية المستدامة، مما يجعلها ورشة مفتوحة لإصلاحات جديدة ومستمرة في سياساتها وهيكلتها وأسلوب إدارتها حتى يمكنها التكيف مع متطلبات العصر وفي مقدمتها متطلبات التنمية المستدامة.

ضمن هذا السياق، نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن التأسيس لجامعة جزائرية مستدامة في ظل ما تواجهه هذه الأخيرة من تحديات وما تمتلكه من إمكانيات؟

تكمن **أهمية** هذه الورقة العلمية في أنها تسعى إلى تسليط الضوء على أهمية دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال مساهمته في علاج كافة المشكلات التنموية التي تواجه المجتمع، وهذا عبر السعي إلى تأسيس نموذج للجامعة الجزائرية المستدامة في ظل ما تمتلكه هذه الأخيرة من إمكانيات وما تواجهه من تحديات.

أما عن **أهداف** هذه الدراسة فتمثلت في:

-التعريف بالتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة، تعريف الجامعات المستدامة؛ أهداف التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة، نموذج عن الجامعة المستدامة وكذا مرتكزاته، إعادة توجيه البرامج التعليمية ومواضيع البحوث العلمية لتجسيد الاستدامة؛

-تسليط الضوء على التعليم الجامعي الجزائري المستدام: متطلبات تأهيل الجامعة الجزائرية لأداء دورها المستدام، التحديات التي تواجهها، وسبل مواجهة ذلك.

بغية الإجابة عن هذا البحث، تم الاعتماد على **المنهج** الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج العلمي الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات، والذي مكننا من الحصول على كل المعطيات والمعلومات العلمية الضرورية التي تخدم موضوع البحث، ومن القيام بتحليلها بأسلوب علمي دقيق.

ومن أجل إعطاء الموضوع حقه من الدراسة والتحليل، تمت هيكلة هذه الورقة العلمية في محورين رئيسيين هما:

-التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.

-التعليم الجامعي الجزائري المستدام.

1. التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة:

1.1 . تعريف الجامعات المستدامة:

عرفت الجامعة المستدامة من قبل Luis Velazquez et al على أنها:"مؤسسة تعليمية عليا، ككل أو جزء منها، تتعامل على المستوى الإقليمي أو العالمي، مع تقليل التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية السلبية الناتجة عن استخدام مواردها، من أجل الوفاء بوظائفها في التدريس والبحث والتواصل والشراكة، والإشراف على طرق لمساعدة المجتمع على الانتقال إلى أساليب الحياة المستدامة. بما أن الاستدامة تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، يجب على كل جامعة تحديد مفهومها الخاص لجامعتها المستدامة. من الناحية العملية لم تحدد سوى عدد قليل من الجامعات طرقا لتصور جامعة مستدامة في وثيقة رسمية". والشكل رقم (01) يوضح نموذج الجامعات المستدامة.

شكل رقم(01): الجامعة المستدامة

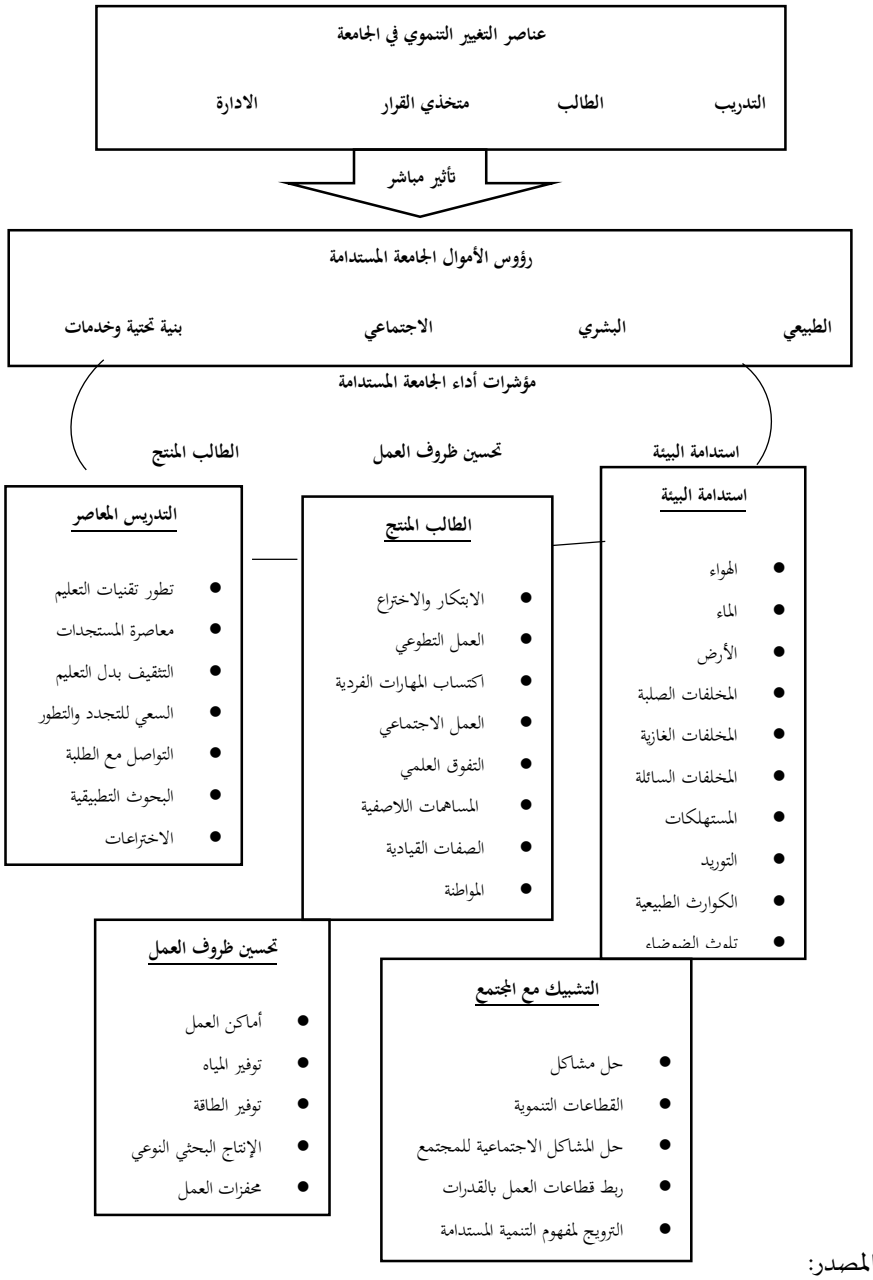

المصدر:

مقداد عبد الوهاب الخطيب، **تمكين التعليم العالي من مواجهة التحديات التنموية من خلال الجامعات المستدامة**، مجلة الهندسة والتنمية المستدامة، الجامعة المستنصرية، المجلد 18، العدد 03 ، العراق، ماي 2014، ص14.

من خلال الشكل رقم (05.02) نجد أن عناصر التغيير التنموي في الجامعة تشمل التدريب، الطالب، الإدارة ومتخذي القرار، حيث أن لكل منهم تأثير مباشر على رؤوس الأموال الجامعة المستدامة (الطبيعي، البشري، الاجتماعي)، هذه الأخيرة بدورها تؤثر على مؤشرات أداء الجامعة المستدامة والتي تشمل: استدامة البيئة، الطالب المنتج، التدريس المعاصر، تحسين ظروف العمل، التشبيك مع المجتمع، حيث أن كل مؤشر سابق يضم مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها والتي تحكم آلية عمله والتي نستطيع من خلالها الحكم على مدى ملاءمة كل منها لمفهوم الاستدامة في الجامعة والغاية التي تسعى إلى تحقيقها.

2.1 أهداف التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة:

يهدف التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة في الجامعات إلى: (Advanced International Trai ning Programme, 2013, p. 3)

- تغيير العمليات في الجامعات، بمعنى تمكين المشاركين من تحسين تصوراتهم وفهمهم والتعامل مع عمليات التغيير في مؤسساته؛
- تمكين المشاركين من وضع وتنفيذ التدريس والبحوث استجابة لتحديات التنمية؛
- تمكين المشاركين من تحديد الحاجات للدعم المؤسسي، وانتقاد وتداول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وانتظار الآثار المترتبة على مختلف مجالات المعرفة.

كما يسعى لضمان أن المتعلمين قادرين على: (Sustainable Development Education Liaison Group, 2006, p. 3)

- اكتساب المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة، الوعي بقيمة وأهمية هذه الأبعاد في الحفاظ على سلامتهم الخاصة بالإضافة إلى رفاهية المجتمع والاقتصاد وتطوير المهارات اللازمة لاتخاذ قرارات تسترشد بهذه الأبعاد؛
- القدرة على فهم روابط آثار التفاعل بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

وهذا ما ينعكس على السمات المميزة للخريجين الذين تلقوا التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة "عند النجاح في تقديم التعليم من أجل التنمية المستدامة حينئذ نستطيع أن نحصل على خريجين يتم تزويدهم بالسمات الآتية: أكثر توجها نحو المستقبل، أكثر نظامية في التعامل مع التعقيد، وكذا أكثر تضامنا مع توجهات المجتمع ومع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. (Fritz , 2000, p. 15)

3.1 مرتكزات التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة:

إن مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات، مطالبة بالتركيز على مزيد من الأبحاث المتعلقة بالمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها مطالبة بتخريج أفراد قادرين على قيادة عمليات التغيير نحو مستقبل أكثر استدامة. (Brian 2011, p. 67) ,ولكي يكون هذا النوع من التعليم فعالا يجب أن: (اللجنة الاقتصادية لأوروبا و لجنة السياسة البيئة، 2005، صفحة 7)

- يركز على تجارب التعلم التي تتوخى التمكين، والتي توطد السلوك المراعي للتنمية المستدامة في الجامعات وأماكن العمل والأسر والجماعات المحلية؛
- يعزز التعاون والشراكات بين المنتمين إلى قطاع التعليم وغيرهم من أصحاب المصلحة، وسيساعد إشراك القطاع الخاص وقطاع الصناعة على مواجهة التطور التكنولوجي السريع، وتغير ظروف العمل، وتقوية أنشطة التعليم ذات الصلة الوثيقة بالمجتمع؛
- تتيح فهم المشاكل البيئية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي وذلك بتوضيحها وفق دورة الحياة والتركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية، بدل الاكتفاء بالأثر البيئي وتناول المحيط الطبيعي وفي الوقت ذاته المحيط الذي عدله البشر؛
- أن يستخدم طائفة عريضة من الأساليب التعليمية التشاركية المصممة بطريقة تلائم المتعلم، والتي تركز على العمليات والحلول، وفضلا عن الأساليب التقليدية ينبغي أن تشمل طائفة هذه الأساليب ضمن أشياء أخرى: المناقشات ورسم الخرائط لتوضيح

المفاهيم والتصورات والبحث الفلسفي، وتوضيح القيم والمحاكاة، ووضع النماذج والتمثيل والألعاب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدراسات الاستقصائية، ودراسات الحالات؛

- أن يكون مدعوما بمواد تدريس ملائمة من قبل المنشورات المتعلقة بالمنهجيات وبعلوم التربية وبالتدريس، وبالكتب المدرسية، والوسائل البصرية، والنشرات، ودراسات الحالات، والممارسات الجيدة، والوسائل الإلكترونية السَّمعية والبصرية.

أما سوزان عبد حسن فتضيف أيضا المرتكزات التالية: (سوزان، 2016، صفحة 3)

- تطوير التعليم العالي ومناهجه في ضوء مبادئ التنمية المستدامة للمجتمع (بيئية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية)؛
- تنمية البحث العلمي والتطبيقي وأن تربط البحث بواقع العمل، بما يعزز من تطوير الجوانب الاقتصادية للمجتمع؛
- تشجيع المشاركة المجتمعية: نحو قيم العدالة والإنصاف والمساواة المجتمعية؛
- تعزيز المسؤولية البيئية: دراسة المشاكل البيئية والتغيرات المناخية وكيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام؛
- التمكين الاجتماعي والثقافي، وتعزيز التنوع الثقافي والإرث التاريخي للمجتمع؛

فالجامعات التي تعمل على تأكيد مفاهيم التنمية المستدامة من خلال مناهجها المقدمة وأبحاثها وإعدادها لطلاب مؤهلين لأن يصبحوا مواطنين يشكلون مجتمعا سليما بيئيا وعادلا اجتماعيا واقتصاديا هي جامعات مستدامة. (Waas، 2012، صفحة 11)

4.1 إعادة توجيه البرامج التعليمية لتجسيد الاستدامة:

يتطلب دعم الجامعة التنفيذ الناجح لمبادرات الاستدامة، وإعادة توجيه المناهج وطرق التدريس الحالية بدلا من تكييف الدورات أو المحتوى المقترح مع الهياكل والنظم والعمليات والأهداف التعليمية الحالية، أي أن تغيير القيادة في هذا المجال يتطلب التركيز ليس فقط على تغيير المناهج الدراسية ولكن أيضا على التحول التدريجي للطريقة العامة التي يتم بها هيكلة جامعتنا وتشغيلها وهذا ما يجعل الدور معقدا بشكل خاص. (Clemens , 2013, p. 266)

لذا تحتاج الجامعة لتعرف على القضايا المتعلقة بالاستدامة العمل على إدماجها في برامجها التعليمية (UNESCO, 2012, p. 8)، وجعلها أكثرا وضوحا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويجب على المناهج التعليمية مراعاة الوضوح ودراسة وفهم المشاكل التي ترتبط بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة والثقافية. (Monique, 2005, p. 11)

يتطلب تحقيق ذلك القيام بمجموعة من الخطوات تتمثل فيمايلي: (حسين، 2014، صفحة 148)

- توعية أعضاء هيئة التدريس بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة الجامعية في تطبيق التنمية المستدامة؛
- توفير تدريب داخلي ذو مستوى عالي لهم حول المسائل المتعلقة بالاستدامة؛
- تأسيس مراكز بحث أو مجموعات عمل لمناقشة أنجع الطرق لمتابعة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- تطوير شراكات وشبكات بين الجامعات والمراكز البحثية لتبادل الأفكار والخبرات والممارسات الجيدة حول مختلف المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة.

أيضا العمل على تحديث المناهج الجامعية عبر التخصصات المختلفة يعد مفتاح لتعامل مع التنمية المستدامة: كتدريس المناهج في التكيف المناخي، التخطيط المستدام، وبناء المؤسسات المستدامة (اللجنة التعليم لعالي للتكيف المناخي في رابطةلرؤساء، 2012، صفحة 50)، وكذا ربط بمناهج الاقتصاد من خلال دراسات بعض القضايا مثل الندرة، والاقتصاد البيئي، والموارد المتجددة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية ووضع مبادئ التنمية المستدامة في التخصصات جميعها ذات العلاقة بالنشاط الاقتصاد والتركيز على التخصصات الخضراء، المحاسبة الخضراء، التي تهتم بالإفصاح المحاسبي للأنشطة التي تؤثر على البيئة من قبل الأنشطة الاقتصادية، الجباية الخضراء، التسويق الأخضر. (الأخضر و نادية ، 2016، صفحة 413)

يساهم تبني التنمية المستدامة في البرامج التعليمية في تحقيق العديد من النتائج التي تطمح الجامعة للوصول إليها، ولكن قد يحدث عكس ذلك بسبب العديد من الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، ونذكر منها ما يلي: (حسين، 2014، صفحة 148)

- عدم الإحاطة التامة بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم وما ينطوي عليه؛
- تنوع المواضيع التي لها علاقة بالتنمية المستدامة وتعددها، فمنها مواضيع علمية وأخرى ثقافية واجتماعية وغيرها؛
- الحاجة إلى طرائق تدريسية جديدة تتمحور حول الطالب كالمناظرات وجلسات الحوار، ليس كما في التعليم التقليدي، الأمر الذي يصعب تحقيقه عندما تكون أعداد الطلاب كبيرة.

5.1. إعادة توجيه مواضيع البحوث العليمة لتجسيد الاستدامة:

يتطلب تحقيق الاستدامة في المؤسسات الجامعية، إضافة إلى إعادة النظر في البرامج التعليمية، ضرورة إعادة توجيه مواضيع البحوث العلمية لتخدم بصورة مباشرة هذا التوجه، ولعل تحقيق ذلك يتطلب تشجيع الباحثين على القيام بالبحوث العلمية في المجالات التالية: (الأخضر و نادية ، 2016، صفحة 414)

- إجراء البحوث التي من شأنها حفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها، وخلق المزيد من الطاقات البديلة وتسخير الأبحاث العلمية لوضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد المتاحة؛
- إجراء الأبحاث الأكثر إلحاحا على الصعيد الدولي والمحلي وذات العلاقة بالتنمية المستدامة؛
- إجراء أبحاث حول استراتيجيات التكيف المناخي، وأبحاث حول تحليل أثر المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة؛
- إنجاز بحوث في مجالات توليد الكهرباء والطاقة ومواد البناء والتشييد والمياه والنقل المستدام؛
- إنجاز البحوث التي تقدم حلولا لمخاطر تلوث المناخ وتغيره؛
- البحث عن مواد جديدة لاستبدال المواد القائمة، والتغيرات في الأجهزة الجديدة لزيادة كفاءة المنتج وتقليل استخدام المواد، وتخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية، ومع تكامل وإعادة تعريف واستخدام المعرفة القائمة كما هو الحال مع اكتشاف مفاهيم نظرية جديدة، وبالتالي فإن بحوث الاستدامة ليست بالضرورة محاولة لإنشاء نظام جديد، كما أنها ليست مجرد حالة من إنشاء برامج أو مؤسسات بحثية جديدة. إذا كان من الضروري حقا معالجة التحديات العالمية التي تواجهنا وتحقيق الأهداف المتمثلة في تحسين نوعية الحياة للجميع، يجب أن تكون التنمية المستدامة أيضا موضوعا شاملا.

وفقا لتعاريف التنمية المستدامة المذكورة سابقا، يتضمن الإطار العلمي لبحوث الاستدامة القضايا التالية: الحدود البيئية للاستدامة فيما يتعلق بالقدرة على التحمل، الحدود الاجتماعية والثقافية للاستدامة فيما يتعلق بالرفاهية والسعة الإنسانية والأخلاقيات. (Paula & Monica , 2008, p. 590)وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجامعات لتحسين جودة التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تواجهها تحديات كثيرة تعيق بلوغ ذلك.

2.التعليم الجامعي الجزائري المستدام:

تحتاج الجامعة الجزائرية إلى القيام بإصلاحات جديدة ومستمرة في سياساتها وأسلوب إدارتها ومناهجها وذلك لكي تتكيف مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بهدف تفعيل مساهمتها في إحداث التنمية المستدامة بكل أبعادها وهذا ما يتطلب منها ضمان الاستمرار في تطوير نشاطاتها البحثية وإنتاج معارف جديدة والتطوير المستمر لقدرات ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس بها، مع ضرورة توفير المتطلبات التي تدعم توجهها الحديث.

وسيتم من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على متطلبات تأهيل الجامعة الجزائرية لأداء دورها المستدام، دون إهمال التحديات التي تواجه التعليم العالي الجزائري في توجهه نحو تجسيد الاستدامة، وكذا السبل الكفيلة لمواجهة ذلك.

1.2 متطلبات تأهيل الجامعة الجز ائرية لأداء دورها المستدام:

تحتاج الجامعة الجزائرية الحالية إلى توفير مجموعة من المتطلبات التي تمكنها من تغير توجهاتها والتحول نحو الاستدامة في جميع نشاطاتها وعملياتها، ونذكر منها ما يلي:

- **توفير المستلزمات المادية والمالية اللازمة لتعليم عال متميز:** وفي مقدمتها التمويل الكافي الذي يوفر المكتبات الحديثة والمختبرات الجيدة وتطويرها وتوفير التجهيزات وتقنيات المعلومات والاتصال المختلفة، إضافة إلى توفير الظروف المناسبة وتحسين الوضعية المادية لهيئات البحث والتدريس وتسهيل فرص التأهيل الأكاديمي المستمر بما يمكن من التطوير الذاتي للقدرات المعرفية والبحثية وتطوير المناهج التعليمية وأساليب التدريس والتقويم للمساعدة على التفكير النقدي والإبداع، وبهذا تتمكن الجامعة من أداء دورها الريادي والتأثير في محيطها ولن تبقى على الهامش.كما أن التمويل العام لم يعد كافيا لمجابهة النفقات المتزايدة للجامعة الجزائرية، مما يتطلب ضرورة فتح المجال للخواص من أجل الاستثمار في التعليم العالي أو على الأقل المشاركة في التمويل بالتكفل بنفقات الطلبة المتفوقين وضمان مناصب عمل ملائمة لمجال تخصصهم، وتعد مثل هذه المساهمات خيارا فعالا لتمويل الجامعة. (تومي ، 2009، الصفحات 8-10)

- **توفير مستلزمات الإدراك الواعي بأهمية إنتاج المعرفة لضمان تنافسيتها وبقائها:** بتعديل برامجها التعليمية ووضع سياسات وإستراتيجيات محددة تجاوبا مع هذه المتطلبات الجديدة بما يمكنها من إنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها وتسويقها...؛ لأن الطالب في هذا العصر " يحتاج إلى الإلمام بعلوم الحاسوب ونظم المعلومات إلى جانب المعرفة بعلم النفس وعلم الاجتماع وإدارة الأعمال والاقتصاد...الخ، وهذا ما يتطلب إعادة تصميم البرامج وتكييفها لتصبح أكثر مواءمة لعصر اقتصاد المعرفة"، بالإضافة إلى توصيل مختلف الجامعات ومراكز البحث الوطنية بشبكة ربط جامعية لتحقيق التعاون وتبادل المعارف؛ (تومي ، 2009، صفحة 8)

- **تحقيق التو افق بين التكوين الجامعي وتنمية رأس المال البشري:** هناك قدرة محورية للتعليم تعود أساسا إلى ما يمكن أن يحدثه من تغير إيجابي على خصائص المجتمع في النواحي الآتية :الدافعية على التفكير، الإبداع، والمساهمة في رأس المال الفكري، الأبعاد الاجتماعية، واستمرارية عملية التعلم والتوظيف. إن تحقيق التوافق التام بين التعليم الجامعي وتنمية رأس المال البشري ليس بالأمر اليسير، وربما يكون أمرا مستعصيا على الجامعة المنفردة في انجازه، إلا أنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال التعاون والتضامن بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع الأخرى بوضع صيغة للعمل المشترك للمواءمة بين الفرص التعليمية المتاحة ومتطلبات المجتمع وخطط التنمية المستدامة، ويمكن الوصول إلى ذلك وفقا لـ: (الأخضر و نادية ، 2016، صفحة 417) (راشد بن حمد، 2005، صفحة 167)

* **تطوير سياسة القبول:** يتم ذلك من خلال تقليل فرص القبول في التخصصات والبرامج التي لا يحتاجها قطاع العمل، ويكثر بها عدد الباحثين عن عمل، وربط المقررات التي يدرسها الطالب بالميدان الفعلي للعمل لتحقيق تكامل بين الجوانب النظرية والعملية؛

* **تطوير مخرجات التعليم الجامعي** :تمثيل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده وتعكس مخرجات التعليم العالي مدى متانة النظام التعليمي ومدى تطور المجتمع أو تأخره، إذ تبرز هذه المخرجات في جودة المخرجات الأكاديمية. مما يستدعي البدء في وضع تصور شامل لتحسين آليات ووسائل التعليم، وتصميم البرامج الأكاديمية وفقا لاحتياجات السوق وخطط التنمية المستدامة والتوجهات العالمية، وتشجيع القيام بالدراسات والبحوث المشتركة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية والصناعية، وضمان المشاركة الفعلية للطلاب للمساعدة في اكتساب المهارات والاستفادة من خبرات الآخرين وتكثيف تعليم اللغات الأجنبية، وحث الطلبة بوجه أخص عليها؛

* **تطوير محتويات المناهج والبرامج الدراسية وتحسينها:** هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات لتحديثها بشكل مستمر، والعمل على إنشاء **مراكز تميز في تخصصات محددة** في كل جامعة، واعادة النظر في

التخصصات التي لا تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخريجين، أما فيما يتعلق بالعدالة بين الأجيال، فإن أفضل طريقة لتفسير مبدأ العدالة هو التعبير وفق فلسفة المحافظة على الموارد، وهنا يمكن للتعليم الجامعي أن يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدخال مفهوم الإحساس بالمسؤولية في المناهج الدراسية ليس فقط لتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية بل الأجيال المستقبلية أيضا.

- **امتلاك التكنولوجيات الحديثة للمعلوماتية والاتصال** والاستفادة المثلى من البنى التحتية الموجودة في هذا المجال واستخدام الحاسوب والأنترنت ومختلف التكنولوجيات...كأدوات بيداغوجية لما فيهم من قدرة على تنمية الرغبة الذاتية للأستاذ والطالب في إثراء المعلومات وتنمية المهارات الفكرية والتدريب والتحليل وتوسيع المدركات وتجديد المعارف والتمكين من الاتصال بالغير، لأن الواقع العالمي الجديد يعتمد على زيادة بناء القدرات في مجال التعليم والتحكم التكنولوجي وبناء مجتمع المعرفة، وهذا لن يتحقق في إطار التعليم التقليدي المقيد زمانا ومكانا، بل يجب أن تتحرر عملية التعليم مكانا من خلال استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتحقيق التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والمكتبة الإلكترونية والقنوات الفضائية حيث توظف الحاسبات الإلكترونية وشبكات المعلومات في نقل المحتوى الدراسي إلى الطلاب وتتيح أمانات التفاعل بين الطالب والأستاذ من خلال تقنيات عديدة مثل: البريد الإلكتروني والتخاطب والمؤتمرات عن بعد، (تومي ، 2009، صفحة 9)وتحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات ما بين الجامعة وعالم الشغل وكذا إرساء أسس الحوكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور لتمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية (بوكريسة، 2015، صفحة 86)

- **التعليم مدى الحياة:** إن التعليم في واقع العالم الجديد (عالم اقتصاد المعرفة) لا يتقيد بفترة زمنية بعينها، بل هو تعليم متواصل ومستمر متاح للجميع على مدى الحياة تماشيا مع متطلبات المعارف والمهارات المتجددة؛ وهو بذلك يساهم بصورة عملية في تحويل كل أفراد المجتمع إلى طلاب، وبالتالي ضرورة إصلاح بنية التعليم العالي عن طريق إقامة بنية تتميز بالتنوع والمرونة، وتتطلب هذه الأخيرة فسح المجال للالتحاق أو العودة إلى الجامعات دون قيود، كما تقتضي خضوع هذه الجامعات والبرامج التي تقدمها إلى التقويم والمراجعة المستمرة، أما التنوع فيستوجب الاهتمام بمجالات العلوم والتكنولوجيا التي لا تحظى بالأولوية المناسبة في نسق التعليم القائم حاليا.(تومي ، 2009، صفحة 9)

- **تحرير مؤسسات التعليم العالي من الوصاية**، دون أن تتخلى الدولة عن مسؤولياتها عن نشر وتجويد التعليم العالي. والنموذج المقترح لإدارة الجامعات هو أن تشرف على هذه الأخيرة مجالس إدارة مستقلة فيها كل من يمثل: الدولة، وقطاع الأعمال، المجتمع المدني، والأكاديميون مع قيام مؤسسة مستقلة لتقييم البرامج والجامعات وضمان جودته، هذا مع ترشيد الإنفاق وتوجيه المقدار الكافي لتجسيد المعرفة في ابتكارات جديدة بهدف توليد قيمة إضافية تزيد من الموارد المالية وإلغاء مختلف القيود والإجراءات العقيمة والتشريعات التي تحد من نشاط الإبداع ومشاركة الأساتذة والطلبة والباحثين، مع توفير مستلزمات البيئة التي تسمح للباحث وطالب التعليم العالي من تجسيد أفكاره في مجال الإبداع والابتكار أو اقتراح أو إدخال إضافات أو تحسينات ولو بسيطة في مجال تخصصه، وأن لا تترك نتائج الأبحاث والدراسات هكذا كعمل فردي؛ بل يثمن كل مجهود وفق الأطر الرسمية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.(تومي ، 2009، الصفحات 9-10)

- **اهتمام الجامعة الجزائرية بالبحث العلمي بوصفها إحدى دعامات التنمية المستدامة ومتطلباتها:** هناك بعض الآليات والطرق التي تضمن الاستثمار في البحث العلمي لضمان تحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في: (الأخضر و نادية ، 2016، الصفحات 418-419)

*** وجود سياسة علمية تعمل على تفعيل البحث العلمي:** يكون ذلك بإنشاء هيئة عليا مشتركة للبحث العلمي، تنتمي هذه الهيئة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتضم ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي وتعمل على توحيد الجهود العلمية والبحثية في الجامعات والمؤسسات الأخرى، وتوجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع؛

* **توفير التمويل اللازم للبحث العلمي:** يتحقق ذلك بتخصيص أموال كافية لتجسيد الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر البحث وغير مجسدة في حيز الاستثمار، وزيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، والخروج من النظرة الضيقة القائمة على فهم خاطئ وقاصر، والذي يعتبر البحث العلمي غير منتج ولا يدر أي قيمة مضافة ولا يحقق أي إيرادات مناسبة، لذا يتعين توفير المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها الملائمة لتحفيز الباحثين على الإبداع؛

* **تحقيق الشراكة بين المراكز البحثية في الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة:** يدعم من خلال إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة وتعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة؛

* **محاولة الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة:** مما لا شك فيه، أن هجرة الكفاءات من الجزائر تحرمها من عنصر هام ضمن عناصر التنمية، ألا وهو رأس المال البشرى الأكثر رقيا، ويمكن الاستفادة من الكفاءات المهاجرة الجزائرية بطريقتين مختلفتين:

- **التخفيف من حدة هجرة الكفاءات:** يتم ذلك بإتاحة المناخ السياسي والأكاديمي اللازم لازدهار البحث العلمي، ولدفع حركيته وتشجيع الباحثين والكفاءات، وتوفير الحرية الفكرية للعلماء بحيث ترفع الخوف الذي يعيق جهدهم، والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، ونشر مناخ علمي ايجابي وتشجيع المواهب العلمية على الإبداع والابتكار.
- **الاستفادة من الكفاءات الجزائرية في المهجر:** يكون ذلك ببناء شراكة العقول الجزائرية المهاجرة، فالعلماء الجزائريون اليوم يتواجدون في أرقى المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية ويطورون كثيرا منها، لذلك فإنه بإمكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم المشاركة من مواقعهم في بعض البرامج القائمة هنا في مراكز البحث والجامعات الجزائرية وأن يكونوا خير عون إذا أحسن الاختيار.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القيام بمايلي:

- **توفير مستلزمات المناخ التعاوني بين الجامعة وبين مختلف مكونات محيطها** بما يسمح لها بتلقي الأفكار والاقتراحات والاحتياجات، لتقوم فيما بعد بتحديد مجال الأبحاث والدراسات، وتقديم خدمات نموذجية عملية مباشرة للمجتمع في مختلف مجالات الحياة لحل مشكلاته وإنمائه وتزويده بالطاقات البشرية القادرة على قيادته، ومن هذا المنطلق برزت إلى الوجود فكرة الجامعة المنتجة (زراولة، 2005، صفحة 406)التي تهدف إلى التأثير الايجابي في حركة المجتمع وتحقيق الاستيعاب الكامل لمنجزات التطور التقني الحديثة من خلال تحسين استغلالها للموارد المتاحة لها وتحقيق إنتاجية عالية. ولتفعيل دور الجامعة في تنمية المحيط لابد من تحقيق المواءمة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق الشغل الجزائرية، وأيضا المبادرة بالشراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع. (الأخضر و نادية ، 2016، صفحة 419)

-**متطلبات إدماج مخرجات التعليم الجامعي في سوق العمل لتحقيق التنمية المستدامة:** حيث تتمثل إحدى الإشكاليات الكبرى التي تعاني منها الجامعة الجزائرية في ذلك الانفصال الموجود بين التعليم الجامعي وسوق العمل ومن أجل تطوير وظيفة الجامعية وجعل مخرجاتها البشرية أكثر قدرة على التكيف مع سوق العمل، فإنه يتعين تحقيق الآليات الآتية: (الأخضر و نادية ، 2016، صفحة 419) (الشميمري، 2019)

- وضع سياسة استراتيجية تحقق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل؛
- تشكيل اللجان القطاعية بين الجامعة وقطاعات العمل للتعرف على احتياجات قطاعات العمل المختلفة والمساعدة على دعم الخريجين من ذوي المبادرات الخاصة والمواهب للقيام بمشاريع خاصة بهم؛

- تحسين جودة التكوين الجامعي والتدريب المستمر لمخرجات الجامعة لتواكب متطلبات الاقتصاد والتجارة، ووضع برامج تدريبية خاصة للخريجين والموظفين للمساهمة في الإنماء المهني وزيادة تمكين قدرات العاملين؛

- تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل ونشر ثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة، والاعتماد الأعظم على توظيف الذات، وبهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة التوظيف المستدام إلى كونها مجرد بطاقة دخول إلى عالم العمل؛

- الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين: وهي الشراكة المتوازنة التي تتيح للجامعة الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي، والتي يأتي على رأسها الخريجون، إضافة إلى أهمية التركيز على شراكة المؤسسات الصغيرة، ورواد الأعمال والجمعيات غير الهادفة للربح؛

- نقل التقنية والمعرفة: ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة وهذا بإقامة الملتقيات العلمية، ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية والحاضنات الافتراضية والحقيقية.

- تفعيل الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمحيط العام: لتفعيل الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، لا بد للجامعة أن تلعب الدور المحوري في توطيد العلاقة مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة، ومن جهة ثانية يجب على المؤسسات الاقتصادية، والصناعية والقطاع الخاص أن تدخل في هذه الحلقة والمشاركة في تفعيل دورها في تدعيم أنشطة البحث والتطوير والمشاركة في اقتصاد المعرفة (زهير ، 2010، صفحة 302).

- إقامة علاقة وثيقة مع مؤسسات المجتمع: لم يتسن بعد للجامعة الجزائرية أن تصبح مؤسسات أصيلة ذات بنية ذاتية تلبي حاجات المجتمع، فثمة فجوة واسعة وكبيرة بين الجامعات من جهة ومؤسسات الدولة والمجتمع من جهة أخرى، ولربط الجامعة الجزائرية بالمجتمع لابد من السعي باتجاه استحداث نظام واضح يحقق ارتباطا بين الجامعات ومؤسسات المجتمع والدولة يقوم على وضع برامج عمل مشتركة تستهدف إجراء دراسات أو تهيئة حلول لمشاكل فنية أو غيرها أو إحداث تنمية لبحوث تطوير التكنولوجيا. يمكن أن يحدد هذا النظام آلية للتعاون بين الباحثين من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا والمشاريع الصناعية أو مؤسسات ومنظمات المجتمع غير الحكومية. (الأخضر و نادية ، 2016، صفحة 419)

من خلال ما سبق يعتبر توفر المتطلبات أمرا محفزا لقيام الجامعة بدورها المستدام، والذي يتطلب توفر المؤشرات التي تمكن من قياس الكفاءة النوعية للتعليم المستدام.

2.2 تحديات التعليم الجامعي الجزائري في ظل متطلبات التنمية المستدامة:

تواجه الجامعة الجزائرية عدة عوائق وصعوبات موضوعية للقيام بدورها التنموي في المجتمع من بينها خصوصيات الجامعة نفسها، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التأثيرات التاريخية الصانعة لخصوصية الجامعة الجزائرية والمتمثلة في إعادة تسيير الجامعات الموروثة عن المستعمر، فلقد سعت الدولة إبان السبعينات لتكوين إطارات تقوم بمهمة ترويج مشاريع الثورة الاشتراكية التي تبنتها البلاد آنذاك، كما شهدت في فترة الثمانينات اضطرابات تمثلت في ظهور معارضة طلابية يسارية وإسلامية، وفي فترة التسعينات عانت الجامعة الجزائرية من مخلفات العشرية السوداء، ولقد مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة في البلاد ومنها الجامعات ففي هذه الفترة تم اغتيال عدد لا بأس به من أساتذة الجامعات والإداريين وكذا الطلبة، مما دفع بالكثير من الأساتذة إلى الهجرة نحو الخارج، وقد انجر عن هذه الوضعية ما يلي:

- نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية؛

- قلة تسجيل براءات اختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية؛

- غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي، الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى غياب التنسيق. (عربي ، 2016، الصفحات 255-256) ويمكن ايجاز مختلف تحديات التعليم في ظل متطلبات التنمية المستدامة فيمايلي:

1.2.2 التحديات الاقتصادية للتعليم الجامعي في الجزائر:

ترتبط هيكلة التعليم الجامعي في الجزائر بالسوق الاقتصادية من خلال:(نوي طه ، 2018، صفحة 364)

- إحلال القيم الاقتصادية مقام القيم الأكاديمية: بحيث لا يمكن الفصل بين القيم الحاكمة للتعليم وقيم عالم الاعمال التي تركز على المنفعة والمنافسة، والقيم الأكاديمية التي من المفروض أن تركز على الحرية الفكرية والبحث الخلاق والمتابعة المخلصة للمعرفة، ونتيجة لهذه السيطرة الاقتصادية سيفقد التعليم العالي المعنى الحقيقي لأهدافه الفكرية والاجتماعية؛

- إعادة التقويم للأدوار التقليدية للتعليم الجامعي في مجالات البحث والتعليم وخدمة المجتمع مع تنامي الإهمال للبحوث الأساسية وتلك الخبرات التي لا يمكن استخدامها مباشرة في مجال العمل، وهكذا يصبح من أهم التحديات المستقبلية إبقاء ثقل هذه المهام ضمن الوظائف الرئيسية للجامعة؛

- إن لم تستطع الدولة أو القطاعات الصناعية العامة والخاصة أن تتعرف على الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي، فإنها لن تهتم بالاستثمار فيه، وبدلا من ذلك سوف تبحث عن آليات أخرى تقدم لها ما يتطلعان إليه. ومن ثم في ظل هذه التحديات لهيمنة القيم الاقتصادية على الجامعة وسياستها تنشأ مطالب للبحث عن بدائل وسياسات واستراتيجيات للتخفيف من حدة التوتر بين التعليم العالي والاقتصادي.

- إن مواجهة التحديات الاقتصادية تفرض على السياسة الجامعية في الجزائر مطالب عديدة منها:

* إعداد خريجين لديهم مهارات جديدة، يتمتعون بصفات لا تجعلهم مجرد باحثين فقط، بل قادرين أيضا على إيجاد وظائف في سوق العمل التي تتغير باستمرار؛

* الحاجة إلى برامج تعليمية وبحثية تتصف بالمرونة وبالتنوع، بما يتناسب مع التطورات المحتملة في سوق العمل؛

* توثيق العلاقة المهنية بين الجامعة وسوق العمل.

2.2.2 التحديات الاجتماعية للتعليم الجامعي في الجزائر:

يواجه التعليم الجامعي في الجزائر طلبا اجتماعيا كبيرا على مؤسساته، وهذا يعود إلى النمو السكاني السريع واتساع الشريحة العمرية من 18 إلى 23 سنة، واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة في حد ذاتها بغض النظر عن جدوى هذه الدراسة، وجدوى الشهادة الجامعية، وهنا يقف صناع السياسة الجامعية عاجزين أمام هذه الازمة، بل مترددين، فتارة ترفض السياسة الجامعية وتعرقل الطلب الاجتماعي، وذلك بوضع معايير وقواعد صارمة في سياسة القبول في الجامعة، وتارة أخرى في الغالب ترضخ للأمر الواقع وتقبل الأعداد المتزايدة من حملة شهادة الباكالوريا في كل موسم دراسي، وهذه الخطوات غير مجدية ناتجة من ضعف السياسة التعليمية.

من ناحية أخرى على الرغم من التوسع الكمي الكبير فإن نسبة الطلاب الجامعيين إلى عدد السكان لاتزال قليلة، ما لم تتضمن السياسة الجامعية معايير واضحة للقبول في الجامعات وربطها باحتياجات التنمية، فستظل الجامعات الجزائرية تخرج أفواجا من الطلبة غالبا ما يكدسون في وظائف إدارية وجهاز اداري متضخم أصلا بالعمالة المقننة. وفي ظل هذه التحديات قد تعكس البنية الاجتماعية للتعليم الجامعي في المستقبل بعض المشكلات الاجتماعية السائدة في المجتمع الخارجي، حيث تتأصل مظاهر الانشطار والعزلة بين النظم الداخلية أو بين البشر. (نوي طه ، 2018، الصفحات 364-365)

3.2.2 التحديات التخطيطية والمنهجية للتعليم الجامعي في الجزائر:

يتعلق هذا التحدي بعدم التوازن الواضح في هيكل تخصصات الجامعة حيث نلاحظ زيادة في أعداد المقبولين في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية من آداب وفنون وقانون وسياسة، في حين أن هناك نقص في تخصصات العلوم التقنية والهندسية والتكنولوجيا. (شيبوط، 2010، صفحة 202)

4.2.2 التحديات التكنولوجية والعولمة للتعليم الجامعي في الجزائر:

تملك الجزائر نصيبا جيدا من المباني والأجهزة والتقنيات المتطورة في بعض الجامعات على غرار الولايات الشمالية والشرقية، في حين هناك بعض الولايات لا يتوفر فيها الحد الأدنى من التجهيزات والتقنيات. ويلاحظ من تقارير اليونسكو حرصها على تأثير الآثار المستقبلية لثورة المعلومات على عملية التعليم على المستوى العالمي فأكده تقرير التعليم ذلك الكنز المكنون إلى ضرورة النظر إلى العالم كقرية نتيجة إدخال التكنولوجيات الجديدة في عصر الاتصال العالمي، وتكوين شبكات عالمية تكنولوجية تربط بين مراكز البحوث والمراكز الكبرى في العالم، وعليه فإن التعليم العالي في الجزائر يواجه تحديات خطيرة تفرضها عليه ثورة المعلومات وظاهرة العولمة. (شيبوط، 2010، صفحة 202)

3.2 سبل تطبيق التعليم الجامعي الجز ائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

لضمان مساهمه التعليم الجامعي في الجزائر تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، توجد اقتراحات وتوجهات تم وضعها UNESCO من قبل من أجل مساعدة الدول وبالأخص جامعاتها على تبني الاستدامة بها. كما هو موضح في الشكل رقم02

3. الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الورقة العلمية، يمكن القول أن الجامعات الجزائرية تعد الركيزة الداعمة لتوجه باقي القطاعات الأخرى في تبني التنمية المستدامة من خلال ما تقدمه من خريجين أكفاء لهم دراية بممارسات الاستدامة، وكذا من براءات الاختراع والبحوث العلمية المنجزة من قبل الباحثين في مجال الاستدامة بكل أبعادها، وبالرغم من الجهود المبذولة للسعي إلى تطوير التعليم العالي الجزائري إلا أنه لم يخلو من بعض النقائص، هذه الأخيرة كانت دافعا لبذل مجهودات أكثر لتدارك ذلك، والسعي لعلاج أي اختلالات تواجهه وجعله يتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة التي أصبحت توجها ليس لها الحق في تركه أو تبنيه، وإنما فرضتها عليها الظروف البيئة العالمية من خلال الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة.

نتائج الدراسة:

لقد سمح لنا هذا البحث من الوصول إلى مجموعة من **النتائج** نوجزها فيما يلي:

- التوجه نحو الجامعات المستدامة أصبح ضرورة ملحة من أجل أن يتكيف التعليم العالي مع التطورات العالمية الحاصلة؛

- أن تطبيق الاستدامة في الجامعات الجزائرية بحاجه إلى دعم الدولة أولا، وكذا ضرورة تحديد السياسات التعليمية بوضوح للاقتناع بتطبيق هذا الأسلوب بما يضمن تحقيق العديد من فوائد للجامعات ومن أبرزها، القدرة على التكيف مع التطورات العالمية، تحسين الأداء الكلي للجامعات، التفاعل مع المتغيرات السوسيو اقتصادي؛

- يحتاج التطبيق الجيد للاستدامة في الجامعة الجزائرية إلى توفر مجموعة من الأليات والسياسات الداعمة لهذا الأسلوب ومن أبرزها:

*وضوح الأهداف والاستراتيجيات الكلية للجامعات والمتابعة المستمرة لمدى تطبيقها والمعايير المعتمد عليها لتقييمها؛

*إعادة توجيه التعليم والتدريب نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

*توفير الموارد والأموال، وزيادة وعي الجهور وفهمه للتنمية المستدامة؛

*تطوير وتعزيز التعاون الدولي بين الجامعات؛

*الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الناجحة في تطبيق الاستدامة في الجامعات.

توصيات و اقتراحات الدراسة:

من أجل تجاوز العقبات التي تقف حائلا دون تمكن الجامعة الجزائرية من التحول إلى جامعة مستدامة، تقدم الدراسة الحالية مجموعة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- ضرورة تهيئة البيئة التعليمية قبل القيام بأي اصلاح تعليمي من أجل ضمان نجاحه وفعاليته، وعدم تعميمه بسرعة إلا بعد التقييم الجيد له؛

- توفير البنية التحتية التي تعد الدعامة الأساسية لضمان التكوين الفعال؛

-إعداد أطر السياسات التي تعكس مبادئ الاستدامة عنصرا حاسما لتنفيذ الاستدامة في نظام التعليم العالي الوطني والإقليمي والعالمي، والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومجتمعاتها وممارساتها الإقليمية؛

- تشجيع عملية البحث العلمي في شتى أبعاد التنمية مستدامة؛

-العمل على تحديث اللوائح والإجراءات الإدارية والسياسات والتشريعات في الجامعات الجزائرية بما يتلائم مع أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة ؛

-ادماج الاستدامة ضمن الاستراتيجية الكلية العامة للجامعة مع توفير كافة الوسائل اللازمة لتفعيها ودعم الدولة لتلك المبادرة من خلال تخصيص جوائز مالية للجامعات التي تراعي الاستدامة ؛

-التحول نحو البنايات الخضراء، الاطعام المستدام والنقل، حاويات فرز النفايات، مسحات خضراء، ممرات لذوي الاحتياجات الخاصة؛

-خلق وظيفة على مستوى رئاسة تعنى بالاستدامة، ويكون لها فروع على مستوى الكليات؛

لذا على الجامعات الجزائرية وفي سبيل بلوغ هذا المسعى أن تقوم باعتماد سياسات واضحة وداعمة ومتجددة لتنمية وتطوير المعارف وتهيئة البيئة الملائمة لتدعيم واستغلال كل ما هو متاح من طاقات مبدعة.

4. المراجع:

أولا- المراجع العربية:

المقالات:

1. بوكريسة, ع ,2015) .أكتوبر 15 .(، تكنولوجيا التعليم من اجل التنمية المستدامة في الجزائر:ماهو المستقبل الذي نريده للتعليم بين توجهات وزارية وتطبقات علمية 2015، ص 86 .مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية،.86 ,(6)3 ,

2.بومدين، عربي . (2016). دور الجامعات الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 7(1)، 255-256.

3.عبد حسن سوزان. (2016). التعليم الجامعي في الأقسام الهندسية المعمارية في العراق أحد ركائز التنمية المستدامة للمجتمع،. مجلة كلية الهندسة، 19(1)، 3.

4.حسين, ع .(2014) .استغلال رأس المال الفكري لزيادة نسبة مساهمته في التنمية من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة الاستقلال،، .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك), 148.

5.اللجنة التعليم لعالي للتكيف المناخي في رابطة لرؤسا. (أفريل, 2012). تقرير دور التعليم العالي في التكيف مع المناخ المتغير. مجلة الراصد الدولي(16)، 50.

6.نوي طه , ح ,2018) .مارس .(سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر .مجلة أفاق للعلوم،.364 ,(11)

الملتقيات:

1. الكثيري، راشد بن حمد. (2005). برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية للإصلاح. ورقة بحثية مقدمة ندوة استشراف التعليم العالي والتقني، (صفحة 167). القاهرة. تاريخ الاسترداد 21 أفريل, 2005

2. عزي الأخضر ، و أبراهيمي نادية . (2016). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية. ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الدولي السادس (صفحة 412). السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. تاريخ الاسترداد يومي 09-11 فيفري, 2016

3. ميلود تومي . (2009). الجامعة الجزائرية والتنمية المستدامة. ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة (الصفحات 08-10). مسيلة الجزائر: جامعة محمد بوضياف. تاريخ الاسترداد 10-11 نوفمبر, 2009

4.رفيق زراولة. (2005). دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة. ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات (صفحة 406). الجزائر،: جامعة محمد خضير بسكرة،. تاريخ الاسترداد 12-13 نوفمبر, 2005

5.سليمان وآخرون شيبوط. (2010). دور الجامعة الجزائرية في عملية التنمية في ظل تحديات الالفية الثالثة: المشاكل ومقترحات التطوير،. ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية (صفحة 202). الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة.

6.صيفي زهير . (2010). دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية. ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية (صفحة 302). الجزائر: جامعة زيان عاشور، الجلفة،. تاريخ الاسترداد يومي 19-20 ماي, 2010

تقرير:

1.اللجنة الاقتصادية لأوروبا، و لجنة السياسة البيئة. (2005). استراتيجية الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من اجل التنمية المستدامة، . الاجتماع الرَّفيع المستوى لوزارات البيئة والتَّعليم،. المجلس الاقتصادي الاجتماعي. تاريخ الاسترداد يومي 17-18 مارس, 2005

ثانيا- المراجع الاجنبية:

.1Advanced International Trai ning Programme. (2013). Sustainable Development in Higher Education Stockholm,. Stockholm, Sweden: Swedish international development cooperation agency. Retrieved April 15 – 26, 2013

2.Brian , C. (2011). Stephen Sterling, Hard Times in Higher Education: The Closure of Subject Centres and the Implications for Education for Sustainable Development (ESD). Sustainability journal, 3(4), 67.

3.Clemens , M. (2013). , Effective change management, governance and policy for sustainability transformation in higher education, Sustainability Accounting,. Management and Policy Journal, 4(3), 266.

4.Fritz , H. (2000). International debates on education for sustainable development, IUCN Commission on Education and Communication . Gland Switzeland: IUCN – The World Conservation Union.

5.Monique, P.-L. (2005). Education for Sustainable development,. UNESCO,, Paris, France.

6.Paula , L., & Monica , M.-P. (2008). , Strategies and Challenges for Education for Sustainable Development in Higher Education– With A Focus on the Baltic Sea Region. Published by Berghahn Books; Internationale Schulbuchforschung, 30(2), 590.

7.Sustainable Development Education Liaison Group. (2006). Sustainable Development Education in A Curriculum for Excellence Network Event. Stirling Management Centre, Sustainable Development Education Liaison Group, Country is not mentioned. Retrieved August 22/23 , 2006

8.UNESCO. (2012). Education for Sustainable Development in Action. Learning& Training Tools. Paris, France: 4.

9.Waas , T. (2012). Sustainable Higher Education Understanding and Moving Forward, . Belgique: institute of environment and sustainable development university of Antwer

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1.أحمد الشميمري. (22 أوت, 2019). المتطلبات الخمس لبناء جامعة الريادة،. تم الاسترداد من مقال متوفر في الجريدة الاقتصادية الدولية، متوفر على الموقع http://www.aleqt.com/2010/02/14/article_349311.html.

تفعيل عملية الابتكاروالتطويرو أثرها على استدامة نشاط وربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية

"حالة مجمع صيدال"

Activating the process of innovation and development and its impact on the The case " sustainability of activity and profitability of Algerian industrial enterprises "of the Sidal complex

محمد مداحي، المخبر، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ، m.meddahi@univ-bouira.dz

فتيحة مخناش، مخبر البحث للإبداع والتحليل الاقتصادي والمالي ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،

f.mokhneche@univ-skikda.dz

ملخص: تواجه مؤسسات قطاع الصناعة الصيدلانية الجزائرية وبالأخص مجمع صيدال منافسة شديدة جدا على المستويين المحلي والعالمي، مما يتطلب اتخاذ استراتيجيات حديثة، ومن أبرز هذه الإستراتيجيات، ولكي يكون هذا القطاع أكثر تنافسيا وجب انتهاج سياسات حكومية داعمة، تعتمد أساسا على اختيار الإستراتيجية الملائمة للظروف المحيطة من جهة، وشدة المنافسة المحلية والدولية من جهة أخرى.

والصناعة الصيدلانية في أي دولة تكتسي أهمية بالغة لما توفره من إمكانيات كبيرة سواء كان ذلك في تعزيز القدرة التنافسية للدولة أو الارتقاء بالتنمية الاقتصادية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، التطوير، المؤسسات الجزائرية، صيدال.

تصنيفات JEL: F0; F3; F4; F5

Abstract: The Algerian pharmaceutical industry sector institutions, especially Sidal group is facing a very stiff competition on the local and global levels. This requires modern strategies. Among these strategies and in order to make this sector more competitive, supporting government policies had to be adopted, depending mainly on the selection of the appropriate strategy for the circumstances surrounding on the one hand and the intensity of domestic and international competition on the other hand.

The pharmaceutical industry in any country is very important because it provides great resources, whether in enhancing the competitiveness of the state or improving the overall economic development

Keywords: Innovation, development, Algerian institutions, Saidal.

JEL Classification Codes: F0; F3; F4; F5

1- مقدمة:

تعتبر أي استراتيجية خيارا هاما لكل مؤسسة، حيث أن الرؤية المستقبلية الواضحة توفر المرونة الكافية والقدرة على الاستجابة لمختلف التغيرات المتسارعة التي تفرضها البيئة التنافسية، وإستراتيجية الابتكار التي ترتبط باستمرارية التجديد تعتبر من أهم الاستراتيجيات التي تعمل على تشجيع الإبداع والبحث و التطوير وخلق التكنولوجيات الجديدة الكفيلة بتحسين أداء المؤسسة وتحقيق الجودة الشاملة للمنتجات بأسعار تنافسية تعظم أرباحها وتنمي من قدراتها التنافسية وتدعمها أمام منافسيها.

فالمعرفة والإبداعات تمثل اليوم عنصرا أساسيا في دعم الاقتصاد وما توصلت إليه الدول الصناعية المتقدمة بمختلف هياكلها ومؤسساتها من تقدم علمي ونمو اقتصادي مرده إلى توفر إستراتيجيات تحقق الربط بين متطلبات القطاع الصناعي والباحثين وبرامج الابتكار في القطاع البحثي، خاصة وان وسائل المعرفة والبحث العلمي تؤدي دورا رئيسيا مباشرا في التطوير في القطاع البحثي، خاصة وان وسائل المعرفة والبحث العلمي تؤدي دورا رئيسيا مباشرا في إيجاد الحلول لمشاكل الصناعة وتطويرها، لذلك فإن اعتماد الابتكار والتطوير من طرف المؤسسات الهادفة إلى تحقيق التقدم التكنولوجي في الإنتاجية وتوسيع مبيعاتها وتعظيم أرباحها وبالتالي تدعيم تنافسيتها على كافة المستويات خيارا إستراتيجيا هاما يحقق من خلال دعم البنى البحثية وزيادة الموارد التمويلية وتأهيل الكفاءة البشرية، فمفتاح الوصول إلى مراتب المؤسسات العالمية الرائدة ومناصب الدول القوية والمتقدمة أنما يمكن في تأهيل العلم واكتساب وتوطين التكنولوجيا.

وانطلاقا من الاهتمام المتزايد بهذا القطاع من طرف الدول النامية و منها العربية بصفة خاصة - ومن بينها الجزائر- التي سعت إلى ترسيخ القناعة والإيمان بأهمية هذا المجال لدى مؤسساتها وهذا نظرا لمتطلبات ومقتضيات التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، وبناء على ما سبق ومن خلال هذه الورقة حاولنا إبراز أهمية أن يكون للمؤسسة توجه إستراتيجي فعال تحدد من خلاله مجالات نموها وتطورها وتعظيم أرباحها، وبالتالي تحسين أدائها وتدعيم قدراتها التنافسية، وتتمثل إشكالية هذه الورقة في التساؤل الآتي: **ما هو انعكاس عمليات الابتكار والتطوير على طبيعة نشاط وربحية المجمع الصناعي صيدال؟**

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ☒ **التعرف على دور الابتكار في حل إشكالية ربحية المؤسسات؛**
- ☒ **التوصل إلى بناء تصور لأهمية استراتيجيات الابتكار في زيادة ربحية مجمع صيدال لصناعة الدواء الجزائرية؛**
- ☒ **استنتاج مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة لتدعيم الابتكار والتطوير للمنظمات الدوائية الوطنية وتحقيق مزيد من التميز والاختلاف عن المنافسين، ومن ثم تحقيق مكانة مميزة في السوق الوطني والعالمي.**

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من العوامل التالية:

- ☒ التحديات التي يواجهها مجمع صيدال لصناعة الدواء في ظل بيئة تنافسية متسمة بالعولمة وانفتاح الأسواق.
- ☒ الأهمية المتزايدة التي يكتسبها البحث والتطوير في مجمع صيدال.

2- و اقع الصناعة الدو ائية في الجز ائر وتحديات البحث والابتكار:

2-1- سوق الدواء بالجزائر وموقع مجمع صيدال: يعتبر القطاع الصيدلاني من أهم القطاعات في السوق الجزائرية، رغم حالة الركود الاقتصادي التي شهدها خلال السنوات الأولى من العشرية الأخيرة بسبب التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وأهمها انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق مما غيّر من وضعية هذا القطاع، وساهم في إعطاء مكانة له داخل السوق الجزائرية والمغاربية بصفة عامة.

تعتبر السوق الجزائرية ثالث أهم الأسواق في إفريقيا بعد كل من إفريقيا الجنوبية ومصر، ويقدر الخبراء حجمه بـ 770 مليون دولار سنويا، وهي في نمو مستمر بحكم النمو الديموغرافي وتحسن التغطية الصحية، فهي بذلك ذات جاذبية كبيرة بالنسبة للمتعاملين الأجانب، خاصة إذا علمنا أن الصناعة الصيدلانية في الجزائر والمتمثلة أساسا في مجمع صيدال لا تستطيع تغطية كل هذا الطلب الكبير ، وهو يواجه منافسة كبيرة منذ أن تم السماح للخواص باستيراد المواد الصيدلانية (الصادق، 2006، صفحة 226)".

وحسب معطيات تم الحصول عليها من المجمع فإن الطلب على الأدوية سيتزايد في السنوات القادمة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول قم "01": يوضح تقديرات الطلب على الأدوية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطلب مليون وحدة	930	950	980	1010	1040	1070	1100	1120	1150	1180	1210

Source *: Etude sur Les prévisions de Demande, Direction Marketing et l'Information Médicale Groupe saidal, Mai 2015.*

هذا الطلب المتزايد يمكن إرجاعه إلى جملة عوامل لعل أهمها ما يتعلق بالمجال الاجتماعي والديموغرافي، وكذلك إلى سياسة الضمان الاجتماعي من تعويض قيمة الأدوية، ومجانية العلاج أحيانا...الخ.

ويعود عرض الأدوية في السوق الجزائرية إلى مصدرين (صيدال، 2011):

-المصدر الأول " **الاستيراد**: حيث يرتبط بميزانية الدولة من العملة الصعبة ، فقد كانت قيمة استيراد الأدوية في الجزائر سنة 2005 حوالي 714 مليون دولار بنسبة تفوق 70 بالمئة من السوق الكلية، وفي سنة 2011 بلغت قيمة 800 مليون دولار بنسبة تفوق 60 بالمئة من السوق الكلية، وفيما يخص الدول المصدرة للجزائر فهي فرنسا بنسبة 13,49 بالمئة وإيطاليا 9,19 بالمئة، وهذا حسب إحصائيات سنة 2009.

-المصدر الثاني " **الإنتاج المحلي**: فهو لا يتجاوز نسبة 30 بالمئة من مجمل الاستهلاك الكلي للدواء في الجزائر وفي معظمه من الأدوية الجنيسة، ومجمع صيدال لوحده ينتج ما يفوق 60 بالمئة من الإنتاج المحلي الكلي أي ما يجعله رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر.

ويرجع تطور حجم الدواء في سوق الجزائر إلى تزايد الطلب على الأدوية ومحاولة الدولة لتلبية كل احتياجات السوق إما بالاستيراد أو بالإنتاج الوطني الذي يعتمد على الأدوية الجنيسة، وبالرغم من محاولة ترقية الإنتاج الوطني من الأدوية الجنيسة، الذي لم يستطع تغطية السوق وخاصة إثر الضغوط التي تفرضها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، فإن قيمة الأدوية الأصلية (المتميزة بارتفاع أسعارها) تزايدت في السوق الجزائرية.

وقد كان تطوير الدواء الجنيس في السنوات الأخيرة من اتجاهات السلطات العمومية ومحاولة ترسيخه في السوق الوطنية. ويعتبر مجمع صيدال من أهم عناصر تدعيم صناعة الدواء في الجزائر باعتباره القائد في سوق الدواء من حيث الإنتاج وأكبر منظمة دوائية في الجزائر والتواجد الحكومي الوحيد في هذه الصناعة. ويقوم بإنتاج الأدوية الجنيسة من خلال تحويل المواد الأولية إلى المنتج المنتهي الصنع، كما تقوم بعض الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص بذلك مع تعبئة وتغليف الدواء.

2-1- سياسات الابتكار والتطوير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: للتطرق لسياسات الابتكار والتطوير يجب التفريق بين التقليد والتكييف والابتكار فالتقليد يقف عند مجرد استيراد التكنولوجيا التي تعمل بها التقنية أو آلة معينة مع ثبات نسب عوامل الإنتاج الداخلة في هذه التقنية، وأما التكييف فيعتمد على استيراد التكنولوجيا بانتقاء وحكمة مع اختيار نسب عوامل الإنتاج

وتعديل التقنيات والآلات بما يتماشى مع الوضع المحلي وأما الابتكار والتجديد فهو قدرة المشروع على تطوير تقنيات جديدة وآلات جديدة خاصة بها، ومن بين أهم سياسات الابتكار والتطوير بالجزائر نجد:

2-1- 1- النظام الوطني للإبداع أو الابتكار: الابتكار *Innovation* هو إيجاد تطوير جديد أو تعديل جديد على مادة أو عملية إنتاجية أو خدمية تؤدي للحصول على عائد اقتصادي أو دفاعي، أما النظام الوطني فهو مجموعة من مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا يضاف إليها وجود (*NIS* للابتكار) أو الإبداع علاقات تفاعل فيما بينها تؤدي إلى توليد ونشر واستعمال معرفة جديدة تستثمر اقتصاديًا أو دفاعيًا أو اجتماعيًا ضمن حدود الوطن.

والنظام الوطني للابتكار لا يمكن أن يوجد بدون إطار *Framework* يفعل العلاقات والروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية والعالمية .وهذا الإطار هو ما نسميه بالسياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا إذن فالنظام الوطني للابتكار هو ببساطة تجسيد لوجود منظومة وطنية للعلم والتكنولوجيا، تحكمها سياسة وطنية واضحة، ذات أهداف محددة وأولويات معلنة، يتم تنفيذها من خلال استراتيجيات مدروسة تضمن وجود الروابط والعلاقات الفعالة بين مركبات هذه المنظومة.

ونظام الإبداع كمجموعة نشاطات، يستخدم لتحويل فكرة منتج أو أسلوب إنتاج، إلى غاية إنجازه وتجسيده، وهذا ما يسمح بالمرور من الإبداع الفكري القائم على الذكاء إلى الإبداع التطبيقي، الذي تتجسد من خلاله هذه الإبداعات، وقد تحصل هذه الإبداعات عن طريق حل مشاكل، فالإبداع يبقى يقاس من خلال آثاره على البيئة، ونقطة البدء لنظامه تنطلق من الإمكانيات المتاحة في بيئة المؤسسة.

ويتطلب وجود النظام الوطني للابتكار توفر إجراءات محددة يجري وضعها والتنسيق فيما بينها ضمن إطار العمل أو السياسة .تضمن هذه الإجراءات وجود الأهداف ووجود الروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا .يمكن تصنيف هذه الإجراءات في أبواب تشريعية قانونية، ومالية، وبشرية، ومؤسسية.

فمن الإجراءات القانونية وجود تشريعات تنظم عقود اكتساب التكنولوجيا وعقود شراء وسائل الإنتاج والتجهيزات بشكل يضمن نقل بعض المعرفة للوطن، ووجود تشريعات ضبط الجودة والمواصفات والمقاييس، وتشريعات حماية الملكية الفكرية وحماية البيئة واكتساب التكنولوجيات غير الملوثة، ومن الإجراءات المالية تحفيز ضريبي ومالي للقطاع الخاص والعام للاستثمار في البحث والتطوير، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في كل قطاعات الإنتاج والخدمات، وإجراءات تمنح تسهيلات ضريبية وجمركية تشجع نشوء الصناعات المستندة إلى التكنولوجيا المتقدمة، وإجراءات توفير رأس المال المخاطر لدعم قيام مؤسسات إنتاجية وخدمية مبنية على المعارف الوطنية الجديدة، أما الإجراءات المؤسسية فتهتم بتشجيع وتسهيل إحداث وإصلاح مؤسسات العلم والتكنولوجيا، إعادة النظر دوريا في أدائها وتحقيقها للأهداف المرجوة منها، وتفعيل مؤسسات البحث والتطوير في القطاعين الخاص والعام.

3- أهمية تفعيل إستراتيجية البحث والتطوير بالمؤسسات الجزائرية: استجابة للتغيرات المتسارعة، على المؤسسة أن تنتهج إستراتيجية هادفة على ضوئها تحدد مجالات نموها وتطورها وفرص اكتساحها للأسواق:

3-1- البحث والتطوير أداة لخلق التكنولوجيا وأساس للتميز: تعتبر التكنولوجيا أداة تطوير المؤسسة وزيادة فعاليتها من خلال العمل على تخفيض التكاليف وإرضاء الزبون وتحقيق جودة الخدمات (عياش، 2005، صفحة 149)، كما تهدف إلى تحسين ظروف العمل وتحقيق جودة المنتجات، كما تسهم في زيادة النمو الاقتصادي عن طريق (صموئيل عبود، 1982):

- اكتشاف استخدامات جديدة للموارد الموجودة وكذا زيادة إنتاجيتها باستخدام آلات عالية الكفاءة؛
- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تعمل على تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية؛
- تحسين نوعية السلع المنتجة وزيادة حجم المبيعات و بالتالي ربحية المؤسسات.

2-3- إستراتيجية التجديد التكنولوجي: تهدف إستراتيجية التجديد التكنولوجي إلى دعم القدرات الفنية للمؤسسة بصورة مستمرة بغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط التي من شأنها التأثير سلبا على قدرتها التنافسية، ولا يكون الهدف التجديد دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة وخاصة إذا كانت تواجه تهديدات حادة.

وتحتل إستراتيجية التجديد مكان الصدارة من إستراتيجيات المؤسسة، لأنها بمثابة القلب الذي ينبض فيها فبدون اعتماد إستراتيجية تجديد فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال كما أن إستراتيجية التجديد التكنولوجي تعد أهم إستراتيجيات التجديد.

3-3- البحث والتطوير أساس للتميز: لقد اعتبرت نشاطات البحث والتطوير الناجحة والتي أدرت على المؤسسة بالعائد والمردود المطلوب، أساسا للتميز والتفوق في المحيط المليء بالمنافسين مما جعل التميز أمر مهم تسعى المؤسسة للوصول أليه بمختلف الطرق والتي من أهمها وعلى رأسها عملية البحث والتطوير، ومنه فأن للتميز طرق وأساليب وأعمال في المؤسسة لتحقيقه بأحسن وجه، والشكل التالي يوضح أعمال التميز في المؤسسة:

الشكل رقم (01): أعمال التميز الخمسة في إطار المؤسسة.

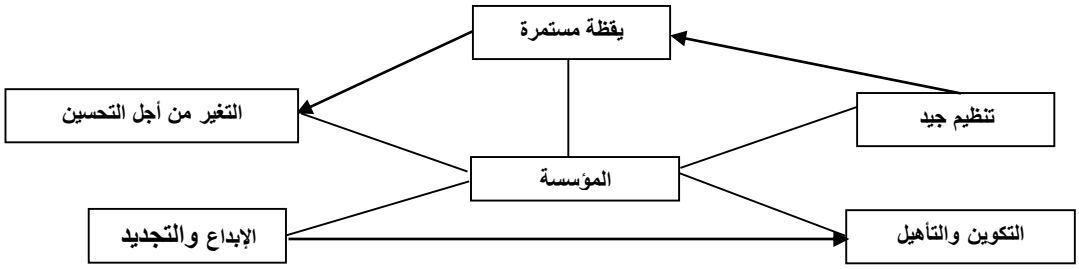

المصدر: رحيم حسين، **خمسة أعمال للتميز في عالم متغير**، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص 250.

1-3-3- التغير من أجل التحسن: يتبع نظام اليقظة الفعال إجراء التغيير المناسب في الوقت المناسب والتغيير نشاط مستمر وهو قرار تفرضه حركية المؤسسة باعتبارها نظاما حركيا، وباعتبار المؤسسة هي مركز القيادة فأن مهمتها بالغة الأهمية في اختبار المنهج الملائم والطريقة الأكثر فاعلية لإجراء التغيير، لكنها تستطيع النجاح في تحقيقه بإتباعها الإستراتيجيات الحديثة للتغيير لأجل مواجهة التحديات المختلفة وأداء دورها بفعالية فبلوغ مستوى التميز والحفاظ عليه يقتضي إجراء تغييرات عميقة ذات طابع إستراتيجي.

2-3-3- التجديد والإبداع: التجديد هو القلب النابض للمؤسسة المعاصرة ذلك لاعتماده على مخزون الكفاءات والمعارف التي تتوفر عليها المؤسسة ولا يكفي ترقب تغيرات المحيط التي تقوم بالتجديد بل ينبغي استباقها من خلال فرض قيود التجديد على المحيط وهي سمة المؤسسات المتميزة أما المؤسسات التي تكتفي بالتكيف وأن كان ذلك أيضا يقتضي التجديد فإنها تبقى تحت ظل إستراتيجيات التبعية.

3-3-3- التكوين والتأهيل: أن التطورات الجديدة تفرض على المؤسسة تجديد معارفها في مجال التسيير ومعارف عمالها وذلك من خلال التكوين بحيث يجب أن تكون أهداف التكوين مندرجة ضمن هدف المؤسسة المتمثل في رفع كفاءة الأداء على الأقل إن لم يكن الهدف هو تحقيق التفوق والتميز والتكوين الوطنية هي المنتجة للكفاءات والوعاء للتكوين المستمر

4-3-3- التنظيم الجيد: التنظيم هو الوظيفة التقليدية الأساسية للإدارة ولا يمكن توقيع أي تحديد لأي عمل في غياب تنظيم محكم فرسم الأهداف بصورة سليمة وتخصيص الموارد بعقلانية وتوجيه الجهود بذكاء وصيانة العلاقات بين مختلف أعضاء النظام بعناية هي سمات التنظيم الجيد وهي كفيلة بتحقيق التحسين المنشود.

وتحقيق التميز يتطلب تحقيق مجموعة من المتطلبات وهي (عياش، 2005، صفحة 221):

- إدارة ناجحة قيادة قوية؛
- أفراد تتوفر لديهم دوافع النجاح والتميز؛
- مستوى أعلى من التقدير لإرضاء العميل؛
- انتزاع إعجاب المؤسسات المماثلة والمجتمع بصورة أوسع من خلال تحقيق إنجازات توصل الشركة إلى مصاف الشركات الرائدة؛
- التواجد الدائم والقوي والمتناهي في السوق.

3-4- الاستثمار في البحث والتطوير: يكتسي هذا النوع مع الاستثمار أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الكبرى الصناعية منها بشكل خاص، فإذا كان نجاح المؤسسات وتفوقها ونمو الدول ورقيها قد أرتبط إلى وقت قريب بالإمكانيات المادية والثروات الطبيعية فإن تجارب راهنة تتعلق بدول حققت قفزات عملاقة في مجالي التصنيع والتنمية الاقتصادية وبمؤسسات اقتصادية تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة و بلوغ مستويات ريادية كل ذلك بفضل اعتمادها على موارد ذات طبيعة غير مادية (عادل أحمد حشيش، 2000، صفحة 37)، تجلت في ما أسمي في مطلع القرن الحادي والعشرين بالأصول العرفية.

إن إنتاج وتطوير المعرفة اليوم أصبح موردا إستراتيجيا للمؤسسات يقع على عاتق مخابر البحث والتطوير، كما يمكن اكتسابها عن طريق حرية التعليم الفني وبالمنشورات العلمية أو عن طريق الاستثمارات في الصناعات الحديثة التي تقام في البلدان الأخرى.

إن عمليات البحث والتطوير الناتجة من داخل المؤسسات تحقق تخفيضا كبيرا في تكاليف الحصول عليها من مصادر خارجية حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن المنظمات التي اختارت أن تستثمر أموالها في البحث والتطوير قد أظهرت تحسنا ملحوظا في العشرين عاما الأخيرة، ويقدر الخبراء الاقتصاديون العالميون أن الاستثمار في قطاع البحث والتطوير قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية مقارنة مع الاستثمارات في القطاعات الأخرى ما أدى إلى تزايد نمو الدخل للفرد الغربي إلى 45% عبر السنوات الماضية. وتأكيدا على أهمية الاستثمار في البحث والتطوير باعتباره مؤشر لخلق القيمة والتغير داخل المؤسسة، التزايد المستمر في نسبة القيمة المضافة المعرفية في السلع والخدمات مقارنة مع قيمة الموارد الأولية والعمالة في إنتاجها، وكذا بزوغ عدد من التكنولوجيات الجوهرية ذات الكمون الربحي الهائل كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة.

3-5 - الإنفاق على البحث والتطوير: لا تقتصر التطورات التكنولوجية فقط على زيادة الاستثمارات بل أيضا بالإنفاق بدرجة أو بأخرى على برامج البحث والتطوير الذي يعد الوقود المحرك للتطوير التكنولوجي (أحمد سيد مصطفى، 2000، صفحة 168)، فالإنفاق على البحث والتطوير يعتبرا استثمارا عائد فهو يحتاج إلى التخطيط وفقا لأساليب علمية دقيقة.

تمويل البحث والتطوير بالنسبة للدول العربية يعتمد اعتماد كليا على ما تخصصه الدولة لهذا الغرض والذي لا يصرف على وجهه الصحيح في كثير من الأحيان وما يصرف على برامج البحث والتطوير في الوطن العربي لا يزال ضعيفا جدا مقارنة بالمعدلات العالمية، فقصور الإنفاق على هذه البرامج ساهم ويساهم بشكل كبير على إضعاف قدرتنا على مواكبة التطور، وتتمثل مصادرها في التمويل الحكومي، والجامعات ونسبة قليلة من القطاع الخاص والتمويل الخارجي.

أما بالنسبة للدول المتقدمة فنجد أن البحث والتطوير له مصادر تمويلية متعددة فتشترك كل من الدولة ومؤسسات القطاع الصناعي والمالي والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى ومراكز الأبحاث ذات الموارد المستقلة عن الدولة، وكذلك للبنوك والقطاعات الرأسمالية الأخرى كل هؤلاء يشتركون في تمويل البحث العلمي إضافة إلى الهبات والتبرعات والأوقاف التي يقدمها الأثرياء ورجال المال والأعمال والجمعيات الخيرية لهذا الغرض، كما تشير الأرقام أن الدول المتقدمة تنفق مبالغ معتبرة على البحوث العلمية إدراكا منها لأهميتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، وتشير الإحصائيات على أن الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير قد بلغ بالنسبة لليابان: 18%، كندا: 30.1 %. السويد وسنغافورة: 30.4 %، الو.م.أ: 35.7 %، أما بالنسبة للتمويل من

طرف القطاع الخاص فأعلى نسبة توجد في اليابان بـ: 81 % تليها السويد: 62.9% ثم سنغافورة: 62.5%، فالهند: 16.4% (أحمد سيد مصطفى، 2000، صفحة 168).

وعلى العموم فإن الدراسات تشير إلى أنه إذا كانت نسبة الإنفاق في مجال البحث والتطوير أقل من 1% من الناتج الإجمالي الوطني فإن التأثير على تلك البحوث يكون محدودا، وإذا تراوح الإنفاق بين 1% إلى 1.5% فهو يقع على مستوى الحد الأدنى أما إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية لمجتمعنا تضاهي المعدلات العالمية وتزودنا بتقنيات جيدة وجديدة فإنه ينبغي تخصيص لنسبة لا تقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أحسن مستوى للبحث وتقليص الفجوة المعرفية.

3-6- موازنة البحث والتطوير: لا شك أن أهم مقومات البحث العلمي والتطوير هو وجود ميزانيات كافية يمكن الصرف منها على المتطلبات البحثية مثل: الأجهزة، المواد، حضور الندوات والمؤتمرات وتبادل الزيارات وتكاليف المستشارين الذين يتم الاستعانة بهم من الخارج وغير ذلك من المصاريف الباهضة، نظرا لوجود علاقة طردية بين مقدار الميزانيات المخصصة للبحث من جهة ومعدلات النمو ومستوياته في دول العالم المختلفة من جهة أخرى. لذا ما فتئت الدول التي تنشد الرقي والتفوق أساسا لها من رصد ميزانيات من خدمة الاعتناء بنشاطات البحث والتطوير بتخصيص نسبة من رقم أعمالها لتمويل هذه النشاطات لكن عدم وجود ميزانية واضحة لا يعني بالضرورة انه ليس لديها جهود وعمليات وأنشطة تجري بغرض، وتحدد هذه الميزانية بناءا على معطيات وإحصائيات من تقادير النشاط السنوية للمنافسين والمعايير والمقاييس المطبقة في مختلف القطاعات وفروع الصناعية المتعلقة بالبحث والتطور، وبناءا على دراسات إحصائية فقد خصص الاتحاد الأوروبي موازنة تقدر بـ37.4 مليار دولار، فتحتل ألمانيا وحدها 3/1 إنفاق أوروبا على البحث والتطوير، تليها فرنسا بـ11 مليار متبوعة بالمملكة المتحدة وايطاليا وتحقق هذه الدول الأربعة أكثر من 80% من إجمالي إنفاق الاتحاد الأوروبي على الإبداع.

أما الصين لوحدها فقد خصصت ميزانية تقدر بـ: 300" مليار يوان" أي بما يعادل 38.5 مليار دولار أمريكي، أي 1.4% من أجمالي الناتج المحلي للبلاد الذي بلغ 20.94 تريليون يوان بما يعادل 2.7 تريليون دولار أمريكي عام 2006 بزيادة تقدر بـ:10.7% عن العام الماضي. وعليه يمكن القول أن هذه الميزانية المخصصة للبحث والتطوير تعتبر بمثابة القاعدة التي تستطيع المؤسسة من خلالها تحديد النسبة المخصصة لتمويل نشاطات البحث والتطوير ومن تم إعداد جدول مفصل تسجل فيه تقديرات التكاليف وأعباء المشروع.

3-7- أثر البحث والتطوير على الإنتاجية: إن الآثار التي يمكن أن تنتج عن البحث والتطوير عديدة ومتنوعة وهي ترتبط أساسا بالنمو والتنمية الاقتصادية على المستوى الكلي وبالقدرة التنافسية على المستوى الجزئي وانطلاقا من كون الإنتاجية مؤشر لربحية المؤسسة وكفاءة وفعالية الأداء فإن العمل على تحسين الأداء لمستواها يعتبر أحد المفاتيح الهامة لزيادة معدلات النمو والارتقاء بالقدرات التنافسية للسلع والخدمات.

إن التعريف الشائع للإنتاجية هو " أنها النسبة للكمية المنتجة من سلعة والعمل المستخدم في إنتاج هذه الكمية أو هي الكمية المنتجة من وحدة عمل زمنية.

كما يمكن القول بأن الإنتاجية هي أداة لقياس التقدم التقني وكذا الاقتصاد في الوسائل – على المستوى الكلي الجزئي – وهي تقاس عادة بالعلاقة النسبية للمخرجات الفعلية مقسومة على المدخلات المستثمرة في تحقيق تلك المخرجات معبرا عنها ماديا أو بالوحدات النقدية (مولاي لخضر عبد الرزاق، 2003، صفحة 05).

وبصفة عامة تعتبر الإنتاجية علاقة ما بين مخرجات و مدخلات، إيرادات ونفقات، كمية الإنتاج وعدد المكائن، كمية الإنتاج وعدد العمال...الخ،

وبما أن نظام الإنتاج هو وسيلة الإدارة في تحقيق الوفرات وميدان التطوير والتحسين والابتكار، فأن أي تطور تحدثه الإدارة في مجال سير العملية الإنتاجية من شأنه أن يلقى انعكاسا مباشرا على مستوى الإنتاجية وتعتبر الإنتاجية الإجمالية الدليل

الأنسب للقياس. كما أن مسؤولية تحسين الإنتاجية لا تقع على عاتق العامل ولا تحقق عن طريق الآلات فقط وإنما يتوجب أن تشارك الإدارة بالنصيب الأكبر عن طريق قيامها بمهام التخطيط، التوجيه والرقابة، فالزيادة في الإنتاجية تساعد المؤسسة على صنع نفس المخرجات أو أداء نفس الأعمال بجهد أقل أو بنفس الجهد ,

3-8- أثر البحث والتطوير على المبيعات: إن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى منتجات حديثة والسبب بسيط للغاية فإذا قدمت التكنولوجيا الحديثة منتجات أرخص، أسرع، أقوى، أصغر وأكثر جاذبية..... باختصار أفضل من القديمة فإن ذلك سوف يحد من انتشار المنتج القديم بل ويقضي عليه، فالسرعة التي تقدم لنا بها المنتجات تدفع المؤسسات للقيام بجهود البحث والتطوير لمواكبة هذا التغير، ويعتبر تقديم منتج جديد للأسواق بداية دورة حياة لمنتج جديد والذي يؤدي بدوره لبذل جهود البحث والتطوير من جانب المنافسين الأمر الذي يؤدي إلى جهود تكنولوجيا ومن هذه الأخيرة تتولد منتجات جديدة وهنا تكتمل الحلقة (كريستوف فريدريك فوت برادة، 2000، صفحة 116)، ويؤدي الوقت دورا هاما في هذه الحلقة حيث أن حدوث الإحلال يختلف اختلافا كبيرا باختلاف السلع والأسواق والأذواق وإمكانيات الشراء لدى المستهلكين فقد تستغرق أسابيع قليلة أو شهورا أو عقودا، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية مثلا: فقد بلغت عام 1994: 20076 سلعة استهلاكية جديدة بزيادة قدرها 14,3% عن عام 1993 وبعد عامين فقط من نزولها الأسواق اختفت جميع المنتجات المبتكرة الجديدة وهذا يعني أن دورة حياة المنتج أصبحت في المتوسط أكثر قصرا ، فكلما صغر متوسط عمر المنتج في الأسواق كلما زادت الحاجة المؤسسة لأن تكون أكثر ديناميكية ومرونة لمواجهة منتجات المؤسسات المنافسة، وتأكيد البقاء والاستمرار وبالنظر إلى أسواق الدول المتقدمة وما يحدث فيها من صراع نجد أن تقديم تكنولوجيا جديدة أصبح أمرا مكلفا للغاية فمن اجل الوصول إلى زيادة ضئيلة في نمو المبيعات يجب إنفاق مبالغ طائلة على البحث والتطوير فالنمو الذي يكون مدفوعا بالمنافسة عادة ما يؤدي إلى لولب متسارع من التصاعد والمواجهة ويتحدد إلى حد كبير برغبة الشركات في اللحاق بمنافسيها وهو ما يؤدي إلى نفقات هائلة في إنماء البحث والتطوير لدى جميع الأطراف خاصة في الدول المتقدمة الأمر الذي يوجب البحث عن التوازن الصحيح ما بين كل من التكاليف والنفقات والعائد المحقق وذلك لأن معدلات البحث والتطوير أصبحت أسرع من النمو في المبيعات.

3-9- أثر البحث والتطوير على الربحية: إن أحد أهم أهداف أي مؤسسة هو تحقيق الأرباح ليس لصالح المؤسسة فحسب بل لصالح المساهمين والموظفين والمستهلكين على حد سواء فلا يكفي أن تحشد المؤسسة كل طاقاتها للبحث أو الاعتماد على التكنولوجيا الجديدة بينما تعاني بقية أقسام المؤسسة من قصور وتراجع شديد، والحقيقة أن ذلك قد يضر بالمؤسسة أكثر من إفادتها، فاتساع مفهوم البحث والتطوير يجعل الإنفاق عليه لا يقل أهمية عن الإنفاق على الأفراد والتجهيزات والمواد الخام لذا وجب أن يكون هناك تحديد دقيق لمشروعات البحث والتطوير التي تحتاج إليها المؤسسة وبيئتها الخارجية ودعمها من ناحية وتجميد المشروعات التي لا يعتقد أنها ستؤدي إلى تطوير أداء المؤسسة من ناحية أخرى، فعمليات البحث والتطوير هي عمليات مركبة ومعقدة ولها أبعاد عديدة منها (كريستوف فريدريك فوت برادة، 2000، صفحة 242):

- ☒ **وجود فكرة وتصور واضحين حول توجه الشركة على المدى البعيد والفرص المتاحة من خلال البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة؛**
- ☒ **-القدرة على اتخاذ القرارات التي قد لا تحظى بالتأييد أحيانا؛**
- ☒ **-توفر الوعي الكافي بالقدرات الحقيقية والإستراتيجيات الفعلية للمؤسسة.**

إن نفقات البحث والتطوير تمثل المدخلات وتعبر عما يجب أن يكون أما الأرباح فتمثل المخرجات وهي تعبر عما هو كائن فعليا وإذا نظرنا إلى الواقع الفعلي نجد أن نفقات البحث والتطوير لا يمكن مراجعتها يوما بيوم وهي تقتضي التزاما على المدى البعيد وتلزم المؤسسة في أوقات الشدة والرخاء على السواء كما أنه لا يمكن النظر إلى الأرباح باعتبارها نتيجة حتمية للاستثمار فلا يمكن لأي شركة أن تتوقع النجاح لكل منتج من منتجاتها ولكل ابتكار جديد تقدمه فقد يفشل مرة وقد يلاقي في التوقعات

المنتظرة ويحقق أرباحا كبيرة وهذه الحقيقة تعتبر إحدى قواعد أو أساسيات اقتصاد السوق الحرة، فالتوجه الأكثر ثباتا واستمرارا في عالم اليوم هو ذلك التوجه المدفوع بالمنافسة والذي أصبح عنصرا أساسيا في قرارات الاستثمار في البحث والتطوير وهو ما دفع بالحكومات والمؤسسات والشركات إلى الاهتمام والمضي قدما وبشكل متزايد في بذل الجهود الرسمية وغير الرسمية لمعرفة و اكتشاف ما يقوم به منافسوهم في مجالات البحث والتطوير ويمثل هذه التوجهات التصاعدية تؤدي تلقائيا إلى نفقات هائلة على مشاريع البحث والتطوير لدى جميع الأطراف دون أن يكون لهذا الإنفاق عائدا أو إيرادا يجنى وهو بمثابة الجهد المفقود الذي لا يمكن استعادته مرة أخرى.

4- دراسة تطبيقية للمجمع الصناعي صيدال:

4-1- إستراتيجية مركز البحث والتطوير: يهدف المجمع بتطبيقه لإستراتيجية البحث والتطوير لتعزيز الموقع التنافسي والحفاظ على مرتبته كأول منتج للأدوية في الجزائر بما يخدم الأهداف الإستراتيجية المسطرة والتي تترجم إلى مخططات فعلية ممولة ولها الأولوية وقابلية العمل بها من طرف الفريق الموجه وكذا الحفاظ على الريادة في السوق الوطني.

4-1-1- الموارد البشرية: يعتبر المورد البشري أهم مورد تعتمد عليه المؤسسة لأنه يعمل على ديمومة المؤسسة وتطورها من جهة والمحرك الأساسي لإستراتيجية التجديد التكنولوجي من جهة أخرى. وفي ظل الاهتمام أكثر بالعاملين من خلال تدريبهم، تأهيلهم، وتكوينهم في جميع التخصصات والميادين وتحفيزهم ماديا ومعنويا (زيادة الأجر القاعدي بنسبة 1,8٪ ، إعطائهم فوائد عندما تحقق المؤسسة أرباحا معتبرة، منحهم مبالغ مالية لوجباتهم اليومية .....) مكن من التطور النوعي والكمي لمؤهلات العاملين، فقد بلغ عدد العاملين في ماي 2007 نحو 235 عامل .

يتكون هؤلاء العاملين من إطارات جامعية، صيادلة، بيولوجيين، كيميائيين، أطباء، بيطريين متحصلين على شهادة ليسانس في العلوم القانونية . وأغلبهم شبان لا تتجاوز أعمارهم 34 سنة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02): - نسبة العاملين في مركز البحث والتطوير حسب المستويات:

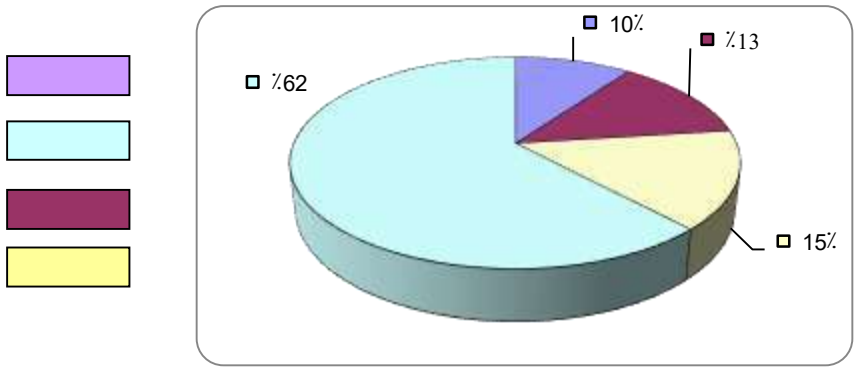

حيث أن:

- الدور الأول: يضم تقنيين ساميين 13٪ .
- الدور الثاني: متخصصين ومهندسين متحصلين على شهادة عليا، بيولوجيين وكيميائيين 62٪ .
- الدور الثالث: شهادة ماجستير في الأدب، المالية، علم التوثيق 10٪ .

إضافة إلى ذلك يلجأ مركز البحث والتطوير إلى كفاءات خارجية (كالمستشارين في جميع التخصصات المرتبطة بنشاطات مركز البحث والتطوير. ويتم تقييم الموارد البشرية كل عام بتنظيم تكوينات لتحسين تأهيلاتهم على الصعيد الوطني والدولي في الميادين المتخصصة والتي لها علاقة بالأهداف المسطرة بالمركز.

4-1-2- الموارد التقنية والمالية: يتوفر المركز على موارد مالية وتقنية هائلة:

أ- **الموارد المالية:**- قروض التشغيل والتجهيز الخاص بالمجموعة – عقود بيع منتجات – مساهمات رأس المال الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – إنجازات والمنشورات- هبات ووصاية.

ب- **الموارد التقنية:**- يتوفر المركز على قاعدة من المعلومات العلمية والتقنية الناجعة والمؤهلة باستمرار ومعدات جد مستعملة – متطورة – في أغلب الأحيان للتطوير.

4-2- أثر البحث والتطوير على نشاط المجمع: يزخر المجمع الصناعي "صيدال" بالكثير من الإمكانيات المالية والمادية والبشرية التي تمكنه من تحقيق الكفاءة الإنتاجية والأرباح الضخمة والحفاظ على حصصه السوقية واقتحام الأسواق الجديدة من خلال المشاريع التنموية والنشاطات التي يقوم مركز البحث والتطوير واتفاقيات الشراكة التي يبرمها مع المخابر العالمية وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والعمل على تنسيق الجهود لتحقيق الكفاءة والفعالية في إنجاز مختلف الوظائف والأنشطة.

4-2-1- انعكاس البحث والتطوير على إنتاجية المجمع: إن البحث والتطوير كنشاط عام بالمجمع يهدف إلى الحفاظ على الحصص السوقية الوطنية للمجمع وتحسين المزايا وخلق القدرات التنافسية من خلال ترشيد العملية الإنتاجية وتحقيق جودة المنتجات، تخفيض التكاليف ووضع الأسعار الملائمة و باعتبار النظام الإنتاجي هو حقل التطوير و الابتكار فإن إدخال التقنيات الجديدة في عمليات الإنتاج وحل المشاكل التي قد تواجهها، والسعي إلى خلق المنتجات الجديدة مع المحافظة على الجودة هي أهم إنجازات مركز البحث والتطوير الداعمة للإنتاج بالمجمع هي كالتالي:

- ☒ تم إدخال أشكال جديدة لاستعمالها في الأدوية المطورة أو التي يراد تطويرها (محاليل)؛
- ☒ إعطاء قيمة لمشاريع البحث في مختلف القطاعات؛
- ☒ المساهمة في إنشاء مختبر وطني لمراقبة تناول المنشطات؛
- ☒ إدخال طرق جديدة للمراقبة و استعمالها في صالح القطاع الاقتصادي و الاجتماعي؛
- ☒ المساهمة في مشاريع الإنتاج الصناعي للزيوت الأساسية في الجزائر.

وبتتبع التطورات الحاصلة في نشاط المجمع يمكن التعرف على وضعيته وتطور نتائجه والقيمة المضافة التي يضيفها مركز البحث و التطوير.

4-2-2- مقارنة فعلية لنتائج بينها وبين تقديرات الإنتاج لإنتاج المجمع خلال الفترة ما بين 2015-2016 :

إن أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق أهدافها وتقييم نتائجها من خلال مطابقة التقديرات التي تصفها بتلك النتائج الفعلية التي تحققها وكغيره من المؤسسات يسعى المجمع الصناعي "صيدال" لتحقيق ذلك ومن خلال الجدول الموالي يتم إجراء تحقيقات لأهداف النظام الإنتاجي للمجمع مع النتائج الفعلي المحققة لسنة 2016.

الجدول رقم (02) : مقارنة بين الأهداف والنتائج المحققة لسنة 2016 :

البيان	أهداف 2016	نتائج 2016	النسبة ٪
الكمية (1000 و.بيع)	**125152**	**122344**	**٪98**
القيمة (1000 دج)	**6420380**	**6096963**	**٪95**

Source : ***rapport de gestion 2006groupe SAIDAL, p18.***

إن أهداف سنة 2016 تمثل التقديرات التي تم وصفها من قبل مسيري المجمع والذي يسعى ككل إلى تحقيقها وعند مقارنة النتائج فعليا بالقدرة نجد أن نسبة التحقق من حيث كمية وقيمة الإنتاج بلغت 98٪ و 95٪ على الترتيب وهي نسب جيدة ومرتفعة ومردودية هامة، تدل على حجم الجهود المبذولة في كل القطاعات وعلى مستوى كل فروع المجمع ووحداته ما يترجم إلى تحقيق نسب عالية جدا من الكفاءة والفعالية في العملية الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والنتائج الجيدة المحققة، إلا أن هذا لا يمنع من بذل المزيد من الجهود التي تساهم في تقليص درجات الانحراف إلى حدا أدنى.

الجدول رقم (03): مقارنة بين الأهداف والنتائج المحققة لسنة 2015.

البيان	أهداف 2015	نتائج 2015	النسبة %
الكمية (1000و.بيع)	125516	115897	%92
القيمة (1000 دج)	647949	5514746	%85

Source: *Rapport de Gestion 2005 Groupe SAIDAL,p16.*

4-2-3- مردودية المجمع: يعمل المجمع على استخدام كل الموارد المتاحة للإنتاج مع تقليل أكبر قدر من التكاليف مع الحفاظ على جودة المنتجات، وبإسهام مركز البحث والتطوير في ذلك نجده يحرص على إيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي قد تواجه العملية الإنتاجية كما يعمل على الزيادة في عدد الوحدات المنتجة من خلال تطوير معدات وتجهيزات الإنتاج وبالتالي معالجة أكبر كمية من المدخلات في فترة معينة وهذا الذي يزيد من معدلات المردودية المحققة ويتضح من الجدول التالي تطور الإنتاج خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم (04): تطور الإنتاج بالمجمع 2000-2010

السنوات	الكمية (10^3 و.بيع)	القيمة (10^3 دج)	السنوات	الكمية (10^3 و.بيع)	القيمة (10^3 دج)
2000	97287	3656490	2006	122344	6096963
2001	112509	4480913	2007	135141	6887550
2002	121111	4827116	2008	133025	9193809
2003	124371	5230655	2009	139988	10167776
2004	126517	6152464	2010	140336	11635396
2005	115897	5596274			

Source: *Rapport de Gestion 2000-2010 Groupe SAIDAL, p18*

من خلال الوثائق المقدمة من طرف المجمع تم ملاحظة التزايد المستمر في كمية الإنتاج خلال السنوات السابقة من سنة 2000 إلى 2004 إلا أنه وفي سنة 2005 تم تسجيل انخفاض ملحوظ في كمية الإنتاج قدر بـ 10620 وحدة بيع سببه راجع بالدرجة الأولى إلى الإستراتيجية المتبعة وذلك في إطار سياسة تصريف المخزون للمنتجات التامة الصنع، لكن سرعان ما تغيرت إستراتيجية المجمع فيما نلاحظ في سنة 2006 ارتفاع كمية الإنتاج من 115897 وبيع 310 إلى 122344 وبيع 310، كما يقابله انخفاض ملحوظ أيضا في سنة 2005 في قيمة الإنتاج بعد تزايد مستمر شهدته صيدال خلال السنوات السابقة، حيث قدر هذا الانخفاض بـ 656190 (دج 310) مما ارتفع في سنة 2006، وهذا دليل على التحسن والتطور الذي حققته "صيدال" في الإنتاجية في سنة 2006. لكننا نجد الانخفاض المسجل في سنة 2005 هو عمل إيرادي يسهم في تحقيق إستراتيجية المجمع، والذي يعود إلى أن مخزون المنتجات وصل في نهاية 2004 إلى 38 مليون وحدة بيع وفي سنة 2005 وصل إلى 35 مليون وحدة بيع بما يعادل 3 أشهر من رقم أعمال المجمع، هذا الأخير يهدف إلى تخفيض المخزون إلى 30 مليون وبيع بما يعادل شهرين ونصف من رقم أعماله وهذا هو سبب الانخفاض في الكمية لسنة 2005،

4-2-4- إنتاجية المجمع: باعتبار أن إستراتيجية البحث والتطوير تقتضي الاهتمام بكل الموارد المتاحة وعلى رأسها المورد البشري الذي له التأثير المباشر والفعلي على هذه الإستراتيجية فإن هذه الأخيرة لها الأثر الايجابي على الإنتاجية من خلال الاهتمام بالعاملين والعمل على تحفيزهم وتشجيعهم من اجل الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد وكذا الاهتمام بتأهيلهم وتحسين كفاءاتهم وتطويرهم بما يخدم الإستراتيجية من خلال تفعيل نظام التكوين والتدريب وبالتالي زيادة الإنتاجية ويقدم الجدول التالي نسب تطور إنتاجية المجمع للفترة 2013-2016.

الجدول رقم (05): تطور إنتاجية المجمع خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2016:

السنوات / البيان	2013	2014	2015	2016
كمية الإنتاج 10^3 و.بيع	124371	126517	115897	122344

عدد العمال	3706	3917	4104	4243
الإنتاجية	33559	32299	28240	30446
مؤشر الإنتاجية	%98,72	%96,24	%87,43	%90,69

Source: *Rapport de gestion https://www.saidalgroup.dz/fr/espace-boursier/etats-financiers*

من تتبعنا لنتائج المجمع نلاحظ أن الإنتاجية في تزايد مستمر رغم التناقص الطفيف الذي عرفته سنة 2010 إلا أنه ومن خلال الجدول السابق يظهر بأن الإنتاجية في سنة 2014 انخفضت بنسبة طفيفة قاربت 2,5 % عن سنة 2013 فقد كان الانخفاض ملحوظا تجاوز 8 % عن سنة 2014 مع أن نسب مؤشر الإنتاجية المسجلة على مختلف السنوات على مستوى جيد ومقبول، فيما نلاحظ تزايد الإنتاجية في سنة 2016، ومنه فالانخفاض الأول مرده إلى الزيادة في عدد العاملين دون أن تكون هناك زيادة اكبر في كمية الإنتاج أما الانخفاض الثاني فلا يدخل ضمن النتائج السلبية لأنه لم يحدث نتيجة لسوء التسيير أو ما ذلك، وإنما كان نتيجة لقرارات إستراتيجية سطرته من أجل إحداث التوازن ما بين كافة قطاعاته وأنظمة المجمع ، ومثال هذه الحالة هو نظام الإنتاج والمخزون الذي أريد من خلاله أن يتم تصريف عدد من وحدات البيع المنتجة في المخازن أي تحويل جزء من المخزون –وحدات تامة الصنع- إلى سيولة نقدية تفاديا لتجميد رأس المال الذي قد يحدث في المخازن نتيجة تراكم الإنتاج، وعليه فإن مركز البحث والتطوير وبفضل استراتيجياته يؤدي الدور الفعال في ترشيد نشاط المجمع ككل وتطويره فهو يفرض عليه الاهتمام بموارده وحسن استثمارها والتقليل من تكاليف الإنتاج والمحافظة على الجودة وكذا الزيادة في مردودية الإنتاج، وهو ما يفسر النتائج الايجابية التي حققها بعد إنشائه له، فالمجمع يولي أهمية خاصة للمركز وبين على أساسه أهدافا إستراتيجية يسعى إلى تحقيقها. بلغ الإنتاج خلال النصف الأول من عام 2020 م 63،077 ألف وحدة بيع بقيمة 4،576،313 ألف دينار أي 99.75٪ من الهدف من حيث الكمية و 92.31٪ من حيث القيمة مسجلاً انخفاضاً بنسبة 7.17٪ في الكمية و 5.79٪ في القيمة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي 2019. (Spa, 2020).

4-2-5- انعكاس البحث والتطوير على مبيعات المجمع: إن لنشاط مركز البحث والتطوير بالمجمع الدور الفعال في تطوير المبيعات وذلك لاعتماده على تحديث أنظمة التسويق والاتجاه نحو الشراكة مع المخابر العالمية لاكتساب الخبرة والمهارة الصناعية والتكنولوجية اللازمة مما انعكس إيجابيا على نتائجه وبالأخص مبيعاته والجدول التالي يقدم تحقيقات لمبيعات المجمع خلال سنة 2016.

الجدول رقم (06): مقارنة بين الأهداف والنتائج الفعلية لسنة 2016.

البيان	نتائج 2006	أهداف 2006	النسبة %
الكمية (1000 و.بيع)	112650	115485	% 98
القيمة (1000 دج)	6942750	6894137	% 101

Source: *Rapport de gestion 2016 Groupe SAIDAL.*

عند مقارنة كمية وقيمة المبيعات المقدرة بتلك التي حققها المجمع نجد أن أهداف المبيعات قد تحققت بنسبة 98 % كميا بانحراف بلغ 02 % و101 % بالقيمة وهي نتائج جد عالية تشير إلى كفاءة وفعالية التسيير بالمجمع كما أنها ترجع بالأساس إلى الدور الذي يؤديه مركز البحث والتطوير وذلك من خلال:

- ☑ إكساب منتجات المجمع مزايا تنافسية هامة كالجودة، النوعية، السعر؛
- ☑ الاهتمام بالتسويق وفتح مراكز للتوزيع بنقاط مختلفة؛
- ☑ الاهتمام بإنتاج الأدوية ذات الطلب الواسع والعمل على تطويرها؛
- ☑ المساعدة على التحكم في دوران المخزون بصفة جيدة.

4-2-6- تطوير مبيعات المجمع: عرفت مبيعات "صيدال" تطورا متزايدا على طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): تطور مبيعات المجمع خلال الفترة 2010/2000

السنوات	القيمة (10^3 دج)	السنوات	القيمة (10^3 دج)
2000	4139512	2006	6942750
2001	5190671	2007	7735448
2002	5692414	2008	9692772
2003	6003661	2009	9513208
2004	6466188	2010	9403008
2005	6596274		

***Source**: Rapport de gestion 2010-2000 Groupe SAIDAL.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد مستمر لقيمة المبيعات ، بحيث نلاحظ اختلاف في نسب التطور من سنة إلى سنة، بين 2000 و2001 و2002 و2003 و2004 كانت نسب التطور مرتفعة قليلا ما بين 4,5 % إلى 6% إلى غاية 2004 و2005 انخفضت نسبة التطور حيث وصلت إلى 2,76% لترتفع من جديد من 2% إلى 6,25% في سنة 2010.

نلاحظ انه قد انخفض في السنوات الاخيرة و ذلك نظرا لارتفاع شدة المنافسة في السوق الجزائرية من جهة وبعض السلوكيات الناجمة عن هيئة التسيير داخل المجمع التي تسببت في وضعية الكساد من خلال مساهمات المجمع في رأسمال شركة خاصة بعد استحواذه على حصة من أ رسمالها مقابل 700 مليون دينار جزائري، ويختلف إسهام كل مركز من المراكز التابعة للمجمع في تغطية المبيعات ككل ويتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): نسبة مساهمة كل فرع في تغطية مبيعات المجمع

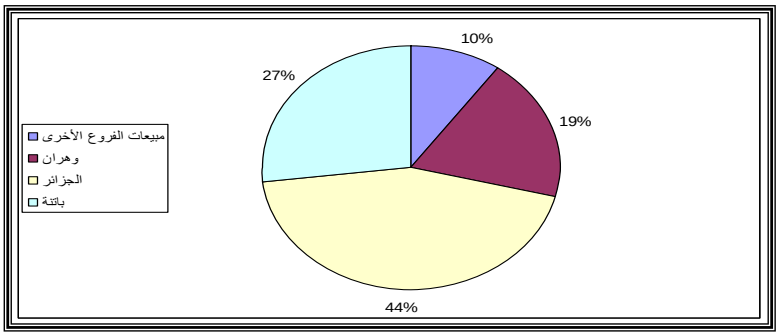

***Source:** Rapport de gestion 2015 Groupe SAIDAL.*

كما سيوضح الجدول التالي تطور المبيعات حسب مراكز التسويق بالإضافة إلى المبيعات المباشرة وذلك بحساب القيمة والكمية للمبيعات.

الجدول رقم (08): تطور المبيعات حسب مراكز التوزيع + المبيعات المباشرة.

المراكز	نتائج 2016	
	الكمية (1000 و.بيع)	القيمة (1000 دج)
الوحدة التجارية المركزية	51564	3222573
مركز التوزيع باتنة	30437	1867740
مركز التوزيع وهران	22030	1328582
مجموع مراكز التوزيع =	101031	6418895
مبيعات مباشرة للفروع +	8619	523855
مجموع المبيعات =	112650	6942750

***Source:** Rapport de gestion 2016 Groupe SAIDAL.*

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ مساهمة كل فرع أو مركز تابع للمجمع في تطور المبيعات، بحيث تمثل مراكز أساسية لمجمع صيدال. كما رأينا اختلاف نسب المساهمة على التوالي الجزائر، باتنة، وهران سواء بالكمية أو القيمة، ومع إضافة المبيعات المباشرة نتحصل على المجموع العام لسنة 2016 للمبيعات.

كما بلغ حجم التداول الذي حققته مجموعة صيدال في النصف الأول من عام 2020 ما قيمته 4،355،948 ألف دينار بما يعادل حجم 46191 ألف وحدة بيع أي ما يعادل إنجاز 72.83٪ من الهدف المحدد بالقيمة و 79.79٪ من حيث الكمية ، مسجلاً انخفاضاً. 1.10٪ من حيث القيمة و 6.94٪ من حيث الكمية مقارنة بنفس الفترة من العام المالي 2019 (Spa, 2020).

4-2-7- الموقع التنافسي للمجمع: إذا ما قارنا الحصة السوقية للمجمع مع حصص المنتجين الآخرين والمستوردين يظهر من خلالها الموقع التنافسي للمجمع حيث يحتل صيدال موقع الريادة في قطاع الصناعية الصيدلانية الجزائرية لما يملك من قدرات وإمكانيات ومؤهلات سمحت له بتحقيق مركز متقدم على منافسيه وخاصة المحليين، إذ يحتل مجمع صيدال 67% من الإنتاج الجزائري للأدوية بالكمية (عدد وحدات الإنتاج) و47% بالقيمة، ويحوز على 45% من السوق ارتفعت هذه النسبة بـ 05% عن سنة 2014 ويسعى مركز البحث والتطوير التابع له حاليا إلى مضاعفة الجهود من أجل توسيع حصة المجمع لتغطية أعلى نسبة ممكنة من السوق الوطنية والتطلع إلى الدخول إلى الأسواق العالمية بمؤهلات وقدرات تنافسية، وينفق حاليا المجمع 1,5% من رقم الأعمال على أنشطة البحث والتطوير التي يقوم بها المركز وهي نسبة ثابتة ضمن المخطط الاستراتيجي الذي وضع للفترة 2010-2016، ويقدم الجدول التالي تطور قيمة الإنفاق على البحث والتطوير خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2016 مقارنة برقم الأعمال المحققة:

الجدول رقم (09): تطور قيمة الإنفاق على البحث والتطور مقارنة بقيمة المبيعات خلال 2013-2016

السنوات	2013	2014	2015	2016
القيمة (المبيعات)	6003661	6466188	6596274	6942750
قيمة الإنفاق على البحث والتطوير من *CA*	90054,91	92286,96	98944,11	120591,71

المصدر: بناءا على معلومات المركز.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الإنفاق على البحث والتطوير في تزايد مستمر على طول فترة الدراسة جاءت كنتيجة للزيادة في رقم الأعمال المسجل ولمركز البحث والتطوير الدور الداعم في زيادة الإنتاج للمجمع وتطوير مبيعاته وذلك من خلال متابعة المنتوج الجديد الذي طرح في الأسواق لمدة سنتين، ليتم اقتناءه حيث يقوم مركز البحث والتطوير بالأبحاث والتحاليل اللازمة لاكتشاف المكونات الرئيسية له والقيام بتصنيع المنتج (الدواء) الجنيس له وعند التوصل إلى التركيبة الأساسية له يتم إرساله إلى الفروع الثلاثة وهذا على حسب اختصاص كل فرع في الإنتاج، وبعد إنتاج الكميات المطلوبة يتم إيصالها إلى وحدة التسويق التابعة للمجمع وهذه الأخيرة بدورها تقوم بتوزيعها إلى المركزين المتواجدين بكل من باتنة ووهران ليتم إيصالها إلى مختلف نقاط البيع على كامل التراب الوطني والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): علاقة المركز بالإنتاج والمبيعات

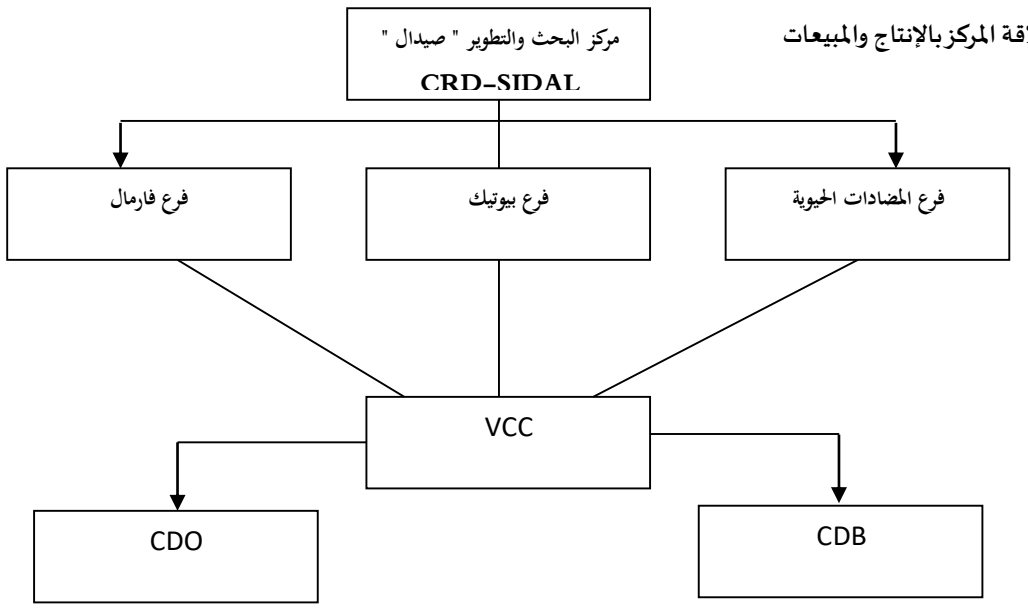

المصدر: من مسؤول النظام تسيير الجودة بمركز البحث والتطوير.

4-2-8- انعكاس البحث والتطوير على ربحية المجمع: يحرص المجمع الصناعي "صيدال" على تعظيم أرباحه وذلك من خلال توسيع الحصة السوقية الوطنية بتقديم منتجات ذات جودة عالية بأسعار ملائمة عن طريق إدماج التكنولوجيا الحديثة في العملية التصنيعية وتبني نظام الجودة والنوعية في الإنتاج، هذا الذي يقع في الأساس على عاتق مركز البحث والتطوير الذي يتمتع بالإدارة القوية والاهتمام الدائم بتقديم المعلومات الضرورية لتحديد الأهداف طبقا للمتطلبات الجديدة الوطنية والدولية المتمثلة في:

- ضمان المعارف التي تمكن المجمع من تتبع متطلبات السوق وبذلك إثراء قائمة المنتجات أو الأشكال الجديدة لتحسين التصور من أجل ضمان جودة المنتجات المعروضة؛
- تطوير المحاور الإستراتيجية للبحث على المدى المتوسط والطويل تلاءما مع سياسة المجمع للتشجيع الانفتاح نحو جامعات ومعاهد التكوين والبحث الوطني والدولي؛
- رفع تحديات التنافس توفيقا مع مصالح الزبائن ومستلزمات المردودية مع طموحات الشركاء؛
- تطوير الرصيد العلمي عن طريق التكوين المتواصل؛
- منح الأولوية للعلاقات الداخلية والمسؤولية وبالتالي تطوير جو الاستماع والثقة؛
- وضع الوسائل الضرورية لضمان وفاء الزبائن مع الأخذ بالحسبان متطلبات المحيط؛

وبغية اكتشاف الوضعية الحالية للمجمع نلجأ إلى حساب معدلات مختلفة منها: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستمرار والتي تكشف عن كفاءة الأداء التشغيلي بالمجمع ويمكن تلخيص هذين المعدلين بالجدول الآتي:

الجدول رقم (10): تطور معدلات تدريجية المجمع خلال الفترة 2014-2016.

البيان / السنوات	2014	2015	2016
- الربح بعد الفو ائد والضر ائب	456231457	487641463	547483833
- أموال الملكية	5665062698	5771991417	5906738853
معدل العائد على حقوق الملكية	%8,06	%8,46	%9,26
- الربح بعد الفو ائد والضر ائب	456231457	487641463	547483833
ع الاستثمارات	4331210771	4975363658	4766522945
معدل على الاستثمار	%10,53	%9,80	%11,48

المصدر: بناء على المعلومات المالية والمحاسبية للمجمع.

من خلال الجدول أعلاه يظهر بأن المجمع قد سجل معدلات نمو متقاربة بالنسبة لأموال الملكية حيث سجل في 2014 نسبة 8,06% وفي نسبة 2015 قارب 8,46% أما في سنة 2016 ارتفع إلى 9,26% إلا أن الصغير ما بين النسب يعد تغيرا طفيفا. ومن هذا كله نرى بأن المجمع قد حقق معدلات نمو للعائد على حقوق الملكية تسهم في الحفاظ على قدراته الايرادية ومكاسبه الربحية:

وفيما يخص معدلات العائد على الاستثمار فقد سجلت في سنة 2004 نسبة 10,53% ونسبة 9,80% في سنة 2015، أما في سنة 2016 فقد سجلت نسبة 11,48% محققا بذلك ارتفاعا بعدما عرف نموا منخفضا خلال الفترة 2014-2015 بسبب ارتفاع حجم الاستثمار دون أن تكون هناك زيادة أكبر في قيمة الأرباح.

4-2-9- تطور الربحية الاقتصادية والتجارية للمجمع:

يلخص الجدول التالي تطور الربحية الاقتصادية والتجارية للمجمع خلال الفترة 2016/2014:

الجدول رقم (11): تطور الربحية الاقتصادية والتجارية للمجمع.

السنوات / البيان	2014	2015	2016
نتيجة الاستغلال	1311453988	870429730	1160066325
ع الأصول	13003781074	14305451791	1434001071
معدل الربحية الاقتصادية	%10,08	%6,06	%8,08
نتيجة الاستغلال	1311453988	870429730	1160066325
رقم الأعمال	6578622000	6720842000	6236682400
معدل الربحية التجارية	%19,94	%12,95	%18,60

المصدر: بناءا على المعلومات المالية والمحاسبية للمجمع.

من خلال الجدول نلاحظ بأن معدلات الربحية الاقتصادية سجلت نسبة متفاوتة ففي سنة 2014 بلغ معدلها 10,08% و6,06% في سنة 2015 بمقدار نقصان 4% وفي سنة 2016 ارتفع قليلا معدل الربحية الاقتصادية إلى 8,08% بمعدل ارتفاع 2% إلا أن انخفاض النتائج لسنة 2015 يرجع سببه إلى ارتفاع مجموع الأصول مع انخفاض في نتيجة الاستغلال الناتجة عن القرار الصادر تخفيض الإنتاج، وهي في مجموعها نسبة موجبة تدل على تحقيق مردودية اقتصادية وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

أما فيما يخص معدلات الربحية التجارية فقد انخفضت في سنة 2015 عن سنة 2014 بـ 7% إلا أنها عرفت ارتفاع قدر بـ6% في سنة2016 وهذا الارتفاع مرده إلى ارتفاع النتائج المحققة في سنة2016، وتمنح الربحية التجارية مسيري وإطارات المجمع القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في مجالات النشاط المختلفة كالإنتاج والتسويق وغيرها.

كما بلغ إجمالي ربح الشركة الأم عن النصف الأول من عام 2020 ، 236،948 ألف دينار ، مقابل 800،449 ألف دينار نهاية شهر حزيران 2019 ، بانخفاض ربح بنسبة 70.40٪، وبلغ إجمالي الربح المجمع لمجموعة صيدال للنصف الأول من عام 2020 م مبلغ 219،540 ألف دينار مقابل 743،317 ألف دينار في نهاية شهر حزيران 2019 ، أي بانخفاض في الربح بنسبة 70.46٪ (Spa, 2020).

4-2-10-دور البحث والتطوير بمجمع صيدال: يؤدي البحث والتطوير الدور الرئيسي في تفعيل أنشطة المجمع وتطويره وذلك من خلال:

أ- **تحقيق الجودة:** حيث يسعى مجمع صيدال وراء تحسين جودة منتجاته باكتسابه التقنيات الحديثة ما يسمح له بمسايرة التقدم ومحاولة الإنتاج بأفضل الطرق وتطويره للمنتجات التي تسمح بتحقيق رضى الزبائن وضمان ولائهم. ويتكفل مركز البحث والتطوير بإدخال التحسينات على المنتجات الدوائية وقد حصل المجمع على شهادة الايزو 9001 لتطوير وبيع الأدوية الجنيسة وإنتاج وبيع المحاليل والأدوية الصيدلانية من نوع الحقن والمراهم كما حصل مركز البحث والتطوير على نفس الشهادة وذلك للنشاطات التي يقوم بها من بحوث حول تطوير الأدوية الجنيسة والتحاليل الفيزيائية والكيميائية الصيدلانية، و بشهادة ضمان الجودة يجوز المجمع على ميزة تنافسية تمنح الزبائن ثقة أكبر في منتجاته.

ب- **تقليل التكاليف:** باعتماد المجمع على سياسة تطوير الأدوية الجنيسة والتي يقوم بمهامه مركز البحث والتطوير فقد حققت له العديد من المزايا لعل من أهمها تقليل تكاليف الأبحاث والتطوير وبالتالي تخفيض سعر الدواء بما يتناسب والقدرة الشرائية

لدى الزبائن، وهذا لا يعني اقتصار أبحاث المركز على هذا النوع من التطوير فهو يعمل على تكثيف الجهود لتطوير ادوية تتماشى وحاجة السوق الوطني.

ت- **توسيع الحصة السوقية**: تؤدي إستراتيجية البحث والتطوير دورا مهما في مواجهة المنافسة وتحقيق ميزة تنافسية دائمة للمجمع تضمن الحفاظ على حصصه السوقية الحالية وتسعى إلى تطويرها وتوسيعها وبالتالي الرفع من رقم الأعمال الكلي للمجمع, فالبحث والتطوير هو ورقة إستراتيجية رابحة لتوسيع الأسواق وغزو الجديدة منها وحاليا قد حقق المجمع زيادة قدرها 5% بحصته السوقية الوطنية لتصل إلى 45%.

الخاتمة:

من خلال موضوع دراستنا والإشكالية المطروحة حول **انعكاس إستراتيجية الابتكاروالتطويرعلى طبيعة نشاط وربحية المؤسسة الاقتصادية** توصلنا إلى ما يلي:

***النتائج على المستوى النظري:**

1- إن البحث و التطوير عملية مستمرة تهدف إلى التحسين والتطوير وهي تعد إستراتيجية رابحة من شأنها أن تكسب المؤسسات الاقتصادية مزايا فنية عديدة تؤهلها لزيادة حصتها السوقية والنفاذ إلى السواق الدولية.

2- يرتكز نجاح إستراتيجية البحث والتطوير على مدى تخصيصه الموارد اللازمة من موارد مالية كافية وأخرى بشرية مؤهلة عن طريق التدريب ومتابعة التكوين، إضافة إلى توفير التجهيزات الضرورية والاهتمام بالوسائل التنظيمية.

3- يعد تحقيق معدلات عالية من الربحية هدف تسعى إليه المؤسسات من خلال الإستراتيجية والسياسات التي تتبعها وتتعهد في قياسها على معايير مختلفة تساعدها على تقييم مركزها المالي.

4- يتجلى اثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة من خلال تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

وتقديم منتجات بجودة عالية وبأسعار تنافسية بما يؤدي إلى تعزيز تنافسيتها وتوسيع حصتها السوقية.

* **النتائج على المستوى التطبيقي:**

1- يتمتع مجمع صيدال بموارد هامة تساعد على التوسع في السوق الوطني و المنافسة في السوق العالمي .

2- يعد مركز البحث والتطوير العامل الأساسي في ترشيد العمليات الإنتاجية للمجمع والتحكم في عواملها

3- يؤدي مركز البحث والتطوير الدور الرئيسي في تفعيل وتطوير أنشطة المجمع وهو ما يفسر النتائج التي حققتها بعد إنشاء المراكز.

المراجع:

1- أحمد سيد مصطفى، (2000)، **تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي- رؤية مدير القرن الحادي والعشرين**، بدون دار النشر, مصدر, ط3.

2- بوشنافة الصادق(2003)، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية " حالة مجمع صيدال"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3- صموئيل عبود،(1982)، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4- عادل أحمد حشيش، (2000)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجديدة للنشر, الإسكندرية.

5- قويدر عياش، (08-09 مارس 2005)، **مدخل إدارة الجودة الشاملة كمحدد للأداء المتميزفي المنظمات**، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

6- كريستوف فريدريك فوت برادة، (2000)،**حرب الإبداع- فن الإدارة بالأفكار**، ترجمة عبد الرحمان توفيق، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة.

7- منشورات المجمع الصناعي صيدال،(2011-2020).

8- مقدم عبيرات وميلود زيد الخير، (08-09 مارس 2005)، **طريقة جيمسي والتوجيه نحو الأداء المتميز في القرار في ظل إدارة المخاطر والثورة الإلكترونية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

9- مولاي لخضر عبد الرزاق، (2003)، **إدارة الموارد البشرية ودورها في تحسين الإنتاجية بالمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

10- *Groupe industriel SAIDAL Spa:**BILAN DU PREMIER SEMESTRE 2020** , https://www.saidalgroup.dz/fr/espace-boursier/etats-financiers.*

التوجه البيئي والاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجربة Unilever نموذجا

د. عيشوش عبدو، أستاذة محاضرة أ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج، Aichouche.abdou@univ-bba.dz
د. حمزة مقيطع، أستاذ محاضر أ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، h.mekitaa@univ-skikda.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تساهم به المؤسسات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تنشط ضمنه، وذلك بالتركيز على الممارسات البيئية والاجتماعية التي تقوم بها هذه المؤسسات؛ وتمثل شركة Unilever نموذج رائد في هذا المجال، إذ استطاعت أن تحتل المرتبة الأولى لعشر مرات على التوالي في مجال الاستدامة، والذي عكسته الخطة التي قدمتها وسارت عليها وهي خطة المعيشة المستدامة (USLP)، والتي شملت ثلاث مجالات رئيسية هي: تحسين المعيشة، الحد من الأثر البيئي بالإضافة إلى تحسين النظافة والصحة العامة؛ من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي نجاح الشركة إلى حد كبير في تحقيق أهداف هذه الخطة سواء ما تعلق منها بتخفيض حجم النفايات الصادرة عنها، تقديم منتجات صديقة للبيئة، اعتماد مصادر مستدامة في إنتاج منتجاتها، تحسين سبل العيش خاصة بالنسبة للمرأة، الاقتصاد في استخدام المياه، تخفيض بصمتها الكربونية، تغيير عادات النظافة والتخلص من الدهون المتحولة وتقليل مستويات السكر والملح في منتجاتها الغذائية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التوجه البيئي، التوجه الاجتماعي، خطة المعيشة المستدامة.

تصنيفات JEL: Q01 ، M39، D21،

Abstract:

This study aims to focus on the role played by companies in achieving sustainable development goals by assuming their social responsibility towards the society in which they operate, by focusing on the environmental and social practices carried out by these institutions; Unilever represents a leading model in this field, as it was able to rank first ten times in a row in the field of sustainability, which was reflected in the plan that it presented and followed, the Sustainable Living Plan (USLP), which included three main areas: improving living, reducing environmental impact in addition to improving hygiene and public health; Among the most important findings of the study is the company's success to a large extent in achieving the objectives of this plan, both in terms of reducing the volume of waste issued by it, providing environmentally friendly products, adopting sustainable sources in the production of its products, improving livelihoods, especially for women, and economy in Use water, reduce its carbon footprint, change hygiene habits, eliminate trans fats, and reduce levels of sugar and salt in their food products.

Keywords: sustainable development, environmental orientation, social orientation, sustainable living plan.

Jel Classification: Q01, M39, D21.

مقدمة:

خلال القرون الماضية ، شهد المجتمع ثورة عميقة، في حين أن النمو الاقتصادي السريع والتطورات المجتمعية ذات الصلة قد حققت تقدمًا مثيرًا للإعجاب في العديد من الجوانب ، فإن هذه الإنجازات تلعب أيضًا دورًا مهمًا في خلق الأزمات البيئية العالمية الحالية. نتيجة لذلك ، نواجه الأحداث المتكررة للكوارث البيئية الصناعية في جميع أنحاء العالم. أصبحت كارثة بوبال ، وتسرب نفط إكسون فالديز ، والتسرب النفطي في الخليج المكسيكي ، أمرًا غير مسبوق في طبيعتها وحجمها وسرعتها التي حدثت بها. في هذا السياق ، هناك حاجة عملية لتقديم بعض الأفكار الأساسية حول هذه التطورات المجتمعية.

خلص برونتلاند في عام 1987 إلى أن "... في بداية القرن العشرين ، كان لأعداد السكان ، ومدى الأنشطة البشرية والتقنيات المتاحة إمكانية ضئيلة أو معدومة لتغيير كوكب الأرض بشكل جذري ودائم. في نهاية القرن العشرين ، كان لحجم السكان والتقنيات المستخدمة ومستوى الرخاء المتزايد هذا التأثير.

في نهاية السبعينيات ، لم يعد المجتمع العالمي ضمن حدود ما تستطيع الأرض توفيره ومنذ ذلك الحين بدأنا في استخدام رأس المال الطبيعي المتاح لدينا ، بينما لا يزال يتعين على قطاعات كبيرة من سكان العالم العيش في فقر وفي ظل ظروف اجتماعية سيئة للغاية .... ". منذ هذا البيان ، أصبح الوضع البيئي أسوأ بسبب التأثير المشترك للنمو السكاني العالمي والنمو الاقتصادي ، والعولمة ، ونمو قوة الشركات ، وأخيراً وليس آخراً والابتكارات التقنية وأنواع التقنيات المستخدمة في الإنتاج والاستهلاك. للحصول على منظور واقعي حول الأدوار الفعلية والمحتملة للقوانين واللوائح في معالجة سلوك الشركات من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على بعض التطورات ذات الصلة.

وسنحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على تجربة رائدة في التوجه البيئي والاجتماعي وهي شركة يونيلفر، من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم التوجه نحو البيئة والمجتمع لمؤسسة يونيلفر في تحقيق بهداف التنمية المستدامة؟

وسنحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي:

-ما خطة الشركة ونظرتها فيما يخص المعيشة المستدامة؟

-كيف ساهمت خطة الشركة للاستدامة في تحسين المؤشرات البيئية والاجتماعية؟

كيف تساهم نظرة الشركة فيما يخص تحسين النظافة والصحة العامة في تحسين مؤشرات الاستدامة؟

1-الجانب النظري :

1-1-مفهوم التنمية المستدامة:

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هم التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، ففي أكتوبر عام 1986 أشارت رئيسة وزراء النرويج آنذاك Brundtland Harlem Gro في محاضرة لها إلى أن التنمية المستدامة لها أبعاد متعددة وتتطلب أوال مكافحة الفقر، وثانيا الحفاظ على قاعدة الموارد وتحسينها، وتتطلب ثالثا توسيع مفهوم التنمية ليشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية، ورابعا تتطلب تضمين الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار على كافة المستويات، وقد أوضحت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي تعرف بلجنة برند تالند نسبة لرئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة في تقريرها الصادر عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك، أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية الحاجات الخاصة بها[1].

[1] حنيش أحمد وبوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، يومي 23 و24 أفريل2018 ، ص. 2.

1-1-1- تعريف التنمية المستدامة:

أعطيت للتنمية المستدامة عدة تعاريف منها:

* "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".[1]

* "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[2]

* كما تعرف أيضا على أنها: "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته".[3]

* أو هي: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".[4]

بناء على ما سبق من التعاريف يمكن القول أن التنمية المستدامة تمثل التنمية التي تلبي احتياجات الأفراد في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتلبية حاجاتها.

1-1-2- أهداف التنمية المستدامة: يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:[5]

أ -تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا, اجتماعيا نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

ب- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ج -**احترام البيئة الطبيعية:** من خلال التركيز على العالقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العلاقة في الأخير عالقة تكامل وانسجام.

د -تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

ه -ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، و ذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.

---

[1] شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، التنمية المستدامة: ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص. 14.

[2] عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية: استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991- 2010، المنهل، الأردن، 2016، ص. 29.

[3] سالمي رشيد وعزي هاجر، "واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، يومي 23 و24 أفريل2018 ، ص. 4.

[4] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 1 2008، ص. 176.

[5] حنيش أحمد وبوضياف حفيظ، مرجع سابق، ص. 5.

و -إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وفق نمط يلائم إمكانياته ويسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة دون أن تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

ز- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، ويبحث عن بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور التكنولوجي، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

1-2- أبعاد التنمية المستدامة:

1-2-1-البعد الاقتصادي: وتعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والملبس والصحة والتعليم.[1]

1-2-2-البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان بشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعادلة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الصحية لجميع المحتاجين إليها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.[2]

1-2-3- البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، وعلى هذا الأساس فإن الاستدامة البيئة تمثل بعدا مهما من أبعاد التنمية المستدامة، إذ تمثل شرط من شروط التوازن والمرونة والترابط الذي يسمح بتلبية احتياجات المجتمع البشري بشرط أن لا تتجاوز هذه الاحتياجات قدرة النظم الايكولوجية الداعمة لها ومواصلة العمل على تجديد الخدمات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات،[3] ويترجم هذا البعد بمفهوم رعاية البيئة أو الاعتناء بها، والذي يعزى إلى تحقيق ما يسمى بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى:خلق القيمة، جودة الحياة، رعاية البيئة، جودة السلع والخدمات، الاستهلاك القابل للاستمرار والتطور، نظافة العمليات والتوزيع[4].

ويمكن توضيح تداخل هذه الأبعاد في الشكل التالي:

الجدول رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
- النمو الاقتصادي المستديم	- المساواة في التوزيع	- النظم الإيكولوجية
- كفاءة رأس المال	- الحراك الاجتماعي	- الطاقة
- إشباع الحاجات الإنسانية	- المشاركة الشعبية	- التنوع البيولوجي
- العدالة	- التنويع الثقافي	- الإنتاجية البيولوجية
	- استدامة المؤسسات	- القدرة على التكييف

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة دراسات، العلوم الإدارية المجلد 35، العدد 1، 2008، ص. 177.

2-الجانب التطبيقي:

2-1- التعريف بشركة Unilever

[1] مول حسان آيات الله ومرعوش إكرام، السلوك البيئي: توجه حتمي لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني ديسمبر 2017، ص. 80.

[2] المرجع نفسه، ص.80

[3] أحمد عبد الستار الطالبي وعلياء إبراهيم حسين، "عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية: دراسة استطلاعية في شركات صناعة الألبان في القطاع الخاص في الموصل"، مجلة جامعة جهان- أربيل العالمية، إصدار خاص، الجزء B، العدد 2، جانفي 2018، ص. 360.

[4] العايب عبد الرحمن وبن عبد الله أسماء، مرجع سابق، ص. 8.

تم تشكيل شركة Unilever (UL) في 2 سبتمبر 1929 من خلال اندماج شركة Margarine Unie من هولندا وشركة صناعة الصابون في المملكة المتحدةLever Brothers ، الشركة هي واحدة من أكبر شركات السلع الاستهلاكية في العالم اليوم، حيث تنتج أكثر من 400 منتج ذي علامة تجارية مختلفة،ويستخدمها أكثر من 2.5 مليار شخص يوميًا في أكثر من 190 دولة، كما تبيع الشركة منتجاتها من خلال أكثر من 30 مليون منفذ بيع بالتجزئة عالمي، وتمتلك 13 من أفضل 50 علامة تجارية في العالم، كل منها يدر أكثر من مليار يورو في المبيعات السنوية، [1] كما تتعامل مع ما يقارب 7600 مورد؛[2]من علاماتها التجارية نذكر: Dove، Clear، Cif، Vaseline، Omo، Lipton، Axe، Lifebuoy، Lux، Surf، Knor، Domestos، Flora، Comfort، TRESemmé، Calvé، BOND's....

في عام 2018، عززت الشركة عملياتها في ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية: العناية الشخصية، الأغذية والمرطبات، والرعاية المنزلية حيث :[3]

- **العناية الشخصية (39٪ من الإيرادات، 47٪ من الأرباح):** تقدم منتجات العناية بالبشرة والشعر، ومزيلات العرق، ومنتجات العناية بالفم.

- **الأطعمة والمرطبات (41٪ من الإيرادات، 39٪ من الأرباح):** تقدم الحساء والمرق والصلصات والوجبات الخفيفة والمايونيز وتوابل السلطة والسمن النباتي والأطعمة القابلة للدهن والآيس كريم والمشروبات القائمة على الشاي.

- **الرعاية المنزلية (20٪ من الإيرادات، 14٪ من الأرباح):** تقدم منتجات العناية بالمنزل، بما في ذلك المساحيق والسوائل والكبسولات وألواح الصابون ومنتجات التنظيف المختلفة.

2-2- خطة المعيشة المستدامة

ترجم التوجه البيئي والاجتماعي لشركة Unileverفي إنشاء الرئيس التنفيذي لشركة Unilever خطةUnilever Sustainable Living Plan (USLP)،عام 2010،وهي خطة تدمج هدف مضاعفة إيرادات الشركة مع هدف خفض انبعاثات الكربون بمقدار النصف أيضًا، حيث يتضمن هذا الأخير ضمان استدامة 100٪ من المواد المستخدمة في منتجات Unilever ، بالإضافة إلى أن جميع الروابط على طول سلاسل التوريد تلبي القيم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية"[4].

من بين الأهداف التي التزمت بتحقيقها شركة Unilever ما يلي:[5]

1- تحقيق سلسلة توريد خالية من إزالة الغابات بحلول عام 2023؛

2- ضمان صافي انبعاثات الكربون الصفرية من جميع منتجاتها، من المهد إلى اللحد، بحلول عام 2039؛

3- خفض تأثير الغازات الدفيئة لمنتجاتها إلى النصف خلال دورة حياتها بحلول عام 2030؛

4- جعل تركيبات منتجاتها قابلة للتحلل بحلول عام 2030؛

5- خفض استخدامها للعبوات البلاستيكية البكر إلى النصف، وضمان أن جميع عبواتها البلاستيكية قابلة لإعادة الاستخدام، أو قابلة لإعادة التدوير، أو قابلة للتحلل بحلول عام 2025؛

6- خفض التكاليف وخلق فرص للنمو.

---

[1]Unilever PLC (UL), https://www.simplysafedividends.com/, 16 april 2018.
[2] Isabelle Alumni, Unilever: The Problem of Water, https://digital.hbs.edu/platform-rctom/submission, 15 november 2017.
[3]Unilever PLC (UL), https://www.simplysafedividends.com/, 16 april 2018.
[4]Unilever CEO Paul Polman is redefining sustainable business, https://www.europeanceo.com, 15 April 2016.
[5]Clean Home. Clean Planet. Clean Future, https://www.unilever.com/brands/home-care/clean-future.html, 18 april 2021.

لمساءلة الإدارة والتأكيد على أهمية الاستدامة، اتخذت Unilever خطوات لربط رواتب المسؤولين التنفيذيين بأهداف استدامة معينة، دفع هذا الإجراء الجريء أكثر من **700خبيرمناخ من 71 دولة** إلى تصور شركة Unilever على أنها واحدة من رواد الصناعة الذين يحاربون تغير المناخ، وهو ما يتضح من نتائج أحدث استطلاع لعام 2020 للخبراء قامت به شركتا:Scan GlobeوSustainAbilityواللتان تتتبعان آراء الخبراء العالميين حول استدامة العلامات التجارية والشركات منذ عام 1997.[1]

الشكل رقم (01): آراء الخبراء العالميين حول استدامة العلامات التجارية والشركات

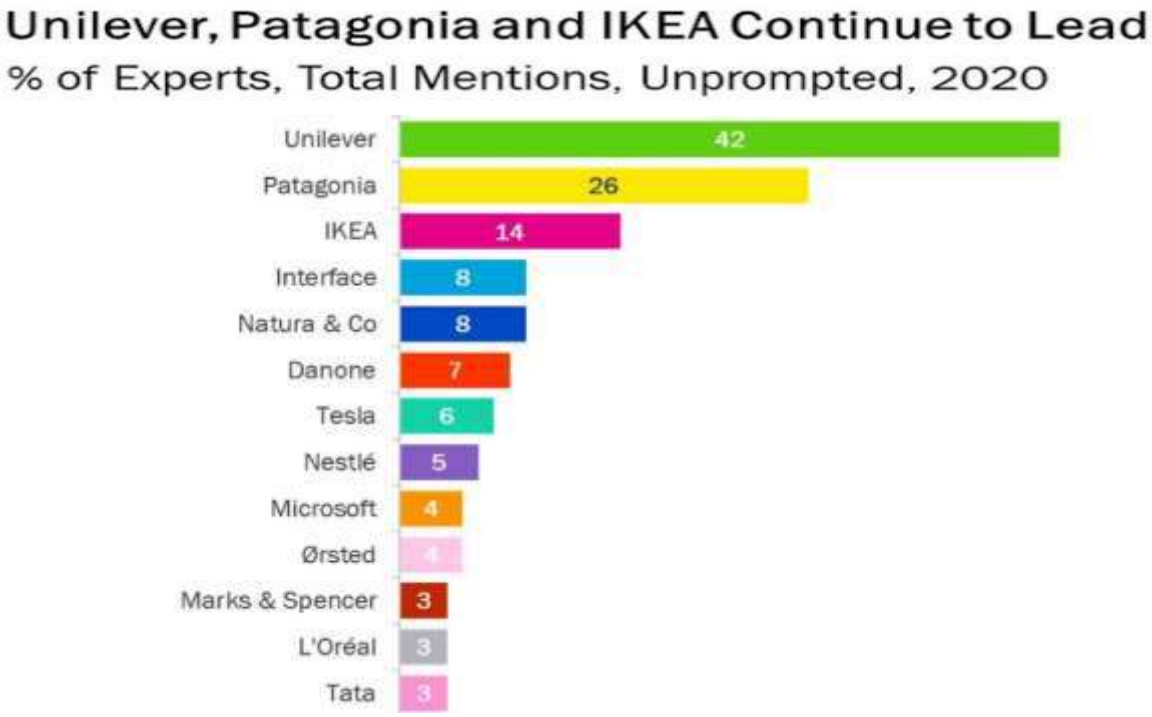

Source : Salihou, patagonias-purpose-driven-reputation-attracts-9000-applications-per-hire-value-led-recruiting, https://www.greenqueen.com.hk/, 24 August 2020

يظهر الشكل أعلاه احتلال شركة Unilever المرتبة الأولى ضمن الشركات التي تتبنى الاستدامة في عملها، وذلك من قبل 42٪ من الخبراء، وهي مرتبة تتحصل عليها للعام العاشر على التوالي، تليها Patagonia في المرتبة الثانية، وهي أيضا من المؤسسات التي لها سمعة طويلة الأمد في تحمل المسؤولية البيئية.

[1] Sali hou, patagonias-purpose-driven-reputation-attracts-9000-applications-per-hire-value-led-recruiting, https://www.greenqueen.com.hk/, 24 August 2020.

3-2- إنجازات الشركة في تحقيق هذه الأهداف

تمكنت الشركة من تحقيق إنجازات هامة في الأهداف المسطرة ضمن خطتها، يمكن تلخيص هذه الإنجازات في النقاط التالية:

- أعلنت شركة Unilever أن علاماتها التجارية المستدامة نمت بأكثر من 60% من إجمالي نمو الشركة في عام 2016، حيث احتلت 18 علامة تجارية من هذه العلامات التجارية ضمن أفضل 40 علامة تجارية للشركة، مقابل 12 في عام 2015، هذا النمو عززه استمرار طلب المستهلكين على المنتجات ذات "الأغراض الاجتماعية أو البيئية القوية"،والذين أصبحوا أكثر وعيًا بالمنتجات المستدامة، حيث يتطلع 54٪ منهم إلى شراء سلع منتجة ومصادر أكثر استدامة؛[1]

- منذ إطلاق الخطة، خفضت الشركة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة بنسبة 39٪ لكل طن من الإنتاج، المياه بنسبة 37٪ لكل طن من الإنتاج، والمخلفات المرسلة إلى المكب بنسبة 97٪ لكل طن من الإنتاج؛

- تسريع الجهود لتصميم منتجات أقل استهلاكًا للكربون والمياه، من خلال العمل بالتعاون مع الشركاء لمواجهة التحديات في كل من سلاسل التوريد وأيضًا من خلال تفاعل المستهلك مع المنتج؛

- كما كشفت يونيليفر عن الفوائد المالية لتدابير الكفاءة البيئية: فقد تجنبت الشركة تراكم التكاليف بأكثر من 400 مليون يورو في مصانعها منذ عام 2008، والتي ساهم برنامج النفايات فيها في تجنب التكاليف بنحو 250 مليون يورو من خلال تدابير الكفاءة البيئية في مصانعها، كما حققت أكثر من 200 مليون يورو من الوفورات في عام 2014 وحده من خلال التصنيع والخدمات االلوجستية وكفاءة المواد والبحث والتطوير؛[2]

- العمل على ربط إستراتيجية الاستدامة لـ Unilever بالأهداف التفصيلية المصاحبة لمهمة النمو، حيث يظهر الرسم البياني أدناه بوضوح نتائج ربط خلق القيمة الأساسية بأهداف التنمية المستدامة المحددة، والتي تساعد المساهمة في تحقيقها على ضمان التوافر المستمر للعديد من رؤوس الأموال التي تعتمد عليها الأعمال التجارية.[3]

الشكل رقم(02): سلسلة القيمة لشركة Unilever

[1] Louise Prance-Miles, UNILEVER SUSTAINABLE LIVING BRANDS BOOST COMPANY SALES, https://www.globalcosmeticsnews.com/, 23 may 2017.

[2] Unilever's Sustainable Living Plan drives business growth,https://www.edie.net/, 5 May 2015.

[3] examples-of-companies-linking-the-sdgs-to-value-creation/unilever-sdgs, https://drcaroladams.net/, 3 March 2019.

يظهر الشكل أعلاه اهتمام Unileverبمساهمتها في تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، وهي الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة كمساهم مهم في نجاح أعمالها.

2-4- مجالات تحسين المعيشة المستدامة للشركة

تتكون خطة تحسين المعيشة المستدامة لشركة Unileverمن ثلاثة أهداف رئيسية: "تحسين الصحة والرفاهية" و "تقليل الأثر البيئي" و "تحسين سبل العيش"، عند تحليل خطة Unilever للعيش المستدام يمكننا أن نرى العلاقة المتبادلة بين هذه الخطة وأهداف التنمية المستدامة حيث:[1]

- يرتبط الهدف المتعلق بتحسين الصحة والرفاهية **بالهدف 3** من أهداف التنمية المستدامة "الصحة الجيدة والرفاهية"؛
- يرتبط الهدف المتعلق بالحد من الأثر البيئي **بالهدف 13** من أهداف التنمية المستدامة"العمل المناخي" **والهدف 6** "المياه النظيفة والصرف الصحي" **والهدف 12** "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان".
- يرتبط الهدف المتعلق بتعزيز سبل العيش **بالهدف 10** من أهداف التنمية المستدامة "الحد من التفاوتات".

يظهر الشكل أدناه أهم المجالات التي تضمنتها خطة Unilever للمعيشة المستدامة.

الشكل رقم (03): خطة المعيشة المستدامة لشركة Unilever

source : Louise Prance-Miles, UNILEVER SUSTAINABLE LIVING BRANDS BOOST COMPANY SALES, https://www.globalcosmeticsnews.com/, 23 may 2017.

2-4-1- تحسين المعيشة: تعمل الشركة على مساعدة الناس على بلوغ مستوى مادي ومعنوي أفضل والاستمتاع بالحياة وذلك من خلال:

أ-الاهتمام بالمرأة: وذلك بتوفير مناصب شغل تمكنها من أن توفر مصدر عيش لها ولعائلتها، من خلال تشغيل 5 ملايين امرأة عبر سلسلة القيمة للشركة بحلول عام 2020، بالإضافة إلى إظهار مهاراتها وتحقيق تطلعاتها، ففي نهاية عام 2017 بلغت نسبة مساهمة المرأة في إدارة الشركة حوالي 47٪ بعد أن كانت 46٪ عام 2016، كما تعمل أيضا Unileverعلى تعزيز سلامة النساء من خلال العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على سبيل المثال في ولاية آسام بالهند تم توفير العمل لأكثر من 70000 امرأة في المجتمعات الريفية منخفضة الدخل، كما تم في عام 2017 تمكين 1.2 مليون امرأة من الوصول إلى المبادرات التي تهدف إلى تعزيز سلامتهن وتطوير مهاراتهن وتوسيع الفرص المتاحة لهن،[2] وفي مصر حسن مشروع زينب من سبل المعيشة لحوالي 2000 امرأة

[1]Bashir Khoshiwal, Combining Sustainable Development Goals with IRIS and GRI for a better world, http://blog.sinzer.org/, 8 May 2017.

[2]Keith Weed, Sustainable Partnerships: Q&A with Keith Weed, CMO of Unilever, https://womendeliver.org/, 25September 2018.

محرومة من خلال برامج محو الأمية، والتدريب على أساليب البيع والقروض الصغيرة عبر المنظمات غير الحكومية الشريكة وإتاحة الفرصة لبيع منتجات Unilever.

ب- اعتماد برامج التدريب والدعم:وذلك بإحداث تأثير إيجابي لـ 5.5 مليون شخص، شملت تلك البرامج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة مستويات المشاركة لأصحاب المشاريع الشباب،[1]حيث عززت الشركة سبل عيش أكثر من مليون شخص حتى الآن، بعد أن ساعدت ودربت 800000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة منذ عام 2010ووفرت لـ 238000 امرأة إمكانية الحصول على التدريب والدعم وتحسين المهارات،[2] كما نجح مشروع "بقالة" والذي يعد مشروع تدريب أصحاب البقالات ومتاجر البيع بالتجزئة على مستوى الخليج بتدريب 17681 شخصا بين عامي 2012 و2014، حيث اشتملت برامج التدريب على علوم الإدارة والبيع بالتجزئة.[3]

2-4-2-الحد من الأثر البيئي:يمثل الحد من البصمة البيئية للشركة من بين أهم أولوياتها، حيث شملت جهود Unilever في هذا الصدد أربع توجهات رئيسية تتمثل في:

أ- مصادر مستدامة:تسعى الشركة إلى البحث عن المصادر المستدامة من أجل إنتاج منتجاتها، ومن بين الجهود المبذولة:

- البحث عن التركيبة المثالية:تقوم شركةUnilever Home Care بالتعاون مع مؤسسة Evonik وهي إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا الحيوية،باستكشاف عوامل حيوية (كائنات حية دقيقة يمكنها تحويل السكر إلى عوامل خافضة للتوتر) تدخل في تصنيع مواد تنظيف لديها قدرة أفضل على التنظيف بالإضافة إلى تصنيعها من مكونات متجددة وقابلة للتحلل البيولوجي بنسبة 100٪ ، وليس لها تأثيرات سلبية على الجلد؛[4]

- دافعت Unilever عن إعلان الأمم المتحدة بشأن الغابات، الذي وافقت فيه أكثر من 170 حكومة ومنظمة غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات على محاربة إزالة الغابات وتقليل ذلك إلى النصف بحلول عام 2020 ووضع حد لها بحلول عام 2030؛[5]

- تعمل Unilever على تتبع مصادر منتجاتها التي من المحتمل أن تنشأ من المناطق التي أزيلت منها الغابات، على سبيل المثال، كان مصدر Unilever لزيت النخيل-وهو مورد يستخدم لإنتاج العديد من منتجاتها، مثل صابون Dove وشامبو-TRESemmé من غابا تتم إزالتها في آسيا؛ من خلال هذه المبادرة الجديدة، تحولت Unilever إلى موردي زيت النخيل المستدامين، إذ أصبح أكثر من 55٪ من المواد الخام الزراعية لـ Unilever يتم الحصول عليها بشكل مستدام، وقد كان نتيجة ذلك انخفاض عدد الموردين الذين تتعامل معهم الشركة.[6]

ب- النفايات: تركز Unilever أيضًا على البصمة البيئية لتغليفها ومنتجاتها من خلال الاستثمار في ابتكارات المنتجات للمساعدة في تقليل تأثيرها على البيئة، وقد كان ذلك في مجالين:

- تخفيض وزن التغليف: على سبيل المثال:

---

[1]Unilever CEO Paul Polman is redefining sustainable business, https://www.europeanceo.com, 15 April 2016.

[2]Unilever CEO Paul Polman is redefining sustainable business, https://www.europeanceo.com, 15 April 2016.

[3]حملات 'يونيليفر' تصل إلى 2.32 مليون مستهلك في المنطقة والشركة توفّر حوالي 8.20 مليون درهم- إماراتي- عبر برامجها البيئة، https://www.unileverme.com/Images، 25 ماي 2015.

[4]Nature and science combine to create a cleaning world-first, https://www.unilever.com/news/news-and-features/, 18 December 2019.

[5]Unilever CEO Paul Polman is redefining sustainable business, https://www.europeanceo.com, 15 April 2016.

[6] Erica Federman, UNILEVER: The Small Steps Necessary to Decrease a Large Footprint, https://digital.hbs.edu/platform-rctom/submission, 4 November 2016.

- عملت Unilever على تقليل كمية الموارد المستخدمة في تغليف منتجاتها، حيث استطاعت توفير 2300طن من البلاستيك سنويًا عند إطلاق خط شامبوSunsilkفي أمريكا اللاتينية،وذلك عن طريق تقليل تنوع أحجام الأغطية والزجاجات، أدى هذا التخفيض إلى تقليل عدد الشاحنات التي تسير على الطريق بمعدل 300 شاحنة كل
عام، مما قلل من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛

- عملت Unilever أيضًا على إزالة الفوسفات من المنظفات نظرًا لأن الفوسفات ينتج انبعاثات كربونية أعلى من المكونات البديلة،وقد أدى ذلك بالفعل إلى **خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 39٪ لكل طن من الإنتاج بين عامي 2008 و 2015**[1]؛

- تخفيض وزن العبوة بنسبة 4% وتحسين تصميمها، وقد حققت الشركة نتائج مهمة مثل:

✓ توفير392 طنًا من الراتينج سنويًا في عبوات مزيل العرق، وتخفيض وزن كرتون المارجرين بنسبة 12.5٪، عن طريق تقليل الفرجار المقوى من 12.0 إلى 10.5 مع إعادة تصميم عبوات المارجرين للتخلص من 2.5 جرام من البلاستيك لكل عبوة؛

✓ تخفيض وزن موزعات الشاي الخاصة بخدمة الطعام من 18٪ إلى 25٪، ووزن الكرتون بنسبة 14٪،ووزن علبة الشحن بنسبة 5٪؛

✓ تغيير تصميم زجاجة صلصة سلطة عظم الترقوة، بما يؤدي إلى تخفيض البلاستيك فيها بنسبة 23٪؛

✓ إعادة تصميم زجاجة الشامبوSuave For Kids ، والذي ساهم في توفير الراتنج في كل من الغطاء والزجاجة؛

✓ بالنسبة لرذاذ الجسم Axe،تم تخفيض وزن العبوة وتوفير 324000 رطل سنويًا من الألمنيوم؛[2]

✓ تغيير جدران البولي بروبلين (PP) لوعاء الكريم Noxzema من طبقة مزدوجة إلى طبقة واحدة، مما يوفر 45 % من المواد ويقلل من استخدام 127 طنًا من البولي بروبلين سنويا.[3]

- **إعادة تدوير التغليف:**عملت الشركة على تدوير أغلفة منتجاتها وذلك من خلال:

- استخدام 1700 طن من المواد المعاد تدويرها بعد الاستهلاك؛

- العمل مع المنظمات غير الحكومية لزيادة معدلات إعادة التدوير مثل Funding Factory و Earth911 و Next Lifeفي مشروع إعادة تدوير عبوات مزيل العرق، الهدف هنا جمع 4000إلى 6000 رطل من عبوات مزيل العرق من 50 مدرسة ثانوية وكلية مشاركة، وإعادة تدويرها في Next Life؛[4]

- ابتكار نظام النقر والتعبئة الذكي Cifecorefill، حيث أن الحاوية الأصلية يمكن إعادة استخدامها بفعالية مدى الحياة، يتم بيعها بالتجزئة بنسبة 20-30٪ أقل من الزجاجة العادية بسعة 3 لترات، وتحتاج إلى بلاستيك أقل بنسبة 75٪ من الزجاجات كاملة الحجم، كانت النتائج مبهرة في غضون 12 شهرًا فقط، حيث وفرت مواد التعبئة البيئيةCif171 طنًا من البلاستيك في المملكة المتحدة وحدها، وهو ما يعادل وزن حوالي 63 فيل، يمكن للعملاء الاتصال بخط الرعاية Cif لتلقي رذاذ الزناد الجديد الذي يتم تسليمه مجانا إلى منازلهم؛[5]

[1]Erica Federman, UNILEVER: The Small Steps Necessary to Decrease a Large Footprint, https://digital.hbs.edu/platform-rctom/submission, 4 November 2016.
[2]Anne Marie Mohan, Waste reduction is central to Unilever's sustainability strategy, https://www.packworld.com/issues/sustainability/article/13361755, 1 February 2013.
[3]Unilever CEO Paul Polman is redefining sustainable business, https://www.europeanceo.com, 15 April 2016.
[4]Anne Marie Mohan, Waste reduction is central to Unilever's sustainability strategy, https://www.packworld.com/issues/sustainability/article/13361755, 1 February 2013.
[5]Cif innovative at-home refill will remove 1.5 million plastic bottles from UK supermarkets, https://www.unilever.co.uk/, 09/07/2019.

- التعاون مع شركة Greiner Packaging لإنتاج حوالي مليون عبوة مسحوق مرق كنور لشركة Unilever من بوليمر دائري قابل لإعادة التدوير بنسبة 100٪.[1]

ج- **المياه:**أحد المقاييس الرئيسية التي تتبعها شركة Unilever كجزء من برنامج Unilever Sustainable Living هو استخدام المياه، والذي تهدف إلى خفضه إلى النصف بحلول عام 2020،تستخدم شركة Unilever المياه بشكل مباشر أو غير مباشر في أربع نقاط مختلفة في سلسلة القيمة الخاصة بها،[2]وقد استطاعت أن تحقق تقدما في هذا المجال، إذ تمكنت من أن تحتل المرتبة الأولى في تقييم تم إجراؤه عام 2019 للعديد من شركات الأغذية الكبرى فيما يتعلق بممارسات إدارة المياه الخاصة بهم، حيث حصلت على 87 درجة في إدارة المياه، تليها Nestlé، General Mills،بينما احتلت شركة Coca-Cola المرتبة الرابعة بنتيجة 75، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (04): نتيجة إدارة المياه لشركات مختارة حول العالم في عام 2019

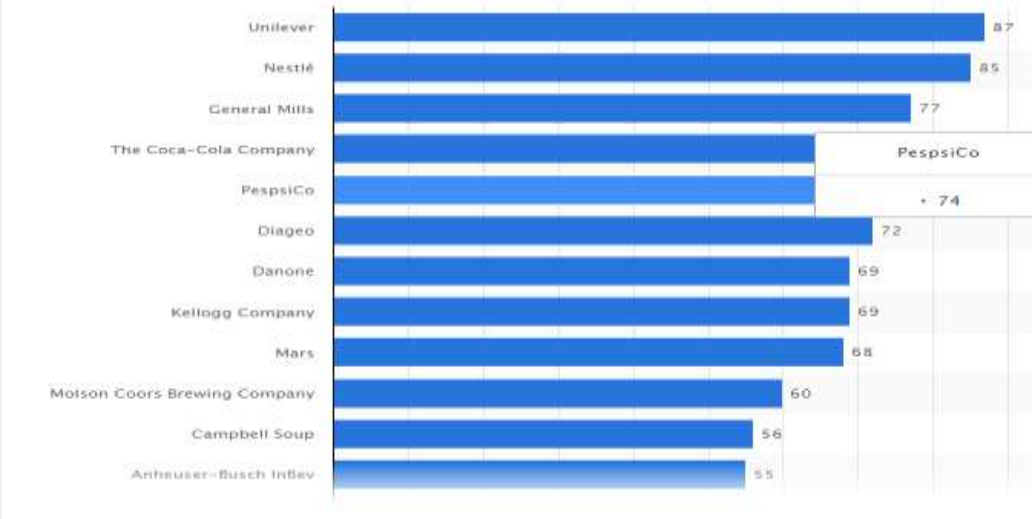

Source : Ian Tiseo, water-management-score-companies-globally, https://www.statista.com/statistics/1066440, Dec 16, 2019

يمكن إظهار أهم الجهود والنتائج التي حققتها المؤسسة في هذا الصدد من خلال النقاط التالية:

- لقد استطاعت الشركة تقليل المياه المستخدمة في التصنيع عام 2020 بنسبة 49% للطن الواحد مقارنة بعام 2008، أي ما يعادل 1,52 متر مكعب من المياه المستخرجة لكل طن من الإنتاج وهذا يقل بمقدار 27,1 مليون متر مكعب عنه في 2008، كما يعادل هذا الانخفاض توفير 3,5 لترا من الماء لكل شخص على الأرض، ولحماية النظم البيئية المائية تعمل المؤسسة على تطوير المزيد من المنتجات القابلة للتحلل البيولوجي.[3]

- **تشجيع المستهلكين على تقليل استخدام المياه في الغسيل:**وذلك من خلال تزويد 50 مليون أسرة في البلدان التي تعاني من ندرة المياه بمنتجات الغسيل التي تحقق نتائج ممتازة في التنظيف وتستخدم كميات أقل من المياه، فمثلا في عام 2016 تم استخدام منتج 4.9one rinse من طرف أكثر من 59 مليون أسرة حول العالم،[4] بالإضافة إلى ذلك،في عام 2018، تم إطلاق رذاذ الغسيل الجاف - Day2 - والذي يسمح بتنظيف الملابس دون الحاجة إلى وضعها في آلة الغسيل، تحتوي هذه المنتجات على تقنية التحكم في الرائحة الكريهة وتعويضها برائحة الملابس النظيفة، وتساعد على إزالة تجاعيد الملابس، حيث تمثل Comfort أحدث علامة

[1] Greiner Packaging partners with SABIC and Unilever to create bouillon packaging made from PCR, https://packagingeurope.com, 9 DECEMBER 2020.
[2] Isabelle Alumni, Unilever: The Problem of Water, https://digital.hbs.edu/platform-rctom/submission, 15 November 2017.
[3]Saving water, protecting clothes, https://www.unilever.com/brands/home-care/clean-future.html, 18 April 2021.
[4]Unilever Sustainable Living Plan 2010 to 2020 Summary of 10 years' progress, March 2021, P. 19.

تجارية تطلق هذه التكنولوجيا في البرازيل،تمكن الناس من الاستمتاع برائحة ملابسهم المنعشة بعطرهم المفضل، دون الحاجة إلى غسلها كثيرًا.[1]

- **تقليل استخدام الماء في الزراعة:**تعمل شركة Unilever مع الموردين والمزارعين الذين تتعامل معهم لتقليل استهلاك المياه من خلال تعزيز الري بالتنقيط، تتضمن هذه الطريقة إمداد المحاصيل بالمياه من خلال استخدام أنابيب تنقل كميات صغيرة من المياه وذلك بهدف تقليل هدرها، وقد استطاعت تحقيق نتائج مهمة في الهند على سبيل المثال، وذلك من خلال العمل مع المعالج Varun Agro، في ولاية ماها راشترا، لحصول أكثر من 5000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة لزراعة الطماطم التي تدخل في إنتاج منتج الكاتشب للشركة على هذه الأنابيب، حيث يغطي هؤلاء المزارعون ما يقرب من 9000 فدان من الأراضي، ولزيادة وعيهم في هذا المجال تضع الشركة مدونة الزراعة المستدامة على النت، تحوي إرشادات تخص جوانب الزراعة الذكية بالإضافة إلى تطوير حاسبة البصمة البيئية للمياه والتي بدأ العمل بها عام 2018.[2]

-تسعى أيضا الشركة إلى تنفيذ برامج الإشراف على المياه في أكثر من 100 منطقة تعاني من الإجهاد المائي بحلول عام 2030،والعمل مع آخرين لمواجهة التحديات المشتركة في مجال المياه، وذلك بالاستفادة من برنامج parbhat للإشراف على المياه في الهند، والذي حافظ منذ عام 2013 على أكثر من 50 مليار لتر من المياه.[3]

د- غازات الاحتباس الحراري:

تسعى شركة Unileverلاستبدال مادة الكربون المشتق من الوقود الاحفوري بنسبة100% من مواد التنظيف والغسيل بكربون متجدد ومعاد تدويره، مثل أخذ الكربون من النباتات (الكربون الأخضر)، والغلاف الجوي (الكربون الأرجواني)، والمصادر البحرية مثل الطحالب (الكربون الأزرق)، ومواد النفايات مثل البلاستيك (الكربون الرمادي)، هذه المصادر تسمى بقوس قزح الكربون، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): قوس قزح الكربون

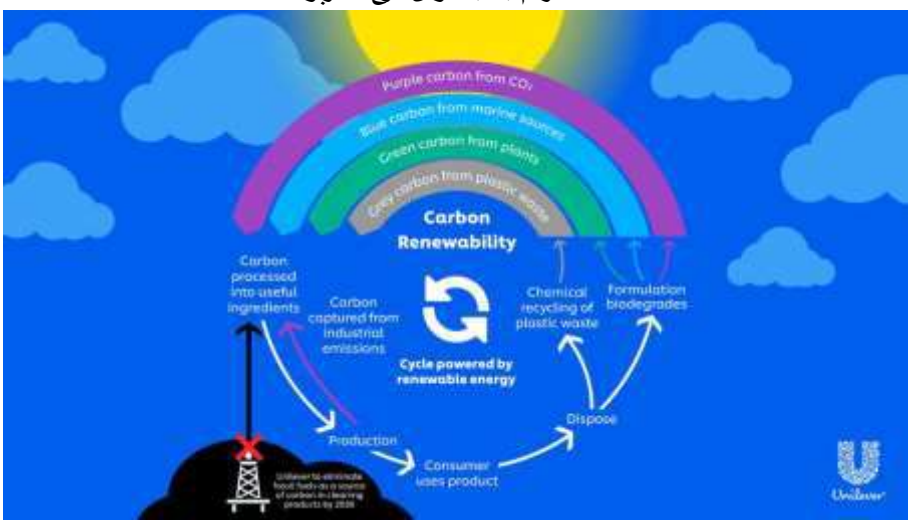

Source :Unilever commits €1bn to clean future,https://www.esi-africa.com/industry-sectors/future-energy, 30 October 2020.

كما تسعى الشركة إلى استخدام التكنولوجيا للتخلص من الوقود الأحفوري، حيث تهدف هذه الخطوة والتي تعد الأولى من نوعها إلى تحويل جميع منتجاتها إلى منتجات مستدامة بما في ذلك Omo (Persil) و Sunlight وDomestosوCif، إلى جانب

[1]Saving water, protecting clothes, https://www.unilever.com/brands/home-care/clean-future.html, 18 April 2021.
[2]Unilever Sustainable Living Plan 2010 to 2020 Summary of 10 years' progress, March 2021, P. 19.
[3]Saving water, protecting clothes, https://www.unilever.com/brands/home-care/clean-future.html, 18 April 2021.

تنفيذ برنامج مستقبل نظيف، والذي صممه قسم الرعاية بالمنازل التابع للشركة، بهدف تغيير أسلوب صناعة وتعبئة منتجات التنظيف والغسيل، وتحقيق مبادئ الاقتصاد الدائري في مكونات المنتجات والعبوات على المستوى العالمي، لتقليل البصمة الكربونية لها، خاصة وأن نسبة المواد الكيميائية الداخلة في تركيب هذه المنتجات تصل إلى 46%، والتي تعمل الشركة على تخفيضها إلى 20%، من خلال تخصيص مليار يورو للاستثمار في برنامج المستقبل النظيف، وذلك بهدف تمويل أبحاث التكنولوجيا الحيوية، واستخدام ثاني أكسيد الكربون والنفايات، فضلاً عن المواد الكيميائية ذات معدلات الكربون المنخفضة، والتي ستقود إلى التحول بعيداً عن المواد الكيميائية المشتقة من الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى تصنيع منتجات خالية تماماً من الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2039.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج المستقبل النظيف يقوم بالفعل بتمويل البحث والتطوير في مشاريع مثل:[1]

- الكربون الأرجواني (التقاط الكربون واستخدامه لإنتاج رماد الصودا والمواد الكيميائية الأخرى)؛
- الكربون الأخضر(الخافض للتوتر السطحيrhamnolipids المشتق من الكتلة الحيوية الأرضية)؛
- الكربون الرمادي (خافض للتوتر السطحي مشتق من النفايات البلاستيكية)؛
- التحلل البيولوجي (بوليمرات التنظيف القابلة للتحلل)؛
- تركيبات منخفضة الكربون (مكونات فعالة في الوزن).

في مبادرة أخرى، أعلنت الشركة عن طرح ملصقات كربونية على 70000 منتج، توضح هذه الملصقات كمية غازات الاحتباس الحراري المنبعثة في عملية تصنيع المنتجات وشحنها إلى المستهلكين أولا بأول.[2]

2-4-3- تحسين النظافة والصحة العامة:[3]

أ- تحسين النظافة:

- الحد من أمراض الإسهال والجهاز التنفسي: بحلول عام 2020، تهدف علامتها التجارية Lifebuoy إلى تغيير سلوك النظافة لمليار مستهلك في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال الترويج لفوائد غسل اليدين بالصابون في الأوقات الحاسمة، وقد استطاعت أن تتجاوز هذا الهدف حيث وصلت إلى 1.07 مليار شخص: 486 مليون شخص من خلال البرامج الميدانية و587 مليون من خلال الإعلانات التلفزيونية.

- توفير مياه شرب آمنة: قدمت الشركة Pureit وهو جهاز تنقية المياه المنزلية الأكثر تقدما في العالم، وقد استطاعت الشركة من خلاله تنقية أكثر من 121 مليار لترا من مياه الشرب المأمونة بحلول عام 2020، تم توفيره في 12 بلدًا بما في ذلك الهند والصين وإندونيسيا،غانا وكينيا والبرازيل بين 2005 و2020.

- تحسين الوصول إلى الصرف الصحي:بحلول عام 2020، تمكنت الشركة باستخدامDomestosمن مساعدة أكثر من 29 مليون شخص على الوصول إلى المراحيض النظيفة وبسهولة وذلك من خلال طرح برنامج المرحاض الأنظف والترويج لفوائد استخدامها، وتعليم الأطفال كيفية غسل اليدين واستخدام آداب المرحاض المناسبة معًا، لقد ساعد البرنامج المدارس في تقديم المزيد من الخد ما تمن 213000 طفل.

- تحسين صحة الفم: عملت الشركة باستخدام علاماتها Signal،Pepsodent، Smile على تشجيع أكثر من 170 مليون شخص بما فيهم الأطفال والآباء على تنظيف أسنانهم ليلا ونهارا، حيث لوحظ تحسن بنسبة 25٪ في استخدام الفرشاة مرتين يوميًا عند الأطفال بعد المشاركة في البرنامج.

---

[1] DORIS DE GUZMAN, Unilever to eliminate fossil fuels in cleaning products by 2030, https://greenchemicalsblog.com/, 2 SEPTEMBER 2020.

[2] Agata Wolk - Lewanowicz, INSIGHT: Carbon footprint labelling – a growing trend among consumer goods companies, https://www.icis.com/explore/resources, 20/07/2020.

[3] Unilever Sustainable Living Plan 2010 to 2020 Summary of 10 years' progress, March 2021, p. 9-12.

- **تحسين احترام الذات:** من خلال بناء الثقة الإيجابية بالجسم واحترام الذات، حيث استخدمت الشركة علامة Dove للوصول إلى أكثر من 69 مليون شاب بحلول 2020، وتقديم ورشات عمل حول تقدير الذات من طرف أكثر من 570000 معلم، كما عملت Vaselineمع Direct Relief لدعم شبكة من المراكز والعيادات الصحية التي تقدم خدماتها بأسعار معقولة، حيث شمل ذلك أكثر من 20000 طبيب جلدي وتدريب 1956 متخصصا في الرعاية الصحية.

ب- الصحة العامة:

- **تقليل مستويات الملح:** تعمل الشركة على تخفيض مستويات الملح في أطعمتها إلى ما لا يزيد عن 5 غ في اليوم، ففي عام 2020، أنتجت أول مرق خال من الملح والغلو تامات أحادية الصوديوم في البرازيل (كنور زيرو سال).
- **تقليل الدهون المشبعة:** في عام 2017 استطاعت الشركة تخفيض نسبة الدهون المشبعة إلى 33٪ في منتجاتها، والاعتماد أكثر على الزيوت النباتية اللينة.
- **تقليل السكر:**أحرزت الشركة تقدمًا جيدًا في خفض مستويات السكر في العديد من المنتجات الحالية وأطلقت منتجات جديدة بأقل محتوى السكر في العديد من الأسواق في عام 2020، حيث تم تخفيض نسبته إلى 50% في المنتجات الجاهزة للشرب (مثل ليبتون)، بالإضافة إلى ذلك تعمل الشركة على تخفيض السعرات الحرارية لمنتجات الأيس كريم لديها.

3. الخاتمة:

تسعى مختلف المؤسسات بجميع توجهاتها إلى تحقيق أهداف الاستدامة من خلال تحملها لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تنشط ضمنه، وذلك بالتركيز على الممارسات البيئية والاجتماعية التي تقوم بها هذه المؤسسات؛ وتمثل شركة Unilever نموذج رائد في هذا المجال، إذ استطاعت أن تحتل المرتبة الأولى لعشر مرات على التوالي في مجال الاستدامة، والذي عكسته الخطة التي قدمتها وسارت عليها وهي خطة المعيشة المستدامة (USLP)، حيث ومن خلال هذه الدراسة خلصنا إلى مجموعة من النتائج التي تعكس عوامل نجاح مؤسسة يونيلفر في تحقيق أهداف الاستدامة، لعل أهمها:

- ركزت المؤسسة على ثلاثة مجالات رئيسية مكنتها من التحكم في عناصر الاستدامة وهي: تحسين المعيشة، الحد من الأثر البيئي بالإضافة إلى تحسين النظافة والصحة العامة؛
- التخفيض المعتبر لآثارها السلبية على البيئة (خاصة حجم النفايات)؛
- العمل على تقديم منتجات وخدمات صديقة للبيئة؛
- اعتماد مصادر مستدامة ومتجددة في الإنتاج؛
- تحسين سبل العيش للمجتمع المنظمي والتركيز على تمكين المرأة؛
- العمل على الحد من الأمراض والسمية وتحسين جودة الحياة
- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة؛
- العمل قدر الإمكان على تخفيض بصمتها الكربونية؛
- تغيير عادات النظافة والتخلص من الدهون المتحولة وتقليل مستويات السكر والملح في منتجاتها الغذائية.

4. المراجع:

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

1. شهدان عادل (2020)، عبد اللطيف الغرباوي، ***التنمية المستدامة: ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

2. عدنان داود محمد العذاري (2016)، ***الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية: استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991-*** 2010، المنهل، الأردن.

الرسائل الجامعية:

المقالات:

3. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط (2008)، ***إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة***، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 1 .

4.مول حسان آيات الله ومرعوش إكرام (2017)، ***السلوك البيئي: توجه حتمي لتحقيق التنمية المستدامة*** ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني ديسمبر .

5. أحمد عبد الستار الطالبي وعلياء إبراهيم حسين (2018)، "***عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية: دراسة استطلاعية في شركات صناعة الألبان في القطاع الخاص في الموصل***" ، مجلة جامعة جيهان- أربيل العالمية، إصدار خاص، الجزء B، العدد 2.

المداخلات:

6.حنيش أحمد وبوضياف حفيظ (2018)، ***التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول-***، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، يومي 23 و24 أفريل.

7.سالمي رشيد وعزي هاجر (2018)، "***واقع و أفاق التنمية المستدامة في الجزائر" ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول-***، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، يومي 23 و24 أفريل.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

8.Unilever Sustainable Living Plan 2010 to 2020 Summary of 10 years' progress, March 2021, P. 19.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

9.حملات 'يونيليفر' تصل إلى 2.32 مليون مستهلك في المنطقة والشركة توفّر حوالي 8.20 مليون درهم إماراتي عبر برامجها البيئة، https://www.unileverme.com/Images، 25 ماي 2015.

10. Isabelle Alumni, Unilever: The Problem of Water, https://digital.hbs.edu/platform-rctom/submission, 15 november 2017.

11.Unilever PLC (UL), https://www.simplysafedividends.com/, 16 april 2018.

12.Unilever CEO Paul Polman is redefining sustainable business, https://www.europeanceo.com, 15 April 2016.

13.Clean Home. Clean Planet. Clean Future, https://www.unilever.com/brands/home-care/clean-future.html, 18 april 2021.

14. Sali hou, patagonias-purpose-driven-reputation-attracts-9000-applications-per-hire-value-led-recruiting, https://www.greenqueen.com.hk/, 24 August 2020.

15. Louise Prance-Miles, UNILEVER SUSTAINABLE LIVING BRANDS BOOST COMPANY SALES, https://www.globalcosmeticsnews.com/, 23 may 2017.

16.Unilever's Sustainable Living Plan drives business growth,https://www.edie.net/, 5 May 2015.

17.examples-of-companies-linking-the-sdgs-to-value-creation/unilever-sdgs, https://drcaroladams.net/, 3 March 2019.

18.Bashir Khoshiwal, Combining Sustainable Development Goals with IRIS and GRI for a better world, http://blog.sinzer.org/, 8 May 2017.

19.Keith Weed, Sustainable Partnerships: Q&A with Keith Weed, CMO of Unilever, https://womendeliver.org/, 25September 2018.

20.Nature and science combine to create a cleaning world-first, https://www.unilever.com/news/news-and-features/, 18 December 2019.

21.Erica Federman, UNILEVER: The Small Steps Necessary to Decrease a Large Footprint, https://digital.hbs.edu/platform-rctom/submission, 4 November 2016.

22.Anne Marie Mohan, Waste reduction is central to Unilever's sustainability strategy, https://www.packworld.com/issues/sustainability/article/13361755, 1 February 2013.

23.Cif innovative at-home refill will remove 1.5 million plastic bottles from UK supermarkets, https://www.unilever.co.uk/, 09/07/2019.

24. Greiner Packaging partners with SABIC and Unilever to create bouillon packaging made from PCR, https://packagingeurope.com, 9 DECEMBER 2020.

25. Isabelle Alumni, Unilever: The Problem of Water, https://digital.hbs.edu/platform-rctom/submission, 15 November 2017.

26.Saving water, protecting clothes, https://www.unilever.com/brands/home-care/clean-future.html, 18 April 2021.

27.DORIS DE GUZMAN, Unilever to eliminate fossil fuels in cleaning products by 2030, https://greenchemicalsblog.com/, 2 SEPTEMBER 2020.

28.Agata Wolk - Lewanowicz, INSIGHT: Carbon footprint labelling – a growing trend among consumer goods companies, https://www.icis.com/explore/resources, 20/07/2020

دور الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة بعض الدول العربية (الواقع والأفاق)

The role of creativity and innovation in achieving sustainable development in economic institutions /A case study of some Arab countries (reality and prospects)

فضيلة شيروف، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقيي، chirouffadilaoeb@gmail.com
نظيرة قلادي، مخبر المحاسبة، المالية،الجباية والتامين(Cofifas)،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقيي، kladi.nadira@gmail.com
طالب محمد الامين وليد، مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتامين(Cofifas)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقيي، taleb.oualid@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي يلعبه الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المؤسسية، وذلك من خلال ضرورة تأهيل مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة بحصولها على شهادة المعايير القياسية العالمية، ولاسيما تلك المتعلقة بنظام إدارة الجودة، نظام الإدارة البيئية ومواصفة المسؤولية الاجتماعية، ولقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة أين تم التطرق لمؤشرات قياس أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية. وقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى أن مساهمة التفكير الإبداعي والابتكاري للكفاءات في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسة يتجسد من خلال التصورات والمقترحات المقدمة التي تساعد على تطوير الأساليب التصنيعية والتسويقية، بالإضافة إلى أن عمليات الابتكار التي تحتضنها المؤسسات الاقتصادية في إطار إدارة البحث والتطوير قد يسرت الكثير من الأمور التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن بينها الحصول على التكنولوجيا النظيفة المساعدة على ترشيد استهلاك الموارد والطاقة وخلق منتجات صديقة للبيئة، ومن أجل وصول الدول العربية إلى النمو الحقيقي والمستدام في المؤسسة الاقتصادية القائم على الابتكار لا بد عليها التنسيق والتكامل والترابط في التخطيط والتنفيذ والمتابعة بين الاستراتيجيات الثلاث الأمن، التنمية المستدامة، وإستراتجية العلوم والابتكار.

كلمات مفتاحية: الإبداع، الابتكار، الميزة التنافسية، المؤسسة الاقتصادية، التنمية المستدامة، الدول العربية.

Abstract:

This study aims to identify the role that creativity and innovation play in achieving institutional development, through the necessity of qualifying the various activities and functions of the institution by obtaining a certificate of international standards, especially those related to the quality management system, the environmental management system and the social responsibility specification. We used the descriptive and analytical approach in the study, where the indicators for measuring the dimensions of sustainable development in the economic institution were addressed. This research paper concluded that the contribution of creative and innovative thinking of competencies in the sustainability of the competitive advantage of the institution is embodied through the perceptions and proposals presented that help to develop manufacturing and marketing methods. The innovation processes incubated by economic institutions within the framework of the research and development department have facilitated many things that contribute to achieving sustainable development, including access to clean technology, helping to rationalize the consumption of resources and energy, and creating environmentally friendly products. In order for the Arab countries to reach real and sustainable growth in the innovation-based economic enterprise, they must coordinate, integrate and interconnect in planning, implementation and follow-up between the three strategies: security, sustainable development, and the strategy of science and innovation.

Key words: creativity, innovation, competitive advantage, economic enterprise, sustainable development.

Keywords:

المستمر. وعلى إثر هذا تتهافتُ الدول العربيّة اليوم على إرساء منظومة معرفية تمكّنها من اللحاق بالركب التكنولوجي وتطوير قدراتها المعرفية، من أجل بناء اقتصاد قوي قادر على الصّمود في وجه تقلّبات الأسواق

العالمية، العولمة، التنافسية وسرعة الأداء، ويعتبر الابتكار المحرّك الأساسي للنمو والازدهار في الميدان الاقتصادي، والدول العربية في حاجة إلى تطبيق منظور واسع في مجال الابتكار لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية. فما هو دور الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية لدى الدول العربية؟

وللاجا بة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى أربعة محاور:

المحور الأول: ماهية الإبداع والابتكار

المحور الثاني: التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

المحور الثالث: دور الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المؤسسية

المحور الرابع: سبل تعزيز الابتكار من أجل التنمية المستدامة الشاملة في الدول العربية بين الواقع والمأمول

2- أهمية الدّراسة:

تكمن أهمية دراستنا في أن موضوع الابتكار ودوره في تحقيق التنمية المؤسسية قد صنع ولا يزال يصنع الحدث في عالم الإدارة، كما أن الدول العربية وهي تعيش هذه التحولات المتأتية ضمن السياق العالمي المتغير، مثلها مثل بقية الدول تزايد فيها الاهتمام بالموضوع، باعتبار أن التنمية المستدامة أصبحت كأحد متطلبات المؤسسة الاقتصادية لتمكينها من المنافسة، وكيفية دفع اقتصادياتها نحو الابتكار، وفق آليات ومؤشرات اصة بالابتكار العالمي، بالاضافة إلى الدور الذي يلعبه الابتكار في تحقيق النمو والبقاء في السوق ومواجهة التحولات التي تحدث فيه.

3- المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وهذا لتوضيح المفاهيم الخاصة بالموضوع، لأنه يتماشى مع دراستنا، وفي الجانب التطبيقي المنهج المتبع منهج دراسة الحالة الملائم لمثل هذا النوع من المواضيع من خلال استعراض بيانات لتقارير دولية عن الدول العربية، وتقييمها وتفسيرها وذلك لتحقيق أهداف الدراسة..

المحور الأول: ماهية الابداع والابتكار

نجد أن هناك خلط بين المصطلحين لدرجة أن البعض لا يفرق بينهما و يستخدم المصطلحين للدلالة على نفس الشيء، و الواقع أن درجة التشابك الكبيرة بينهما و الترابط قد أسهمت في هذا الخلط الحاصل بينهما، فالبعض لا يرى بأن هناك فرق بينهما و أنه يمكن استخدامهما كمترادفين و بشكل متبادل.

أولا: تعريف الابتكار والابداع

1- مفهوم الابتكار:

من الأمور المسلم بها أن تخطيط منتجات جديدة و تطويرها يعد أمرا حيويا لنجاح أية مؤسسة أعمال، سواء كانت ربحية أولا تسعى إلى الربح، و غالبا ما يستخدم التطوير والابتكار كمفهومين مترادفين لأن كليهما سيعيان إلى تحقيق هدف واحد ألا و هو التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر و أسرع من المنافسين في السوق، وهو ما يمكن اعتباره تعريفا شاملا لمفهوم التطوير و كذلك الابتكار.

عرفت راوية حسن ترى بأن الابتكار: "هو تنمية وتطبيق الأفكار الجديدة في المؤسسة، وهنا كلمة تنمية شاملة فهي تغطي كل شيء من الفكرة الجديدة إلى إدراك الفكرة إلى جلبها للمؤسسة ثم تطبيقها "، (راوية حسن، 2001، ص 393)

الابتكار هو عملية إنشاء وتطوير وتنفيذ المنتج الجديد ،والخدمة الجديدة ،والعملية الجديدة، بهدف تحسين الكفاءة والفعالية والميزة التنافسية، بما يضيف قيمة للمنظمة ولأصحاب المصلحة . .(نيفين حسين محمد، 2016، ص 4)

يختلف الكثيرون حول الابتكار، و هذا الاختلاف ساهم في وجود خلط في المصطلحات، خلط بين مصطلح الابتكار وبعض المصطلحات ذات العلاقة كالإبداع و الاختراع و التجديد. فالتجديد يبدأ من الابتكار الذي يعتبر الخطوة الأولى في التجديد، و في هذا السياق سنحاول إبراز علاقة الابتكار ببعض المصطلحات ذات العلاقة.

2-مفهوم الإبداع : الإبداع Creativity هو عملية معقدة من العمليات العقلية أو الذهنية تستدعي توليد الأفكار والمفاهيم الجديدة أو الأصيلة New or Original Ideas and Concepts. وقد يعني الإبداع في أبسط صوره تحويل الأفكار الجديدة والأفكار الخيالية إلى واقع، وهو يضم عمليتين أساسيتين هما: التفكير Thinkingوالإنتاج Producing. ويؤكد العلماء على أن مصطلحي المعرفة Knowledge والإبداع Creativityمرتبطان ببعضهما، فالإبداع أو العملية الإبداعية تحتاج إلى قدر كاف ومعقول من المعرفة في الموضوع أو الفكرة التي يقع عليه التفكير.(نيفين حسين محمد، 2016، ص 4)

3- العلاقة بين الابداع والابتكار: غالبا ما تدل الأدبيات على أن صطلح الابتكار والإبداع لهما نفس المعنى ، إلا أن بعض الكتاب المتخصصين يميلون إلى التفريق بين المصطلحين، فالابتكار يتعلق باكتشاف فكرة جديدة مميزة، أما الإبداع فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية أو سلعة أو خدمة تقدمها المؤسسة لزبائنها . وإذا كان الابتكار عام متعلق بالأشخاص فإن الإبداع يتعلق بالمؤسسة وبنشاطها الإنتاجي والتسويقي. من هذا المنطلق نقول أن معظم الأشخاص يمكن أن يكونوا مبتكرين إذا توفرت بعض الظروف المناسبة لذلك .ومن بين الفروق الموجودة بين المصطلحين أن التفكير الابتكاري يمكن تعلمه والتدريب عليه، وهو بصفة عامة يسبق الإبداع ويقف كأحد شروط نجاحه .ولذا هناك من يعرف العلاقة بين الإبداع والابتكار، بأن الإبداع هو قاعدة الابتكار، وفي هذا الإطار نجد أن أمبيل (Amabile)عرفت العلاقة بين الإبداع والابتكار بأن: "كل ابتكار يبدأ بأفكار مبدعة، الإبداع عن طريق الأفراد والفرق، والذي هو نقطة بداية الابتكار، الأول ضروري لكن شرط غير كافي " (Amabile, 1996, pp1154- 1155)

إن هذا التعريف يشير إلى أن هناك علاقة تلازمية بين الإبداع والابتكار، أي أن وجود أفكار مبدعة لا يكون إلا من خلال أفراد مبتكرين وفرق عمل، حيث أ□م أساس عملية الابتكار ووجودهم ضروري للابتكار لكن غير كافي مما يدل على أن هناك عوامل أخرى مؤثرة في الابتكار يجب أن تتوفر،كما يشير هذا التعريف إلى أن الإنسان هو أساس الابتكار..

ثانيا: أهمية الابتكار: إن النظرة إلى الابتكار قد تغيرت كثيرا في وقتنا الحاضر على مستوى المؤسسات وأيضا على مستوى الدول، فقد أصبح الابتكار معيارا يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم ، بل أكثر من ذلك أصبح ينظر إليه على أنه مصدر لتحقيق الثروة و عامل مهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال ابتكار طريقة جديدة تمكن من زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج في الدول النامية نسبة أقل من واحد في المائة، قد تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بقدر كبير. (سعيد يس عامر، 1998 ، ص293).

إن التغير المذهل في التكنولوجيا و التغير السريع في أذواق المستهلكين و الزيادة الهائلة في حجم المعرفة جعلت من الابتكار ذو أهمية خاصة أكثر من أي وقت مضى و من هذه العوامل: (ازدياد المنافسة بين المؤسسات، كبر حجم منظمات الأعمال.، ارتفاع توقعات المستهلكين، نقص الموارد.، تزايد الطلب على الأفكار الجديدة.). حيث أن كل هذه العوامل و غيرها تضع الكثير من الضغوطات على المؤسسة لتكون أكثر تميزا و أكثر سعيا لتحقيق ميزة تنافسية باعتبار أن هذه الأخيرة الورقة الرابحة للمؤسسة في ظل هذه العوامل والظروف. (محمد عبدالفتاح الصريفي، 2003، ص12)

يربط الكثير من الكتاب بين استمرارية المؤسسة و نجاحها و بقائها بقدراتها على خلق أفكار ابتكارية وتحويلها إلى منتجات وخدمات تقدم للسوق، و على الرغم من أن الميزة التنافسية تنتج عن عوامل مختلفة مثل حجم أو امتلاك بعض الأصول المميزة، فإن الابتكار أصبح يشكل متزايد و بعدد أكبر من الشركات أهم مصادر الميزة التنافسية هذه الأيام.و يمكن أن نلخص أهمية الابتكار في أنه.: (أحمد سيد مصطفي، 2002، ص 260)

- ينمي المهارات الشخصية في التفكير و التفاعل الجماعي من خلال فرق العصف الذهني.
- يزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلة على مستوى المنظمة أو على مستوى قطاعاتها وإداراتها، في المجالات المختلفة الفنية و المالية و التسويقية و تلك الخاصة ببيئة العمل الاجتماعية.
- يحسن من جودة المنتجات.
- يساعد على تقليل الفترة بين تقديم منتج جديد و آخر مما يساهم في تميز المنظمة من حيث التنافس بالوقت.
- يساعد على خلق و تعزيز القدرة التنافسية للمنظمة.
- يساعد على إيجاد مبدل لتفعيل و زيادة حجم المبيعات.
- يساعد على خلق و تعزيز صورة ذهنية طيبة عن المؤسسة لدى عملائها.

بالإضافة إلى ذلك فإن تقديم المؤسسة للابتكار لم يسبقها إليه أحد من قبل قد يسمح لها باحتكار جزئي و مؤقت للسوق و ذلك حسب درجة كثافة الابتكار.

المحور الثاني: التنمية المستدامة كأحد متطلبات **المؤسسة الاقتصادية**

إن العلاقة التي تربط التنمية المستدامة بالمؤسسة هي علاقة وطيدة ووثيقة ولا يمكن تجاهلها أبدا، إذ تتحمل هذه الأخيرة مسؤوليتها الكاملة إزاء التنمية المستدامة حيث تقيم علاقات كثيرة ومتعددة أثناء مباشرة نشاطها مع ما يطلق عليهم بالأطراف المعنية لذلك نجدها تفترض جملة من الحقوق والواجبات والتي عبرها تفرض شروط للتبادل مع شركائها الأمر الذي يحول دون تملصها منها.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

أصبحت اليوم مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة تقع على عاتق المؤسسة كأداة أولية لتطبيق أهداف هذه التنمية، والمتمثلة أساسا في الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والمحافظة على موارد البيئة وحسن استغلالها. حيث أن تحديد مفهوم التنمية المستدامة، وفق ما جاء به تقرير برنتلاند فيما يتعلق بالمؤسسة، تشوبه بعض النقائص، فهو بسيط وشمولي في تعريفه إذ يفتح لقراءات مختلفة، كما أنه يتخذ الأجيال القادمة كمرجع الأمر الذي جعل تطبيقه على مستوى المنظمة يكتنفه الكثير من الغموض، ولذلك تم ضبط تعريف للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسة. عرفت التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة" هي عملية ضمان تنمية عبر مقاربة كلية للأداء، محاطة بزمن، تقاوم المخاطر، تحترم نظاما صريحا وجليا من القيم، تتطلب عدة ممثلين فاعلين داخليين وخارجيين في ظل منطق تنموي دائم. (Stéphany.D,2003, p.33)

ثانيا: امتيازات المؤسسة في ظل تطبيق التنمية المستدامة: تكسب المؤسسة جملة من الامتيازات نظير تطبيق فعال للتنمية المستدامة، فبتطبيق التنمية المستدامة تصبح المؤسسة المسؤولة والمواطنة التي تساهم في خدمة الفرد والمجتمع في جميع الميادين ويكون دورها هذا مساعد مكمل لدور الدولة، هذه الامتيازات يمكن إيجازها في العناصر التالية: (الشريف بقة ،2008، ص. .149-152)

- ❖ التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء : إن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر. يسمح لها مع مرور الزمن الحصول على آثار ايجابية تسمح بتحقيق وتلبية والاستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.
- ❖ الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر في انتهاج التنمية المستدامة :تعتمد التنمية المستدامة على الإدارة الشاملة والطويلة الأجل وهذه الأخيرة ترتكز على مبدأ التحسين المستمر.
- ❖ تثمين جميع موارد المؤسسة :لا يمكن أن تعمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامع لكل الموارد بحيث يكون هذا الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة. وعليه، على مسيري المؤسسات أن يحددوا الأهداف التي من شأنها أن تشبع رغبات كل العمال ورغبات المؤسسة ويكون ذلك بتطوير وتنمية التكوين المتواصل، تشجيع روح المبادرة، تشجيع الابتكار، تثمين وتحويل الخبرات للآخرين.كل هذه الأمور من شأنها أن تساعد على تحسين الأداء بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية فقط.
- ❖ التنمية المستدامة عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة: تسعى بعض المؤسسات مهما كان شكلها إلى الاهتمام بتطبيق التنمية المستدامة، وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب ويكون ذلك بمحاولة الاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة عن اللزوم أو الاعتماد على التمويل الذاتي. بتطبيق سياسة للتنمية المستدامة، تتم المؤسسة باستدامتها وكذلك باستدامة المؤسسات التي تنشط معها في محيطها. ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها والتي من شأنها أن تحقق لها بقاءها ما يلي:
  - ✓ الاقتصاد في استهلاك الطاقة وللموارد الطبيعية؛
  - ✓ التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات المجتمع والأداء البيئي والاجتماعي.
  - ✓ التحكم في التكاليف :إن المؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية، هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية. ويكون ذلك
  - ✓ بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة، مما

- ✓ يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك.
- ✓ إن الإدارة الجيدة في المخاطر تكون من خلال مراجعة المصاريف الناجمة عن التامين عن المخاطر. إن التحكم في التكاليف تتعدى الجانب البيئي، فالمؤسسة التي تنخرط في منهجية التنمية المستدامة بإمكانها أن تتحكم في التكاليف الاجتماعية ويكون ذلك بمحاربة حوادث العمل بالاعتماد على التحسين المستمر.

❖ التنمية المستدامة عنصر من عناصر الاندماج: إن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزء ا فاعلا في هذا المجتمع وعليه يجب أن تتصرف تصرفات مسئولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تجاه كل الأطراف ذات المصلحة، وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي. فالمؤسسة إذا لا تقييم فقط على أساس المعايير المالية التقليدية ولكن على أساس مجموعة من البيانات (المعايير) واسعة أهمها: المساهمة في خلق مناصب العمل، المساهمة في الحياة الاجتماعية خاصة المحلية منها وغيرها...الخ.

❖ مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات تحاول الهيئات المالية خاصة منها المقرضة مراعاة الاهتمامات البيئية والاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل معها، وهذا إضافة إلى تحليل المعطيات المالية المستمدة من المحاسبة للتأكد من الصحة المالية للمؤسسة، بل هناك مؤسسات مالية تعاقب المؤسسات التي تراعي الاهتمامات البيئية والاجتماعية وهناك أيضا من يشجع ماليا المؤسسات التي تسعى إلى احترام ذلك.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن المؤسسة التي تتجاهل التنمية المستدامة سوف تعاني من تدهور نتائجها الاقتصادية والمالية وفقدان مكانتها الاجتماعية، ومن ثم سوف تشهد تراجعا في تنميتها واستمرارها.

ثالثا: متطلبات تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية بتبني هذه الأخيرة ممارسات أساسية تدخل في لب نشاطها (مثل الترشيد الاقتصادي للموارد والطاقات ومن ثم تقليل الهدر والتكاليف... وغيرها)، وأخرى طوعية اختيارية في تعاملها مع كافة الأطراف التي تربطهم علاقة معها(مثل تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية والأخلاقية)، فأصبحت هذه الممارسات مع مرور الوقت اجبارية فرضتها المستجدات والمتطلبات الجديدة للبيئة الخارجية. كما يصف المجلس العالمي للأعمال من اجل التنمية المستدامة، "بكونها تلك التي تكون حافزا للتغيير نحو التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية الاقتصادية، وتبني وتعزيز دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاهتمام بالابتكار."(Mark Mawhinney, 2002, P.4)

فلقد يسرت عمليات الابتكار التي تحتضنها المؤسسات الاقتصادية في إطار إدارة البحث والتطوير كثير من الأمور التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن بينها الحصول على التكنولوجيا النظيفة المساعدة على ترشيد استهلاك الموارد والطاقة وخلق منتجات صديقة للبيئة، ومنه يمكن التطرق الى المتطلبات التي يمكن أن تحقق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية في العناصر التالية:

1- الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية : يكمن دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق أداء اقتصادي مستدام من خلال خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة لكافة الأطراف ذات العلاقة، تزامنا مع الترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد المستخدمة، من خلال أداء متميز لمواردها البشرية لتحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية. وبالتالي سيعود ذلك على المؤسسة الاقتصادية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى الكلي من خلال تعظيم الدخل

الوطني الإجمالي والحرص على ديمومته. (فتاح صالح، 2009، ص 4) ومنه يتجسد الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية من خلال:

أ- خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة : يتم خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة من خلال: (خالد عبد الرحيم، 2000، ص 11)

- ✓ خلق قيمة مضافة مستدامة للمساهمين من خلال النتيجة على رأس المال العامل وتخفيض تكاليفه واتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة وقليلة المخاطرة؛
- ✓ تحقيق الرضا المستدام للزبائن من خلال توفير المنتج وجودته، احترام الآجال وتحقيق جودة الخدمات المقدمة للزبائن مثل الاستقبال، الاصغاء والحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة وبمنتجاتها؛
- ✓ تبني مفهوم الإدارة الرشيدة(الحوكمة)؛
- ✓ تبني مفهوم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق التميز وخلق القيمة الاقتصادية المستدامة؛
- ✓ الاهتمام بالموارد البشرية والمحافظة عليهم وتوفير لهم كل الظروف اللازمة للوصول الى النجاعة في أدائهم؛
- ✓ يتطلب تحقيق قيمة اقتصادية مستدامة توازن العناصر الأربعة التالية: الجودة، الإنتاجية، التكنولوجيا والتكلفة، لأن توازن هذه العناصر يؤكد أن توقعات واحتياجات أصحاب المصلحة في المؤسسة قد أخذت في الاعتبار، ويطلق على هذا المنهج المتكامل " إدارة التحسين الشامل". الشكل الموالي يبين كيفية خلق قيمة اقتصادية مستدامة.

ب- الترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد : أي توجيه الموارد الاقتصادية – المتاحة منها-نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر. أي التحكم الناجع في إمكانيات المؤسسة المادية والبشرية، مما يضمن أداء أفضل في إطار المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه فالترشيد يرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة والفعالية الاقتصادية، باعتباره عملية تعبر عن تحقيق زيادة في انتاج السلع والخدمات بنفس عناصر الإنتاج المتاحة وبأقصى كفاءة ممكنة. (أحمد طرطار، ،2002، ص.8)

2- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة والحفاظ عليه من خلال تفعيل أداء مواردها البشرية:

يلعب أداء الفرد دورا هاما في التأثير على العنصرين السابقين)خلق القيمة والترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد)، وبالتالي على الأداء الاقتصادي للمؤسسة. فالتصرفات والأنشطة التي يقوم بها الفرد في المؤسسة من انتظامه في العملية واتصاله بالآخرين وانفعالاته ورضاه عن العمل وقيامه بأداء مهامه تعتبر حجر الأساس والنواة الأولى لما تحققه المؤسسة من تحسين في الإنتاجية بصورة خاصة وتحسين في الأداء بصورة عامة. (علاوة عبد الفتاح، 2009، ص 8)

المحور الثالث: دور الابداع والابتكار في تحقيق التنمية المؤسسية

يتمثل دور الإبداع والابتكار في تحقيق التنمية المؤسسية من خلال مساهمته في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، واستخدام. الأساليب الإدارية الحديثة التي تدعم المشروع الإبداعي والابتكاري.

أولا: مساهمة الإبداع والابتكار في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

تظهر مساهمة الإبداع والابتكار في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية من خلال تأثيره على: (رياض بن غبريد ، 2019، ص 422)

1- قوى التنافس: ويتجلى ذلك من خلال تأثيره على منافسي القطاع بشكل خاص عندما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات أو الخدمات وكذا تحسينها أو استبدلها، مما يتيح المجال للمؤسسة الاقتصادية ويرفع من قدرتها في استخدام إستراتيجية السعر أو النوعية لجذب و تغير نمط ا التفاوض مع الزبائن بعيدا عن منافسيها، و يزيد من حجم حواجز خولي السو المقامة أمام المنافسين الجدي أو المحتملين، كما يسهل عملية اختراقها ويخولها إلى أسوا وقطاعات أخرى، وتبقى بمقتضاه المؤسسة المبادرة تتمتع بميزة تنافسية عن غيرها.

2- الإستراتيجية التنافسية: ويتجلى ذلك من خلال تأثيره على التكلفة،لأن التكلفة الأقل من الاستراتيجيات المعتمدة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، ومساهمة الإبداع والابتكار في هذا المجال تتجلى في حالتين، سواء بالتحسين المستمر والمتواصل أو بالتعديل الجذري فيما يخص ترشيد العملية الإنتاجية والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج .هذا بالإضافة إلى تأثيره على التميز ،وذلك من خلال مساهمته في وضع التصاميم والأساليب التي من شأنها أن تقدم سلع أو خدمات بالجوية العالية والسرعة المطلوبة، مما يعطي مبررا إضافيا للزبائن لاقتنائها ،وتأثيره على التركيز من خلال زيادة الإنتاج أو الخدمات للفئة السوقية المستهدفة.

ثانيا: إدارة المشروع الإبداعي والابتكاري في المؤسسة الاقتصادية وأساليب دعمه: وتتمثل في (بوريش أحمد، 2019، ص 101)

1- المشروع الإبداعي الابتكاري: يحتاج الإبداع والابتكار إلى أرضية حقيقية لتطبيقه في الواقع وهذا عن طريق » مشروع الإبداع والابتكار " والذي يعتبر كباقي المشروعات الذي لا تقل أهميته بل تتزايد نتيجة للحاجة إليه. إن عملية الجدولة والجدوى والتخطيط للمشروع الإبداعي والابتكاري، بالإضافة إلى عملية المراقبة المستمرة مع احترام القوانين والتشريعات الحالية والجديدة، وإ دارة المؤسسة لأفكارها الجديدة والمحافظة عليها عن طريق (INAPI) هي عوامل كلها سامحة بنجاح وضمان فعالية مشروع الإبداع والابتكار في المؤسسة الاقتصادية .فالمشروع الإبداعي والابتكاري هو مشروع لا يحتاج إلى موقع كباقي المشاريع، بل يحتاج إلى وظيفة البحث والتطوير إضافة إلى آلية المراقبة لمراقبة مختلف مراحل عمليات الإبداع والابتكار من أجل تطبيق الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء، وهذا في حالة الضرورة، كما أنه يحتاج لحلقة من المعلومات وضرورة نشرها وتوزيعها على باقي الوحدات بما فيها تلك المعلومات الجديدة المتعلقة بالطرق الحديثة للتسيير والأفكار الخلاقة الجديدة، كما أن التسيير الفعال للمشروع يحتاج إلى ثقافة إبداعية وابتكاريه خاصة به.

2- ثقافة الإبداع والابتكار: حيث يمكن اعتبار ثقافة الإبداع والابتكار القلب النابض للمشروع الإبداعي والابتكاري في المؤسسة الاقتصادية، فهي جزء لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة، حيث أن لثقافة الإبداع والابتكار متغيرات مكونة لها والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ حرية الإنجاز والتي نقصد بها: السماح للعمال بارتكاب الخطأ
- ✓ القدرة على إنجاز المهمات.
- ✓ تشارك العمال في المعلومات.
- ✓ الشفافية ما بين مختلف الوظائف.
- ✓ تشارك العمال في الآلات والوسائل المستعملة.

- ✓ خلق الأفكار الجديدة الخلاقة. ومن هذه المتغيرات يمكن القول أن ثقافة الإبداع والابتكار تسمح للمؤسسة الاقتصادية بتدعيم روح الخلق والإبداع والابتكار،

ثالثا: أهم الأساليب الإدارية الحديثة التي تدعم المشروع الإبداعي والابتكاري في المؤسسة الاقتصادية

إن قدرة منظمات الأعمال على تبني مشروع إبداعي ابتكاري يرتكز على وجود أساليب إدارية حديثة تهدف إلى التسيير الأمثل لرأسمال البشري الذي يؤثر حقيقة على إبداعية وابتكاريه المنظمة في المحيط الداخلي لها، والمعتمد على تدريب وتشجيع وتحفيز العمال ودعمهم من أجل مساهمتهم في تقديم أفكار خلاقة ورفع مؤهلاتهم، وعليه نجد أن الأساليب الإدارية الحديثة جاءت من أجل تفعيل هذا الدور والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1_الذكاء الاقتصادي : يعرف على أنه ‘‘النشاط الذي يمكّن المؤسسات الخاصة، أو العامة من مضاعفة مواردها، والوصول إلى المعلومات الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، والإستراتيجية، لتتمكن من التموقع في بيئتها التنافسية، اتخاذ القرارات السليمة والتحرك بناءا عليها: (Cohin Corin,2004. P13)

- ✓ فلسفة ومنهجية عمل لإدارة المعلومات واستغلالها في اتخاذ القرارات السليمة في مجال تحقيق الميزة التنافسية، مجال المراقبة الاقتصادية في ميادين التنفيذ، والكفاءة في إدارة المشاريع، ومعرفة تكنولوجيا جديدة في مجال الإعلام والاتصال، إضافة إلى توفير الأمن للمؤسسة وأن هذه الآلية والمسار للذكاء الاقتصادي تعتمد على مفاهيم ومقولات مترابطة ومتكاملة.
- ✓ الحصول على المعلومة في الوقت المناسب وإ عطاءها للشخص المناسب من اجل اتخاذ القرار المناسب وبالتالي تعزيز دور القيادة الإبداعية والابتكارية في منظمات الأعمال.
- ✓ امتداد لممارسة حب التطلع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- ✓ الحصول على المعلومة بطريقة شرعية وهو عكس التجسس الاقتصادي

2_اليقظة الاستراتيجية: تعتبر أهم المحاور الرئيسية للذكاء الاقتصادي، لأنها تتضمن وظيفتين للمعلوماتية وهما الحماية من كل التهديدات وعلى رأسها تهديدات المنافسين ووظيفة التأثير، لها دور فعال في دعم المشروع الإبداعي والابتكاري في منظمات الأعمال حيث تعمل على تحقيق الآتي: (ناصر دادي عدون ، 2010ص . 162)

- ✓ اكتشاف المنافسين ومعرفة المؤسسات التي يمكن لها من اقامة شراكة معهم من أجل التطوير والتشجيع على الإبداع والابتكار وهذا من خلال اكتشاف الفرص المتوفرة في السوق.
- ✓ المراقبة:حيث تعمل على مراقبة التطورات التكنولوجية وطرق الانتاج وعرض المنتجات في السوق
- ✓ التعلم: وذلك بتعلم خصائص الأسواق الجديدة وأخطاء ونجاح المنافسين.

3_القيادة الإبداعية والابتكارية : (البانشماركينغ Benchmarking)يقصد به ذلك النموذج الذي يخص به تحسين العمليات الخاصة بالمؤسسة، وذلك بمقارنتها بالعمليات المماثلة لها والتي تتم بطريقة أفضل في مؤسسات أخرى وهي عملية مستمرة لتقييم الأداء الخاص بنشاط معين بالأداء العالمي الأفضل للمؤسسات الرائدة .وهذا بأقل تكلفة و أوفر في الوقت ويجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات أو المنظمات، و بالتالي عدم اختراع طريقة اخترعها الآخرون وجربوها. (ناصر دادي عدون ، 2010ص . 162)

المحور الثالث: سبل تعزيز الابتكار من أجل التنمية المستدامة الشاملة في الدول العربية

لقد بات مؤشر الابتكار العالمي -الذي يُشاركُ في نشره سنويًّا منذُ عام 2007 كل من جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)- أداة قياس رئيسية بالنسبة لمديري الأعمال وواضعي السياسات وغيرهم ممّن يريدون الاطّلاع على حالة الابتكار في العالم، حيثُ يعتمدُ على مرتكزات رئيسية هي مدخلات ومخرجات الابتكار وتتضمن 81 مؤشراً فرعياً تقدم رؤية شاملة حول مختلف مجالات الابتكار، من أبرزها الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والبحث والتطوير وتطور الأعمال التجارية وتطور الأسواق والبنية التحتية والمؤسسات ورأس المال البشري والبيئة السياسية والتعليم والهياكل الأساسية وتطور الأعمال...، ويهدف إلى ترتيب القدرات الابتكارية لاقتصادات العالم ونتائجها.

أولا: ماهية مؤشرات الابتكار:

تقوم كل من جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، باعداد تقارير لمؤشر الابتكار العالمي تنشر سنويا منذ عام 2007. ويمثل أداة قياس رئيسية بالنسبة لمديري الأعمال وواضعي السياسات ومن يهتمون بحالة الابتكار في العالم. (مها محمد الشال،2018، ص 2)

1- تعريف مؤشر الابتكار العالمي: هو مؤشر عالمي يقيس مستوى الابتكار في بلد ما، وتم إنتاجه بشكل مشترك من قبل مجموعة بوسطن الاستشارية(BCG) ، والرابطة الوطنية للمصنعين(NAM) ، ومعهد التصنيع (MI) ، و شركة الأبحاث غير الحزبية التابعة للرابطة الوطنية للمصنعين .NAM وتصف الرابطة الوطنية للمصنعين هذا المؤشر بأنه الأكبر والأكثر شمولية من نوعه.(America Ranks #8 (In New Global Innovation Index,2009)

2- الهدف من مؤشر الابتكار العالمى: (مها محمد الشال،2018، ص 2)

- ✓ يهدف المؤشر إلى ترتيب القدرات الابتكارية لاقتصاديات العالم ونتائجها.
- ✓ يعد أداة كمية مفصلة تساعد صانعي القرار في العالم على بلوغ أفضل السبل لتحفيز النشاط الابتكاري الدافع للتنمية الاقتصادية والبشرية.
- ✓ يصنف مؤشر الابتكار العالمي 126 اقتصادا بالاستناد إلى 80 مؤشر.
- ✓ يؤكد التقرير على دور الابتكار كمحرّك للنمو والازدهار في الاقتصاد.

3- مكونات مؤشر الابتكار العالمى: يتضمن مؤشر الابتكار من مؤشرين فرعيين وهما: مدخلات الابتكار ومخرجات الابتكار، وتخضع فيهما عوامل الابتكار لتقييم مستمر.

- ✓ يرتكز المؤشر الأول مدخلات الابتكار على خمس ركائز أساسية، تبين عناصر الاقتصاد التي تتيح الأنشطة الابتكارية وهي:المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال.
- ✓ يرتكز المؤشر الثاني وهو مخرجات الابتكار على ركيزتين اثنتين، وهما: المخرجات المعرفية والتكنولوجية، المخرجات الابداعية.

وكل ركيزة من الركائز السابقة منقسمة إلى ركائز فرعية وكل ركيزة فرعية مكونة من مؤشرات يتم حساب جميع الركائز والمؤشرات لتؤول في النهاية إلى أربعة قياسات أساسية، يتم احتسابها معًا؛ ليصدر المؤشر العام للدولة، وهي: مؤشر مدخلات الابتكار، مؤشر مخرجات الابتكار، مؤشر الابتكار العام، كفاءة الابتكار.

4- طريقة حساب مؤشر الابتكار العالمى: (مها محمد الشال،2018، ص 4)

- ✓ **الإجمالي العام للمؤشر:** متوسط حسابى بين المدخلات والمخرجات للابتكار، والمدخلات والمخرجات يمثلان قيم متوازية في إجمالى المؤشر بالرغم من أن المعايير الفرعية للمدخلات أكبر من المخرجات.
- ✓ **كفاءة الابتكار:** هو نسبة مخرجات الابتكار إلى مدخلات الابتكار. وهو مدى استفادة الدول من مدخلات الابتكار في تحقيق مخرجات الابتكار.
- ✓ **مدخلات الابتكار:** متوسط حسابى لخمس دعامات فرعية تحتوى على مجموعة من المؤشرات ومجموعة من المعايير الفرعية .
- ✓ **مخرجات الابتكار:** متوسط حسابى لدعامتين فرعيتين ومجموعة من المعايير الفرعية.

5- شعار مؤشر الابتكار العالمي:

لقد اختلف شعار مؤشر الابتكار العالمي من سنة لآخري، مثلا سنة 2016 كان شعارها" جنى الأرباح من الابتكار العالمى". وشعار 2017 "الابتكار يطعم العالم" ، وشعار سنة 2018 "الابتكار يمد العالم بالطاقة"، وشعار الابتكار العالمي لسنة 2019 هو "التأسيس لحياة صحية – مستقبل االابتكار الطبي"، وشعار الابتكار العالمي لسنة 2020 هو "من سيمول الابتكار"

ثانيا: واقع الابتكار في الدول العربية وأسباب الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة:

يحاول مؤشر الابتكار العالمي قياس جودة الابتكار من خلال النظر: في (جودة الجامعات المحلية، تصنيف جودة خدمات الجامعات، حماية الابتكارات الحاصلة على براءات دولية، جودة المنشورات العلمية، مؤشر قياس الوثائق المرجعية)،

1- أداء الابتكار في مختلف مستويات الدخل وعلاقته بالتنمية في الدول العربية:

لقد أثبتت الدراسات العلاقة الايجابية بين الابتكار والتنمية، وفيما يلي الجدول رقم (1) يوضح الاقتصاديات الأكثر أداءً في مجال الابتكار بحسب المنطقة وفئة الدخل لسنة 2019، كما يعرض الاقتصاديات القريبة من الأداء الابتكاري المتوافق مع التوقّعات بالنظر إلى مستواها الإنمائي. وكلما كان اقتصاد ما أعلى كان أداؤه الابتكاري أفضل بالنسبة لمستواه الإنمائي. وعلى عكس ذلك، تتسم الاقتصاديات الموجودة تحت خط الاتجاه بأداء ابتكاري أدنى من التوقّعات.

الجدول رقم (1): أداء الابتكار في مختلف مستويات الدخل في 2019

	فئة الدخل المرتفع	الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط	الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط	فئة الدخل المنخفض
البلدان التي فاقت التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية	الدنمارك،فنلندا،هولندا، سنغفورة، السويد، سوسرا، المملكة المتحدة، و,م الأمريكية،ألمانيا، جمهورية كوريا، ايرلندا، هونكونغ الصين، اليابان، فرنسا	أرمينيا الصين، كوستاريكا، الجبل الاسود، مقدونيا الشمالية، جنوب افريقيا، تيلندا	جورجيا، الهند، كينيا، منغوليا، الفلبين، جمهورية مولدوفا، أوكرانيا، فيتنام	بوروندي، ملاوي، موزامبيق، رواندا
البلدان التي استوفت التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية	كندا، لوكسبورغ، النرويج، ايسلاندا، النمسا، استراليا، بلجيكا، استونيا، نيوزيلاندا، الجمهورية التشيكية، مالطا،قبرص، اسبانيا، ايطاليا، سلوفينيا، البرتغال، هنغاريا، لاتفيا، سلوفاكيا، بولندا، اليونان،	ماليزيا، بلغاريا، رومانيا، المكسيك، صربيا، إيران، البرازيل، كولومبيا، بيرو، بلاروس، البوسنا والهرسك، جمايكا، البانيا، أذربيجان، الأردن، لبنان،	تونس، المغرب، اندونيسيا، سيريلانكا، قيرغيزستان، مصر، كمبوديا، كودفوار، هندوراس، الكاميرون،	السينغال، تانزانيا، تراجكستان، اوغندا، نيبال، اثيوبيا، مالي، بوركينافاسو، مدغشقر، زمبابوي، النيجر،

	كرواتيا، شيلي، الأرغواي، الارجنتين			
البلدان التي لم تستوفي التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية	الامارات العربية المتحدة، ليتوانيا، الكويت، قطر، السعودية، بروني دار السلام، بانما، البحرين، عمان، ترينيداد وتوباغو	الاتحاد الروسي، تركيا، كازاخستان، موريشيوس،باراغواي، اكوادور، غواتيمالا، الجزائر	باكستان، غانا، السلفادور، بوليفيا، نيجيريا، بنغلديش، نيكاراغوا، زامبيا	بنين، غينيا، طوغو، اليمن،

المصدر: قاعدة بيانات مؤشر الابتكار العالمي وجامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لادارة الاعمال (إلنسياد والويبو، 2019.)

من خلال الجدول أعلاه الدول العربية التي استوفت التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية كانت فيها فئتين: فئة من الشريحة العليا ذات الدخل المتوسط هي (الأردن ولبنان) و فئة الشريحة الدنيا ذات الدخل الأدنى هي (تونس، المغرب، مصر)، أما الدول العربية التي لم تستوفي التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية من فئة الدخل المرتفع هي (الإمارات العربية، الكويت، قطر، السعودية، البحرين وسلطة عمان) وذات الدخل المتوسط (الجزائر).

2_ موقع الدول العربيّة في مؤشّر الابتكار العالمي: لقد تم ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار عالميا، أي ترتيب الدولة عالميا مو مؤشر ترتيبها عربيا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار خلال الفترة (2016- 2020)

الترتيب	ترتيب الدولة في 2016		ترتيب الدولة في 2017		ترتيب الدولة في 2018		ترتيب الدولة في 2019		ترتيب الدولة في 2020	
الدولة	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا
الامارات العربية	41	**1**	35	**1**	38	**1**	36	**1**	34	**1**
قطر	50	**2**	49	**2**	51	**2**	65	**3**	70	**4**
السعودية	49	**3**	55	**3**	61	**4**	68	**4**	66	**3**
الكويت	67	**4**	56	**4**	60	**3**	60	**2**	78	**6**
البحرين	57	**5**	66	**5**	72	**7**	78	**7**	79	**7**
المغرب	72	**6**	72	**6**	76	**8**	74	**6**	75	**5**
تونس	77	**7**	74	**7**	66	**5**	70	**5**	65	**2**
عمان	73	**8**	77	**8**	69	**6**	80	**8**	84	**9**
لبنان	70	**9**	81	**9**	90	**10**	88	**10**	87	**10**
الاردن	82	**10**	83	**10**	79	**9**	86	**9**	81	**8**
مصر	107	**11**	105	**11**	95	**11**	92	**11**	96	**11**
الجزائر	113	**12**	108	**12**	110	**12**	113	**12**	121	**12**
اليمن	128	**13**	127	**13**	126	**13**	129	**13**	131	**13**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤشر الابتكار في العالم

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن دولة الإمارات العربيّة قد حافظت على صدارتها في المركز الأول عربيًّا محققة تقدمًا على محور مخرجات الابتكار فيما حلت في المرتبة 34 عالمياً سنة 2020 على الترتيب العام للمؤشر. كما احتلت تونس المراتب السابعة، الخامسة، والثانية عربيا على الترتيب في السنوات 2018و 2019و 2020 حيث نلاحظ أنها تحسنت في مخرجات الابتكار وحققت تنمية، لكن قطر تراجعت من المرتبة الثانية الى المرتبة الرابعة سنة 2020، والسعودية بقيت بين المرتبة الثالثة والرابعة، وتقدمت المغرب من المرتبة السادسة

إلى الخامسة، في حين تذيّلت الجزائر واليمن القائمة. وترجع الإخفاقات العربية في الابتكار العالمي إلى ضعف بناء قدرات الابتكار وتفعيلها وتتمثل في (إخفاق السوق، إخفاق المنظومة، إخفاق المخرجات، وإخفاق اجتماعي)، كذلك يرجع الاخفاق الى ضعف الابتكار الداخلي في معظم القطاعات(قضية النمط التنموي الإنتاجي والخدمي غير المستدام).

بالاضافة إلى أن السياسات الإقليمية والخارجية للدول العربية لا تساعد على بناء قدرات الابتكار منها: (محمد مراياتي، 2016، ص 12)

- ✓ ضعف لدى معظم الدول العربية في عمق التعاون الإقليمي والدولي.
- ✓ ضعف في سياسات الاستثمار الخارجي التي لا تستهدف الابتكار واستثمار الاحتياطي الخارجي.
- ✓ ضعف في سياسات الإنفاق الداخلي والخارجي وخاصة الدفاع.
- ✓ ضعف في العمل على خلق بيئة داخلية وإقليمية آمنة تسمح بالابتكار.

3- أسباب الفجوة بين المراكز البحثيّة العربية والدول الأجنبيّة فيما يخص الابتكار:

وقوفًا على العوائق التي يواجهها مجال الابتكار في العالم العربيّ، وأسباب استمرار الفجوة بين المراكز البحثيّة العربية والمجالات الصناعية، وكذا السّبل التي يمكن توظيفها للربط بين البحث العلمي وحاجات السوق في العالم العربي وتراجع ترتيب الدول العربية وتقدم الأجنبيّة، يعود الى عدم اعتماد موازنات مالية كافية للبحث العلمي في أغلب الدول العربية، خلافًا للأجنبيّة، إضافة إلى عوائق أخرى تعودُ أسبابُها أساسًا إلى الحكام والأنظمة الحاكمة في معظم الدول العربية، حيث يمكن تلخيصها في أربعة نقاط: (خولة مقراني، 2020)

- نوعيّة التعليم المدرسي يفتقد لعنصرَ البحث العلمي ويقتصر على التلقين وهدم الابتكار.
- تدنّي المستوى المعيشي لدى معظم الشعوب حيث أصبحت الجامعات الطريق الأساسي للحصول على شهادة بهدف الوظيفة فقط.
- افتقار الجامعات للدّعم المالي في مشاريع البحث العلمي للطلّاب والأساتذة وانتشار الفساد ضمن الهيئات المتخصّصة في هذا الدعم.
- تدمير حوافز الاستثمار لدى الأفراد من قبل الجهات الرسمية الحكوميّة وعدم تشجيعه.

وهناك عدة أسباب لتراجع الابتكار العلمي في الدول العربية،مقارنة بالدول المتقدمة : تتمثل في(خولة مقراني، 2020)

- ✓ أن الدول العربية تعاني من فقر معرفي تتجلّى مؤشراته في ضعف كبير لبنية إنتاج المعارف، حيث تخصص نسبة ضئيلة جدًّا قد لا تتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، وبذلك فإنّ مساهمتها في الإنفاق الاجماليّ العالمي على البحث والتطوير ستكون بنفس النسبة، وهناك أيضا هدرًا ماليًا لمخصصات البحث والتطوير، حيث تُصرف على شكل رواتب للأساتذة الباحثين من دون ربطها بالإنتاج العلمي، الأمر الذي لا يحفّز على البحث بالجامعات العربية.
- ✓ أن هناك فروقات تكنولوجية تفصل من يمتلك القدرة على استخدام تقنيات المعلومات والتواصل ومن يستهلكها، وهنا وجبت الإشارة إلى أنَّ امتلاك التقنيات والأجهزة غير كاف لإقامة نظام وطني للابتكار، بل هو تحديث سطحي يستلزم إرادة سياسية قوية وحركة مجتمعية فاعلة ومناخ أعمال مشجع، تعمل على تصوّر شامل مدخله سياسي ثقافي وناتجه اقتصادي لبناء اقتصاد معرفي قوي.
- ✓ إنّ تجديد المنظومات التعليميّة بشأن المقررات الدراسية هي فقط في الشكل، ولم تتطرق للمضمون، فالمقرّرات الدراسية في المراحل المختلفة لا تدعو إلى الإبداع، وإنما للحصول على الدرجات والنجاح، وهو ما ينتج نسخًا مشابهة من الخريجين، مع عدد قليل من المبدعين.

- ✓ فإنّ فقدان الحرية والاستقرار في العالم العربي، تسببت بهجرة الكثير من المبدعين وأصحاب العقول، وموت الكثير منهم أيضا، لأنّ البيئة العربية أصبحت هذه الأيام -أغلبها- بيئة طاردة للمبدعين والإبداع، ولا مكان للمبدع في بلده.

ثالثا: مبادرات تعزيز الابتكار عربيا لتحقيق التنمية المستدامة: يجب أن تكون لدى حكومات الدول العربية النظرة الشمولية، التخطيط، ومبادرات بمستويات(عامة وحكومية وإقليمية /عالمية) كما يلي: (محمد مراياتي، 2016، ص ص 14-21)

1- تصنيف المبادرات الأساسية لتعزيز الابتكار عربيا ومستويات الحل بنظرة شمولية:

سواء كانت النظرة على مستوى الاقتصاد الجزئي: (المؤسسات، القطاعات)، أو على مستوى الاقتصاد الكلي (الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة)من خلال مبادرات عامةً في كل المستويات ومبادرات المستوى الحكومي، ومبادرات المستوى الإقليمي والعالمي.

2- التخطيط: الرؤية والسياسات والتنفيذ والمتابعة:

- المشكلة في العالم العربي مشكلة آليات التنفيذ والتقييم والمتابعة، والمفيد تطوير مبادرات رئيسة تنفيذية من غير توصيات وغير تنظير.
- المطلوب إعداد مبادرات بأهداف رقمية، وأزمنة تنفيذ، وتمويل محدد، ومؤشرات أداء، وجهات تنفيذية محددة ومسؤولة، مع التركيز على قطاعات واعدة ممكنة وذات أولوية وتتصف بالميزات التنافسية وتستفيد من الميزات التفاضلية

3- قيام الدول العربية بمبادرات عامة، في كل المستويات : من خلال

- تغيير هيكلية منظومة الابتكار : ضعيفة في فعاليات الإنتاج والخدمات ومتمركز في الجامعات ومعاهد البحوث،
- خلق جانب الطلب، و هو المفقود في الدول العربية Market-Driven.
- تطويرً المنتج : مبادرة في بناء القدرات لدى القطاع الخاص.
- تغيير التعليم نحو المهارات والابتكار والخبرة والمسؤولية والعلوم التطبيقية.
- إقامةً التشبيكً المعرفيً وإدارةً المعرفة: مجتمعً العاملينً والممارسينً والمهتمينً وأصحابً المصلحة.
- تعزيز رعايةً الموهبة والإبداعً: من خلال توحيد الاستراتيجية العربية.

خاتمة:

إن النمو الحقيقي والمستدام يقوم على الابتكار، وهذا ما أكدته نظرية النمو الجديدة (رومر – من جامعة ستانفورد)، بحيث يعتمد النمو الآن على مستوى المعرفة في النشاط الاقتصادي، وعلى نمو هذا المستوى، إضافة للاستثمار. وبالتالي فزيادة النمو واستدامته في الاقتصاديات العربية يحتاج لزيادة الاهتمام بالمعرفة الجديدة ونقلها وتوطينها ثم توليدها واستثمارها(الابتكار). وبالتالي نحتاج لبرامج وطنية كبيرة في الصناعات والخدمات القائمة على المعرفة.

وعليه، فالابتكار في العالم العربي يحتاج إلى امتلاك القيم العلميّة والثقافية التي تدفع بتطوير البنى الإنتاجية والمرتكزات المعرفية، الأمر الذي يخرج العرب من النهضة المعرفيّة. إلى أفاق الابتكار يستدعي وجود سياسة علمية رصينة تكون حريّة التفكير والتعبير حجر الزاوية فيها. وتسعى بذلك إلى إعداد متكامل للناشئة وتحفيز للإبداع والابتكار، معتمدة في ذلك على تحسين جودة التعليم عبر أساليب متجددة تصقل ملكات التنقيب والاستكشاف والقيادة لدى المتعلمين، وإسهامها في رسم معالم جديدة للهياكل الاجتماعية والسلوك الاقتصادي والأداء المؤسساتي بالعالم العربي, ثمّ لا بد لنا من العودة إلى الدور المحوريّ للجامعات في التقدم بالاقتصاد المعرفي، فعلى المستوى العالمي، نجد أن الجامعات أصبحت تؤدي وظائف عديدة تمزج بين التكوين الجامعي، البحث العلمي والابتكار بما يشمله من إبداعات تكنولوجية، تنظيمية، خدماتيّة وإدارية.

التوصيات:

1- قيام مؤسسات القطاع العام بتحفيز الطلب على البحث والتطوير لدى الشركات.

2- اعتماد سياسات تزيد من استثمار الشركات في قدراتها البحثية والتقنية والابتكارية وتطوير المنتج.

3- اعتماد سياسات الابتكار المحرك من السوق في البحث والتطوير(تفعيل الطلب Market-Driven).

4- مبادرة رعاية الابتكار و ريادة الأعمال والاستثمار فيهما.

5- إنشاء مراكز بحوث السياسات في كل قطاع ومنح الأولوية للتنفيذ والتقييم والمتابعة ومحاربة الفساد.

6-نشر وتطبيق إدارة التغيير : السياسي والاجتماعي والهيكلي والأفراد المنفذين والقوانين والسياسات ، وذلك بتدخل الدولة في معالجة الإخفاقات .

7- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في الابتكار وانتقاء القطاعات المناسبة له وقبول الابتكار اجتماعيا

8- التنسيق والتكامل والترابط في التخطيط والتنفيذ والمتابعة بين الاستراتيجيات الثلاث الأمن، التنمية المستدامة، وإستراتجية العلوم والابتكار.

9- تغيير السياساتً الخارجية على المستوى الإقليمي والعالمي: لأنه لا تنمية بدون أمن وسلام ولا أمن وسلام بدون تنمية

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

1- أحمد سيد مصطفي، إدارة البشر(الأصول والمهارات)، بدون ذكر دار النشر، مصر، ،2002.

2- أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2002.

3- حميد الطاتي بشير العلاق. تطوير المنتجات و تسعيرها، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

4- خالد عبد الرحيم الهيئ، أكرم أحمد الطويل: التنظيم الصناعي المبادئ، العمليات، المداخل والتجارب، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

5- راوية حسن، سلوك المؤسسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 .

6- زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، ،2006.

7- سعيد يس عامر، الإدارة وآفاق المستقبل، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، القاهرة، مصر، 1998.

8- محمد عبد الفتاح الصريفي، الإدارة الرائدة، دار الصفاء، عمان، الأردن، الطبعة 01 ،2003 .

9- ناصر دادي عدون ،عبد الله قويدر الواحد ،مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية _المؤسسة العمومية بالجزائر (دار المحمدية العامة -الجزائر)، 2010 .

المقالات:

1- بوريش أحمد ،1شيهب سلمى، دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية والابتكارية لمنظمات الأعمال وانعكاساتها على التنمية المستدامة(تجارب ومقاربات) ،مجلة إقتصاد المال والأعمال J FBE، المجلد (3)، العدد (2)، جوان 2019،

2- رياض بن غبريد ، الإبداع والابتكار كمدخل لمساهمة الكفاءات في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة NCA Rouiba "" "، المجلد /21العـدد:1 ، 2019، ص 419 -434

3- الشريف بقة، العايب عبد الرحمان: التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبرالشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدي للطباعة والنشر، سطيف، الجزائر، ،2008

4- علاوة عبد الفتاح، تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال أداء مواردها البشرية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: أداء فعالية المنظمة في ظل التنمي المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، ،. 10-2009/11/11

5- فتاح صالح، رزقي محمد: استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقيم الأداء المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، ،10-2009/11/11

6- محمد مراياتي ،مبادرات استراتيجية لتعزيز الابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة(SDG) في المنطقة العربية، ضمن اجتماع الخبراء: سبل تعزيز الابتكار من أجل التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية بيروت1 -2نوفمبر 2016، ص(34-1)

7- نيفين حسين محمد، دور الابتكار والابداع المستمر في المركز التنافسي بالمؤسسات الاقتصادية والدول، دراسة حالة دولة الامارات، وزارة الاقتصاد، 2016،

الكتب بالفرنسية:

1-Amabile, T.M., Creativity in context, Westview Press, New York, 1996

2-Corine Cohen, Veille et intelligence stratégique, Ed Lavoisier, Paris, 2004.

3- Mark Mawhinney : Sustainable development, understanding the green debates, a black well publishing company; Editional offices, 2002.

4- Stéphany.D : développement durable et performance de l’entreprise, édition liaisons, Paris, 2003.

المواقع:

https://omran.org/ar/العلمي-الابتكار-ومؤشر-العربي-العالم-مقراني، خولة 2020/06/23

أثر اليقظة الإستراتيجية على استدامة المؤسسة
حالة مؤسسة CP2K

The impact of strategic vigilance on the sustainability of the organization -CP2K Foundation Case-

د.سلطان كريمة، جامعة 2أوت 1955 سكيكدة، **k.soltane@univ-skikda.dz**
د.بوغازي فريدة، 20 أوت 1955سكيكدة، **F.boughazi@univ-skikda.dz**
ط.د. بكوش مهاء، 20 أوت 1955 سكيكدة، **ghamha2018bakouche@gmail. com**

ملخص:

فرضت بيئة الأعمال على المؤسسات الاقتصادية في ظل ما تشهده من تغيرات سريعة ضرورة تبني مفاهيم وممارسات أكثر فعالية لتحقيق الميزة التنافسية، ولعل أبرز هذه المفاهيم هو اليقظة الإستراتيجية باعتبارها من أهم الممارسات التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى تحقيق الاستمرارية و الاستدامة والتميز في مجال الأعمال، وفي ظل هذه الممارسات فإنه ومن خلال دراستنا التي تهدف إلى تحليل واقع اليقظة الاستراتيجية بأبعادها، وعلاقتها باستدامة المؤسسة، ولتشخيص هذا الواقع تم اختيار إحدى فروع مؤسسة سوناطراك وهي مؤسسة CP2Kمنتهجين المنهج الوصفي التحليلي وباعتماد استبيان لجمع البيانات من إطارات المؤسسة العاملة بولاية سكيكدة وتحليلها بالبرنامج الإحصائي.

الكلمات المفتاحية: اليقظة الإستراتيجية، الاستدامة، التنمية المستدامة.

التصنيفاتJEL: O0, O1, L1

Abstract :

The business environment imposed on economic institutions in light of rapid changes the need to adopt more effective concepts and practices to achieve competitive advantage. Among these concepts is strategic vigilance, which is considered one of the most important practices through which the organization seeks to achieve continuity, sustainability and excellence in the field of business. In light of these practices, and through our study, which aims to analyze the reality of strategic vigilance in its dimensions, and its relationship to the sustainability of the institution.

In order to diagnose this reality, one of Sonatrach's branches, CP2K, was chosen, using the descriptive analytical approach, and by adopting a questionnaire to collect data from the frameworks of the institution operating in Skikda and analyze it using the statistical program.

Keywords: strategic vigilance, sustainability, sustainable development.

JEL Classification Codes: O0, O1, L1

الأعمال، مما فرض عليها العمل باليات ومداخل جديدة. فلم تعد المؤسسات تهتم فقط بتحسين أدائها الاقتصادي، بل باتت تهتم بالالتزام نحو المجتمع والبيئة التي تنشط فيها، فأصبح يتعين على المؤسسات أن تتبنى المبادرات المستدامة التي تهدف إلى دعم المجتمع من خلال كل استراتيجيات أعمالها، حيث لا تقتصر آثار ذلك على مساعدة

الدولة في تحقيق أهدافها في مجال الاستدامة فحسب، لكنها ستلعب دوراً مهماً في استدامة ولاء العميل وتحقيق الأرباح أيضاً حيث أن كل ما يعود بالفائدة على المجتمع، يعود بالفائدة على قطاع الأعمال.

لا يمكن تحقيق كل هذا إلا من خلال فهم ودراسة ومراقبة البيئة التي تنشط فيها المؤسسة أي رصد بيئة الأعمال بصورة متواصلة ومراقبتها بشكل دائم ، وجمع معلومات عن كل ما هو جديد وتوقع ما سيحصل في محيطها بشكل دائم ومستمر. وتمثل ذلك في بناء متكامل لنموذج اليقظة الإستراتيجية، الذي سيسهل للمؤسسة عملية رصد المعلومات الإستراتيجية التي تمكنها من اقتناص الفرص وتجنب التهديدات التي تحول دون تحقيق أهدافها ورسالتها.

وهذا ما سيقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

- **ما هو دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق مؤسسة مستدامة؟**

ويندرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة فرعية منها:

- ما المقصود باليقظة الإستراتيجية، وفي ما تتمثل أهم أنواعها؟
- ما المقصود بالاستدامة، والمؤسسة المستدامة؟
- ما الدور الذي تلعبه اليقظة الإستراتيجية في تحقيق مؤسسة مستدامة؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضية التالية:

- تساهم اليقظة الإستراتيجية في تحقيق مؤسسة مستدامة.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال الأهمية الكبيرة لموضوع اليقظة الإستراتيجية التي أصبحت جل المؤسسات تسعى لتطبيق ممارساتها من جهة، والأهمية التي يكتسيها موضوع الاستدامة من جهة أخرى. وذلك لشمول الاستدامة على الالتزام الإنساني والاجتماعي والبيئي للمؤسسة إلى جانب أهدافها الاقتصادية، إذا فهي تقوم بدمج عناصر التنمية المستدامة ضمن أولوياتها.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي:

- إبراز الأهمية التي تلعبها اليقظة الإستراتيجية في تحقيق مؤسسة مستدامة؛
- إيضاح أهمية وضرورة وجود ممارسات اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر وإثبات صحة الفرضية وتوفير بيانات الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، لتحديد الإطار النظري للدراسة وتحديد المفاهيم والمداخل المختلفة للموضوع، الذي يستعمل في وصف الظواهر الاقتصادية وتقديم تنبؤات مستقبلية حولها، والمساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة.

محاور الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

- ✓ مفاهيم حول اليقظة الإستراتيجية وأبعادها؛
- ✓ مفاهيم حول استدامة المؤسسة وأبعادها؛
- ✓ ممارسة اليقظة الإستراتيجية لتحقيق مؤسسة مستدامة.

أولا: الإطار المفاهيمي لليقظة الاستراتيجية واستدامة المؤسسة

1. الإطار ألمفاهيمي لليقظة الإستراتجية :

1.1 مفهوم اليقظة الإستراتيجية: لقد تعددت المفاهيم المقدمة من طرف الكتاب والباحثين لليقظة الإستراتيجية، حيث نجد:

يعرف ليسكا (lesca) اليقظة الإستراتيجية بأنها"ذلك الإجراء الجماعي المستمر من خلال مجموعة أفراد تتولى جمع، استعمال المعلومات بشكل طوعي واستباقي بما يتماشى والتغيرات المحتمل حدوثها في البيئة الخارجية، وهذا من اجل خلق فرص أعمال والتخفيض من مخاطر عدم اليقين" **(ضربان، حمو، ديسمبر 2012، ص384).**

وفي تعريف روبلت (Ribault) أنها " المراقبة الشاملة والذكية لبيئة المؤسسة من خلال البحث على المعلومات الواقعية والمستقبلية" **(قادري ، طيب ، أوت 2017، ص2).**

كما يضيف رابحي (Rabhi) أنها " عملية مستمرة من إدارة المعلومات ودعم القرار من اجل تنمية وتطوير المؤسسة وضمان بقائها" **(بن خليفة، زلاسي، جوان 2018،ص441).**

ويرى كارتيي (Mcartier) أنها " عملية مستمرة ومنظمة لإدارة المعلومات الإستراتيجية الهدف النهائي لها هو الإبداع (تحويل الأفكار إلى معارف وإجراءات ومنتجات)، وكذلك خلق مزايا تنافسية تسمح للمؤسسة بالتكيف مع التحولات التي تحدث في محيطها"**(فرحات، بن خليفة، بدون سنة نشر، ص29).**

وعليه يمكن القول أن اليقظة الإستراتيجية هي ذلك العمل المنظم والمستمر لرصد بيئة المؤسسة، والذي يهتم بالكشف عن المعلومات التي تؤثر تأثيرا سريعا على نمو المؤسسة وعلى استراتيجياتها، ويمكن من خلال تحليل ومعالجة المعلومات لاتخاذ القرارات السليمة **(بلاسكة، مزياني، بدون سنة نشر، ص269).**

ومنه ومن خلال التعاريف السابقة فاليقظة الإستراتيجية هي عبارة عن معلومات مجمعة من البيئة الخارجية للمؤسسة واستغلالها في الوقت المناسب، ومواجهة الأخطار، وبالتالي تضمن اليقظة الإستراتيجية السرعة في رد الفعل ومنه اتخاذ القرار الاستراتيجي المناسب في الوقت المناسب.

من خلال التعاريف السابقة لليقظة الإستراتيجية يمكننا إبراز جملة من الخصائص نذكر منها:

- اليقظة سيرورة إرادية تتطلب التزاما قويا وحركيا من قبل الإدارة وأعضاء التنظيم.
- معلومات اليقظة هي معلومات استشرافية (مستقبلية) من نوع الإشارات الضيفة (Signaux Faibles) على حد تعبير أنسوف (Ansoff)، تسمح المؤسس بفهم جيد واستباق التغيرات المستقبلية لبيئتها **(بن خديجة، جوان 2010، ص41).**
- لا يمكن أن تكون اليقظة عملا محدودا بالمتابعة والمراقبة البسيطة للمحيط لكونها هدف إبداعي فهي على العكس تعتبر تطوعية من خلال اللجوء إلى واجهة المعلومات المتوقعة معا لانتباه الحاد وبتنشيط كلا الحواس **(عبايدية، عمران، بدون سنة نشر، ص297).**
- بالنظر إلى إشارات الإنذار المبكرة التي توفرها اليقظة الإستراتيجية، فهي إشارة لمفهوم الإبداع، حيث أنها لا تصف الأحداث التي وقعت فعلا ولكن من خلالها يمكن صياغة فرضيات ورؤية مسبقة مبدعة **(متيم، نجيمي، بدون سنة نشر، ص8).**

2.1. أبعاد اليقظة الإستراتيجية:

يشمل مفهوم اليقظة تعبيرا شاملا عن اليقظة والتي تتكون من عدة أنواع متكاملة تمثل اليقظة الشاملة على محيط المؤسسة، حيث تعطي اليقظة الإستراتيجية للمؤسسة القدرة على التصرف بسرعة وفي الوقت المناسب مع اكبر قدر من الفعالية ومساهمة منها في تحقيق تنافسينها الدائمة **(علاوي، 2014، ص168).**

1.2.1 اليقظة التنافسية : Veille Concurrentiell تتمثل اليقظة التنافسية في الاستماع المستمر لما يجر في المحيط المتعلق بالمنافسة والمنافسين فالمؤسسة تبحث دوما على أن تكون على علم بالقدرات التقنية والتسويقية

والتسييرية للمنافسين الفعليين كما تبحث أن تكون أعلى من المنافسين المحتملين وإمكانياتهم (**عقون ، يونيو2016ص 273).**

ويمكن تعريف هذه اليقظة بأنها ذلك " النشاط الذي يسمح بتحديد المنافسين الحاليين والمحتملين، وكذا استراتيجياتهم ومشاريعهم المستقبلية، مما يسمح باتخاذ قرارات تؤثر على مستقبل المنظمة."

أي أن اليقظة التنافسية تختص بالتعرف على المنافسين الحاليين والمحتملين، وتهتم أيضا بالبيئة التي تتطور فيها المنافسة، واستخراج النتائج وتطبيقها في اتخاذ القرار **(يحة، العيداني ، بدون سنة نشر، ص211).**

2.2.1 اليقظة التجارية: تعرف اليقظة التجارية على أنها عملية جمع المعلومات الخاصة بالمنافسين وسلوكياتهم و احتياجات وأذواق المستهلكين، نشاطات الموزعين وتطورات المحيط التجاري كما يمثل المستهلك مركز اهتمام اليقظة التجارية، فهي تعد أكثر أنواع اليقظة ربحية في المدى القصير لارتباطها بالتعاملات التجارية للمؤسسة مع متعامليها وتعكس طبيعة علاقاتها التجارية مع زبائنها وموردیها، كما وإنها تمتد لمدى متوسط لأنها تعبر عن السياسات التجارية للمؤسسة، وقدراتها التعاقدية والتفاوضية والتزاماتها المالية مع أطراف التعاقد زبائن كانوا أم موردين **(كمروس، سبتمبر 2019، ص77).**

تسمى أيضا اليقظة التسويقية،فهي عملية مستمرة ومتكررة وأخلاقية تراقب بها المؤسسة محيطها وتحلل بيئتها التسويقية، بحثا عن إشارات تشكل لها فرص آو تهديد قد تؤثر على استدامتها. كما تهدف إلى مراقبة منتجات المنافسين من اجل توجيه قرارات المدير من أجل تحسين أداء العمل **(مسراتي، بن نذير ، 2020، ص667).**

3.2.1 اليقظة التكنولوجية: تعد اليقظة التكنولوجية عنصرا مكونا لليقظة الإستراتيجية ؛فاليقظة التكنولوجية تشير إلى الجهود المبذولة من قبل المؤسسة وكذا الوسائل المسخرة بهدف الكشف عن كل التطورات والمستجدات الحاصلة في ميدان التقنيات والتكنولوجيات والتي تهم المؤسسة حاليا ومستقبليا. **(بوشناف، 2002، ص82)**

4.2.1 اليقظة الاجتماعية: حيث المنظمة بحاجة إلى رصد البيئة الداخلية من خلال ملاحظة ومتابعة حياة جماعات العمل في المنظمة (التنظيمات غير الرسمية)، وهي وسيلة إنصات واستماع وازنة هدفها الضبط الاجتماعي لمختلف المتعاملين في المؤسسة في سبيل توجيه هذه الطاقات للعمل في صالح المنظمة لا ضدها. **(المشاقبة، 9جويلية 2020، اطلع عليه بتاريخ: 2021/5/20)**

وتعرف اليقظة الاجتماعية بأنها سيرورة بحث، جمع ومعالجة المعلومات المرتبطة بالمجال السوسيو اقتصادي، الديمغرافي والثقافي للمجتمع والتي لها صلة مباشرة بنشاط المؤسسة، والتي تمكنها من التعرف على الحالات التي تهدد تماسك الفرق والجماعات من خلال استباق وإدارة المخاطر الاجتماعية. **(لمروس، سبتمبر 2019، ص76)**

اليقظة البيئية: تخص ما تبقى من عناصر في بيئة المؤسسة, أي الإشارات الآتية من خارج المؤسسة والتي يجب تفسيرها من اجل الحصول على ميزة إستراتيجية. وتعمل اليقظة البيئية على دراسة المتغيرات التي لم تقم الأنواع الأخرى من اليقظة برصدها وتحليلها . **(المشاقبة، 9جويلية 2020، اطلع عليه بتاريخ: 2021/5/20)**

الشكل رقم(1): الأشكال الرئيسية لليقظة الإستراتيجية.

.

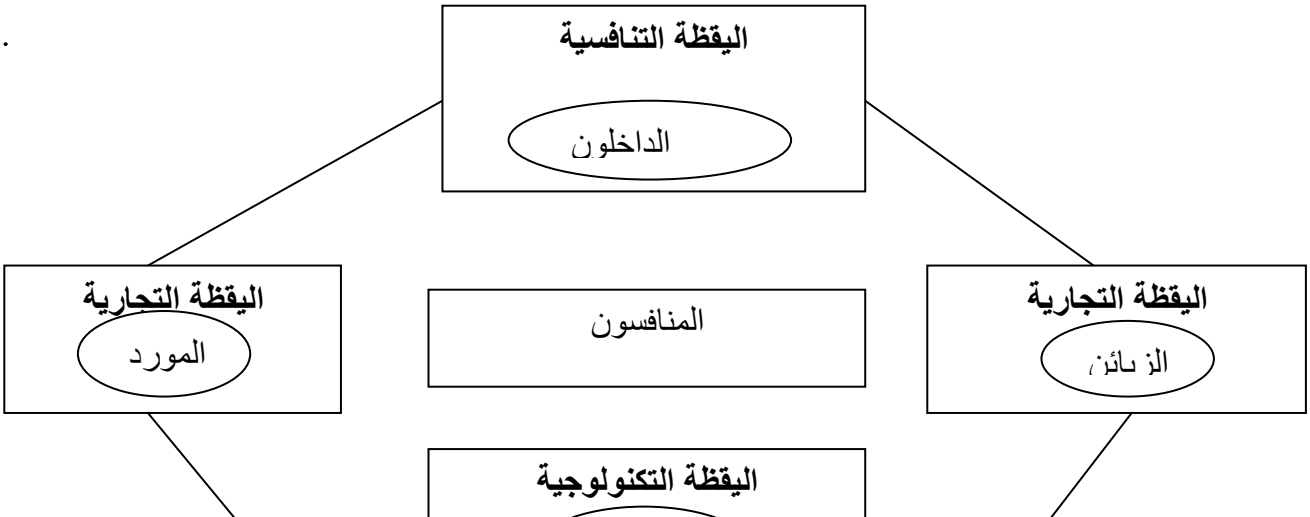

Source : Hermel. L,Maitriuser et pratique veille stratégique et intelligence économique, AFNOR, 2éd, paris 2007,p08.

2. استدامة المؤسسة:

1.2 مفهوم المؤسسة المستدامة:

الاستدامة تعني النمو الذي يحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث، وتغير المناخ, **(زاوية، 2019، ص10)**

هي نموذج جديد تعمل المؤسسة من خلاله على دمج الإدارة الممنهجة للجوانب البيئية والاجتماعية في الأعمال التجارية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية، لتحقيق الأعمال التجارية المستدامة نفسها والمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي، ويمكن القول أن المؤسسة أكثر استدامة كلما قل الضرر الذي تسببه، و يمكن القول أن المؤسسة أقل استدامة كلما زاد الضرر الذي تسببه نتيجة لأنشطتها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. **(سلطان، 2020،ص210)**

ويمكن القول بأن المؤسسة المستدامة هي تلك المؤسسة التي تعمل بمنطق التنمية المستدامة، وأن هذه الأخيرة تستدعي الاضطلاع بمسؤوليات اجتماعية وأخلاقية حيال البيئة المباشرة وغير المباشرة، ويراعي هذا النوع من المؤسسات الآثار التي تخلفها أنشطتها على المجتمع المحيط بها وتتخذ التزامات ترمي إلى تحقيق رفاه السكان المتواجدين في بيئتها المباشرة. **(قطوش، 2018/2017، ص116)**

إذا فالمؤسسة المستدامة هي تلك المؤسسة التي تحرص على تحقيق أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في كل أنشطتها دون أن يؤثر ذلك على أرباحها أو أهدافها. أي أنها تعمل على إدماج كل من الاهتمامات الاجتماعية والبيئية بالتوازي مع اهتماماتها الاقتصادية.

2.2 أبعادها: تتجلى أبعاد استدامة المؤسسة في ثلاث أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، وهي نفسها أبعاد التنمية المستدامة

1.2.2 البعد الاقتصادي: يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. **(شيلي، 2014/2013، ص71)**، فالنمو الاقتصادي يجب أن يتحقق بشكل يتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة على رأس المال الطبيعي **(بوفنش، 2016، ص20)**. ويمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية:

- استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلوث)؛
- تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث.....)؛
- وضع موارد وميكانزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها؛
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة (التكنولوجيا النظيفة، الاستهلاك الأخضر.....)؛

- الاستثمارات المسئولة اجتماعيا التي تأخذ في عين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع المزمع تشييدها؛
- المساواة في توزيع الموارد ويتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة؛
- التجارة العادلة دوليا، رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية. **(كافي، 2017، ص77).**

2.2.2 البعد الاجتماعي: البعد الاجتماعي في منظومة التنمية المستدامة يركز على الإنسان، فهو الذي يشكل جوهر التنمية بجميع صورها، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها وغير المحتاجين، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل من الشفافية والنزاهة، وعليه فإن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التنمية المستدامة، والعنصر المهم الذي تشير إليه جميع تعريفات التنمية المستدامة. **(خنجي، تم الاسترداد في: 2021/5/20)**

تسعى المؤسسة المستدامة إلى المساهمة الجادة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وذلك من خلال: **(قطوش، ص ص 122-123)**

- مسؤولية المتعاونين مع المؤسسة: وذلك من خلال خلق وتوفير الظروف الملائمة لتنمية وتطوير المهارات والكفاءات، وتشجيع التماسك الاجتماعي في المؤسسة، تشجيع التنوع الثقافي في المؤسسة، إثراء العلاقات المهنية والحوار الاجتماعي.
- مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع المحلي: وذلك من خلال تشجيع وتعزيز الاستماع والحوار، والعمل بالمشاركة مع الجماعات المحلية.

3.2.2 البعد البيئي: (أديب. (10/ 12/ 2002). تاريخ الاسترداد 10/7/ 2019) إن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، الموارد الطبيعية والموارد المائية في العالم على أساس مستدام، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية ، ويمكن إجمال الأبعاد البيئية فيما يلي:

- منع إتلاف التربة وتدمير الغطاء النباتي؛
- صيانة المياه؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

وتسعى المؤسسة المستدامة بالمساهمة البناءة في تحقيق البعد البيئي، ويتم ذلك من خلال: **(قطوش، 2018/2017، ص 124)**

- التأكيد على الإدارة السليمة للنفايات والمنتجات في نهاية دورة حياتها من خلال تعزيز تصميم المنتجات الصديقة للبيئة.

- مكافحة التغير المناخي وذلك من خلال التقليل من إنبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن نشاطات المؤسسة وكذلك عن نقل البضائع، تحسين ميزانية الطاقة للمؤسسة وتشجيع وتعزيز الممارسات الجديدة الخاصة بأصحاب المصلحة.

3. العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية واستدامة المؤسسة:

1.3 الاستدامة الإستراتيجية:

إذا كانت المنظمة تحاول أن تفعل الكثير لخدمة المجتمع وتنميته وتقدمه، فمن المحتمل ألا يكون لديها ما يكفي من الموارد، بما في ذلك عدم وجود ما يكفي من المال لفعل ما تريد، لذا فمن أهم الاعتبارات في الاستدامة المؤسسية

أن يكون لدى المؤسسة رؤية وأهداف واضحة، فإذا لم تكن الرؤية واقعية فإن العديد من الأنشطة في المؤسسة لن تكون واقعية أيضا، والحل ليس الاستمرار في محاولة الحصول على المزيد من المال، وإنما في إعادة النظر في الأهداف والرؤية من جديد **(علواني، 22 يونيو 2020)**

يتطلب منظور الاستدامة الإستراتيجي أن يتم استكشاف النظام وأهداف التخطيط داخل النظام، بما يكفي للسماح بنهج إستراتيجي يأخذ في الاعتبار جوانب النظام ذات الصلة والضرورية للوصول إلى الأهداف ،أي أن حدود النظام محددة في الواقع وبدون بعض التعريف التشغيلي للأهداف لا يمكن حتى الشروع في المناهج الإستراتيجية و المبادئ التوجيهية الإستراتيجية منطقية فقط في سياق أهداف واضحة عندما يكون كلاهما في مكانهما يمكنان من التصميم الاستراتيجي لبرامج العمل واختيار الأدوات لرصد وإدارة التحولات. **(العبادي، نبيل هادي، 2019، ص ص77-78)**

2.3 مساهمة اليقظة الإستراتيجية في استدامة المؤسسة: يمكن توضيح هذه العلاقة الإيجابية من خلال إبراز دور اليقظة الإستراتيجية في كل بعد من أبعاد الاستدامة كل على حدا، كما يلي:

1.2.3 **دور اليقظة الإستراتيجية في البعد الاقتصادي:**

يمكن حصر البعد الاقتصادي في الميزة التنافسية للمؤسسة؛ وبالتالي إبراز دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية، فاليقظة الإستراتيجية هي عملية تمكن المؤسسة ليس فقط من امتلاك معلومات مفيدة عن عناصر مختلفة من محيطها الخارجي بصورة دورية منتظمة والتمكن من توقع اتجاه أو مسارات الأحداث المستقبلية، بل تمكنها أيضا من تكوين رصيد معرفي متجدد عن المنافسين، العملاء، الموردين، المنتجات، التكنولوجيا المستخدمة وحتى النامية.....، لأنها همزة الوصل بين المؤسسة ومحيطها الخارجي، في كل أجزائه، المحيط التنافسي (يقظة تنافسية)، المحيط التكنولوجي (يقظة تكنولوجية)، المحيط التجاري (يقظة تجارية)، باقي أجزاء المحيط (يقظة بيئية).....، وكل يقظة من هذه اليقظات تعتبر موردا أو مصدرا لتغذية وتدعيم كل عامل من عوامل بناء الميزة التنافسية؛ **(زواوي، 2013، ص101).**

- معرفة الاتجاهات الحديثة والتنبؤ بالتغيرات؛
- الحصول على مورد وافر من المعلومات والخبرات؛
- الرفع من القدرات المؤسسية وسرعة رد الفعل اتجاه التغيرات؛
- الإسهام من الناحية المالية بتحقيق وفرة. لان المعلومات التي يتم تجميعها تكون قادرة على التحسين من الخصائص التقنية للمنتج والتخفيف من التكلفة؛
- ضمان سريان جيد للمعلومات عبر مختلف المستويات التنظيمية في المؤسسة، كما تسمح بمراقبة مستمرة ومتواصلة لبيئتها؛
- التحذير والتنبؤ بالمعوقات المستقبلية التي سوف تواجهها المؤسسة **(الزهيري، أفريل2011، ص23).**

2.2.3 دور اليقظة الإستراتيجية في البعد الاجتماعي:

ويتجلى هذا الدور من خلال مساهمة اليقظة الإستراتيجية في توجيه سلوك مختلف الأطراف الفاعلين كالمستهلكين من خلال ترشيد سلوكهم الشرائي، كما أن اعتماد اليقظة يعد توجها لمعرفة تطلعات جميع الأطراف أصحاب المصلحة؛ وذلك من خلال:

- التعرف على جميع الأطراف أصحاب المصلحة؛
- تحديد الأطراف أصحاب المصلحة وتقسيمهم وفق أولويات معينة؛
- إنشاء شبكات اتصال وحوار مع الأطراف أصحاب المصلحة؛
- تحديد القضايا الرئيسية المرتبطة بتوجهات وتطلعات هذه الأطراف؛

كما أن اليقظة الإستراتيجية تساعد المؤسسة على تفعيل أنشطتها الاجتماعية تجاه المجتمع؛ فهي تساعدها على تنظيم البرامج المتعلقة بالأعمال الخيرية وبرامج الرعاية حسب أولويتها.

وتساعد اليقظة الإستراتيجية هنا على تقليل الانحراف بين تصورات المؤسسة ومختلف الأطراف من خلال تفعيل وظيفة الاتصال ومراعاة وزن كل طرف في دالة الهدف للمؤسسة. **(عبايدية، عمران، 2017، ص304)**

3.2.3 دور اليقظة الإستراتيجية في البعد البيئي:

مع تكاثف الجهود الدولية لحماية البيئة، حيث أصبحت تحظى باهتمام لم تحظ به من قبل، أصبحت جل المؤسسات تسعى بالتوازي مع أنشطتها وأهدافها للحفاظ عليها وتقليل إلى أقصى حد الآثار البيئية الناتجة عن نشاطها. وبالتالي فاليقظة الإستراتيجية تمثل وسيلة فعالة لرصد المشاكل البيئية التي تسببها المؤسسة وبالتالي العمل على تقليلها والتغلب عليها، إضافة إلى رصد والتعرف أول بأول على مختلف التقنيات التي استعملتها وتستعملها المؤسسات المنافسة كالحلول التكنولوجية للتصنيع الصديق للبيئة، وطرق تخفيض المخاطر البيئية المتعلقة بصحة العاملين وسلامتهم، وطرق التخلص من النفايات الصناعية.

مما سبق يمكن القول أن اليقظة الإستراتيجية من المفاهيم الحديثة التي تحث على ضرورة الانتباه والتتبع المستمر للتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مؤسسة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

ثانيا: الجانب التطبيقي:

1. طريقة وأدوات الدراسة:

1.1. أداة الدراسة: تم تطوير استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات عن الدراسة لقياس الدور الذي تلعبه اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة لمؤسسة **CP2K** ، وتم تقسيم الإستبيان إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

- **المحور الأول:** تضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي.
- **المحور الثاني**: وتضمن بدوره خمسة أجزاء يمثل كل جزء منها أحد أبعاد اليقظة الاستراتيجية، ويتمثل البعد الأول في "اليقظة التنافسية" وقد تضمن **4** عبارات، البعد الثاني "اليقظة التجارية" وتضمن بدوره **4** عبارات، البعد الثالث "اليقظة التكنولوجية" تضمن **4** عبارات، أما البعد الرابع " اليقظة الاجتماعية" فقد تضمن **3** عبارات، والبعد الخامس والأخير "اليقظة البيئية" فتضمن **3** عبارات.
- **المحور الثالث:** وتضمن مجموعة من العبارات كان الهدف منها معرفة واقع الاستدامة بمؤسسة ..... من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتضمن **12** عبارات.

2.1. مجتمع وعينة الدراسة: حدد مجتمع الدراسة بكل موظفي مؤسسة **CP2K** وهي إحدى فروع مؤسسة سوناطراك -سكيكدة، تتمثل مهمة المؤسسة في إنتاج مادة "البولاتيلان" عالي الكثافة بمختلف درجاته بطاقة إنتاجية تقدر بـ 130000طن سنويا، وتسويقها على المستوى المحلي والعالمي.ويبلغ عدد عمالها حوالي 200 عامل، وتكونت عينة الدراسة من **52** مفردة.

وقد تمت صياغة محاور الإستبيان بشكل يساعد على سهولة القياس، بالإعتماد على مقياس ليكارت (**Likert Scale**) الخماسي (غير موافق بشدة، غير موافق، غير متأكد، موافق، موافق بشدة).

3.1. ثبات الإستبيان: تم استخدام "معامل ألفا كرونباخ" ببرنامج (**spss**) إصدار (**20**) للثبات الداخلي للعينة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

المتغير	عدد العبارات	معامل الثبات
1.اليقظة التنافسية	4	0.904
2.اليقظة التجارية	4	0.910
3.اليقظة التكنولوجية	4	0.910
4. اليقظة الاجتماعية	3	0.906
5.اليقظة البيئية	3	0.910
المتغير المستقل	18	0.884

المتغير التابع (استدامة المؤسسة)	12	0.898
الإستبيان ككل	**30**	**0.884**

المصدر: من إعداد الباحثات بالإعتماد على معطيات الإستبيان ومخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة بلغ (0.884) وهو معامل ثبات مرتفع ومناسب لأغراض البحث وقد سجل معامل ثبات المتغير التابع (استدامة المؤسسة) قيمة (0.898) ، وهو معامل ثبات مرتفع أيضا، في حين سجل المتغير المستقل (اليقظة الاستراتيجية) قيمة **(0.884)** وكلها معاملات ثبات مرتفعة وتدل على ثبات وصدق أداة الدراسة.

نموذج الدراسة: يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات الموضحة في الشكل التالي:

شكل2: نموذج الدراسة

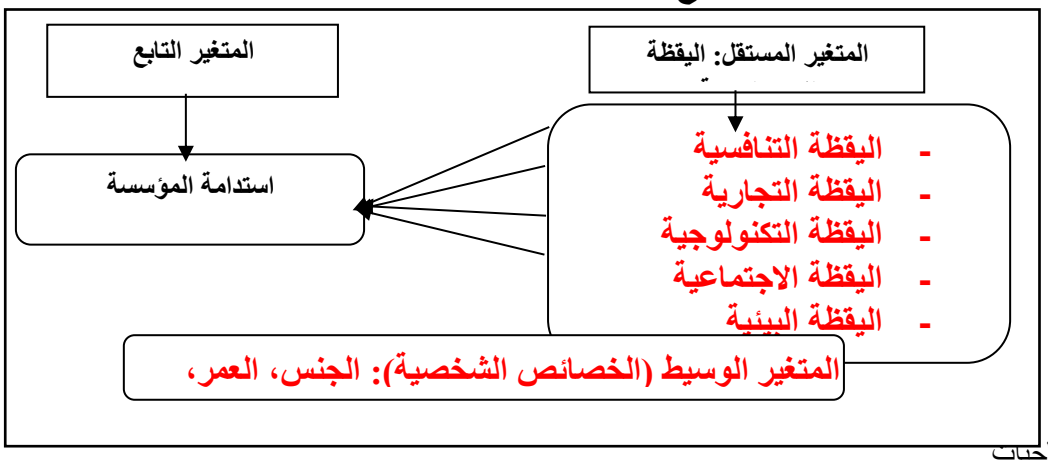

المصدر: من إعداد الباحثات

2- تحليل بيانات الدراسة:

2-1- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة: اتصفت عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص حددت من خلال السمات الشخصية لأفرادها وهي: الجنس، العمر، المستوى التعليمي والمستزى الوظيفي، ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول 2: خصائص أفراد العينة

المتغيرات	الحالة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	34	65.4
	أنثى	18	34.6
السن	أقل من 30سنة	18	15.4
	30 إلى أقل من 40سنة	28	53.8
	40 إلى أقل من 50 سنة	12	23.1
	50 سنة فما فوق	4	7.7
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	17	32.7
	ليسانس	11	21.2
	ماستر	10	19.2
	دراسات عليا	14	26.9
المستوى الوظيفي	إطار	31	59.6
	عون تحكم	14	26.9
	عون تنفيذ	7	13.5

المصدر: من إعداد الباحثات بالإعتماد على معطيات الإستبيان ومخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة من الذكور بنسبة **(65.4%)** يعود ذلك إلى أن أكبر نسبة لعمال المؤسسة ككل هي من الذكور وذلك لطبيعة العمل الذي يتناسب أكثر مع هذه الفئة، أما بالنسبة للعمر فأكثر فئة ممثلة لعينة الدراسة هي التي تقع بين (30 إلى أقل من 40سنة) بنسبة **(53.8%)** وأقلها فئة 50 سنة فما فوق بنسبة (7.7). أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد شكلت فئة الثانوي فأقل أعلى نسبة بـ (32.7%) رغم أن مجموع الفئات الجامعية (ليسانس) و(ماستر) و(دراسات عليا) قد شكلت فيما بينهما ما نسبته (67.3%)، **حيث يفسر ذلك بتوجه مؤسسة سوناطراك عموما ومؤسساتها الفرعية إلى توظيف الفئات الجامعية.**

2-2- التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة: يمكن توضيح التحليل الإحصائي الخاص بمتغيرات الدراسة كما يلي:

أ- **عرض نتائج العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل (اليقظة الاستراتيجية):** ويتعلق الأمر بتحليل واقع اليقظة الاستراتيجية بمؤسسة **CP2K**من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتم الإعتماد في وصف عبارات هذا المحور على الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 3: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغير اليقظة الاستراتيجية

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
	اليقظة التنافسية	3.62	0.721	**مرتفعة**
1	يأخذ متخذي القرار عند اتخاذهم للقرارات مستقبل المؤسسة بعين الاعتبار.	3.75	0.884	مرتفعة
2	- للمؤسسة رصيد معرفي كبير ومتجدد عن منافسيها	3.67	0.943	مرتفعة
3	- تسعى مؤسستكم أن تكون دائما على علم بالقدرات التقنية والتسويقية والتسييرية لمنافسيها الفعليين .	3.51	0.896	مرتفعة
4	- تسعى مؤسستكم أن تكون على الدوام أعلى من المنافسين المحتملين.	3.57	0.893	مرتفعة
	اليقظة التجارية	3.64	0.647	مرتفعة
5	تعتبر مؤسستكم أذواق واحتياجات الزبون من أولى	3.71	0.870	مرتفعة
6	-تقدم مؤسستكم منتجات جديدة تتماشى مع تغيرات أذواق	3.55	0.937	مرتفعة
7	- يسعى المسؤولون لجمع كل المعلومات حول نشاطات الموزعين وتطورات المحيط التجاري باستمرار.	3.67	0.901	مرتفعة
8	- تتم مراقبة محيط المؤسسة وتحليل بيئتها التسويقية بشكل	3.65	0.653	مرتفعة
	اليقظة التكنولوجية	3.46	0.780	مرتفعة
9	-تمتلك مؤسستكم بنية تحتية تكنولوجية متطورة.	3.71	0.893	مرتفعة
10	- تواكب مؤسستكم بشكل مستمر كل التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي.	3.63	0.950	مرتفعة
11	تسعى مؤسستكم دوما للكشف عن كل التطورات والمستجدات الحاصلة في ميدان التقنيات والتكنولوجيات.	3.38	0.889	متوسطة
12	-تسعى مؤسستكم إلى امتلاك براءات اختراع في مجال	3.11	1.04	متوسطة
	اليقظة الاجتماعية	3.26	0.657	**متوسطة**

13	تعمل مؤسستكم على رصد بيئتها الداخلية من خلال ملاحظة ومتابعة حياة جماعات العمل داخلها.	3.17	0.922	متوسطة
14	- تحدد مؤسستكم باستمرار الأطراف أصحاب المصلحة وتقسمهم وفق أولويات معينة؛	3.23	0.807	متوسطة
15	-هناك شبكات اتصال وحوار دائمة مع الأطراف أصحاب	3.38	0.770	متوسطة
	اليقظة البيئية	3.38	0.721	متوسطة
16	هناك رصد دائم والتعرف أول بأول على التقنيات التي تستعملها المؤسسات المنافسة كالحلول التكنولوجية	3.28	0.893	متوسطة
17	- تتبع مؤسستكم طرق تخفيض المخاطر البيئية المتعلقة بصحة العاملين وسلامتهم.	3.48	0.939	مرتفعة
18	- تبحث مؤسستكم في مختلف طرق التخلص من النفايات	3.38	0.993	متوسطة
	المتغير المستقل: اليقظة الاستراتيجية	**3.49**	**0.527**	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثتات بالإعتماد على معطيات الإستبيان ومخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن درجة الموافقة على كل من أبعاد (اليقظة التنافسية، اليقظة التجارية واليقظة التكنولوجية) كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبعد اليقظة التجارية (3.64) بانحراف معياري (0.647)، ويفسر ذلك باهتمام المؤسسة بأذواق واحتياجات الزبون ومراقبة محيطها وتحليل بيئتها التسويقية بشكل دائم ، أما بعد (اليقظة التنافسية) فبلغ متوسطه الحسابي (3.62) بانحراف معياري (0.721) ، ويفسر ذلك بامتلاك المؤسسة رصيد معرفي كبير ومتجدد عن منافسيها الفعليين وحتى المحتملين، وسعيها على الدوام أن تكون أعلى من المنافسين المحتملين، أما بعد (اليقظة التكنولوجية) فبلغ متوسطه الحسابي (3.46) بانحراف معياري (0.780) ويفسر ذلك بسعي المؤسسة المستمر إلى مواكبة التطورات في المجال التكنولوجي.

أما باقي الأبعاد (اليقظة الاجتماعية واليقظة البيئية) فكانت درجة الموافقة حولها متوسطة بمتوسطين حسابيين على الترتيب (3.26) و (3.38) وانحرافين معياريين (0.657) و(0.721)حيث كانت درجة الموافقة متوسطة بالنسبة لأغلب العبارات.

ب- عرض نتائج عبارات أبعاد المتغير التابع (استدامة المؤسسة): ويتعلق بواقع استدامة المؤسسة محل الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتم الإعتماد في وصف عبارات هذا المحور على الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الأهمية.

جدول 4: المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمتغير استدامة المؤسسة

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
19	تسعى الإدارة العليا إلى إدماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية للمؤسسة مع اهتماماتها الاقتصادية.	3.19	0.908	متوسطة
20	- تحتوي مؤسستكم على نظام الإدارة البيئية.	3.40	0.869	مرتفعة
21	- تطبق مؤسستكم إجراءات لتخفيض التلوث.	3.36	0.886	متوسطة
22	-تهتم مؤسستكم بالاستثمارات المسئولة اجتماعيا التي تأخذ في عين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع.	3.26	0.769	متوسطة
23	- تسعى الإدارة العليا بمؤسستكم إلى خلق وتوفير الظروف الملائمة لتنمية وتطوير المهارات والكفاءات.	3.00	1.009	متوسطة
24	- تشجع الإدارة العليا على التماسك الاجتماعي في المؤسسة وإثراء العلاقات المهنية والحوار الاجتماعي.	2.88	1.078	متوسطة
25	- تشجع مؤسستكم التنوع الثقافي في المؤسسة.	2.86	0.950	متوسطة

26	-تشجع مؤسستكم وتعزز الاستماع والحوار والعمل بالمشاركة مع الجماعات المحلية.	2.90	1.052	متوسطة
27	- يتم تنظيم برامج متنوعة متعلقة بالأعمال الخيرية وبرامج الرعاية من طرف المؤسسة.	3.21	0.914	متوسطة
28	-تساهم مؤسستكم في توعية وتثقيف المجتمع بقضايا الاستدامة.	2.98	0.804	متوسطة
29	-يتم استخدام الطاقات النظيفة (الشمس، الرياح..) في المؤسسة.	2.65	1.045	متوسطة
30	-يتم وضع ملصقات وإعلانات تحث على حماية البيئة من طرف المؤسسة.	3.32	0.943	متوسطة
	المتغير التابع	3.08	0.658	متوسطة
المتوسط الحسابي العام		**3.33**	**0.534**	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتات بالإعتماد على معطيات الإستبيان ومخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين أن درجة الموافقة حول محور "استدامة المؤسسة" جاءت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام **(3.33)** بانحراف معياري **(0.534)**، وقد كانت درجة الموافقة على جل العبارات متوسطة؛ حيث جاءت العبارة **20** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي **(3.40)** بانحراف معياري (0.869)، أما المرتبة الأخيرة فكانت للعبارة **21** "تعتبر نفسك مبدع أكثر مما أنت مبدع" بمتوسط حسابي **(2.29)** وانحراف معياري (1.045). إذن فإن أفراد عينة الدراسة يرون أن مؤسستهم تتبنى أبعاد التنمية المستدامة بشكل متوسط.

2-3- اختبار فرضيات الدراسة: كانت المعالجة الإحصائية للفرضيات الفرعية من خلال تطبيق نموذج الإنحدار البسيط، أما اختبار الفرضية الرئيسية فيكون من خلال نموذج الإنحدار المتعدد. ولكن قبل ذلك؛ كان لابد من إجراء بعض الإختبارات وهذا لمعرفة مدى ملاءمة بيانات متغيرات الدراسة لافتراضات تحليل الإنحدار المتعدد، وعليه فقد تم استخدام معامل الإلتواء(Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) للتأكد من أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول 5: معامل الالتواء ومعامل التفلطح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الالتواء	معامل التفلطح
اليقظة الاستراتيجية	-0 .073	-1.058
استدامة المؤسسة	-0.396	0.088
الاستبيان ككل	-0.026	-0.907

المصدر: من إعداد الباحثتات اعتمادا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية $spss_{v20}$

يتضح من الجدول **(5)** أن معامل الإلتواء لكل من المتغير المستقل والتابع قد بلغ **(073. 0-)** و**(0.396-)** على التوالي، وأن قيم معامل التفلطح قد بلغت لكلا المتغيرين **(1.058-)** و**(0.088)** على التوالي، في حين بلغ معامل الإلتواء للإستبيان ككل**(0.026-)** ومعامل التفلطح **(0.907-)**، وبما أن قيم معاملي الإلتواء والتفلطح قد تراوحت كلها بين **(-2 و+2)** فهي تعتبر قيم مقبولة، وبالتالي يمكن القول أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

بعد التأكد من إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي يمكن اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد.

أ- الفرضيات الفرعية: يمكن اختبارها باستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 6:نتائج تحليل الإنحدار البسيط لتأثير أبعاد اليقظة الاستراتيجية كل على حدة على استدامة مؤسسة CP2K

أبعاد المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الإنحدار B	T	مستوى الدلالة α
اليقظة التنافسية	استدامة المؤسسة	0.478	0.229	0.436	3.853	0.000
اليقظة التجارية		0.321	0.103	0.326	2.379	0.020
اليقظة التكنولوجية		0.560	0.314	0.473	4.782	0.000

اليقظة الاجتماعية		0.609	0.371	0.610	5.436	0.000
اليقظة البيئية		0.657	0.431	0.599	6.158	0.000

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية $spss_{v20}$.

من خلال الجدول**(6)** يتضح أن نتائج الإختبار أثبتت معنويتها بالنسبة لتأثير أبعاد اليقظة الاستراتيجية على استدامة المؤسسة؛ حيث:

- **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لليقظة التنافسية على استدامة المؤسسة.

تشير النتائج الإحصائية إلى أن قيمة معامل التحديد **(R^2)** بلغت (0.229) أي أن اليقظة التنافسية تفسر ما قيمته **22.9%** من التغيرات الحاصلة في استدامة المؤسسة، كما بلغت قيمة درجة التأثير **(B)** (0.436) وهذا يعني أن التغير بوحدة واحدة في هذا البعد يؤدي إلى التغير في استدامة المؤسسة من وجهة نظر أفراد العينة محل الدراسة بـ (0.436)، وقد أكدت قيمة**T** معنوية هذا التأثير والتي بلغت (3.853) عند مستوى دلالة **(0.000)** وهذا يعني أنه كلما زادت اليقظة التنافسية كلما أدى ذلك إلى تعزيز استدامة المؤسسة، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد اليقظة التنافسية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** على استدامة المؤسسة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لليقظة التجارية على استدامة المؤسسة.

تشير النتائج الإحصائية إلى أن قيمة معامل التحديد **(R^2)** بلغت **(0.103)** أي أن اليقظة التجارية من وجهة نظر عينة الدراسة تفسر ما قيمته **10. 3%** من التغيرات الحاصلة في استدامة المؤسسة، كما بلغت قيمة درجة التأثير **(B) (0.326)** وهذا يعني أن التغير بوحدة واحدة في هذا البعد يؤدي إلى التغير في استدامة المؤسسة بـ **(0.326)**، وقد أكدت قيمة**T** معنوية هذا التأثير والتي بلغت **(2.397)** عند مستوى دلالة **(0.020)** وهذا يعني أنه كلما زادت اليقظة التجارية بالمؤسسة محل الدراسة كلما أدى ذلك إلى تعزيز استدامة المؤسسة، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لبعد اليقظة التجارية على استدامة المؤسسة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لبعد اليقظة التكنولوجية على استدامة المؤسسة.

تشير النتائج الإحصائية إلى أن قيمة معامل التحديد **(R^2)** بلغت **(0.314)** أي أن اليقظة التكنولوجية من وجهة نظر عينة الدراسة تفسر ما قيمته **31.4%** من التغيرات الحاصلة في استدامة المؤسسة، كما بلغت قيمة درجة التأثير **(B)** (**0.473**) وهذا يعني أن التغير بوحدة واحدة في هذا البعد يؤدي إلى التغير في استدامة المؤسسة بـ **(0.473)**، وقد أكدت قيمة**T** معنوية هذا التأثير والتي بلغت **(4.782)** عند مستوى دلالة **(0.000)**، وهذا يعني أنه كلما زادت اليقظة التكنولوجية كلما أدى ذلك إلى تعزيز استدامة المؤسسة، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لبعد اليقظة التكنولوجية على استدامة المؤسسة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لبعد اليقظة الاجتماعية على استدامة المؤسسة.

تشير النتائج الإحصائية إلى أن قيمة معامل التحديد **(R^2)** بلغت **(0.371)** أي أن اليقظة الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة تفسر ما قيمته **37.1%** من التغيرات الحاصلة في استدامة المؤسسة، كما بلغت قيمة درجة التأثير **(B) (0.610)** وهذا يعني أن التغير بوحدة واحدة في هذا البعد يؤدي إلى التغير في استدامة المؤسسة بـ **(0.610)**، وقد أكدت قيمة**T**معنوية هذا التأثير والتي بلغت **(5.436)** عند مستوى دلالة **(0.000)**، وهذا يعني أنه كلما زادت اليقظة الاجتماعية كلما أدى ذلك إلى تعزيز استدامة المؤسسة، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد اليقظة الاجتماعية على استدامة المؤسسة.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لبعد اليقظة البيئية على استدامة المؤسسة.

تشير النتائج الإحصائية إلى أن قيمة معامل التحديد **(R^2)** بلغت **(0.431)** أي أن اليقظة البيئية من وجهة نظر عينة الدراسة تفسر ما قيمته**43.1%** من التغيرات الحاصلة في استدامة المؤسسة، كما بلغت قيمة درجة التأثير **(B) (0.599)** وهذا يعني أن التغير بوحدة واحدة في هذا البعد يؤدي إلى التغير في استدامة المؤسسة بـ **(0.599)**، وقد أكدت قيمة**T**معنوية هذا التأثير والتي بلغت **(6.158)** عند مستوى دلالة **(0.000)**، وهذا يعني أنه كلما زادت اليقظة البيئية كلما أدى ذلك إلى تعزيز استدامة المؤسسة، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد اليقظة البيئية على استدامة المؤسسة.

ب-الفرضية الرئيسية: لاختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لليقظة الاستراتيجية على استدامة المؤسسة" يمكن استخدام نموذج تحليل الإنحدار المتعدد كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 7: نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لتأثير اليقظة الاستراتيجية على استدامة المؤسسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

المتغير	معامل الرتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	مستوى المعنوية
اليقظة الاستراتيجية	0.787	0.578	14.969	0.000

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية spssv20

يتضح من خلال نتائج الجدول **(7)** أنه توجد علاقة ارتباط موجبة بين اليقظة الاستراتيجية واستدامة المؤسسة، ويظهر ذلك من خلال معامل الإرتباط الذي بلغت قيمته **(0.787)**، كما أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد **(R^2)** قد بلغت (0.578)، أي أن توفر أبعاد اليقظة الاستراتيجية مجتمعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة يفسر ما قيمته **(58.8%)** من التغيرات الحاصلة في استدامة المؤسسة، أما النسبة المتبقية فتعزى لعوامل أخرى أو للخطأ. وقد أكدت قيمة **F** معنوية هذا التأثير والتي بلغت (14.969) عند مستوى دلالة **(0.000)**، وهذا يعني أنه كلما زادت اليقظة الاستراتيجية بأبعادها (اليقظة التنافسية، اليقظة التجارية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة الاجتماعية، اليقظة البيئية) مجتمعة كلما أدى ذلك إلى تعزيز استدامة المؤسسة أكثر.

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لليقظة الاستراتيجية على استدامة المؤسسة.

خاتمة:

يعد موضوع اليقظة الإستراتيجية والاستدامة المؤسسية من المواضيع التي نالت ولا تزال تنال حيزا واسعا وكبيرا من اهتمام الباحثين في مجالات عدة، فصارت التنمية المستدامة محل انشغال دول العالم لاحتلالها الصدارة بين ما يشغل العالم من هموم ومشكلات. حيث تعتبر اليقظة الإستراتيجية عامل مهم لتحقيق الاستدامة المؤسسية، لأن الاستدامة المؤسسية تتطلب تغييرا جوهريا في سياسات المؤسسة، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة وتوجيه قويتين وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

- تتبنى مؤسسة CP2K أبعاد الاستدامة بشكل متوسط، حيث كانت درجة الموافقة على جل العبارات متوسطة؛
- **تتبنى مؤسسة CP2K اليقظة الاستراتيجية بدرجة مرتفعة نوعا ما، حيث جاءت درجة الموافقة على جل الأبعاد مرتفعة؛**
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد اليقظة التنافسية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** على استدامة المؤسسة؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لليقظة التجارية على استدامة المؤسسة.؛

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لبعد اليقظة التكنولوجية على استدامة المؤسسة؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($\alpha \leq 0.05$)** لبعد اليقظة الاجتماعية على استدامة المؤسسة؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد اليقظة البيئية على استدامة المؤسسة؛
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد اليقظة الاستراتيجية مجتمعة على استدامة مؤسسة CP2K.

التوصيات:

من خلال ما تقدم من الدراسة نقدم التوصيات التالية التي نرى أن اعتمادها سيعود بالفائدة على المؤسسات:

- ✓ ضرورة تبني الشركة لمفهوم اليقظة الإستراتيجية لتزويدها بالمعلومات المهمة وتساعدها على إجراء تقييمات للفرص والتهديدات البيئية، لتحقيق التفوق والوصول لتحقيق الاستدامة المؤسسة؛
- ✓ نشر ثقافة اليقظة الإستراتيجية ومختلف أبعادها لدى الموظفين بالمؤسسة وتدريبهم على كيفية استخدامها؛
- ✓ ضرورة توسيع الاهتمام بأبعاد اليقظة الإستراتيجية لما لها من أهمية كبيرة؛
- ✓ القيام بحملات توعية؛
- ✓ الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة ومنها قضايا اليقظة الإستراتيجية؛
- ✓ ضرورة تكوين إطارات حول كيفية تطبيق هذا النظام.

ونظرا لحداثة الموضوع في بلادنا وعدم اعتماده بالشكل المطلوب في المؤسسات، فعلى الدولة الجزائرية إكمال الدورات التوعية وإنشاء مدارس لليقظة الإستراتيجية، ونشر التحسيس بأهمية تبني النظام من أجل تحقيق الاستدامة للمؤسسة وترشيد قراراتها.

قائمة المراجع:

الكتب:

- مصطفى يوسف كافي(2017)، التنمية المستدامة، طبعة1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

المجلات:

- إبراهيم عباس الزهيري(أفريل 2011)، مدخل لإدارة التمييز لتحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات التعليمية، المجلة التربوية، العدد52.
- سلطان كريمة(2020). التوجه نحو تحقيق مؤسسة مستدامة من خلال ممارسات المسؤولية الاجتماعية -مؤسسة Lafarge Holcim الفرنسية نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، ، (220-203)،
- هشام فوزي العبادي ، محمد نبيل هادي(2019). دور الاستبصار الإستراتيجي في تحقيق الاستدامة الإستراتيجية دراسة تطبيقية في جامعة الكفيل، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، -المركز الديمقراطي العربي –برلين. ألمانيا –العدد الخامس.
- يوسف عبايدية العربي عمران(2017). اليقظة الإستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول.
- أحمد بن خليفة، سامر زلاسي(جوان 2018)، فعالية اليقظة الإستراتجية في تحسين الميزة التنافسية المستدامة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، العدد2، مجلد1.

- بلاسكة صالح، مزياني نور الدين(بدون سنة نشر)، مساهمة اليقظة الإستراتجية في صياغة المؤسسة، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد3، المجلد3.
- بن خديجة منصف(جوان2010)، الروافع التنظيمية لتفعيل اليقظة الإستراتجية في المؤسسة الاقتصادية،مجلة العلوم الإنسانية، العدد19.
- بودالي محمد، تقرارات يزيد، بوشب نوسة(2020)، التحفيزات الجبائية كإستراتجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الجبائية، العدد1، مجلد9.
- خالد ليتيم، عيسى نجيمي(بدون سنة نشر)، اليقظة الإستراتجية نظام معلوماتي فعال لإدارة الأزمات، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد8، مجلد4.
- خولة مسراني،بن نذير نصر الدين(2020)، اليقظة الإستراتجية كأداة لتفعيل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية،العدد2، المجلد 23.
- زاوية رشيدة(2019)، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد1، مجلد20.
- عبد الحكيم جربي(بدون سنة نشر)، البعد البيئي للتنمية المستدامة كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد2، مجلد5.
- علاوي نصيرة(2014)، اليقظة الإستراتجية كعامل للتغيير في المؤسسة، مجلة الباحث الاقتصادي،العدد2.
- فرحات عباس، أحمد بن خليفة(بدون سنة نشر)، مساهمة اليقظة الإستراتجية في تفعيل الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد3، مجلد 10.
- قادري محمد، طيب السعيد(أوت 2017)، اليقظة الإستراتجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد3.
- مصباح عائشة، عبد الفتاح بوخمخم(جوان 2019)، دور اليقظة الإستراتجية في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1، المجلد6.
- يحة غيسى، العيداني حبيبة(بدون سنة نشر)، نموذج مقترح لدور اليقظة التنافسية في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الاستراتجيات التنافسية، مجلة الإبداع، العدد6، المجلد6.
- يوسف عبايدية، العربي عمران(بدون سنة نشر)، اليقظة الإستراتجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد2.
-حاج صحراوي حمود، بودحوش عثمان(2017)، قياس أثر الالتزام البيئي للمؤسسة على أدائها الاقتصادي في ظل تداعيات التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17.
- ضربان هارون، حمو نادية(ديسمبر2012)، اليقظة الإستراتجية ومدى إسهامها في تعزيز القرارات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة كندور -، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد12، مجلد7.
- عقون شراف(يونيو2016)، اليقظة الإستراتجية كمدخل لبناء وتنمية المزايا التنافسية في المؤسسات الاقتصادية- تجربة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد5.
- لمروس مريم (سبتمبر 2019). أنواع اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الحديثة، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، العدد8، المجلد2.
- كمروس مريم(سبتمبر 2019)، أنواع اليقظة الإستراتجية في المؤسسات الحديثة، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية ، العدد 8، المجلد 2.
- محمد علواني (22 يونيو 2020). الاستدامة المؤسسية أهميتها وأبعادها، مجلة رواد الأعمال، https://www.rowadalaamal.com. تم الاسترداد في: 19.5.2021).

- حمرة يسرى، حليمي حكيمة(مارس2021)، تهيئة المدن الصحراوية وفق أبعاد التنمية المستدامة-المدينة الجديدة (حاسي مسعود، الجزائر) نموذجها-، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد1، مجلد5.

المذكرات:

- إلهام شيلي(2013 /2014)، دور إستراتجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1.
- رواو ضياء الدين،(2012 /2013)، دور اليقظة الإستراتجية في تحسين تنافسية المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة إستراتجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
- عمار بوشناف (2002)، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مصادرها، تنميتها وتطويرها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مريم قطوش(2018/2017). التوجه نحو تحقيق أبعاد الاستدامة كمدخل لتعزيز المؤسسات المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 1.

المداخلات:

- سالمي رشيدة، عزي هاجر(24/23أفريل2018)، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول إستراتجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2.

:المراجع بالأجنبية

Hermel. L,Maitriuser et pratique veille stratégique et intelligence économique, AFNOR, 2éd, paris 2007,p08.

المواقع:

خليل العمرو المشاقبة، اليقظة الإستراتيجية نموذج مقترح لتسطيح آثار الأزمات وإدارة المخاطر في المنظمات الحديثة، 9جويلية 2020، متاح على: https://alghad.com، اطلع عليه بتاريخ: 2021/5/20

زكريا خنجي، البعد الاجتماعي ومؤشراته في التنمية المستدامة، يونيو 2019، متاح على: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1171938، تم الاسترداد في: 2021/5/20

عبد السلام أديب. (10/ 12/ 2002). تاريخ الاسترداد 10/7/ 2019، متاح على:
www.m.ahewar.org/s.asp ?aid=4305&r=